



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

سَلَامَةٌ الْقُرْآنِ

مِنْ التَّحْرِيفِ

فتح الله المحمدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلامة القرآن من التحريف

كاتب:

فتح الله نجارزادگان

نشرت في الطباعة:

غير محدد.

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	سلامة القرآن من التحريف
١٤	اشارة
١٤	كلمة المؤلف
١٧	المقام الأول سلامة القرآن من التحريف
١٧	الفصل الأول أدلة سلامة القرآن من التحريف عند الإمامية
١٧	ضرورة الدراسة وتحريف محل النزاع
١٧	اشارة
١٨	أ- آيات القرآن
٢١	ب- الأحاديث
٢٤	ج- الشواهد التاريخية
٢٥	د- الدليل العقلي
٢٦	الفصل الثاني دراسة روايات تحريف القرآن في كتب الشيعة
٢٦	النقطتان الأساسيتان
٢٦	اشارة
٢٧	النقطة الاولى: مدى اعتبار روايات تحريف القرآن
٢٧	اشارة
٢٩	روايات العرض وميزانية تعاليم الوحي
٣١	النقطة الثانية: دراسة تحليلية عن مفاهيم «الإقراء»، «التنزيل» و «التأويل» في الروايات:
٣١	اشارة
٣٢	دراسة عن مفهوم الإقراء
٣٣	دراسة عن مفهوم التأويل:
٣٣	دراسة عن مفهوم التنزيل:

- ٣٦ مضامين أحاديث التحريف في كتب الشيعة:
- ٣٦ اشارة
- ٣٦ الطائفة الاولى: الروايات التي وردت في شأن مصحف الإمام علي عليه السلام
- ٣٦ اشارة
- ٣٨ نظرة إلى آراء العلماء في مصحف الإمام علي عليه السلام:
- ٣٩ الطائفة الثانية: الأحاديث التي جاء فيها لفظ «التحريف»
- ٤٠ الطائفة الثالثة: قراءات منسوبة إلى بعض الأئمة عليهم السلام:
- ٤١ الطائفة الرابعة: روايات الفساطيط
- ٤٢ الطائفة الخامسة: ذكر بعض أسماء الأئمة- عليهم السلام- في القرآن
- ٤٤ الطائفة السادسة: التحريف بالنقيصة:
- ٤٧ الفصل الثالث: كتاب «فصل الخطاب» ونقاط مهمة
- ٤٧ «فصل الخطاب» في سطور
- ٤٧ اشارة
- ٤٨ النقطة الأولى: نظرة إجمالية لمزاعم المحدث النورى وأجوبتها
- ٤٨ اشارة
- ٥٠ الزعم الأول: تشابه الأمم
- ٥٠ الزعم الثاني: كيفية جمع القرآن
- ٥١ الزعم الثالث: منسوخ التلاوة وبطلانها
- ٥١ الزعم الرابع: مصحف الإمام علي ومخالفته لهذا القرآن
- ٥٢ الزعم الخامس: مخالفة مصحف عبد الله بن مسعود للمصحف الموجود
- ٥٣ الزعم السادس: مخالفة مصحف أبي بن كعب للمصحف الموجود
- ٥٣ الزعم السابع: جمع عثمان للمصحف وتمزيق سائر المصاحف
- ٥٤ الزعم الثامن: الأخبار الكثيرة في كتب أهل السنة
- ٥٥ الزعم التاسع: ذكر أسماء أوصياء النبي في الكتب السالفة

٥٥	الزعم العاشر: اختلاف القراء السبعة أو العشرة
٥٧	الزعم الحادي عشر والثاني عشر: أخبار تحريف القرآن بالنقيصة
٥٨	النقطة الثانية: دراسة في مصادر وأسانيد روايات كتاب فصل الخطاب
٦١	النقطة الثالثة: تنفيذ مناقشات النورى في أدلة سلامة القرآن
٦١	اشارة
٦١	(١) تنفيذ المناقشات في دلالة الآيات
٦٣	(٢) تنفيذ المناقشات في دلالة روايات العرض
٦٤	النقطة الرابعة: نبذة من ردود الإمامية على كتاب «فصل الخطاب»
٦٥	الفصل الرابع شهادة علماء الإمامية بنزاهة القرآن عن التحريف
٧٣	الفصل الخامس دراسة أحاديث تحريف القرآن في كتب أهل السنة
٧٣	المدخل:
٧٣	اشارة
٧٤	مضامين روايات تحريف القرآن في كتب أهل السنة:
٧٤	اشارة
٧٤	الطائفة الأولى: وجود اللحن والخطأ في القرآن الكريم
٧٥	الطائفة الثانية: نقصان الكلمات وحذفها وتبديلها في القرآن
٧٦	الطائفة الثالثة: التحريف بالزيادة من السور والآيات في المصحف:
٧٨	الطائفة الرابعة: إلقاء الشيطان في الوحي ونسخه بعد
٧٩	الطائفة الخامسة: الروايات التي تدل على التحريف بالنقيصة
٨٢	الطائفة السادسة: روايات تذكر تغيير بعض كلمات القرآن
٨٤	الفصل السادس نظرة إلى أجوبة أهل السنة عن روايات تحريف القرآن
٨٤	اشارة
٨٥	أ: الجواب عن روايات اللحن والخطأ في القرآن
٨٧	ب: الجواب عن روايات التحريف بالزيادة:

- ج: الجواب عن روايات إلقاء الشيطان في الوحي ٨٧
- د: الجواب عن الروايات التي تدلُّ على التحريف بالنقيصة ٨٨
- ١- البحث في أسانيد الأحاديث: ٨٨
- ٢- البحث في متون الأحاديث: ٩٠
- اشارة ٩٠
- ١- الحمل على التفسير والتأويل: ٩٠
- ٢- الحمل على السنّة: ٩١
- ٣- الحمل على الحديث القدسي: ٩١
- ٤- الحمل على الدعاء: ٩٢
- ٥- الحمل على الوضع أو الخطأ في الفهم: ٩٢
- ٦- القول بالتحريف: ٩٣
- دراسة في نسخ التلاوة: ٩٣
- اشارة ٩٣
- هل نسخ التلاوة واقع أم خيال؟ ٩٥
- شهادة علماء أهل السنّة بنزاهة القرآن عن التحريف: ٩٨
- الفصل السابع نظرة عابرة إلى أجوبة الإمامية عن روايات أهل السنّة ٩٩
- المقام الثاني: تنفيذ الإفتراءات على الشيعة الإمامية ١٠٥
- دراسة ونقد آراء الدكتور ناصر بن علي القفاري ١٠٥
- نظرة إجمالية إلى كتاب «اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية» ١٠٥
- وقفه قصيرة مع الدكتور القفاري ١٠٨
- اشارة ١٠٨
- اتهام مفضوح ١١٠
- محاولة فاشلة ١١١
- نظرة إلى أجوبة أهل السنّة وموازن الدكتور القفاري ١١٣

- ١١٤ حديث مصحف الإمام على عليه السلام فى سطور:
- ١١٦ دعاوى الدكتور القفارى فى ميزان النقد
- ١١٦ اشارة
- ١١٦ بداية هذا الافتراء كما تقوله مصادر أهل السنة
- ١٢٠ شيوع هذه المقالة عندهم كما تقول كتب أهل السنة:
- ١٢٠ اشارة
- ١٢٠ ١- ادعاء ابن حزم الاندلسى (ت ٤٥٦) ونقده:
- ١٢١ ٢- ادعاء ميرزا مخدوم الشيرازى ونقده:
- ١٢٢ ٣- ادعاء صاحب كتاب «تكفير الشيعة» ونقده:
- ١٢٢ ٤- ادعاء محمّد بن عبد الوهاب ونقده:
- ١٢٣ ٥- ادعاءات الأكوسى البغدادى (ت ١٢٧٠) ونقدها
- ١٢٦ ٦- ادعاء الشيخ موسى جار الله (ت ١٣٦٩) ونقده:
- ١٢٨ ما تقوله مصادر الشيعة فى هذه الفرية:
- ١٢٨ اشارة
- ١٢٨ الدكتور القفارى وتحريفه لكلام الشيخ المفيد:
- ١٣٢ بداية الافتراء كما يؤخذ من كتب الشيعة
- ١٣٢ اشارة
- ١٣٣ سليم بن قيس شخص واقعى أم خيالى؟
- ١٣٤ فرية التحريف فى كتاب سليم بن قيس:
- ١٣٦ أخطر آراء السبئية فى كتاب سليم بن قيس
- ١٣٧ الطامة الكبرى!
- ١٣٨ شيوع هذه المقالة فى كتب الشيعة:
- ١٣٨ اشارة
- ١٣٩ تفسير القمى واسطورة تحريف القرآن:

- ١٤٢ موقف الكليني من روايات التحريف
- ١٤٣ التهافت بين حكم الشيخ الصدوق وروايات الكافي:
- ١٤٥ موقف المجلسي من روايات التحريف:
- ١٤٦ الحكم الصفوي وفريه التحريف:
- ١٥٠ مضامين روايات التحريف في كتب الشيعة
- ١٥٤ هل لدى الشيعة مصحف سرى يتداولونه؟
- ١٥٤ اشارة
- ١٥٧ مصحف سرى أم اسطورة سورة الولاية (والنورين)
- ١٥٨ نظرة إلى بنية السورتين (الولاية والنورين):
- ١٦٠ سورتى النورين والولاية في قراءات وتقارير المستشرقين:
- ١٦٢ أسطورة سورتى الولاية والنورين في كلمات السلفيين:
- ١٦٣ كتاب دبستان مذاهب واسطورة سورة النورين:
- ١٦٥ من هو مؤلف كتاب تذكرة الأئمة؟
- ١٦٦ حصيلة القول في مصدر السورتين المزعومتين:
- ١٦٧ مصحف [الإمام] علي [عليه السلام]
- ١٦٨ اشارة
- ١٦٨ المسألة الاولى: مصحف الإمام علي عليه السلام في مصادر الفريقين:
- ١٦٩ اشارة
- ١٦٩ مصحف الإمام علي في مصادر الشيعة:
- ١٦٩ مصحف الإمام علي في مصادر أهل السنة:
- ١٧٠ دراسة في أسانيد خبر مصحف الإمام علي في مصادر أهل السنة:
- ١٧٤ المسألة الثانية: دراسة في محتوى ومضمون مصحف الإمام علي:
- ١٧٤ أ: محتوى المصحف في مصادر أهل السنة:
- ١٧٥ ب: محتوى المصحف في مصادر الإمامية:

- ١٧٨ المسألة الثالثة: دراسة ونقد شبهات الدكتور القفارى حول مصحف الإمام على:
- ١٧٨ اشارة
- ١٧٨ المناقشة الاولى:
- ١٧٨ المناقشة الثانية:
- ١٨٠ المناقشة الثالثة:
- ١٨١ المناقشة الرابعة:
- ١٨٥ المناقشة الخامسة:
- ١٩٠ حجم أخبار هذه الاسطورة فى كتب الشيعة ووزنها عندهم:
- ١٩٠ اشارة
- ١٩٤ شهادة هامة أو موهومة!
- ١٩٦ هل إنكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل التقية؟
- ١٩٦ نظرة إلى التقية
- ٢٠٠ ابن بابويه وانكاره لما ينسب لطائفته:
- ٢٠٣ الطوسى وانكاره للتحريف:
- ٢٠٧ الشريف المرتضى وانكاره لهذه الفرية:
- ٢١٠ الطبرسى وانكاره لهذه الفرية:
- ٢١٣ الصلة العقدية بين القدامى والمعاصرين
- ٢١٣ اشارة
- ٢١٣ الوجه الأول: إنكار وجودها فى كتبهم أصلا
- ٢١٩ الوجه الثانى: الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريرها
- ٢٢٦ الوجه الثالث: المجاهرة بهذا الكفر والاستدلال به
- ٢٣٥ الوجه الرابع: التظاهر بانكار هذه الفرية مع محاولة اثباتها بطرق ماكرة خفية
- ٢٣٧ تذييل: دراسة ادعائى الدكتور القفارى الآخرىن
- ٢٣٧ اشارة

- الإدعاء الأول: صلة ابن تيمية بتقويم النصوص عند الشيعة ٢٣٧
- الإدعاء الثاني: تغيير الشيعة في كتب قدمائهم ٢٣٩
- دراسة ونقد آراء إحسان إلهي ظهير ٢٤٢
- نظرة في كتاب «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير ٢٤٢
- دعوى إحسان إلهي ظهير في ميزان النقد ٢٤٦
- إشارة ٢٤٦
- الباب الأول: عقيدة الشيعة في الدور الأول من القرآن ٢٤٧
- الباب الثاني: عقيدة الشيعة في الدور الثاني من القرآن ٢٥٢
- الباب الثالث: عقيدة الشيعة في الدور الثالث من القرآن ٢٦١
- الباب الرابع: ألف حديث شيعي في إثبات تحريف القرآن ٢٦٣
- دراسة ونقد آراء محمد مال الله ٢٦٩
- كتاب «الشيعة وتحريف القرآن» في سطور ٢٦٩
- إشارة ٢٦٩
- دعوى محمد مال الله في ميزان النقد ٢٧٠
- إشارة ٢٧٠
- علماء الشيعة وتحريف القرآن ٢٧٠
- غيب من فيض: دراسة مال الله عن موقف الكليني ٢٧٤
- زلّت غير مغفورة لمال الله في نسبه التحريف إلى الشيعة ٢٧٦
- إشارة ٢٧٦
- أ: صدوف المؤلف عن الإنصاف في دراسته ٢٧٧
- ب: عدم أمانته العلمية في النقل: ٢٧٨
- ج: عدم معرفة المؤلف باصطلاحات الأحاديث ٢٨٠
- د: عدم وقوف مال الله على مصادر أهل السنة ٢٨٢
- دراسة ونقد آراء آخرين ٢٨٣

٢٨٨ فهرس المصادر

٣٠١ تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية

سلامة القرآن من التحريف

إشارة

- سرشناسه : محمدى، فتح الله، - ١٣٣٧
- عنوان و نام پديد آور : سلامه القرآن من التحريف. و تقنيده الافتراآت على الشيعة الاماميه: عرض و نقد لاراآ الدكتور ناصر بن على القفارى، احسان الهى ظهير، محمد مال الله و آخريين / تاليف فتح الله المحمدى (نجارزادگان) مشخصات نشر : تهران: مشعر، ١٣٨٢.
- مشخصات ظاهرى : ص ٧٥٨
- شابك : ٩٦٤-٧٦٣٥-٣١-١
- وضعت فهرست نويسى : فهرست نويسى قبلى
- يادداشت : چاپ قبلى: پيام آزادى، ١٣٧٨
- يادداشت : فهرست نويسى بر اساس اطلاعات فيبا.
- يادداشت : عربى.
- يادداشت : كتابنامه
- عنوان ديگر : تنقيده الافتراآت على الشيعة الاماميه
- موضوع : قرآن -- تحريف
- موضوع : قرآن -- دفاعيهها و رديهها
- موضوع : شيعه -- دفاعيهها و رديهها
- موضوع : فقارى، ناصر -- Qafari, Nasir نقد و تفسير
- موضوع : ظهير، احسان الهى -- Zahir, Ihsan Ilahi نقد و تفسير
- موضوع : مال الله، محمد -- Mal Allab, Muhammad نقد و تفسير
- رده بندي كنگره : BP٨٩/٢ م٣ س٨ ١٣٨٢
- رده بندي ديويى : ٢٩٧/١٥
- شماره كتابشناسى ملئ : م٨٢-٩١١٦

كلمة المؤلف

الإهداء إلى الرسول الأعظم خاتم النبيين وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧

الحمد لله الذى تحيرت العقول فى كنه معرفته، وانحسرت الأبصار دون التطلع الى غيب ملكوته، وكلت عن بيان نعوتيه تعابير اللغات، وضلت هنالك تصاريق الصفات. والصلوة والسلام على شهيد الشهداء وشفيع الشفعاء محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وعلى أهل بيته الذين طهرهم من الدنس وأذهب عنهم الرجس وعلى صحبه الأخيار.

(وبعد) ففى فجر سعادة البشر، وتبلغ صبح الهدى ورسالته، أشرق نور القرآن الكريم من افق الوحى على الرسول الأمين، الصادع بأمر ربه، فكان بإعجازه الباهر حجة على صدق وحيه، وبفضائله الفائقة دليلاً على فضله، وبسنه الواضح هادياً إلى أتباعه. يخبرك كل باب

من أبواب معارفه السامية أنه تنزّل من رب العالمين وبقائه على مَرّ الدهور مصوناً عن الزيادة والنقص والتغيير والتبدّل. كما أخبر به تبارك وتعالى في قوله: «... وإنه لكتاب عزيز* لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزّل من حكيم حميد» (سورة فصلت: الآية ٤١-٤٢).

ولما للقرآن من القداسة والحب في قلوب المسلمين مما يعجز عن وصفه البيان، ولعلم بعض الناس بالحساسية الكبيرة لدى المسلمين تجاه تلك المسألة، قرّروا أن يضربوا على الوتر الحساس ويستغلوا هذه المسألة، ليظهروا للمسلمين أن الشيعة- والعياذ بالله- يقولون بالتحريف والتغيير في كتاب الله، وعندهم «مصحف سرّي» يتداولونه، وإذا تكلموا عن صيانة القرآن عن التحريف فأنما يتكلمون به «تقية» وغير ذلك من الدعاوى الباطلة والبعيدة عن العدالة والانصاف، والتي يظهرونها بقوالب مختلفة كل يوم.

ولا يخفى أن تلك الدعاوى توجد الشبهات تلو الشبهات في أذهان المسلمين،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨

وتحدث بغضاً وحقداً في قلوب بعضهم على البعض الآخر، وهي في النتيجة تلفت أنظار غير المسلمين إلى مسألة في غاية الخطورة، وهم يرون أن الشيعة الذين يمثلون ما يقارب ثلث المسلمين يقولون بتحريف كتابهم السماوي، وبالتالي تسرى الآثار السيئة لهذا الحكم على عامة المسلمين وقرآنيهم المنزل من السماء.

ففرى لزاماً علينا أن ننصر الحقيقة بالبيان ونجلو غبار الشكوك بالحجة ونقول كلمتنا كلمة الحق لإلجام الخصماء وإزالة الأوهام لئلا يثيروا الفتنة من جديد، وحتى يعرف المسلمون لا سيما الشباب الواعي لحقيقة الأمر.

وهنا يلزم علينا بيان بعض النقاط في طريقه دراستنا هذه:

١- قلّ من تعاهد تلك المسألة بالدراسة- أي قول الشيعة الإمامية في القرآن- إلّا وقد خلط الأمور بعضها ببعض مما جعل من الصعب معرفة الرأي النهائي للشيعة- بل ولا رأى أهل السنة- في القرآن بشكل واضح. ولذا قمت في دراستي بتقسيم البحث إلى مقامين رئيسيين:

المقام الأول: جعلته تحت عنوان «سلامة القرآن من التحريف» في نظر الفريقين مع قطع النظر عن آراء وافتراءات بعض الناس، وحاولت أن أبين آراء الفريقين في الموضوع من مصادرهم، وهو في الواقع مقدمة ضرورية للدراسة والنقد لما ادعوه على الشيعة في الباب الثاني.

والمقام الثاني: جعلته تحت عنوان «تفنيد الافتراءات على الشيعة في قضية تحريف القرآن».

وفي هذا المقام أوردنا كلّ كتاب- لا سيما الكتب التي ألفت في العقد الأخير- إتهم الشيعة بتحريف القرآن ودرس الموضوع مستقلاً أو ضمناً، وبعد تعريف الكتاب ومؤلفه إجمالاً قمنا بالدراسة والنقد للمنهج العلمي.

ومن تلك الكتب- الجديدة- كتاب «اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩

عشرية» لمؤلفه، الدكتور ناصر على القفاري، فإنه قد توسّع في البحث وأورده مفصّلاً وجمع آراء من كان قبله، بحيث صار تأليفه مصدراً لكلّ من حاول البحث والدراسة بعده، حتى نصح بعضهم الشيعة إلى قراءة كتابه لهدايتهم «١»!! فلذا قد حاز كتاب الدكتور القفاري النصيب الأوفر في دراستنا هذه.

٢- لقد استخدمت في نقدي هذا المقايسة والموازنة بين آراء الشيعة وأهل السنة في أكثر الاحيان، لكي يتمكن القارئ المحترم من الحكم والقضاء بسهولة وبساطة.

٣- وحيث كان عملي في المقام الثاني هو الدراسة والنقد، فقد لزمني الاتيان بدعاويهم واحدةً واحدةً ودراستها، فقامت ابتداءً بنقل الزوايات والنصوص من كتابهم، وبعد ذلك قمت بمقابلتها وتطبيقها مع مصادرها بدقة حتى يتضح المراد بشكل جيد، ثمّ نحكم عليها

بشكل عام.

وكلمتى الأخيرة هي: إن الواجب على كل فرد منا تنبيه المسلمين على مواضع الزلل وموارد الشبهات، وواجبنا هو أن نتحد ونكون يداً واحدة، لا سيما ونحن فى وقت تكالب فيه علينا الأعداء، فكأننا مسلمون من حيث المبدأ، فربنا واحد ورسولنا واحد وكتابتنا واحد ولكننا متفرقون عملاً، وما أجدر بمن يمتلك السلطة والأموال من المسلمين بالابتعاد عن ضرب المسلمين بعضهم ببعض ظاناً أن ذلك هو السبيل الوحيد لنشر أفكاره، غير ملتفت إلى أن ذلك أدعى لفشلهم ونهائيتهم.

وليعلم الذين رَفَعوا عَلمَ الفتنة وسعوا إلى التفريق بين المسلمين علماً جازماً حاسماً لكل وهم وشبهة، أن اليد التى أصبحت تضرب بهم المسلمين اليوم سوف تضربهم غداً فلينتبهوا ولينتبهوا قبل أن يغوصوا أكثر فى مستنقع أعداء الله ومهاويهم العميقة ... وفى ختام هذه المقدمة لا يسعنى إلا أن أسجل مزيد شكرى وتقديرى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠

لأساتذتى الفضلاء سماحة الأستاذ الشيخ نصر الله صالحى وسماحة الأستاذ محمّد هادى معرفه وسماحة الأستاذ الدكتور السيد محمّد باقر الحجتى، لعناياتهم الخاصة لى ولما لهم من فضل كبير علىّ منذ سنوات فى المجالات الأخلاقية والعلمية ولتوجيهاتهم القيمة التى أتحنونى بها لإتمام هذا الموضوع على الوجه المطلوب.

وأدعو الله سبحانه أن يجزى بالخير كل من قدّم لى مساعدة فى هذه الدراسة ...

وبحول الله أعتصم، وبقوته وعونه أفتتح وأختتم، وإياه أسأل الهداية إلى التى هى أقوم، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١

خطه البحث

المقام الأول: سلامة القرآن من التحريف

الفصل الأول: أدلة سلامة القرآن من التحريف عند الإمامية

الفصل الثانى: دراسة روايات تحريف القرآن فى كتب الشيعة

الفصل الثالث: كتاب «فصل الخطاب» ونقاط مهمّة

الفصل الرابع: شهادة علماء الإمامية بنزاهة القرآن عن التحريف

الفصل الخامس: دراسة أحاديث تحريف القرآن فى كتب أهل السنة

الفصل السادس: نظرة إلى أجوبة أهل السنة عن روايات تحريف القرآن

الفصل السابع: نظرة عابرة إلى أجوبة الإمامية عن روايات أهل السنة

المقام الثانى: تفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية

١- دراسة ونقد آراء الدكتور ناصر بن علىّ القفارى

نظرة إجمالية إلى كتاب «اصول مذهب الشيعة» للدكتور القفارى

وقفه قصيرة مع الدكتور القفارى

دعاوى الدكتور القفارى فى ميزان النقد

تذييل: دراسة ادّعاءى الدكتور القفارى الآخرى

٢- دراسة ونقد آراء إحسان إلهى ظهير

نظرة إلى كتاب «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهى ظهير

دعاوى إحسان إلهي ظهير في ميزان النقد

٣- دراسة ونقد آراء محمد مال الله

كتاب «الشيعة وتحريف القرآن» في سطور

دعاوى محمد مال الله في ميزان النقد

٤- دراسة ونقد آراء الآخرين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣

المقام الأول سلامة القرآن من التحريف

الفصل الأول أدلة سلامة القرآن من التحريف عند الإمامية

ضرورة الدراسة وتحريم محل النزاع

إشارة

إنّ موضوع نفى التحريف عن القرآن الكريم يعتبر من القضايا التي تحظى بأهمية فائقة، لأننا إذا لم نستطع اثبات صيانه القرآن من التحريف والذي يشمل (النقص، الزيادة، التغيير والتبديل في الآيات والكلمات والسور) عندها سيكون أى استدلال أو استنباط مشوباً بالشك والتردد، لأنه- ومع احتمال كون الآيات التي استفيد منها في الاستدلال آيات محرفة- سيكون الاستنباط مغايراً للإرادة الإلهية، ومع هذا الاحتمال يكون الاستدلال ذا نتيجة غير مطلوبة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هناك علاقة وثيقة بين «إعجاز القرآن» و «عدم التحريف»؛ ذلك لأنّ القرآن الكريم يشتمل على نظم ومضمون يفوقان قابلية الإنسان وأى عمل من شأنه الاخلال بهذا النظم والمضمون، سيمكّن من الاتيان بمثل القرآن، وسيكون هذا العمل دون الإعجاز، ومن هنا فإنّ الإذعان لمسألة تحريف القرآن يتطلب انكار الإعجاز القرآني، ويترتب على هذا نفى نبوة الرسول الأكرم صلى الله عليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦

وآله وسلّم؛ لأنّ نبوته صلى الله عليه وآله وسلّم منوطه بالإعجاز القرآني.

وبغض النظر عما تقدم، فإن اعتبار الروايات الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة الاطهار عليهم السلام ناشئ من موافقتها للقرآن، وبالأخصّ في حال تعارض هذه الروايات مع غيرها فاننا نعلم على القرآن، فإذا كان هناك تحريف في القرآن فإن اعتبار الروايات سيكون مخدوشاً تبعاً لذلك، باعتبار أنّ القرآن ألقى تفسير وبيان الوحي على عاتق السنة الشريفة حيث ورد: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم...» «١» «... ويعلمهم الكتاب والحكمة...» «٢»

، وعلى هذا الأساس تكون حجية الروايات حدوداً وبقاءً معتمدة على القرآن «٣».

التحريف وتحريم محل النزاع

تحريف الشيء لغة: إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب، وهذا مأخوذ من حرف الشيء بمعنى طرفه وجانبه. يقال حَرَفْتُ الشيء وحَرَفْتُهُ أى أخرجته عن موضعه واعتداله ونَحَيْتُهُ عنه إلى جهة الحرف وهو الطرف للشيء «٤». وتحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين «٥».

وإذا أردنا تقسيم التحريف تقسيماً اجمالياً، فإنّ تحريف الكلام ومن ضمنه تحريف القرآن ينقسم إلى قسمين:

١- التحريف المعنوي

٢- التحريف اللفظي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧

والمراد من التحريف المعنوي هو، التحليل والاستنتاج الخاطئ والتفسير والتبرير لكلام معين بما يخالف المقصود الحقيقي للمتكلم، وبالتأكيد فإن القرآن الكريم قد تعرض لمثل هذا النوع من التحريف، إذ نرى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في نهج البلاغة يشكو إلى الله سبحانه وتعالى من حدوث مثل هذا التحريف فيقول عليه السلام:

«إلى الله اشكو من معشر يعيشون جهالاً ويموتون ضلماً ليس فيهم سلعة أبور من الكتاب إذا تلى حق تلاوته، ولا سلعة أنفق بيعاً ولا أغلى ثمناً من الكتاب إذا حُرّف عن مواضعه» (١).

وقد أخبر عليه السلام عن وقوع مثل هذا التحريف في المستقبل فقال:

«وإنه سيأتي عليكم من بعدى زمان ... وليس عند أهل ذلك الزمان سلعة أبور من الكتاب إذا تلى حق تلاوته ولا أنفق منه إذا حُرّف عن مواضعه» (٢).

والقرآن الكريم كذلك يذكر بأن هناك نوعاً من هذا التحريف تعرضت له الكتب السماوية السابقة، فيقول: «يُحرفون الكلم عن مواضعه» (٣). و «يحرفونه من بعد ما عقولهم» (٤).

. وآيات اخرى نظير الآية الحادية والأربعين من سورة المائدة.

أما التحريف اللفظي وموضع الخلاف ليس في ترتيب الآيات والسور حسب نزولهما أو بإشارة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في المصحف الموجود فإن تأليف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨

الآيات والسور في القرآن لا مساس له بالتحريف وموضع النزاع.

كما إن القرآن الذي نزل على الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم من زمان النزول وإلى وقتنا الحاضر لم يصف إليه أى شىء ولم يفقد بالمرّة، بل ان المسلمين قاموا بحفظه وكتابته وقد قرئ بشكل لا مثيل له من التواتر من جيل إلى جيل حتى وصل إلى أيدينا بهذه الصورة، وهذا الموضوع من مُسلمات التاريخ أيضاً، ومن الموضوعات التي تحظى باجماع واتفاق كل المسلمين وحتى غير المسلمين من المفكرين والعلماء.

فموضع الخلاف في التحريف اللفظي، هو التغيير في إعراب الكلمات، أو تغيير الآيات والكلمات، أو حذف بعض الآيات أو الكلمات والحروف من القرآن الكريم.

ولأجل اثبات نفى التحريف بهذا المعنى عن القرآن الكريم استدل بالآيات والروايات والشواهد التاريخية والأدلة العقلية ... وغيرها.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩

أ- آيات القرآن

١- الآية الكريمة «إنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون» (١).

وهذه الآية تتكون من جملتين:

الأولى: نزول القرآن من الله سبحانه وتعالى بتأكيدين «ان» و «نحن»، والاستفادة من ضميرى الجمع «نا» و «نحن» والتأكيد يدل بشكل مُسلم وقطعى على عظمة هذا الأمر، ويزيل الشك والتردد عند بعض الأشخاص الذين قد أشارت الآيات السابقة إليهم (٢). فذاك البعض يشك أو ينكر أن الله سبحانه وتعالى له دخل في القرآن الكريم ويذهب إلى أن بعض القدرات غير الإلهية لها يد في ذلك، فترى أن الله سبحانه وتعالى يستفيد من ضمير الجمع والتأكيد وينفى تدخل أية قوة غيره في ذلك، وينص على نفى التحريف وصيانة

القرآن حال التنزيل.

الثانية: ونرى فيها أن الآية المباركة تتحدث - بأداة التوكيد «إن» ولام التوكيد وضمير الجمع ووصف الجمع - عن أن الله سبحانه وتعالى حافظ وحارس للقرآن بشكل أكيد بعد نزوله، وسياق هذه الجملة يدل على عظمة الموضوع وقطع الشك والترديد، ولأن حفظ القرآن بعد النزول ذكر بشكل مطلق، فهذا الإطلاق يشمل حفظ القرآن من التحريف اللفظي أيضاً، ومعلوم أن أهمية أي حفظ لا يرقى إلى درجة حفظ القرآن من هذا النوع من التحريف. هذا وظاهر الآية يدل على حفظ القرآن الكريم باعتباره كلام الله ورسالته دون فرق بين آية وآية أو سورة وسورة.

وعلى هذا الاعتبار يكون حفظ القرآن بأجمعه هو المقصود من الآية الكريمة، ولا دليل على صحته ما ذهب إليه بعضهم من أن هذه الآية تشير إلى حفظ مجموعة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠

خاصة من الآيات، مثل الآيات التي نزلت إلى زمان نزول هذه الآية (أي الآية التاسعة من سورة الحجر) ولا يخفى خلاف هذا الرأي لظاهر الآية الشريفة.

وإذا كان المقصود من الحفظ هو الصيانة والحراسة، فحمل الحفظ على علم واطلاع الله سبحانه وتعالى بالقرآن خلاف ظاهر الآية الشريفة، لأن أيًا من علماء اللغة لم يتبن هذا الرأي، إضافة إلى أن ظاهر الآية الكريمة يشير إلى الحفظ من كل جهة، أما أن نخص بالحفظ القدرة على تحدى الشبهات التي يطرحها المعاندون والنسخ أو الإتيان بمثله فإن ذلك مجرد ادعاء، حيث لا يمكن أن نقصر الآية على ذلك.

وهناك ادعاء يذهب إلى أن كلمة «الذكر» الواردة في الآية الكريمة تطلق على الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا الادعاء غير مدعوم بدليل وذلك:

أولاً: إن كلمة «الذكر» الواردة في القرآن تطلق بشكل صريح على القرآن، حيث ورد في الآية الكريمة «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» (١).

ثانياً: الآية السادسة من سورة الحجر تمثل قرينه سياقية واضحة على أن المقصود من الذكر في الآية التاسعة من هذه السورة القرآن العظيم، لأن كلمة الذكر الواردة فيها «وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون» تدل دلالة قاطعة وصريحة على أن المراد من الذكر هو القرآن.

٢- قوله تعالى: «إن الذين كفروا بالذكر لميأ جاءهم وأنه لكتاب عزيز* لا- يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» (٢).

ولا- يوجد أي شك في كون المقصود من «الذكر» في هذه الآية هو الكتاب العزيز، حيث وصفته بأوصاف ثلاثة «العزيز»، «لا يأتيه الباطل» و «تنزيل من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١

حكيم حميد» وفي الوصفين الأولين دلالة قاطعة على عدم تحريف القرآن، أما الصفة الثالثة فتشير إلى منشأ هذه الصفات وسرها.

و «العزيز» مشتق من العزة، بمعنى الذي لا يُغلب ولا يُقهر من قولهم أرض عزاز، أي: صلبة (١).

و «الباطل»: نقيض الحق وهو ما لا ثبات له عند الفحص عنه (٢)، وبطل الشيء بطلاناً: فسَدَ أو سقط حكمه (٣).

وصفة العزيز تدل على نفي التحريف عن القرآن، لأن التحريف يستلزم قبول الغلبة والتجاوز، وهذا الأمر لا ينسجم مع «عزة» القرآن الكريم.

وكذلك نستفيد من الصفة الثانية للدلالة على نفي التحريف لأنه مع أخذ اعجاز القرآن الكريم بنظر الاعتبار - حيث نرى الانسجام

والمتانة في العلوم والمعارف القرآنية وسيادة الحق المقرون بالنظم، الذي اتصفت به الآيات والجمل القرآنية في كل سورة حاكماً على كافة أجزاء القرآن - فيكون كل تغيير أو تبديل من شأنه أن يلحق خللاً بإعجاز القرآن ومعارفه، ويكون القرآن حينئذٍ مصداقاً للفاني والفاقد. في حين أن الآية تنفي هذا الأمر عن القرآن في أي زمان وأي شكل من الأشكال وحيث إن الباري تعالى إذا أراد أن يجعل المعارف القرآنية في متناول يد الإنسان فإنه يضعها من دون أي نقص أو خلل، والتحريف يمثل نقصاً كبيراً ويمثل مصداقاً بارزاً لدخول الباطل على القرآن، ويكون نقصاً لغرض الباري لا ينسجم مع حكمته سبحانه وتعالى الواردة في قوله تعالى «تنزيل من حكيم حميد»، وذكرنا سابقاً أن هذا التعبير دليل وحكمة على حصانة القرآن ومنعته وعزته.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢

وعند مقارنته هذه الآية بالآية التاسعة من سورة الحجر، مع الأخذ بنظر الاعتبار المفاد والبيان نرى أن القرآن الكريم منبع مستحکم من الخارج عزيز مُصان ومُحصن من الداخل بسبب حراسة الله سبحانه وتعالى وصيانته له من كل طارئ حيث ضمن الباري تعالى ذلك. توجد بعض المناقشات للاستدلال بالآيات المذكورة وسيأتي ذكرها وأجوبتها في مبحث «فصل الخطاب ونقاط مهمّة». نعم هناك شبهة أخرى تذهب إلى احتمال أن الآيات التي نستند إليها في نفي التحريف هي آيات محرفة وهي ليست من القرآن، وهذه الشبهة لا أساس لها باعتبار أن احتمال التحريف لا يسقط النص عن الاعتبار، وصرف احتمال التحريف يقتضي ضرورة التحقيق في التحريف أو عدمه عن ذلك النص، وإذا لم نثر على دليل على التحريف فهذا يعني أن اعتبار النص يبقى ثابتاً ولا يوجد أي خلل في الاستدلال به.

وعندما نقيس تلك الآيات التي يستدل بها على نفي التحريف مع سائر آيات القرآن لا نجد أي فرق بينهما في الأوصاف الإعجازية التي تتعلق بجميع آيات القرآن.

هذا مضافاً إلى عدم عدّ أحد من مدّعي التحريف لهذه الآيات ضمن الآيات المحرفة في نظرهم ومما يدعم قولنا الزوايات التي وردت في شأن نزول الآية «١».

هذا، فإن علماء الإمامية وبالأخص المفسرين للقرآن، يهتمون بهاتين الآيتين اهتماماً خاصاً - وأحياناً بآيات أخرى - من أجل إثبات نفي التحريف ومن بين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣

هؤلاء:

- * شيخ الطائفة الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) «١».
- * أمين الإسلام الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) «٢».
- * أبو الفتوح الرازي (كان حياً في سنة ٥٥٢ هـ. وتوفى قبل ٥٥٦ هـ) «٣».
- * الشيخ ابن ادريس الحلّي (ت في القرن السادس الهجري) «٤».
- * محمّد بن الحسن الشيباني (من أعلام الشيعة في القرن السابع) «٥».
- * كمال الدين الكاشفي (ت في القرن التاسع الهجري) «٦».
- * ملا فتح الله الكاشاني (ت ٩٨٨ هـ) «٧».
- * محمّد بن علي النقي الشيباني (ت قبل ٩٩٤ هـ) «٨».
- * الشيخ أبو الفيض الناكوري (ت ١٠٠٤ هـ) «٩».
- * شيخ الإسلام محمّد بن الحسين الحارثي الشهير ببهاء الدين العاملي (ت

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٤

١٠٣٠ هـ) (١).

* صدر الدين محمد بن إبراهيم الشيرازي الملقب بصدر المتألهين (ت ١٠٥٠ هـ) «٢».

* العلامة التونسي (ت ١٠٧١ هـ) «٣».

* الملام محمد محسن الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ) «٤».

* الشريف اللاهيجي (ت حدود ١٠٩٧ هـ) «٥».

* نور الدين محمد بن مرتضى الكاشاني (ت ١١١٥ هـ) «٦».

* محمد بن محمد رضا القمي المشهدي (من أعلام القرن الثاني عشر الهجري) «٧».

* الشيخ جعفر الكبير (ت ١٢٢٨ هـ) «٨».

* السيد عبد الله شبر (ت ١٢٤٢ هـ) «٩».

* السيد حسين الكوه كمرى (ت ١٢٩٩ هـ) «١٠».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥

* المحقق التبريزي (ت ١٣٠٧ هـ) «١».

وأخيراً في كثير من كتب المفسرين والمحققين من متأخري علماء الشيعة الإمامية «٢».

٣- ومن الآيات التي تؤيد نفي التحريف، آيات تنزيه القرآن من الريب وقد أشارت هذه الآيات إلى نزول القرآن من الباري تعالى، وكذلك نفت الريب عنه في نزوله وحدوثه، قال تعالى: «تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين» «٣».

وكذلك تؤكد كون القرآن كتاب هداية ومنزهاً عن الريب في هدايته وبقائه، قال تعالى: «ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين» «٤».

ومن الواضح أن أي تحريف وتغيير في القرآن يوجب ورود الريب عليه ويستلزم الشك والتشويش الدائم في النفس، بأن الكتاب الذي يجب أن يكون مصدراً للهداية قد تغير وحرف وبُدل. وهذا يناقض انكار الريب مطلقاً في القرآن في جميع وجوهه لوجود النكرة في سياق النفي في الآية الكريمة.

٤- وهناك آية أخرى نستدل بها على نفي التحريف، قال تعالى: «وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً» «٥».

وهذه الشكوى من الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم تكون قائمة إذا كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦

القرآن مصوناً من أي نوع من التحريف، حيث يعتبر القرآن الحبل المتين الممتد من قبل الباري تعالى بين هؤلاء ليتعلقوا به فيكون سبيلاً لنجاتهم، وإذا تركوه ولم يعملوا بتعاليمه يصير مهجوراً، وأمياً إذا كان محرراً فهذه الشكوى تصبح لغواً لأن القرآن حينئذ لا يوصف بأنه الحبل المتين الممتد ليتعلقوا به وينجوا، ولأن الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم لم يشتك من احتمال تغيير وتحريف القرآن الكريم بل اشتكى من عدم العمل به وهجره، وهذا يدل على أن القرآن سيظل مصوناً من أي نوع من التحريف والتبديل إلى يوم القيامة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧

ب- الأحاديث

استدل العلماء بطوائف من الأحاديث لنفي تحريف القرآن:

١- أحاديث الثقلين: الثقلان هما الكتاب والعترة اللذان خلفهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمته وأخبر أنهما لن يفترقا حتى

يردا عليه الحوض وأمر الأمة بالتمسك بهما. وهذه الأخبار متظافرة من طرق الفريقين «١».

والاستدلال بها على عدم التحريف في الكتاب هو: إن القول بالتحريف يستلزم عدم وجوب التمسك بالكتاب المنزل، لضياعه على الأمة بسبب وقوع التحريف، ولكن وجوب التمسك بالكتاب باق إلى يوم القيامة لصريح أخبار الثقلين، فيكون القول بالتحريف باطلاً جزماً «٢».

٢- أحاديث كثيرة مأثورة عن أهل البيت عليهم السلام، تدلّ على صيانة القرآن من التحريف إمّا تصريحاً أو تلميحاً؛ فمنها ما جاء في أدعية كتاب «الصحيفة السجادية» وهذا بلا- نزاع أول كتاب في الإسلام وصل إلينا بعد القرآن من سيد الساجدين الإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام (استشهد الإمام سنة ٩٤ هـ). وفيه وصف الإمام القرآن بأوصاف «٣» لا يمكنها أن تتعلق بقرآن محرّف. وشهادة الإمام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨

أبي عبد الله الصادق عليه السلام بقوله عليه السلام:

«... ما بين الدفتين قرآن [لا زيادة فيه ولا نقصان]» «١».

وأيضاً قول الإمام أبي الحسن عليّ بن محمّد العسكري عليهما السلام في رسالته إلى أهل الأهواز، فقد كتب عليه السلام: «اجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها فهم في حالة الاجتماع عليه مصيبون وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون...» «٢».

ومنها ما جاء في رسالة الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير:

«... وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده...» «٣».

قال الاستاذ محمّد هادي معرفة:

«وهذا التصريح بأن الكتاب العزيز لم ينله تحريف في نصّه؛ لأنّه قال عليه السلام «أقاموا حروفه» وإن كانوا قد غيروا من أحكامه «حرفوا حدوده» والمراد من «تحريف الحدود» هو تضييعها، كما ورد في الحديث «... ورجل قرأ القرآن فحفظ حدوده...» «٤».

وعليه فالمراد من إقامة الحروف هو حفظها عن التغيير والتبديل كما في هذا الحديث أيضاً «٥».

ومنها صحيحة أبي بصير قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩

«سألت الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم...» وما يقوله الناس: ما باله لم يُسمّ عليّاً وأهل بيته. قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم هو الذي فسرّ لهم ذلك...» «١».

فقد قرّر عليه السلام أنّه لم يأت ذكرهم في الكتاب نصّاً وإن كانوا مقصودين بالذات من العمومات الواردة في القرآن كثيراً، وقد نبّه على ذلك الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم في كثير من المواقف أولها حديث يوم الإنذار، وآخرها حديث الغدير، والآيات في جميع هذه الموارد كثيرة، جمع جلّها الحاكم الحسكاني في كتابه «شواهد التنزيل» وغيره، وهذه الصحيحة حاكمه على جميع الروايات التي تدلّ على ذكرهم في الكتاب. ونحن نعلم أنّ ذكرهم عليهم السلام في الكتاب بالنعوت والأوصاف لا بالتسمية المتعارفة.

٣- الروايات التي بصدد بيان علوّ القرآن ومقامه ومعرفة شأنه في حياة الإنسان.

منها ما عن الإمام الحسن عليه السلام عن جدّه الأطهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم:

«... هو الذكر الحكيم والنور المبين والصراط المستقيم... وهو الفصل ليس بالهزل...» «٢».

وعن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠

«فالقرآن أمرٌ زاجر وصامت ناطق، حجّة الله على خلقه ...» (١).

وفي خطبة فاطمة عليها السلام في أمر فدك:

«... ومعنا كتاب الله بينة بصائرنا، وآى فينا منكشفة سرائره، وبرهان منجليه ظواهره ... فيه بيان حجج الله المنورة، وعزائمه المفسرة

ومحارمه المحذرة وبيئانه الجالية و...» (٢).

وعن الإمام الحسن بن علي عليهما السلام:

«إنّ هذا القرآن فيه مصابيح النور وشفاء الصدور ...» (٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام:

«إنّ هذا القرآن فيه منار الهدى ومصابيح الدجى و...» (٤).

وروايات اخرى عن أهل البيت عليهم السلام وهي كثيرة جداً تركناها خوف الإطالة (٥).

٤- الروايات الواردة في عرض الأخبار على الكتاب مطلقاً وترك العمل بما لم يوافقه أو لم يشبهه وستأتى جملة منها.

٥- الروايات المتظافرة في أبواب الفقه وغيره في آداب تلاوة القرآن وغيرها التي جمعت في أبواب عديدة كروايات «باب الاستشفاء

بالقرآن»، «باب التوسل بالقرآن»، «باب حفظ القرآن»، «باب حملة القرآن»، «باب قراءة القرآن»، «باب استماع القرآن»، «باب كتابة

القرآن»، «باب الحلف بالقرآن» و... ويشمل كلّ باب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١

منها عشرات الروايات (١).

فمجموع هذه الروايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أنّ القرآن الموجود هو القرآن النازل على النبي صلى الله عليه

وآله وسلّم من دون أى تغيير أو تحريف. ولو كان القرآن الموجود محرّفاً- نعوذ بالله- لما بقى أثر لهذه الأبواب وما شابهها.

فعلماء الإمامية من المتقدمين والمتأخرين قد استدّلوا بالطوائف المذكورة من الروايات التي قد تتوفى على الآلاف من الأحاديث

المعتبرة لجهتين:

الجهة الاولى: إثبات صيانة القرآن عن التحريف.

الجهة الثانية: إسقاط الروايات التي تدلّ بظاهاها على التحريف إذ لم يوجد لها تأويل صحيح، لأنّ في مقام تعارض الروايات، يسقط

ما هو أضعف دلالة وسنداً وما هو مخالف للقرآن الكريم- وهي روايات موهمة لتحريف القرآن- لا محالة، وإليك أسماء جماعة

منهم:

فمن المتقدمين:

* الشيخ أبو جعفر الصدوق (ت ٣٨١ هـ) (٢).

* شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) (٣).

* أبو المكارم قوام الدين الحسنى (توفى في القرن السابع) (٤).

* المحقق الثاني على بن عبد العالى الكركى (ت ٩٤٠ هـ) (٥).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢

* محمّد بن إبراهيم صدر الدين الشيرازى الملقب بصدر المتألّهين (ت ١٠٥٠ هـ) (١).

* السيد محمّد مهدي الطباطبائي (ت ١٢١٢ هـ) (٢).

* الشيخ جعفر الكبير (ت ١٢٢٨ هـ) (٣).

* السيد حسين الكوه كمرى (ت ١٢٩٩ هـ) «٤».

ومن المتأخرين:

* العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢ هـ) «٥».

* آية الله السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣ هـ) «٦».

* الاستاذ مير محمدي زرندي «مُدَّ ظُلَّهُ» «٧».

* الاستاذ محمد هادي معرفة «مُدَّ ظُلَّهُ» «٨».

وغيرهم «٩».

قال العلامة الطباطبائي في عداد أدلة عدم تحريف القرآن:

«ويدل على عدم وقوع التحريف الأخبار الكثيرة المروية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من طرق الفريقين الآمرة بالرجوع إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣

القرآن عند الفتن، وفي حل عقد المشكلات.

وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين.

وكذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النبي والأئمة عليهم السلام الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب ... وأخبار العرض كالصریح أو هو

الصریح في أن الأمر بالعرض إنما هو لتمييز الصدق عن الكذب والحق عن الباطل مطلقاً ولا يختص بروايه دون رواية.

وكذا الأخبار التي تتضمن تمسك أئمة أهل البيت بمختلف الآيات القرآنية في كل باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا ...

وكذا الروايات الواردة عن الإمام أمير المؤمنين وسائر الأئمة من ذريتهم عليهم السلام في أن ما في أيدي الناس قرآن نازل من عند

الله سبحانه ...

فمجموع هذه الروايات على اختلاف أصنافها يدل دلالة قاطعة على أن الذي في أيدينا من القرآن هو القرآن النازل على النبي صلى

الله عليه وآله وسلم من غير أن يفقد شيئاً من أوصافه الكريمة وآثارها وبركاتها» «١».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤

ج - الشواهد التاريخية

إن الشواهد التاريخية الكثيرة تدل على أن القرآن الكريم متواتر بجميع أجزائه تواتراً قطعياً، فالمسلمون اعتنوا عناية فائقة على مدى

التاريخ بحفظ القرآن الكريم وضبطه وقراءته ورسمة، لأنهم العظيم به ولقداسته في نفوسهم ولحساسيتهم الشديدة تجاه حصول أى

تغيير فيه، كل هذا منع من حصول أى تغيير أو تبديل فيه على مدى التاريخ.

فبالإضافة إلى استدلال علماء الإمامية بالأدلة القرآنية والحديثية؛ اعتمدوا على الشواهد التاريخية، وإليك بعضهم:

* الشريف المرتضى على بن الحسين علم الهدى (ت ٤٣٦هـ): قال في كتابه «الذخيرة في علم الكلام»:

«قد بينا صحة نقل القرآن في المسائل الطرابلسيات، وأنه غير منقوص ولا مبدل ولا مغير وأن العلم بأن هذا القرآن الذي في أيدينا هو

الذي ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المصنفة المشهورة

والأشعار المدونة.

وذكرنا أن العناية اشتدت بالقرآن، والدواعى توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم تبلغه في نقل الحوادث والوقائع والكتب

المصنفة ... وإن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه كالعلم بجملته وأنه يجري في ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب

سيبويه والمزني ... ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء ...» «١».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥

* الشيخ سديد الدين محمود الحِمصي الرازي «١» (ت اوائل المائة السابعة)

* جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلّي «٢» (ت ٧٢٦هـ).

* الشيخ زين الدين أبو محمّد العاملی البياضی «٣» (ت ٨٧٧هـ).

* المولى المحقق الأردبيلي (ت ٩٩٣هـ) قال:

«... ولما ثبت تواتره - أى القرآن - فهو مأمون من الإختلال مع أنه مضبوط فى الكتب حتى أنه معدود حرفاً وحركةً وحركةً وكذا

طريق الكتابة وغيرها مما يفيد الظن الغالب بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص ...» «٤».

* الشيخ حسن بن زين الدين «٥» (ت ١٠١١هـ).

* الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملی «٦» (ت ١١٠٤هـ).

* السيد محمّد الطباطبائي «٧» (ت ١٢٤٢هـ).

* المحقق التبريزي «٨» (ت ١٣٠٧هـ).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦

* السيد شرف الدين العاملی «١» (ت ١٣٧٧هـ).

* الإمام روح الله الموسوى الخميني (ت ١٤٠٩هـ) قال:

«... فإنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه وقراءته وكتابه يقف على بطلان تلك المزعومة - أى مزعومة

التحريف - وأنه لا ينبغي أن يركن إليه ذو مسكئة ...» «٢».

* السيد أبو القاسم الخوئي «٣» (ت ١٤١٣هـ).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧

د - الدليل العقلي

يستنتج بعض الأعلام من الدليل الآتى الذى يعتمد على بعض المقدمات، صيانة القرآن عن التحريف:

١- إن الله عزّ وجلّ بحكمته أنزل القرآن لهداية الناس.

٢- إن هذا الكتاب هو خاتم الكتب السماوية، كما أنّ المرسل به هو خاتم الأنبياء.

٣- إذا ثبت التحريف فى القرآن ولم ينزل كتاب آخر أو يأتى رسول آخر يبين للناس الطريق الصحيح، فهو ممّا يؤدى بالأجيال الآتية

بعد التحريف الى التيه والضياح وهو طبعاً ليس بتقصير منهم.

٤- لا يمكن نسبة هذا الضياح والإهمال إلى الله عزّ وجلّ، لأنّه يؤدى إلى نقض الغرض الذى من أجله بعث الله الانبياء لهداية البشرية.

إذن فالقرآن يجب أن يكون مصوناً من كلّ تحريف «١».

وقد قرّر هذا الدليل بأشكال مختلفة ينتج منها بالبدهة حكم العقل بمخالفة وقوع التحريف فى القرآن الكريم «٢».

ملحوظة:

مع وجود الأدلة المتقدمة فى نفي وقوع التحريف، والاطلاع على آراء علماء الإمامية حول هذا الموضوع يمكن الادعان لهذه النكتة،

وهى أنّ صيانة القرآن عن التحريف هو مذهب محققى الشيعة واجماع الطائفة، ويندر وجود مخالف فى هذا الأمر، وإليك بعض من

ادعى الاجماع بصيانة القرآن عن التحريف عبر القرون:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨

* في القرن الخامس: الشريف المرتضى علم الهدى (ت ٤٣٦ هـ).

«... وقد بينا ... أن القرآن كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن ... غير منشور ولا مبثوث وذكرنا أيضاً أن من يخالف هذا الباب من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم و...» (١).

* في القرن السادس: أمين الإسلام الطبرسي (المتوفى في ٥٤٨ هـ). قال رحمه الله تعالى:

«... أما الزيادة فيه فمجمع على بطلانها، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه...» (٢).

* في القرن الحادي عشر: الشهيد السعيد القاضي نور الله التستري (٣) (ت ١٠١٩ هـ).

* في القرن الثالث عشر: الشيخ جعفر الكبير (كاشف الغطاء) (٤) (ت ١٢٢٨ هـ).

قال في كتابه القيم «كشف الغطاء»:

«... لا زيادة فيه من سورة ولا آية من بسملة وغيرها ولا كلمة ولا حرف. وجميع ما بين الدفتين مما يتلى كلام الله تعالى بالضرورة من المذهب بل الدين وإجماع المسلمين وأخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة الطاهرين عليهم السلام وإن خالف بعض من لا يعتد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩

به...».

وأيضاً المولى أبو القاسم الجيلاني (١) (ت ١٢٣١ هـ) والسيد محمد الشهرشاهي (٢) (ت ١٢٨٩ هـ).

* وفي القرنين الأخيرين:

الشيخ محمد حسن الآشتياني (٣) (ت ١٣١٩ هـ).

السيد محسن الأمين العاملي (٤) (ت ١٣٧١ هـ).

الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء (٥) (ت ١٣٧٣ هـ).

الشيخ عبد الحسين أحمد الاميني النجفي (٦) (ت ١٣٩٠ هـ).

والإمام روح الله الموسوي الخميني (٧) (ت ١٤٠٩ هـ).

٧٧

٧ سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١

الفصل الثاني دراسة روايات تحريف القرآن في كتب الشيعة

النقطة الأساسية

إشارة

إن التحريف الذي تسرّب إلى الكتب السماوية السابقة (سواء أكان ذلك التحريف في معانيها ثم أخذ طريقه إلى نصوصها فيما بعد، كما نسب ذلك إلى ابن عباس «١»، أو كان التحريف في ألفاظها مباشرة) واضح من خلال نصوصها، حينما ينظر الإنسان إلى كتب العهدين يمكنه ادراك التحريف فيها بسهولة «٢»، لكن ليس بوسع أحد التحدّث عن تحريف القرآن بالاستناد إلى النص القرآني، وهذا نفسه أفضل شاهد على تحقّق الوعد الالهي في حفظ القرآن من التحريف، وكلّ النزاعات المتعلقة بتحريف القرآن تدور حول الروايات التي جاءت بهذا الصدد في كتب الفريقين، وكلّ من قال بتحريف القرآن كان مستنده هذه الروايات فقط، وليس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢

بمقدوره التشبث بالنص القرآني نفسه، فلهذا ينبغي أن يتركز البحث حول هذه الروايات، فنلاحظ أولاً ما مقدار اعتبار هذه الروايات؟ وهل بالإمكان تأييدها من قبل القرآن نفسه أو لا؟ وثانياً، ما هو معنى المفاهيم الأساسية التي تورد في مضامين الروايات ويدور مفاد الروايات في الواقع على تلك المفاهيم.

النقطة الأولى: مدى اعتبار روايات تحريف القرآن

إشارة

إذا اخذنا هذا بنظر الاعتبار علمنا أن حجية الروايات حدوداً وبقاءً تعتمد على القرآن إذ إن القرآن نفسه أرشد إلى السنة في تبيينه وتفسيره وهذا يعني أن حجية أي رواية تدور مدار إمضاء القرآن لها وعدمه فان أمضى صارت الرواية حجة وإلا فلا، وبناءً على هذا فإذا كان نص الروايات- بعد الفراغ من صحة السند- موافقاً للقرآن فيها؛ وإلا وجب طرحه كما هو حال السيرة المتلقاة عن المعصومين عليهم السلام. وهنا عندنا طائفتان من الروايات:

الأولى تثبت التحريف في القرآن والآخرى تنفيه فإذا عرضناهما على القرآن رأينا بوضوح ان القرآن ينفي الأولى ويثبت الثانية، فاسقاط روايات التحريف أمر لا بد منه.

بل ان روايات التحريف مخالفة للسنة القطعية أيضاً إذ كيف يمكن للعترة التي هي مبينة للوحي ووارثة للكتاب وعدل القرآن- بدليل حديث الثقلين «١»- أن تكون على خلاف الهدف الذي نزل من أجله القرآن وتخالف تعاليمه صراحةً، ونظراً للأهمية الكبرى لهذه المسألة (أي إثبات التحريف في القرآن) فقد لزم أن تكون الروايات في هذا الموضوع نصوصاً صريحة واضحة الدلالة على المراد، وإلا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣

صارت مُضَمَّلةً ومضَيعةً للإنسان ومبعده له عن القرآن وعن السنة الصحيحة؛ إذ كيف يمكن لنا الهداية إذا كان القرآن محرّفاً والسنة غير صحيحة؟ ذلك لأن القرآن إذا كان محرّفاً فلا يمكن اعتباره معياراً لمعرفة صحيح الأحاديث من سقيمها كي يتم الاعتماد على الصحيح منها.

وبهذه المقدمة اتضح أن ذلك العدد القليل من المحدثين الذين يصرفون همهم إلى زيادة عدد الروايات دون التحري عن صحتها وسقمها، قد اعتمدوا على تلك الروايات- التي تشعر بظاهاها على التحريف- نتيجة غفلتهم عن النكتة آنفة الذكر، وبالتالي صارت الروايات عندهم حاكمة على القرآن في حال كونها مقابلة للنصوص الصريحة الواردة عن المعصومين عليهم السلام في حاكمية القرآن، ومخالفة صراحةً لظاهر القرآن الذي أوكل إلى السنة الشريفة تبيين الوحي وتفسيره، ومعنى هذا الإيكال هو أن الروايات في مدار تبيين الوحي صارت حجة فقط لا غير.

نعم ان هذا النوع من المحدثين لإفراطهم في التعلق بالروايات دون القرآن ابتعدوا- من حيث لا يشعرون- عن النسج والنهج القرآني وصدر منهم كل غريب «١». فيستحيل مثلما على كل من له حظ من المعرفة بالنسج القرآني- مهما كان قليلاً- أن يقول: أنه لا يوجد تناسب بين الجملتين في قوله تعالى: «... وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء...» «٢»

وانه قد سقط شيء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤

بينهما؛ وذلك لأنه بأقل تأمل يتضح وجود ارتباط وثيق وتناسب دقيق بين الجملتين، حيث إن الخطاب في الآية السابقة يتعلّق بأموال اليتامى والنهي عن التجاوز على حقوقهم، فقال تعالى عزّه: «وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تاكلوا أموالهم إلى أموالكم إنّه كان حوباً كبيراً» (١)

فالآية واقعة موقع الترقى بالنسبة إلى النهي الواقع في هذه الآية فالمعنى - والله أعلم - اتقوا أمر اليتامى، ولا تبدلوا خبيث أموالكم بطيب أموالهم، ولا- تاكلوا أموالهم إلى أموالكم حتى إنكم إن خفتم أن لا تقسطوا في اليتيمات منهم ولم تطب نفوسكم للخوف من عدم القسط فلا- تنكحوهن وتزوجوا بهن، فدعوهن وانكحوا نساء غيرهن ما طاب لكم مثني وثلاث ورباع والشاهد عليه الآية ١٢٧ من السورة نفسها، قال تعالى:

«يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهنّ ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط...».

وعلى هذا كيف تقبل رواية تقول؛ «سقط بين هاتين الجملتين المتقدمتين من الآية الشريفة ثلث القرآن» (٢)، وهذه الرواية بالاضافة إلى كونها مرسله فهي مخالفة للنص القرآني الصريح فتكون ساقطة عن الاعتبار من حيث الدلالة، ولو أضفنا إلى ذلك كون المخاطب بهذا الكلام هو أحد الزنادقة الذي أحتج واستدل على تحريف القرآن بهذه الآية، فكيف يصحّ من الإمام عليّ - عليه السلام- أن يجيبه بما يدلّ على سقوط ثلث القرآن بين جملتي الآية؛ وهذا يكون دليلاً ضد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥

القرآن لا له، ثم هل يعقل أساساً أن ثلث القرآن قد سقط بين جملتين؟! (١)

ومع هذا كله نرى بعض المحدثين قد تلقفوا الحديث وأخذوه بنظر الاعتبار!! لانهم - كما قلنا- قد ابتعدوا عن النسج والنظم القرآني، بل الروح القرآني ولم يفهموا الدين إلا من خلال روايات مبعثة ومتضاربة دون ان تكون لهم رؤية واضحة أو يلجأوا إلى ركن وثيق. وهلمّ معي وانظر إلى روايات أهل السنة الموجودة في كتبهم المتعددة والتي نقلت بأسانيد مختلفة عن ابي بن كعب أنه قرأ من سورة البيّنة:

«لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فاعطيه لسأل ثانياً فاعطيه لسأل ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب وان ذلك الدين القيم عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية...».

وفي رواية عن «أبي واقد الليثي» قال: أنزل الله تعالى:

«انا انزلنا المال لاقام الصلاة وابتاء الزكاة ولو كان لابن آدم واد لأحبّ أن يكون له ثان ولو كان له واديان لأحب أن يكون لهما ثالث ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ثم يتوب الله على من تاب».

ونقلت روايات أخرى بصور مختلفة (٢).

ولنقرأ معاً الردّ الجميل الذي ذكره العلامة البلاغي المفسر:

«هب أن المعرفة والصدق لا يطالبان المحدثين «ولا نقول القصاص»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦

ولا يسألانهم عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون أنه من القرآن ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وعلو شأنه فيها وبين انحطاط هذه الفقرات، ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط في قولهم «غير المشركة» فهل يوصف الدين بأنه مشركة وفي قولهم «الحنيفية المسلمة» وهل يوصف الدين أو الحنيفية بأنه مسلمة وقولهم «ان ذات الدين» وفي قولهم «انا انزلنا المال لاقام الصلاة» ما معنى انزال المال وما معنى كونه لاقام الصلاة؟! و... (١).

والحق أن سبب كل تلك المشكلات هو فكرة حاكمية الروايات على القرآن وعدم فهم طريقة القرآن في عرض تعاليم السماء من

جهة، وميل القلوب الى أصحاب وأرباب كتب الحديث بدل تعلقها وانسها بالكتاب السماوي من جهة أخرى، وكل ذلك إنما يحكى عن وجود فاصلة كبيرة بينهم وبين قدسية القرآن الكريم.

وما أروع ماسطره بنان الشيخ كاشف الغطاء إذ يقول:

«يا للعجب من قوم يزعمون سلامة الأحاديث وبقاءها محفوظة وهي دائرة على الألسن ومنقولة في الكتب في مدّة ألف ومئتي سنة، وأنها لو حدث فيها نقص لظهر واستبان وشاع!! لكنهم يحكمون بنقص القرآن وخفى ذلك في جميع الأزمان!!» (٢).

نعم، فالمحققون لم يصرفوا همهم وجهدهم إلى جمع الروايات فقط بل اعتنوا بأمر القرآن والسنة بخصوص التدبر في الآيات والدراية في الروايات (٣). وبناءً عليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧

فالأكثرية الساحقة منهم يرون أنّ تلك الروايات لا تتفق وروح القرآن وتعاليمه فلم يميلوا إلى القول بالتحريف قط وذلك انهم انصتوا لما أوصانا أئمتنا المعصومون عليهم السلام في رواياتهم بعرضها على القرآن.

روايات العرض وميزانية تعاليم الوحي

الروايات التي تسمى بروايات العرض وردت في أزمان مختلفة وبشكل متواتر، وصارت تعتبر كقاعدة قطعية من المعصومين عليهم السلام، كرواية «الميثمي» (١) و«عبد الرحمن بن أبي عبد الله» (٢) و«الحسن بن الجهم» (٣) و«عمر بن حنظلة» (٤) وغيرها على ما هو الظاهر من مفادها.

وأيضاً الروايات الواردة في عرض الأخبار على الكتاب مطلقاً وترك العمل بما لا يوافق أو لم يشبهه وما يقرب من ذلك، كرواية «السكوني» عن أبي عبد الله عليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨

السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه» (١).

والمراد بالموصول مطلق الكلام والرأي وغيرهما، وعلى هذا يعدّ الكتاب ميزاناً للمخاطبين مشخصاً لهم الحقّ والباطل والصواب والخطأ.

ومثلها رواية «عبد الله بن أبي يعفور» (٢) ورواية «أيوب بن راشد» (٣) ورواية «أيوب بن الحرّ».

قال أيوب بن الحرّ:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف» (٤).

وأيضاً رواية «هشام بن الحكم وغيره» عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٥). و«جميل بن دراج» عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) و«جابر بن يزيد الجعفي» عن أبي جعفر عليه السلام (٧) و«سدیر الصيرفي» عن أبي جعفر وأبي عبد الله

عليهما السلام (٨) ورواية جعفر بن محمد بن مسعود عن أبيه عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩

أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن آبائه الكرام عليهم السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ... فإذا التبت عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن فإنه شافع مشفع وماحل مصدق من جعله أمامه قاده إلى الجنة» (١).

نستفيد من هذه الأخبار أن القاعدة هي إرجاع الأخبار والآراء الى الكتاب وجعل الميزان فيها هو الكتاب مطلقاً «٢»، وطرح ما خالفه أو لا يشبهه حتى ما لم يكن يوافق ولا يخالفه إذا لم تكن مستجمعة لشرائط الحجية، والعجب ممن عكسوا الأمر، فلم يأخذوا بالكتاب نفسه أصلاً بل جعلوا الحديث ميزاناً للكتاب.

نعم إذا كان القرآن ميزاناً فيجب أن يكون متواتراً مقطوعاً به لا- يدنسه التحريف، لأنه المقياس الفارق بين الحق والباطل ولا موضع للشك في المقياس نفسه وإلا سقطت فائدة عرض الروايات وغيرها عليه.

وهذا الميزان قد حاز الأهمية العظمى لدى علماء الإمامية في تمييز صحيح الأخبار من سقيمها وفي مقام الإفتاء وغير ذلك.

قال ثقة الإسلام أبو جعفر الكليني (ت ٣٢٩) في حلّ تعارض الروايات:

«فاعلم يا أخي- أرشدك الله- أنه لا يسع أحداً تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه إلا على ما أطلقه سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠»

العالم «١» بقوله عليه السلام: «اعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه» «٢».

وأسقط شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) في مقام الإفتاء روايتين صحيحتي الاسناد لتعارضهما مع كتاب الله، ففي كتاب الديات، روايتان صحيحتا السند عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام:

«... إن خطأ المرأة والعبد مثل العمدة...» «٣».

«... إن خطأ المرأة والغلام عمد...» «٤».

قال الشيخ رحمه الله عليه:

«... إن خطأ المرأة والعبد عمد وفي الرواية الاخرى: إن خطأ المرأة والغلام عمد فهو مخالف لقول الله تعالى؛ لأن الله عز وجل حكم في القتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز أن يكون الخطأ عمداً...» «٥».

وعلماء الإمامية «رضوان الله عليهم» لم يألوا جهداً لمعرفة هذا المقياس الوحيد فلذا دونوا كتب أحكام القرآن ليمهدوا إلى معرفة حكم الله من كتابه وعرض الروايات عليه، فمن كتب القدماء «فقه القرآن» لقطب الدين هبة الله الراوندي (٥٧٣ هـ) و «كنز العرفان في فقه القرآن» لمقداد بن عبد الله السيوري (٨٣٦ هـ) و... وكتب المتأخرين في هذا المجال كثيرة جداً.

فالمستفاد على كل حال من هذه الأحاديث هو أن القرآن ميزان ومقياس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١

مطلقاً، وحينئذ فروايات التحريف عند العرض على كتاب الله ساقطة لا محالة، كما قال المحقق قاضي القضاة علي بن عبد العالي الكركي (ت ٩٤٠ هـ) في رسالته نفى النقيصة:

«... فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالاتها على أنه ليس هو، وأي تكذيب يكون أشد من هذا» «١».

أما المبنى الشائع عند بعض أهل السنة في العقائد والفقه فقد كان وما يزال على خلاف ذلك، فقد عقد الدارمي في سننه باباً بعنوان: السنة قاضية على كتاب الله «٢» بل لقد قال عبد الرحمان بن مهدي:

«الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعني ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فان وافق كتاب الله فأنا قلته وان خالف كتاب الله فلم أقله وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله» «٣».

وقد حكى زكريا الساجي، عن يحيى بن معين أنه قال:

«هذا حديث وضعته الزنادقة» «٤».

وقال أبو بكر البيهقي:

«الحديث الذي روى في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢

وهو ينعكس على نفسه بالبطلان فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن ...» (١).

وكيف يقول البيهقي لا يوجد في القرآن دلالة على ذلك؟! ألم يمر على سمعه قوله تعالى: «... فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ...» (٢)

فالراد إلى الله الأخذ بمحكم كتابه (٣) وأيضاً قوله تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» (٤)

. فالقرآن هو الذي أوكل تبيينه إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والروايات حاكية عن سنته الشريفة، فالسنة تكتسب من القرآن حجيتها والصحيحة المرتبطة بالقرآن والتي تدور مداره وترتبط به وما سواها لا عبرة به.

نعم في كنز العمال عن الطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اعرضوا حديثي على كتاب الله فإن وافقه فهو مني وأنا قُلت» (٥).

وفي سنن الدارمي بسنده عن أبي هريرة قال: «... فكان ابن عباس إذا حدث قال إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تجدوه في كتاب الله وحسناً عند الناس فاعلموا أنني قد كذبت عليه» (٦).

ونسب إلى عائشة أم المؤمنين:

«انها ترد كل ما روى مخالفاً للقرآن وتحمل رواية الصادق من الصحابة على خطأ السمع أو سوء الفهم.» (٧)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣

بل ظاهر كلام بعض أهل السنة انهم اعتنوا بميزاتية القرآن كمحمد عبده حيث قال:

«فن الحديث على شرط ان يؤخذ مفسراً للقرآن مبنياً له مع اطراح ما يخالف نصه من الأحاديث الضعيفة، والاجتهاد لإرجاع الأحاديث الصحيحة إليه ان كان ظاهرها يوهم المخالفة.» (٨)

وعلى كل حال قلّة اهتمام بعض أهل السنة بجعل القرآن مقياساً في علاج الروايات التي تدلّ بظواهرها على التحريف التي وردت في كتبهم، لزعمهم بطلان روايات عرض الأخبار على القرآن وهو كما ترى!

النقطة الثانية: دراسة تحليلية عن مفاهيم «الإقراء»، «التنزيل» و «التأويل» في الروايات:

إشارة

إنّ البحث عن مفاهيم هذه الألفاظ يسهّل لنا كثيراً من الصعوبات التي تواجهنا في فهم روايات التحريف، فنحن اليوم نفهم كثيراً من هذه الألفاظ بمعنى مغاير لما اصطلح عليه قديماً، وعلى أساس هذا الفهم الخاطيء نضع الروايات موضع البحث والنقد، بينما كانت هذه الألفاظ في عصر صدورها بعيدة عن معانيها المستحدثة بل أجنبية، ويبدو لي أنّ السبب الرئيس في ما يستدل به المثبتون للتحريف - من خلال هذه الروايات - هو غفلتهم عن هذه المسألة.

فأكثر الألفاظ والتعبير استعمالاً في الصدر الأول في لسان الروايات: «كنا نقرأ كذا» «تنزيله كذا» «هكذا نزلت» «تأويله كذا». فماذا يراد من هذه الألفاظ أو التعبير؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤

دراسة عن مفهوم الإقراء

ففي اللغة حيث يقال: «أقرأه الرجل» بمعنى جعله يقرأ فهو مُقَرَّرٌ ويقال: أقرأه القرآن. وللسيد مرتضى العسكري «مدّ ظله» في مورد اصطلاح «اقراء» والتطور التاريخي لهذه اللفظة بحث قيم إليك خلاصته:

«كان معنى الاقراء على عهد الرسول إلى سنوات قليلة من بعده تعليم تلاوة اللفظ مع تعليم معناه (اصطلاحاً)، والمقرئ من يعلم تلاوة لفظ القرآن مع تعليم معنى اللفظ... وأصبح بعد انتشار تعلم القرآن يستعمل الإقراء في أحد المعنيين وهو تعليم معنى الآيات التي تحتاج إلى تفسير ومن تلك الموارد ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس انه قال: «كنت أقرئ رجلاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله بمنى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجّها... الحديث» (١).

وإذا علمنا أن إسلام عبد الرحمن بن عوف كان في السنة الثالثة من البعثة حسب ما يذكر ابن هشام من أخبار السابقين إلى الإسلام من المهاجرين (٢) وأن آخر حجة حجّها عمر كانت سنة ٢٣ وقاتل في الشهر نفسه في المدينة، عرفنا أن المدّة بين الزمانين أكثر من اثنتين وثلاثين سنة ولم يكن كبار المهاجرين أمثال عبد الرحمن بن عوف أطفال كتابت ليقرئهم ابن عباس تلاوة ألفاظ القرآن، وإنما كان سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥

يعلمهم تفسير القرآن» (١).

وقال الشيخ المفيد من أعلام الإمامية (ت/٤١٣ هـ) وهو في مقام دفع الإشكال فيما حذف من القرآن الموجود وهو ثابت في مصحف الإمام عليّ من تأويل القرآن وتفسير معانيه على حقيقة تنزيهه، قال:

«وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعالى «ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه وقل رب زدني علماً» فسمّى تأويل القرآن قرآناً وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف» (٢).

وقال أبو جعفر النحاس من أعلام أهل السنة (ت/٣٣٨ هـ) وهو في مقام دفع الإشكال عن حديث ابن عباس حيث قال: «خطبنا عمر بن الخطاب قال: كُنَّا نقرأ الشيخ والشيخ إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من الشهوة» قال النحاس:

«واسناد الحديث صحيح إلّا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة عن الجماعة ولكنه سنة ثابتة.. وقد يقول الإنسان كنت أقرأ كذا لغير القرآن...» (٣).

وعلى هذا فينبغي التوجه إلى أنه حينما تذكر الروايات أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ الآية كذا، فالمراد قراءة ألفاظها مع تفسير معانيها التي كان النبي يتلقاها من الوحي. فعلى سبيل المثال كان عبد الله ابن مسعود يقول:

«يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك - إن علياً مولى المؤمنين - وإن لم تفعل فما بلغت رسالته» هكذا كنا نقرأ الآية على عهد رسول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» (١)

فليس مراده من لفظ «إن علياً مولى المؤمنين» انه جزء من الآية القرآنية، بل مراده هو اننا في مقام تعليم الآية الشريفة: كنا نقرأها هكذا لأنّ التعليم والتفسير لهما دور مباشر في فهم الآية، وهما مما يحتاجه قارئ القرآن (٢).

فعلى هذا يكون معنى الرواية التي تقول: «أبي أقرأنا» (٣) فيما لو أغمضنا النظر عن سندها صحهً وسقمًا: أن أبي بن كعب كان يعرف قراءة القرآن ويدرك معاني ألفاظه، وكذلك يعرف «بيان وتفسير» النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ للآيات الشريفة، وتمييزه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ للوحي القرآني النازل للاعجاز، عن الوحي غير القرآني النازل بعنوان البيان والتفسير، ويعرف أيضاً الناسخ من المنسوخ أكثر من غيره (٤).

وعلى أى حال فهذه كانت هي السنة الشائعة في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تفسير وتبيين آيات الوحي، ولكن بعض الخلفاء جرّدت القرآن من التفسير والتبيين مما كان منشأً لحصول الاختلاف في فهم الآيات القرآنية لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبين الآيات النازلة عليه تدريجاً ويفسرها «٥» ولكن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧

لم يوفق كل الناس لسماعتها منه صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك غاب عن الكثير أسباب النزول مما أدى إلى حصول الاختلاف في تنزيل الآيات القرآنية الشريفة وتفسيرها وتأويلها.

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) بإسناده عن إبراهيم التيمي:

«خلا عمر ذات يوم فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحدا؟

فأرسل إلى ابن عباس، فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبيلتها واحدة؟! فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين! إننا انزل علينا القرآن فقرأناه وعلّمنا فيما نزل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيما نزل فيكون لهم فيه رأى فإذا كان لهم فيه رأى اختلفوا فإذا اختلفوا اختلفوا اقتتلوا. قال: فزبره عمر وانتهره. فانصرف ابن عباس ونظر عمر فيما قال فعرفه فأرسل إليه، فقال: أعد علي ما قلت، فأعاده عليه فعرف عمر قوله وأعجبه» (١).

فابن عباس حسب هذه الرواية لا يرى اختلافاً في نص القرآن الكريم، ولكنه يرى الاختلاف في عدم معرفة سبب نزول الآيات وشرائط وظروف نزولها وهذا ما أدى إلى ان تثور ثائرة عمر، ولكن هذا من الواقع الذي لا يمكن إخفاؤه، والسبب يعود إلى تجريد بعض الخلفاء للقرآن الكريم من التبيين والتفسير والظروف التي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨

نزلت فيها الآيات الكريمة» (١).

وهناك عبارات أخرى في هذا المجال كعبارة: «هكذا تأويله»، «هكذا تنزيهه»، «هكذا نزلت».

ولابد من توضيح المقصود من هذه الألفاظ، التي وردت في القرآن الكريم ولسان الروايات وتحديد دلالتها:

دراسة عن مفهوم التأويل:

«التأويل» في اللغة مصدر مزيد فيه وأصله «الأول- بمعنى الرجوع» ومنه قولهم: «أول الحكم إلى أهله أى رده إليهم.» وقد يستعمل التأويل ويراد منه العاقبة وما يؤول إليه الأمر وعلى ذلك جرت الآيات الكريمة:

«ويعلمك من تأويل الأحاديث...» (٢)

«... هذا تأويل رؤياى...» (٣)

«ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً» (٤)

. وغير ذلك من موارد استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم، وعلى هذا فالمراد بتأويل القرآن ما يرجع إليه الكلام، وما هو عاقبته، سواء أكان ذلك ظاهراً يفهمه العارف باللغة العربية، أم كان خفياً لا يعرفه إلا الراسخون في العلم ولا يختص بما اصطاح عليه عند المتأخرين من إطلاق لفظ التأويل على بيان المراد من اللفظ حملاً له على خلاف ظاهره فقط.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩

دراسة عن مفهوم التنزيل:

«التنزيل» فهو أيضاً مصدر مزيد فيه، وأصله النزول، وقد يستعمل ويراد به ما نزل مطلقاً لا ما اصطُح عليه المتأخرون من إطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآنًا فقط.

وهذا المعنى العام من «التأويل» و«التنزيل» ورد في الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام. وأما ما اصطُح عليه المتأخرون فلا عين له في اللغة ولا أثر.

وعلى هذا فإن ما ورد في الروايات بتعبير «هكذا تنزلها» في شأن بعض الآيات معناه: مفادها ومعناها أنه نزل من عند الله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سواء كان آية أو بياناً لآية، قال تعالى: «لا تحرك به لسانك لتعجل به» * إن علينا جمعه وقرآنه * فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه» (١)

فبيان القرآن - على أحد الاحتمالات - أي شرحه وتفسيره وهو على الله تعالى.

كما أنه يستفاد من إطلاق الآيات الشريفة: «وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحى يوحى» (٢)

أنه نزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تفسير الآيات وتبيينها كما نزلت عليه القرآن وهكذا يستفاد من بعض الأخبار: كما في سنن الدارمي بسنده عن حسان بن ثابت قال:

«كان جبرئيل ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن.» (٣)

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن جميع ما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠

تفسير القرآن وتبينه تنزيل أو تأويل من الله. لأنه قد يطلق على بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخذه من الله في شرح الآيات، التأويل أيضاً؛ لأن تأويل القرآن - كما قلنا - ما يرجع إليه الكلام، سواء أكان ما يرجع إليه الكلام شرحاً للمراد من الوحي - غير القرآني - أم لا. وعلى هذا سمي تأويل القرآن، قرآنًا، لا بمعنى القرآن المنزل بعنوان المعجز بل بعنوان أنه مقروء على النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال الشيخ المفيد رحمه الله (ت ٤١٣) في شأن مصحف الإمام على عليه السلام:

«... حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله [أي القرآن] وتفسير معانيه على حقيقته تنزيله. وذلك كان مثبتاً مُنزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز. وقد سمي تأويل القرآن قرآنًا قال الله تعالى: «ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل رب زدني علماً» فسمي تأويل القرآن قرآنًا. وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف.» (١)

ويؤيده ما جاء عن الإمام على عليه السلام في شأن مصحفه:

«أتى بالكتاب كماً مشتملاً على التأويل والتنزيل...» (٢).

وقول «محمد بن سيرين»:

«فلو أصيب ذلك الكتاب - أي مصحف الإمام على عليه السلام - لكان فيه علم.» (٣)

فانه لو كان ما كتبه الإمام مجرداً عن التأويل والتفسير - مأخوذاً عن النبي صلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١

الله عليه وآله وسلم - لما خص ابن سيرين القول في ما كتبه الإمام بأن فيه علماً.

ففي ضوء ما تقدم يتبين لنا المراد الواقعي من الروايات كرواية الكليني عن ابن فضيل قال:

«سألت ابا الحسن الماضي عليه السلام عن قوله تعالى: «يريدون ليطفئوا نور الله بافواههم والله متم نوره»؟» (١)

قال: يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بافواههم!

قلت: والله متم نوره؟

قال: متم الامامة. لقوله عز وجل: «فآمنوا بالله ورسوله والنور الذي انزلنا» (٢).

والنور هو الإمام عليه السلام.

قلت: «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله» (٣).

قال: ليظهره على الأديان عند قيام القائم لقوله عز وجل: «والله مئتّم نوره» ولاية القائم «ولو كره الكافرون» بولاية على.

قلت: هذا تنزير؟ قال: نعم، اما هذا الحرف فتنزير، واما غيره فتأويل (٤).

فقوله هذا الحرف فتنزير، صريح في أرادة معنى الآية المساوق للتفسير، واما سائر المعاني فهي من التأويل وما يؤول إليه الكلام لمعنى الآية.

وأيضاً ما رواه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل:

«فستعلمون من هو في ضلالٍ مبين» (٥)

، قال: يا معشر المكذبين حيث أنبأكم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢

رسالة ربّي في ولاية على عليه السلام والأئمة من بعده، من هو في ضلالٍ مبين، قال:

كذا انزلت (١).

فإنه عليه السلام لم يرد أن هذا البيان والتفسير نزل جزءاً من الوحي القرآني؛ بل انه المقصود من النزول.

وقال العلامة المجلسي - بعد تضعيف الخبر-: «وأولّ بأنها نزلت هكذا، تفسيراً للآية» (٢).

والشاهد لذلك: الروايات المتعددة التي وردت في تفسير آية من الآيات. ففي بعضها يقال: «انما عنى بذلك كذا» وفي بعض «انما

معناها كذا» وفي بعض آخر «انما انزلت كذا».

فعلى سبيل المثال: رأينا في تفسير الآية الشريفة «كلّ شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون» (٣)

روايات: ففي رواية الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام:

قال: «... إنّما عنى بذلك وجه الله الذي يؤتى منه» (٤)

وفي رواية ابن بابويه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «... معناه كل شيء هالك إلا دينه والوجه الذي يؤتى منه» (٥)

وفي رواية الصفار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّما عنى بذلك كلّ شيء إلا وجهه الذي يؤتى منه» (٦)

وفي رواية الطبرسي في الاحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣

«... فانما انزلت كلّ شيء هالك إلا دينه» (١).

فعلى هذا يكون معنى قوله «فانما انزلت ...» بقريته روايات أخرى، تفسيره ومعناه ومراد الله عز وجل.

والشاهد الآخر، الأخبار التي تتضمن تمسك الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بمختلف الآيات القرآنية في كل باب على ما يوافق

القرآن الموجود عندنا حتى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف؛ فإنّ هذه الأخبار تشهد أن المراد في كثير من روايات

التحريف من قولهم عليهم السلام؛ كذا انزل، هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل الباطن والتأويل.

هذا، وقد يقال أيضاً: نزلت الآية في كذا أي سبب نزولها كذا أو مدلولها وشرحها كذا.

ففي التفسير المنسوب إلى القمي: قوله تعالى: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» نزلت هذه الآية في عليّ «وإن لم تفعل فما

بلغت رسالته...» (٢)

. وهذا يعنى ليس فى نفس الآيه «فى على» بل شأن نزولها وتفسيرها فى ولاية على وإمرته عليه السلام. وبعد بيان تلك المقدمة الهامة نرجع إلى صلب البحث وهو «دراسة روايات التحريف فى مصادر الشيعة» سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤

مضامين أحاديث التحريف فى كتب الشيعة:

إشارة

- ويمكن تقسيم تلك الروايات إلى عدة أقسام تسهيلاً للمراد.
- ١- الروايات التى وردت فى شأن مصحف الإمام على عليه السلام.
 - ٢- أحاديث جاء فيها لفظ «التحريف».
 - ٣- قراءات منسوبة إلى بعض الأئمة.
 - ٤- روايات الفساطيط.
 - ٥- الروايات التى دلت على ان بعض الآيات المنزلة من القرآن قد ذكر فيها أسماء الأئمة.
 - ٦- الروايات التى دلت على التحريف فى القرآن بالنقيصة.

الطائفة الأولى: الروايات التى وردت فى شأن مصحف الإمام على عليه السلام

إشارة

ويقع البحث هنا فى أصل وجود هذا المصحف ثم فى مضمونه:

أ: أصل وجود هذا المصحف:

إن وجود هذا المصحف من الأمور الثابتة المتفق عليها بين الفريقين.

فمن كتب الخاصة التى أشارت إليه:

«كتاب سليم بن قيس» (١) و «الكافي» (٢) لثقة الإسلام أبى جعفر الكلينى (ت ٣٢٩ هـ).

ففى الكافي:

«... أخرجه [أى المصحف] على عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما انزل على محمد

صلى الله عليه وآله...».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥

وأيضاً «كتاب التفسير» (١) للعايشى (ت ٣١٣ هـ) - المعروف بتفسير العياشى - و «الاعتقادات» (٢) لأبى جعفر الصدوق رحمه الله تعالى

(ت ٣٨١ هـ) و «مناقب آل أبى طالب» لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ) فقد أخبر رحمه الله عن مصحف الإمام على عليه السلام من طرق

عديدة من الفريقين فلاحظ (٣).

ومن كتب أهل السنة:

«الطبقات الكبرى» (٤) لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) و «الفضائل» لابن الضريس (٥) (ت ٢٩٤ هـ) و «كتاب المصاحف» (٦) لابن أبى

داود (ت ٣١٦ هـ) و «كتاب الفهرست» (٧) للنديم عن أحمد بن جعفر بن محمد المنادى (المعروف بابن المنادى، ت ٣٣٢ هـ) و

«المصاحف» لابن اشتة «٨» (ت ٣٦٠هـ) و «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» «٩» و «الأربعين» «١٠» لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) و «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» «١١» لابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ) والذي رواه بطريقين، و «شواهد التنزيل» للحاكم الحسكاني من أعلام القرن الخامس، فقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٦

أورد خبر المصحف بعدة أسانيد «١» و «مفاتيح الأسرار ومصايح الأنوار» «٢» لعبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) و «المناقب» «٣» للموفق خطيب خوارزم (ت ٥٦٨هـ) و «التسهيل في علوم التنزيل» «٤» لابن جزى الكلبي (ت ٧٤١هـ) و ...
ب: مضمونه:

إن وجود مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بشكل يغاير القرآن الموجود في ترتيب السور مما لا ينبغي الشك فيه، وتسلم العلماء من الفريقين على وجوده اغنانا عن التكلف لاثباته.

وقد أشار الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) من قدماء الإمامية إلى ذلك وقال:

«قد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من اوله إلى آخره والذي بحسب ما وجب من تأليفه فقدم المكي على المدني والمنسوخ على الناسخ ووضع كل شيء منه في موضعه ولذلك قال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: اما والله لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مسمين كما سمي من كان قبلنا ...» «٥».

وقد صرح المتأخرون بذلك ك «أبي عبد الله الزنجاني» «٦» و «النهاوندي» «٧»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧

و «العلامة الطباطبائي» «١».

وقد ذكر أبو عبد الله الزنجاني فهرساً في ترتيب سور ذلك المصحف «٢»، ومن علماء أهل السنة الذين عملوا هذا الفهرس الذي كتب بحسب ترتيب السور في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام: «عبد الكريم الشهرستاني» في مقدمته تفسيره «٣». ومن جملة الروايات التي تدل على هذا النوع من الترتيب؛ روايات يمكن تسميتها ب «روايات الفساطيط» وسيأتي البحث فيها إن شاء الله في الطائفة الرابعة.

كما ان اشتمال قرآنه على زيادات وإن كان صحيحاً، إلا أنّ هذه الزيادات ليست من القرآن بعنوان الوحي المعجز، بل الصحيح هو أنّ تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد، وتدل على هذا الروايات التي وردت في شأن هذا المصحف من الفريقين إمّا بالنص كما في «تفسير الصافي» عن الإمام على عليه السلام قال:

«أتى بالكتاب كماً مشتملاً على التأويل والتنزيل والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ لم يسقط منه حرف» «٤».

وإمّا بالتأمل والدراية كما في روايتي جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«ما ادعى احد من الناس انه جمع القرآن كله كما أنزل الله كذاب وما جمعه وحفظه كما نزل الله تعالى إلهي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده» «٥».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨

وقال عليه السلام:

«ما يستطيع احد ان يدعى ان عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء» «١».

قال العلامة الطباطبائي في حاشيته على الكافي:

«قوله عليه السلام «إنّ عنده جميع القرآن كله» الجملة، وإن كانت ظاهرة في لفظ القرآن المشعرة بوقوع التحريف فيه لكن تقييدها بقوله: «ظاهره وباطنه» يفيد أنّ المراد هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة على الفهم العادي ومعانيه المستبطنة على الفهم

العادي وكذا قوله في الرواية السابقة: «وما جمعه وحفظه الخ» حيث قيد الجمع بالحفظ فافهم» (٢).

فعلى هذا لا دلالة في شيء من الروايات على ان الزيادات في مصحف الإمام علي عليه السلام من القرآن نفسه، بل هي - كما قلنا - بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد. وعلى هذا يحمل ما ورد من ذكر أسماء المنافقين في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام (٣) فإن ذكر اسمائهم لا بد وان يكون بعنوان التفسير، والشاهد عليه سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن اخلاقه، فإن دأبه تأليف قلوبهم والإسرار بما يعلمه من نفاقهم، فكيف يمكن أن يذكر أسماءهم في القرآن ويأمرهم بلعن أنفسهم ويأمر سائر المسلمين بذلك ويحثهم عليه ليلاً ونهاراً؟! وهل يقاس ذلك بذكر أبي لهب المعلن بشركه ومعاداته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مع علم النبي بأنه يموت على شركه؟ وهذا واضح لمن له أدنى اطلاع على سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القرآن من التحريف، ص: ٦٩
الله عليه وآله وسلم.

نظرة إلى آراء العلماء في مصحف الإمام علي عليه السلام:

يعتقد بعض كبار العلماء أن ما يوجد في المصحف زيادة على المصحف الموجود، هو من جنس الأحاديث القدسية ومنهم الشيخ أبو جعفر الصدوق (ت ٣٨١ هـ). حيث قال:

«وقد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن ... وكان أمير المؤمنين علي عليه السلام جمعه فلما جاء به قال هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولا ينقص منه حرف» (١).

وبعض آخر - وهو قول الغالب - يرى بأن هذه الزيادات وإن كان من الوحي لكن ليست من سنخ آيات القرآن بل من سنخ تأويل الوحي وتنزيله بعنوان شرح المراد، وحذفها من المصحف الموجود لا يخل بصيانته القرآن عن التحريف. ومبتكر هذه النظرية عميد الطائفة الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) إذ يقول:

«... وحذف [من المصحف الموجود] ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيهه وذلك كان ثابتاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز ...» (٢).

ويؤيد هذه النظرية شواهد كثيرة، وقد لاقت استقبال علماء الإمامية، وكل من ذكر منهم أن الاختلاف بين مصحف الإمام علي عليه السلام والمصحف الموجود لا ينحصر في ترتيب السور، بل يتعداه إلى أمور أخر منهم: «المحدث الفيض

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠

الكاشاني» (١) و«المحقق الكاظمي البغدادي» (٢) و«الشيخ جعفر الكبير» (٣) و«السيد الخوئي» (٤) و«العلامة الطباطبائي» فاستدل العلامة الطباطبائي على هذا القول بما نصه:

«... ولو كان مخالفته في بعض الحقائق الدينية لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ولم يقنع بمجرد اعراضهم عما جمعه واستغنائهم عنه» (٥).

نعم خالف في هذا المعنى شاذمة قليلة من الأخباريين كالمحدث النوري الذي أصر - كعادته - على ان الاختلاف كان في نفس القرآن حقيقة (٦). وجاء بالروايات من الفريقين من دون تأمل وتدبر في مفادها ومعناها، وسيأتي إن شاء الله في المقام الثاني ان أكثر هذه الروايات لا مساس له بمسألة مصحف الإمام علي عليه السلام وما ورد في شأنه. فبعضها مطعون في طرقها، وبعضها محمول على ما قلنا وإلا فمع معارضتها بأدلة صيانة القرآن عن التحريف ساقطة لا محالة.

وأما قول علماء أهل السنة في شأن مصحف الإمام علي عليه السلام فقد قال محمد بن سعد:

«فرعموا أنه [أى الإمام على عليه السلام] كتبه على تنزيله، وقال محمد بن سيرين: فلو أصيب ذلك الكتاب لكان فيه علم» (٧).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١

وقال ابن اشته:

«كتب فى مصحفه الناسخ والمنسوخ» (١).

وقال ابن عبد البر بسنده عن محمد بن سيرين أنه قال:

«فبلغنى أنه كتب على تنزيله ولو أصيب ذلك الكتاب لكان فيه علم» (٢).

وقال ابن جزى:

«فجمعه على ترتيب نزوله ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير ولكنه لم يوجد» (٣).

وأخيراً قال السيوطى:

«جمهور العلماء اتفقوا على أن ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة، وأن ابن فارس استدلل لذلك بأنّ منهم من رتبها على النزول وهو

مصحف على [عليه السلام] كان أوله إقرأ ثم نون ثم المزمّل هكذا ذكر السور إلى آخر المكي ثم المدني» (٤).

فلاحظ أنّ مضامين هذه الروايات تتحد مع روايات الشيعة فى الدلالة على أنّ مصحف الإمام على عليه السلام علاوة على أنّ سوره

وآياته مرتبة كما أنزله الوحي، فإنه يشتمل على حقائق كثيرة من تبيين وتفسير للآيات الشريفة، فما قاله «ابن سيرين» فيه: «كتبه على

تنزيله» مع التنبه إلى أنّ اصطلاح «التنزيل» عند القدماء؛ كان بهذا المعنى، فذلك المصحف يشتمل على حقائق شرح وتفسير مراد الله

عزّ وجلّ، وفيه كنز عظيم من العلم وهذا ما أكّده الروايات كقوله: «لو أصيب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢

ذلك الكتاب لكان فيه علم» طبعاً إذا تنبها إلى الشخصية العظيمة للإمام على عليه السلام الذى لم يصل أحد إلى ما وصله غير النبى

صلّى الله عليه وآله وسلّم ومكانته من القرآن- فيما لو دققنا فى مفاد حديث الثقلين وغيره «١»- فسنقطع بأنّ أمر تدوين القرآن الكريم

وترتيبه لم يعرف علمه عند غير على عليه السلام. يقول عبد الكريم الشهرستانى:

«ومن المعلوم أنّ الذين تولّوا جمع القرآن كيف خاضوا فيه ولم يراجعوا أهل البيت عليهم السلام فى حرف بعد اتفاهم على أنّ

القرآن مخصوص بهم وانهم أحد الثقلين فى قول النبى صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنى تارك فىكم الثقلين كتاب الله وعترتى، وفى

روايه، أهل بيتى إن تمسكتم بهما لن تضلوا وإنهما لن يفترقا» (٢).

وستعرض فى المقام الثانى لتفصيل الكلام فى مصحف الإمام على عليه السلام.

الطائفة الثانية: الأحاديث التى جاء فيها لفظ «التحريف»

يتبين من مضامين الروايات والقرائن والشواهد التى فيها أنّ لفظه «التحريف» فى نوع تلك الروايات بمعنيين: أحدهما حمل الآيات

على غير معانيها وهو التحريف المعنوى، والآخر بمعنى اختلاف القراءات، وواضح أنّ التحريف بهذين المعنيين بعيد عن محلّ النزاع

الذى هو التحريف بمعنى وجود النقص أو الزيادة فى القرآن.

فمن القسم الأول ما عن كامل الزيارات عن عبد الأعلى. قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣

«قال أبو عبد الله عليه السلام: أصحاب العربية يحرفون كلام الله عزّ وجلّ عن مواضعه» (١).

قال السيد الخوئى فى شأن هذه الرواية:

«إنّ الظاهر من الرواية تفسير التحريف باختلاف القراء، وإعمال اجتهاداتهم فى القراءات. ومرجع ذلك إلى الاختلاف فى كيفية

القراءة مع التحفظ على جوهر القرآن وأصله ... فهذه الرواية لا مساس لها بمسألة التحريف بالمعنى المتنازع فيه» (٢).

ومن القسم الثاني على سبيل المثال:

ما عن الكليني والصدوق باسنادهما عن علي بن سويد. قال:

«كُتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام وهو في الحبس كتاباً إلى أن ذكر جوابه عليه السلام بتمامه وفيه قوله عليه السلام: أوتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه» (٣).

وعن ابن شهر آشوب باسناده عن عبد الله في خطبة أبي عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء، وفيها:

«إنما أنتم من طواغيت الأئمة، وشذاذ الأحزاب ونبذة الكتاب، ونفته الكتاب، وعصبه الآثام ومحرفي الكتاب» (٤).

قال السيد الخوئي في شأن هذه الروايات أيضاً:

«فهي ظاهرة في الدلالة على أن المراد بالتحريف حمل الآيات على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤

غير معانيها الذي يلازم انكار فضل أهل البيت - عليهم السلام - ونصب العداوة لهم وقتالهم. ويشهد لذلك صريحاً نسبة التحريف إلى

مقاتلي أبي عبد الله - عليه السلام - في الخطبة المتقدمة ورواية الكافي عن الإمام الباقر عليه السلام حيث قال عليه السلام: «وكان من

نذهم الكتاب أنهم أقاموا حروفه وحرفوا حدوده» (١).

وقال الاستاذ الشيخ محمد هادي معرفة:

«إن التحريف في اللغة وفي مصطلح الشرع «في الكتاب والسنة» يراد به التحريف المعنوي، أي تفسيره بغير الوجه المعبر عنه بالتأويل

الباطل وهو المراد في هذه الروايات ... ويشهد لذلك ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام في تقسيم القارئ للقرآن: «ورجل قرأ

القرآن فحفظ حروفه وضيق حدوده ... فجاء استعمال التضييع موضع التحريف وتضييع حدود القرآن هو تركها وعدم العمل وفقها،

كما كان المراد من تحريفها: عدم وضعها في مواضعها، لأنه مأخوذ من الحرف بمعنى الجنب ...» (٢).

وقد استنبط هذا المعنى من تلك الروايات أيضاً العلامة الشيخ محمد جواد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٥

البلاغى (١) والشيخ عبد الحسين الأميني (٢) والسيد محمد هادي الميلاني (٣). ولمزيد من التفصيل حول مفاد تلك الروايات ورفع

الشبهات الدائرة حولها راجع كتاب «صيانة القرآن عن التحريف» (٤).

الطائفة الثالثة: قراءات منسوبة إلى بعض الأئمة عليهم السلام:

فمن تلك الروايات التي دلت على قراءات منسوبة هي:

١- ما روى شيخ الطائفة في «التهذيب» عن الشيخ المفيد باسناده عن غالب بن الهذيل، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوله تعالى

«وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» (٥)

على الخفض هي أم على النصب؟ قال: بل هي على الخفض (٦).

٢- ما روى الكليني من طريق علي بن إبراهيم باسناده عن حريز، أن الإمام الصادق عليه السلام قرأ: «فليس عليهن جناح أن يضعن -

من - ثيابهن» (٧)

بزيادة «من» (٨).

٣- وروى باسناده عن أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قرأ قوله

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٦

تعالى: «هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق» (١)

قرأها: «يُنطَقُ» (مبنيًا للمفعول من باب الافعال. والقراءة المشهورة: «ينطق ثلاثياً مبتياً للفاعل»)

قال عليه السلام في توجيه هذه القراءة: «ان الكتاب لم ينطق ولن ينطق ولكن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم هو الناطق بالكتاب ... قال: هكذا والله نزل به جبرائيل على محمد صَلَّى الله عليه وآله ولكنه مما حَرَفَ من كتاب الله.» (٢)

وروايات اختلاف القراءة التي جاءت في «الكافي» ربما تنوف على الخمسين اقتصرنا على نماذج منها خوف الاطالة.

هذه القراءات المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام طريقها آحاد وهي قد تخالف الجمهور وقد تكون موافقة لبعض القراءات المعتمدة (٣) أو الشاذة في مصطلحهم، وهي ليست بحجة؛ أولاً: لأن القرآن انما يثبت بالتواتر لا بالآحاد، وثانياً: إن الاختلاف في القراءة ليس دليلاً على الاختلاف في نص الوحي، لأن القرآن شيء والقراءات شيء آخر فلا يصلح ذلك مستمسكاً للقول بالتحريف. ويقول الشيخ المفيد في «المسائل السروية»:

«فان قال قائل: كيف يصح القول بأن الذي بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان، وأتم تروون عن الأئمة عليهم السلام انهم قرأوا «كنتم خير أئمة اخرجت للناس» وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً» وقرأوا «يسألونك الأنفال» وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس.

قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو أن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها، فلذلك وقفنا فيها ولم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٧

نعدل عما في المصحف الظاهر على ما امرنا به حسب ما بيناه، مع انه لا ينكر ان تأتي القراءة على وجهين منزلين احدهما ما تضمنه المصحف والآخر ما جاء به الخبر كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجه شتى ...» (١).

ولم يحمل أحد من علماء الإمامية تلك الروايات على التحريف بمعنى التغيير في نص الوحي سوى المحدث النوري الذي جاء بهذه الروايات دليلاً - حسب زعمه - على ورود التحريف في القرآن (٢). والحال أن مفاد تلك الروايات لا علاقة له بمسألة التحريف كما هو معلوم.

الطائفة الرابعة: روايات الفساطيط

هي روايات وردت بشأن فساطيط تضرب ظهر الكوفة، ايام ظهور الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف لتعليم الناس قراءة القرآن وفق ما جمعه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنه خلاف الترتيب المعهود، نذكر جملة منها:

١- روى الشيخ المفيد روايته مرسله عن جابر الجعفي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال:

«إذا قام قائم آل محمد صَلَّى الله عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن، على ما أنزل الله. فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنه يخالف فيه التأليف» (٣).

٢- روى الكليني بإسناده إلى سالم بن مسلمة قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٨

«قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأه الناس، فقال عليه السلام: كف عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فاذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل على حده، وأخرج المصحف الذي كتبه على عليه السلام.» (١)

وبهذا المعنى وردت روايات اخرى «٢».

ان مفاد هذه المجموعة من الروايات له ارتباط وثيق بالروايات الواردة في مصحف الإمام علي عليه السلام، وقد سردنا عليك آراء علماء الإمامية فيه، وسيأتى أيضاً البحث عن ذلك المصحف بنظر الفريقيين، وسوف نلاحظ من خلال تلك الروايات ان مصحف الإمام علي عليه السلام لا يختلف بجوهره عن نصوص آيات القرآن وانما هو موضح ومفسر لها، كما يقول الاستاذ الشيخ معرفة بعد ذكر مجموعة من تلك الروايات:

«هذه الروايات ان دلت على شيء فانما تدل على اختلاف ما بين مصحفه عليه السلام والمصحف الحاضر أما ان هذا الاختلاف يعود في نصه أم في نظمه أم في أمر آخر، فهذا مما لا تصريح به في تلك الأحاديث سوى الحديث الذي هو صريح في وجه الاختلاف، وانه ليس في سوى النظم والتأليف لا شيء غيره، فهو خير شاهد على تبيين وجه الاختلاف المنوّه عنه في سائر الروايات ... وقد ألفت الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون، فيصعب عليهم التعود على خلافه كما أشار إليه سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٩

الحديث وصحّ قوله عليه السلام في حديث آخر: «قرأ كتاب الله على حدّه» أي على نسجه الأول الاصيل وفق ما انزل الله تماماً من غير تحوير، وعدم فوت شيء من خصوصيات النزول، زماناً ومكاناً ومورداً وغير ذلك من الوجوه التي يتضمنها مصحف أمير المؤمنين عليه السلام. ومما يدل على أن القرآن الذي يأتي به صاحب الأمر ليست فيه زيادة على هذا الموجود، ما رواه العياشي باسناده عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن» «١»

أي أن هذا الموجود بأيدينا فيه آيات صريحة في قيامه وظهوره وبسطه العدل في الأرض، اذ لو كان ما دلّ على صدقه هي زيادات فيما لديه «عجل الله تعالى فرجه الشريف» ممّا لم يعهدا المسلمون من ذي قبل لكان ذلك من الدور الباطل، اذ لا يعرف الشيء من قبل نفسه... «٢».

الطائفة الخامسة: ذكر بعض أسماء الأئمة - عليهم السلام - في القرآن

ومن الروايات التي دلت على أن بعض الآيات المنزلة من القرآن قد ذكر فيها أسماء الأئمة - عليهم السلام - هي:

١- ما عن الكافي باسناده عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال:
«ولاية علي بن أبي طالب مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولا الا بنبوّه محمّد وولاية وصيه، صلى الله عليهما وآلهما» «٣».

ومضمون هذا الحديث ورد في كتب أهل السنّة أيضاً:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٠

كما رواه الحاكم الحسكاني بسنده عن عبد الله بن مسعود، قال ابن مسعود:
«قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا عبد الله أتاني الملك فقال: يا محمد «واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا» على ما بعثوا؟ قلت: على ما بعثوا؟ قال: على ولايتك وولاية علي بن أبي طالب» «١».

ورواه أيضاً الحاكم أبو عبد الله النيسابوري صاحب المستدرک على الصحيحين في كتابه «معرفة علوم الحديث» «٢».

وهكذا رواه عنه ابن عساكر في ترجمة أمير المؤمنين من تاريخ مدينة دمشق «٣».

ورواه الخوارزمي في مناقب «أمير المؤمنين» «٤».

والثعلبي في تفسير الآية الكريمة من تفسيره «٥».

ومنها:

٢- رواية العياشي باسناده عن الصادق عليه السلام:

«لو قرئ القرآن - كما أنزل - لألفيتنا فيه مسمين» «٦».

٣- ورواية الكافي وتفسير العياشي عن أبي جعفر عليه السلام وكنز الفوائد بأسانيد عديدة عن ابن عباس وتفسير فرات بن إبراهيم الكوفي بأسانيد متعددة أيضاً عن الأصمغ بن نباته، قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام: القرآن نزل على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال وربع فرائض وأحكام، ولنا كرائم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨١

القرآن» «١».

وممن روى هذا الحديث من أهل السنّة:

ابن المغازلي الشافعي بسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله:

«... فقال النبي صلى الله عليه وآله [لأصحابه] مم تعجبون، إن القرآن أربعة أرباع: ربع فينا أهل البيت خاصة، وربع في أعدائنا، وربع حلال وحرام، وربع فرائض وأحكام، والله أنزل في علي كرائم القرآن» «٢».

والقندوزي الحنفي في «ينابيع المودة» «٣».

وفي «حبيب السير» لغياث الدين بن همّام (ت ٩٣٠ هـ): قال: «روى الحافظ أبو بكر بن أحمد بن موسى بن مردويه بسنده عن علي كرم الله وجهه مثله» «٤».

والحاكم الحسكاني الحنفي في «شواهد التنزيل» «٥».

وهذه الروايات لا- تدلّ أبداً على التحريف في ألفاظ القرآن ولكنها مع التتبع إلى المفاهيم المتقدمة وهي: «التنزيل» و«الإقراء» و«التأويل» وكذا بالنظر إلى سبب النزول والجرى والتطبيق ومعرفة مصداق الآيات مع التتبع إلى كلّ ذلك، يتضح ان الإمام حينما يقول: «فيه مسمين» أو «ولاية علي بن أبي طالب مكتوبة» أو «ربع فينا...» فلا يريد التسمية بهذا الاسم، بل بذكر السمات والنعوت الدالة على فضيلة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٢

الاختصاص بحيث لا يبقى عليه غبار عند ذي حجي.

ويدل على ذلك ما رواه الكليني باسناده عن أبي بصير قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» «١»

قال: نزلت في علي والحسن والحسين، قلت: ان الناس يقولون: فما باله لم يسمّ علياً وأهل بيته في كتاب الله! قال عليه السلام: فقولوا لهم: ان رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ له ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله الذي فسر لهم ذلك» «٢».

قال السيد الخوئي رحمه الله تعقياً على ذلك:

«هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات وموضحة للمراد منها: أي ان ذكرهم عليهم السلام في الكتاب انما كان بالنعوت والاولصاف، لا بالتسمية المتعارفة» «٣».

وأخيراً قال الإمام الخميني رحمه الله في ردّ من تمسك بهذه الروايات لإثبات التحريف اللفظي للقرآن، ما ملخصه:

«لو كان الأمر كذلك أي كون الكتاب الالهي مشحوناً بذكر أهل البيت وفضلهم وذكر أمير المؤمنين واثبات وصايته وامامته بالتسمية، فلم لم يحتج بواحد من تلك الآيات النازلة والبراهين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٣

القاطعة من الكتاب الالهي أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وسلمان وأبو ذر والمقداد وعمار وسائر الأصحاب الذين كانوا لا يزالون يحتجون على خلافته عليه السلام.

ولم تثبت عليه السلام بالاحاديث النبوية والقرآن بين اظهرهم... «١».

وعلى أي حال فلو لاحظنا الروايات التفسيرية عند الفريقين بشكل جيد لتضح لنا ان نزول كثير من الآيات وتأويلها إنما هو في عتره النبي صلى الله عليه وآله وبالأخص أمير المؤمنين عليه السلام، وهذه النكته ليست بخافية على أهل التحقيق. فعلى سبيل المثال:

أخرج ابن عساكر عن ابن عباس؛ قال:

«ما نزل في احد من كتاب الله تعالى ما نزل في علي» «٢».

وأخرج الطبراني وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال:

«ما أنزل الله يا أيها الذين آمنوا إلا وعلى أميرها وشريفها ولقد عاتب الله أصحاب محمد في غير مكان وما ذكر علياً إلا بخير» «٣».

وروايات أخرى سيأتى ذكر شرط منها. ويكفي أن نستمع إلى النبي صلى الله عليه وآله وهو يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٤

«إن منكم من يقاتل علي تأويل القرآن كما قاتلت علي تنزيهه» «١».

ليتضح لنا جلياً أن وقوف بعض الناس صفاً لمواجهة أمير المؤمنين عليه السلام يعتبر تأويلاً لبعض الآيات. والإمام علي عليه السلام نفسه وجيشه أيضاً نوع آخر من تأويل القرآن، وهذا يؤيد ما رووا من «ان ربع القرآن في اعداء الأئمة عليهم السلام» لأن العدو لأحدهم عدو لجميعهم.

الطائفة السادسة: التحريف بالنقيصة:

توجد في كتب الشيعة روايات دلت على تحريف القرآن بالنقيصة، وهي أقسام:

فقسم منها يدل بصراحه على أنه شرح وتفسير للآية كما روى الكليني باسناد رفعه إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنه قرأ: «وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل» «٢»

وعقبها بقوله: «بظلمه وسوء سريره» «٣».

فانه عليه السلام يفسر كيفية الاهلاك بأنه بسوء سريره وظلمه لا بعامل آخر.

ومثله ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في قوله تعالى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٥

«وإن تلووا أو تعرضوا» قال: «وإن تلووا الأمر وتعرضوا عما امرتم به «فإن الله كان بما تعملون خبيراً» «١».

وقسم منها قد ورد فيها ألفاظ «التنزيل» و «التأويل» وغيرهما.

كما روى الكليني باسناده إلى محمد بن خالد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قرأ: «وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها- بمحمد» قال: هكذا والله نزل بها جبرائيل على محمد عليهما السلام «٢».

وأيضاً ما رواه عن الثمالي عن الإمام الباقر عليه السلام في قوله تعالى: «فأبى أكثر الناس»

قال: بولاية علي ثم تلا «إللكفوراً» ثم قال عليه السلام: هكذا نزل جبرائيل بهذه الآية «٤».

وما رواه بسنده عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال تعالى بشأن علي عليه السلام: «أم من هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه قل هل يستوى الذين يعلمون- ان محمداً رسول الله- والذين لا يعلمون- ان محمداً

رسول الله وانه ساحر كذاب- انما يتذكر اولوا الالباب» ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: هذا تأويل يا عمّار «٥».

فهذه الأحاديث وامثالها لا دلالة فيها على ان هذه الزيادات كانت من القرآن وقد اسقطت بالتحريف بل الصحيح ان تلك الزيادات جاءت بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد ولا يلزم كل ما نزل من الله ان يكون من الوحي القرآني وقد مضى تحقيقه فراجع.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٦

وقد حملها السيد علي بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ) على التأويل أيضاً قال:

روى الفقيه الشافعي ابن المغازلي في كتاب المناقب باسناده إلى جابر بن عبد الله الانصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله بمنى- وقد ذكر حديثاً طويلاً- إلى ان قال: ثم نزل: «فاستمسك بالذي اوحى إليك في امر على انك على صراط مستقيم وان علياً لعلم الساعة وذكر لك ولقومك وسوف تسألون عن علي بن أبي طالب».

ثم قال ابن طاووس:

«كان اللفظ المذكور المنزل في ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضه قرآن وبعضه تأويل» «١».

وقسم منها لبيان أبرز المصاديق وأكملها:

كالرواية التي رواها الكليني باسناد مقطوع، قرأ رجل عند أبي عبد الله عليه السلام: «وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون» «٢»

فقال: «ليس هكذا هي، إنما هي: والمؤمنون، فنحن المؤمنون» «٣».

فقوله: «ليس هكذا هي»- على فرض صدور الرواية- أي لا- يذهب وهمك إلى إرادة عموم المؤمنين وإنما هم المؤمنون الكاملون المراد بهم المسؤولون خاصة.

قال المجلسي رحمه الله تعالى- في الشرح:-

«أي ليس المراد بالمؤمنين هنا ما يقابل الكافر ليشمل كل مؤمن، بل المراد بهم الكليل من المؤمنين وهم المؤمنون عن الخطأ المعصومون

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٧

عن الزلل وهم الأئمة عليهم السلام» «١».

وقسم منها وردت في مقام تحديد الآيات القرآنية:

كما رواه الكليني باسناده عن هشام بن سالم (أو هارون بن مسلم- كما في بعض النسخ) عن أبي عبد الله عليه السلام: قال:

«إن القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية» «٢».

جاءت الرواية في بعض نسخ الكافي سبعة الاف «٣» وتكون الرواية حينئذ في مقام بيان الكثرة والتقريب لا تحقيق العدد لأن عدد آي القرآن بين الستة والسبعة آلاف «٤».

وأرى أنه لا يمكن إطلاقاً الالتزام بمفاد هذا الحديث- القائل بأن في القرآن سبعة عشر ألف آية- والذي يقتضى وقوع التحريف في القرآن بالنقص، والدليل على ذلك أن طريقة الأئمة الطاهرين عليهم السلام مشهودة للجميع، فإنهم لا يتكلمون عن أمر عظيم- وهو تحريف القرآن- بشكل مبهم بدون ذكر دليله وبيان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٨

أحد مصاديقه في الاقل، وإلا لأوقعونا في حيرة كبيرة.

ونحن نتحداكم ان تأتوا برواية من أي مصدر من مصادر الشيعة المعتمدة وغير المعتمدة تثبت أن القرآن الموجود قد حذف منه آية

بتمامها- سوى بضع روايات تسربت من كتب أهل السنة في بعض مصادر الشيعة- حتى يكون ذلك مصداقاً لحذف ما يقارب ثلثي القرآن، بل إن كل روايات هذا الباب، كما لاحظنا في الطوائف المختلفة من الروايات، إن دلت على شيء فإنما تدل على حذف كلمات أو حروف من الآية، لا- حذف آية أو آيات بتمامها، وتلك الروايات أيضاً مع التنبه إلى أدلة صيانة القرآن عن التحريف، والشواهد والقرائن الداخلية والخارجية تعتبر من جنس المصداق، أو بيان سبب النزول أو التأويل أو التنزيل (أى شرح المراد) أو القراءات وغير ذلك.

ثم كيف يمكن الاعتماد على خبر الواحد في إثبات نقص أكثر من عشرة آلاف آية من القرآن الكريم بدون إثبات ولو مصداق واحد من هذا النقص (١)، وعدم وجود مصداق واحد من هذا النقص خير شاهد على أن نحكم بوضع هذا الخبر أو خطأ الراوى. وعلى فرض صحة صدوره وعدم خطأ الراوى فإن الإمام الصادق عليه السلام في مقام تحديد كل ما نزل من الله من الوحي القرآنى وغير القرآنى، وهذا ما احتمله أيضاً الشيخ أبو جعفر الصدوق، إذ قال في رسالته «الاعتقادات»:

«اعتقادنا أن القرآن الذى انزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو ما بين الدفتين، وهو ما فى أيدى الناس وليس بأكثر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٨٩

من ذلك ... ومن نسب إلينا أننا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب ...

بل نقول انه قد نزل من الوحي الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن كان مبلغه مقدار سبعة عشر الف آية وذلك مثل قول جبرائيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ان الله تعالى يقول لك يا محمد، دار خلقى و ... ومثل ذلك كثير، كله وحى ليس بقرآن ولو كان قرآناً لكان مقروناً به موصلاً إليه غير مفصول عنه ...» (١).

ومن هنا نقول: كان بعض أهل السنة ابتدع نظرية «نسخ التلاوة» لتوجيه رواياتهم، لأن رواياتهم فى هذا المجال تتفاوت جوهرياً مع روايات الشيعة، فروايات أهل السنة فيها- وبشكل صريح- آيات مزعومة، تقول بأنها كانت آيات قرآنية ولكن نسيت بعد ذلك أو نسخت!! بينما روايات الشيعة- وكما رأيت- تتحدث فقط عن حذف كلمات وحروف، وعلى فرض صدورها فبعضها قابلة للحمل على التفسير والتأويل والمصداق والخ.

فالحاصل يعتقد المحققون من الإمامية أننا لو تأملنا نصوص تلك الروايات، لتبين بشكل جيد أن أكثرها وردت فى المجالات الآتية: التفسير، ذكر المصداق، بيان سبب النزول، الوحي غير القرآنى (الأحاديث القدسية)، القراءات القرآنية الواردة، التحريف المعنوى (لا اللفظى الذى هو محل النزاع) والخ. ولو لم تكن تلك الروايات- بعد الفراغ عن صحة سندها- صالحة لحملها على المعانى المتقدمة، فهى ساقطة لا محالة، لمخالفتها للنصوص القرآنية الصريحة، والأدلة الروائية، والأدلة العقلية، والشواهد التاريخية، التى كلها تدل على سلامة القرآن من التحريف، هذا، وإن الاضطراب فى نصوص الروايات وعدم تجانسها مع عدوبة كلام الله وفخامته، خير شاهد على كونها غريبة عن الوحي القرآنى.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٠

نعم يحتمل أن الروايات الساقطة وجيهة فى أصل صدورها ولها محامل مقبولة، لكن يحتمل أن الراوى قد غير فيها سهواً أو عمداً بحيث يجعل حملها على المحامل الصحيحة صعباً؛ فمثلاً حينما قال الإمام نزلت هذه الآية فى كذا أى شأن نزولها أو تفسيرها كذا، حذف الراوى كلمة «فى» وقال نزلت الآية كذا.

هذا، والمعصومون عليهم السلام قد حددوا المعيار ووضعوا الميزان كى نقيس به صحيح الروايات من سقيمها، وهو عرضها على كتاب الله، وطرح ما خالف الكتاب منها؛ وهذا المعيار منقول لنا بشكل متواتر، الأمر الذى يتفرد به الشيعة، ويجعلهم بحمد الله مستغنين عن أى توجيه للرواية المخالفة للكتاب (١)، بخلاف بعض أهل السنة الذين اعتبروا المعيار المتقدم من وضع الزنادقة- كما

رأيتم-، وهو مما يوجب انهم يلجأون إلى النظرية المزعومة «نسخ التلاوة» (٢) ليصونوا كتبهم من الصحاح والسنن وغيرهما التي ذكر فيها تلك الروايات، أضف إلى ذلك كله أن أكثر تلك الروايات بل كثير منها ضعيفة السند، ومن أطلع على أسانيدنا لا يشك في عدم حجيتها، لأنها من جهة الطرق أخبار آحاد، وإن كان بعض العلماء يعبرون عنها بقولهم: «إنها كثيرة أو متواترة معنى» (٣) إلا أنهم لم يريدوا خصوص روايات التحريف بالمعنى المراد- هنا- أى التحريف بالنقيضة وتغيير كلمات القرآن- بل أرادوا بهذا القول ما يعم الاختلاف في القراءة والتحريف المعنوي- المساوق للتفسير بالرأى-، والمخالفة في تأليف الآيات من حيث التقديم والتأخير و... وواضح أن هذا المعنى من التحريف أعم من المدعى، وهذه النكتة ستأتى إن شاء الله بتفصيل أكثر مع ذكر القرائن والشواهد.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩١

ومن جهة السند أن أكثر تلك الروايات مرسله أو موضوعه، ورواتها بين ضعفاء وغلاة ومجاهيل، ومع التبع يتضح أيضاً أن أكثر الروايات المرسله هي نفس الروايات المسندة بإسناد ضعيف لا غير، وهذا يعنى قلّمه عدد هذه الروايات في الواقع، غاية الأمر أنها مكررة مرّة بإسناد ضعيف وأخرى بدونه.

ومن جهة المصادر أن أكثر مصادر تلك الروايات غير معتبرة عند الإمامية فبعض تلك المصادر لا يعلم مؤلفها وبعضها مقطوع الإسناد وسنوايفك إن شاء الله في بحثنا القادم حول كتاب فصل الخطاب بالمزيد من التوضيحات حول هذه الروايات، وذلك لأن كتاب فصل الخطاب للمحدث النورى في الواقع مجمع كل تلك الأحاديث الواردة في هذا المضمير وقد استلها من مصادر كثيرة شتى.

٧٧

٧سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٣

الفصل الثالث: كتاب «فصل الخطاب» ونقاط مهمة

«فصل الخطاب» فى سطور

إشارة

يشتمل كتاب «فصل الخطاب» لمؤلفه الميرزا حسين النورى (ت ١٣٢٠ هـ) على ثلاث مقدمات وباين، وقد تحدث النورى في المقدمة الأولى عن النصوص الواردة في جمع [تأليف] القرآن، وأن هذا الجمع مخالف لتأليف مصحف الإمام على، كما تحدث في المقدمة الثانية عن أنواع التغيير فى القرآن سواء فى ذلك الممكن تحقيقه أو الممتنع كذلك، أما المقدمة الثالثة فذكر الميرزا النورى فيها جملة من أقوال علماء الشيعة الواردة حول مسألة تغيير القرآن وعدمه.

وعقب المقدمات الثلاث خصص النورى الباب الأول من كتابه لعرض الأدلة المزعومة- وهى اثنا عشر دليلاً- لإثبات ما توهمه من وقوع التغيير والنقصان فى القرآن الكريم، فيما ركز فى الباب الثانى جهوده على مناقشة أدلة القائلين بسلامة القرآن عن التحريف بعد ذكرها دليلاً دليلاً.

وقد أورد المحدث النورى فى كتابه هذا نصوصاً عديدة من كتب الفريقين الشيعة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٤

والسنن وذكر جملة من الروايات المشتركة، كروايات تشابه الأمم، ومصحف الإمام على وغيرهما، وسجل فى هذا الكتاب نصوصاً اختصت بها مصادر أهل السنة كمصحف ابن مسعود، ومصحف أبى بن كعب، والنصوص المتعلقة بكيفية جمع القرآن بعد وفاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم، ونظرية نسخ التلاوة، وجمع عثمان، واختلاف القراء السبعة أو العشرة، والأخبار الدالة- وفق ظاهرها- على وقوع التحريف ... كما تعرض من جهة أخرى لمجموعة من النصوص التى اختصت بها من ناحية أخرى مصادر الشيعة من قبيل

النصوص التي تذكر أسماء أوصياء خاتم النبيين في الكتب السالفة، والأخبار الدالة على وقوع النقصان والتبديل في القرآن إما بعمومها أو بدلالة نصية صريحة فيها تحدد الموضوع الذي وقع فيه التحريف في القرآن الكريم.

وقد انتخب النورى في كتابه طريقاً لم يسلكه غيره من العلماء، ولذلك لما رأى انفراده بهذه المزعومات قال:

«فالممتع هو الدليل وإن لم يذهب إليه إلا القليل... ولا يجب أن يوحش من المذهب قلبه الذاهبين إليه، والعاثر عليه، بل ينبغي أن لا يوحش منه...» (١).

بيد أن هذا الكلام منه قابل للمناقشة فكتابه محشو بالروايات الضعيفة وبتلك المصادر التي لا إسناد لها في الغالب، ومن ثم فلا معنى لقوله «فالممتع هو الدليل».

نعم، إذا بنينا على اتباع الدليل الواقعي فالواجب علينا اتباع أدلة القائلين بعدم وقوع التحريف في القرآن؛ أى تلك الأدلة التي ذكرها المحدث النورى نفسه أيضاً في الباب الثانى من كتابه ووقف عاجزاً عن الإجابة عنها لقوتها وتمانتها، وكل ما قاله فى نقد هذه الأدلة المتينة ليس له قيمة علمية، بل إن كلامه يناقض بعضه بعضاً كما سيأتى توضيحه إن شاء الله تعالى فى النقاط الآتية:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٥

النقطة الأولى: نظرة إجمالية لمزاعم المحدث النورى وأجوبتها

إشارة

سوف نسعى فى هذه النقطة إلى بيان تلك المزاعم التي أثارها المحدث النورى، ونردفها بمناقشات وإجابات موجزة ومقتضبة، مهيبين بالقراء الأعزاء الراغبين بالمزيد من التفصيل والتعمق العودة إلى الكتب العديدة المختصة بمعالجة قضية التحريف فى القرآن الكريم، لا سيما تلك المعنية منها بالرد على كتاب فصل الخطاب نفسه والتي سنشير إلى بعضها فى النقطة الرابعة الآتية إن شاء الله تعالى.

ففى المقدمة الأولى تحدث الميرزا النورى عن مصحف الإمام على عليه السلام الذى ورثه الأئمة المعصومون عليهم السلام، وسيأتى استيفاء البحث حول هذا المصحف لدى التعرض لـ «مصحف الإمام على» فى المقام الثانى إن شاء الله تعالى.

أما المقدمة الثانية، فقد تعرض فيها المحدث النورى لأنواع التحريف وأشكاله مميزاً— وفق زعمه— بين أشكال التحريف التي تعرض لها القرآن الكريم وتلك التي كان مصوناً منها، يقول الميرزا النورى فى هذا الصدد ما نصّه:

«إن زيادة السورة وتبديلها بأخرى أمر ممتنع، وزيادة آية على القرآن أو تبديل آية بأخرى هو أيضاً منتف بإجماع، أما زيادة كلمة فى القرآن، ممكنة كزيادة «عن» فى قوله تعالى: «يسألونك عن الأنفال...». ونقصان كلمة فى القرآن ككلمة «فى على» فى كثير من الآيات وتبديل الكلمات، مثل تبديل آل محمد، بآل عمران وتبديل حرف وكنقصان «همزة» من قوله تعالى: «كنتم خير أمة...» (١).

أقول: إن زيادة كلمة «عن» فى قوله تعالى: «يسألونك عن الأنفال...» قراءة واردة بإجماع الفريقين (٢) وليست من التحريف فى شيء كما زعمه النورى، كما أنّها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٦

ليست من اختلاق الروافض ولا— من وحى الشيطان كما ادّعاها الدكتور القفارى (١)، وزيادة «فى على» أو غيره— إن صحت أسانيد النصوص التي جاءت فيها هذه القضية— إنّما هى من باب الإقراء والتفسير، وبيان النزول، أو مورده، وقد أوردنا على ذلك أدلة قويمه، كما أن الشواهد على هذا الأمر من كتب الفريقين كثيرة هى الأخرى، وسوف نفصل القول فيما سيأتى فى قضية تبديل آل محمد بآل عمران، وخير أئمة، بخير أمة، وسيرى القارئ الكريم أنّ هذه الحالات لا علاقة لها بما ادّعاها المحدث النورى على الإطلاق (٢)، بل

إنها ليس سوى تفسير وبيان لأتم المصاديق، فالقرآن الموجود اليوم ما بين الدفتين هو الذي أنزله الله تعالى على رسولنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، لا يزيد عن ذلك ولا ينقص، وذلك للأدلة القطعية على سلامته من الدس والتحريف. وأما المقدمة الثالثة، فقد عقدها النورى لذكر أقوال علماء الطائفة في تغيير القرآن وعدمه.

وقد استعرضنا حرفياً أقوال علماء الشيعة بنصوصهم حول هذا الموضوع في المقام الأول، مما تبين أن الإمامية مجمعة على القول بصيانة القرآن من التحريف والتغيير، والإشكالية التي وقع فيها المحدث النورى تكمن في نسبتها القول بتحريف القرآن إلى طائفتين: الأولى: أصحاب الكتب الروائية والتفسير بالمأثور مثل محمد بن يعقوب الكليني «٣»، محمد بن إبراهيم النعماني، علي بن إبراهيم القمي، محمد بن مسعود

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٧

العياشي وفرات الكوفي و ...

الثانية من ذكر كلمة التحريف في عنوان كتابه كمحمد بن حسن الصيرفي فعنوان كتابه: «التحريف والتبديل» «١» وأحمد بن محمد السيارى (ت ٢٧٦ هـ). عنوان كتابه: «كتاب القراءات» «٢» (وفي بعض الكتب سمي بكتاب «التنزيل والتحريف») وأحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٦ هـ). عنوان كتابه: «كتاب التحريف» «٣» وعلي بن حسن بن فضال (ت أواخر القرن الثالث) عنوان كتابه «كتاب التنزيل من القرآن والتحريف» «٤».

لكن اسناد التحريف لكل من الطائفتين ليس بصحيح.

فأما الطائفة الأولى فإنما كان غرضها من كتبها الروائية جمع الأحاديث فحسب، دون أن يكون لهم أدنى تعرض للبحث في دلالة الحديث ومضمونه أو علاج تعارض تلك الأحاديث مع الأحاديث الكثيرة في نفس الكتب الدالة على سلامة القرآن من التحريف، ومن الواضح عدم اختصاص الإمامية بمثل هذه الكتب التي فيها بعض الأحاديث التي تدل بظاهرها على التحريف ولذا يقال لهذه الكتب، الكتب الروائية والتفسيرية بالمأثور.

وأما إسناد القول بالتحريف للطائفة الثانية فليس صحيحاً أيضاً. فإن المحدث النورى استفاد من عناوين هذه الكتب وذهاب أصحابها إلى القول بالتحريف لكن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٨

ومع غض النظر عما قاله علماء الرجال في بعض أصحاب تلك الكتب مثل أحمد بن محمد السيارى حيث اتفق علماء الفريقين على تضعيفه «١» واحمد بن محمد بن خالد البرقي وهو قد نقل عن الضعفاء واعتمد على المراسيل «٢»، نقول:

أولاً: لا يجوز باستفادة القول بالتحريف في خصوص ألفاظ القرآن من مجرد هذه العناوين خصوصاً عنوان كتاب الصيرفي وهو «التحريف والتبديل»، وكتاب البرقي وهو «كتاب التحريف».

وثانياً: بعض عناوين الكتب المتقدمه ليس بثابت، فقد اختلف أصحاب الفهارس في عناوينها، مثل كتاب احمد بن محمد بن خالد البرقي، فقال الشيخ الطوسي بأن اسمه «كتاب المعاني والتحريف» «٣» وذكره ابن النديم بأسم «كتاب معاني الأحاديث والتحريف» «٤».

وثالثاً: ليس مراد اصحاب تلك الكتب من كلمة التحريف، التحريف في ألفاظ القرآن، حيث وإن لم يصل إلينا سوى كتاب السيارى فإنه مع التأمل بما جاء في كتاب السيارى من الأحاديث وما جاء من الأحاديث المختلفة في كتب المتأخرين، نستطيع الجزم بأن مراد

اصحاب تلك الكتب من كلمة التحريف هو التحريف في معاني القرآن لا التحريف بمعنى التغيير والتبديل في ألفاظ القرآن، ومع ملاحظة طبقة اصحاب تلك الكتب وإن منهجهم كان غالباً في تنسيق وتنظيم وتصنيف الروايات فإن عناوين كتبهم تقتبس من ألسن

الأحاديث، وما كان في الأحاديث من لفظ «التحريف» ينصرف وبعده قرائن إلى التحريف بالمعنى، أو - على الأقل -

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٩٩

أنّ عنوان التحريف منتزع من القدر المتيقن من الأحاديث المختلفة بحيث يكون شاملاً للتحريف والحذف في الوحي التفسيري، وحمل الآيات على خلاف مراد الله سبحانه، واختلاف تأليف الآيات، واختلاف القراءات و... هذا ونرى المحدث النورى في المجال ولأجل رسالته «ناسخ القرآن ومنسوخه» نسب التحريف إلى سعد بن عبد الله القمى، ولأجل رسالته «صنوف آيات القرآن» نسب إلى محمد بن إبراهيم بن النعمان التحريف، مع إنّ الرسالتين في الواقع واحدة ولا يعرف من صاحبها بل تلك الرسالة بنفسها قد تسمى باسم «رسالة في المحكم والمتشابه» ونسبت لأشخاص آخرين وعلى ذلك لا يمكن نسبة التحريف إلى سعد بن عبد الله القمى، أو إلى محمد بن إبراهيم النعمان. إلى هنا كان البحث في المقدمات الثلاث لكتاب فصل الخطاب. وقد تعرض المحدث النورى في الباب الأول لما زعمه من الأدلة على إثبات ما ادّعه من التحريف وهى:

الزعم الأول: تشابه الأمم

قال النورى:

«إن اليهود والنصارى غيروا وحرفوا كتاب نبيهم بعده فهذه الأمة أيضاً لا بدّ وأن يغيروا القرآن بعد نبينا صلّى الله عليه وآله لأن كل ما وقع في بنى إسرائيل لا بدّ وأن يقع في هذه الأمة على ما أخبر به الصادق المصدق صلوات الله عليه...» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٠

والجواب عن ذلك:

أولاً: إنّ هذا الدليل لو تم لكان دالاً على وقوع الزيادة في القرآن أيضاً كما وقعت في التوراة والإنجيل، ومن الواضح بطلان ذلك. ثانياً: إنّ كثيراً من الوقائع التي حدثت في الأمم السابقة لم يقع مثلها في هذه الأمة، كعبادة العجل، وتيه بنى إسرائيل أربعين سنة، ومسح كثير من السابقين قرده وخنزير، وغير ذلك ممّا لا يسعنا إحصاؤه، وهذا أدل دليل على عدم إرادة التشابه في كل الجهات فلا بدّ من إرادته في بعض الوجوه.

ثالثاً: يكفي لتشابه هذه الأمة في وقوع التحريف في كتابها، عدم اتباعهم لحدود القرآن، وإن أقاموا حروفه، أى تفسيرهم له برأيهم، كما كان الحال في التحريف على مستوى العهدين حيث تم تحريفهما تحريفاً معنوياً وتفسيرهما تفسيراً على غير وجهه. رابعاً: إنّ كان المقصود من المشابهة، إرادة التشابه في تمام الجهات، إذاً فتلك الروايات مخالفة للأدلة القطعية التي تؤكد على سلامة القرآن من التحريف - وقد تقدّم ذكرها - فلا بدّ من تأويلها أو استثناء تحريف ألفاظ القرآن منها (١).

الزعم الثانى: كيفية جمع القرآن

قال النورى:

«إن كيفية جمع القرآن وتأليفه [بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وآله] مستلزمة عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه...» (٢)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠١

إن هذه الشبهة مبتنية على صحة الأحاديث الواردة في كيفية جمع القرآن بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وآله، لكن استفاد من الأدلة القطعية والشواهد الكثيرة أن القرآن كان مجموعاً أيام حياة النبي صلّى الله عليه وآله على ما هو عليه الآن من الترتيب والتنسيق في آياته وكلماته وحروفه بلا زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير.

وقد بحث جملة من علماء الشيعة هذا الموضوع قديماً وحديثاً وحققوا ما يتعلق به من الروايات المختصة بجمع القرآن الكريم أيضاً «١».

ونحن نكتفي هنا بذكر ما أورده السيد الخوئي في المقام إجمالاً، حيث ذكر - رحمه الله - إحدى وعشرين رواية من روايات جمع القرآن من صحاح ومسانيد أهل السنة، وبعد البحث فيها وصل إلى هذه النتيجة وهي أن تلك الروايات متناقضة تناقضاً داخلياً فيما بينها، وسجل السيد الخوئي اثني عشر مورداً من موارد التناقض هذا عند مقايسته بعضها مع بعض، كما ولاحظ تعارضها مع الكتاب ومخالفتها حكم العقل والإجماع «٢»، وبعد الاستدلال وتفصيل الكلام في هذه الموارد كافة، قال (قده) في نهاية المطاف: «وخلص ما تقدم، أن إسناد جمع القرآن إلى الخلفاء أمر موهوم مخالف للكتاب والسنة والإجماع والعقل، فلا يمكن القائل بالتحريف أن يستدل به على دعواه، ولو سلمنا أن جامع القرآن هو أبو بكر في أيام خلافته، فلا ينبغي الشك في أن كيفية الجمع المذكورة في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٢

الروايات المتقدمة مكذوبة، وأن جمع القرآن كان مستنداً إلى التواتر بين المسلمين، غاية الأمر إن الجامع قد دون في المصحف ما كان محفوظاً في الصدور على نحو التواتر» «١».

وعليه فينتفي زعم المحدث النوري انتفاء موضوعياً بل - كما قال السيد الخوئي نفسه - إن هذه الروايات لو صحت وأمكن الاستدلال بها على التحريف من جهة النقص لكان اللازم على النوري أن يقول بالتحريف من جهة الزيادة أيضاً لأن كيفية الجمع المذكور - على حد زعم النوري - تستلزم ذلك، والقول بالزيادة خلاف إجماع المسلمين، كما اعترف به النوري نفسه قائلاً: «زيادة الآية وتبديلها منتفیان بالإجماع...» «٢».

الزعم الثالث: منسوخ التلاوة وبطلانها

قال النوري:

«إن أكثر العامة وجماعة من الخاصة ذكروا في أقسام الآيات المنسوخة ما نسخت تلاوتها دون حكمها وما نسخت تلاوتها وحكمها معاً... وحيث إن نسخ التلاوة غير واقع عندنا فهذه الآيات والكلمات لا بد أن تكون مما سقطت من الكتاب جهلاً أو عمداً لا بإذن الله ورسوله وهو المطلوب» «٣».

والجواب عن ذلك:

أولاً: لا يوجد في روايات الإمامية آية منسوخة التلاوة إلا آية الرجم، وهي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٣

خبر واحد سنداً، معارض للروايات الأخرى متناً كما سيأتي تفصيله «١».

ثانياً: إن نظرية نسخ التلاوة دون الحكم أو مع الحكم سراب لا حقيقة له، كما سترون واعترف به بعض علماء أهل السنة قديماً وحديثاً وقتها بأدلة قويمه، لكن هذا لا يعني أن تلك الآيات والكلمات المنسوخة مما سقط أو كان سقوطه من الكتاب جهلاً أو عمداً، بل إن نفس الروايات التي حملت هذه المضامين ساقطة لا ينبغي الركون إليها، وسيأتي تفصيل هذه النكتة إن شاء الله تعالى في مبحث «دراسة أحاديث التحريف في مصادر أهل السنة».

الزعم الرابع: مصحف الإمام علي ومخالفته لهذا القرآن

قال النورى:

«إنه كان لأمر المؤمنين عليه السلام قرآن مخصوص جمعه بنفسه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله ... وهو مخالف لهذا القرآن الموجود من حيث التأليف وترتيب السور ... ووجود الزيادة فيه من نفس القرآن حقيقة لا- من الأحاديث القدسية ولا- من التفسير والتأويل ...» (٢).

وبدورنا، ونظراً للأهمية التي تحظى بها دراسة هذا المصحف، والاهتمام الزائد الذى أبداه ويبداه الآخرون إزاءه على صعيد نقد الشيعة وموقفهم منه، عالجتنا قضية هذا المصحف وبشكل مفصل فى موضعين وخرجنا بنتائج أثبتنا من خلالها الأمور التالية:

أولاً: إن أصل وجود هذا المصحف أمر ثابت وفقاً لمستندات الطرفين السنة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٤

والشيعة ومصادرهما.

ثانياً: إن التفاوت الحاصل ما بين مصحف الإمام على عليه السلام والمصاحف الموجودة بين أيدينا إنما يكمن فى ترتيب السور وشرح الآيات وتفسيرها.

ثالثاً: إن الزيادة الواقعة فى مصحف الإمام على عليه السلام إنما هى من نوع التفسير والتأويل ليس إلأ.

رابعاً: إن الشبهات والالتهامات التى أثارها ويشيرها الآخرون حول هذا المصحف ليست سوى جهل أو عناد «١».

الزعم الخامس: مخالفة مصحف عبد الله بن مسعود للمصحف الموجود

قال النورى:

«إنه كان لعبد الله بن مسعود مصحف معتبر فيه ما ليس فى القرآن الموجود مستلزم لعدم مطابقتها لتمام ما نزل على النبى صلى الله عليه وآله إعجازاً ...» (٢).

ثم يذكر المحدث النورى موارد كانت موجودة فى مصحف عبد الله بن مسعود، غير موجودة اليوم فيما بأيدينا من مصاحف، معقباً ذلك بالإقرار ب:

«إن تلك الأخبار أكثرها ضعاف وكون بعضها من طرق أهل السنة» (٣).

والجواب عن ذلك:

أولاً: إن اختلاف مصحف ابن مسعود مع سائر المصاحف إنما كان فى قراءته الزيادة التفسيرية أحياناً، وتبديله كلمات غير مألوفة إلى نظيراتها المألوفة لغرض

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٥

الإيضاح، وهذه المسألة تصبح مستساغة حينما نرجع إلى الأبحاث التى تتعلق بمفردات من قبيل «الإقراء» و «التنزيل» و «التأويل»، وكذلك حينما نراجع المستندات التى تحكى عن أن الصحابة كانوا يقومون بشرح الآيات القرآنية فى مصاحفهم- كما يشير إليه ابن الجزرى فى قوله: «كانوا [أى الصحابة] ربما يدخلون التفسير فى القراءة إيضاحاً وبياناً لأنهم محققون لما تلقوه عن النبى صلى الله عليه وآله قرآنهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه» (١)- وإذا لم يكن الأمر كما قلناه آنفاً- بل كان الاختلاف على صعيد نفس القرآن والآيات القرآنية- فإن هذا الاختلاف الحاصل بين مصحف ابن مسعود وبقية المصاحف يستدعى تجاهل مصحف ابن مسعود نفسه وردة دون الأخذ به نظراً إلى كونه من أخبار الآحاد، بينما القرآن الذى بين أيدينا نقل لنا بالتواتر، وهذا يعنى

معارضه مصحف ابن مسعود مع الأدلة القطعية التي دلت على سلامة القرآن من التحريف. ثانياً: لقد أنكر ابن مسعود- كما تزعم مصادر أهل السنة- قرآنية المعوذتين بدعوى أنهما عوذتان لا أكثر، ولم يثبت سورة الفاتحة في مصحفه نظراً لكونها عدل القرآن لا منه. لكن ذلك منه لا ينم عن قصد لتحريف الكتاب، وسيأتى إن شاء الله تعالى موقف علماء أهل السنة من هذا الإنكار، واتفاق الإمامية على بطلان موقفه من المعوذتين.

الزعم السادس: مخالفة مصحف أبي بن كعب للمصحف الموجود

قال النورى:

«إن هذا المصحف الموجود غير شامل لتمام ما فى مصحف أبي بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٦

كعب فيكون غير شامل لتمام ما نزل إعجازاً لصحة ما فى مصحف أبي واعتباره» (١).

حصيلة ما أثاره المحدث النورى هنا هو:

أولاً: إن هذا المصحف الموجود غير شامل لتمام ما فى مصحف أبي بن كعب.

ثانياً: إن ما فى مصحف أبي معتبر.

لقد اشتمل مصحف أبي على دعائين للقنوت وقد حسبهما سورتين، سورة الخلع وسورة الحفد، وكانت له زيادات تفسيرية وقراءات واردة على غرار زيادات مصحف ابن مسعود، ومعناه أن هذه الزيادات لا تشكل دليلاً على أن ما فى مصحفه من نسخ ما نزل إعجازاً وإلماً- كما قلناه فيما يتعلق بمصحف ابن مسعود- فإذا لم تتمكن من تقديم تأويل وتبرير لهذا الاختلاف الموجود بين مصحف أبي والمصحف الموجود بين أيدينا اليوم فإن ذلك يشكل دليلاً على بطلان مصحف أبي نفسه، ذلك أنه مصحف ثبت بخبر الواحد، ومن ثم فهو يعارض الأدلة القطعية الدالة على صيانة القرآن من التحريف والتزوير.

أما قول المحدث النورى بأن ما فى مصحف أبي معتبر، فهو كلام قابل للمناقشة من حيث تعارضه مع المنقول عن أهل البيت عليهم

السلام من أمرهم بالقراءة المشهورة المتداولة بين الناس حيث قالوا: «... اقرأ كما يقرأ الناس» (٢)

و «اقرأوا كما علمتم» (٣)

وعليه فلا حجة للنورى فيما ادّعه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٧

الزعم السابع: جمع عثمان للمصحف وتمزيق سائر المصاحف

قال المحدث النورى:

«إن ابن عفان لما استولى على الأمة جمع المصاحف المتفرقة واستخرج منها نسخة بإعانة زيد بن ثابت ... وأحرق ومزق ساير المصاحف ...

مما لزم منه سقوط بعض الكلمات والآيات ...» (١).

إن الروايات التي تحدثت عن جمع عثمان للمصاحف المتفرقة بإعانة من زيد بن ثابت، وعن قيامه بتمزيق المصاحف الأخرى

وإحراقها ومن ثم إسقاط بعض الأشياء منه وقول عثمان بوجود الخطأ واللحن في المصحف الموجود ... كلها روايات مدرجة في مصادر أهل السنة، وهي بأجمعها لا اعتبار لها وإن وردت في مصادر وكتب معتبرة في حد نفسها! كيف يمكن لعالم منصف واعتماداً على مثل هذه الروايات أن يحتمل وقوع التحريف من طرف عثمان والحال كما يقول السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ). أحد قدماء الإمامية: «إذا جاز فيما أداه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نيفاً وعشرين سنة وتداوله الناس ونشروه أن يتم فيه لعثمان النقص والحذف جاز ذلك فيما جمعه عثمان نفسه، وهذا حد لا يبلغ إليه محصل» (٢).

أو كما قال من المتأخرين السيد الخوئي رحمه الله:
«١- لأن الإسلام قد انتشر في زمان عثمان على نحو ليس من إمكان عثمان أن ينقص من القرآن شيئاً ولا في إمكان من هو أكبر شأنًا من عثمان.

٢- ولأن تحريفه إن كان للآيات التي لا ترجع إلى الولاية، ولا تمس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٨

زعامة سلفه بشيء، فهو بغير سبب موجب وإن كان للآيات التي ترجع إلى شيء من ذلك فهو مقطوع بعدمه، لأن القرآن لو اشتمل على شيء من ذلك وانتشر بين الناس لما وصلت الخلافة إلى عثمان.

٣- ولأنه لو كان محرّفًا للقرآن لكان في ذلك أوضح حجة وأكبر عذر لقتله عثمان في قتله علناً، ولما احتاجوا في الاحتجاج على ذلك إلى مخالفته لسيرة الشيخين في بيت مال المسلمين وإلى ما سوى ذلك من الحجج.

٤- ولكان من الواجب على الإمام عليّ عليه السلام بعد عثمان أن يردّ القرآن إلى أصله ... ولكان ذلك أبلغ أثراً في مقصوده وأظهر لحجته على الثائرين بدم عثمان ولا سيما إنّه عليه السلام قد أمر بإرجاع القطائع التي أقطعها عثمان (١).

... هذا أمر عليّ عليه السلام في الأموال فكيف يكون أمره في القرآن لو كان محرّفًا فيكون إمضاءه عليه السلام للقرآن الموجود في عصره دليلاً على عدم وقوع التحريف فيه ...» (٢).

ثم قال السيد الخوئي في نهاية المطاف:

«نعم لا شك أن عثمان قد جمع القرآن في زمانه، [لكن] لا بمعنى إنّه جمع الآيات والسور في مصحف بل بمعنى إنّه جمع المسلمين على قراءة إمام واحد وأحرق المصاحف الأخرى التي تخالف ذلك المصحف» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٠٩

ومن وجهة نظرنا، فإن الدافع الذي حدا بعثمان لتوحيد المصاحف، لم يكن اختلافاً في متن آيات الوحي المنزل إذ الآيات كانت متواترة، وإنما الاختلاف في تفسيرها حيث سجّل كل واحدٍ من الصحابة في مصحفه أحياناً ما سمعه في محضر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وما رزقه من التوفيق في السماع منه، وبناء عليه فما أقدم عليه عثمان لم يكن سوى طرح ما زاد على القراءات المعروفة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وإلقاء التأويلات التي كانت موجودة في المصاحف لا النص القرآني نفسه.

الزعم الثامن: الأخبار الكثيرة في كتب أهل السنة

قال النوري:

«الأخبار الكثيرة التي رواها المخالفون زيادة على ما مرّ في المواضع السابقة الدالة صريحاً على وقوع التغيير والنقصان في المصحف الموجود ...» (١).

وقد أورد النوري هنا ما يقرب من مئة حديث من مصادر أهل السنة، وسيأتي موقف علماء أهل السنة من أسانيد هذه الروايات

ومضامينها، فقد ناقشوها بضعف السند تارة وبكون مضامينها من باب التفسير والقراءة الواردة والمنسوخ التلاوة و... تارة أخرى، وقد أورد النورى هنا «سورة مكذوبة» تسمى بسورة النورين أو الولاية سنفضل الكلام حولها عندما نصل إلى البحث المعنون ب «هل لدى الشيعة مصحف سرى يتداولونه» فى المقام الثانى فلاحظ إن شئت.

الزعم التاسع: ذكر أسماء أوصياء النبى فى الكتب السالفة

يقول المحدث النورى:

«إنه تعالى قد ذكر أسامى أوصياء خاتم النبیین وابنته الصديقة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٠

الطاهرة عليهم السلام وبعض شمائلهم وصفاتهم فى تمام الكتب المباركة التى أنزلها على رسله... فكيف يحتمل أن يهمل الله تعالى ذكر أساميهم فى كتابه المهيم على جميع الكتب الباقى على مر الدهور الواجب التمسك به إلى قيام الساعة...» (١). ونحن مسبقاً درسنا هذا الادعاء فى مناقشة الطائفة الخامسة من طوائف روايات التحريف فى كتب الشيعة دراسة تحليلية نقدية، وحيث أوردنا هناك روايات الفريقين على هذا الصعيد، وتم نقدها وتسجيل الملاحظات عليها (٢) ولا حاجة بنا لتكرار ذلك البحث. لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا والتعرض لبحثه هو التناقض الذى وقع فيه المحدث النورى من حيث لا يشعر.

فقد ذكر أنه لا بد من وجود أسماء الأوصياء فى القرآن الكريم، معترفاً بأن هذا القرآن مهيم على جميع الكتب الباقية، مر الدهور، والتمسك به واجب إلى قيام الساعة، وانطلاقاً من ذلك رأى بأن أسماء الأوصياء قد جرى إسقاطها من القرآن الكريم فى عملية تحريف مسبقه، وفى هذه الحالة لا يعود القرآن مهيمناً على الكتب السابقة الأخرى ولا واجب التمسك والأخذ، بل فى هذه الحالة - على الأقل - تصبح تلك الكتب السماوية الأخرى واجبة التمسك لتأخذ من ثم موقع الهيمنة الذى كان للقرآن وتكسبه لنفسها ولتحدد بنفسها تكليف القرآن فى هذا المجال وهذا الكلام لا يستبطن سوى التناقض بل هو مخالف لصريح القرآن الكريم نفسه؛ وبناء عليه فمضافاً إلى الآيات التى ترد التحريف فى القرآن العظيم، تثبت هذه الآية الشريفة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١١

هذا الأمر بعينه، وهى قوله تعالى: «وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه» (١)

نعم، إن الكتب السابقة - كما أقره المحدث النورى نفسه فى هذا الفصل على تقدير تمامية السند - لم تتعرض سوى لأوصاف الأوصياء وشمائلهم كما هو الحال فى القرآن تماماً، ولو حصل أن صرحت هذه الكتب باسم من أسماء الأوصياء فإنما ذلك من باب التفسير الذى قام به الأنبياء لأممهم لا جزءاً من النص الكتابى نفسه.

الزعم العاشر: اختلاف القراء السبعة أو العشرة

قال النورى ما حاصله:

«إنه لا - إشكال ولا خلاف بين أهل الإسلام فى تطرق اختلافات كثيرة وتغييرات غير محصورة فى كلمات القرآن وحروفه وهيئاته من ناحية القراء السبعة أو العشرة بما فيه من الاختلاف وحيث أن القرآن نزل فى جميع مراتبه بنحو واحد لا تغيير فيه ولا اختلاف كان جميع ما ذكره غير الوجه الواحد المجهول المررد فيه غير مطابق لما أنزل على الرسول صلى الله عليه وآله إعجازاً وهو المقصود».

ثم قال:

«وهذا الدليل وإن كان غير وافي لإثبات نقصان سورة بل آية والكلمات أيضاً لعدم شمول تلك اختلاف القراءات لها إلا أنه يمكن تميمه بعدم القول بالفصل...» (٢).

إن ما ذكره المحدث النورى فى هذا الدليل بعضه حق وبعضه باطل، ولذلك وقع فى هذا البحث - كما فى مزعماته الأخرى - فى تناقض فاحش نتيجة ذلك.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٢

فإن أصل وجود الاختلافات الكثيرة والتغيرات غير المحصورة فى كلمات القرآن وحروفه وهيئاته من ناحية القراء السبعة أو العشرة حق لا ريب فيه، كما هو مشهور، لأن منشأ بعض تلك الاختلافات يعود إلى تقصير أو قصور فى أنفسهم، لا إلى إذن ورضا من نبينهم صلى الله عليه وآله، وهذا هو قول المحققين من علماء الفريقين، فإنهم يقولون: إن تلك القراءات متواترة إلى نفس القراء لا إلى النبى صلى الله عليه وآله، قال الزركشى:

«... التحقيق أن القراءات متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبى فففيه نظر، فإن إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود فى كتب القراءات وهى نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر...» (١).

ومثله ابن الجزرى فى «النشر» (٢) وقال أبو شامة فى كتابه «المرشد الوجيز»:

«إنا لسنا ممن يلتزم التواتر فى جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء...» (٣).

وغيرهم كثير (٤).

وعليه فإذا كانت القراءات غير متواترة وإنما تثبت بخبر الواحد وتنقل إلينا عن هذا الطريق، فهذا يعنى أن احتمال القصور أو التقصير من جانب القراء أنفسهم هو احتمال وارد، لكن الكلام كل الكلام فى أنه هل ثمة تلازم ما بين تواتر القراءات وتواتر القرآن أو لا؟ وبالتالي فهل يستلزم تواتر القرآن تواترها وبالعكس أو لا يستدعى ذلك؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٣

يرى البعض من أمثال أبى سعيد فرج بن لب مفتى البلاد الأندلسية أن:

«من زعم أن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقله كفر، لأنه يؤدى إلى عدم تواتر القرآن جملة» (١).

فحكم بكفر جمع كثير من المحققين بلا هوادة.

أما البعض الآخر - من أمثال المحدث النورى - فىرى بأن القراءات حيث لم تثبت بالتواتر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فهذا معناه أن القرآن ليس له وجوه عديدة فى التلاوة، فتكون جميع تلك القراءات - عدا وجه واحد مجهول ومردد - غير مطابقة لما أنزل على الرسول صلى الله عليه وآله.

لكن فى الحقيقة، لا ما ذكره أبو سعيد فرج بن لب صحيح، ولا مقولة النورى هى الأخرى تامة، بل الصائب ما صرح به سيدنا الخوئى فى قوله:

«ليست بين تواتر القرآن وبين عدم تواتر القراءات أية ملازمة، لأن أدلة تواتر القرآن وضرورته لا تثبت بحال من الأحوال تواتر قراءته كما أن نفي تواتر القراءات لا - تتسرب إلى تواتر القرآن بأى وجه، لأن القرآن تتوافر الدواعى لنقله لأنه الأساس للدين الإسلامى والمعجز الإلهى وكل شىء تتوفر الدواعى لنقله لا بد وأن يكون متواتراً فما كان نقله بطريق الآحاد لا يكون من القرآن قطعاً...» (٢).

«فالواصل إلينا بتوسط القراء إنما هو خصوصيات قراءاتهم، وأما أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين وبنقل الخلف عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٤

السلف... ولذلك فإن القرآن ثابت بالتواتر، حتى لو فرضنا أن هؤلاء القراء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً، وعظمة القرآن أرقى من أن تتوقف على نقل أولئك النفر المحصورين» (١).

ويعقب السيد الخوئي كلامه هذا ببحث موسع نسبياً ليقوم أفضل الأدلة على عدم تواتر القراءات، مرفقاً ذلك بالشواهد التاريخية والمستندات التي تتحدث عن ترجمة القراء أنفسهم، وهو - مع ذكره التصريحات التي أدلى بها النافون للتواتر في القراءات من كبار علماء أهل السنة - ركز جهوده على مناقشة الأدلة التي قدمها القائلون بتواتر القراءات السبع، بحيث لا يستغنى قارئ عن الرجوع إلى هذا البحث (٢).

وعليه فرأى المحدث النورى باطل من أساسه، أى القول بأن الاختلافات الكثيرة الواقعة من ناحية القراء حصلت دون إذن ورضا من نبهم صلى الله عليه وآله مما يوجب الخلل ويعرض أساس القرآن نفسه للنقصان، ليجعله غير مطابق لما أنزل على الرسول إعجازاً، ذلك أن للقرآن حقيقة ثابتة أما الاختلاف عند بعض القراء في كيفية أداء كلماته فهو حقيقة أخرى. وعلاوة على هذا الرأي، يبدو المحدث النورى هنا متناقضاً أيضاً حيث يقول:

«... إن القرآن نزل في جميع مراتبه بنحو واحد لا - تغيير فيه ولا - اختلاف فكان جميع ما ذكره [أى من وجوه الاختلاف في القراءات] غير الوجه الواحد المجهول المررد فيه ... فكان غير مطابق لما أنزل على الرسول إعجازاً وهو المقصود ... وهذا الدليل وإن كان غير واف لإثبات نقصان سورة بل آية والكلمات أيضاً لعدم شمول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٥

تلك الاختلاف القراءات لها إلا أنه يمكن تميمه بعدم القول بالفصل ...» (١).

إن هذا الكلام من المحدث النورى يناقض كلامه السالف الذكر فيما يخص مصحف ابن مسعود ومصحف أبي بن كعب، فهو يقول في زعمه الخامس والسادس إن قراءة عبد الله بن مسعود وقراءة أبي بن كعب معتبرتان، ويعدهما معاً من قبل الله تعالى، وكان يقول بأن كلتا القراءتين ترجعان إلى حقيقة القرآن الكريم نفسه (٢) لا إلى كيفية أداء كلمات القرآن، والحال أن ثمة اختلافات كثيرة بين قراءة هذين الشخصين، وطبقاً لتوهم النورى لا بد أن تكون جميع هذه الاختلافات الواقعة بين هذين المصحفين من جانب الله عز وجل ذلك أن كليهما مرتبطتان بالقرآن الكريم نفسه، إلا أنه هنا يعود فيكرر القول ب: «أن القرآن نزل في جميع مراتبه بنحو واحد لا تغيير فيه ولا اختلاف»، أليس هذا تناقضاً واضحاً وجلياً في مواقفه وكلماته!؟

ومع غض النظر عن كل ذلك، فإن ما يثير تعجب الإنسان هو ذاك الادعاء الخطير الذى يطرحه المحدث النورى فيما يتعلق بعدم القول بالفصل بين نقصان السورة والآية والكلمات واختلاف القراءات في الهيئات وأداء الكلمات نفسها، إذ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٦

كيف يدعى المحدث النورى أمراً من هذا القبيل دون تقديم دليل على مدعاه هذا؟! بل ودون أن يرشدنا حتى لشخص واحد ذهب إلى هذا التلازم بين الأمرين، والأعجب من هذا الادعاء تلك السخافة الواضحة في كلماته حيث يقول هنا:

«... والظاهر أن المصحف الموجود غير مطابق لما أنزل عليه صلى الله عليه وآله إعجازاً».

وهذا الكلام يعنى سقوط القرآن عن مستوى الإعجاز، ومن ثم فتحديه يصبح لغواً، ونتيجة ذلك قدرة الآخرين على الإتيان بمثله، والحال أن التاريخ على امتداده يحكى عن عدم قدرة أحد على الإطلاق على تقديم نموذج كالنموذج القرآنى أو حتى سورة من مثل سورة الكريمة، بل إن نفس المحدث النورى يقرّ بهذا الأمر قائلاً:

«التحريف بزيادة السورة وتبديلها ممتنع لقوله تعالى: «وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله ...» بل زيادة الآية وتبديلها أيضاً منتفیان» (١).

قال النورى:

«الأخبار الكثيرة فى وقوع السقط ودخول النقصان فى الموجود من القرآن ... من غير اختصاصها بآية أو سورة» (٢).
وقال أيضاً:

«الأخبار الواردة فى الموارد المخصوصة من القرآن الدالة على تغيير بعض الكلمات والآيات والسور وهى كثيرة جداً» (٣).
سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٧

أقول: أورد النورى للزعم الحادى عشر إحدى وستين رواية، وللزعم الثانى عشر اثنتين وستين وألف رواية، زعمها دالة على تحريف الكتاب العزيز، إما دلالة عموم أو ناصة على موضع التحريف بالخصوص، وقد جعل النورى من النوع الأول دليله الحادى عشر، ومن النوع الثانى دليله الثانى عشر. وفى الواقع فإن الأحاديث المذكورة هنا هى نفس الأحاديث التى أوردتها النورى فى مزاعمه العشرة السابقة ليس إلّا، وفيها أحاديث متكررة كثيرة جداً، قد نقلها بالإسناد تارة وبالإرسال أخرى.

وقد ناقش الأستاذ السيد مرتضى العسكرى لدى نقده كتاب «الشيعة والقرآن» للأستاذ إلهى ظهر هذه الروايات كافة وبالتفصيل، سواء على صعيد المضمون والمحتوى أم على صعيد السند، ثم كتب عقب ذلك وتحت عنوان «نتائج البحوث» قائلاً:
«استشهد الشيخ النورى والأستاذ ظهير على حد زعمهما بتلك الروايات التى بعضها مشتركة فى كتب الفريقين على التحريف والنقصان فى آيات كتاب الله العزيز الحكيم، وقمنا بفضل الله تعالى بدراستها رواية بعد رواية سنداً ومتناً...»
ثم قال مدّ ظله:

«فلم يصح سند رواية واحدة منها [إلا رواية عن الكافى التى مضى دراستها] (١) بل كان فى إسنادها من وصفه علماء الرجال بضعيف الحديث! فاسد المذهب! مجفو الرواية! يروى عن الضعفاء! كذاب! متهم فى دينه! غال!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٨

ولم يكن المراد مما جاء فى متون الروايات ما زعم بأن فى نصوص القرآن الذى بأيدينا اليوم تبديل وتحريف والعياذ بالله بل المراد أن المخاطبين لم يعلموا بها ... ويفسرونها على غير ما أنزل ولا يكون فى متن الرواية إلابياناً وتفسيراً للآية الكريمة خلافاً لما زعموا بأنها نص محذوف منها وكثيراً ما اجتمع الأمران المذكوران فى ما استدلا به من رواية، وهكذا انتج البحث لهما فى كل رواية استدلا بها صفاً، وصدق عليهما المثل القائل: تمخض الجبل فولد فأراً» (١).

أقول: إن ما قاله الأستاذ فى مضامين تلك الروايات فى محله؛ لأننا حينما نعمد إلى القيام بفرز وتقسيم تلك الروايات فسنجد مضامينها غير خالية من إحدى طائفة من الطوائف الست، التى مضت دراستها، ولاحظتم أنها بعيدة كل البعد عن التحريف بالمعنى المتنازع فيه. وأما ما ذكره الأستاذ حول أسانيد ومصادر تلك الروايات فهو عين مقالة المحققين من علماء الإمامية، وسترونها فى النقاط الآتية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١١٩

النقطة الثانية: دراسة فى مصادر وأسانيد روايات كتاب فصل الخطاب

كلّ من يتصفح كتاب فصل الخطاب يصل إلى النتائج الآتية:

أولاً: إن هذا الكتاب مشحون بروايات ضعاف أكثرها من كتب المراسيل.

يقول العلامة محمد جواد البلاغى النجفى:

«إن المحدث المعاصر جهد فى كتاب «فصل الخطاب» فى جمع الروايات التى استدلا بها على النقيصة وكثر أعداد مسانيدنا بأعداد المراسيل عن الأئمة عليهم السلام فى الكتب كمراسيل العياشى وقرات وغيرها مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد ... فإن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيدنا إلى بضعة أنفار وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم إما بأنه ضعيف

الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر ويروى عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروى من تفسيره حديثاً واحداً وأنه معروف بالوقف وأشد الناس عداوة للرضا عليه السلام. وإما بأنه كان غالباً كذاباً. وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ومن الكذابين.

وإما بأنه فاسد الرواية يرمى بالغلو. ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدى كثيرتهم شيئاً...» (١).

وقال العلامة الشعراني في هذا الصدد أيضاً:

«قد تتبعت الكتاب- كتاب فصل الخطاب- صدره وذيله وجميع ما فيه فلم نجد فيه ما يصلح مستنداً للقول بالتحريف سوى بضع روايات ضعاف الأسناد وفيها من المناكير مما لا يقول به أشياخه ولا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٠

سائر علمائنا حيث مخالفتها مع أصول المذهب...» (١).

وتقدم أيضاً كلام الأستاذ السيد مرتضى العسكري بعد دراسته لروايات فصل الخطاب رواية بعد رواية.

وكلام هؤلاء العلماء والمحققين تام ناجم عن تحقيق دقيق لا شبهة فيه، لأن مجموع الروايات التي نقلها المحدث النورى- ويزعم أنها اختصت بكتب الإمامية- يصل إلى ١٦٠٢ رواية موزعة على النحو الآتى:

* ٣٥٠ رواية (يعنى حدود ثلث الروايات التي جمعها) من كتاب القراءات لأحمد بن محمد السيارى، وهذا الكتاب لا قيمة له عند الإمامية ومؤلفه ضعيف الحديث عند الفريقين (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢١

* ١٢٩ رواية من تفسير «مجمع البيان»، وهو وإن كان من الكتب القيمة لدى الإمامية إلماً أن جميع رواياته مرسله، علاوة على أن الروايات المنقولة عنه تقع كلها في مجال القراءات، دون أن يكون لها أدنى علاقة أو ارتباط بمسألة تحريف القرآن بمعناه المتنازع فيه، كما أن صاحب مجمع البيان أورد هذه الروايات في مبحث القراءه. وقد ذكر الشيخ الطبرسى رأيه في هذه المسألة في مقدمه كتابه وصرح (١) بعدم وقوع التحريف فى القرآن، ومضافاً إلى ذلك فإن المحدث النورى نفسه نقل اعتقاد الشيخ الطبرسى فى مسألة عدم التحريف (٢).

* ٨٨ رواية من كتاب تفسير العياشى، وروايات هذا التفسير إما مرسله أو مقطوعه، ولا تصمد فى الدلالة على المدعى لأن أكثرها من باب التحريف بالمعنى الأعم (أى التحريف المعنائى، واختلاف القراءات، والتأليف فى الآيات).

* ٨٦ رواية من تفسير على بن إبراهيم القمى، وسيوافيك الكلام فى هذا التفسير المنسوب إلى القمى حيث ستتحقق من أنه ليس من صنع، ومقدمته من شخص قد جمع هذا التفسير، وهو مجهول.

* ٨٣ رواية من كتاب الكافى، وهى فى الأساس من «باب النكت والتنف» وقد حكم المجلسى رحمه الله بتضعيف كل ما فى الباب إلأستة أحاديث (٣).

* ٦٩ رواية من كتاب «الناسخ والمنسوخ» المنسوب إلى سعد بن عبد الله الأشعري، منها ٣ روايات فقط مسنده، والبقية كلها مرسله ومرفوعة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٢

وأما بقية الأحاديث فهى من كتب أخرى أيضاً.

وقد اعتمد المحدث النورى على روايات كثيرة من كتب أهل السنة فى هذا المجال، كما قلنا، لكن لا قيمة لهذه الروايات عند أهل السنة أنفسهم، فيما إذا لم يكن يوجد لها تأويل صحيح.

ثانياً: إن أغلب روايات كتاب «فصل الخطاب» يتتابها مشكل التكرار، وهى بين مرسله ومسندة، والمرسل منها عين المسند، فالناظر إليها

من بعيد قد يلحظ كثرة فيها بيد أن هذه الكثرة تؤول في النهاية إلى روايات قليلة، غاية الأمر أن سندها قد حذف تارة وذكر أخرى، وهذا يعنى قلة عدد هذه الروايات في الواقع.

ثالثاً: لم يذكر المحدث النورى في هذا الكتاب أبداً أن المصادر التي اعتمد عليها في رواياته مصادر معتبرة، وهو من دأب النورى الذي يعتبر من المحدثين المجدين في التبع للشواذ، وقد ضمن كتابه روايات من مصادر لا وزن لها علمياً ليحقق ضالته المنشودة، كـ «تفسير أبي الجارود» وهو زياد بن المنذر السرحوب (ت ١٥٠ هـ) وتفسيره هذا يرويه عنه أبو سهل كثير بن عياش القطان وإليه ينتهى طريق الشيخ الطوسى والنجاشى إلى تفسيره، وقد قال الشيخ الطوسى عنه: «... وكان ضعيفاً» (١).

وكتاب «الاستغاثة» لعلى بن أحمد أبي القاسم الكوفى (ت ٣٢٥ هـ) ولا اعتداد بالرجل وكتابه عند العلماء (٢).

و «التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السلام»، وهو تفسير منقول برواية «علّى بن محمد بن سيار» وزميله «يوسف بن محمد بن زياد» وكلاهما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٣

مجهول الحال (١)، مع أن الناظر في هذا التفسير لا يشك في أنه موضوع، لا يناسب مستوى عالم محقق فضلاً عن الإمام العسكرى عليه السلام (٢)، وكتاب مشارق الأنوار للحافظ رجب البرسى (٣) وكتاب دبستان مذاهب، لمؤلفه آذر كيوان الزردشتى (٤) ورسالة مجهولة المؤلف، حيث نسبت إلى سعد بن عبد الله الأشعري (ت ٣٠١ هـ) باسم «رسالة الناسخ والمنسوخ» ومحمد بن إبراهيم النعمانى (ت ٣٦٠ هـ) باسم «ما ورد في صنوف آيات القرآن» وإلى السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) باسم «رسالة في المحكم والمتشابه» (٥).

رابعاً: روى النورى روايات من الغلاة والمتهمين في دينهم، كأحمد بن محمد السيارى الذى تقدمت ترجمته آنفاً، وسهل بن زياد الآدمى (٦)، وإبراهيم بن إسحاق النهاوندى (٧)، والحسين بن حمدان الخصبى (الحصينى) (٨)، ومحمد بن علّى أبو سمينه الكوفى (٩)، ومحمد بن سليمان الديلمى (١٠)، والحسن بن علّى بن أبى حمزة (١١) وغيرهم.

هذا بالنسبة إلى مصادر وأسانيد الروايات الواردة في كتاب فصل الخطاب.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٤

أما بالنسبة إلى مدلول الروايات ومضامينها، فيقول العلامة الشيخ محمد جواد البلاغى:

«أكثر الروايات التي أوردها المحدث النورى هي من باب اختلاف القراءات - مثل ما جمعه من تفسير «مجمع البيان» وهو ينيف على مئة وعشرين حديثاً كلها مراسيل ومن باب اختلاف القراءات - أو يكون من باب تفسير الآيات أو تأويلها أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عموماتها له لأنه أظهر الأفراد وأحقها بحكم العام، أو ما كان مراداً بخصوصه وبالنص عليه في ضمن العموم عند التنزيل، أو ما كان هو المورد للنزول أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم.

ويحمل كلمة «التحريف» فيها على تحريف المعنى ويشهد لذلك نفس الروايات والقرائن الداخلية والخارجية منها مكاتبه أبى جعفر عليه السلام لسعد الخير كما في روضة الكافى: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده» (١).

كما يحمل ما في الروايات مما كان في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام أو ابن مسعود وينزل على أنه كان فيه بعنوان التفسير والتأويل» (٢).

أقول: ما ذكره العلامة محمد جواد البلاغى رحمه الله هو ما يقتضيه التحقيق، لا سيما إذا لاحظنا معانى كلمات «التنزيل»، و «التأويل»، و «الإقراء» و «التحريف» الواردة في الروايات، وقد مرّ تفصيل ذلك في المقام الأول، وجملة القول إن ما أورده المحدث النورى من روايات الإمامية ينقسم من حيث المحتوى والمدلول إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٥

طوائف:

- ١- الروايات التي وردت في شأن مصحف الإمام عليّ عليه السلام.
 - ٢- الروايات التي جاء فيها لفظ «التحريف».
 - ٣- قراءات منسوبة إلى بعض الأئمة عليهم السلام.
 - ٤- روايات الفساطيط.
 - ٥- الروايات التي دلت على أن بعض الآيات المنزلة من القرآن قد ذكر فيها أسماء الأئمة.
 - ٦- الروايات التي دلت على التحريف في القرآن بالنقيصة.
- وقد تكلمنا في تلك الطوائف وما اقتضاه التحقيق فيها عند الحديث عنها في الفصل الثاني. سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٦

النقطة الثالثة: تفنيد مناقشات النورى في أدلة سلامة القرآن

إشارة

لقد عقد المحدث النورى الباب الثانى من كتابه في بيان أدلة سلامة القرآن من التحريف والمناقشة فيها، والآن ننظر ما هي مناقشاته وكيف يجاب عنها.

(١) تفنيد المناقشات في دلالة الآيات

أ- قال المحدث النورى في جواب المستدلين على صيانة القرآن من التحريف بالآية الشريفة: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» (١):

«الذكر قد أطلق في القرآن كثيراً على رسول الله صلى الله عليه وآله ومن الجائز أن يكون هو المراد منه هنا أيضاً... ولو سلمنا فإن المراد بالحفظ، حفظ معاني القرآن ومداليله عن تطرق شبه المعاندين بحيث لا يوجد فيه مدخل إلى القدح فيه، ولا الجامع من حفظ معاني القرآن وحفظ ألفاظه عن الإسقاط، بل فالحفظ عند محمد وآله صلوات الله عليهم يكفي في تحقق مفهوم الآية ومعه لا مانع لتغيره عند غيرهم».

ثم قال:

«التحقيق في الجواب أن ظاهر الآية- والله أعلم- أنه تعالى يحفظ القرآن في الموضع الذي أنزله فيه... وموضعه الذي أنزله تعالى فيه ووعده حفظه هو قلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا الصحف والدفاتر ولا غير صدره من الضمائر» (٢).

وجوابنا عن ذلك:

أولاً: إن كلمة «الذكر» الواردة في القرآن تطلق كثيراً بشكل صريح على القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٧

الكريم كقوله تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» (١).

ثانياً: إن الآية السادسة من سورة الحجر تمثل قرينه سياقيه واضحة على أن المقصود من «الذكر» في الآية التاسعة من هذه السورة هو

القرآن العظيم؛ لأن كلمة الذكر الواردة فيها وهي: «وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون» تدل دلالة قاطعة وصريحة على أن المراد من الذكر هو القرآن، وفي الواقع إن كلمة الذكر الواردة في قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» تمثل جواباً قاطعاً عن شبهات المعاندين التي أوردها في الآية السادسة فالألف واللام في كلمة «الذكر» هنا للعهد الذكري.

ثالثاً: إن نفس الادعاء القائل بأن المراد من حفظ القرآن هو حفظه قبال شبهات المعاندين هو ادعاء بلا دليل، بل إنه مخالف لإطلاق الآية نفسها، ذلك الإطلاق الشامل لمطلق أنواع التحريف والذي من جملته الإسقاط والتغيير، وليس ثمة نوع من أنواع الحفظ أكثر أهمية من هذا النوع، بل إن الآية الكريمة- وأخذاً بعين الاعتبار الأرضية التي تتحرك فيها- تبدو أكثر ظهوراً في هذا النوع من الحفظ منه في الأنواع الأخرى، ذلك أن الشبهات والتشكيكات التي يثيرها الكافرون هنا تتعلق بتدخل القوى غير الإلهية لإسقاط القرآن ونسبته إلى غير الله سبحانه، وليس لها أية علاقة باختلاق الشبهات على صعيد المعارف والمضامين القرآنية، والقرآن ينبئنا بنفسه- عبر تأكيدات المتواصلة- عن حفظه من أي مساس حين نزوله وبعد النزول أيضاً.

رابعاً: كيف يمكن أن تصمد المعارف القرآنية ومحتويات الكتاب العزيز أمام الشبهات المقامة من قبل المعاندين والحال أنه- ووفقاً لتصورات المحدث النورى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٨

نفسه والمستندة إلى الرواية التي يوردها في كتابه والقاضية بأن ما يزيد على ثلثي القرآن قد تم إسقاطه منه عبر عملية تحريف مسبقة- لا يمكن، أخذاً بعين الاعتبار الإتساق القائم بين المضامين، والتصديق بهذه المزعمة فيما إذا أدت إلى زيادة أو نقصان حرف واحد أو كلمة واحدة مفضية إلى تبديل مطلب بأكمله من حق إلى باطل، أو إسقاط تعبير من التعبيرات الواردة في الآية، يؤدي إلى خدش الفصاحة والمساس بالبلاغة القرآنية بشكل كامل وكلى.

خامساً: كيف يتم للمحدث النورى القول بأن تحقق مفهوم الآية يكفي فيه حفظ القرآن ولو نسخة واحدة بيد المعصوم عليه السلام؟! ويقدم لذلك جواباً عميقاً حين يقول: بأن الوعد بحفظ القرآن يمكن تحقيقه بالحفظ في قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم!! ليس الهدف من نزول القرآن الكريم يتطلب بيان الآيات الشريفة؟ فالمطلوب هو أن يحفظ القرآن النازل على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في يد الناس حتى يمكنهم عبر الوصول إليه الوصول إلى العلم والتصديق والعمل بما جاء فيه وهل يتحقق هذا النوع من الهداية من خلال حفظ القرآن الكريم ولو بنسخة واحدة في يد المعصوم فيما يصبح القرآن المحرف هو المتداول في أيدي الناس؟! وفي هذه الحالة هل هناك من ضرورة لكل هذا التأكيدات الواردة في الآية الكريمة على كل هذه الأهمية والعظمة؟ وإذا كان الحال كما يقوله المحدث النورى من أن القرآن المحرف لا يسقط عن سمة الهداية ومقام الإرشاد بل يقوم- كما كان- بمهمة إيصال الناس إلى الهدف المنشود، فلماذا لا- بد له أن يحفظ في قلب النبي؟ أليس قادراً- على تقدير تعرضه للتحريف في هذه المرحلة- على الهداية وتحقيق الغاية من أخذ يد البشر إلى طريق الغاية والهدف المقصود، ومن ثم فليس بحاجة إلى كل هذا الوعد الإلهي بالحفظ في قلبه صلى الله عليه وآله وسلم. وعليه فإن الوعد بالحفظ الذي أعطاه الله سبحانه وتعالى إنما هو ليقبى هذا القرآن حجة على الناس أجمعين، وهو أمر لا يتسنى تحقيقه إلا عن طريق

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٩

حفظه في تمام المراحل والمقامات بدءاً من تلقى الوحي ومروراً بإبلاغ الآيات ووصولاً إلى مرحلة البقاء في يد الناس على نفس الصورة، وهذا الوعد وعد مستمر متواصل إلى يوم القيامة في حق القرآن الكريم، ذاك الكتاب السماوى الخالد ذى الهيمنة على الكتب التي سبقته، وميزان حقانية معارفها وعلومها «١»؟

ب: ناقش المحدث النورى الاستدلال بالآية الشريفة: «... وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم

على سلامة القرآن من التحريف بقوله:

«إنَّ الحذف والتغيير والتبديل وإن كان باطلاً لكن ليس المراد من الآية ذلك لأنه:

أولاً: فلأن ظاهرها أنه لا يجوز أن يحصل فيه ما يستلزم بطلانه من تناقض في أحكامه أو كذب في إخباراته وقصصه [وأنه لا يعلو عليه شيء ولا يمكن نسخه أو إبطال محتواه].

ثانياً: فلأنه منقوض بمنسوخ التلاوة والحكم أو التلاوة فقط بناء على مذهب الجمهور من وقوع القسمين في الآية.

وثالثاً: يكفي في انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليهم السلام» (٣).

وللرد على هذه المناقشات نقول:

أولاً: إن سياق الآية مطلق، ولا يوجد أي قيد يخص ذلك، وتخصيصها بهذا النوع من الصيانة والحفظ يحتاج إلى دليل، بل كيف يمكن مع وقوع كل هذا التغيير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٠

في ألفاظ القرآن الكريم وعباراته وعلى هذا النطاق الواسع - بحسب ما يزعم المحدث النورى - بقاء العلوم والمعارف القرآنية على حقيقتها، لا سيما - كما أشرنا سابقاً - إذا ما أخذنا بعين الاعتبار فصاحه وبلاغه القرآن والدقة التي توخاها، بحيث إننا لو أضفنا أو اخترنا حرفاً واحداً فإن المضمون القرآني سوف يصاب بالتغيير، مما يصحح في بعض الأحيان انقلاب الباطل حقاً والحق باطلاً. بل نضيف للمحدث النورى قائلين: أليس عدم وجود مدخل إلى شبه المعاندين وما يستلزم بطلانه من التناقض في الأحكام أو الكذب في إخباراته وقصصه ...

أليس هذا أدل دليل على صيانتها عن التحريف بإسقاط ألفاظه؟!!

ثانياً: إن كان منسوخ التلاوة والحكم أو دون الحكم، باطلاً - يعني إن الآيات التي نسخت تلاوتها ليست في الواقع آية قرآنية كما هو الحق - فالآن لا يوجد آيات منسوخة في القرآن فلم يدخل الباطل فيه، وإن كانت تلك الآيات قرآنية في الواقع ووقع نسخها فهذا يحتاج إلى دليل، ولا دليل، بل إن الأدلة دالة على عدم كونها آيات قرآنية، وسيأتي إن شاء الله تعالى البحث في هذه النقطة. وإن كانت تلك الآيات آيات قرآنية في الواقع ونسخت حقيقة فلا يدخل الباطل في القرآن، والشبهة منتفية موضوعاً. ثالثاً: قلنا سابقاً إن حفظ نسخة كاملة من القرآن الكريم فقط عند أهل البيت عليهم السلام دون عامة الناس لا يلبي الغاية التي أنزل من أجلها القرآن.

(٢) تفنيد المناقشات في دلالة روايات العرض

قلنا إن المستفاد من أحاديث عرض الأخبار على القرآن، والتي وردت في كتب الفريقين متواترةً هو:

أولاً: إن القرآن الكريم يمثل الميزان والمقياس الكلى والمطلق، وإذا كان القرآن ميزاناً فيجب أن يكون متواتراً مقطوعاً به، لا يدنسه التحريف؛ لأنه المقياس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣١

الفارق بين الحق والباطل.

ثانياً: إن الروايات الدالة بظواهرها على التحريف - إذا لم يوجد لها تأويل صحيح - تتحول بنفسها عند عرضها على الكتاب إلى روايات ساقطة غير ممكنة القبول، ذلك أنها تشكل مصداقاً لما خالف القرآن فيجب طرحه.

والمحدث النورى وبعد اعترافه بتواتر تلك الأخبار عن النبي والأئمة عليهم السلام وإن العرض على المحرف المبدل لا وجه له وعلى

المنزل المحفوظ لا يستطاع، قال:

«والجواب: إن ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله في ذلك فلا ينافي ما ورد في التغيير بعده وما جاء عنهم عليهم السلام فهو قرينة على أن الساقط لم يضر بالموجود وتمامه من المنزل للإعجاز، فلا مانع من العرض عليه، مضافاً إلى اختصاص ذلك بآيات الأحكام...» (١).

لكن مناقشات المحدث النورى هذه باطله من حيثيات متعددة:

أولاً: لماذا نقيّد أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المجال بما قبل وفاته؟ وما هو دليلنا على هذا التقييد؟ والحال أننا لو رجعنا إلى كلماته لوجدناها مطلقه في اعتبار القرآن الكريم معياراً وميزاناً يرجع إليه عند الفتن ويحتمى به عند الشبهات. ثانياً: إن المحدث النورى يخالف مدلولات هذه الأخبار مخالفة صريحة، ذلك أن روح مناقشته في الحقيقة تؤول إلى أن القرآن لا بد له أن يكون محكوماً للأخبار بما فيها تلك الأخبار الدالة على وقوع التحريف فيه، ومن ثم فتحريف القرآن يصبح أمراً ثابتاً نتيجة قيام أخبار التحريف نفسها، ولأجل إدراك مقدار التحريف الحاصل لا- بد لنا مجدداً من العودة إلى عرض القرآن الكريم على أخبار العرض،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٢

حتى تحدد تلك الأخبار وظيفه القرآن نفسه، فتعين بالتالى ما هو المقدار الساقط من القرآن الكريم، وهل أن هذا المقدار الساقط يضر بمرجعية القرآن وكونه ميزاناً ومعياراً أم لا؟! أليس هذا النوع من المحاكمه مخالفاً لأخبار العرض نفسها؟ ألا تعتبر أخبار العرض كتاب الله تعالى - وبشكل قطعى وواضح - الميزان والحاكم والمعياري؟ وعليه كيف يعطى المحدث النورى هذه المعيارية وهذه السلطنة والمحورية الممنوحة للقرآن الكريم للروايات فيجعل القرآن محكوماً لها بدل أن يكون حاكماً عليها؟ ومن الطبيعى أن محورية الحديث بالنسبة لشخص كالمحدث النورى الذى تحكمه ثقافته الحديث ومركزيته ليست بالأمر الغريب حينما توضع قبال المركزية التى يمثلها القرآن الكريم.

ثالثاً: ما هو الدليل الذى يجعل أخبار العرض محصورة فى دائرة آيات الأحكام؟ والحال أن المعصومين عليهم السلام كانوا بصدد تقديم ضابطه كلية وعامة، كما أن تعبيراتهم فى هذا المجال اتسمت بالإطلاق والشمولية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٣

النقطة الرابعة: نبذة من ردود الإمامية على كتاب «فصل الخطاب»

لقد انهمك علماء الإمامية وعقب تأليف المحدث النورى لكتابه «فصل الخطاب» بدراسات موسعة وشاملة تثبت سلامة القرآن من التحريف وتناقش الأفكار التى أثارها النورى وتبطل مقولة التحريف، وهى دراسات ما تزال متواصلة، نورد هنا بعضاً من منجزاتها من الكتب التى ألفت بهذا الصدد:

- ١- كشف الارتباب فى عدم تحريف كتاب ربّ الأرباب، تأليف محمود بن أبى القاسم، المشتهر بالمعرب الطهرانى (ت/ ١٣١٣ هـ)، وقد كتبه رحمه الله فى سنة ١٣٠٣ أى بعد أقل من أربع سنوات على نشر كتاب فصل الخطاب.
- ٢- حفظ الكتاب الشريف على شبهة القول بالتحريف، تأليف هبة الدين السيد محمد حسين الشهرستانى (ت/ ١٣١٥ هـ).
- ٣- تنزيه التنزيل، تأليف على رضا حكيم خسروانى، تأليف سنة ١٣٧١ هـ.
- ٤- الحجّة على فصل الخطاب فى إبطال القول بتحريف الكتاب، تأليف عبد الرحمن المحمدى الهيدجى، تأليف سنة ١٣٧٢ هـ.
- ٥- البرهان على عدم تحريف القرآن، تأليف الميرزا مهدى البروجردى، تأليف سنة ١٣٧٤ هـ.
- ٦- آلاء الرحيم فى الرد على تحريف القرآن، تأليف الميرزا عبد الرحيم المدرس الماهر الخيابانى، تأليف سنة ١٣٨١ هـ.

- ٧- بحر الفوائد في شرح الفرائد (في ضمن بحث حجية ظواهر القرآن)، تأليف الميرزا محمد حسن الآشتياني (ت/ ١٣١٩ هـ).
- ٨- آلاء الرحمن في تفسير القرآن (مقدمة الكتاب)، تأليف الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي (ت/ ١٣٥٢ هـ).
- ٩- البيان في تفسير القرآن (مقدمة الكتاب)، تأليف آية الله السيد أبو القاسم سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٤ الخوئي (ت/ ١٤١٣ هـ).
- ١٠- تهذيب الأصول (ضمن بحث حجية ظواهر القرآن) وأنوار الهداية، تأليف الإمام روح الله الخميني (ت/ ١٤٠٩ هـ).
- ١١- صيانة القرآن عن التحريف، تأليف الأستاذ محمد هادي معرفة ط. ١٤١٦ هـ.
- ١٢- القرآن الكريم وروايات المدرستين (ثلاث مجلدات)، تأليف آية الله السيد مرتضى العسكري ط. ١٤٢٠ هـ.
- ١٣- حقائق هامة حول القرآن الكريم، تأليف السيد جعفر مرتضى العاملي.
- ١٤- التحقيق في نفي التحريف، تأليف السيد علي الميلاني ط. ١٤١٥ هـ.
- ١٥- أكذوبة تحريف القرآن بين الشيعة والسنة، تأليف رسول جعفریان، ط. ١٤١٣ هـ.

٧٧

٧ سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٥

الفصل الرابع شهادة علماء الإمامية بنزاهة القرآن عن التحريف

وفي ختام هذا البحث نذكر شهادات علماء الإمامية عليهم الرحمة بنزاهة القرآن عن التحريف ليكون تذكرة لأولى الألباب وحجة على المتعصبين، وقد مضى في أدلة صيانة القرآن عن التحريف جم غفير، وها هنا نذكرهم على النحو التالي:

١- أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت ٣٨١ هـ) في رسالته «الاعتقادات» «١» وقد سبق كلامه آنفاً. وقال أيضاً في كتابه «معاني الأخبار»:

«جمعت الفرق على أن القرآن صحيح لم يغير ولم يبدل ولم يزد فيه ولم ينقص منه» «٢».

٢- السيد الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) قال:

«... لا يوجد شيء من الزيادات والنقائص في كتاب الله ... وإذا كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٦

الكلام المتناهي الفصاحة، العالی الذروة البعيد المرمى والغاية، إذا قيس إليه القرآن شال في ميزانه وقصر عن رهانه وصار بالاضافة إليه قالصاً بعد السبوغ وقاصراً بعد البلوغ، ليصدق فيه قول أصدق القائلين سبحانه إذ يقول: «... وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» «١».

٣- عميد الطائفة، محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ) فقد سبق شطر من كلامه رحمه الله حيث قال:

«... إن الأخبار التي جاءت بذلك - أي الأخبار التي بظاهاها تدل على التحريف - أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها...» «٢».

وسياتي تمام كلامه في المقام الثاني ان شاء الله.

٤- الشريف المرتضى علي بن الحسين علم الهدى (ت ٤٣٦ هـ): وقد ذكرنا فيما مضى بعض عباراته في موضوع صيانة القرآن، يقول:

«... إن العناية اشتدت بالقرآن والدواعي توفرت على نقله وحراسته ... وإن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه كالعلم بجملته وإنه يجري

في ذلك مجرى ما علم ضرورة...»

وفي تتمه كلامه يقول:

«إنَّ من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتدّ بخلافهم فان الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفةً ظنّوا صحتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٧
صحته ...» (١).

٥- شيخ الطائفة، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

قال في مقدمة تفسيره الخالد «التبيان في تفسير القرآن» بعد القول بحراسة القرآن من الزيادة والنقصان:

«... غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامّة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً والأولى الاعراض عنها ...» (٢).

٦- أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ).

قال في مقدمة التفسير:

«والكلام في زيادة القرآن ونقصانه، مما لا يليق بالتفسير، أما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامّة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء» (٣).

٧- أبو الفتوح الرازي (كان حياً في سنة ٥٥٢هـ وتوفّي قبل ٥٥٦هـ). قال في تفسير الآية التاسعة من سورة الحجر في قوله تعالى: «... إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» ما معرّبه:

«إنا نحن نحفظ القرآن من الزيادة والنقصان والبطلان كما قال تعالى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٨

«لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه...» (١).

٨- نصير الدين أبو رشيد عبد الجليل القزويني (ت بعد ٥٦٠هـ). قال:

«قال تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون». فعلى هذا لا يستطيع أحد أن يتصرّف في عباراته [أي القرآن] وكلماته وحروفه...» (٢).

وقال في موضع آخر:

«... وعقيدة الشيعة بصحة القرآن وصدق قراءته صحيحة لقوله تعالى: «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه...» (٣).

٩- قطب الدين الراوندي (ت / ٥٧٣هـ).

قال:

«إذا ... تدبّرت مقاطعه ومفاتيحه (أي القرآن) وسهولة ألفاظه واستجماع معانيه وان كل لفظه منها لو غيرت لم يمكن أن يؤتى بدلها بلفظه هي أوفق من تلك اللفظة وأدلّ على المعنى منها وأجمع للفوائد والزوائد منها.

وإذا كان كذلك فعند تأمل جميع ذلك يتحقق ما فيه من النظم اللائق والمعاني الصحيحة التي لا يكاد يوجد مثلها على نظم تلك العبارة وإن اجتهد البليغ والخطيب» (٤).

١٠- محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٣٩

قال بعد أن أثبت بالدليل ان القرآن كان مجموعاً على عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا نُصِّهُ:

«... والصحيح [أن] كل ما يروى في المصحف من الزيادة إنما هو تأويل، والتنزيل بحاله ما نقص منه وما زاد.» (١)

١١- الشيخ محمد بن ادریس الحلبي (ت ٥٥٩٨ هـ). قال:

«وقوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر...» المراد بالذكر القرآن و «إنا له لحافظون» من الزيادة والنقصان» (٢).

١٢- محمد بن الحسن الشيباني (من أعيان الشيعة في القرن السابع) قال:

«يريد بالذكر في قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» القرآن، يحفظه من الشياطين وغيرهم من أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه...» (٣).

١٣- رضی الدين علی بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ). قال:

«لا يتوجه الطعن والقداح على الإمامية بوجود نقصان وتبديل وتغيير في القرآن لأنهم يقولون بعدم التحريف مطلقاً» (٤).

وقد حمل ابن طاووس الروايات التي تدل بظاهرها على النقيصة في القرآن بأنها من باب تأويل الآيات وتفسيرها كما ذكرنا عبارته في علاج الروايات في مبحث «دراسة روايات التحريف في كتب الشيعة».

١٤- سديد الدين محمود الحمصي الرازي (توفي أوائل القرن السابع)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٤٠

وقد (سلك رحمه الله) مسلك السيد المرتضى في أن العناية اشتدت بالقرآن والدواعي توفرت على نقله وحراسته ... ثم قال:

«هذا، على أنه وعد الله بحفظ القرآن من التغيير بقوله: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» فصحّ وتحقق أن ما قالوا بالتحريف غير ممكن وهو من الجهالات لا غير.» (١)

١٥- أبو المكارم قوام الدين الحسنی (توفي في القرن السابع) قال:

«القرآن مصون من التغيير والزيادة والنقصان كما قال تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»» (٢).

١٦- جمال الدين، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي (ت ٧٢٦ هـ). قال رحمه الله:

«اتفقوا على أن ما نقل إلينا متواتراً من القرآن فهو حجة - واستدل بأنه سند النبوة ومعجزتها الخالدة فما لم يبلغ حد التواتر لم يمكن حصول القطع بالنبوة - وحينئذ لا يمكن التوافق على نقل ما سمعوه منه على فرض الصحة بغير تواتر؛ والراوى الواحد إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ، وإن لم يذكره على أنه قرآن متردداً بين أن يكون خبراً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو مذهباً له (أى الراوى)، فلا يكون حجة...» (٣).

١٧- جمال الدين المقداد السيوري (ت/ ٨٢٦ هـ). قال:

«فإن القرآن ... علومه لا تعد ولا تحصى ولا تستقصى ... والقرآن ستة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٤١

آلاف آية وستمائة آية وست عشرة آية...» (١).

وهذا يعنى أن القرآن لا زيد فيه ولا نقص.

١٨- الشيخ زين الدين أبو محمد العاملي البياضي (ت/ ٨٧٧ هـ). قال:

«... علم بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفصيله، وكان التشديد في حفظه أتم حتى نازعوا في أسماء السور والتعشيرات ... ولو زيد فيه أو نقص لعلمه كل عاقل وإن لم يحفظه، لمخالفة فصاحته وأسلوبه، وإنكار ابن مسعود مع جلالته كون المعوذتين والفاتحة منه، لا يقدر مقالته في تواتره لوحده...» (٢).

١٩- كمال الدين الكاشفي (توفي في القرن التاسع الهجري) قال:

«لن يمكن للشياطين أن يزيدوا في القرآن أو ينقصوا منه من الباطل لأنه تعالى قال: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»» (٣).

٢٠- الشيخ علي بن عبد العالي الكركي العاملي، الملقب بالمحقق الثاني (ت ٩٤٠ هـ). أَلْف رسالة في نفى النقيصة في القرآن الكريم واعترض في الرسالة على نفسه فيما يدل على النقيصة من الأخبار فأجاب:
«بأن الحديث إذا جاء على خلاف الدليل والسنة المتواترة أو الاجماع ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه، وجب طرحه»
«٤».

٢١- ملا فتح الله الكاشاني (ت/ ٩٨٨ هـ). قال في تفسير قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر...»: سلامه القرآن من التحريف، ص: ١٤٢

«حفظ الله تعالى كتابه من التحريف والزيادة والنقصان من الشياطين وغيرها» «١».

٢٢- المحقق المولى أحمد الأردبيلي (ت ٩٩٣ هـ). وقد سبق نص كلامه رحمه الله «٢».

٢٣- أبو المحاسن الحسين بن الحسن الجرجاني (من علماء الإمامية في القرن التاسع أو العاشر) قال:

«قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» معناه: إنا له لحافظون من الزيادات والنقصان والزوال والبطلان لأنه تعالى يقول:
«لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه...» «٣».

٢٤- محمد بن علي النقي الشيباني (ت/ قبل ٩٩٤ هـ). قال:

«الذكر في قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» بمعنى القرآن يحافظونه من الشياطين وغيرهم أن يبدلوه أو يزيدوا فيه أو ينقصوا منه» «٤».

٢٥- الشيخ أبو الفيض الناكوري (ت/ ١٠٠٤ هـ). قال:

«الذكر في قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» الكلام المرسل وإنا له لحافظون الحول والوكس والإكراع أو عما همته الأعداء حسداً وعداءً» «٥».

سلامه القرآن من التحريف، ص: ١٤٣

٢٦- الشهيد السيد قاضي نور الله التستري (ت/ ١٠١٩ هـ). قال:

«ما نسب إلى الشيعة الإمامية من القول بالتحريف ليس مما قال به جمهور الإمامية وإنما قال به شذمة قليلة لا اعتداد بهم...» «١».

٢٧- شيخ الإسلام محمد بن الحسين الحارثي الشهير بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠ هـ):

«لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا تطرق إليه التغيير في ذاته ولا وصفه...» «٢»

وفي تفسير آلاء الرحمن نقل عنه:

«اختلفوا في وقوع الزيادة والنقصان في القرآن والصحيح ان القرآن العظيم محفوظ عن ذلك زيادة كان أو نقصاناً ويدل عليه قوله تعالى «... وإنا له لحافظون» وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع فهو غير معتبر عند العلماء» «٣».

٢٨- الفاضل التوني الملا عبد الله بن الحاج محمد البشروي الخراساني (ت ١٠٧١ هـ):

«المشهور أنه محفوظ ومضبوط كما أنزل، لم يتبدل ولم يتغير، حفظه الحكيم الخبير قال الله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» «٤».

سلامه القرآن من التحريف، ص: ١٤٤

٢٩- المحدث محمد بن المحسن المشتهر بالفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ).

فهو بعد نقل روايات توهم وقوع التحريف في كتاب الله، قال:

«على هذا لم يبق لنا اعتماد بالنص الموجود... وأيضاً يتنافى مع روايات العرض على القرآن، فما دل على وقوع التحريف مخالف

لكتاب الله وتكذيب له، فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله ...

ولا يبعد أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى أى حروفه وغيره في تفسيره وتأويله أعنى حملوه على خلاف ما هو به. فمعنى قولهم عليهم السلام كذا نزلت أن المراد به ذلك، لا أنها نزلت مع هذه الزيادة في لفظها فحذف منها ذلك اللفظ ...» (١).

وسياتيك تفصيل كلامه في المقام الثاني في «بحث شيوع هذه المقالة في كتب الشيعة» عند استعراض نظر المحدث الكاشاني واستيفاء كلامه من كتبه الأخرى.

٣٠- الشريف اللاهيجي (ت حدود ١٠٩٧ هـ). قال في تفسير قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» ما معرّبه:

«يريد تعالى حفظ القرآن الشريف من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان» (٢).

٣١- الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت/١١٠٤ ق.).

له رسالة مخطوطة في تواتر القرآن وعدم نقصه وتحريفه (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٤٥

٣٢- القاضي سعيد محمد بن محمد مفيد القمي (ت ١١٠٧ هـ). قال:

«وإذا وقع هنا [أى فى القرآن] تغيير وتحريف من بعض الأمة يلزم منه عدم حجية ذلك الكتاب ووقوع الإرتياب وهو شنيع فى الخطاب» (١).

٣٣- نورالدين محمد بن مرتضى الكاشاني (ت/١١١٥ ق.). قال:

«اللّه تبارك وتعالى يحفظ كتابه من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان لأنه تعالى قال: «... إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»» (٢).

٣٤- محمد بن محمد رضا القمي المشهدى (من أعلام القرن الثاني عشر) قال فى تفسير قوله تعالى: «... إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»:

«حفظه من التحريف والزيادة والنقصان ... ونفى تطرق الخلل إليه فى الدوام بضمان الحفظ له» (٣).

٣٥- الشيخ جعفر الكبير (المشتهر بكاشف الغطاء ت ١٢٢٨ هـ). قال:

«لا-زيادة فيه من سورة ولا آية من بسملة وغيرها، لا كلمة ولا حرف وجميع ما بين الدفتين مما يتلى كلام الله تعالى بالضرورة من المذهب بل الدين واجماع المسلمين وأخبار النبى صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام وإن خالف بعض من لا يعتد به ...»

وقال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٤٦

«وكذا لا ريب فى أنه محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديان، كما دلّ عليه صريح القرآن، وإجماع العلماء فى جميع الأزمان، ولا عبرة بالنادر، وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهية من العمل بظاهرها ...»

فإنه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوفر الدواعى عليه ... ثم كيف يكون ذلك وكان المسلمون شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه ...»

ثم قال:

«فلا بدّ من تأويل هذه الأخبار بأحد وجوه:

النقص فى أصله قبل النزول بمعنى أنه كان مقدراً ولم ينزل.

النقص مما أنزل إلى السماء لا مما وصل إلى خاتم الانبياء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

النقص في المعاني.

إنَّ الناقص من الأحاديث القدسية لا من الوحي القرآني.

فأما ما كان للاعجاز وشاع في الحجاز وغير الحجاز فهو مقصور على ما اشتهر بين الناس لم يغيّره شيء من النقصان من زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إلى هذا الزمان» (١).

٣٦- السيد محسن الاعرجي الكاظمي (ت ١٢٢٧ هـ). قال:

«وإنما الكلام في النقيصة، وبالجملة فالخلاف إنما يعرف صريحاً من علي بن إبراهيم في تفسيره وتبعه على ذلك بعض المتأخرين تمسكاً بأخبار آحاد رواها المحدثون على غزها...» (٢).

٣٧- المحقق المتتبع السيد محمد جواد الحسيني العاملي (ت ١٢٢٨ هـ). قال بعد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٤٧

نقل كلمات الأعلام بهذا الشأن:

«والعادة تقضى بالتواتر في تفاصيل القرآن ... فلا يعبأ بخلاف من خالف أو شكّ في المقام» (١).

٣٨- السيد محمد الطباطبائي (ت ١٢٤٢ هـ). قال:

«لا- خلاف [في] أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه ... لأنّ هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصرط المستقيم مما توفر الدواعي على نقل جملة وتفصيله، فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً» (٢).

٣٩- الشيخ إبراهيم الكلبي (ت ١٢٦٢ ق). قال:

«إنَّ النقصان في الكتاب مما لا أصل له ...» (٣).

٤٠- محمد صادق الموسوي الخوانساري (ت بعد ١٢٩٤ هـ). قال:

«القرآن محفوظ من تطرق التغيير والتحريف في كل عصر وزمان لأنه تعالى ضمن بحفظه» (٤).

٤١- السيد حسن الكوه كمرى (ت ١٢٩٩ هـ). قال:

«واستدل بعدم التحريف بأمور:

الأصل (لكون التحريف حادثاً مشكوكاً فيه)، الاجماع، منافية التحريف لكون القرآن معجزاً، الآيات القرآنية، أخبار الثقلين والأخبار الناطقة بالأمر بأخذ هذا القرآن» (٥).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٤٨

٤٢- الميرزا محمد بن سليمان التنكابني (ت ١٣٠٢ هـ). قال:

«اختلفوا في وقوع التحريف في القرآن ... وعدم التحريف أقوم في السنين بلا- شين ومين ... ولا- ريب أن الكثرة في الأخبار [الدالة بظاهرها على التحريف] مع إعراض الأخبار الأخيار لأصحاب الأبرار مع اطلاعهم على تلك الآثار يعرب عن منقصة وقصور وفتور في تلك الأخبار ولا يحصل منها الظن والاعتبار» (١).

٤٣- المحقق التبريزي (ت ١٣٠٧ هـ). قال:

«القول بالتحريف هو مذهب بعض الأخباريين والحشوية خلافاً لأصحاب الأصول الذين رفضوا احتمال التحريف في القرآن رفضاً قاطعاً وهو الحق للوجوه التالية» (٢).

ثم استدل رحمه الله بالآيات والعقل والاجماع ثم ذكر وجوهاً لتأويل ما دلّ بظاهره على الخلاف» (٣).

٤٤- الشيخ محمد حسن الآشتياني (ت ١٣١٩ هـ). قال:

«المشهور بين المجتهدين والأصوليين، بل أكثر المحدثين، عدم وقوع التغيير في القرآن مطلقاً بل ادعى غير واحد الاجماع على ذلك وهو القول المختار» (٤).

٤٥- الشيخ العلامة محمد جواد البلاغي النجفي (ت ١٣٥٢ هـ).

لقد سبق شطر من كلامه في أسانيد روايات التحريف ثم قال رحمه الله:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٤٩

«... ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن نزلها على أن مضامينها تفسير للآيات أو تأويل أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عموماتها له لأنه أظهر الافراد وأحقها بحكم العام. أو كان مورداً بخصوصه وبالنص عليه في ضمن العموم عند التنزيل. أو كان هو المورد للنزول.

أو كان هو المراد من اللفظ المبهم.

وعلى أحد الوجوه الثلاثة الاخيرة يحمل ما ورد فيها أنه تنزيل وأنه نزل به جبرئيل كما يشهد به نفس الجمع بين الروايات كما يحمل التحريف فيها على تحريف المعنى ويشهد لذلك مكاتبه أبي جعفر عليه السلام لسعد الخير كما في روضه الكافي فيها: «وكان من نذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده».

وكما يحمل ما فيها على أنه كان في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام وابن مسعود وينزل على أنه كان فيه بعنوان التفسير والتأويل...» (١).

٤٦- الشيخ العلامة محمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣ هـ):

«... ومن ذهب منهم - أي من الشيعة - أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ بنص الكتاب العظيم «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً فإما أن تؤول بنحو من الاعتبار أو

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٥٠

يضرب بها الجدار» (١).

٤٧- السيد محسن الأمين العاملي (ت ١٣٧١ هـ). قال:

«لا يقول أحد من الإمامية لا قديماً ولا حديثاً إن القرآن مزيد فيه قليل أو كثير فضلاً عن كلهم، بل كلهم متفقون على عدم الزيادة ومن يعتد بقولهم من محققهم متفقون على أنه لم ينقص منه...» (٢).

٤٨- الشيخ محمد النهاوندي (ت ١٣٧١ هـ). قال:

«الحق الذي لا ينبغى أن يعرض عنه هو أن جمع القرآن كان في عصر النبي وبأمره لشهادة الآثار وحكم العقل ومساعدة الاعتبار... وإن الكتاب كان جميعه مُعيناً معلوماً مشهوراً بين الأصحاب» (٣).

٤٩- السيد شرف الدين العاملي (ت ١٣٧٧ هـ):

«... ظواهر القرآن - فضلاً عن نصوصه - من أبلغ حجج الله تعالى وأقوى أدلته أهل الحق بحكم البداهة الأولى من مذهب الإمامية ولذلك تراهم يضربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عرض الجدار ولا يابهنون بها وإن كانت صحيحة، وتلك كتبهم في الحديث والفقه والاصول صريحة بما نقول، والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنما هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس، لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً ولا يتبدل فيه لكلمة بكلمة ولا لحرف بحرف وكل حرف من حروفه متواتر في

كل جيل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٥١

تواتراً قطعياً إلى عهد الوحي والنبوة...» (١).

٥٠- مير جعفر العلوي الحسيني (توفي بعد ١٣٧٩ هـ). قال ما معرّبه:

«هذا القرآن نفس الكتاب المنزل على رسول الله ولا يوجد فيه أى تغيير وتبديل حتى فى حروفه ومن اعتقد بأن القرآن نقص منه أو زاد فيه فقله مردود ولا يعتنى به» (٢).

وكذلك غير هؤلاء من علماء الإمامية طيلة القرون كالعلامة الاميني «ره» فى ردّ افتراءات ابن حزم «٣» ومن بعدهم العلامة محمّد حسين الطباطبائي فى تفسيره القيم الميزان حيث بحث مسألة تحريف القرآن بحثاً وافياً، ذكره فى سبعة فصول فى استدلال قوى وبرهان حكيم، لا يستغنى الباحث عن الرجوع إليه «٤». وقد أوردنا بعض كلامه فى دليل الأحاديث على عدم التحريف.

وأخيراً: آية الله السيد الخوئي فى كتابه القيم «البيان فى تفسير القرآن» «٥» الذى استفدنا من كلامه كثيراً ويأتى آنفاً حاصل كلامه فى المقام إن شاء الله، والإمام الخميني فى «تهذيب الاصول» «٦» و «أنوار الهداية» حيث قال بعد الدرّاسة والتثبت فى المسألة ما حاصله:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٥٢

«عدم التحريف هو مذهب المحققين من علماء العامة والخاصة والمعتبرين من الفريقين ... وفساد هذا القول القطيع والرأى الشنيع - أى القول بالتحريف - أوضح من أن يخفى على ذو مسكة...» (١).

والسيد العسكري فى «القرآن الكريم وروايات المدرستين» «٢» والاستاذ الشيخ محمّد هادى معرفه فى «صيانة القرآن عن التحريف» والسيد جعفر مرتضى العاملى فى «حقائق هامة حول القرآن الكريم» والسيد على الميلانى فى «التحقيق فى نفى التحريف» والشيخ على الكوراني فى «تدوين القرآن» وغير ذلك.

هذا غيض من فيض من آراء ونظرات كبار علماء الإمامية الذين بحثوا تلك الروايات بحثاً وافياً صائباً وهؤلاء فى الحقيقة، يمثلون وجهة نظر الإمامية بشكل عام فى تلك المسألة.

نعم يوجد فى مقابل هؤلاء ثلة قليلة من علماء الإمامية ممن اعتمد على ظاهر بعض الروايات ولكن رأى هؤلاء لا يعبأ به ولا يمثل رأى الإمامية فى مسألة التحريف.

ونحن - فى نهاية المطاف - نحذو حذو السيد الخوئي، فإنّه رحمه الله بعد سرد ادلّة صيانة القرآن عن التحريف والدرّاسة والتثبت فى روايات التحريف قال:

«ومما ذكرناه قد تبين للقارىء أنّ حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال ولا يقول به إلّا من ضعف عقله أو من لم يتأمل فى أطرافه حق التأمل، أو من ألجأه إليه حبّ القول به والحب يعمى ويصم وأمّا العاقل المنصف المتدبر فلا يشك فى بطلانه وخرافته» (٣).

هذا، وهناك نكتة أخرى ينبغى التذكير بها فى ختام هذا الفصل، وهى أنّه من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٥٣

المعلوم لدى كل منصف أنّ أصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور كان قصدهم الوحيد هو جمع تلك الروايات فى مجموعة مدوّنة - وإن كانوا ملتزمين بذكر الروايات المعتبرة عندهم - فانه لا يجوز اتهامهم بتحريف القرآن بمجرد ذكرهم الروايات فى كتبهم نقلًا عمّا وقع فى أيديهم من المصادر، لان ذكر الرواية مسألة - وهو شأن أصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور - وفقه الرواية وحلّ المعضلات الناشئة فى مقام التعارض وغيرها واعطاء النتيجة النهائية مسألة أخرى - وهو شأن الفقيه والمحقق «١» - وهذه النكتة غير خافية على أهل التحقيق لكنّ الدكتور القفارى وإحسان الهى ظهير وغيرهما تجاهلوا ولجأوا - عمداً وتكراراً - إلى اتهام أصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور بالقول بالتحريف، فالدكتور القفارى وهو الزائف عن العدل والانصاف قال:

«يقول (أى السيد الخوئي): بأن القول بعدم التحريف هو قول علماء الشيعة ومحققهم فى حين ان مذهب جملة من اساطين شيوخهم المجاهرة بهذا الكفر كالكلينى والقمى والطبرسى صاحب الاحتجاج وغيرهم من رؤوس هذا الكفر وهم يعدون عندهم من كبار شيوخهم ومحققهم أليس هذا خداعاً» (٢).

إن كتاب الكلينى (يعنى الكافى) هو كتاب حديثى، وكتاب القمى هو كتاب للتفسير بالمأثور، والاحتجاج كتاب حديثى أيضاً، ولو بنينا نحن على مبنى الدكتور القفارى - البعيد عن الانصاف - القاضى بأن كل من يورد فى كتابه أحاديث تقول بتحريف القرآن فهو متهم بالكفر، وبالتالي فإن السيد الخوئي يعتبر - بقول الدكتور

سلامة القرآن من التبريف، ص: ١٥٤

القفارى - مخادعاً لأنه ينفى عن علمائنا القول بالتحريف؛ لأرجعنا كلام الدكتور القفارى نفسه على كتب أهل السنة؛ فصحاحهم ومسانيدهم وكتب التفسير بالمأثور لا يخلو من الروايات الدالة بظاهرها على التحريف، وإن كان علماء أهل السنة ينفون عنهم القول بالتحريف، وعلى هذا صار أصحاب الكتب من القائلين بالتحريف والعلماء الذين نفوا عنهم التحريف مخادعين، لأن حكم الامثال فيما يقاس وما لا يقاس واحد.

وفيما يلى وهو الفصل الخامس نستعرض بعض الروايات من كتب أهل السنة فى خصوص مسألة التحريف.

٧٧

٧سلامة القرآن من التبريف، ص: ١٥٥

الفصل الخامس دراسة أحاديث تحريف القرآن فى كتب أهل السنة

المدخل:

إشارة

أرى أن ذكر هذه الروايات ضرورى من عدة جهات:

١- لو أجرينا موازنة بين الآيات القرآنية ومضامين تلك الروايات لظهر لنا جلياً سموّ وعلو القرآن على تلك الروايات، وارتقاؤه عليها، وظهر لنا أن أياً من مضامين تلك الروايات ومعانيها لا يمكن ان يقابل القرآن الكريم، وذلك لوجود اضطراب واضح فى نصوصها وخلوها من الفخامة والعدوبة التى تتجلى فى القرآن وهذا ما يؤدى إلى تمييز كل ما هو من غير القرآن وإسقاطه.

٢- إن ذكر هذه الروايات وموازنتها مع روايات الشيعة، تجعلنا ندرك الأمر جيداً ونحيط به بشكل أعمق، وخصوصاً فيما يرتبط بنظريّة «نسخ التلاوة» و«الإنشاء» الذى هو الجواب العام الذى يجب به أكثر علماء أهل السنة، والذى يعتبر محلّ انكار وردّ من قبل أكابر علماء الإمامية وبعض أهل السنة أنفسهم أيضاً.

وسيتضح لك ذلك لاحقاً إن شاء الله.

سلامة القرآن من التبريف، ص: ١٥٦

٣- أعتقد أن دراسة ونقد ادعاءات وأحكام من أنّهم الشيعة بتحريف القرآن رهينة بذكر تلك الروايات والموازنة بين أجوبة الفريقين عنها.

فمثلاً نجد الدكتور القفارى يفرق بين مضامين تلك الروايات الموجودة فى كتب أهل السنة ومضامينها فى كتب الشيعة، بأن ما فى كتبهم يعدّ من قبيل «القراءة الواردة» أو «نسخ التلاوة» وكلاهما من الله عزّ وجلّ بخلاف روايات الإمامية حيث يقول:

«فلا تكاد تقرأ كتاباً من كتب هذه الطائفة (أى الشيعة) ويأتى الحديث عن هذه الفريضة (التحريف) إلّا وتجدهم يبررون ما شاع من

أساطير في كتبهم بالأخبار المنسوخة عند أهل السنة ولا شك في ان حجتهم داحضة، ذلك ان النسخ من الله سبحانه قال تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» اما التحريف فمن فعل البشر وشتان بين هذا وذاك ... فكيف يجعل النسخ كالقول بالتحريف؟ ان ذلك الأضلال مبين وكيد معتمد «١».

ويضيف قائلاً:

«لعله من الممكن لو كان لهؤلاء أرادته خيراً لمذهبهم واتباعهم ان يحملوا ذلك على منسوخ التلاوة ... ولكن شيخ الشيعة اليوم «الخوئي» مرجعها الأكبر - وهو يتظاهر بالدفاع عن القرآن - يرى ان القول بنسخ التلاوة هو قول بالتحريف وكأنه أراد أن يوصد هذا الباب ويرد هذه القاعدة الثابتة ليثبت بطريق ملتو عقيدة في نفسه يكاد يخفيها» «٢».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٥٧

فدراسة الأحكام والفتاوى الصادرة عن الدكتور القفاري رهينة بذكر روايات أهل السنة التي حملها الدكتور على منسوخ التلاوة واعتبر ذلك من الله ودعا الشيعة إلى قبول نظريته.

لا يخفى أن الدكتور القفاري لم يأت ابداً بالدليل الذي ساقه السيد الخوئي (قده) على أن نسخ التلاوة هو عين القول بالتحريف كي يحكم القاريء بنفسه على ذلك، بل بدلاً من الإتيان بدليل السيد الخوئي (قده) وإبطاله بالطريق العلمي لجأ إلى الفاظ بذيئة واتهامات فارغة. وسترى قريباً دليل السيد الخوئي (قده) وردّه وإبطاله على أهل السنة من مصادرهم فيما يخص نظريتهم في «نسخ التلاوة».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٥٨

مضامين روايات تحريف القرآن في كتب أهل السنة:

إشارة

ويمكن تقسيم روايات أهل السنة في هذا المجال إلى عدّة طوائف:

الطائفة الأولى: الروايات التي تدل على وجود اللحن والخطأ في القرآن الكريم.

الطائفة الثانية: الروايات التي تدل على نقصان كلمات أو حذفها أو تبديلها في المصحف الموجود.

الطائفة الثالثة: الروايات التي تدل على التحريف بالزيادة من السور والآيات والكلمات في المصحف الموجود.

الطائفة الرابعة: الروايات التي تدل على إلقاء الشيطان بعض الآيات ونسخها فيما بعد من الله.

الطائفة الخامسة: الروايات الكثيرة التي تدل على التحريف بالنقيصة من السور والآيات.

الطائفة السادسة: الروايات التي تدل على تغيير بعض الكلمات في المصحف الموجود من قبل بعض الحكام.

ان هذه الروايات غير الروايات التي أوردها أهل السنة في مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف يوجد في ألفاظها تهافت، وفي مفادها ومعناها اختلاف كبير جداً، ويتضح بطلانها عند التحقيق فيها «١»، هذا وغير الروايات التي أوردها في مسألة جمع القرآن في عصر الخلفاء؛ وهي الروايات التي يوجد فيها تناقض واضطراب وتعارض مع القرآن وحكم العقل والاجماع، ولمزيد من التفصيل في ذلك راجع كتاب «البيان في تفسير القرآن» لأننا لو أردنا الدخول في بيان هذا المطلب لاحتجنا إلى مجال أكبر، وخرجنا عن أصل البحث.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٥٩

الطائفة الأولى: وجود اللحن والخطأ في القرآن الكريم

توجد الروايات التي تدلّ على وجود اللحن والخطأ في القرآن وهو يوجب نوعاً من التبديل في ألفاظه وهذا لا يرضى به أحد.
 عن ابن سلّام بسنده عن ابن عروة عن ابيه قال:
 «قد سألت عائشة عن اللحن الوارد في قوله تعالى «إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ» (١)
 وقوله عَزَّ وَجَلَّ «وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» (٢)
 و«ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون» (٣)
 . فقالت:

هذا من عمل الكتاب، اخطأوا في الكتاب» (٤).

وقال ابن الخطيب:

«وقد ورد هذا الحديث بمعناه باسناد صحيح على شرط الشيخين» (٥).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي خلف مولى بنى جمح أنه دخل على عائشة، فقال: «جئت أسألك عن آية في كتاب الله
 كيف يقرؤها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦٠

عليه وسلم، قالت: آية آية؟ قال: «الذين يأتون ما أتوا...» أو «الذين يُؤْتُونَ ما أتوا...»؟ قالت: ايتهما احب إليك؟ قال: والذي نفسى
 بيده لإحدهما احب الى من الدنيا جميعاً قالت: أيتهما؟ قال «الذين يأتون ما أتوا...» فقالت: أشهد ان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كذلك يقرؤها، وكذلك أنزلت، ولكن الهجاء حرّف» (١).

وعن ابن عباس في قوله تعالى: «... حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا...» قال: «انما هي خطأ من الكتاب، حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا» (٢).

وعنه في قوله تعالى: «أَفَلَمْ يَأْسَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ...» قال: «أظن الكاتب كتبها وهو ناعس» (٣).

وفي الدر المنثور: أخرج عبد بن حميد والفريابي وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا
 آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ...» قال: هي خطأ من الكاتب وفي قراءة ابن مسعود: ميثاق الذين اتوا الكتاب وأخرج ابن جرير عن الربيع
 أنه قرأ: «واذ أخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب».

قال: وكذلك كان يقرؤها أبي بن كعب (٤). واذعن سعيد بن جبير وأبان بن عثمان و...

بوجود لحن في موارد آخر (٥).

وروى عن عثمان انه نظر في المصحف، فقال: «أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦١

بألسنتها» (١).

ولعله لرسوخ تلك التهمة الباطلة وهي وجود اللحن في القرآن- في أذهان البعض ساع لبعضهم الاجتهاد في مقابل النص القرآنى
 كالضحاك بن مزاحم حيث قيل في قوله تعالى: «وقضى ربك أَلَّا تعبدوا إِلَّا إياه وبالوالدين إحساناً»، إن الذى أنزل على لسان النبى
 صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «ووصى ربك...» غير أن الكاتب استمدّ مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد (٢) ... قال الضحاك:
 «ولو نزلت على القضاء ما أشرك به أحد، ومثله عن ابن عباس فيما نسب إليه» (٣).

الطائفة الثانية: نقصان الكلمات وحذفها وتبديلها في القرآن

فمن النقيصة ما في صحيح البخارى بسنده عن ابن عباس أنه قرأ: «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى- ولا محدث- إلّا إذا تمنى

«...» (٤).

وفي سنن النسائي والمصاحف لابن أبي داود، عن أبي ادريس الخولاني قال:

«كان ابني يقرأ: «اذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية- ولو حميتهم كما حموا أنفسهم لفسد المسجد الحرام- فانزل الله سكينته

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦٢

على رسوله» (١).

وفي الفضائل لابن سلام بسنده عن ابن عباس انه قرأ: «فما استمتعتم به منهن- إلى أجل- فآتوهن اجورهن...» (٢).

وأيضاً بسنده عن [الإمام] علي [عليه السلام] انه قرأ: «والعصر- ونوائب الدهر لقد خلقنا الإنسان في خسر وانه فيه إلى آخر الدهر...» (٣).

وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي يونس مولى عائشة أنه قال:

«أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً قالت: وإذا بلغت هذه الآية فأذني «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و...» فلما بلغت أذنتها فأملت عليّ: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر و...» قالت عائشة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادة صلاة العصر» (٤).

ومن التبديل في الألفاظ ما في مسند أحمد وصحيح الترمذي والمستدرک بسندهم عن ابن مسعود قال:

«أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنّي أنا الرزاق ذو القوة المتين» (٥).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦٣

والآية (٥٨) من سورة الذاريات هي: «ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين».

ومن الزيادة في الكلمة ما في الإتيان بسنده عن ابن مسعود انه قرأ: «والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى والذكر والانثى» (١). والآيات هكذا: «والليل إذا يغشى* والنهار إذا تجلّى* وما خلق الذكر والانثى» سورة الليل (٩٢) الآيات ١-٣.

وفي قراءة ابن عباس: «ليس عليكم جناح- في مواسم الحج» (٢)- أن تبتغوا فضلاً من ربكم...» (سورة البقرة (٢): الآية ١٩٨).

فمثل هذه الروايات كثيرة جداً، فراجع تاريخ المدينة المنورة لابن شبة (٣) وفضائل القرآن لابي عبيد القاسم بن سلام باب «الزوائد من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن» (٤).

الطائفة الثالثة: التحريف بالزيادة من السور والآيات في المصحف:

أ- زيادة سورتي المعوذتين والفتحة على ما زعمه عبد الله بن مسعود.

قال السيوطي في الدر المنثور:

أخرج أحمد والبراز والطبراني وابن مردويه من طرق صحيحة عن ابن عباس وابن مسعود، انه كان يحكّ المعوذتين من المصحف ويقول:

«لا تخطوا القرآن بما ليس منه، إنهما ليستا من كتاب الله، إنّما أمر النبي أن يتعوذ بهما وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما» (٥).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦٤

وقال في الإتيان: مثله.

ثم قال:

«وقال ابن حجر في شرح البخارى: قد صح عن ابن مسعود انكار ذلك- أى انكار أنهما من القرآن- فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنه لا يكتب [أو يحك] المعوذتين في مصحفه ... وأخرج البزاز والطبراني من وجه آخر عنه أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ... وأسانيدها صحيحة» (١).

وفي تفسير القرآن العظيم لابن كثير، فإنه روى ذلك عن الحافظ أبي يعلى وعبد الله بن أحمد»
وفي فضائل القرآن لابن سلام بسنده عن ابن سيرين قال:

«كتب ابن كعب في مصحفه «فاتحة الكتاب» و «المعوذتين» و «اللهم إنا نستعينك واللهم إياك نعبد» وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن: «فاتحة الكتاب» و «المعوذتين» (٣).

وقال ابن الضريس بسنده عن زر بن حبيش:

سلامة القرآن من التمرية، ص: ١٦٥

«قال زر، قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه فقال: أشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرني أن جبريل قاله له: «قل أعوذ برب الفلق ...» فقلتها ثم قال: «قل أعوذ برب الناس ...» فقلتها فحن نقول لكم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» (١).

وفي الإتيان أيضاً:

«أخرج أبو عبيد بسند صحيح أن ابن مسعود أسقط الفاتحة من مصحفه ...» (٢).

ب- زيادة آية بسم الله الرحمن الرحيم على حدّ زعم بعض الصحابة:

في صحيح مسلم وسنن النسائي ومسنند أحمد عن قتادة عن أنس بن مالك، قال:

«صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم»» (٣).

ومثل ما رواه الثلاثة- أيضاً- عن أنس أنه قال:

«صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول القراءة ولا في آخرها» (٤).

سلامة القرآن من التمرية، ص: ١٦٦

ومثله ما رواه الترمذى في سننه وأحمد في مسنده عن يزيد بن عبد الله ... (١).

هذا ونحن نجد في كتب الحديث روايات صحيحة وموثقة وصريحة تناقض تلك الروايات، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء وجمعاً من الصحابة والتابعين جهروا بقراءة البسملة في الصلاة وقالوا إنها جزء من الحمد وأمروا بقراءتها إلى زمن فقهاء الحرمين، ومن هذه الروايات الصحيحة ما روى عن عبد الله بن عباس قال:

«بسم الله الرحمن الرحيم» آية (٢).

وقال:

«استرق الشيطان من الناس أعظم آية من القرآن، وهى «بسم الله الرحمن الرحيم»» (٣).

وعن طلحة بن عبيد الله قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم» فقد ترك آية من كتاب الله» (٤).

بل قد روى عن الصحابي أنس نفسه، أنه قال:

«بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءً ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال:

انزلت على آناً سورة، فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم* إنا أعطيناك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦٧

الكوثر...» (١).

وعن ابن عباس قال:

«كان المسلمون لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فاذا نزلت عرفوا أن السورة قد انقضت» (٢).

وعن أم سلمة قالت:

«إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم* الحمد لله رب العالمين* الرحمن الرحيم...» إلى آخر سورة

الحمد» (٣).

وعن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كان يجهر ب «بسم الله الرحمن الرحيم» (٤).

ومثله عن أبي الطفيل وأنس بن مالك وأبي هريرة (٥).

والروايات في هذا الشأن كثيرة جداً إلى حد التواتر كما قال الرازي:

«أن النقل المتواتر ثابت بأن «بسم الله...» كلام أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم وبأنه مثبت في المصحف بخط القرآن، وكل

ما ليس من القرآن غير مكتوب بخط القرآن... ولما أجمعوا على كتابتها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦٨

يخط القرآن علمنا أنها من القرآن» (١)

بل أفرد عدده من العلماء كتباً في وجوب قراءة البسملة (٢).

ومع هذا يؤدي تناقض الروايات الآنفه في شأن البسملة إلى اختلاف أهل السنة في وجوب قراءة البسملة أو عدمه، وفي الجهر بها أو

عدمه (٣).

الطائفة الرابعة: إلقاء الشيطان في الوحي ونسخه بعد

هناك بعض الأحاديث التي تدل على إلقاء الشيطان بعض الآيات - نعوذ بالله - ونسخها بعد من الله.

ففي تفسير الطبري (٤) بسنده: عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس قال:

«جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناد من أنديه قريش كثير أهله فتمنى يومئذ أن لا يأتيه من الله شيء فينفروا عنه فأنزل الله

عليه «والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى» فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إذا بلغ «أفرأيتم اللات والعزى* ومناء»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٦٩

الثالثة الاخرى» (١)

. ألقى عليه الشيطان كلمتين: «تلك الغرائق العلى (٢) وإن شفاعتهن لترجى» فتكلم بها، ثم مضى فقرأ السورة كلها فسجد في آخر

السورة وسجد القوم جميعاً... قالوا: فلما أمسى أتاه جبرائيل عليه السلام فعرض عليه السورة فلما بلغ الكلمتين اللتين ألقى الشيطان عليه

قال: ما جئتكم بهاتين! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: افتريت على الله وقلت على الله ما لم يقل، فأوحى الله إليه «وإن كادوا

ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره...» (٣)

فما زال مغموماً مهموماً حتى نزلت عليه «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أُمّيته» (٤).

وفي صحيح البخاري بسنده عن ابن عباس قال: سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن

والانس وفي رواية أخرى بمضمونه (٥). ولا يخفى أن عبارة سجد المشركون بالنجم تدل على تأييد حديث البخاري لاسطورة

الغرائق.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٠

الطائفة الخامسة: الروايات التي تدل على التحريف بالنقيصة

توجد أحاديث كثيرة في كتب أهل السنة تدل على التحريف بالنقيصة من السور والآيات في القرآن. فمنها:

إسقاط سورتي الحفد والخلع.

ففي فضائل ابن الضريس بسنده عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه قال: في مصحف ابن عباس قراءة أبي وأبي موسى: «بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك ونستغفرك وننتئ عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك».

وفيه: «اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار ملحق» «١». وفي الإتقان عن الطبراني ما ملخصه:

«إنه روى عن عبد الله بن زهير قال: لقد علمني علي بن أبي طالب سورتين علمهما إياه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «... اللهم إنا نستعينك...» الحديث. وقال:

روى عن البيهقي وأبي داود عن خالد بن أبي عمران: «أن جبرئيل نزل بذلك على النبي وهو في الصلاة...» الحديث. سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧١

وقال:

وأخرج الطبراني بسند صحيح عن أبي إسحاق قال: (أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن اسيد بخراسان فقرأ بهاتين السورتين: «إنا نستعينك و...» «١» أي: إن أمية كان يقرأ في الصلاة سورتي الحفد والخلع.

كما جاء التصريح بهذه التسمية في الأحاديث الآتية في تفسير الفاتحة من الدر المنثور:

أخرج عبد بن حميد ومحمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة، وابن الإنباري في المصاحف عن محمد بن سيرين، أن أبي بن كعب كان يكتب «فاتحة الكتاب» و«المعوذتين» و«اللهم إياك نعبد» و«اللهم إياك نستعين» ولم يكتب ابن مسعود شيئاً منهن، وكتب عثمان بن عفان الفاتحة والمعوذتين «٢».

ونقل الزركشي عن ابن المنادي في «الناسخ والمنسوخ» أنه قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٢

«ولا خلاف بين الماضين الغابرين أنهما مكتوبتان في المصاحف المنسوبة إلى أبي بن كعب وأنه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقرأه إياهما، وسميتا سورتي الخلع والحفد» «١».

فكثر الأحاديث المروية في شأن السورتين المزعومتين أدت بالسيوطي إلى أن يدونها في تفسيره الدر المنثور بعد سورة الناس «٢». ومنها:

ذهاب أكثر القرآن!!

في الإتقان وكنز العمال عن الطبراني في الأوسط وابن مردويه وأبي نصر السجزي في الإبانة عن الخليفة عمر ابن الخطاب أنه قال:

«القرآن ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف» «٣» أي ذهب أكثر من ثلثي آي القرآن.

بينما نقل الزركشى:

«انهم عدوا حروف القرآن فكانت ثلاثمائة ألف حرف وأربعون ألفاً وسبعمائة وأربعون حرفاً» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٣

وفى فضائل القرآن لأبى عبيد القاسم بن سلام بسنده عن عبد الله بن عمر أنه قال:

«لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله ما يدريه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقبل قد أخذت ما ظهر منه» (١).

وروى ابن أبى داود عن ابن شهاب، قال:

«بلغنا أنه كان أنزل قرآن كثير، فقتل علماؤه يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب...» (٢)!

ومنها:

إسقاط سورة كانت تعادل براءة وأخرى تشبه المسبحات:

روى مسلم فى صحيحه أن أبى موسى الأشعري بعث إلى قراء البصرة فدخل عليه ثلاثمئة رجل، فقال لهم فيما قال:

«إننا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها فى الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها غير أنى حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب».

وقال:

«كنا نقرأ سورة نشبهها باحدى المسبحات فأنسيتها غير أنى حفظت منها: يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة فى أعناقكم فتسألون عنها يوم القيمة».

وفى لفظ مسلم أيضاً عن أنس وابن عباس الآية المزعومة فى السورة المنسيه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٤

هكذا: لو كان لابن آدم واديان (١).

وفى الاتقان:

أخرج ابن أبى حاتم عن أبى موسى قال: «كنا نقرأ سورة نشبهها باحدى المسبحات...» (٢).

وفى مسند أحمد بسنده عن أبى واقد الليثى قال:

«... فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لنا ذات يوم: إن الله عز وجل قال إنا أنزلنا المال لإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة ولو كان لابن آدم واد لأحب أن يكون له ثان...» (٣).

ومنها:

ما ورد فى شأن سورة التوبة

ففى تفسير التوبة من الدر المنثور للسيوطى قال: أخرج ابن أبى شيبه والطبرانى فى الأوسط وأبو الشيخ والحاكم وابن مردويه عن حذيفة (رض) قال:

«التي تسمون سورة التوبة هى سورة العذاب والله ما تركت أحداً إلا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٥

نالت منه، ولا تقرؤون منها ممّا كنا نقرأ لإربعها» (١).

وفى رواية أخرى عن حذيفة، قال:

«ما تقرؤون ثلثها، يعنى سورة التوبة» (٢).

وفى الاتقان قال:

قال مالك: «إن أولها لما سقط، سقط معه البسملة، فقد ثبت إنها كانت تعدل البقرة» (٣).

وأورد الذهبي في تاريخه:

«إن عقبه بن عامر عرض سورة البرائة على عمر بن الخطاب، فبكى عمر ثم قال: ما كنت أظن أنها نزلت...» (٤).
على احتمال أن يكون الضمير في «نزلت» عائداً إلى آيات من السورة استغربها عمر.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٦

ومنها:

ما ورد في شأن سورة الأحزاب

نقل السيوطي في تفسيره الدر المنثور عن تاريخ البخاري، عن حذيفة بن اليمان أنه قال:

«قرأت سورة الأحزاب على النبي صلى الله عليه وسلم، فنسيت منها سبعين آية ما وجدتها» (١).

وعن عائشة قالت:

«كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي صلى الله عليه وسلم متي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن» (٢).

وعن حذيفة قال:

قال لي عمر بن الخطاب: «كم تعدون سورة الأحزاب قلت: اثنتين أو ثلاثاً وسبعين آية قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كان فيها لآية الرجم» (٣).

وقال ابن سلام بسنده في فضائله (٤) والحاكم في المستدرک والذهبي في تلخيصه (٥)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٧

وصحاحه، والضياء المقدسي في «المختارة في الحديث» (١) عن زر عن أبي بن كعب قال:

«كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة وكان فيها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)».

ومنها:

ما ورد في شأن سورة البيئ:

روى أحمد، والحاكم والترمذي وصحاحه، والسيوطي، واللفظ للترمذي:

عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن فقرأ عليه: «لم يكن الذين كفروا...» وفيها: [إن ذات الدين عند الله الحنيفية المسلمة، لا اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية من يعمل خيراً فلن يكفره] وقرأ عليه: [لو أن لابن آدم وادياً من مال لا يتغى إليه ثانياً ولو كان له ثانياً لا يتغى إليه ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٨

على من تاب].

قال الترمذي: هذا حديث حسن وقال - أيضاً - في باب مناقب أبي:

«هذا حديث حسن صحيح» (١)

وروى في الدر المنثور في رواية أخرى عن مسند أحمد عن ابن عباس بعد [فلن يكفره]، قال:

«ثم قرأ آيات بعدها ثم قرأ: لو أن لابن آدم...» (٢).

وقال الراغب الأصبهاني:

وأثبت ابن مسعود في مصحفه: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا يتغى إليهما ثالثاً ولا يملأ...» (٣).

ومنها:

إسقاط آيات الرضاع والجهاد والرجم

روى مالك في الموطأ بإسناده عن عمرة بنت عبد الرحمان عن عائشة قالت:

«كانت فيما أنزل من القرآن «عشر رضعات معلومات يحرمن» ثم نسخن ب «خمس معلومات» فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٧٩

وهكذا روى مسلم في صحيحه عن طريق مالك وعن طريق يحيى بن سعيد (١).

وهكذا في مسند أبي يعلى الموصلى بسنده عن عائشة وزاد:

«... فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاغلنا بموته فدخل داجن البيت فأكلها» (٢).

وروى السيوطى فى الدرّ المنثور عن عمر بن الخطاب أنه قال لابن عوف:

«ألم تجد فيما أنزل علينا «إن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة» فإننا لا نجدها؟ قال: اسقطت فيما اسقط من القرآن» (٣).

وفى صحيحى البخارى ومسلم والمصنف لابن أبى شيبه بسندهم عن عمر بن الخطاب واللفظ للأخير، أنه قال:

«فكان مما كنا نقرأ من القرآن، ولا ترغبوا عن آباءكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم، ونزلت آية الرجم، فرجم النبي صلى الله عليه وسلم ورجمنا معه والذى نفس محمّد بيده لقد حفظتها وعلمتها وعقلتها، ولولا أن يقال كتب عمر فى المصحف ما ليس فيه لكتبها بيدي كتاباً...» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٠

ومزعومات أخرى ... راجع كتاب الفضائل لابن سلام (١) والإتقان والدرّ المنثور للسيوطى (٢) وتاريخ المدينة المنورة لابن شيبه (٣).

هذا وقال ابن سلام بعد ذكر بعض تلك الروايات التى نحو مائة وأربعة وعشرين مورداً جمعها فى باب «الزوائد من الحروف التى خولف بها الخط فى القرآن قال: «وأشبهه له كثير» (٤) وقال السيوطى بعد بيان آية الرجم المزعومة وغيرها: «وأمثله هذا الضرب كثير» (٥) وقال الآلوسى بعد بيان نماذج من تلك الروايات: «وهى أكثر من أن تحصى» (٦).

الطائفة السادسة: روايات تذكر تغيير بعض كلمات القرآن

ففى «كتاب المصاحف» لابن أبى داود السجستاني فى «باب ما كتب الحجاج بن يوسف فى المصحف» قال:

قد غير الحجاج بن يوسف الثقفى فى المصحف اثنى عشر موضعاً:

١. لم يتسنّ (البقرة / ٢٥٩) فغيرها لم يتسنّه

٢. شريعة ومنهاجاً (المائدة / ٤٨) فغيرها شرعاً ومنهاجاً

٣. هو الذى ينشركم (يونس / ٢٢) فغيرها يسيركم

٤. أنا آتيكم بتأويله (يوسف / ٤٥) فغيرها أنا انبئكم بتأويله

٥. سيقولون لله (المؤمنون / ٨٧) فغيرها سيقولون الله

٦. سيقولون لله (المؤمنون / ٨٩) فغيرها سيقولون الله

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨١

٧. من المنخرجين (الشعراء / ١١٦) فغيرها من المرجومين

٨. من المرجومين (الشعراء / ١٦٧) فغيرها من المخرجين

٩. نحن قسمنا بينهم معاشهمم (الزخرف / ٣٢) فغيرها ... معيشتهم

١٠. من ماء غير ياسن (محمّد / ٥) فغيرها من ماء غير آسن

١١. فالذين آمنوا منكم وآتقوا (الحديد / ٧) فغيرها ... وأنفقوا

١٢. وما هو على الغيب بظنين (التكوير / ٢٤) فغيرها ... بظنين «١»

فبعض ما غيره الحجاج بزعمهم الباطل قرأه بعض من القراء السبعة مثل قراءة «لم يتسن» في قراءة حمزة والكسائي وخلف، وبعضها لم يقرأه أحد من القراء ك «شريعة ومنهاجاً».

والعجب من صاحب الفرقان حين قال: «ولم يصنع الحجاج ما صنع إلا بعد اجتهاده وبحنه مع القراء والفقهاء المعاصرين له، وبعد إجماعهم على أن جميع ذلك قد حدث ... لجهلهم باصول الكتابة وقواعد الإملاء، والبعض الآخر لخطأ الكاتب في سماع ما يملئ عليه والتباسه فيما يتلى عليه، ولا ينافي هذا مع قوله جل شأنه: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» «٢» لأن المراد بالحفظ مفهوم الألفاظ لا منطوقها».

وهذا منه في غاية الوهن ويكفي في وهنه وبشاعة قوله ونقضاً لكلامه ما قاله في الكتاب نفسه:

«إن الإنسان لينقض عمره في تهذيب كلمة له أو قصيدة ولا يفتأ يقول: لو وضعت هذه الكلمة مكان هذه لكان أليق، ولو وضعت هذا الحرف مكان هذا لكان أليق، إلاً القرآن الكريم فإنك لو وضعت كلمة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٢

منه وعرضت مكانها سائر الكلام العربي لما حلّ محلّها، ولو استعوضت عن حرف من حروفه بسائر الحروف لما تيسر وذلك لأنه بلغ غاية الجمال المطلق وغاية البلاغة العالية» «١».

مضافاً إلى ذلك أن هذه القصة الخيالية من مصاحف السجستاني، برواية عبّاد بن صهيب عن عوف، وعبّاد هذا متروك الحديث لدى أئمة الفن مغموز فيه، ضعيف الحديث وكانت القدرية تنتحله ... «٢».

وفي عصر الحجاج وقوع هذا الأمر محال عادة لأن القرآن في ذلك الوقت قد انتشر في الآفاق في الكتب والصدور وشدة اهتمام المسلمين بكتاب الله أيضاً تمنع وقوع هذا الأمر في القرآن، بل إن كان تغيير الحجاج واقعياً فاصلاحه لخطأ كتاب الوحي أولى بالتغيير، تغيير موارد اللحن والخطأ في القرآن على طبق أحاديث الصحابة والتابعين التي مضت في الطائفة الأولى من أحاديث أهل السنة.

ذلك غيض من فيض من الروايات التي نقلناها من كتب أهل السنة من الصحاح والمسانيد والتفاسير و ... وهي - كما رأيت - تدل على وجود النقص أو الزيادة أو الخطأ في القرآن أو إلقاء الشيطان في نص الوحي وغيرها من الروايات، وقد تجاوزت من حيث المقدار حد الإحصاء باعتراف أهل السنة أنفسهم، والحال إن مؤلفي هذه الكتب يعدّون من كبار علماء أهل السنة، ترى هل يمكن لنا القول بأن هؤلاء الأعلام - علماً بأن أكثرهم ملتزم بنقل الصحيح، كمالك بن أنس «٣» ومحمّد بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٣

اسماعيل البخاري «١» ومسلم بن الحجاج «٢» وأحمد بن شعيب «٣» وابن ماجه القزويني «٤» والحاكم النيسابوري «٥» والضياء المقدسي «٦» وغيرهم - متهمون بالقول بالتحريف! هل إن التقوى العلمية توجب ذلك!

وإذا كان الأمر كذلك فهل يسوغ لنا أن نحمل أهل السنة بأجمعهم مسؤولية القول بالتحريف لأجل هذه الروايات؟ ولماذا كل هذه الاهانات والاتهامات الصادرة من مجموعة من الوهابية بحق الشيعة فقط؟ في حين أن رأى أئمة الشيعة كالإمام الحسن بن محمّد العسكري عليه السلام في قوله: «اجتمعت الأمية قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك على أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها فهم

في حالة الاجتماع عليه مصيبون وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون...» (٧) يشهد بنزاهة القرآن عن التحريف عند المسلمين كلهم أجمعين، كما وجدنا أن محققى الفريقين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٤

يعتبرون تلك الروايات- إذا لم يوجد لها محمل صحيح- باطله، ويعتقدون بأن القرآن الموجود الآن بين الدفتين هو هو القرآن الذى أنزل على نبينا الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم بلا زيادة ولا نقصه، ولو طفنا كل أرجاء المعمورة لوجدنا هذا القرآن هو هو بلا-زيادة ولا-نقص، ولو بحثنا عن مصحف كل مسلم أيما كان مذهبه وفرقه التى ينتمى إليها لوجدنا أن مصحفه هو المصحف الموجود لدى سائر المسلمين، ولوجدنا أن هذا القرآن هو العامل المشترك الذى يجمع بين المسلمين، ولا يوجد أحد منهم- ممن يُعتد بقوله- ينظر بريئة إلى سلامة القرآن الكريم من التحريف.

ولنعم ما قاله فى هذا الموضوع محمد المدينى عميد كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية إذ كتب يقول:

«وأما الإمامية فمعاذ الله أن يعتقدوا نقص القرآن، وإنما هى روايات زويت فى كتبهم كما روى مثلها فى كتبنا وأهل التحقيق من الفريقين قد زيفوها وبتينا بطلانها وليس فى الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك كما أنه ليس فى السنة من يعتقد.

ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب الإتقان للسيوطى ليرى فيه أمثال هذه الروايات التى نضرب عنها صفحاً.

وقد ألف أحد المصريين فى سنة ١٩٤٨ م كتاباً اسمه «الفرقان» ملاءة بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلاً إياها عن الكتب والمصادر عند أهل السنة، وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادر هذا الكتاب بعد أن بين بالدليل والبحث العلمى أوجه البطلان والفساد فيه فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب، فرجع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٥

القضاء الإدارى فى مجلس الدولة برفضها.

أفيقال: إن أهل السنة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان؟ أو لكتاب ألفه فلان؟ فكذلك الشيعة الإمامية، إنما هى روايات فى بعض كتبهم كالروايات التى فى بعض كتبنا...» (١).

ثم شرع بالاستشهاد بأقوال علماء الإمامية بنزاهة القرآن كالطبرسى فى مجمع البيان، فمن شاء فليراجع.

وبناءً على هذا فليس من الانصاف الاشارة إلى الروايات المخالفة لنص القرآن الكريم والتى حكم بردها المحققون، وجعل ذلك إشكالاً على كل من الخاصة والعامة، وإنما يجب علينا أن نأخذ جواب الفريقين ونرى إن كان دليلهم غير تام وغير صحيح فإننا نجعله ضمن الأحاديث الموضوعه لأننا من جهة نمتلك الأدلة القطعية على صيانة القرآن من التحريف، ومن جهة اخرى فإن من البديهى أن روايات تحريف القرآن- لم تستثن من سائر الروايات وهى- لم تسلم من الكذب والوضع بل يمكن وجود الكذب والدس فى الروايات التى هى من ضروريات الدين لا يختص بمذهب، إذ أن أعداء الإسلام حينما عجزوا عن النيل من القرآن عمدوا إلى وضع الروايات القائلة بتحريفه للنيل من ساحته القدسية.

وفى الفصل القادم سنسلط الضوء على أجوبة أهل السنة عن تلك الروايات.

٧٧

٧ سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٧

الفصل السادس نظرة إلى أجوبة أهل السنة عن روايات تحريف القرآن

لقد تنوعت أجوبة علماء السنّة عن تلك الروايات بين النفي والاثبات وهما على طرفي نقيض وعلى النحو التالي:

أ: الجواب عن روايات اللحن والخطأ في القرآن

وقد أورد بعضهم مجموعة تلك الروايات بدون أن يردّها أو يؤولها، وهذا الموقف مع التنبه إلى المواقف الآتية يشعر بقبولهم لهذه الروايات.

من هؤلاء «ابن جزى الكلبي» «١» و «الخطيب الشربيني» «٢» فقد نقلوا قول عائشة وأبان بن عثمان في مورد اللحن والخطأ في كلمات: «الصابئون» و «المقيمين» و «إن هذان لساحران»، وأورد الشربيني رأى عثمان بن عفان بأنه قال: «أرى فيه لحنًا...» وعلق عليه قائلاً: «وعامة الصحابة وأهل العلم على أنه صحيح» «٣».

وقال «الراغب الأصبهاني»:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٨

«كان القوم الذين كتبوا المصحف لم يكونوا قد حذفوا الكتابة فلذلك وضعت احرف على غير ما يجب ان تكون عليه، وقيل: لما كتبت المصاحف وعرضت على عثمان وجد فيه حروفاً من اللحن في الكتابة فقال: لا تغيروها فإنّ العرب ستغيرها أو ستعبرها. ولو كان الكاتب من ثقيف والمملى من هذيل لم يوجد فيه هذه الحروف» «١».

والفخر الرازي يردّ هذه الروايات ويقول:

«وأما قوله: «والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة» ففيه أقوال، ثم روى الحديث عن عثمان وعائشة وقال: واعلم ان هذا بعيد؛ لأنّ هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟» «٢».

وقال بمثله في رواية ابن عباس في شأن الآية «... حتى تسأنسوا...» وأضاف:

«وفتح هذين البابين يطرق الشك في كل القرآن وانه باطل» «٣».

وقال في الآية «إن هذان لساحران»:

«منهم من ترك هذه القراءة ثم قال: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها، لأنها منقولة بطريق الآحاد...» «٤».

وهكذا قال النيسابوري:

«روى عن عثمان وعائشة أنهما قالا: «إنّ في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها» ولا يخفى ركاكة هذا القول، لأنّ هذا المصحف منقول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٨٩

بالتواتر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ، فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟!» «١»

وقال ابن كثير في «... حتى تسأنسوا...» بعد نقل قول ابن عباس:

«وهذا غريب جداً عن ابن عباس» «٢».

ومثله عن الخازن في تفسيره «٣»، وقال ابن الأنباري:

«وما روى عن عثمان لا يصح لأنه غير متصل ومحال أن يؤخّر عثمان شيئاً فاسداً ليصلحه غيره...» «٤».

وقال الآلوسی في «والمقيمين»:

«ولا يلتفت إلى من زعم أنّ هذا من لحن القرآن... وأما ما روى عن عثمان... فقد قال السخاوي: إنّه ضعيف والإسناد فيه اضطراب وانقطاع» «٥».

وقال الطبري بعد ذكر مختاره:

«وإنما اخترنا هذا على غيره؛ لأنه قد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب (والمقيمين) وكذلك هو في مصحفه فيما ذكروا ... مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخط لم يكن الذين اخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن ... وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك - قراءة على ما هو به في الخط مرسوماً - أدل دليل على صحة ذلك وصوابه وأن لا صنع في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٠

ذلك للكتاب» (١).

وقال الداني بعد ما روى عن عثمان:

«هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجة ولا يصح به دليل من جهتين ...» ثم بدأ بتأويل الرواية وقال: «أراد عثمان باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم» (٢).

وقال الزمخشري:

«المقيمين» نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع قد ذكره سيويه على أمثله وشواهد، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف ...» (٣).

وقال في الآية «... حتى تستأنسوا...» بعد نقل الرواية عن ابن عباس فيها:

«ولا يعول على هذه الرواية» (٤).

هذه هي كلماتهم في رد تلك الأساطير، وفي «الإتقان» عن ابن الانباري أنه جنح إلى تضعيف هذه الروايات «(٥)، وعليه الباقلاني في «نكت الانتصار» (٦) وجماعه.

وجماعه ذهبوا إلى أبعد من كل هذا، وقالوا بوضع هذه الأحاديث واختلافها من قبل أعداء الإسلام ...

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩١

فيقول الحكيم الترمذي (١):

«... ما أرى مثل هذه الروايات إلا من كيد الزنادقة ...» (٢).

ويقول أبو حيان الأندلسي:

«ومن روى عن ابن عباس ... وانه قرأ (حتى تستأذنوا) فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدين وابن عباس برىء من هذا القول» (٣).

ومثل هذا الموقف قاله بعض العلماء المعاصرين كصاحب المنار (٤) ومحمد أبو زهرة (٥).

هذا وقد اغتاز من هذا الموقف جماعة واستنكروه بشدة ... ومن أشهرهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، الذي تحامل على الزمخشري ومن كان على رأيه قائلاً بعد الحديث عن ابن عباس - كتبها وهو ناعس:

«وأما ما أسنده الطبري عن ابن عباس فقد اشتد انكار جماعة ممن لا علم له بالرجال صحته، وبالغ الزمخشري في ذلك كعادته - إلى أن قال: - وهي والله فريئة بلا مريئة وتبعه جماعة بعده، والله المستعان.

وقد جاء عن ابن عباس نحو ذلك في قوله تعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه» أخرجه سعيد ابن منصور باسناد جيد عنه، وهذه الأشياء - وإن كان غيرها المعتمد - لكن تكذيب المنقول بعد صحته

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٢

ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق» (١).

لكن ابن حجر وهو بصدد الدفاع عن هذه الأحاديث لم يذكر أي تأويل لائق على حد تعبيره!! (٢)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٣

ب: الجواب عن روايات التحريف بالزيادة:

اختلف العلماء من أهل السنّة في حديث إنكار ابن مسعود الفاتحة والمعوذتين ففي الإتيان، عن الفخر الرازي: «نقل في بعض الكتب القديمة أنّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبة، لأننا إن قلنا إنّ النقل المتواتر كان حاصلًا في عصر الصّحابة يكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان فيلزم أنّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل، قال: والأغلب على الظن أنّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة. وعن القاضي أبي بكر: «لا يصحّ عنه - أي ابن مسعود - أنها ليست من القرآن ولا حفظ عنه». وعن النّووي في شرح المهدّب:

«أجمع المسلمون على أنّ المعوذتين والفاتحة من القرآن، ومن جحد منها شيئاً كفر وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح» وقال ابن حزم: «هذا كذب على ابن مسعود وموضوع ...» (١). وقال الباقلاني في ذلك:

«أما دعوى من ادّعى أن ابن مسعود أنكر أن تكون المعوذتان قرآناً منزلاً وجحد ذلك، فإنّها دعوى تدل على جهل من ظنّ صحتها وغباوته وشدة بعده عن التحصيل ...» (٢).

لكن ابن حجر استنكر هذا الموقف وردّه بشدة حيث قال في شرح البخاري: «قد صح عن ابن مسعود انكار ذلك وبعد سرد الروايات قال: فقول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٤

من قال إنه كذب عليه مردود والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الروايات صحيحة والتأويل محتمل ... ثم ذكر تأويل القاضي وغيره في هذا المجال مع اشكال وجواب» (١).

وبعد تنازع أهل السنّة في سند حديث انكار ابن مسعود الفاتحة والمعوذتين بين كذب موضوع وصحيح مقبول، تنازعوا في تأويل هذا الانكار، فقال القاضي أبو بكر:

«... إنّما حكها واسقطها من مصحفه انكاراً لكتابتها لا جحداً لكونها قرآناً...»

ثم قال ابن حجر بعد ذكر تأويل القاضي:

«هو تأويل حسن إلّا أنّ الرواية الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها؛ ويقول: انهما ليستا من كتاب الله، قال ويمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتم التأويل المذكور، لكن قال: من تأمل سياق الطرق المذكورة استبعد هذا الجمع قال: وقد أجاب ابن الصبّاغ ... انهما كانتا متواترتين في عصره لكنهما لم يتواترا عنده» (٢).

وقال ابن قتيبة في مشكل القرآن:

«... ظن ابن مسعود أنّ المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنّه رأى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعوذ بهما الحسن والحسين (٣) ... فأقامه على ظنّه ولا نقول: إنّهُ أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار ...، وأما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٥

إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنّه أنّها ليست من القرآن معاذ الله ... ولكنّه ذهب إلى أنّ القرآن انما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشكّ والنسيان والزيادة والنقصان ورأى أن ذلك مأمون في سورة الفاتحة لقصرها ... ووجوب تعلمها على كلّ أحد» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٦

ج: الجواب عن روايات إلقاء الشيطان في الوحي

فبعضهم ردّ الاسطورة وحكم بضعف إسنادها:

ومن هؤلاء: «القاضي عياض» قال:

«إنّ هذا حديث لم يخرج أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل وإنّما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرّخون المولعون بكلّ غريب، المتلقّفون من الصحف كل صحيح وسقيم...» (١).

ثمّ بحث القاضي عياض طرق هذا الحديث، وانتهى إلى أنّ اضطراب متنها وانقطاع سندها واختلاف كلماتها دليل على ضعف تلك الروايات.

وقال أبو جعفر النحاس: «الحديثان منقطعان» (٢).

وبعضهم قبل تلك الاسطورة وعزاها إلى المفسرين. كالشيخ عبد القادر أبي صالح الجيلاني قال:

«قال أهل التفسير... نعت النبي صلى الله عليه وسلم فألقى الشيطان على لسانه: الغرائق العلى عندها الشفاعة ترتجى يعنى الأصنام ففرح المشركون بذلك» (٣).

وممن تابع عبد القادر الجيلاني في رأيه، الخفاجي في «نسيم الرياض» فهو لم يقبل قول القاضي عياض، وكذا أبو بكر بن العربي الذي يقول: «إنّ طرق هذا الحديث كلّها باطلة» يقول الخفاجي:

«فإنّ له طرقاً متعددة كثيرة متتابعة المخارج وكل ذلك يدل على أنّ له أصلاً، وقد ذكرنا له ثلاثة أسانيد منها ما هو على شرط

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٧

الصحيح...» (١).

وقد سار «ابن حجر» على هذه العقيدة فقال:

«... فإنّ الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أنّ لها أصلاً وقد ذكرت أنّ ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح... وإذا تقرر ذلك تعيّن تأويل ما وقع فيها ممّا يستنكر... فإنّ ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنّه يستحيل عليه صلى الله عليه وسلم ان يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه وكذا سهواً إذا كان مغايراً لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته وقد سلك العلماء في ذلك مسالك...» (٢).

ثمّ ذكر محامل العلماء في هذه المسألة- وأورد بحث ونقد القاضي عياض- تلك المحامل التي لا تسمن ولا تغنى من الحقّ شيئاً، ومن شاء فليرجع إلى فتح الباري (٣).

وظاهر كلام ابن تيمية أنّه قبل اسطورة الغرائق حيث قال- وهو بصدد معنى المحكم والنسخ من آيات القرآن:-

«فإنّ الكلام هنا فيما يلقي الشيطان ممّا نسخه الله ثم يحكم الله آياته، وجعل المحكم ضد الذي نسخه الله ممّا ألقاه الشيطان ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين: إنّ المحكم هو النسخ والمتشابه هو المنسوخ أرادوا والله أعلم قوله: «فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم آياته» (٤).

والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله» (٥).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٨

د: الجواب عن الروايات التي تدلّ على التحريف بالنقيصة

١- البحث في أسانيد الأحاديث:

وهذه الأحاديث محلّ اختلاف وتنازع كثير جداً من ناحية السند؛ إذ إنّ بعض أهل السنّة يقول: إنّ من وضع الملاحدة واختلاقهم في

كتب أهل السنة، وبعض آخر حكموا بصحة تلك الروايات وجلالة روايتها ووثاقتهم:

١- إسقاط آية: «لو أن لابن آدم وادياً» من سورة البينة:

قال ابن الأنباري: «ان هذا باطل عند أهل العلم، لأن قراءة ابن كثير وأبي عمرو متصلتان بابي بن كعب لا يفرقان فيهما هذا المذكور في: لم يكن» (١). لكن قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» (٢).

٢- إسقاط آية الحمية من سورة الفتح:

فقال بعضهم في آية الحمية المزعومة في سورة الفتح: «... فهذه وما يشبهها أحاديث لم تشتهر بين نقله الحديث، وإنما يرغب فيها من يكتبها طلباً للغريب» (٣).

وقال في عدد سورة الأحزاب: «يحمل - إن صحَّ، لأن أهل النقل ضعفوا سنده - على أن تفسيرها...» (٤).

لكن ابن حزم الاندلسي قال: «هذا اسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه...» (٥).

والحاكم في المستدرک والذهبي في تلخيصه صحَّحاه (٦)، والضياء المقدسي في «المختارة في الحديث» يرى أنه صحيح حيث التزم في المختارة أحاديث

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٩

صحاحاً (١).

٣- إسقاط آية الرضاع:

قال الطحاوي في «آية الرضاع»:

«هذا مما لا نعلم أحداً رواه كما ذكرنا، غير عبد الله بن أبي بكر، وهو عندنا وهم منه، أعني ما فيه مما حكاها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهنَّ مما يقرأ من القرآن» (٢).

وقال النحاس بعد ذكر حديث الرضاع:

«فتنازع العلماء [في] هذا الحديث لما فيه من الإشكال، فمنهم من تركه وهو مالك بن أنس وهو راوي الحديث... وممن تركه أحمد بن حنبل وأبو ثور...» (٣).

وقال السرخسي: «... حديث عائشة لا يكاد يصح» (٤).

وقال صاحب المنار:

«... إن الرواية عن عائشة مضطربة... وردَّ هذه الرواية عن عائشة لأهون من قبولها مع عدم عمل جمهور من السلف والخلف بها...» (٥).

واعترف بعضهم بوضع الملاحدة في كتب القوم، فمنهم صاحب الكشاف، حيث قال:

«... وأما كون الزيادة كانت في صحيفه عند عائشة فأكلها الداجن فمن وضع الملاحدة وكذبهم في أن ذلك ضاع بأكل الداجن من غير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٠

نسخ» (١).

ومثله عن الدكتور مصطفى زيد حيث قال:

«نحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار - أي منسوخ التلاوة باقى الحكم - بالرغم من ورودها في الكتب الصِّحاح... وفي بعض هذه الروايات جاءت العبارات التي لا تتفق ومكانه عمر ولا عائشة، مما يجعلنا نظمئن إلى اختلاقها ودسها على المسلمين» (٢).

هذا وقال ابن حزم في آيتي الرضاع الكبير والصغير أيضاً:

«هذان خيران في غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم ولا يسع أحداً الخروج عنها!» (٣).

ورواه مسلم في صحيحه عن طريق مالك وعن طريق يحيى بن سعيد وما جاء في صحيح مسلم، صحيح لا محالة عنده (٤).

٢- البحث في متون الأحاديث:

إشارة

فالمعروف في هذه الأحاديث- بعد اعترافهم بأنها أكثر من أن تحصى (٥)- حملها على القراءة الواردة أو نسخ التلاوة، لئلا يلزم ضياع شيء من القرآن ولا- الطعن فيما أخرجه الشيخان وما رواه الأئمة الأعيان وسوف نبحت حول نسخ التلاوة إن شاء الله تعالى، لكن أوردنا هنا وجوهاً آخر من التأويلات، منها:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠١

١- الحمل على التفسير والتأويل:

قال ابن سلام بعد أن أخرج شرطاً من تلك الروايات:

«فهذه الحروف وأشباؤها لها كثيرة، قد صارت مفسرة للقرآن ... وإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين ويكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه» (١)، وقد حمل بعضهم على التفسير عدداً من الأحاديث بخصوصها

ومن ذلك: ماورد حول آية المحافظة على الصلوات عن عائشة وحفصة من الحاق كلمة «وصلاة العصر» بقوله تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» بأن الكلمة ادرجت على سبيل التفسير والايضاح» (٢).

ومن ذلك: ماورد عن أبي موسى الأشعري حول سورة كانوا يشبهونها في الطول والشدة بسورة براءة، فقد ذكر بعضهم له وجوهاً منها: «إنه يجوز أن يكون تفسيراً، وحفظ منها أي من تفسيرها ومعناها» (٣).

ومن ذلك: ماورد حول ما أسميناه بآية الجهاد:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٢

«يحمل على التفسير، والمراد من «أسقط من القرآن» أي: أسقط من لفظه فلم تنزل الآية بهذا اللفظ، لا أنها كانت منزلة ثم اسقطت، وإلاً فما منع عمر وعبدالرحمن من الشهادة على أن الآية من القرآن وإثباتها فيه» (١).

وفي الفرقان:

«وقد ذهب بعضهم إلى أن أغلب ما وجد من الخلاف إنما هو من وضع بعض كلمات بين الأسطر تفسيراً لما في المصحف فظنّها القارئ من جنس القرآن خطأ وليست من القرآن» (٢).

ومن ذلك: ماورد عن زرّ بن حبيش، عن ابى بن كعب، أنه قال له:

«كم تقرأ سورة الأعراف- كذا، والذي نقلنا سابقاً عن مصادرهم كم تقرأ سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية ...» فقد قيل: «يحمل إن صح- لأن أهل النقل ضعفوا سنده- على أن تفسيرها كان يوازي سورة البقرة وإن في تفسيرها ذكر الرجم الذي وردت به السنة» (٣).

٢- الحمل على السنّة:

وهذا وجه آخر اعتمد عليه بعض العلماء بالنسبة لعدد من الأحاديث:
 ومن ذلك: قول أبي جعفر النخاس وبعضهم في آية الرجم:
 «إسناد الحديث صحيح، إلّا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة عن الجماعة ولكنها سنّة ثابتة ... وقد يقول الإنسان: «كنت أقرأ كذا» لغير القرآن، والدليل على هذا أنه قال: ولولا أنّي أكره أن
 سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٣
 يقال: زاد عمر في القرآن، لزدته» (١).
 ومن ذلك: قول بعضهم حول آية: «لو كان لابن آدم...»:
 «إنّ هذا معروف في حديث النبي صلّى الله عليه وسلّم، على أنّه من كلام الرسول لا يحكيه عن ربّ العالمين في القرآن ... ويؤيده
 حديث روى عن العباس بن سهل، قال: سمعت ابن الزبير على المنبر يقول:
 قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لو أنّ ابن آدم أعطى واديان ...» (٢).
 وهو قول العلامة الزبيدي حيث ذكره في كتابه في الأحاديث المتواترة وقال:
 «الحديث الرابع والأربعون: «لو أنّ لابن آدم واديّاً من ذهب لأحبّ ...» رواه من الصحابة خمسة عشر نفساً ...» (٣).
 ويؤيد هذا الحمل ما قد روى مسلم بعده أسانيد، أنّه من حديث الرسول (٤) وهكذا في رواية أبي نعيم الأصبهاني (٥).

٣- الحمل على الحديث القدسي:

وعليه حمل ابن قتيبة إذ قال:
 «يجوز أن يكون أنزله وحياً إليه كما كان تنزل عليه أشياء من أمور الدين ولا يكون ذلك قرآناً ... كقوله صلّى الله عليه وسلّم: يقول
 الله تعالى: إني خلقت عبادي جميعاً حنيفاً ...» (٦)
 سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٤
 وهكذا حمّله الحافظ أحمد العاصمي (المولود ٣٧٨ هـ). فقال:
 «إنّ هذا من جنس ما كان نزل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من الأمر والنهي وغير ذلك على جهة التبليغ لا على جهة أنّه قرآن
 يُتلى ويكتب في المصاحف؛ لأنّه لو كان من القرآن المتلوّ المكتوب في المصاحف لما بطل بأكل الداجن ولما سقط بالنسخ، والله عزّ
 وجلّ يقول: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» وقال: «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه»، ولو كان من القرآن لما اجتمع
 الناسخ والمنسوخ في آية واحدة بل كانت الآية الناسخة تتأخر عن المنسوخ كما لا يجوز أن يجتمع حكمان مختلفان في وقت واحد
 وحال واحدة.
 وكيف يجوز أن يكون قرآناً يُتلى على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على ما أخبرت به عائشة رضي الله عنها ولا يحفظه واحد
 من الصحابة ولا كاتب الوحي الذي جمع القرآن في زمن أبي بكر وعثمان وهو زيد بن ثابت رضي الله عنهم، ولو كان من القرآن لما
 احتمل ما يذكرون حدوثه من السهو والإغفال والتفريط حتّى أكله الداجن أو سقط من المصحف مع شدة حرص الصحابة رضي الله
 عنهم على جمعه وحفظه كما لم يحدث في غيره من الآي، يدل على أنّه من جنس ما كان ينزل عليه على جهة التبليغ والرّسالة لا على
 جهة أنّه قرآن يتلى أو يكتب. ومن نحو هذا ما روى عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال حكاية عن ربّه عزّ وجلّ: «كل عمل ابن

آدم له إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزى به» وقوله صلى الله عليه وسلم: «أنا عند ظن عبدى بى فليظن بى ما شاء» وما نحوها، أخبار كثيرة ... وقولها (أى عائشة) «كانت فى صحيفه» تجوز أن تكون من السنه المكتوبه فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٥

الصحيفه لأنهم كانوا يكتبون السنن فى الصحيفه.

ويحتمل - إن صحت هذه اللفظه - أن يكون من القرآن متأولاً مفسراً من حكمه لا متلوأ من لفظه ونظمه ولولا أنه كذلك لما كانت الأُمَّه تجمع على إسقاط ما ضمن الله «١».

ويظهر ذلك - أى الحمل على الحديث القدسى أيضاً - من روايه أبى واقد اللبثى حيث قال:

«كنا نأتى النبى صلى الله عليه وسلم إذا انزل عليه، فيحدثنا فقال صلى الله عليه وسلم لنا ذات يوم: إن الله عز وجل قال: انا أنزلنا المال لإقام الصلوة وابتاء الزكاه ولو كان لابن آدم واد لأحب أن يكون إليه ثان ...» «٢».

وقال ابن حزم:

«قد قال قوم فى آيه الرجم: إنها لم تكن قرآناً وفى آيه الرضعات كذلك، ونحن لا نأبى هذا ولا نقطع أنها كانت قرآناً متلوأ فى الصلوات ولكننا نقول: إنها كانت وحياً أوحاه إلى نبىه كما أوحى إليه من القرآن فقرئ المتلو مكتوباً فى المصاحف والصلوات، وقارئ سائر الوحي منقولاً محفوظاً معمولاً به كسائر كلامه الذى هو وحى فقط» «٣».

٤ - الحمل على الدعاء:

وهذا ما قاله بعضهم فى ما سُمى بسورة «الحفد» وسورة «الخلع» فقال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٦

«وأما ما ذكر عن ابى بن كعب انه عدّ دعاء القنوت: اللهم انا نستعينك ... سورة من القرآن، فانه - إن صحّ ذلك - كتبها فى مصحفه لا على أنها من القرآن بل ليحفظها ولا ينساها احتياطاً، لأنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم وكان يقنت بها فى صلاة الوتر ...» «١».

٥ - الحمل على الوضع أو الخطأ فى الفهم:

قال الآلوسى فيما أخرج أبو عبيد فى الفضائل وابن الانبارى وابن مردويه، عن عائشة حيث قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم متى آيه، فلما كتب عثمان رضى الله عنه المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن:

«وهو ظاهر فى الضياع من القرآن، ومقتضى ما سمعت أنه موضوع، والحق ان كل خبر ظاهره ضياع شىء من القرآن إما موضوع أو مؤول» «٢».

وقال الراعى:

«ولا يتوهم أحد أن نسبة بعض القول إلى الصحابه نصّ فى أن ذلك المقول صحيح البتة؛ فإن الصحابه غير معصومين وقد جاءت روايات صحيحة بما أخطأ فيه بعضهم من فهم أشياء من القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك العهد هو ما هو. ثم بما ذهل عنه بعضهم مما تحدثوا من أحاديثه الشريفة فأخطأوا فى فهم ما سمعوا ...» «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٧

٦- القول بالتحريف:

وهو ظاهر قول أبي الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن شنبوذ البغدادي (ت/ ٣٢٨ هـ). قال: «إن عثمان قد أسقط من القرآن خمسمائة حرف وإنه والصحابه زادوا في القرآن ما ليس فيه ... والمصحف الذي في أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مغيرة» (١).

وأيضاً قول الشعراني حيث قال:

«ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع الحكمة في غير أهلها لبينت جميع ما سقط من مصحف عثمان» (٢).

وفي القرن الأخير محمد الخطيب حيث أُلّف كتاب الفرقان في سنة ١٩٤٨ م.

وحشاه بتلك الروايات وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب (٣).

وعلى هذا قد تبين زلة أخرى من الدكتور القفاري حيث اتهم محمد مهدي الآصفي بأنه كذب على علماء أهل السنة حيث قال:

«شَدَّ عن اجماع الفريقين على سلامة القرآن من التحريف بعض الشيعة وبعض أهل السنة» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٨

إلى هنا تبين أن بعض أهل السنة اعتمد تلك الروايات للاستدلال بها على وجود لحن وخطأ في القرآن - نعوذ بالله - في الوقت الذي يعتبر فيه جمع آخر منهم أن هذه الروايات مردودة، وذهب جمع إلى أن تلك الروايات التي يستفاد منها سقوط آيات من سورة الأحزاب وسورة لم يكن، ووجود سورة شبيهة بسورة براءة و... حملوها على أنها من التفسير أو السنة، وقد حمل بعضهم وجود بعض السورة كسورتى الحفد والخلع بأنهما من باب الدعاء، بينما عدّ جمع آخر هذه الروايات باطلة. وجمع آخر قيل هذه الروايات بالاجمال وقال: إنها تحمل على التأويل بيد أنه لم يذكر نوع التأويل، كما عدّ قسم آخر هذا التأويل من باب الحديث القدسي.

ولكن المحصل من آراء الكثير من علماء أهل السنة هو اعتبار هذه الروايات صحيحة وأن الآيات المذكورة فيها نسخت وسموا ذلك «نسخ التلاوة دون الحكم أو مع الحكم» وإليك تفصيلها:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٠٩

دراسة في نسخ التلاوة:

إشارة

استدلّ بعض علماء أهل السنة بوجود آيات منسوخة التلاوة على وجه العموم بآيتين كريمتين:

أ- آية «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» (١).

فيكون المعنى - على حدّ زعمهم - ما ننسخ من آية من آيات القرآن أو نمحها من الأذهان، نأت بآيات قرآنية خير منها أو مثلها.

ب- آية «وإذا بدلنا آية مكان آية...» (٢).

فيكون المعنى فيها أيضاً: إذا بدلنا آية من آيات سور القرآن مكان آية أخرى.

وقد استشهد علماء السنة بالآيتين (٣) وأوردوا في تفسيرهما الروايات السابقة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٠

التي تتحدث عن نقصان القرآن (١). وبتفسيرهم هذا وجدوا حللاً لمعضلة تلكم الروايات وقالوا: إنها نسخت تلاوتها، أي إن الله سبحانه كان قد أنزل على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم تلكم الآيات والسور ثم نسخها مع حكمها أو بدون حكمها.

فقال ابن حزم:

«فأَمَّا قول من لا يرى الرجم أصلاً فقول مرغوب عنه، لأنه خلاف الثابت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد كان نزل به القرآن ولكنه نسخ لفظه وبقي حكمه» (٢).

وعلى ذلك حمل «أبو شامة» وكذا «الطحاوي» فقال:

«لكنَّ عمر لم يقف على النسخ فقال ما قال ووقف على ذلك غيره من الأصحاب» (٣).

وقال السيوطي:

«وأمثله هذا الضرب كثيرة».

ثمَّ حمل قول ابن عمر: «لا يقولنَّ أحدكم قد أخذت القرآن كلّه ... قد ذهب منه قرآن كثير ...». وكذلك ما روى عن عائشة في شأن سورة الأحزاب (٤).

وفي «المحلى» بعد أن روى قول أبي بن كعب في عدد آيات - مزعومة من - سورة الأحزاب قال:

«هذا اسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه ... ولو لم ينسخ لفظها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١١

لأقرأها أبي بن كعب زراً بلا شك ولكنه أخبره بأنها كانت تعدل سورة البقرة ولم يقل له: إنها تعدل الآن؛ فصح نسخ لفظها» (١).

وقال «الآلوسي»:

«اسقط زمن الصديق ما لم يتواتر وما نسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ وما لم يكن في العرضة الأخيرة ...»

ثم ذكر طائفة من الآثار الدالة على نقصان القرآن عن كتبهم وقال:

«ومثله كثير وعليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر أنه قال: «لا يقولنَّ أحدكم ...» والزوايات في هذا الباب أكثر من أن تحصى إلّا أنها محمولة على ما ذكرنا» (٢).

ووافق «الزرقاني» على حمل هذه الأحاديث على النسخ لورود ذلك في الأحاديث (٣)، وكذا ذكر غيرهم.

وقد عدّ الدكتور القفاري أيضاً كل هذه الطوائف من الزوايات من باب «القراءة الواردة» أو «منسوخ التلاوة» تبعاً لغيره، ودافع عن هذه النظرية بشدّة قائلاً:

«إنّ تلك الآثار كان قرآناً ثم رفع في حياة الرسول والوحي ينزل، ولهذا وضعت من باب النسخ من مباحث علوم القرآن عند أهل السنة ...» (٤).

ونسب هذا النسخ إلى الله تعالى ودافع عنه وقد أصرّ على أن نظر السيد الخوئي رحمه الله تعالى في ردّ هذه النظرية يوصد باب نسخ التلاوة الذي هو بمثابة القاعدة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٢

الثابتة من الله تعالى؛ ولهذا نراه يتهم السيد الخوئي بالنظائر بالدفاع عن القرآن، فيقول:

«... وكأنه أراد [السيد الخوئي] ان يوصد هذا الباب ويرد هذه القاعدة الثابتة [أي نسخ التلاوة] ليثبت بطريق ملتو عقيدة في نفسه يكاد يخفيها ...» (١).

وأخيراً فإن الدكتور القفاري يجعل من نظرية نسخ التلاوة أمراً مشتركاً بين الفريقين (٢)، مع أنه لا يخفى أنّ من يقول بنسخ التلاوة في آيات القرآن لا يحتاج إلى التواتر في اثبات آيات الوحي (٣)، أو التواتر في نسخها؛ لأننا نرى أنّ من روى تلك الآيات المزعومة هم ثلثة قليلة لا تبلغ حد التواتر كـ «عائشة»، «عمر بن الخطاب»، «عبد الله بن عمر»، «أبي بن كعب» و «أبو موسى الأشعري» ولو كانت متواترة لكثير الراوون لها، بل انهم قرأوا تلك الآيات المزعومة ولا يعلمون أنّها منسوخة (٤) ومع ذلك يعتبر أكثر علماء أهل السنة أنها

من آيات الوحي أولاً ونسخها ثانياً.
سلامة القرآن من التزوير، ص: ٢١٣

هل نسخ التلاوة واقع أم خيال؟

نأتى هنا إلى بحث الجانب التطبيقي لنظرية «نسخ التلاوة»، يعنى أننا لو فرضنا أن هذه الأنواع الثلاثة من النسخ ممكنة ثبوتاً، وأيضاً على فرض أن هاتين الآيتين «ما ننسخ من آية أو ننسها...» و «وإذا بدلنا آية مكان آية» ناظران إلى نسخ التلاوة، مع هذه الفرضيات نقول: إن هذه الروايات التى تتحدث عن نقصان القرآن هل يمكن أن يشملها نسخ التلاوة أم أنها فى مقام التطبيق تواجه اشكالات كثيرة جداً؟ وهنا لسنا بحاجة إلى أدلة علماء الإمامية، فى ردّهم على تلك النظرية، بل يكفى الاعتماد على أدلة جماعة من متقدمى أهل السنّة ومتأخريهم فى ردّهم لتلك النظرية- نسخ التلاوة- فى مقام التطبيق.

وأدلتهم تلك تنقسم الى أقسام ثلاثة:

١- إن هذه الروايات أخبار آحاد ومن البديهي أنه لا يمكن اثبات آية قرآنية أو إثبات نسخها اعتماداً على خبر الواحد: قال الزركشى فى مورد آية الرضاع المزعومة:

«حكى القاضى أبو بكر (ت ٤٠٣) فى «الانتصار» عن قوم إنكار هذا الضرب لأنّ الأخبار فيه أخبار آحاد ولا يجوز القطع على انزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها» (١).

وقد ردّ «أبو جعفر النخّاس» (ت ٣٣٨) منسوخ التلاوة دون الحكم بقوة وأورد فى جملة كلامه حديث الرجم عن عمر بن الخطاب وقال:

«واسناده صحيح إلا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله جماعة عن الجماعة ولكنه سنه ثابتة...» (٢).

سلامة القرآن من التزوير، ص: ٢١٤

وقال أبو عبد الله بن ظفر صاحب كتاب «الينبوع فى التفسير»:

«خبر الواحد لا يثبت القرآن وقد صرحوا- أى العلماء- بعدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد ونسبه «القطن» إلى الجمهور» (١).

وقال الشوكانى:

«لقد اختلف فى المنقول آحاداً هل هو قرآن أم لا، فقيل: ليس بقرآن لأنّ القرآن ما تتوفر الدواعى على نقله... فما لم يتواتر فليس بقرآن» (٢).

وقال فى موضع آخر: منع قوم من نسخ اللفظ مع بقاء الحكم وبه جزم «شمس الدين السرخسى» لأنّ الحكم لا يثبت بدون دليل» (٣).

وقال ابن الجزرى:

«... فما عدا مصحف عثمان- وهو المصحف الموجود- لا يقطع عليه وإنما يجرى مجرى الآحاد» (٤).

وهكذا غيرهم من العلماء (٥).

ومن المعاصرين «رشيد رضا» (٦) و «صباحى الصالح» و «الرافعى» (٧) و «مصطفى زيد» (٨) وغيرهم حيث أنكروا نظرية نسخ التلاوة،

فقال صباحى الصالح:

«والولوع باكتشاف النسخ فى آيات الكتاب أوقع القوم فى أخطاء

سلامة القرآن من التزوير، ص: ٢١٥

منهجية كان خليفاً بهم أن يتجنبوها لئلا يحملها الجاهلون حملاً على كتاب الله... لم يكن خفياً على أحد منهم أن الآية القرآنية لا تثبت إلا بالتواتر، وأن أخبار الآحاد ظنية لا قطعية وجعلوا النسخ فى القرآن- مع ذلك- على ثلاثة أضرب: نسخ الحكم دون التلاوة،

نسخ التلاوة دون الحكم ونسخ الحكم والتلاوة جميعاً... ففي الضربين الثاني والثالث اللذين نسخت فيهما بزعمهما تلاوة آيات معينة أما مع نسخ أحكامها وأما دون نسخ أحكامها والناظر في صنيعهم هذا سرعان ما يكتشف فيه خطأ مركباً وجميع ما ذكره منها أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على انزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها...» (١).

وفي تفسير «المنار»:

«ان عائشة نقلت آية خمس رضعات معلومات يحرم من نقل قرآن لا نقل حديث... [لكن] لو صحَّ أن ذلك قرآناً يتلى لما بقى علمه خاصاً بعائشة بل كانت الروايات تكثر فيه ويعمل به جماهير الناس ويحكم به الخلفاء الراشدون وكل ذلك لم يكن...» (٢).

٢- نصوص الآيات المزعومة لا تتفق مع نسخ آيات القرآن:

من البديهي أن الآيات التي أوردت بعنوان «منسوخ التلاوة» يجب ان تتوافق مع بقية الآيات القرآنية من حيث الاسلوب والفصاحة والبلاغة في حدّ الإعجاز، فإن الآيات المزعومة طبقاً لهذه النظرية كانت ممّا نزل من الله تعالى في الأصل، لكنّها نسخت بعد ذلك، ولكن لو نظر إليها أي شخص له أدنى معرفة بآيات القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٦

الكريم لأذعن بأنّها خزعلات ليس فيها من تلاوة وعدوبة آيات القرآن الكريم من شيء، بل على العكس يظهر منها ولأول وهلة التناقض والاختلاف، ولو كانت من عند الله لم يرد فيها هذا الاضطراب والتناقض، يقول عز وجل: «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» (١).

قال في الفرقان:

«... ومن ذلك أيضاً ما يدعونه من نسخ تلاوة «إنا أنزلنا المال لاقام الصلوة وإيتاء الزكاة ولو أن لابن آدم وادياً لأحبّ...» ونسخ تلاوة «وان الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم» ونسخ تلاوة «يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا ما لا تفعلون فكتب شهادة في أعناقكم...» وكثير غير هذا يضيق المقام عن ذكره ويعلم العقلاء انه ليس بكلام الخالق تعالى وليست له تلاوة وليست به حلاوة وعدوبة وليست عليه بهجة بل ويتبرأ من ركاكته المخلوقون فكيف برب العالمين» (٢).

وقال «صباحي صالح»:

«ومما يدل على اضطراب الرواية، أن في صحيح ابن حبان ما يفيد أن هذه الآية التي زعموا نسخ تلاوتها كانت في سورة الأحزاب لا في سورة النور...» (٣).

وأخيراً قال «العلامة البلاغي» من علماء الإمامية:

«هب ان المعرفة والصدق لا يطلبان المحدثين «ولا نقول القصاص» ولا يسألانهم عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون انه من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٧

القرآن ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وعلو شأنه فيها وبين انحطاط هذه الفقرات، ولكن أليس للمعرفة ان تسألهم عن الغلط في قولهم «لا المشركه» فهل يوصف الدين بأنه مشركه؟ وفي قولهم «الحنيفه المسلمه» وهل يوصف الدين أو الحنيفه بأنه مسلمه؟...» (١).

ثم تطرق إلى الاضطراب والغلط في قولهم «انا انزلنا المال لاقام الصلوة...» فقال:

«أو لم يكونوا عرباً أو لهم إمام باللغة العربية... وها أنت ترى روايات عائشة وجابر وأنس وابن عباس تجعل حديث الوادي والواديين من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وتمثله فهي بسوقها تنفي كونه من القرآن الكريم ومع ذلك فقد نسب إلى كلام الرسول صلى الله عليه وآله ما يأتي فيه بعض من الاعتراضات المتقدمة مما يجب ان ينزه عنه ودع عنك الاضطراب الذي يدع الرواية مهزلة» (٢).

٣- إن نسخ الآيات إنما يختص بزمن نزول الوحي وبعض تلك الأخبار توحى بأن النسخ كان بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وانقطاع الوحي:

وهذا اشكال متين لأن موضوع النسخ والإنساء بعد انقطاع الوحي بوفاء الرسول صلى الله عليه وآله منتف موضوعاً كما هو معلوم، ولكن كلام بعض الناقلين الذين رووا هذه الآيات المزعومة يوحى بأنها كانت تتلى حتى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليست من النسخ في شيء.

فهذه عائشة تقول في آية الرضاع المزعومة:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٨

«فتوفى رسول الله وهنّ مما نقرأ من القرآن» (١).

وأيضاً قولها:

«كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي صلى الله عليه وسلم مأتى آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلأعلى ما هو الآن» (٢).

وذاك عمر بن الخطاب القائل:

«والله لولا أن يقول القائلون زاد عمر في كتاب الله لأثبتها كما انزلت» (٣).

وقول حميدة بنت أبي موسى قالت:

«قرأ عليّ أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة: «إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وعلى الذين يصلون الصفوف الأول، قالت قبل أن يغير عثمان المصاحف» (٤).

أليس هذا القول صريحاً في عدم النسخ في عصر نزول الوحي؟ بل إن عائشة لم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٩

تقرأ به باعتباره قرآناً فحسب، وإنما عملت بمضمون آية الرضاع طيلة حياتها وقد جاء في «الموطأ» (١) و «صحيح مسلم» (٢):

«فأخذت بذلك - أي رضاع خمس رضعات لنشر الحرمه - عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر اختها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وبنات اختها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال، وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس».

ولا ننسى أن هذه الواقعة كانت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

هذا عجيب وأعجب منه تشبثهم ببعض الآيات التي فيها كلمة «النسخ» أو «الإنساء» حتى يضيفوا على نظريتهم طابعاً قرآنياً.

وقد تفتن جمع من علماء أهل السنة إلى هذه النكتة فقال أبو جعفر النحاس (٣٣٨ هـ):

«وفي الحديث - الرضاع - لفظه شديدة الاشكال وهو قولها - أي عائشة - فتوفى رسول الله وهنّ مما نقرأ في القرآن» (٣).

وقال السرخسي:

«والدليل على بطلان هذا القول قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر...» وبه يتبين أنه لا يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته صلى الله عليه، وما ينقل من أخبار آحاد شاذ لا يكاد يصح شيء منها» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٠

والحاصل أنه هل يجب على كل عالم تقبل هذه الروايات مع انها أخبار آحاد أولاً، ومضطربة المتن ثانياً، وبعيدة كل البعد عن فصاحة القرآن وتعاليمه ثالثاً، وكون تلك الآيات نسخت بعد وفاة النبي رابعاً؟

وأى معنى ل «نسخ التلاوة» بعد كل هذه الأمور؟ ومع كل هذا انظر كيف يسوغ للدكتور القفاري أن يجعل من ردّ نظرية «نسخ التلاوة» من أهل السنة وغيرهم محتجاً بهذه الإشكالات مكذباً لرب العالمين، فيقول:

«من يزعم أن نسخ التلاوة من الباطل يكذب رب العالمين وقد وقع [هذا النسخ] في كتاب الله فانظر ما أعظم جرمه؟!» (١).

والطريف أن الدكتور القفاري نفسه أورد نصَّ عبارة أبي جعفر النخاس قائلاً:

«إنَّ النسخ ارتفع بموت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ثم قال: إنَّ من زعم أنَّ النسخ يمكن وقوعه بعد النَّبِيِّ فهو من أصناف الغلاة (٢).

والحاصل أنَّ علماء السنة لم يتخذوا موقفاً واحداً من تلك الروايات، بل اختلفت آراؤهم في ردِّ وقبول وتأويل وتوجيه هذه الروايات، وسبب هذا الاختلاف هو التباين في محور التفكير وهل هو القرآن أو الحديث؟ فالذاهبون إلى أنَّ القرآن هو المحور الأساس، رأوا أنَّ الروايات وإن بلغت ما بلغت من أعلى درجات الصحة، إذا كانت مخالفة للقرآن، ولم يوجد محمل تحمل عليه، فإنها تضرب عرض الجدار، ذلك لأنَّ ساحة القرآن المقدسة أعلى وأعظم من هذا النوع من الروايات المزعومة، وكان أصل هذا التفكير معرفة عمق الرسالة والقرآن الكريم، وهذا يعنى أنَّه وقف على أنَّ حجية الروايات حدوداً وبقاءً منوطاً بالقرآن الكريم؛ لأنَّ القرآن نفسه عهد إلى السنة أمر تبيينه وتوضيحه والروايات حاكية

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢١

عن السنة. وعلى هذا فان هذه الروايات إن لم تكن ممضاه من قبل القرآن فلا دليل على حجيتها، وصحة سندها لا تكفى لاعتبارها كما لا يخفى.

وفي مقابل هذا الاتجاه، اتجه من تمسك بالصحيح والمسانيد والسنن إلى الحد الذي لم يسمح لنفسه بتجاوز هذه الروايات وصحتها، فأوقع نفسه في الحيرة، فإذا أراد أن ينأى بنفسه عن تلك المشكلة دخل في مشكلة أخرى، كاللجوء إلى نظرية نسخ التلاوة مع ما فيها من اشكالات عديدة لا مفر منها.

وعلى هذا ينبغي لنا حفظ حريم القرآن كما هو حقه تبعاً لمسلك القرآن نفسه في صيانته حريمه عن التحريف وأن نتعد عن التعصب الأعمى حيال الروايات وأصحابها ونجل ساحة القرآن عن الابتذال والتوهين.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٢

شهادة علماء أهل السنة بنزاهة القرآن عن التحريف:

قلنا مسبقاً إنَّ سلامة القرآن من التحريف موضع اتفاق علماء أهل السنة كما هو موضع اجماع علماء الشيعة ومن شدَّ من الفريقين لا يعبا برأيه، فههنا نشير إلى بعض أسماء علماء أهل السنة الذين صرَّحوا بنزاهة القرآن من التحريف تمييزاً للفائدة:

الثعلبي (١) (ت/ ٤٣٧ هـ)، ابن حزم الأندلسي (٢) (ت/ ٤٥٦ هـ)، الواحدي النيسابوري (٣) (ت/ ٤٦٨ هـ)، البغوي (٤) (ت/ ٥١٦ هـ)، جار الله الزمخشري (٥) (ت/ ٥٢٨ هـ)، القاضي عياض (٦) (ت/ ٥٤٤ هـ)، ابن عطية الأندلسي (٧) (ت/ ٥٤٦ هـ)، الفخر الرازي (٨) (ت/ ٦٠٦ هـ)، ابن عربي (٩) (ت/ ٦٣٨ هـ)، محمد بن أحمد القرطبي (١٠) (ت/ ٦٧١ هـ)، أبو البركات النسفي (١١) (ت/ ٧١٠ هـ)، أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (١٢) (ت/ ٧٧٤ هـ)، البيضاوي (١٣) (ت/ ٧٩١ هـ)، ابن الجزري (١٤)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٣

(ت/ ٨٣٣ هـ)، جلال الدين السيوطي (١) (ت/ ٩١١ هـ)، الشوكاني (٢) (ت/ ١٢٥٠ هـ)، محمود الألوسي (٣) (ت/ ١٢٧٠ هـ)، السيد قطب (٤) وغيرهم كثير.

الفصل السابع نظرة عابرة إلى أجوبة الإمامية عن روايات أهل السنة

إن علماء الإمامية لم يترددوا أبداً في بطلان تلك الروايات إلا إذا وجدوا التأويل الصحيح لها. ويمكنك مشاهدة أجوبتهم عن تلك الروايات في كتب التفسير وعلوم القرآن والكلام وغيرها، ونحن هنا نكتفي بذكر عدد من علماء الإمامية:

١- من القدماء:

الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠)

السيد المرتضى علم الهدى (ت ٤٣٦)

الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨)

رضي الدين علي بن طاووس (ت ٦٦٤)

الحسن بن يوسف بن المطهر - العلامة الحلبي - (ت ٧٢٦)

٢- من المتأخرين:

الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي (ت ١٣٥٢)

السيد محمد حسين الطباطبائي - العلامة الطباطبائي - (ت ١٤٠٢)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٦

السيد الخوئي (ت ١٤١٣)

السيد مرتضى العسكري (مدّ ظله)

الأستاذ محمد هادي معرفة (مدّ ظله)

ولابن شاذان في بطلان تلك الروايات الموهومة بحث مفصل نسبياً، ومما جاء فيه قوله:

«... ثم رويت عن ابن مسعود أنّ المعوذتين ليستا من القرآن وأنه لم يثبتهما في مصحفه وأنتم تروون أنه من جحد آية من كتاب الله عز وجل فهو كافر بالله وتقرّون أنّهما من القرآن ... فان لم تكن المعوذتان من القرآن لقد هلك الذين اثبتوهما في المصحف ولئن كانتا من القرآن لقد هلك الذين جحدوهما ولم يثبتوهما في المصحف - إن كان ما رويت عن ابن مسعود حقاً ... فإني وقيعه في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أشد من وقيعتكم فيهم ...» (١).

وللسيد المرتضى في ردّ توهم الخطأ في الفاظ القرآن الكريم بيان عميق واستدلال متين ولولا مخافة الاطالة لذكرته حرفياً «٢»، وأمّا الشيخ الطبرسي فقد كتب في بطلان هذه الروايات في عدّة مواضع من تفسيره، ومنها ما ذكره حول توهم اللحن في الآيات وخطأ كتاب الوحي قال:

«وأما ما روى عن عروة عن عائشة ... فقالت يا ابن اختي هذا عمل الكتاب أخطاوا في الكتاب وما روى عن بعضهم ان في كتاب الله اشياء ستصلحها العرب بألسنتها ... فمما لا يلتفت إليه لانه لو كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٧

كذلك لم يكن لتعلمه الصحابة الناس على الغلط وهم القدوة والذين أخذوه عن النبي صلى الله عليه وآله» (١).

وكذلك ابن طاووس في مناظرته مع أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي - من علماء العامة - حول آية البسملة فإنه قال:

«... قد رأينا في تفسيرك ادعيت ان «بسم الله الرحمن الرحيم» ما هي من القرآن الشريف ولا تروونها آية من القرآن وهي مائة وثلاث عشرة آية في المصحف الشريف تزعمون انها زائدة وليست من القرآن فهل هذا الاعتراف منك يا أبا علي بزيادتك في المصحف الشريف ... [وهذا باطل] لأن القرآن مصون من الزيادة والنقصان كما يقتضيه العقل والشرع» (٢).

ثم فصل الكلام في مقام هذه التوهمات، ومن أراد المزيد فليراجعه «٣».

وللعلمة الحلبي أيضاً في ابطال سورتي الخلع والحفد كلام متين في كتابه «تذكرة الفقهاء» (٤).

وقال العلامة البلاغي في مقدمته تفسيره بعد أن ذكر شرطاً من تاريخ القرآن ما نصّه:

«فلم يتفق لأمر تاريخي من التواتر وبداهة البقاء مثل ما اتفق للقرآن الكريم كما وعد جلّت آلاؤه بقوله في سورة الحجر: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» (٥)

..

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٨

ثم شرع بذكر روايات أهل السنة حول جمع القرآن، وكشف عن تعارضها واضطرابها، ثم تبه إلى ما ورد في روايات أهل السنة حول سورة «لم يكن» وبعد بيان الاضطراب والانحطاط والغلط في فقرات تلك الروايات قال:

«... ودع عنك الاضطراب الذي يدع الرواية مهزلة» (١).

وأشار أيضاً إلى أنواع اخر من تلك الروايات التي من جملتها اكدوبة الغرائق فقال:

«وإن كثيراً من كتب التفسير قد لهج باكدوبة شنيعة وهي ما زعموا من أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قرأ سورة النجم في مكة في محفل من المشركين حتى إذا قرأ قوله تعالى: «أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى» قال صلى الله عليه وآله وسلم في تمجيد هذه الأوثان وحاشا قدسه: «تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن لترتجى» فأخبره جبرائيل بما قال فاغتم لذلك فنزل عليه في تلك الليلة آية تسليه ولكن بماذا تسليه بزعمهم تسليه بما يسلب الثقة من كل نبي وكل رسول في قراءته وتبليغه، والآية هي قوله تعالى في سورة الحج:

«وما أرسلنا من قبلك من نبي ولا رسول إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في امنيه» (٢)

فقالوا معنى ذلك إذا تكلم أو حدث أو تلا وقرأ أدخل الشيطان ضلاله في ذلك.

اذن فما حال الامم المسكينة؟ وما حال هداهم مع هذا الإدخال الذي لم يسلم منه بزعمهم نبي أو رسول؟ ولم يسلم منه شيء من كلامهم أو حديثهم أو تلاوتهم على ما يزعمون «ما هكذا تورد يا سعد الأبل»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٩

أفلا صدّهم من ذلك على الأقل أن سورة الحج مدنية امر فيها بالأذان بالحج (١) واذن فيها بالقتال (٢) وامر فيها بالجهاد (٣) ولم يكن هذا الأمر وهذا الاذن إلا بعد الهجرة بأعوام وإن الذي بين ذلك وبين الوقت الذي يجعلونه لخرافة الغرائق وخرافة نزول هذه الآية في ليلتها يكون أكثر من عشرة أعوام» (٤)؟

وقد ذكر أيضاً نحو هذا في الجزء الأول من كتاب الهدى صفحه ١٢٣-١٢٩ فلا بأس بمراجعته.

وقال أيضاً في نقد محتوى السورتين المزعومتين وهما «الخلع» (٥) و «الحفد» (٦) اللتين سبق نصهما:

«لا نقول لهذا الراوي إن هذا الكلام لا يشبه بلاغة القرآن ولا سياقه فإنا نسامحه في معرفة ذلك ولكننا نقول له: كيف يصح قوله «يفجر ك» وكيف تتعدى كلمة يفجر وأيضاً ان الخلع يناسب الاوثان اذن فماذا يكون المعنى وبماذا يرتفع الغلط؟».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٠

وقال في نقد سورة الحفد المزعومة:

«ولنسامح الراوي أيضاً فيما سامحناه فيه في الرواية الاولى، ولكننا نقول له: ما معنى «الجد» هنا أهو العظمة أو الغنى أو ضد الهزل أو هو حاجة السجع؟ نعم في رواية عبيد «نخشي نقتك» وفي رواية عبد الله «نخشي عذابك» [أو ليس هذا الاختلاف دليلاً على إنه من عند غير الله] وما هي النكتة في التعبير بقوله: «ملحق» وما هو وجه المناسبة وصحة التعليل لخوف المؤمن من عذاب الله بان عذاب الله بالكافرين ملحق؟ بل ان هذه العبارة [لا] تناسب التعليل؛ لأن لا يخاف المؤمن من عذاب الله لأن عذابه بالكافرين ملحق.» (١)

وللعلامة الطباطبائي بحث مفصّل بعنوان «كلام في أنّ القرآن مصون عن التّحريف» ضمن عدّة فصول، الفصل الثالث منها في بيان الأخبار المروية من طرق الشيعة وأهل السنّة في تحريف القرآن، وتبعها بأجوبة متينة وأدلة قوية حول بطلان تلك الروايات وإليك بعضاً ممّا جاء في كلامه:

«... وبالجملة احتمال الدس - وهو قريب جداً مؤيد بالشواهد والقرائن - يدفع حجة هذه الروايات - أي روايات التّحريف - ويفسد اعتبارها فلا يبقى معه لها لا حجة شرعية ولا حجة عقلانية حتى ما كان صحيح الإسناد فان صحه الإسناد وعداله رجال الطريق أنما يدفع تعمدهم الكذب دون دس غيرهم في اصولهم وجوامعهم ما لم يرووه ...

وبعض هذه الروايات تذكر آيات وسوراً لا يشبه نظمها النظم القرآني بوجه فهو ظاهر لمن راجعها فانه يعثر فيها على شيء كثير من

سلامة القرآن من التّحريف، ص: ٢٣١

ذلك كسورتي «الخلع» و «الحفد» ...

وليت شعري هل يسعنا أن ندعى أنّ ذاك الجَمّ الغفير من الآيات التي يرون سقوطها ... كانت خفية مستورة عن عامة المسلمين لا يعرفها إلّا النزر القليل منهم مع توفر دواعيهم وكثرة رغباتهم في أخذ القرآن كلّما نزل، وتعلمه وبلوغ اجتهاد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في تبليغه وإرساله إلى الآفاق وتعليمه وبيانه ...

ثم بدأ يبحث نظرية «نسخ التلاوة» و «الإنشاء» وبعد ذكر الأدلة على بطلانها قال:

«فالحق إن روايات التّحريف المروية من طرق الفريقين وكذا الروايات المروية في نسخ تلاوة بعض الآيات القرآنية مخالفة للكتاب مخالفة قطعية» (١).

وكان السيد الخوئي بعد بيان أدلة صيانته القرآن من التّحريف وابطال شبهات القائمين بالتحريف ونقد الروايات سنداً وممتناً قد قال في شأن روايات أهل السنّة وروايات التّحريف ما نصّه:

«إنّ الإلتزام بصحة هذه الروايات التزام بوقوع التّحريف في القرآن ...

لأنّ القول بنسخ التلاوة - الذي هو عمدة جواب [فريقٍ من أهل السنّة] لتلك الروايات - هو بعينه القول بالتحريف والإسقاط، وبيان ذلك:

ان نسخ التلاوة هذا إما أن يكون قد وقع من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وإما أن يكون ممّن تصدّى للزعامة بعده، فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فهو

سلامة القرآن من التّحريف، ص: ٢٣٢

أمر يحتاج إلى الاثبات وقد اتفق العلماء اجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد وقد صرح بذلك جماعة في كتب الاصول وغيرها (١) بل قطع الشافعي وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنّة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في أحد الروايتين عنه بل ان جماعة ممن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسنّة المتواترة منع وقوعه (٢) وعلى ذلك كيف تصح نسبة النسخ إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بأخبار هؤلاء الرواة؟ مع أن نسبة النسخ إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تنافي جملة من الروايات التي تضمنت أن الإسقاط قد وقع بعده.

وان أرادوا أن النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فهو عين القول بالتحريف ... نعم ذهب طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التلاوة (٣) (٤).

وأما السيد مرتضى العسكري فقد عرض تلك الروايات بأبعادها التاريخية والسندية والدلالية مع التّنبه لشروط زمان ومكان صدورها ومن جملة ما بحثه:

* روايات البسملة وتناقضها ومنشأها.

* روايات جمع القرآن وتناقضها.

* روايات اختلاف المصاحف والزيادة والنقصان في القرآن.

* دراسة نظرية النسخ والإنشاء في ضوء القرآن الكريم.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٣

وقد قسّم روايات اختلاف المصاحف والزيادة والنقص إلى أربعة أقسام:

أ: ما لم يفهم معنى الرواية فيه لتغيير معنى المصطلح الاسلامي في عصرنا عن معناه في عصر الصحابة.

ب: ما افتري بها على الله وكتابه ورسوله صلى الله عليه وآله وأصحابه، أو ما زيد في الرواية الصحيحة من تحريف.

ج: ما لم يفهم منها معنى كلام الصحابي، وبعض ممّا لم يرو بلفظ الصحابي نسياناً أو تعمداً.

د: ما افتري بها على كتاب الله أحد ولاء الجور.

وقد بحث الاستاذ بعمق كلاً من تلك الأنواع مع ذكر الشواهد المتعددة ولأجل الفهم الصحيح والكامل لشرائط زمان ومكان صدور

ذلك النوع من الروايات فقد كتب بحثاً تاريخياً حول القرآن من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم إلى زمن العباسيين.

ونحن هنا بلحاظ رعاية حجم البحث نكتفي بذكر بعض الموارد منها:

ذكر في شأن الآية الشريفة «بسم الله الرحمن الرحيم» روايات كثيرة من كتب أهل السنة وبعد دراستها بعمق «١» توصل إلى النتيجة

الآتية:

«تواترت الروايات الصحيحة بأنّ البسملة كانت تنزل في ابتداء كل سورة من القرآن، وأنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم والخلفاء

كانوا يقرؤونها جهراً في السورتين من الصلاة، غير أنّ معاوية كان لا يقرؤها في الصلاة ولما اعترض عليه الصحابة في مسجد الرسول

صلى الله عليه وآله وسلّم قال: نسيها «٢».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٤

ويظهر أنّه ترك قراءتها عندما عاد إلى مقرّ خلافته في الشام وتبعه على ذلك عماله مثل والي المدينة، ثم رويت روايات نسبت الى

رسول الله صلى الله عليه وآله تفيد أنّ الرسول صلى الله عليه وآله لم يقرأها في الصلوات ورويت روايات أخرى للدفاع عن الخليفة،

مثل رواية أبي هريرة نسيان الرسول صلى الله عليه وآله ركعتين من الصلاة وأمثالها. ونرى أنّ كل تلكم الروايات رويت احتساباً للخير

ودفاعاً عن كرامة خليفة المسلمين معاوية. «١»

وقال في إسناد اسطورة الغرائق:

«لقد بينا زيف هذه الاسطورة السخيفة بتفصيل واف في الجزء الثاني من أحاديث أم المؤمنين عائشة بما بهرج الباطل وأزاحه وأظهر

الحق وأجلاه، فقد برهننا -مثلاً- على أن أسانيد الاسطورة تنتهي إلى كل من:

أ- عبد الله بن عباس؛ ولد في السنة الثالثة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم إلى المدينة.

ب- أبي العالية رفيع بن مهران؛ اسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم بستين ويعد من الطبقة الثانية من التابعين (ت: ٩٠

أو ٩٣ أو ١١٠، أو ١٢٦ه).

ج- عبد الرحمن بن الحارث؛ ولد في عصر عمر (ت: ٩٤ه).

د- أبي الحجاج، مجاهد بن جبر المكي. ولد سنة ٢١ه (ت: ١٠٣ أو ١٠٤ أو ١٠٥ه).

ه- محمّد بن سعد من سلالة يهود بني قريظة، ولد سنة ٤٠ هجرية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٥

و- سعيد بن جبير، قتله الحجاج سنة ٩٠ أو ٩٤ أو ٩٥، وعمره تسع وأربعون سنة.

ز- ضحّاك بن مزاحم (ت: ١٠٥ أو ١٠٦ هـ) ويعدّ من الطبقة الخامسة من الرواة.

ح- محمّد بن قيس (ت: ١٢٦ هـ).

ط- أبي محمّد اسماعيل بن عبد الرحمن السديّ (ت: ١٢٧ هـ) ويعدّ من الطبقة الرابعة من الرواة «١».

وهؤلاء ليس فيهم من شهد الواقعة المفترأة ليخبرنا عنها وأقدمهم ولادة ابن عباس الذي ولد لثلاث سنين قبل هجرة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فأنتى له أن يشهد الواقعة ليخبرنا عنها؟

نقول هذا ونحن نعلم أنّ القصة مفترأة من أساسها وافتري على الصحابة روايتها، وقد اختلقت في عصر نشاط الزنادقة في أواخر القرن الأوّل وأوائل القرن الثانی الهجرى ...» «٢».

وحول القسم الرابع من الأقسام الأربعة المتقدمة (أى ما افتري بها على كتاب الله وعلى أحد ولاة الجور) يقول:

«وذلك ما رووا أن الحجاج بدّل من مصحف عثمان اثني عشر حرفاً فنقول بالاضافة إلى ما ذكرناه آنفاً: مرّ بنا في ذكر تاريخ الحجاج: انه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٦

رمى الكعبة بالمنجنيق واحرقها وقتل ابن الزبير ومن معه وبعث برؤوسهم إلى الشام واستخف ببقايا الصحابة في المدينة وختم ايديهم واعناقهم وأساء السيرة في ولايته على الكوفة ... وقد قال سعيد بن جبیر في حق الحجاج: والله ما خرجت عليه حتى كفر وقالوا في حقه:

أ- كان الحجاج ينقض عرى الإسلام.

ب- لم يبق حرمة إلّا ارتكبتها.

ج- الشيخ الكافر.

أمثل هذا الخبيث اللعنة يقبل منه المسلمون بتدليل كلمات من القرآن في مصحف انتشر إلى أقاصى أفريقيا وبلاد الهند وجميع بلدان العالم ...

ان كل ما أشرنا إليه من الامور المستحيلة عادة.

إذا فمن اين انتشرت تلك الروايات المختلفة في كتب الحديث والسيرة والتفسير في مدرسة الخلفاء؟

ثم يبيّن أصل وجود تلك الروايات قائلاً:

يتضح لنا بجلاء ووضوح أمرها ومصادرها بالتدبر في ما مرّ بنا من قيام الزنادقة بوضع الحديث، ودسّها في كتب الحديث ...

ثمّ ذكر- مستدلاً بالشواهد والقرائن المتعددة- محنة الزنادقة وآثارهم التخريبية في كتب الحديث وغيرها، واستمر قائلاً:

«وقد كشفنا في المجلدات الأربعة من كتاب (عبد الله بن سبأ والاسطورة السبئية) وكتاب (خمسون ومائة صحابي مخلوق) عن آلاف المختلقات التي اختلقها الزنديق سيف بن عمر تحت غطاء نشر فضائل ذوى السلطة من الصحابة والدفاع عنهم ...»

ونورد هنا من باب المثال نصّ كلامه فيما افتري الزنادقة على ابن مسعود

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٧

الصحابي، قال:

«افتري على ابن مسعود لتحقيق ثلاث غايات للزنادقة:

١- تهديم شخصية صحابي من خواص أصحاب الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم.

٢- الدفاع عن ولاة من أمثال الوليد الفاسق السكير.

٣- والأهم من كلّ ذلك نشر التشكيك بثبوت النصّ القرآنى.

واتقنوا عملهم التخريبي بنشر نسخ باسم مصحف ابن مسعود كما أخبر عن ذلك ابن النديم في فهرسته فقال:

قال محمد بن اسحاق (ت: ٣٨٥ هـ) رأيت عدة مصاحف ذكر نساخها انها مصحف ابن مسعود، ليس فيها مصحفان متفقان وأكثرها في رُق كثير النسخ، وقد رأيت مصحفاً قد كتب منذ مائتي سنة فيه فاتحة الكتاب «١».

ترى من نسخ تلك المصاحف المختلفة ونسبها إلى ابن مسعود غير الزنادقة الذين كانوا يحاربون الإسلام ويشككون المسلمين في عقايدهم ولم يقتصر عملهم في التهديم بما افتروا به على الصحابة بل افتروا على وال جائر مثل الحجاج وقالوا أنه بدل اثني عشر حرفاً من مصحف عثمان ... «٢».

ولنتقل الآن إلى بيان ما خطته أنامل الاستاذ محمد هادي معرفة في كتابه الموسوم بـ «صيانة القرآن عن التحريف» حيث خصص أحد فصوله وهو بعنوان «التحريف عند حشوية العامة» وبحث تلك الروايات التي لا تعتمد على أساس، ثم سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٨

بحث بطريقة استدلالية في إسناد ودلالة هذه الروايات مع التأويل الصحيح لها أو إبطالها من الأساس فقال:

«... قام أهل الحشو بشحن حقائقهم من شواذ الأخبار وغرائب الآثار ... وهكذا نجد في بضائعهم حشداً من أخبار التحريف سجّلتها الجامعات الحديثية الكبرى أمثال الصحاح السنّة وغيرها من المدونات المعروفة عند أهل السنّة وقد اغتر بها جماعات، كانوا حسبوا من تلك الروايات حقائق مرهونة، فلا بد من تأويلها أو علاج آخر، ممّا ابتدعه أهل الاصول باسم «نسخ التلاوة» فغيروا من عنوان «التحريف» إلى عنوان آخر تمويهاً لواقع الأمر.

وقد بحثنا فيما سلف أن تغيير العبارة لا يحلّ مشكلة الواقع وإنّما يزيد في صلب الاشكال، لا سيما وأنّ بعض تلك الروايات تنص على أن الآية (المزعومة) كانت مما تتلى حتّى بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وآله.

نعم، كانت المشكلة محلولة عند أصحابنا الإماميين، بسبب رفضهم البات لتلكم الأراجيف السخيفة ... «١».

ويقول حول إبطال الآيات المزعومة: «الرجم» «الرغبة» «الجهاد» «الفرش» - التي تقدم ذكرها -:

«تلك آيات أربع زعمهنّ عمر بن الخطاب محذوفات من القرآن، ولم يتوافق مع زعمه أحد من الأصحاب لا زيد ولا أبي ولا غيرهما، وإلّا لسجلوها في مصاحفهم ... وهذا الاتفاق على رفض مزعومة ابن الخطاب جعله أيضاً يشكّ في نفسه، ومن ثم لم يجرأ على الأمر بثبتها في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣٩

المصحف حتى في أيام سلطته على الحكم ... ولو كان قاطعاً بالأمر لم يكن يمنعه شيء ...

وللإمام بدر الدين الزركشي هنا كلام طويل في توجيه ما صدر عن ابن الخطاب بما لا يغني ولا يضمن من جوع ... «١» «٢».

وقال حول الآيتين من سورة البيّنة:

«نسب إلى ابني بن كعب أنه كانت آيتان من سورة البيّنة فأسقطتا من المصحف ... والحديث مكذوب على ابني قطعاً، إذ لو كان كما زعم لوجد في مصحفه وقد كان هو المملى للقرآن على عهد عثمان في لجنة توحيد المصاحف - على ما أسلفنا في الجزء الأوّل من التمهيد - ...

والغريب أنهم ذكروا حديث عدم ملء جوف ابن آدم على أشكال وتعبير، ونسبوه (تارة) إلى كلام الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم كما في الرواية عن أنس «٣» وقد أخرجه أبو نعيم الاصبهاني من حديث ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سمع النبي صلّى الله عليه وآله هكذا: «لو أن لابن آدم ...» قال أبو نعيم: هذا حديث صحيح متفق عليه «٤».

و (اخرى) إلى كونه من القرآن كما في رواية عن أبي موسى وابن كعب و (ثالثة) إلى الحديث القدسي - ولعله الأصح - كما في الرواية عن أبي واقد الليثي ... «٥».

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٢٤٠

وقد بحث الأستاذ معرفة أيضاً في بعض الزوايات الأخرى - أمثال مزعومات الخطأ واللحن في القرآن - الزيادة في سور وآيات القرآن الكريم، وإسقاط السور والآيات وأورد بحثاً مفصلاً تضمن نقدها، وإن أردت الوقوف على حقيقة الأمر فعليك بمراجعة كتاب «صيانة القرآن عن التمرير» (١).

٧٧

٧ سلامة القرآن من التمرير، ص: ٢٤١

المقام الثاني: تفنيد الإفتراءات على الشيعة الإمامية

دراسة ونقد آراء الدكتور ناصر بن علي القفاري

نظرة إجمالية لكتاب أصول مذهب الشيعة للدكتور القفاري

وقفه قصيرة مع الدكتور القفاري

دعاوى الدكتور القفاري في ميزان النقد

تذليل: دراسة ادعائي الدكتور القفاري الآخرين

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٢٤٥

نظرة إجمالية إلى كتاب «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية»

كتاب اصول مذهب الشيعة الاثني عشرية - الذي سميناه اختصاراً ب «اصول مذهب الشيعة» - من تأليف الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، وهو في الأصل رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة «الدكتوراه» من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بإشراف الدكتور محمد رشاد سالم (١) وقد اجيزت هذه الرسالة بمرتبة الشرف الاولى مع التوصية بطبعتها وتبادلها بين الجامعات (٢). وقد طبعت مرتين كانت ثانيتهما عام ١٤١٥ هـ. في ثلاثة أجزاء وقد بلغ مجموع صفحاتها: ١٣٨٠ صفحة.

اشتمل الكتاب على تمهيد وخمسة أبواب:

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٢٤٦

وقد تناول في التمهيد: التعريف بالشيعة ونشأتها وجذورها التاريخية وفرقها وألقاب الاثني عشرية وفرقها

الباب الأول: اعتقاد الشيعة في مصادر الإسلام: القرآن والسنة والاجماع.

الباب الثاني: اعتقاد الشيعة في اصول الدين من التوحيد والأسماء والصفات، واعتقاد الشيعة في الإيمان وأركانه.

الباب الثالث: يتعلق بعقائد الشيعة واصولها التي تفردوا بها - بزعم المؤلف - وهي الإمامة، العصمة، التقيّة، المهديّة والغيبية، الرجعة، الظهور، البداء والطينة.

الباب الرابع: يتصل بالشيعة المعاصرين وصلتهم بأسلافهم

الباب الخامس: يتعلق بالحكم عليهم واثرتهم في العالم الإسلامي

ومن ثم الخاتمة: وفيها عرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث (١).

ومن أبرز ظواهر كتاب الدكتور القفاري هو تتبعه الشاسع والاعتماد على كثير من مصادر الشيعة وأهل السنة، فهو يريد أن يثبت للقارئ

أنّه توصل إلى نتائجه بعد مطالعة المصادر ودراستها وبحثها، وأنه ليس أمثال الآخرين الذين يحكمون على غيرهم دون الرجوع إلى مصادرهم (٢). ولعله لهذه الميزة إضافة إلى المميزات الأخرى التي ادعاها الدكتور القفاري في بداية تأليفه وهي:

الموضوعية الصادقة. أن نقل من كتبهم بأمانة!

أن نختار المصادر المعتمدة عندهم!

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٢٤٧

أن نعدل في الحكم!

أن نحرص على الروايات الموثقة عندهم أو المستفيضة في مصادرهم - مهما أمكن - كما أنني أحياناً أناقشهم على وفق منطقهم وبمقتضى مقرراتهم وقواعدهم وعلى ضوء رواياتهم (١).

تلك المميزات التي طالما كررها الدكتور القفاري في كتابه (٢)، وتعهد لنا بالالتزام بها ليوحى للقارئ بأن كتابه يكون بمثابة مصدر له قيمة علمية في بيان آراء الشيعة، كما أن المؤلف - كما يدعى - نأى بنفسه عن التعصب والحقد المرير وتحزى الأمانة والدقة والعدالة ومراعاة أصول التحقيق والنقد عند دراسة آراء الشيعة، ويتراءى من قوله أنه كشف في رسالته تلك القناع عن كثير من الحقائق الخافية لدى الشيعة وبرزها بحيث صارت رسالته صالحة للتداول بين المجامع العلمية والتحقيقية ولذا يطالعك في أول رسالته بالقول:

«وقد أجزيت هذه الرسالة بمرتبة الشرف الأولى، مع التوصية بطبعها وتبادلها بين الجامعات» (٣).

فهل يصمد هذا المدعى أو لا؟

إن من يمتلك أدنى علم بهذا الكتاب يتضح له جلياً عدم صحته هذا المدعى

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٢٤٨

بالمرء، فإن الدكتور القفاري لم يراع إطلاقاً في رسالته «التقوى العلمية»؛ إذ إن ادعاؤه الأمانة العلمية، فالمتتبع لما نقله الدكتور القفاري من المصادر يرى أنه قد خان الأمانة العلمية مرات، فالخيانة واضحة لكل من يلقي نظرة فاحصة على كتابه، ويرى عدم الدقة في النقل في كثير من الأحيان.

وأما العدالة في الحكم، فقد حاد الدكتور القفاري عنها كثيراً وجار، وهو ما لا يليق برجل يدعى العلم والمعرفة.

وأما اختياره المصادر المعتمدة والروايات المستفيضة والموثقة عندنا فهذا أيضاً مما لم يف به الدكتور القفاري في كثير من الأحيان كما سترها، ووقع الدكتور في كثير من الأحيان تحت تأثير الأفكار السلفية ومبانيها، التي هي في الغالب كانت محل نقاش بين أهل السنة أنفسهم (١)، كما رأينا بأن مقاييسه في صحة آراء الشيعة وسقمها لا تخرج عن التعصب، والحكم اعتماداً على الآراء المسبقة عند مذهبه.

ولإثبات صحته ما ذكرناه مما تقدم، نقدم لك هذا المبحث «مبحث هل الشيعة تقول بأن في كتاب الله نقصاً أو تغييراً» الذي كتبه الدكتور القفاري مع دراسته ونقده وهو في الحقيقة غيظ من فيض، وتترك الحكم لك أيها القارئ على سائر مباحث كتاب الدكتور القفاري.

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٢٤٩

مؤلف الكتاب وغرضه من التأليف:

إن الدكتور القفاري يعتبر من متعصبي الوهابية (١)، وله إيمان كبير بآراء ابن تيمية، ويمكننا القول بجرأة إن رسالته في الواقع ما هي إلا شرح لدعاوى ابن تيمية في كتابه «منهاج السنة»، فالدكتور القفاري في أكثر فصول الكتاب حينما يصل إلى المقاطع الحساسة من بحثه أو ما يسمى بيت القصيد أو صلب البحث؛ تراه يأتي برأى ابن تيمية ويحاول جاهداً باذلاً أقصى طاقته لإثبات صحته ولكن في

بعض الأحيان- مع الأسف- عن طريق اعتماده على تقطيع وتحريف العبارات و صرفها عن وجهها الحقيقي ليصل إلى غايته. أَلَّف الدكتور القفاري- إضافة إلى اصول مذهب الشيعة- كتابه الموسوم ب «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» وهي في الواقع رسالته في الماجستير، والتي يعتبرها الدكتور القفاري البذرة الأولى في معرفته بالشيعة حيث يقول:

«ولقد كانت صلتى بقضية الشيعة تعود إلى مرحلة «الماجستير» حيث كان موضوعها «فكرة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢). والحقيقة أن الدكتور القفاري في كتابيه هذين- وخصوصاً في كتابه أصول مذهب الشيعة- قد بزَّ غيره ممن سبقه في الاتهام والافتراء والسبِّ والشتم مستعملاً أقبح الألفاظ وأكثرها فحشاً، بحيث لا تخلو صفحة من كتابه من هذه الألفاظ المبتذلة. ومثل هذا النوع من الحديث المبتذل والكلام الفاحش يجعل القارئ الذي لا يعرف مصدر علوم الدكتور القفاري يعجب من أمره لأنه قلَّ وجود مثل هذا النمط من الكلام في الأبحاث العلمية، إلّا أنّ الشخص العارف بمسلك الدكتور القفاري سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٠

وأتباعه المتشدد إلى حدِّ التعبد لمسلك ابن تيمية المعروف بألفاظه القبيحة يزول عنه هذا العجب. فإنَّ كتاب منهاج السنة لابن تيمية الذي كتبه رداً على الشيعة مملوء بهذه الألفاظ البذيئة، بل إنَّ ساحة أمير المؤمنين المقدَّسة لم تسلم من لسان ابن تيمية الفاحش، وهو ما حدا بابن حجر لأن يقول:

«... وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه» (١).

ويمكننا القول بكلِّ جرأة إننا لو جمعنا شتائم الدكتور القفاري في هذا الكتاب فقط لبلغت الخمس من حجمه، بل إنَّ مجرد عمل فهرس لهذا الموضوع يحتاج إلى بضع الصفحات، وهذا ممَّا يزيد من عجب القارئ، ذلك لأنَّ الدكتور القفاري ادَّعى الدفاع عن الدِّين، وإحياء سنَّة السلف باعتباره فرداً من المسلمين وقد اعتبر مسلكه مسلك السنة والجماعة!! فقال في طليعة كتابه في معرض بيان غرضه من التأليف:

«ولا شكَّ بأنَّ بيان حال الفرق الخارجة عن الجماعة والمجانبة للسنة ضروريٌّ لدفع الالتباس وبيان الحقِّ للناس ونشر دين الله سبحانه، وإقامة الحجَّة على تلك الطوائف؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة. فإنَّ الحقَّ لا يكاد يخفى عن أحد، وإنَّما يضلُّ هؤلاء أتباعهم بالشبهات والأقوال الموهمة، ولذلك فإنَّ اتباع تلك الطوائف سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥١

هم ما بين زنديق أو جاهل، ومن الضروري تعليم الجاهل وكشف حال الزنديق ليعرف ويحذر» (١). فهل إن بيان الحقِّ للناس ونشر دين الله وإقامة الحجَّة تقتضى اعتماد الألفاظ الفاحشة والأقوال السخيفة؟ ولعلَّ الدكتور القفاري سلك هذا المسلك- أى مسلك السبِّ والشتم- لاعتقاده بأنه نوع من وجوب إنكار المنكر وتبينه دون غموض، ولذا يقول:

«وأقياً إنكار ما أقف عليه من منكر وبيان فساده فهذا ليس خروجاً عن الموضوعية بل هو جزء من واجب كلِّ مسلم، فمن يتعرَّض لكتاب الله سبحانه ويدَّعى فيه نقصاً وتحريفاً أو يقول بأن علياً هو الأوَّل والآخِر والظاهر والباطن وأمثال هذه الكفريات الظاهرة لا تملك إلّا أن تصمه بما يستحقُّه، وأن تظهر فداحة جرمه وشناعته معتقده، وإلّا كان في الأمر خداع وتغريب بالقارئ المسلم» (٢).

فلو سلّمنا أن الشيعة متلبّسة بالمنكرات والفساد والصدّ عن دين الله (٣)، كما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٢

ادَّعى ذلك الدكتور القفاري زوراً وبهتاناً، ولكن لنسأل الدكتور القفاري هل إنَّ طريقته تتفق وطريقة القرآن والأنبياء سيما خاتمهم وأفضلهم نبينا محمّداً صلَّى الله عليه وآله الذين هم في طليعة المنكرين للمنكر والدافعين للفساد والآمرين بالمعروف؟ فهل وجب على أنفسهم تلوّث ألسنتهم بالكلمات البذيئة لأجل انكار المنكر (١).

أخرج الكليني بسنده عن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله حرم الجنة على كل فحاش بذى قليل الحياء لا يبالي ما قال ولا ما قيل له...» (٢).
وعلى هذا فكتاب الدكتور القفاري الذي يحمل تلك الصفات المشينة لا يستحق النشر في المجامع العلمية فكيف يكون محلاً للدراسة والنقد؟ ولكننا انما تعرضنا لنقد بعض دعاويه كي لا يترك أثراً سلبياً على عقول بعض الناس.

ودعاوى الدكتور القفاري هذه التي ذكرها لتوجيه عدم عقته وبعده عن الخلق العلمي، يمكن ان يخدع بها كثيراً من المسلمين فيتصورون أن الشيعة تعرّض لكتاب الله وتدعى - والعياذ بالله - أن فيه نقصاً أو تحريفاً، أو تقول بأنّ علياً هو الأول والآخر و... وهذا مما يؤدي إلى إثارة مشاعر المسلمين ضدّ الشيعة ويجعل قلوبهم تمتلئ غيظاً وحنقاً على الشيعة، وبالنهاية يؤدي إلى حصول التفرقة بين سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٣

المسلمين ونفرة بعضهم من بعض، وهو بالضبط ما يريده أعداء الإسلام. لكن يخفى عليهم أن أساس هذه الدعاوى من الدكتور القفاري مبني على الافتراء والبهتان والخيانة العلمية وظلم الغير.

نعم فالدكتور القفاري طفق ينقل كلمات متناثرة من هنا وهناك ويتفوه بألفاظ بذئثة يصم بها علماء الشيعة فهو يصفهم ب «شردمة الكذابين، مصدقي الخرافات معقودين بالهوى والغرض» (١)، يشايعون الشيطان» (٢).

ولكن الدكتور القفاري لا يعلم - أو يتجاهل بأنّ تلك الألفاظ طبقاً لمعاييره تنطبق على علماء وكبار وحفاظ أهل السنة بلا شك أمثال: محمّد بن سعد، ابن أبي داود، محمّد بن أيوب بن الضريس، ابن المنادي، أبو نعيم الاصبهاني، ابن عبد البر، عبد الكريم الشهرستاني و...» (٣).

وإذا كان الدكتور القفاري قد اتهم الشيخ الصدوق وغيره من الشيعة بأنهم لم تسلم كتبهم من «الإلحاد»، فإننا لو اعتمدنا على مقياسه لحكمنا بعدم سلامة كتب أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور والطبراني والديلمي من الإلحاد» (٤).

وإذا كان الدكتور القفاري قد اتهم جمعاً من علماء الشيعة الذين أتوا بأدلة قويّة على إبطال نظريته نسخ التلاوة فاتهمهم بأنهم مكذبون لرب العالمين قائلاً: «ما أعظم جرمهم!!» هذا الحكم نفسه منطبق على مجموعة كبيرة من علماء أهل السنة قديماً وحديثاً الذين أنكروا نسخ التلاوة بأدلتهم ورأيتهم نص آرائهم كأبي جعفر النخاس وشمس الدين السرخسي وأبي عبد الله ظفر والقطان وصبحي الصالح سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٤

والرافعي» (١) و...

وإذا كان الرافضة بزعم الدكتور القفاري لغرض إشباع أهوائهم وميولهم يلجأون إلى جعل القراءات بما يطيب لأنفسهم فابن جرير الطبري وغيره أولى بذلك» (٢).

وإن كان الرافضة وارثين للتأويلات المنحرفة فالقرطبي والسيوطي والآلوسي بل عائشة وغيرهم هم أيضاً ممن ورث ذلك بلا شك» (٣).

وإن كان ...

وإن كان ...

٧٧

٧ سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٥

وقفه قصيرة مع الدكتور القفاري

إشارة

قال الدكتور القفارى فى مدخل مبحثه «هل الشيعة تقول بأن فى كتاب الله نقصاً أو تغييراً»:

«... ومن قال بأن فى القرآن نقصاً وتحريفاً فليس من أهل القبلة وليس من الإسلام فى شىء... فإن الباحث المسلم يعانى بلا شك من قراءة تلك السوداء ومن الاستماع لأولئك الأقزام الذين يتناولون على كلام الله سبحانه ويعانى من ذلك أبلغ المعاناة... ثم ما أسهل الادعاء الكاذب على حاقد موتور ومن ثم فليس علينا ان نتبع كل دعوى كاذبة لنردها.

لو كل كلب عوى ألقمته حجراً لكان كل مثقال بدينار «١»

كما ان إهمال القول الكاذب قد يكون أحرى لأماتته وانصراف الانظار عنه ما لم يتفش هذا القول ويشتهر وتحمله طائفة وتسير به سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٦

كتب فحينئذٍ يجب كشف المبطل وباطله... ومن حاول المساس بكتاب الله والنيل من قدسيته فإنه بعيد عن الإسلام وإن تسمى به، وإنه يجب كشفه لتعرف الأمة عداوته لأنه يحارب الإسلام عن أصله العظيم وركنه المتين... «١».

لابد أن تيه الدكتور القفارى هى فقط الدفاع عن حريم القرآن وحفظ قداسته ولهذا تراه مضطرب البال مكسور خاطر كثير المعاناة، وحكم بكفر أصحاب الكتب الذين أوردوا فيها روايات التحريف!

ثم ذكر أنه ينبغى الاحتياط أشد الاحتياط فى هذه المسألة قائلاً:

«ومن هنا فإن العدل يقتضى ان نحطاط فى دراستنا لهذه المسألة أبلغ الاحتياط وان نعدل فى القول، فلا نرمى طائفة بهذه المقالة إلا بعد الدراسة والتثبت...» «٢».

وأخيراً، وبعد الدراسة والبحث فى أطراف هذه المسألة توصل إلى النتيجة الآتية:

«فريه التحريف ابتداء القول بها الروافض فى القرن الثانى ونسبت إلى هشام بن الحكم وشيطان الطاق... وإن بعض أهل العلم ينسب هذه العقيدة إلى الباطنية فى حين أن الباطنية لم تخص بهذه المقالة والذى تولى كبرها وأكثر الوضع فيها هم الاثنا عشرية، وقد سجلت هذه المقالة فى... كتاب سليم بن قيس...» «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٧

وقد بلغ احتياطه وعدالته فى الحكم أوجه!! حين حكم على كتب حديث الشيعة كالكافى وتفسيرهم بالمأثور كتفسير على بن إبراهيم بقوله:

«أن أصحاب هذه المقالة والكتب التى حوت هذا الكفر- أى تحريف القرآن نعوذ بالله- هى محل تقدير عند هؤلاء [أى الإمامية] وصدق الموقف يقتضى البراءة من معتقديها كالكلىنى وكتابه الكافى والقمى وتفسيره وغيرهما ممن ذهب إلى هذا الكفر» «١».

وبالتالى فإن فى كتابه مواضع من هذه الأحكام والقضايا ليست بالقليلة وكنموذج لذلك قوله:

«إنه لا ثقة برواياتهم بعد هذا وإن كتبهم هى المحرفة المفترأة... وقد انكشف أمرها بهذه الفرية...»

وكثرة الأخبار فى هذا الباب تدل على أن دين الشيعة سداه ولحمته الكذب والكيد للإسلام بمحاربة ركنه العظيم وأصله الذى يقوم عليه وهو القرآن...» «٢».

وقال أيضاً:

«... وهذا بلا شك دليل بطلان أخبارهم كلها... وكان من أعظم الأدلة والبراهين على سقوط أخبارهم وتهافت رواياتهم...» «٣».

بعد كل هذا نسأل:

هل أن الدكتور القفارى عادل فى احكامه تلك؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٥٨

وهل أن الدكتور القفارى يراعى الموازين العلمية فى هذا البحث الذى يعد من البحوث المهمة جداً عند المسلمين؟

وهل أن الدكتور القفاري تحلى بالأمانة العلمية في نقل روايات وعبارات الشيعة من مصادرهم؟

وهل؟

وهل؟

وسياتيك عن قريب الجواب الشافي عن كل تلك الأسئلة، وأنت تحكم بنفسك عليه، وقبل أن نبث في أجوبة تلك الأسئلة، علينا أن نقف وقفه قصيرة مع الدكتور القفاري ونسأل السؤال الذي يدور في خاطر، وهو: ماذا يقول الدكتور القفاري في روايات أهل السنة في هذا المقام؟ إذ أنه لا بد أن يكون قد اطلع على الأنواع المختلفة لتلك الروايات في كتب أهل السنة، من حيث العدد (حيث يقول الآلوسى إنها أكثر من أن تحصى «١»)، ويقول السيوطى وأمثلة هذا الضرب كثير «٢» ومن حيث كيفية المصادر (فهى من كتب الصيحاء والكتب الأخرى المعتمدة عندهم) ومن حيث قوة متونها وتنوع مدلولها (بأنها من خطأ الكتاب، وإلقاء الشياطين في الوحي، وتغيير الحجج في كلمات القرآن، والروايات الدالة على الزيادة والنقص في القرآن، وإسقاط آيات بعد وفاة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله) والدكتور القفاري يعلم علم اليقين أنهم رووا بمثل ما رواه الكليني وغيره وبعضه أكثر صراحةً وأشد ظهوراً في التحريف وأصح سنداً وأقوى حجةً وأبعد عن التأويل الظاهر والمقبول وقد لاحظ هو بنفسه أجوبة علماء أهل السنة سلامه القرآن من التحريف، ص: ٢٥٩

المتناقضة عن تلك الروايات ومع ذلك فقد أصدر تلك الأحكام على الشيعة مع كونه محتاطاً بأبلغ الاحتياط حسبما ادعى!! فإذا كان الدكتور القفاري عادلاً في حكمه وبقصد الدفاع عن الدين وقد توصل إلى تلك النتائج الموهومة على طبق الموازين العلمية، فيجب عليه أن يطبق النتائج التي توصل إليها في كتب الشيعة على كتب أهل السنة: كموطأ مالك، صحيح البخارى ومسلم، سنن الترمذى والنسائى وأبى داود والبيهقى، ومسند أحمد والطيالسى، ومستدرک الحاكم ومعجم الطبرانى ومصنف عبد الرزاق وابن أبى شيبة والمحلى لابن حزم الأندلسى وفضائل القرآن لابن سلام وتفسير الطبرى والدر المنثور والقرطبي وغير ذلك من كتب الحديث وعلوم القرآن والتفسير من تأليف كبار العلماء والأئمة من أهل السنة. فعلى الدكتور القفاري أن يتبرأ من هذه الكتب والمؤلفات ويحكم بأن كثرة الأخبار في هذا الباب يدل على الكيد والكذب على الإسلام والمحاربة لركنه العظيم - وهو القرآن - وفي نهاية المطاف ليقول: «لا ثقة بروايات أهل السنة بعد هذا...!! حتى يثبت عدالته ونق بسلامه وإلا فالتعصب فى المجال العلمى لا يؤدى إلا إلى التفرقة وتضييع الحقائق وإضلال العباد كما لا يخفى. سلامه القرآن من التحريف، ص: ٢٦٠

اتهم مفضوح

الدكتور القفاري وهو ينكر روايات أهل السنة قد اتهم الشيخ الطوسى بالكذب حيث قال الشيخ الطوسى: «رويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آى القرآن ونقل شىء منه من موضع إلى موضع لكن طريقها الآحاد لا توجب علماً، فالأولى الاعراض عنها ... لأنه يمكن تأويلها» «١».

فقال الدكتور القفاري:

«إن ما زعمه الشيخ الطوسى أن العامة قد شاركو طائفته فى رواية هذا الكفر، كذب ...» «٢».

وتعليقاً على كلام الطبرسى الذى قال:

«روى جماعه من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن فى القرآن تغييراً ونقصاناً ...» «٣».

قال الدكتور القفاري:

«يحاول الطبرسى - كعادة هؤلاء - أن يشرك بعض أهل السنة الذين عبر عنهم «بحشوية العامة» فى هذا الكفر كنوع من الدفاع عن

المذهب وحفظ ماء الوجه ولون من النقد المبطن لاهل السنة» (٤).

ولكن انكار الدكتور القفارى واتهامه للطوسى والطبرسى لا وجه له فإن روايات أهل السنة التى أوردنا شطراً منها تصدق قولهما.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٤١

محاولة فاشلة

نعم الدكتور القفارى يقول فى موضع آخر فى مقام قبوله لتلك الروايات: إن الروايات الموجودة فى كتب أهل السنة من جنس «روايات القراءات» أو «نسخ التلاوة» بخلاف روايات الشيعة التى هى من جنس التحريف، وقد كثر الدكتور القفارى هذا القول عشرات المرات ودافع عنه دفاعاً مريباً، فمثلاً تراه يقول:

«فكيف يجعل نسخ التلاوة كالقول بالتحريف إن ذلك إضلال مبين وكيد متين ... لان غاية ما تدل عليه تلك الآثار ان ذلك كان قرآناً ثم رفع فى حياة الرسول والوحى ينزل ...» (١).
وقال أيضاً:

«فمن يقل من الشيعة إن رواياتهم الواردة فى كتبهم من جنس روايات القراءات ونسخ التلاوة فهو يتستر على هذا الكفر ويساوى بين الحق والباطل» (٢).

ولكن كيف يمكن حمل كل روايات أهل السنة- التى أوردناها فى المقام الأول «مبحث دراسة أحاديث التحريف فى مصادر أهل السنة»- على القراءات أو نسخ التلاوة؟ وإذا كانت نظرية نسخ التلاوة من عند الله، وتعطى جواباً شافياً لقسم من الروايات، فلماذا هذا التريد والإنكار من أهل السنة أنفسهم لهذه النظرية؟ وكيف تبطل نصوص تلك الروايات تلك النظرية؟ وإشكالات متعددة اخر ذكرناها فى المقام الأول، وعلى فرض المحال فلو قبلنا بأن القراءات أو نسخ التلاوة كلها من عند الله فإن الروايات الموهومة التى تقول بوجود اللحن فى القرآن والزيادة فى القرآن وإلقاء الشياطين فى الوحي القرآنى وتغيير بعض الحكام فى كلمات القرآن سلامه القرآن من التحريف، ص: ٢٤٢

وغيرها من الروايات هل هى من جنس القراءات أو من جنس نسخ التلاوة؟؟

والأعجب من هذا، الإدعاء الآخر الذى ذكره الدكتور القفارى بقوله:

«الإقرار بنسخ التلاوة أمر مشترك بين الفريقين وهو شىء آخر غير التحريف» (١).

أولاً: من هو الذى أقر بنظرية نسخ التلاوة المزعومة من الأساطين الإمامية؟

ذكر الدكتور القفارى أسماء ثلاثة من علماء الإمامية وهم «شيخ الطائفة الطوسى» و «الشيخ أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى مؤلف مجمع البيان» و «الشريف المرتضى علم الهدى» وقال: الاقرار بنسخ التلاوة أمر مشترك بين الفريقين ...».

ثانياً: ما المقصود من «نسخ التلاوة» فى عبارة الدكتور القفارى هل هو نسخ التلاوة دون الحكم أو نسخها مع الحكم؟ فالأول ورد مرة واحدة وهى آية الرجم، والشيخان الطوسى والطبرسى قبلنا هذا المورد فقط، ولكن تمام الروايات المزعومة والتى هى أكثر من أن تحصى- ما عدا هذا المورد- هى من باب نسخ التلاوة مع الحكم، ولا يوجد أحد من الإمامية يشترك مع غير الإمامية فى هذا الأمر البين الغنى وإليك تفصيل ذلك: قال شيخ الطائفة:

«ما نسخ لفظه دون حكمه كآية الرجم فإن وجوب الرجم على المحصنة لا خلاف فيه والآية التى كانت متضمنة له منسوخة بلا خلاف وهى قوله: «الشيخ والشيخة إذا زنيا ...» (٢).

وفى موضع آخر يقول شيخ الطائفة:

«وقد أنكر قوم جواز نسخ القرآن وفيما ذكرناه دليل على بطلان

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٢٦٣

قولهم» (١).

وهذه العبارات بعينها ذكرها الدكتور القفاري عن الشيخ ولم يورد ما بعده.

فالشيخ الطوسي حينما ذكر جواز النسخ فإنما أراد به الاستدلال على جواز النسخ في عالم الثبوت والإمكان -مقابل قول بعض المعتزلة بعدم جواز النسخ حتى في عالم الثبوت (٢)- ولم ينظر الشيخ في كلامه إلى عالم الإثبات والوقوع، فقال الشيخ بعد استدلاله: «وفيما ذكرنا دليل على بطلان قولهم».

ثم قسم الشيخ رحمه الله النسخ في الشرع إلى ثلاثة أقسام، وقال في القسم الثالث (نسخ التلاوة مع الحكم) ما نصّه:
«الثالث- هو مجوّز وإن لم تقطع بأنه كان. وقد روى عن أبي بكر أنّه

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٢٦٤

كان يقرأ لا ترغبوا عن آباءكم فإنه كفر» (١).

ولو دققنا في قول الشيخ: «هو مجوّز» فإنه يعني إمكان حدوث النسخ ثبوتاً لكنّه في مقام الإثبات قال: «لم تقطع بأنه كان» أى لم يثبت النسخ في عالم الإثبات والوقوع، وما ورد في الروايات ليس آية قرآنية حتى يمكن اعتبارها قسماً من النسخ وإنما هي روايات آحاد لا حجة فيها في المقام.

هذا الكلام كان في مورد شيخ الطائفة، وأما الشيخ الطبرسى فهو كالشيخ الطوسي ذهب إلى أنّ الآية الوحيدة التي جرى فيها نسخ التلاوة دون الحكم هي آية الرجم (٢).

أمّا السيد المرتضى رحمه الله فهو منكر لكلا هذين القسمين من النسخ؛ ولا أدري من أين جاء الدكتور القفاري بهذه النسبة للسيد المرتضى إذ يقول:

«وهو (أى السيد المرتضى) يقرّ بنسخ التلاوة فى كتابه الذريعة قال:

«فصل فى جواز نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دونه ثم تكلم عن ذلك» (٣).

ونحن نعجب من الدكتور القفاري كيف فهم من عبارة المرتضى القول بجواز نسخ التلاوة فى عالم الوقوع والإثبات، والحال إنا نقل لك نصّ عبارته لتتضح لك واقعية الدكتور القفاري. قال السيد المرتضى:

«فصل فى جواز نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دونه ... مثال نسخ الحكم دون التلاوة نسخ الاعتداد بالحوال وتقديم الصدقة أمام المناجاة ومثال نسخ التلاوة دون الحكم غير مقطوع به لأنّه من جهه

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٢٦٥

خير الآحاد ... وهكذا مثال نسخ الحكم والتلاوة معاً موجود- أيضاً- فى أخبار الآحاد ...» (١).

فالسيد المرتضى - كالشيخ الطوسي - فى مقام بيان أنّ نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دونه ثبوتاً جائز أو لا، فمثال نسخ الحكم دون التلاوة هنا موردان من الآيات يمكن الاتيان بهما لأنّه مقطوع به وأما فى مقام نسخ التلاوة دون الحكم أو معه فهو غير مقطوع به لأنّ طريقه هو خبر الواحد، إذ ان نسخ الآيات القرآنية- كالأيات القرآنية نفسها- يجب أن يكون متواتراً ومقطوعاً به، وعلى هذا يكون نسخ التلاوة بكلا قسميه مردوداً عنده لأن أخبارهما آحاد وبناء على هذا فكيف يمكن للقفاري أن يقول بأنّ السيد المرتضى يذهب إلى قبول نسخ التلاوة؟

على هذا فإنّ كل ما عند الدكتور القفاري من جواب لروايات أهل السنّة هو نسخ التلاوة أو القراءة الواردة فنسخ التلاوة موهوم لا غير وادّعاؤه بأنّه مشترك بين الفريقين كذب لا- غير وأما القراءة الواردة فإنّها من عند الله إذا كانت تلك الروايات فى كتب أهل السنّة فقط لا فى كتب الآخرين. قال الدكتور القفاري:

«الأحاديث الصريحة الدلالة في أن كل واحد من القرّاء قد أخذ قراءته من الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي مخالفة لقراءة صاحبه وأنّ النبيّ أقرّ كلّاً منهم وأخبر بأنها هكذا نزلت فبان أنّ الجميع نازل من عند الله» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٦

فعلى هذا كل قراءة في زعم الدكتور القفاري من عند الله لكن إذا كانت نفس تلك الروايات في كتب الشيعة فإنها من باب كذب وافتراء.

فعلى سبيل المثال جاءت في بعض مصادر الشيعة (١) قراءة الآية بدون كلمة «عن» في الآية الشريفة «يسألونك عن الأنفال...» فقال الدكتور القفاري:

«وغير الرافضة من هذا الزعم أن الأنفال كانت خاصة لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم هي للأئمة الاثني عشر المعصومين من بعده والصحابة إنما كانوا يسألون الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يعطيهم منها على سبيل الصدقة ولم يكن سؤالهم عن حكمها وهذا لا يتأتى للرافضة إلا بحذف كلمة «عن» (٢).

لكن هذه القراءة توجد في مصادر أهل السنة عن كثير من الصحابة والتابعين (٣) بل نقل «ابن جرير» عن بعض انهم قالوا: «نزلت الآية لأن أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سألوها قسمة الغنيمة بينهم يوم بدر فأعلمهم الله أن ذلك لله ولرسوله دونهم» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٧

فهل يريد الدكتور القفاري أصرح من هذا، فلماذا افتري على الشيعة وقال:

«وهذا لا يتأتى للرافضة إلا بحذف كلمة «عن».

ومثله كثير وسيأتي بعضه (١).

وهنا نستعرض نكاتاً قصيرة في أصل وجود روايات أهل السنة، وموقف الدكتور القفاري منها، ونقف هنا وقفه قصيرة لمقارنته «أجوبة» أهل السنة - عن رواياتهم - بمعايير الدكتور القفاري وموازينه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٨

نظرة إلى أجوبة أهل السنة وموازن الدكتور القفاري

لو وازنا بين أجوبة علماء أهل السنة ومعايير الدكتور القفاري لتوصّلنا إلى نتائج عجيبة غريبة، فمثلاً حينما قال العلامة البلاغي (ت/ ١٣٥٢ هـ) في أسانيد روايات الشيعة التي ظاهرها يدل على وقوع التحريف في القرآن ما نصّه:

«منها ما لا يتيسر احتمال صدقها ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول إلى التناقض والتعارض ... هذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيدنا إلى بضعة أنفار وقد وصف علماء الرجال كلّاً منهم إمّا بأنه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفوء الرواية وإمّا بأنه مضطرب الحديث والمذهب ... وإمّا بأنه كذاب متهم ... وإمّا بأنه ضعيف لا يلتفت إليه و...» (١).

وهو ما ذهب إليه الميرزا مهدي الشيرازي (ت/ ١٣٨١ هـ) في مجال هذه الأخبار (٢).

ردّ عليهم الدكتور القفاري بعد نقل عباراتهم بقوله:

«هذا قول البلاغي والشيرازي في رجالهم وأسانيدهم.

ولسنا بحاجة إلى حكم الروافض ولكن نذكرها لبيان تناقض أقوالهم وشعورهم بتفاهة قولهم وسقوطه ومحاولتهم التستر على مذهبهم أو نفى هذا الكفر والعار الذي ألحقه بالطائفة شيوخهم الأوائل» (٣).

أقول: إذا كان تقييم الدكتور القفاري صحيح ومنصف بالنسبة لحكم العلماء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٩

المعاصرين من الشيعة كالبلاغى والشيرازى على رواة وروايات التحريف فهل يمكن للدكتور القفارى تطبيق هذا الحكم- العادل والصائب!!- على بعض العلماء المعاصرين من أهل السنة الذين حكموا بضعف رواة وروايات التحريف ووضعها وجعلها ويقول: «هذا قول الآلوسى ومصطفى زيد ورشيد رضا ومحمد أبو زهرة و ...

فى رجال أهل السنة وأسانيدهم ... نذكرها لبيان تناقض أقوالهم وشعورهم بتفاهة قولهم وسقوطه ومحاولتهم التستر على مذهبهم أو نفى هذا الكفر والعار الذى الحقه بأهل السنة شيوخهم الأوائل ...» (١).

وهل أذعن الدكتور القفارى إلى أن ما حكم به على جواب العلامة الطباطبائى من الإمامية قد شمل أجوبة بعض علماء أهل السنة إذ يقول العلامة:

«المراد فى كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا انزل، هو التفسير بحسب التنزيل فى مقابل البطن والتأويل ...» (٢).

فقال الدكتور القفارى:

«فهذا تأكيد للأسطورة وليس دفاعاً عنها، ذلك أن من حرف وردّ وأسقط النصوص النازلة من عند الله والتي تفسر القرآن وتبينه هو لردّ وتحريف الآيات أقرب ...» (٣).

ألم يكن هذا هو نفس جواب علماء أهل السنة عن رواياتهم؟ ألم يعدّ جمع من علمائهم أمثال «أبو عبيد القاسم بن سلام» و «الحافظ أحمد العاصمى» و «ابن حزم الاندلسى» و «بدر الدين الزركشى» وغيرهم تلك الروايات من باب التفسير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٠

والسنة؟

ففى هذه الصورة وطبق معيار الدكتور القفارى أليست أقوال هؤلاء أقرب إلى رد وتحريف الآيات، وتأكيداً للأسطورة...؟! فلو ركنا إلى معيار وموازين الدكتور القفارى فى البحث والدراسة عن تلك الروايات لصار علماء كل من الفريقين ممن يقول بالتحريف بحسب نظره، وسنشير لاحقاً الى بعض المقاييس الاخر للدكتور القفارى.

هذا، ولو اتبع الدكتور القفارى وأضرابه الموازين العلمية وابتعدوا عن التعصبات ثم ولجوا فى مثل هذه الأبحاث لتوصلوا قطعاً إلى النتيجة التى تستفاد من روح تعاليم الوحي التى اعترف بها محققو الفريقين واستدلوا عليها، وهى: «إذا وجدنا لهذه الروايات تأويلاً صحيحاً متفقاً مع السليقة القرآنية فهذا أمر مقبول لا محالة وإلا فيجب تبرئه ساحة القرآن المقدسة عن هذه الأوهام لوجود الأدلة القاطعة على صيانة القرآن عن التحريف؛ سيما وأن نصوص بعض تلك الروايات يعتبر خير شاهد على أنها أجنبية بالمرّة عن كلام الله تعالى.»

فلا ينبغى لاحد نسبة القول بتحريف القرآن لأية طائفة بسبب وجود بعض الروايات فى كتبهم أو وجود عدّة قليلة ممن قبلت هذه الروايات، والقاء مسؤولية تلك الروايات والقائلين بها على عهدة تلك الطائفة بأجمعها.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧١

حديث مصحف الإمام على عليه السلام فى سطور:

وهناك مطلب آخر ذكره الدكتور القفارى فى مدخل موضوع بحثه، يرتبط بمصحف الإمام على عليه السلام حيث قال: «ومن أمر هذه الدعوى التى وجدت فى محيط الشيعة ... أنها ولدت وفى أحشائها أسباب فنائها وبراكين زيفها وكذبها ... فهى تقوم على دعوى أن القرآن ناقص ومغير ... وان القرآن الكامل المحفوظ من أى تغيير هو عند أمير المؤمنين على بن أبى طالب ثم أورثه الأئمة من بعده ...

ولو كان لدى أمير المؤمنين غيره لأخرجه للناس ولم يجر أن يتعبد الله بكتاب محرف وناقص، ولتدارك الأمر حين أفضت إليه الخلافة؛ لأن من أقر الخائن على خيانتته كان كفاعها ...

لم يجد أصحاب هذا الافتراء ما يجيبون به عن هذا السؤال الكبير الذي ينسف بنيانهم من القواعد سوى قولهم على لسان عالمهم نعمه الله الجزائري ...

كما أنهم ربطوا- والكلام للقفاري- وجود المصحف بإمامهم المنتظر ... والإمام الغائب والمصحف الغائب كلاهما وهم وخيال ... «١».

فالدكتور القفاري في موارد متعددة تحدت عن مصحف الإمام على عليه السلام، وكل مرة يستعمل أقيح الألفاظ وأهجنها، التي هي في الواقع بعيدة كل البعد عن ذوق كل محقق يطلب الحقيقة والدفاع عن دين الله.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٢

بل إنه يفرد بحثاً مستقلاً «١» تحت عنوان «مصحف [الإمام] على» يستنتج في نهايته أن:

«... أول كتاب تعرض لهذه الفريضة هو كتاب سليم بن قيس حيث نجد الصورة لهذه الفريضة في بدايتها فترد هذه المسألة في أثناء روايتين ...

وفيها «أن علياً لزم بيته حتى جمع القرآن وكان في المصحف والرّقاع ...» «٢».

وهذا الخبر لمصحف الإمام على عليه السلام في كتاب سليم بن قيس، يوجب عند الدكتور القفاري أن يحكم ويقول:

«وقد سجلت هذه المقالة- أي تحريف القرآن- في أول كتاب ظهر لهم ... وهو كتاب سليم بن قيس» «٣».

ونحن قد تكلمنا عن جميع الخطوط العامة لمسألة مصحف الإمام على عليه السلام من مصادر الفريقين في المقام الأول، وسترى قريباً «في مبحث مصحف الإمام علي» أن خبر مصحف الإمام على عليه السلام في كتب أهل السنة فاق روايات الشيعة وبعضها وردت بأسانيد صحيحة ومتضافرة.

وعلى هذا، فقول الدكتور القفاري بأنّ خبر هذا المصحف وجد منحصرأ في محيط الشيعة وهذا المصحف وهم وخيال وكذلك قوله بأنّ هذا المصحف في نظر الشيعة خال من التغيير والتّحريف بخلاف المصحف الموجود، وكذلك قوله: الوحيد الذي أجاز عن ذلك السؤال الكبير- وهو إذا كان عند الإمام على عليه السلام مثل هذا المصحف فلماذا لم يخرج للناس- السيد نعمه الله الجزائري، كل هذه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٣

الدعوى من سوء الفهم والتجاهل من الدكتور القفاري لأنه:

أولاً: إن خبر مصحف الإمام على عليه السلام في مصادر الفريقين ورد متواتراً معنى.

ثانياً: إن المصحف الموجود عند المسلمين عامية بنظر علماء ومحققى الإمامية مصون عن كل نوع من التغيير والتّحريف وقد عرضنا عليك في المقام الأول أقوالهم وأدلتهم، وقلنا: إن مصحف الإمام على عليه السلام عند محققى الإمامية- وهم أكثرهم- مشتمل على التزييل الذى هو بمعنى شرح المراد من الله والتأويل وما يرجع إليه الكلام من المعانى ظاهراً وباطناً وكذا بيان شأن النزول والناسخ والمنسوخ و... وبيننا هناك أنّ هذه الامور لا مساس لها بمسألة التّحريف اطلاقاً.

ثالثاً: ذلك السؤال الذى هو فى الواقع متوجه لكلا- الفريقين لا- الى الشيعة فقط، أجاز عنه كل علماء الإمامية- ما عدا قلّة من الأخباريين- بقولهم:

«لو كانت مخالفة مصحف الإمام فى بعض الحقائق الدينية متعلقة بالوحى القرآنى لعارضهم بالاحتجاج ودافع عنه ولم يقنع بمجرد اعراضهم عما جمعه واستغنأهم عنه» «١».

وعلى هذا فلم يكن المحدث الجزائري هو الوحيد الذي أجاب عن السؤال. هذا، ولنا في مبحث مصحف الإمام على عليه السلام في هذا المقام بحث مفصّل نسيباً فانتظر. إلى هنا كانت وقفة قصيرة مع الدكتور القفاري لمدخل مبحثه «هل الشيعة تقول بأنّ في كتاب الله نقصاً أو تغييراً» والآن نشرع بإذن الله في أصل المبحث وهو تحت عنوان «دعوى الدكتور القفاري في ميزان النقد». سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٥

دعوى الدكتور القفاري في ميزان النقد

إشارة

قال الدكتور القفاري بعد مدخل الموضوع: «وفيما يلي نبدأ بدراسة هذه القضية عند الشيعة ومتى بدأت وكيف امتدت، ومن الذي تولى كبر وضعها، وهل تقول الشيعة كلها بذلك أم فيها من أنكروا وتبرأوا؟ وسنذكر أولاً ما تقوله كتب السنة ثم نرجع لتحقيق ذلك من كتب الشيعة الإثني عشرية نفسها» (١). سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٤

بداية هذا الافتراء كما تقوله مصادر أهل السنة

يتّضح لنا من هذا العنوان أنه يحاول كشف نقطة البداية في تحريف القرآن من وجهة نظر الإمامية في مصادر أهل السنة، فهو في تفحصه، يتشبه بقول ابن الأنباري (ت ٣٢٨) إذ يقول: «يقول الإمام أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري: «لم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون شرف القرآن وعلو منزلته ... حتى نبغ في زماننا هذا زائغ عن الملة بما يحاول به ابطال الشريعة فزعم ان المصحف الذي جمعه عثمان باتفاق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله على تصويبه فيما فعل لا يشتمل على جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف ... (ثم ذكر ابن الأنباري) ان هذا الزنديق اخذ يقرأ القرآن على غير وجهه زندقه والحاداً فكان يقرأ: (ولقد نصركم الله بيدرسيف على وأنتم أذلة)» (١). وكما ترى فان ابن الأنباري لم يبين هويته هذا الشخص ومذهبه، وكذا القرطبي الذي نقل كلام ابن الأنباري لم يذكر شيئاً فيما يتعلق بهذا الناقل، ولكن الدكتور القفاري تمكن من معرفة هوية القائل حين قال:

«هذا النص قاله ابن الأنباري المولود سنة (٢٧١ هـ) والمتوفى سنة (٣٢٨ هـ) وهو يشير إلى ان هذا الافتراء بدأ في زمنه ... ويدل النص المذكور على أن مصدر هذا الافتراء من طائفة الشيعة كما تفيدته تلك الزيادة المفتراه (بسيف على) ... وكأن ابن الأنباري بهذا يشير إلى شخص بعينه إلّا انه لم يذكره باسمه ... ولكن بدت هويته المذهبية من سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٧

خلال افتراءاته» (١).

فهل أصاب الدكتور القفاري الحقيقة في اكتشافه هذا؟

لنرجع الآن إلى كلام «القرطبي» في تفسيره الذي نقل لنا كلام «ابن الأنباري» كي نعرف هوية مذهبية هذا الشخص من خلال «افتراءاته» الأخرى ونعرف صحة دعوى الدكتور القفاري في هذا المجال.

قال القرطبي أيضاً فيما ينقل عن «ابن الأنباري»:

«فرعم - هذا الزائغ - ان المصحف الذي جمعه عثمان رضى الله عنه لا يشتمل على جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف

... فمنها:

«والعصر ونوائب الدهر» ومنها: «حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزّينت وظنّ أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس - وما كان الله ليهلكها إلاّ بذنوب أهلها» وادعى أنّ عثمان والصحابه زادوا في القرآن ما ليس فيه ... وادعى أنّ المصحف الذي في أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مغيرة ...

وقال هذا القائل: لى ان اخالف مصحف عثمان كما خالفه أبو عمرو بن العلاء فقراً: «انّ هذين لساحران» ... «٢»

وقد مرّ عليك في المقام الأوّل أن قائل هذا القول ... «ان المصحف الذي جمعه عثمان لا يشتمل على جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف» في الأصل هي «عائشة» أمّ المؤمنين فقد نقل عنها «مصعب بن الزبير» أنها قالت:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٨

«كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مائتي آية فلما كتب عثمان المصحف لم يقدر منها إلّا على ما هو الآن» (١).

وأيضاً ما قاله ابن الانباري عن ذلك الشخص في قراءة سورة «العصر» لم يرد في مصادر الشيعة قط بل جاء في كتاب «فضائل القرآن» (٢). لأبي عبيد القاسم بن سلام من أهل السنة وما قاله «ابن الانباري» بقوله: «وذكر هذا الإنسان أن ابى بن كعب هو الذي قرأ ... «كأن لم تغن بالأمس - ما كان الله ليهلكها إلاّ بذنوب أهلها» هذا الاختلاف في القراءة أيضاً يوجد في مصادر أهل السنة «٣» لا الشيعة، كما أن أصل اختلاف القراءة في قراءة «ان هذان لساحران» أيضاً عن عائشة حيث قالت:

«هذه الآية - وآيات أخرى - من عمل الكتاب أخطأوا في الكتابة ورأت أن الصحيح قراءتها بالنصب» (٤).

وأما ما قاله «ابن الانباري»: «... وحكى لنا آخرون عن آخرين أنّهم سمعوه يقرأ: «ولقد نصركم الله ببدر - بسيف على - وأنتم أذلة ...» فهذه القراءة لا توجد في كتب التفسير بالمأثور من الشيعة كتفسير «البرهان» و «نور الثقلين» وتفسير «القمي» و «العياشي» وغيرها. فلو كان هذا الشخص شيعياً لوجدت قراءته في أحد هذه الكتب وما شابهها على أقلّ تقدير، نعم يوجد نحوها في شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني الحنفي النيسابوري وهو من كبار المحدثين في القرن الخامس من أهل السنة بأسانيد عن عبد الله بن مسعود وابن عباس، ومثله «٥» في تفسير الدرّ المنثور للسيوطي عن ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن ابن مسعود:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٧٩

إنّه كان يقرأ الآية: «كفى الله المؤمنين القتال - بعلى بن أبي طالب» - (١).

ومع هذا كله كيف يدعى الدكتور القفاري إنّه كشف عن هوية هذا الشخص الشيعية!! وهذه الروايات في مصادر أهل السنة والقائلون بها منهم، بل إن كان الدكتور القفاري وغيره يريدون أن يعرفوا هذا الرجل بشخصه، فهذه هو الخطيب البغدادي صرح بأبلغ التصريح بأنّ هذا الشخص لا يكون إلاّ «أبا الحسن محمّد بن أحمد المقرئ» المعروف «بابن شنبوذ» وهو من كبار علماء أهل السنة «٢» (ت ٣٢٨) قال:

«كان قد تخيّر لنفسه حروفاً من شواذ القراءات تخالف الاجماع فقراً بها، فصنّف أبو بكر بن الأنباري وغيره كتباً في الردّ عليه» (٣).

وهذا أبو شامة المقدسي في كتابه «المرشد الوجيز» قال:

«هذا الشخص المشار إليه هو «أبو الحسن محمّد بن أحمد بن أيوب المقرئ» المعروف «بابن شنبوذ البغدادي» في طبقة ابن مجاهد ...» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٠

فهل يريد الدكتور القفاري إعلاماً أصرح من هذا. والعجيب انّ الدكتور القفاري مع علمه (أو على الأقل على ظنّه) بذلك لاشتهار قضية ابن شنبوذ وأنّه عاش في عصر ابن الانباري - ووجود كتاب «المرشد الوجيز» لابى شامة في دليل المراجع من كتابه «١» وغيره من

القرائن - اختلق هذه الأقاويل!

واعجب من هذا أن الدكتور القفاري لإدماة مسرحيته كان قد جعل ذلك الشخص هشام بن الحكم متشبهًا بكلام الملتى فقال: «بينما نجد الملتى (ت ٣٧٧) يشير إلى هذا الشخص صاحب الفرية هو هشام بن الحكم فانه زعم أن القرآن الذى فى أيدى الناس وضع أيام عثمان، وأما القرآن فقد صعد به إلى السماء لردّة الصحابة بزعمه ...» (٢).

وإذا نسأل الدكتور القفاري: كيف يمكن أن يكون هذا الشخص هشام بن الحكم الذى توفى قبل ولادة ابن الانبارى ب ١٩٠ سنة حيث أن ابن الانبارى ولد فى (٢٧١ هـ)، وقد ذكر «ابن الانبارى» أن هذا الشخص حيّ يرزق فى زمانه وعصره حيث قال «... حتى نبغ فى زماننا هذا زائغ عن الملة ...» قال الدكتور القفاري اعتماداً على اكتشافه!!

«... إذا لاحظنا أن هذه الفرية مرتبطة أشد الارتباط بمسألة الإمامة والأئمة عند الشيعة ... إذا أدركنا ذلك فإنه لا يبعد أن يكون ما قاله «الملتى» فى أن هشاماً هو الذى تولى كبر هذا الافتراء ...» (٣).

ثم يضيف بضرر قاطع:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨١

«لا- يبعد أن يكون هذا واقعاً، لا- سيما أن هشاماً كان أول من تكلم فى الإمامة حتى قال ابن النديم: إن هشام بن الحكم ممن فتن الكلام فى الإمامة ... وقال ابن المطهر الحلى: وكان ممن فتن الكلام فى الإمامة وهذب المذهب بالنظر ...» (١).

أقول: أما كان ينبغى للدكتور القفاري أن يتأمل ولو يسيراً فى كلام الملتى؟! فإن الملتى يرمى هشام بن الحكم «٢» بالافتراء وقال: إن عقيدته فى القرآن هي: «...»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٣

القرآن فقد صعد به إلى السماء لردّة الصحابة بزعمه» فمع صعود القرآن الواقعى إلى السماء؛ أولاً: كيف يدعى ذاك الشخص الذى يعيش فى عصر ابن الانبارى بأنه يأخذه ويقراً به. وثانياً: إن الشخص الذى يعيش فى زمن ابن الانبارى قد زعم:

«إن المصحف الذى جمعه عثمان لا يشمل على جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف ...» ولكن الملتى يقول فى مورد هشام ما نصه: «زعم أن القرآن الذى فى أيدى الناس وضع أيام عثمان» وهذا يعنى أن هوية هذا القرآن الموجود تختلف جوهرياً عن القرآن الصاعد إلى السماء لا- أنه نفس هذا القرآن الموجود ونقص شىء منه. وعلى هذا كيف يمكن نسبة ذاك القول إلى هشام وأتى له ذلك؟

ثالثاً: تعبير «سيف على» ما ربطه بمسألة الإمامة، حتى يعتبره الدكتور القفاري مرتبطاً أشد الارتباط بمسألة الامامة والأئمة عند الشيعة؟ فتعبير «سيف على» فى الرواية على فرض صدورها يمكن أن يكون شرحاً وتفسيراً للآية وبياناً لمنقبة من مناقب الإمام التى لا تحصى، وقد ورد نحوها فى تفسير «الدر المنثور»، - كما تقدّم - ويدعم ذلك الشواهد التاريخية «١». علماً أن هذا التعبير لم يستدل به أحد من علماء الإمامية المتقدمين والمتأخرين على مسألة النص على إمامة الإمام على عليه السلام.

رابعاً: أى شخص من الخاصة أو العامة ذكر أن هشام بن الحكم لاجل مسألة الإمامة تمسك بهذا النوع من التعبير؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٤

وخامساً: نسأل الدكتور القفاري ما علاقة قراءة سورة «العصر» بذاك الشكل وقراءة «إن هذين لساحران» بمسألة الإمامة؟ وأخيراً لا بد أن نذكر أن «ابن النديم» قال فى هشام بن الحكم: من متكلمى الشيعة ممن فتن الكلام فى الامامة وهذب المذهب بالنظر» (١).

وقد أورد هذه العبارة أيضاً «العلامة الحلى» لكن الدكتور القفاري لم يورد عبارة «هذب المذهب بالنظر» من عبارة ابن النديم كى تصبح عبارة ابن النديم مطابقة لإرادته. والحال ان مراد «ابن النديم» وكذلك «العلامة الحلى» هو أن هشام بن الحكم طرح مسألة

الإمامة بشكل استدلالى وبرهانى، كما فى محاجته المعروفة مع عمرو بن عبيد، وإلا فمسألة الإمامة سابقة على زمان هشام بن الحكم (٢).

ولعل الدكتور القفارى استوحى هذا الاكتشاف العجيب من «الدكتور الرافعى» ويحتمل أن يكون الرافعى أيضاً قد سلك خط غيره فهو حينما يعجز عن إيراد الدليل على قوله يلجأ إلى سلاح العاجز وهو الشتم والاتهام والقول الفاحش. فان الرافعى يقول:

«أما الرافضة- أخزاهم الله- فكانوا يزعمون ان القرآن بَدَلٌ وغيرَ زيد فيه ونقص منه وحرف عن مواضعه وان الأمة فعلت ذلك بالسنة أيضاً وكل هذا من مزاعم شيخهم وعالمهم (هشام بن الحكم) لاسباب لا محل لشرحها هنا وتابعوه عليها جهلاً وحماقَةً» (٣).

وما عسانا أن نقول فى مقام الكلام عن تلك التعابير البعيدة عن التقوى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٥

والانصاف إنا نذكر قول الأستاذ الشيخ معرفة:

«كل كلمة من تعابيره هذه كذب فظيع وفريه شنيعة وإن شئت فقل كلها سباب وشتائم لاذعة لا تليق بقلم كاتب أديب له شأن فى امته وبلاده اللهم إلا إذا استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر الله والعياذ بالله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم والعاقبة للمتقين» (١).

وبعد أن أتم الدكتور القفارى قوله فى هشام انتقل الدور إلى «مؤمن الطاق» فلنر ماذا كتب الدكتور القفارى عنه بعد التتبع والبحث. يقول:

«فتشير القرائن - كما ترى - إلى هشام وشيعته فهذا يدل على أقل الافتراضات ان هذه «الفريه» وجدت فى عصر هشام ومما يدل على وجود هذه الدعوى فى تلك الفترة ما ذكره ابن حزم عن الجاحظ قال: أخبرنى أبو اسحاق النظام وبشر بن خالد أنهما قالوا لمحمد بن جعفر الرافضى المعروف بشيطان الطاق: «ويحك أما استحييت من الله أن تقول فى كتابك فى الإمامة ان الله تعالى لم يقل قط فى القرآن: «ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا» قال:

فضحك والله شيطان الطاق طويلاً حتى كأننا نحن الذى [كذا فى المصدر والصواب الذين] أذنبنا... وشيطان الطاق هو محمد بن على ابن النعمان أبو جعفر الأحوال (ت ١٦٠ هـ) ... فقد يكون أحد الشركاء فى هذه «الجريمة» مع هشام بن الحكم فهو شريك فى التأليف حول مسألة الإمامة والتي هى السبب والأصل للقول بهذا الافتراء...» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٦

ويعلم من كلام الدكتور القفارى فى مؤمن الطاق (١) - الذى سموه: شيطان الطاق - أن مؤمن الطاق بزعم هؤلاء يقول بتحريف القرآن بالزيادة لا- النقيصة، يعنى أن مؤمن الطاق بناء على قول هؤلاء يعتبر قوله تعالى: «ثانى اثنين...» ليس من القرآن فى الأصل، وإنها اضيفت فيما بعد إليه، وستعرف قريباً بأن أحداً من علماء الشيعة المتقدمين والمتأخرين لم يقل بتحريف القرآن بالزيادة إطلاقاً وهو مما يعترف به الدكتور القفارى نفسه (٢) وكل أهل السنة من أمثال «الأشعرى» (٣) وآخرين أيضاً اعترفوا بذلك.

وبناءً على ذلك فكيف يمكن ل «مؤمن الطاق» الذى هو فى معرض الاتهام - وحتى سموه بشيطان الطاق - أن يورد أمراً كهذا فى كتابه «الإمامة» ولم يطلع عليه أحد؟! والحال أنه لو فرضنا أنه كتب واقعاً فى موضوع تحريف القرآن بالزيادة لذاع خبره وانتشر صيته وعرفه القاصى والدانى لكثرة أعدائه والمخالفين له الذين يترصدون منه أقل خطأ للايقاع به فكيف يمثل هذه المسألة الخطيرة؟ ولم يكن الراوى الوحيد لهذه المسألة هو الجاحظ الذى يعتبر متهماً فى الرواية وغير موثوق به عند أهل السنة حتى قال ابن قتيبه عنه:

«إنه [أى الجاحظ] من أكذب الأمة وأوضعهم للحديث...» (٤).

وهذا معلوم لمن له أدنى تأمل.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٧

وعلى فرض صحة المحاوره بين مؤمن الطاق وأبى اسحاق النظم وبشر بن خالد، فلعل مؤمن الطاق ضحك على زعم الشخصين اللذين حاجاه، واتهماه بالتحريف بالقول بالزيادة فى القرآن! ولم يرهما أهلاً للبحث والجدل فاكتفى بالسخرية من كلامهما وفارقهما. والحاصل بداية هذا الافتراء كما تقول مصادر أهل السنة لا يكون إلّا رجل من علماء أهل السنة وهو «ابن شنبوذ شيخ الاقراء ببغداد». سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٨

شيوخ هذه المقالة عندهم كما تقول كتب أهل السنة:

إشارة

تحت هذا العنوان جمع الدكتور القفارى وحشد كثيراً من الأقوال التى يندرج بعضها تحت الاتهام المحض الخالى عن الدليل أو أنهم اعتمدوا فى أقوالهم تلك على مصادر لا وزن لها فى نظر الشيعة حتى يعتمدوا عليها، أو أنهم اعتمدوا على روايات من دون أن ينظروا فى أجوبة العلماء عنها، وإليك بعضاً من تلك الأقوال:

١- ادعاء ابن حزم الاندلسى (ت ٤٥٦) ونقده:

لقد نسب ابن حزم القول بالتحريف إلى الإمامية قاطبة من دون الاتيان بدليل على كلامه إلّا أنه استثنى من الإمامية ثلاثة أشخاص من القول بالتحريف، وتعرف سوء فهمه من عبارته نفسها بقوله:

«من قول الإمامية كلها قديماً وحديثاً أن القرآن مبدل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبدل منه كثير حاشا على بن الحسن بن موسى ... وكذلك صاحباه» (١).

ولذلك- وكما أشرنا سابقاً- فإن من المقطوع به أن الإمامية من الذين كانوا قبل زمان ابن حزم، والذين عاصروه والذين جاءوا بعده لم يذكروا رواية واحدة تقول بالتحريف بالزيادة فى القرآن الكريم، وأيضاً لم يقل أحد من علماء الإمامية ب «أن القرآن زيد فيه ما ليس منه» وهذا القول مجمع على بطلانه إطلاقاً كما يقول الطبرسى (ت ٥٤٨) فى «مجمع البيان» (٢) و «الأشعرى» من علماء السنة فى «مقالات الاسلاميين» (٣) بل حتى المحدث النورى صاحب «فصل الخطاب» الذى جمع من الروايات كل ما يتعلق بهذا الموضوع، صحيحها وسقيمها، ومع هذا قال فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٨٩

المقدمة الثانية من كتابه المذكور:

«... التحريف بمعنى زيادة السورة، ولا ريب فى امتناعها ... وتبديل السورة كالأول ... وزيادة الآية وتبديلها منتفیان بالاجماع وليس فى أخبار التغيير ما يدل على وقوعهما بل فيها ما ينفيهما ...» (١).

نعم اتهم الأشعرى (ت ٣٣٠ هـ) طائفة من الإمامية بأنها قالت قد نقص منه فقط، وجاء ابن حزم بعده (ت ٤٥٦ هـ) وقال زوراً وبهتاناً: كل الإمامية قالوا بأن القرآن مبدل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبدل منه كثير إلّا ثلاثاً، يعنى على قول ابن حزم فى هذه الفترة (بين وفاة الأشعرى وابن حزم) أى فى قرنٍ وربع قرن؛ كان الإمامية كلهم يعتقدون بالتحريف بالزيادة والنقص والتبديل لكن أساطين الإمامية فى هذه الفترة معروفون، وكتبهم موجودة، كالشيخ الصدوق (ت ٣٨١) والشيخ المفيد (٤١٣) والشريف المرتضى (ت ٤٣٦) وشيخ الطائفة الطوسى (ت ٤٦٠) وغيرهم وقد ذكرنا آراءهم فى المقام الأول وسنذكر شيئاً من التفصيل عند بيان آرائهم فى نقد دعاوى الدكتور القفارى.

نعم هذا ابن حزم الظاهرى مع رأيه هذه: «القول بأن بين اللوحين تبديلاً كفر صحيح وتكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم» (٢) قبل

القول بالنقيضة والتبديل في القرآن واعترف به صريحاً- من حيث علم أو لا يعلم- فيما رواه بإسناده عن أبي بن كعب حيث قال: «كم تعدون سورة الأحزاب؟ قيل له: ثلاثاً أو أربعاً وسبعين آية، قال: إن كانت لتقارن سورة البقرة أو لهى أطول منها، وإن كان فيها لآية الرجم وهى: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجمهما البتة نكالا»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٠

من الله والله عزيز حكيم».

قال ابن حزم:

«هذا إسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه.»

ثم قال:

«ولكنها مما نسخ لفظها وبقي حكمها «١»؟!»

وهذا تعليل عليل كما اعترف به جماعة من أهل السنة أنفسهم كما رأيتهم فى المقام الأول.

وأشنع من هذا قوله فى الآية المزعومة فى عدد الرضعات المحرمة التى نقلتها عايشة، قال ابن حزم بعد ذكرها:

«هذان خبران فى غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم ولا- يسع الخروج عنهما ... ثم اعترض على نفسه وقال: قول الراوى: «فمات عليه الصلاة والسلام وهو مما يقرأ من القرآن»؛ قول منكر وجرم فى القرآن ولا يحل أن يجوز أحد سقوط شىء من القرآن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فاعتذر بأنه مما يقرأ من القرآن الذى بطل أن يكتب فى المصحف وبقي حكمه كآية الرجم سواء بسواء» (٢).

ولعمري إن هذا القول عجيب يناقض بعضه بعضاً: إذ لو كان القرآن الذى بطل أن يكتب فى المصحف قرآناً منزلاً من الله فلماذا بطل أن يكتب؟ وإن لم يكن قرآناً أو قرآناً منزلاً لكن مع هذا بطل ونسخ فلماذا قرأته عائشة وقالت: «توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهى مما يقرأ من القرآن» وعملت بمضمونها إلى آخر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩١

حياتها «١»؟ وكيف عائشة- كما رأينا فى ترجمته- وهى عالمة لو جمع علمها إلى علم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل «٢»، لم تكن تعرف الناسخ من المنسوخ!!

٢- ادعاء ميرزا مخدوم الشيرازى ونقده:

و «ميرزا مخدوم الشيرازى» (من القرن العاشر) الذى ادعى- على ما نقل الدكتور القفارى- إنه قد عاش بين الشيعة وقرأ كثيراً من كتبهم ولم يطلع أحد على تفصيل كتبهم وأقوالهم وشروح عاداتهم وأعمالهم كما اطلع عليه، قال فيما قال: «إنهم ذكروا فى كتب حديثهم وكلامهم أن عثمان نقص من آيات القرآن» ويشير إلى أمثلة مما قال الشيعة- بزعمه- إنه كان فى سورة «ألم نشرح» بعد قوله سبحانه «ورفعنا لك ذكرك» «وعلياً صهرك». والطريف هذه الرواية أوردها أسعد بن إبراهيم بن الحسن الإربلى من مشاهير الحنابلة كما سترون ترجمته ولا توجد فى كتب الشيعة الروائية والكلامية بل هى من متفردات كتاب «مشارك الأنوار» (٣) الذى لا اعتبار له عند الإمامية كما قاله «المجلسى» فى مقدمة بحار الأنوار:

«كتاب مشارق الأنوار وكتاب الألفين للحافظ رجب البرسى ولا اعتمد على ما يتفرد بنقله لاشتمال كتابه على ما يوهم الخبط والخلط والارتفاع وإنما أخرجنا منهما ما يوافق الأخبار المأخوذة من الاصول المعتمدة» (٤).

وقال السيد محسن الأمين العاملى فى شأن الحافظ رجب البرسى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٢

«في مؤلفاته خبط وخط وشيء من المغالاة لا موجب له ولا داعي إليه» (١).

ومثله في «روضات الجنات» للخوانساري (٢) وغيرهم.

نعم- وكما قلنا- قد ذكر تلك الرواية أسعد بن إبراهيم بن الحسن الإبلي من علماء أهل السنة في أربعينه بإسناده عن المقداد بن الاسود الكندي وسيأتي إن شاء الله تمام الكلام في مبحث «الصلة العقديّة بين القدامى والمعاصرين».

هذا وما زعم ميرزا مخدوم من أنّ عثمان نقص من آيات القرآن، يوجد في مصادر أهل السنة برواية عائشة أمّ المؤمنين صريحاً كما سبق.

٣- ادعاء صاحب كتاب «تكفير الشيعة» ونقده:

الذي ألفه سنة (٩٩٠هـ) يذكر ما صنعه شيعة زمانه من إحراق المصاحف واهانتها واختراعهم مصحفاً محدثاً على ما نقله الدكتور القفاري (٣).

سبحانك اللهم، ما هذا إلّا بهتان عظيم، ولماذا لم ير أحد من الشيعة وغير الشيعة هذا المصحف لا قديماً ولا حديثاً ولا خبر لهذا المصحف في كتب السير والتاريخ التي دوّنت في ذاك العصر وما بعده. والعجيب من هذا المصحف المخترع المزعوم والذي كان عند صاحب «تكفير الشيعة» معلناً ومتداولاً ولكنه قد خفي بمرور الزمان وصار المصحف السرى إلى زماننا هذا إلى أن قام الدكتور القفاري بالبحث فيه وسبر أغواره تحت عنوان: «هل لدى الشيعة مصحف سرى يتداولونه؟» وسيأتي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٣

البحث فيه إن شاء الله تعالى.

٤- ادعاء محمّد بن عبد الوهاب ونقده:

وقس على هذا محمّد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٤) وما ذكره عن كتب الشيعة من القول بنقص القرآن، وأورد الدكتور القفاري نصّ كلامه وقال:

ويذكر بأنّ شيعة زمنه- على ما قيل- أظهروا سورتين مزعومتين أنهما من القرآن الذي أخفاه عثمان كل سورة مقدار جزء وألحقوهما بآخر المصحف احدهما سورة النورين والآخرى سورة الولاية.

أى مصحف في آخره تلكما السورتان؟ وأين تلك السورتان في كتب الشيعة؟

نعم لا أثر لهما في أى كتاب من كتب الشيعة بل إن المحدث النورى مع كثرة تتبعه قال:

«لم أجد لها- أى لسورة الولاية- أثراً في كتب الشيعة سوى ما يحكى عن كتاب «المثالب» للشيخ محمّد بن على بن شهر آشوب المازندراني.» (١)

فترى إنّ المحدث النورى يقول: «سوى ما يحكى عن كتاب المثالب» والحاكى عنه هو الآلوسى صاحب تفسير روح المعانى ومفتى الدولة العثمانية ببغداد، وقد نسب الآلوسى ذلك إلى ابن شهر آشوب والحال أن كتاب «المثالب» لابن شهر آشوب لا يوجد فيه مما قال الآلوسى عين ولا أثر! وسيأتي البحث في تلك السورة قريباً في مبحث «هل لدى الشيعة مصحف سرى يتداولونه» إن شاء الله.

ولعلّ محمّد بن عبد الوهاب يقول «إن شيعة زمنه- على ما قيل- أظهروا سورتين» قال ذلك تحت تأثير السيوطى الواقع تحت تأثير كثرة روايات أهل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٤

السنة لسورتى الحفد والخلع المزعومتين، وقد سجّل السيوطى تلكما السورتين تحت هذا العنوان في آخر تفسيره، ويحتمل أن ذلك

الشخص الذي ذكره ابن عبد الوهاب- بقوله على ما قيل- اختلط عليه الأمر بين سورتي الحفد والخلع وهاتين السورتين.

٥- ادعاءات الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠) ونقدها

قال الدكتور القفاري عن الألوسي:

«لعل الألوسي أول من كتب بالعربية عن هذه القضية بذلك الاستيعاب (النسبي) حيث عرض لهذه الفرية مقرونه بالاستشهاد المباشر من كتبهم وعرض أحاديثهم كما جاءت في اصول الكافي وغيره وذكر الجناح الآخر من الشيعة الذي أنكر هذه الفرية واستشهد بكلامه وناقشه».

وقال الألوسي بعد ذكر روايات من الكافي وغيره:

«ولما تفتن بعض علمائهم- أي علماء الشيعة- لما من قولهم هذا- أي تحريف القرآن!- من الفساد جعله قولاً لبعض أصحابه قال الطبرسي في مجمع البيان: أما الزيادة فيه- أي القرآن- فمجمع على بطلانها وأما النقصان فقد روى قوم من أصحابنا وقوم من حشوية العامة والصحيح خلافه وهو الذي نصره المرتضى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات».

ثم أورد كلام السيد المرتضى بتمامه وعقبه بالقول:

«وهو كلام دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال ... إلّا إن الرجل - أي السيد المرتضى - قد دسّ في الشهد سماً، وأدخل الباطل في حمى حق الأحمى، فلا نّ نسبة ذلك إلى قوم من حشوية

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٥

العامة (الذين يعنى بهم أهل السنة والجماعة) فهو كذب أو سوء فهم ...

نعم أسقط زمن الصديق ما لم يتواتر وما نسخت تلاوته وكان يقرأ من لم يبلغه النسخ وما لم يكن في العرضة الأخيرة ...».

وبعدها أورد من موارد اختلاف مصحف عائشة مع المصحف الموجود وقال:

«إنّ ذلك قبل أن يغيّر عثمان المصحف و...» (١).

ثم يعرّج الألوسي على أساطير أهل السنة للروايات التي نسبت إلى أبي بن كعب في شأن سورة «البينة» واسقاط آيات منها وما روى عنه أيضاً أنه كتب في مصحفه سورتي الخلع والحفد- وأورد السورتين بتمامهما- وقال:

«فهو من ذلك القليل ومثله كثير وعليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر قال: لا يقولنّ أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقبل قد أخذت منه ما ظهر والروايات في هذا الباب أكثر من أن تحصي إلّا إنها محمولة على ما ذكرناه ...» (٢).

وللألوسي هنا عدّة ادعاءات:

أ- إن وجود روايات تدلّ على التحريف في بعض كتب الحديث كالكافي وغيره يدلّ على أن صاحب الكتاب أيضاً يقول بالتحريف.

ب- إن جميع علماء الشيعة قالوا بالتحريف إلى القرن السادس زمان المرحوم الطبرسي (ت ٥٤٢)- أو القرن الخامس زمان المرحوم السيد المرتضى (ت ٤٣٨)- وحيث تفتن إلى فساد هذا القول ولعدم وجود الحيلة والمخرج نسبوا القول بالتحريف إلى عدّة من

الإمامية- لا إلى جميعهم- حتى يناؤا بأنفسهم عن هذا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٦

المأزق.

ج- ما قال الطبرسي تبعاً للسيد المرتضى من أن قوماً من حشوية العامة نقلوا أخباراً ضعيفةً ظنوا صحتها، فهو كذب أو سوء فهم لانهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآنًا كما هو موجود بين الدفتين اليوم.

د- اسقط زمن أبي بكر ما لم يتواتر من القرآن وما نسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ وما لم يكن في العرصة الأخيرة.

ه- الروايات في هذا الباب أكثر من أن تحصى إلا أنه محمول على نسخ التلاوة.

الجواب عن ادعاءات الألوسي:

أ- من الواضح لدى كل محقق منصف أن وجود روايات يمكن حملها على التحريف في كتب الحديث أو التفسير بالمأثور هو غير القول بالتحريف، فأصل الرواية شيء، ودراية الرواية وفقهها شيء آخر، وعلى هذا لو فرضنا جدلاً أننا نحكم على كل راوٍ لروايات التحريف بأنه متهم بالقول بالتحريف لتحتم علينا القول بأن أهل السنة هم أول من يثبتهم بتحريف القرآن وفساد القول، ودليلنا على ذلك الروايات الكثيرة الموثقة في كتبهم بل الأدهى من ذلك أن بعضهم أورد هذه الروايات وهو معتقد بصحتها وملتمزم بها، وعلى هذا فادعاء الألوسي خطأ محض، وهو ادعاء أن علماء الشيعة كلهم متهمون بالتحريف بمحض وجود روايات التحريف في كتبهم.

ب- في بيان كذب ادعاء الألوسي نكتفي بذكر فحوى كلام فضل بن شاذان (٢٦٠ هـ) فهو قد أنكر على أهل السنة قولهم بالتحريف وعد ذلك من المطاعن عليهم وهذا يعني براءة الشيعة من تلك الفرية في عصره بالفحوى (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٧

وعلى الأقل نذكر رأى أبي جعفر الصدوق (ت ٣٨١) والذي أجاب عن هذه المسألة قبل الشيخ الطبرسي رحمه الله بحوالى قرنين حيث كان في جملة جوابه رداً على تلك الرواية التي نقلها الألوسي من الكافي قال: «روى الكليني منهم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله، ان القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمد صلى الله عليه وسلم سبعة عشر ألف آية».

قال الصدوق رحمه الله ضمن بيان قسم من آرائه:

«... بل نقول انه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن كان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية و...» (١).

وعلى هذا فان قول الألوسي بأن علماء الإمامية وحتى القرن السادس تقول بالتحريف مدفوع بما ذكرنا وفساد من أصله. فالصدوق سبق الطبرسي بعشرات السنين وهو صراحةً ينكر التحريف. وهذا إن دل على شيء فانما يدل على جهل الألوسي بآراء الشيعة وعلمائها في هذا المجال أو تعصبه المرير ضدهم (٢). وإن شئت

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٨

فعليك بمراجعة الغدير للعلامة الاميني في جزئه الأول لتطلع على حقيقة الألوسي واضرابه، ومن اللافت للنظر بل المضحك للشكلى أن الألوسي أورد روايات التحريف من كتب الشيعة وانتقدها بشدة والحال أنها بعينها في كتب السنة وهذا دليل آخر على جهله أو تعصبه ومن جملتها «وكفى الله المؤمنين القتال - بعلى بن أبي طالب» (١)

. أو «وقفوهم إنهم مسئولون - عن ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام» (٢) وأمثالهما التي لو فرضنا صحة سندها لكانت في مقام التبيين والتفسير للآية الشريفة أو بيان شأن النزول، ولا مساس لها بمسألة تحريف القرآن بالمرّة، ولا تتوافق مع مزعومة «نسخ التلاوة»، أو من جملتها ما مرّ عليك من رواية حول سورة الأحزاب، وقد ذكرناها من كتب أهل السنة بروايات عديدة، بل إن الألوسي نفسه ذكر تلك الروايات - روايات التحريف - في مطلع تفسير سورة الأحزاب من مصادر أهل السنة، ولجأ إلى الاعتراف بأن الملاحظة وضعوا ايديهم في كتب أهل السنة، ثم أعطى قاعدة كلية مفادها: «والحق إن كل خبر ظاهره ضياع شيء من القرآن أما موضوع أو مؤول» (٣).

فلنقف الآن مع الألوسي في قاعدته تلك ونسأله: إن كانت تلك القاعدة صحيحة لا غبار عليها برأيكم فلماذا تطبقونها فقط على روايات السنة ولا تطبقونها على روايات الشيعة؟! وحكم الامثال فيما يجوز أو لا يجوز واحد. وبهذا يتضح أن أقوال الألوسي في الشيعة لا قيمة علمية لها عند أهل التحقيق، فاذا قال السيد المرتضى: «... إن قوماً من حشوية العامة نقلوا أخباراً ضعافاً ظنوا صحتها» إتّهمه الألوسي بدون تدبر وقال: «فهو كذب أو سوء فهم!» ونقول: أيها الألوسي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٩٩

- ومن هذا حذوه- ألم تعترف سلفاً بوجود أخبار كثيرة في التحريف وقلت بأنّها من وضع الملاحدة عندما ضاق عليك الدليل؟ فلماذا تنقض هنا ما قلته سابقاً وتتهم السيد المرتضى بالكذب؟!!

وكذلك نسب الآلوسى وغيره «١» سورة الولاية إلى كتاب المثالب لابن شهر آشوب وهو كذب محض، واستعرف عمّا قريب بأن الشيعة لم يذكروا هذه السورة أبداً إلا في هذا الكتاب ولا في غيره، وإتّما مصدرها فقط فقط كتاب «دبستان مذاهب» فمؤلف هذا الكتاب- وهو من القرن الحادى عشر- ذكر هذه السورة والحال أنّ المؤلف من الزردشتيين (أى يعبدون النار) ولا يعلم من أين أخذ تلك الرواية، حيث إنّ لم يشر إلى أى مصدر فى كتابه، ولذلك فهو محكوم بالافتراء والكذب عندنا أيّاً كان مذهبه، فيكون الكتاب المذكور المصدر الوحيد لكل من نقل ذلك من الشيعة وغيرهم.

ج- لا بدّ أن الآلوسى فى ادّعائه الثالث من قوله «فهو كذب أو سوء فهم» يريد أن الطبرى تبعاً للسيد المرتضى فى قوله: «إنّ قوماً من حشوية العامة نقلوا أخباراً ضعيفةً ظنّوا صحتها» يقصد أنّ الناقل لهذه الأخبار ليس الحشوية فقط وإنّما أهل السنّة عامّة، وإنّ هذه الأخبار ليست ضعيفة بل قويّة- واعترفوا هم أنفسهم بقوتها أيضاً- ولكن فى رأى الآلوسى أولاً: إنّ هذه الأخبار فى مورد الآيات التى ليست متواترة. وثانياً: إنّ تلك الآيات منسوخة. وثالثاً: الأشخاص الذين كانوا يقرأونها لا يعلمون أنّها منسوخة التلاوة. فالآلوسى يظنّ أنّ طرح نظرية «نسخ التلاوة» و«عدم التواتر» فى بعض آيات القرآن يحلّ مشكلة كل تلك الروايات، ولكنّه غفل عن انه كالمستجير من الرمضاء بالنار حيث لاحظت فى المقام الأوّل بأنّه لا يمكن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٠

حمل تلك الروايات على نسخ التلاوة وقد تفتن لهذا الأمر عدد كبير من علماء أهل السنّة أيضاً قديماً وحديثاً واعترفوا به. وضافه إلى ذلك فقول الآلوسى: «وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ» قد فضح أمره أكثر؛ لأنّ هذه الصورة توجب أن نقول: إن عائشة التى قالوا فى حقها: «أفقه الناس وأعلم الناس...» وأيضاً قالوا: «لو جمع علم عائشة... إلى علم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل» «١» و«كانت سألها الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله» «٢» أو مثل «عمر بن الخطاب الخليفة» الذى نقل فى حقه «لو وضع علم احياء العرب فى كفة ميزان ووضع علم عمر فى كفة لرجح علم عمر ولقد كانوا يرون أنّه ذهب بتسعة أعشار العلم...» «٣» و... ومثل ولده «عبد الله بن عمر» الذى قالوا فى حقه: «يعدّ من فقهاء الأحداث» «٤» و«أفضل مئة ضِعْف من سعيد بن المسيّب الذى يُعدّ افضل أهل المدينة فى عصره» «٥» أو مثل «أبى بن كعب» الذى قال فى حقه النبىّ الاكرم صلى الله عليه وآله: «أقرأهم أبى بن كعب» أو قال: «أقرأ امتى ابى» «٦» كل هؤلاء الأفراد يعتبرون غير مطلعين على آيات القرآن ولا يعرفون أيّاً من آيات القرآن متواتر وأيّاً منها آحاد، ولا يعرفون المنسوخ من الآيات ولذلك يقرأون الآيات المنسوخة، والأعجب من ذلك كلّهُ أنّ كل واحد منهم بقى إلى آخر عمره غير مطلع على هذا الموضوع؛ ذلك لأنّه لم يقل أحد منهم أبداً: إنّ هذه الآيات منسوخة، والأدهى من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠١

ذلك كله أنه يعمل بمضمون الآية، فدونك موطأ مالك «١» وصحيح مسلم «٢» اللّذين أوردا آية الرضاع المزعومة وقالوا: «فأخذت بذلك عائشة ام المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أمّ كلثوم بنت أبى بكر الصديق وبنات أختها أن يرضعن من احبت أن يدخل عليها من الرجال». فهل يلتزم الآلوسى بهذه النتائج الغريبة العجيبة؟ وعلى كل حال فإنّ للآلوسى ادعاءات اخر غير ما ذكرنا، وتعبقها نتائج أغرب من تلك «٣»، وسنأتى على بعضها عند البحث حول مصحف الإمام على عليه السلام.

د- الادعاء الخامس: ذكر الآلوسى أنّ هذه الروايات كثيرة، بل إنّها أكثر من أن تحصى، ولكنّها جميعاً تحمل على نسخ التلاوة ونحن نقول: إنّ الشطر الأوّل من ادعائه صحيح- كما لاحظت فى المقام الأوّل- فإنّ أى شخص يسبر كتب الحديث والتفسير والتأريخ وغيرها من كتب أهل السنّة يرى كثيراً من تلك الروايات وبصور مختلفة، ولكن الشطر الثانى باطل لأنّ «نسخ التلاوة» سراب ليس إلّا.

وعلى هذا فإذا لم نجد جواباً شافياً عن تلك الروايات، فإنها ستكون ساقطة لا محالة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٢

رغم أن أصحاب الصحاح عدوها صحيحةً.

٦- ادعاء الشيخ موسى جار الله (ت ١٣٦٩) ونقده:

ومن مدعياته في هذا المقام قوله:

«عاش بين الشيعة فترة وتجوّل في مدنها وحضر حلقات دروسها في البيوت والمساجد والمدارس وقرأ في العديد من أمّهات كتبها.»
(١)

ثم يقول في مسألة التحريف عند الشيعة:

«القول بتحريف القرآن باسقاط كلمات وآيات قد نزلت، وبتغيير ترتيب الكلمات والآيات أجمعت عليه كتب الشيعة...» (٢)
«وأخبار التحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عند الشيعة ومن ردّ أخبار التحريف أو أولها يلزم عليه ردّ أخبار الإمامة والولاية، ونسب إلى المجلسي وصاحب الوافي، أن أخبار التحريف متواترة مثل أخبار الولاية وأخبار الرجعة» (٣).
ولمعرفة تفصيل أجوبة تلك المسائل والأكاذيب للشيخ جار الله يمكنك مراجعة كتاب «نقض الوشيعة» (٤) و «أجوبة مسائل جار الله» (٥) ونحن نتعرض هنا لمسألتين منها على نحو الاختصار:

أ: إذا كان مراد «موسى جار الله» أن تلك الروايات موجودة في جميع كتب الشيعة، فإضافة إلى أن دعواه هذه باطلة فإن هذه الروايات موجودة في كتب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٣

العامه والخاصه على حد سواء، وسبق أن قلنا إنهم إن أرادوا أن يعدلوا في قولهم فعليهم أن يجروا تلك الأحكام على كتب أهل السنّة أيضاً، وإذا كان مراد جار الله هو أن علماء الشيعة أجمعوا على القول بالتحريف- والعياذ بالله- فهذا كذب أشنع من الأول، لأن الشيخ موسى جار الله نفسه قد قرأ كتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق، وقد أورد رأى الصدوق حول الغلاة المفوضه في الصفحة ١٣٢ من كتابه «الوشيعة»، والحال أنه تجاهل رأى الصدوق في صيانة القرآن عن التحريف الذي ذكره في كتاب «الاعتقادات» نفسه (١).

ب: إن الشيخ موسى يقول: «أخبار التحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عند الشيعة...» ونسب هذا إلى «المجلسي» و «صاحب الوافي» وهذا يعد خيانه في البحث العلمي إذ الأمانة تقتضي نقل العبارة حرفياً من غير تلاعب. وقد تابع جار الله في طريقته الفاسده آخرين (٢). وإليك نصّ عبارة المجلسي قال:

«وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى...» (٣)

ومثله في «الوافي» (٤)، إن من الواضح الفرق الشاسع بين لفظ «متواتر» بصورة مطلقة، ولفظ «متواتر» مع قيد «معنى» فالمجلسي وصاحب الوافي يقولان بأن أخبار التحريف متواترة معنى، وهو يعني أن جميع تلك الأخبار في معنى مشترك متواتر، وهذا المفهوم المشترك أعم من: «اختلاف القراءات» و «التحريف في المعنى» و «تفسير وتأويل الآيات» و «نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره» وكلّ تغيير، وواضح أن تلك المعاني المشتركة بعيدة عن محلّ النزاع، وسيأتيك توضيح

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٤

أكثر لهذه النقطة مع شواهدا فيما بعد.

وقد سار على هذه الشاكلة «احسان إلهي ظهير» و «محمّد مال الله» وغيرهما، إذ قال أولهما:

«إنّ الشيعة كلّها على هذا الكفر... ويعدّ إنكار المنكرين لهذه المسألة تقيّة لا حقيقة» (١).

وجاء الدكتور القفاري ليعضد «احسان الهى» فتشبت بكلام صاحب «فصل الخطاب» وقد حَرَفَ فى الواقع كلام النورى وقال: «وعزا- أى صاحب «فصل الخطاب»- إنكار التحريف من شيوخه السابقين إلى التقيّة أو إلى عدم توفّر المصادر عندهم- كما سيأتى- فذهب احسان الهى إلى مذهب صاحب «فصل الخطاب» نفسه» (٢).

وقال محمّد مال الله:

«إن شيوخ الشيعة اتفقوا على القول بهذه الفريّة...»

وعلق عليه الدكتور القفارى:

«لم يشر محمّد مال الله إلى وجود خلاف بينهم فى هذا مع أنّ طائفة من شيوخهم أنكروه» (٣).

وقال الدكتور القفارى فى موضع آخر:

«إنّ فيها- أى فى الروايات التى جمعها مال الله من كتب الشيعة فى هذا الباب- ما ليس بصريح فى هذا الأمر، بل هو يندرج بشكل واضح فى باب التأويل كما انه وقع- كما وقع إحسان من قبله- بذكر بعض

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٥

الروايات للشيعة والتى ذكر فيها قراءة للآية مروية عن السلف واعتبرها بجهل من قبيل التحريف، والسبب فى ذلك هو اعتمادهم بدون تدبّر على كتاب فصل الخطاب» (١).

أقول: وهذا أدلّ دليل على سوء فهم وجهل- على حد تعبير الدكتور القفارى- محمّد مال الله وإلهى ظهير وأمثالهما وسيأتى البحث حول آراءهما.

ويبقى هذا السؤال وهو: هل المحدث النورى، صاحب كتاب «فصل الخطاب» اعتقد بأنّ جميع علماء الشيعة إلى عصره يقولون بالتحريف وانكارهم لذلك من قبيل التقيّة؟ كما نسب إليه الدكتور القفارى تبعاً لمحّب الدين الخطيب واحسان الهى ظهير وهل النورى عزا إلى الشيوخ السابقين بعدم توفّر المصادر عندهم وسيأتى إن شاء الله نصّ كلام المحدث النورى وحينئذ يتبين لك مدى أمانتهم وصدقهم فى دعاويهم.

نستنتج من مجموعة البحوث المتقدمة فى هذا القسم إنّ هذه المجموعة من الباحثين لو سلكوا العدالة والانصاف لوصلوا إلى نفس ما توصل إليه «محمّد المدينى» عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر، والجدير بالذكر ان الدكتور القفارى لم ينقل عن المدينى حرفاً واحداً، وإليك خلاصة كلامه:

«وأما الإمامية فيعتقدون نقص القرآن فمعاذ الله وإنما هى روايات رويت فى كتبهم كما روى مثلها فى كتبنا وأهل التحقيق من الفريقين قد زيفوها وبينوا بطلانها... ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب الاتقان للسيوطى ليرى فيه أمثال هذه الروايات التى نضرب عنها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٦

صفحة».

ثم ذكر قضية تأليف أحد المصريين فى سنة ١٤٩٨ كتاباً اسمه «الفرقان» والذى حشاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة ناقلاً لها عن كتب ومصادر أهل السنة ورفض العلماء لذلك ومصادرة الحكومة هذا الكتاب وقال:

«أيقال إنّ أهل السنة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان؟ أو لكتاب ألفه فلان، فكذلك الشيعة الإمامية، إنّما هى روايات فى بعض كتبهم كالروايات التى فى بعض كتبنا...» (١).

لقد خلا الآن الميدان للدكتور القفارى ليصوّل فيه ويجول فهو بعد أن جمع أطراف البحث فى آراء أهل السنة عرّج على بعض مصادر الشيعة فقال:

«وبعد هذا نرجع إلى مصادر الشيعة المعتمدة عندها نستنتجها علماً نعرف جلياً الخبر عندها ... والعدل والانصاف واجب ولازم» وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل» «ولا يجرمكم شئنا قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى»..
فيتعهد لنا الدكتور بأن مبناه هنا أيضاً هو الاعتماد على المصادر المعتمدة عند الشيعة، وسيسلك طريق العدل والإنصاف، فهل هو وعد بقوله أم لا؟ فيصدر بحثه بالعنوان «ما تقوله مصادر الشيعة في هذه الفرية».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٧

ما تقوله مصادر الشيعة في هذه الفرية:

إشارة

ثم يتبع ذلك بقوله:

«وقبل أن نأخذ بيد القارئ في رحلته تبدأ من نقطة الصفر من أول كتاب وضعه الشيعة وألفوه، نعرض لصوتين مختلفين ومتعارضين، هذان الصوتان المتعارضان كان لهما- في الغالب- وجود وصدى في كل الكتب الشيعة التي تعرضت لهذه القضية فلنستمع إليهما ليتسنى إدراك وتصوير هذه المسألة عند هؤلاء حتى لا يحصل غبش في تصورهما ...

يقول شيخ الشيعة في زمنه ابن بابويه القمي [الشيخ الصدوق] (ت ٣٨١ هـ): «اعتقادنا ان القرآن الذي انزله الله تعالى على نبيه محمد وهو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك ... ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب.

هذا ... ويقول المفيد [محمد بن محمد بن النعمان] (ت ٤١٣ هـ): «إن أخباراً قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الطاعنين فيه من الحذف والنقصان» ويقول: «واتفقوا- أي الإمامية- على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

هذا قولان مختلفان ومتعارضان صدرا من شيخين من شيوخهم يجمعهما وحدة الزمان والمكان! فمن صدق منهما؟ وأى القولين يعبر عن مذهب الشيعة؟ ... والتعرف على الحقيقة وسط هذا الركام من الأقوال المتعارضة والمتناقضة ليس بسهل المنال ... وإذا لاحظنا أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٨

من أركان الدين عند هؤلاء التقيّة ولا دين لمن لا تقيّة له أدركنا أن الحقيقة محجوبة بغيوم من الكذب والتزوير وركام من التناقضات والتعارضات ...» (١)

الدكتور القفاري وتحريفه لكلام الشيخ المفيد:

أوردنا كلام الدكتور القفاري برغم طوله ليتبين للقارئ، تحريف الدكتور القفاري فهل هذا القول الذي نسبه الدكتور القفاري إلى الشيخ المفيد رحمه الله حق، أم أن الدكتور القفاري- مع الأسف- خان الأمانة وحذف ما قبل وما بعد كلام الشيخ المفيد؟ ثم حمله على ما أراد وعقبه بما قال مع بشاعة قوله وما يليق بسوء أدبه، كما سبق منه.

قال الشيخ المفيد رحمه الله ما نصّه:

«إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان، فأما القول في التأليف فالموجود يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكّي والمدني لم يرتب بما ذكرناه.

وأما النقصان فإنّ العقول لا تحيله ولا تمنع وقوعه وقد قال جماعة من أهل الإمامة إنّه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة

ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيهه وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز ...

وعندى أن هذا القول أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٠٩

القرآن على الحقيقة دون التأويل وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب. «١»

هذا نص كلام الشيخ رحمه الله في كتابه «أوائل المقالات» وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه:

«اتفقوا- الإمامية- على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية» «٢».

هل أراد الشيخ المفيد رحمه الله من قوله «... خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل...»، تحريف القرآن ونقصانه؟ فهذا ما أراد الدكتور القفاري لكن خاب في صفتته، فكلام الشيخ في قوله السابق يفسر كلامه هنا حيث قال:

«فأما القول في التأليف فالموجود يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكي والمدني لم يرتب بما ذكرناه».

وهذا لا مساس له بمسألة التحريف إطلاقاً والشيخ المفيد نفسه اعترف بصيانة القرآن عن التحريف مطلقاً وقال: «عندى أن هذا القول أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل وإليه أميل» كما رأيت في عبارته السابقة.

ولمزيد من التوضيح نقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٠

أ- ما معنى كلمة «التأليف» هل هو بمعنى التحريف والنقصان في القرآن؟ هذا ما لا يقول به أحد من أهل اللغة وغيرهم، قال «ابن حجر»:

«تأليف القرآن أي جمع آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف» «١».

فمراد الشيخ المفيد رحمه الله من مخالفتهم في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل أي في ترتيب آيات القرآن من جهة التقديم والتأخير والناسخ والمنسوخ وغير ذلك على حسب نزول الوحي، فإنهم لا يرتبون الآيات على حسب نزولها والقرآن الموجود شاهد عليه «٢».

وتأليف القرآن على غير تأليف المصحف الموجود لا- تستغرب فإن مصاحف بعض الصحابة مغايرة للمصحف الموجود من حيث التأليف، قال شمس الدين الذهبي في ترجمة عقبه بن عمر:

«قال أبو سعيد بن يونس: مصحف عقبه بن عامر الآن موجود بخطه، رأيت عند علي بن الحسين بن قديد على غير التأليف الذي في مصحف عثمان ... ولم أزل أسمع شيوخنا يقولون: إنه مصحف عقبه ...» «٣».

ب- في مصنفات الشيخ المفيد رحمه الله رسالة مشهورة باسم «تصحیح الاعتقادات» وهذه الرسالة مشتملة على تعليقات قيمة على رسالة «الاعتقادات»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١١

لاستاذة ابن بابويه الصدوق- رحمه الله- فالشيخ المفيد رحمه الله في كل أمر يخالف استاذة يعلق على كلامه. ومع هذا فهو عند رأى استاذة فيما قال: «اعتقادنا ان القرآن الذي انزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس باكثر من ذلك ومن نسب إلينا أننا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب ...» لم يعلق عليه وقبله من غير أي تعليق أو تصحيح ولا ننسى أن رسالة «تصحیح الاعتقادات» وضعت لبيان عقائد الإمامية في اصول المذهب وغيره.

ج- المحدث النورى الذى ذكر عبارة الشيخ المفيد «١» لم يوردها بعنوان تحريف القرآن، وفى الواقع فان الدكتور القفارى إنما نقل تلك العبارة من «فصل الخطاب» لكنه حذف ما قبل العبارة وما بعدها لكي يصل إلى مقصوده، ويضلل الآخرين.

والآن حيث وصلنا إلى هذه النقطة اسمحوالى أن أبحث أيضاً مع الدكتور القفارى فى هذا المجال، فالدكتور فى عدة مواضع من كتابه أورد عبارة الشيخ المفيد معلقاً عليها بألفاظ يابها البحث العلمى، وإليك هذه المواضع مرتبة وفق ما جاء فى كتابه، وفى الصفحة «٢٣٠» يقول:

«نرى شيخهم المفيد (ت ٤١٣ هـ) سجّل فى كتابه «اوائل المقالات» إجماع طائفته على هذا المنكر ونقل بعض أخباره فى بعض كتبه كالارشاد وهو من كتبهم المعتبرة»

لاحظت بيان الشيخ المفيد الذى يؤكد إجماع الإمامية على مخالفة «تأليف القرآن» لا «تحريف القرآن»، ورأيت توضيح الشيخ المفيد نفسه، اما إخبار الدكتور القفارى عن كتاب الارشاد، فالذى جاء فيه:

«روى جابر، عن أبى جعفر عليه السلام انه قال: إذا قام قائم آل محمّد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٢

عليه السلام ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن على ما انزل الله جلّ جلاله فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم لأنه يخالف فيه التأليف» (١).

فمتن هذه الرواية واضح لا يحتاج إلى تبيان فهى تقول: «فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم لأنه يخالف فيه التأليف» أى قد الفّ الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون، فيصعب عليهم التعود على خلافه كما أشار إليه الحديث. فتأليف القرآن غير تحريفه وهذا لا يخفى على ذى مسكته من عقل وقد سبق لنا فى المقام الأول أن ذكرنا، روايات الفساطيط وبسطنا الكلام فيها فراجع إن شئت.

وكتب الدكتور القفارى أيضاً فى الصفحة ٢٦٩:

«كانت دوائر الغلاة فى القرن الثالث تعمل على الإكثار من صنع الروايات فى هذا حتى أن شيخهم المفيد الذى يلقبونه بركن الإسلام

...

يشهد باستفاضتها عند طائفته فيقول: إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان».

وهذه الاستفاضة هى ثمرة الكذب ... على يد شرذمة من شيوخهم.

فكيف يعقل أن المفيد يقول باستفاضة هذا الكفر بين طائفته رغم أن شيخه ابن بابويه يقول: إن من نسب إلى الشيعة مثل هذا القول فهو كاذب ...»

هذا بعض كلام الدكتور القفارى المحرّف والمبعثر أورده تحت عنوان «حجم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٣

أخبار هذه الاسطورة فى كتب الشيعة ووزنها عندهم» وسنبحث ذلك إن شاء الله مفصلاً ونبين دعاوى الدكتور القفارى فيها، ولكن ينبغى لنا التذكير بهذه النكتة وهى أن الشيخ المفيد هل أراد من كلامه، استفاضة الروايات فى باب التحريف، أو استفاضة القائمين بالتحريف؟ فهذه عبارة الشيخ: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة» ورأيتم تتمه هذه العبارة، بأن فى رأى الشيخ المفيد ما حذف ونقص من القرآن لا يرتبط بمتن القرآن ولكن بتأويله وتفسير معانيه التى توجد فى مصحف الإمام على عليه السلام.

وقال فى كتاب «المسائل السروية» ما نصّه:

«إن قال قائل كيف يصحّ القول بأن الذى بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة فيه ولا نقصان وأنتم تروون عن

الأئمة عليهم السلام أنهم قرأوا: «كنتم خير أئمة أخرجت للناس» و«كذلك جعلناكم أئمة وسطاً».

وقرأوا: «يسألونك الأنفال» وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟

قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو أن الأخبار التي جاءت بذلك؛ أخبار آحادٍ لا يقطع على الله تعالى بصحتها، فلذلك وقفنا فيها ولم نعدل عما في المصحف الظاهر على ما أمرنا به حسب ما بيناه مع أنه لا ينكر أن تأتي القراءة [يأتي بالقرآن] على وجهين منزلين: أحدهما: ما تضمنه المصحف.

الثاني: ما جاء به الخير، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على أوجه شتى... «١».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٤

وعلى هذا فهناك تفاوت كبير بين «استفاضة الأخبار» و«استفاضة القائلين بالتحريف» والشيخ المفيد نفسه عالج تلك الأخبار المستفيضة والشيخ الصدوق يقول أيضاً: هذه الروايات كثيرة، ولكن في مقام علاجها يقال: إنها وحى غير قرآني. قال الصدوق ما نصّ كلامه:

«... بل نقول إنه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن كان مبلغه مقدار سبعة عشر الف آية - ثم ذكر نماذج منه وقال - ومثل هذا كثير، كله وحى ليس بقرآن» «١».

وتلك العبارة ادامة لنفس عبارة الصدوق في كتاب الاعتقادات والتي أوردها الدكتور القفاري دون أن يذكر تتمتها. وهي تقول بأن أخبار الوحي الذي ليس بقرآن لو جمع مع آي القرآن صارت سبعة عشر ألف وهذه الأخبار هي التي توحى بعضها بتحريف القرآن. اذن نستنتج أنه لا تفاوت بين آراء هذين العلمين اللذين يعتبران من أركان التشيع وهما المفيد والصدوق رحمة الله عليهما في مسألة صيانة القرآن عن التحريف، فكلاهما يقول باستفاضة أخبار الباب وكلاهما يقول بصيانة القرآن عن التحريف لكن الدكتور القفاري الذي رأى تلك العبارة - على ما ادّعاها - حذف بعضهما كي يتمكن من اثبات مدّعاها، فحرف استفاضة الأخبار الواردة في قول الشيخ المفيد إلى استفاضة القائلين بالتحريف فكتب قائلاً:

«هذا والمفيد يقول باستفاضة هذا الكفر بين طائفته رغم أن شيخه ابن بابويه [الشيخ الصدوق رحمه الله] يقول إن من نسب إلى الشيعة مثل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٥

هذا القول فهو كاذب... «١».

وإذا ذهبنا إلى نفس مبنى الدكتور القفاري في تلك المسألة وقبلنا استبدال استفاضة الأخبار بالتحريف باستفاضة القائلين بالتحريف، فهذا سيكون حجة عليه دامغة، حيث أن أهل السنة رووا كثيراً من روايات التحريف في كتبهم، بل إن آلوسى يقول: «وأخبار تلك الباب أكثر من أن تحصى» وعلى هذا نستطيع ابدال العبارة بالشكل الآتي «عدد القائلين بالتحريف من علماء أهل السنة أكثر من أن يحصى» ترى هل يقبل الدكتور القفاري بهذا؟ أم له مع الشيعة حسابات أخرى خارجة عن المنطق والاستدلال؟

وأخيراً قال الدكتور القفاري في الصفحة ٢٧٥ بعد أن أورد كلام الشيخ المفيد رحمة الله تعالى عليه بانفاق الإمامية على ان أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن... - وقد سبق نصّ كلامه - إذ قال:

«وهذه شهادة مهمة واعتراف صريح من مفيد الشيعة بأن سائر الفرق الإسلامية لم تقع في هذا الكفر الذي وقعت فيه طائفته وهي شهادة تلجم اولئك الروافض الذين يحاولون من منطق جبان أن يصموا أهل السنة بشيء من هذه الفرية. وعصمة أهل السنة من هذا الضلال لا تحتاج إلى هذا الاعتراف ولكن ذكرناه هنا لأنه صادر من المخالف وانصاف المخالف أشد وقعاً من انصاف الموافق، ولأن في هذا وأمثاله مايسكت اولئك المفترين الذين يفترون الكذب ولا يؤمنون.

كما أن مفيدهم يعترف أيضاً بأن اجماع طائفته قائم على هذا الكفر البين ولم يذكر مفيدهم وجود خلاف بين علمائهم في هذا!! مع

إن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٦

شيخه ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق (ت ٣٨١ هـ) قد أنكر هذا في رسالته «الاعتقادات» ... هل تجاهل المفيد لذلك من قبيل اقتناعه بأن مخالفته بسبب التقيّة أم ماذا...».

يظن الدكتور القفاري بأن استعماله للألفاظ البديئة- التي لا تليق بأى باحث- يسدل الستار على الحقائق فإنّ الله تعالى يقول: «ما يلفظ من قول إلاّ لديّ رقيب عتيد) فإنّه يكتب من غير خوف من الله، وليت الدكتور القفاري عمل بهذه النكتة التي سقطت من لسانه: «انصاف المخالف أشد وقعاً من انصاف الموافق».

ونريد أن نحكمك أنت أيها القارئ فيما إذا قال شخص بأن ترتيب القرآن الآن ليس على طبق النزول، ولكن يوجد فيه تقديم وتأخير كما هو نص كلام الشيخ المفيد:

«فأما القول في التأليف فالموجود يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكي والمدني، لم يرتب بما ذكرناه» (١).

فهل هذا الشخص «كافر» أو «مفتر كاذب» أو «متجاهل» أو ...

وجدير بالذكر أن نعمة الدكتور القفاري بعنوان «التقيّة» التي تكرّر سماعها في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٧

كلّ موضع من طنبوره والتي من جملتها ما أورده الدكتور في طليعة هذا الفصل بعد تقطيعه عبارتي الشيخ الصدوق والشيخ المفيد رحمهما الله وقال:

«... والتعرف على الحقيقة وسط هذا الزكام من الأقوال المتعارضة ...

ليس بسهل المنال ... وإذا لاحظنا أنّ من أركان الدين عند هؤلاء- أي الشيعة- التقيّة ... أدركنا أنّ الحقيقة محجوبة بغيوم من الكذب والتزوير ...» (١).

وهذا ليس بشيء لأنك ستري قريباً إنّ من له معرفة بأركان التقيّة ومفهومها، يتجلى له أنّ الأقوال المتقدمة لا يمكن حملها على التقيّة بأى وجه من الوجوه، فإذا كانت مصادر لا- تخلو من الروايات التي تدل بظاهرها التحريف بل إنّّه يوجد حتى القائل بالتحريف من بينهم، فإين هو موضع التقيّة؟ وسيأتي تفصيل أكثر لهذه المسألة فيما بعد إن شاء الله.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٨

بداية الافتراء كما يؤخذ من كتب الشيعة

إشارة

الدكتور القفاري قبل ولوج هذا البحث- وكما فعل من قبل- ادّعى التزام كمال الصدق والأمانة العلمية في نقل الأقوال، وفي موقف الناصح المشفق والفقير الناسك ليوحى إلى الآخرين صدق أقواله، وقال:

«سنبداً بدراسة هذه القضية من بدايتها، والتحرى في صدق الأقوال من تقيتها بتحليل الاقوال ... وأسأل الله سبحانه أن يعصمنا من اتهام الآخرين بما ليس فيهم ... وستتناول هذه القضية الخطيرة التي يترتب على رمي الشيعة بها انفصالها عن المسلمين لمفارقتها للأصل الذي يتفقون عليه ...» (١).

ثم قال:

«أول كتاب تسجل فيه هذه الفرية- أى فرية التحريف- هو «كتاب سليم بن قيس» الذى رواه عنه أبان بن أبى عتياش، لم يرو عنه غيره وهو «أول كتاب ظهر للشيعة» كما يقول ابن النديم وغيره.

وقد أكثر الشيعة من مدحه وتوثيقه والثناء على كتابه رغم إننى لم أجد لمؤلفه ذكراً فيما رجعت إليه من مصادر ... بل ان من متقدمى الشيعة من قال: «إنّ سليماً لا يعرف ولا ذكر فى خبر» وإن كان هذا ليس بمرضى عند متأخرى الشيعة. ورغم أنّ الكتاب يحمل أخطر آراء السبئية وهو تأليه على [عليه السلام] ووصفه بأوصاف لا يوصف بها إلّا ربّ العالمين ... وسليم الذى يزعمون أنّه مؤلف الكتاب مجهول. وقد لا يكون له وجود إلّا فى خيالات الشيعة ...

وجاء فى الكتاب «إنّ الأئمة ثلاثة عشر» وهذه طامة كبرى تهدد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٩

بنيان الاثنى عشرية بالسقوط ... ولهذا كفونا مؤنة نقض هذا الكتاب ... «١».

فالدراسة التحليلية ل «كتاب سليم بن قيس» المتداول بين الناس واسعة النطاق جداً وخارجة عن اطار بحثنا هذا، وما يتراءى من اختلاف آراء العلماء فى هذا الكتاب يرجع أساساً الى اختلاف نسخه- شأنه شأن كل كتاب لم يوفق المصنف لنشره بنفسه بل يقوم الآخرون بنشره بعد وفاته- ويقسم بعض الأفاضل نسخ الكتاب إلى ستة أنواع وبيان طرقها ونذكر من جملة طرقها، طريق علماء أهل السنة إليه «٢». وجملة القول عند علماء الإمامية رحمة الله عليهم أجمعين فى شأن الكتاب:

«إنّ تأييد ما فيه بدليل من الخارج فهو وإلّا فلا اعتبار بما يتفرد به» «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٠

بعد هذه المقدمة الموجزة حول كتاب سليم بن قيس نبحت فى صحه أقوال الدكتور القفارى الذى ادعى:

أ- إنّ سليم بن قيس غير موجود إلّا فى خيالات الشيعة «١».

ب- أول كتاب فيه هذه الفرية- وهى فرية تحريف القرآن- هو كتاب سليم بن قيس.

ج- إنّ الكتاب يحمل أخطر آراء السبئية وهو تأليه على [عليه السلام].

د- جاء فى الكتاب «إنّ الأئمة ثلاثة عشر» وهذه طامة كبرى ..

سليم بن قيس شخص واقعى أم خيالى؟

هل أن سليماً موجود خيالى «٢»؟ كيف يمكن للدكتور القفارى ادعاء أن سليم بن قيس مختلق؟ فهل يريد اخفاء جريمة الامويين- وسقوط الدولة الاموية التى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢١

يعتبره بعضهم سقوطاً لعزة الإسلام- «١» وكذا التستر على جرائم الحجاج ابن يوسف «٢».

قال الدكتور القفارى:

«رجعت فى البحث عنه إلى مصادر كثيرة من كتب أهل السنة فلم أجد له ذكراً ...»

ولكنك لو رجعت إلى كتاب «الجرح والتعديل» للحافظ شيخ الإسلام الرازى (٣٢٧) لوجدت ما يلى:

«سليم بن قيس العامرى روى عن سحيم بن نوفل روى عنه أبان سمعت أبى يقول ذلك» «٣».

وسليم بن قيس هذا شهد صفين على ما نقله ابن عساكر إذ قال فى كتابه «تاريخ مدينة دمشق» بسنده عن عبدالله بن اذينة البصرى عن أبان بن أبى عتياش، عن سليمان بن قيس العامرى، قال:

«رأيت أويساً القرنى بصفين صريعاً بين عمّار وخزيمة بن ثابت» «٤».

هذا، و«سليمان بن قيس العامري» تصحيف «سليم بن قيس العامري» قطعاً، لقريضة اللقب (العامري) والراوي (أبان ابن أبي عياش) وعدم وجود شخص

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٢

مسمى ب «سليمان بن قيس العامري» في كتب التراجم والرّجال من العامة والخاصة.

و «سليم بن قيس» هذا، يوجد في طريق كثير من الروايات، فمن روى عنه من علماء الإمامية فكثير جداً «١» ومن علماء أهل السنة:

١. الفاضل المحدث القاضي أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله النيسابوري المعروف بالحاكم الحسكاني (ت ٤٨٣) في كتابه «شواهد التنزيل» (ص: ٤١، ١٢٩، ٢٠٢، ٣٤٥، ٧٩٤).

٢. الحافظ أبو المؤيد موفق بن أحمد المكي الحنفي المعروف بخطيب خوارزم (٥٦٨) في كتابه «مقتل الحسين» (ج ١، ص ١٤٦).

٣. الشيخ أبو اسحاق إبراهيم بن سعد الدين محمد بن محمد المعروف بالحمويني (٧٢٢) في كتابه «فرائد السمطين» (ج ١، ص ٣١٢، باب ٥٨ ح ٢٥٠).

٤. المحدث علي بن شهاب الدين بن محمد الهمداني (ت ٧٨٦) في كتابه «مودة القري» ورواه عنه «القندوزي» في «ينابيع المودة» (ص ١١٤، ١٦٨، ٢٥٨، ٤٤٥، ٤٩٢). وفيه كفاية ومثل هذا كثير «٢».

ثم قام الدكتور القفاري تأييداً لأرائه التي قد سبقت - بأن لا يكون لسليم بن قيس وجود إلّا في خيالات الشيعة - قال:

«بل إن من متقدمي الشيعة من قال: ان سليماً لا يُعرف ولا ذُكر في خبر» «٣».

هذا الادعاء نقل عن «أبي عبد الله الحسين ابن الغضائري» (ت ٤١١) عن بعض

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٣

- علي ما نقل عنه العلامة الحلّي رحمه الله في «خلاصة الأقوال في معرفة الرجال» - ثم قال ابن الغضائري ردّاً عليه: «وقد وجدت ذكره - أي سليم بن قيس - في مواضع من غير جهة كتابه ولا رواية أبان بن أبي عياش وقد ذكر «أبو العباس بن عقدة» في رجال أمير المؤمنين عليه السلام أحاديث عنه» «١».

وبناء على هذا فإن الدكتور القفاري - وكعادته السالفة - قام بتقطيع عبارة ابن الغضائري وترك ما بعدها ليضفي على آرائه وخیالاته طابع الصحة.

فريّة التحريف في كتاب سليم بن قيس:

أمّا ما ادّعه الدكتور القفاري بأنّ فريّة التحريف سجّلت في أول كتاب ظهر للشيعة وهو «كتاب سليم بن قيس». لا يكون إلّا بوجود خبر مصحف الإمام عليّ - الذي جمعه الإمام بعد وفاة النبيّ - في كتاب سليم بن قيس.

هذا الادعاء ذكره الدكتور القفاري في أول الكتاب «٢»، ثم ذكره أيضاً في الخلاصة في خاتمة كتابه «٣»، وكذلك كرره في مواضع أُخر.

وقد تكلمنا في مدخل بحثنا هذا بعض الشيء عن هذا الموضوع، وعرفنا ماهيّة تلك الاقاويل.

هذا وما ذكره الدكتور القفاري بعنوان بداية فريّة التحريف فلم تكن إلّا ثلاث روايات - وإن ذكر الدكتور القفاري أنّها روايتان اشتباهاً - في كتاب «سليم بن قيس» حول مصحف الإمام عليّ عليه السلام، وذكرنا أنّ مضمون هذه الروايات هو أنّ الإمام عليّاً عليه السلام بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم جمع القرآن وجاء به إلى المسجد، ولكنهم لم يقبلوا به، وقد وردت هذه القضية في كتب أهل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٤

السنة بشكل مستفيض، وبعضها جاء بروايات صحيحة، ودلالاتها واضحة لا إبهام فيها. وسنورد موضوع «مصحف الإمام علي عليه السلام» بشكل تفصيلي وندرس أسانيد تلك الروايات ومحتواها إن شاء الله وسوف ترون أن تلك الروايات لا علاقة لها بمسألة التحريف إطلاقاً.

وعلى هذا فعلى قبول كلام الدكتور القفاري، الذي مؤداه أنه لمجرد وجود خبر عن مصحف الإمام علي عليه السلام في كتاب من الكتب يحكي عن فكرة السبئية، وتحريف القرآن، والطعن في كتاب الله، فيكون جميع كتب أهل السنة التي تحدثت عن مصحف الإمام علي عليه السلام وهي إلى القرن العاشر أربعة عشر كتاباً محكومة بهذه الأحكام.

نعم، الدكتور القفاري وهو في تفحص آثار السبئية قال:

«هذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أرى أنها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدي السبئية التي افترت هذه الفرية [أي فرية تحريف القرآن] إذ أننا نلاحظ ان الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس ...» (١).

ولكنه وبعد السعي اليائس والبحث الفاشل أقر قائلاً:

«فإذن لم تكن هذه القضية من مقالات السبئية بل حدثت فيما بعد» (٢).

ولو سألتنا الدكتور لم لم تنجح في اكتشافك؟ لوجه كلامه بتوجيه يضحك التكلي، حيث يقول:

«وقد تبعت الآراء المنسوبة إلى ابن سبأ وطائفة السبئية فلم أجد أن هذه المقالة [أي تحريف القرآن] قد نقلت عن ابن سبأ لأنها - فيما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٥

يبدو - لم تخطر على باله لوضوح بطلانها امام الجيل الذي عاصر التنزيل ولأنها وسيلة سريعة لانكشاف كذبه فلم يتجرأ ابن سبأ على إشاعه هذه الفرية ...» (١).

عجبا! كيف تجرأ ابن سبأ - على فرض وجوده في العالم - وادعى النبوة وزعم أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الله - تعالى الله وتقدس - واستتابه الإمام علي عليه السلام فلم يتب فأحرقه بالنار «٢»، لكن مع هذا، لم يتجرأ على اظهار القول بهذه الفرية - أي فرية التحريف -؟ هل هذا الادعاء اسرع لانكشاف كذبه أم دعوى النبوة وألوهية الإمام علي عليه السلام...؟؟

أظن أن الدكتور القفاري في الواقع - ويحتمل علمه بذلك - أعد مسرحية ثرثارة عرضها بصور مختلفة ليوهم الناس صحة ادعائه ولينال على هذا الاكتشاف الكبير وهو وجود قصة السبئية في كتب الشيعة استحسان الجمهور!!

والطريف في الأمر أن الدكتور القفاري بعد علمه بفشله في هذا الاكتشاف وعدم الحيلة للخروج من هذا المأزق لجأ إلى اختراع عدّة ادعاءات اخر، وهي كما ستري فاقدة لأي دليل، يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٦

«فإذن لم تكن هذه القضية من مقالات السبئية بل حدثت فيما بعد، أما من هو الذي تولى كبر وضع هذا الكفر بين الشيعة؟ فإن الاجابة المحددة قد لا تكون ميسرة ولا يجدي في هذا تتبع أسانيد روايات التحريف لأن في أخبارها ما هو عار من السبئية كالروايات التي جاءت في كتاب الاحتجاج للطبرسي، ولأن مسألة الإسناد عندهم قد وجدت بعض القرائن - كما سيأتي - التي تدل على انها صنعت متأخرة، كما ان من أساليبهم وضع الأسانيد الصحيحة لمتون مكذوبة فلا يؤدي سلوك هذا المنهج لنتيجة جازمة» (١).

إن ما قاله الدكتور القفاري: «ان مسألة الاسناد عندهم قد وجدت بعض القرائن كما سيأتي ...» إلى آخر كلامه. هذه دعوى ذكرها الدكتور القفاري بدون ذكر أي دليل وبدون بيان الموضوع الذي وعدنا بذكره في قوله كما سيأتي وهو أيضاً من الاشكالات المنهجية الواضحة في كتاب الدكتور القفاري.

ولكن نقول للدكتور القفاري على وجه المماشة:

إن كان في روايات التحريف ما هو عار من السند فهي غير معتبرة وغير صالحة لأن تعتمد أنت وغيرك عليها، ولكنك حينما تقول

الشيعة بعدم اعتبارها تقول:

قولهم «تقية»؟! واختلط الحابل بالنابل.

وأما كتاب «الإحتجاج» للطبرسي الذي أشار إليه الدكتور القفاري، فهو من القرن السابع الهجري فقد ذكر مؤلفه في مقدمته كتابه علة عدم ذكره الإسناد «٢».

أخطر آراء السبئية في كتاب سليم بن قيس

هل الكتاب يحمل أخطر آراء السبئية؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٧

وهو مانصّ عليه الدكتور القفاري بقوله:

«إنّ كتاب سليم بن قيس يحمل أخطر آراء السبئية وهو تأليه علي ووصفه بأوصاف لا- يوصف بها إلّارّب العالمين فجاء في بعض روايات الكتاب مخاطبة علي بهذه الالقب «يا أول يا آخر يا ظاهر يا باطن يا من هو بكل شيء علي» ... وهذه الأوصاف هي من الآثار السبئية التي تؤلّه علياً والتي ورثتها الاثنا عشرية ... وهذه أوصاف لرب العالمين قال تعالى: «هو الأول والآخِر والظاهر والباطن وهو بكل شيء علي» (١)»

هذا أيضاً كذب عظيم وأسوأ من الاكاذيب المتقدمة، فانظر أصل الخبر ومصدره:

قال محقق كتاب سليم بن قيس، في مقدمته الكتاب:

«الفائدة الخامسة: فيما أورده العلماء من الأحاديث المروية عن سليم ممّا لا يوجد في كتاب سليم بن قيس، ما رواه الشيخ عبد الوهاب بإسناده عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي، قال:

سمعت أبا ذرّ جندب بن جنادة الغفاري. قال: رأيت محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم وقد قال لأمر المؤمنين عليه السلام ذات ليلة إذا كان غداً أقصد إلى جبال البقيع وقف على نشز من الأرض فإذا بزغت الشمس فسلمّ عليها فان الله تعالى قد أمرها أن تجيبك بما فيك فلما اطلعت الشمس قرنها قال عليه السلام: السلام عليك يا خلق الله الجديد المطيع له. فسمعوا دويّاً من السماء وجواب قائل يقول: وعليك السلام يا أول يا آخر يا ظاهر يا باطن يا من هو بكل شيء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٨

علي، فلما سمع أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار كلام الشمس صعقوا ثم أفاقوا بعد ساعات وقد انصرف أمير المؤمنين عليه السلام عن المكان فوافوا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من الجماعة وقالوا أنت تقول أن علياً بشر مثلنا وقد خاطبته الشمس بما خاطب به الباري نفسه فقال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وما سمعتموه منها؟ فقالوا: سمعناها تقول: السلام عليك يا أول. قال: صدقت هو أول من آمن بي، فقالوا: سمعناها تقول: يا آخر قال: صدقت هو آخر الناس عهداً بي يغسّلي ويكفّني ويدخلني قبري، فقالوا: سمعناها تقول: يا ظاهر، قال: صدقت ظهر علمي كلّ له، فقالوا: سمعناها تقول: يا باطن قال: صدقت بطن سري كلّ له قالوا: سمعناها: تقول يا من هو بكل شيء علي، قال: صدقت هو العالم بالحلال والحرام والفرائض والسُنن وما شاكل ذلك فقاموا كلهم ... (١)»

على هذا، فإنّ الرواية ليست من كتاب سليم بن قيس، بل من كتاب عيون المعجزات بسند مؤلفه الشيخ حسين عبد الوهاب- المعاصر للسيد الرضى والمرضى «رحمهما الله» في القرن الخامس- عن سليم بن قيس عن أبي ذرّ جندب بن جنادة. وعلى فرض اعتبار كتاب عيون المعجزات وصحة تلك الرواية، فلا علاقة لها بتأليه الإمام علي عليه السلام.

فالدكتور القفاري- مع الأسف- خلّو من الأمانة العلمية، وقد بلغت خيانتة العلمية أوجها حينما اقتطع من الروايات ما لو ذكره لبطل

استدلّاه بها، فتمتمة الرواية تكمل المعنى المقصود منها، ولا يتم بذكر الصدر فقط، فانظر وتعجب!

وعلى هذا لا توجد في كتاب سليم بن قيس روايات تشتمل على طعن في كتاب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٢٩

اللّه، ولا توجد رواية في تأليه الإمام على عليه السلام.

الطامة الكبرى!

٥- وأخيراً ما ذكره الدكتور القفاري مسماً إياه بـ «الطامة الكبرى التي تهدد بنيان الاثنى عشرية بالسقوط» وهو ما جاء في بعض نسخ «كتاب سليم بن قيس» بأن «الأئمة ثلاثة عشر» فارجىء تفصيل الكلام فيه إلى مبحث «الإمامة» ونكتفى هنا بذكر ملخص ما قاله محقق «كتاب سليم بن قيس»:

١- النصوص التي وردت في «كتاب سليم» نفسه في حصر عدد الأئمة الطاهرين في اثني عشر، واحد وعشرون مورداً «١»، وموارد كثيرة أخرى فيها تلويحات وإشارات إلى الموضوع عينه، وعلى هذا لا مجال للتمسك بمورد واحد.

٢- ورد في بعض نسخ «كتاب سليم بن قيس» مورد واحد هذا نصه:

«سليم بن قيس بسنده [عن سلمان] عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «... الا وان الله نظر إلى أهل الأرض فاختر منهم رجلين أحدهما أنا ... والآخر على بن أبي طالب ... ألا وإن الله نظر نظرة ثانية فاختر بعدنا اثني عشر وصياً من أهل بيتي فجعلهم خيار أمتي واحداً بعد واحد ...» (٢).

وترتكز المناقشة في رجوع الضمير في «بعدنا» إلى رسول الله وأمير المؤمنين صلوات الله عليهما وذكر «اثني عشر» بعدهما.

قال: الاجابة على هذه الشبهة بوجوه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٠

«الأول: إنه لا اشكال في العبارة بأن تكون فاطمة الزهراء عليها السلام داخله في الاثنى عشر وذلك ان موضوع الحديث من اختارهم الله ولياً لنفسه عند ابتداء خلقه من بين جميع أهل الأرض والذين جعلهم خيار امه الرسول صلى الله عليه وآله ... فانا نعتقد عصمتها وانها صاحبة الولاية الإلهية إلا أنها ليست بامام.

ويؤيد ذلك ما في الحديث ٢٥ من كتاب سليم في تفسير آية التطهير حيث قال صلى الله عليه وآله: «انما نزلت فيّ وفي أخي عليّ وابنتي فاطمة وابني الحسن والحسين وفي تسعة أئمة من ولد الحسين ابني خاصة ليس معنا غيرنا» (١).

الثاني: ان «بعدنا» تصحيف «بعدي» على تقدير ان يكون المراد عدد الأئمة وقد وجدنا في بعض النسخ «بعدي» من دون تصحيف، خاصة وان الكلمة مما يقبل التصحيف مطمئن إلى وقوع ذلك من الراوي أو الناسخ عند الكتابة أو السماع.

ويؤيد ذلك استعمال ضمير المتكلم بعد ذلك في قوله «أهل بيتي» و «أمتي» وكذلك يحتمل تصحيف كلمة «احد عشر» إلى «اثني عشر» كما أشار العلامة المجلسي إلى ذلك في البحار «٢» ويؤيد ذلك ان هذا الحديث بعينه مذكور في الحديث ١٤ من الكتاب أيضاً بهذه العبارة: «ان الله نظر نظرة ثالثة فاختر منهم بعدي اثني عشر وصياً من أهل بيتي وهم خيار أمتي، منهم احد عشر إماماً بعد أخي واحداً بعد واحد ...» وأورد في آخر الحديث ذكر أسمائهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أول الأئمة عليّ خيرهم ثم ابني الحسن ...».

الثالث: إذا علمنا باشتهار كتاب سليم بن قيس في التنصيص على الأئمة الاثنى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣١

عشر عليهم السلام وذكر أسمائهم في كثير من موارد وعلمنا أيضاً ان هذه العبارة المبحوث عنها ليست نصّاً في الثلاثة عشر بل فيه

ايهام لذلك يحصل اليقين من جميع ذلك انها من قبيل سوء تعبير الرواة في النقل ... يعنى ان الراوى لم يُرد إلّا ذكر التنصيص على الاثنى عشر فعبر ب «الاثنى عشر» وغفل عن كلمة «بعدنا» التي ذكرها قبله ونظائر هذا في الكتب كثيرة (١).
أقول: اصف إلى ذلك ما جاء في الكتب المعتمدة عند أهل السنة من روايات كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بان الأئمة اثنا عشر وفي بعضها كلهم من قريش.

فمن تلك الكتب: صحيح البخارى: ج ٢، ص ١٠١ وصحيح مسلم: ج ٣، ص ١٤٥٣ وسنن الترمذى: ج ٤، ص ٥٠١ وسنن أبى داود: ج ٤، ص ٤٧٢ والبراز وغيرهم. وفي «الصواعق المحرقة» أورد ثمانية من هذه الأحاديث، والسيوطى فى «تاريخ الخلفاء»: ص ١١ وقد أورد السيوطى آراء العلماء حول الحديث المذكور.

فإن كان حديث كتاب سليم بن قيس يهدد ببيان الإثنا عشرية، فإنه يهدد أيضاً ببيان هذه الكتب ومؤلفيها حذو النعل بالنعل والقدة بالقدة.

شروع هذه المقالة فى كتب الشيعة:

إشارة

إن جميع الكتب التى اعتمد عليها الدكتور القفارى فى هذا الفصل هى كتب الحديث والتفسير بالمأثور لدى الشيعة، وقد سبق أن ذكرنا وأكدنا مراراً وتكراراً بما لا يقبل الشك بأن الكتاب الذى جمع الروايات من مصادر شتى شىء، وتمحيص تلك الروايات والحكم عليها بالصحة والفساد شىء آخر، وهذا الأمر لا يخص مذهب الشيعة بل يشمل جميع المذاهب الاسلامية، فاننا لا نحكم على طائفة بحكم ما لمجرد وجود رواية فى كتبهم الروائية، وإلا فما الفائدة من وجود علم الرجال وعلم الدراية وفقه الروايات وغيرها؟ فهل هو إلا للتأكد من صحة وفساد الراوى والرواة وصحة مدلول الرواية؟ فكيف يحقّ للدكتور القفارى وأضرابه الحكم على الشيعة بحكم ما وتكفيرهم؟ فى حين أن الشيعة أنفسهم لا يصححونها بل يعتبرونها باطله الدلالة، وهذا هو الإنصاف، فما يحكم به الدكتور القفارى علينا من خلال كتب حديثنا عليه أن يحكم به على سائر الفرق لوجود نفس تلك الروايات قال تعالى: «إن الله يأمركم بالعدل...» ومما ينبغى التنبيه عليه فى هذا المقام هو أن الدكتور القفارى -تعمداً أو جهلاً- كثيراً ما يخلط بين مدلول الرواية وفقهها، ولذا وقع فى أخطاء عديدة أشرنا إلى بعضها وسنشير إلى بعضها الآخر.

كما ينبغى الإشارة إلى أن الدكتور القفارى كثيراً ما يتعد عن فقه الرواية بل عن الرواية نفسها وينشغل بالألفاظ البديئة البعيدة كل البعد عن روح البحث العلمى، وإذا ضاقت به السبل وتعذر عليه الدليل تشبث بفكرة التقيّة التى فى هذا المبحث لا معنى معقول - كما ستعرف بعد ذلك- ولأن مباحث هذا الفصل تكرر بعضها، فنحن هنا نوجز مناقشة آراء الدكتور القفارى فى هذه المسألة ضمن عدّة نقاط. قال الدكتور القفارى:

«إن البداية لهذه الفرية كانت بكتاب سليم وبدأت القضية بروايتين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٣

فقط ... ولم يكثر الوضع والكذب حولها ... وجاء فى القرن الثالث من تلقف هذه الاسطورة وزاد عليها ... [وهو] على بن إبراهيم القمى وحشا تفسيره بهذه الاسطورة وصرح بها فى مقدمته تفسيره؛ ولهذا قال شيخهم الكاشانى: «فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه» وكذلك قال شيخهم الآخر النورى الطبرسى ... ومع أن الكتاب قد ملئ به هذه الزندقة فإن كبير علماء الشيعة اليوم «الخوئى» يوثق روايات القمى كلها - كما سلف - (١).

ثم أورد الدكتور القفارى عدّة روايات من تفسير القمى وقال:

«تلك على سبيل المثال وغيرها كثير».

قد مرّ عليك سابقاً قول الدكتور القفاري حول كتاب سليم في هذا المقام وأنه لا علاقة له بمسألة تحريف القرآن. وأمّا تفسير القمّي واسطورة تحريف القرآن.

تفسير القمّي واسطورة تحريف القرآن:

إن هذا التفسير منسوب إلى القمّي من غير أن يكون من صُنعه، وإنّما هو تليف من املاءاته على تلميذه «أبي الفضل العباس بن محمّد العلوي» من سورة الفاتحة والبقرة وشرط قليل من سورة آل عمران (الآية ٤٥) وقسط وافر من تفسير أبي الجارود، ضمّه إليها أبو الفضل وأكمله بما رواه هو عن سائر مشايخه تميماً للفائدة.

اذن فهذا التفسير بهذا الشكل، هو من صنع أبي الفضل العلوي وإنّما نسبه إلى شيخه القمّي لأنه الأصل من روايات هذا التفسير «٢». والشاهد عليه تصريح مؤلف هذا التفسير في بعض الموارد بأنّ ما أورده في تفسيره ليس في رواية عليّ بن إبراهيم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٤

القمّي «١». فعلى هذا نقول:

أولاً: إن ما قاله الدكتور القفاري بأنّ «عليّ بن إبراهيم صرّح في مقدمته تفسيره بهذه الفرية» خطأ، فإن مقدمته التفسير ليست من صنع عليّ بن إبراهيم لأننا نجد في آخر المقدمة هذا الكلام: «أقول: تفسير بسم الله الرحمن الرحيم. حدثني أبو الفضل العباس بن محمّد بن القاسم العلوي قال حدثنا أبو الحسن عليّ بن إبراهيم القمّي قال حدثني أبي رحمه الله عن...» «٢».

فمقدمة التفسير ليست لعليّ بن إبراهيم رحمه الله كي نتهمه بالتحريف بل إن المقدمة من شخص قد جمع هذا التفسير وهو مجهول. أي الشخص الذي روى عن أبي الفضل العباس بقوله: «حدثني»، فهو غير معلوم شخصه وأوصافه كما أنّ أبا الفضل العباس أيضاً لا يوجد له أثر في الاصول الرجالية أصلاً.

ثانياً: إذا أردنا أن نأخذ بما قاله سيّدنا الخوئي رحمه الله بتوثيق روايات تفسير القمّي، لزمنا حينئذٍ توثيق ما روى القمّي بسنده في تفسيره لا ما روى جامع تفسير عليّ بن إبراهيم - وهو أبو الفضل العباس - عن مشايخه، فإن شهادة القمّي تكون حجة في ما يرويه نفسه لا ما يرويه تلميذه عن مشايخه. وما يرويه عليّ بن إبراهيم عن المعصومين باسناده قليل جداً أي لا يتجاوز «١٧» رواية.

فذاك خطأ آخر من الدكتور القفاري الذي ينسب وثاقه روايات القمّي كلها إلى السيد الخوئي رحمه الله. ولو سلمنا بذلك، فإن وثاقه الرواة عند السيد الخوئي لا تساوق قبول متن الرواية واعتبارها عنده مطلقاً «٣». هذا وقد أخطأ الدكتور

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٥

القفاري أيضاً حيث يقول: «هذا التفسير يحظى بتقدير الشيعة كلها» «١».

ثالثاً: ما أورده الدكتور القفاري على سبيل المثال «٢» من تفسير [منسوب إلى] القمّي لتأييد اتهاماته، ينقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما جاء في التفسير بدون إسناد، فبعضه من آراء كاتبه - وهو شخص غير معلوم كما سبق - كقوله: قال الله «فبدّل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا - آل محمّد حقّهم - رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون» «٣».

وبعضه عن عليّ بن إبراهيم كما في قوله تعالى: «... وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلّا فتنةً للناس والشجرة الملعونة في القرآن» قال - أي عليّ بن إبراهيم - نزلت لما رأى النبيّ في نومه كأنّ قروداً تصعد منبره فسأه ذلك وغمّه غمّاً شديداً فأنزل الله:

«وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلّا فتنةً للناس - ليعمها فيها - والشجرة الملعونة في القرآن» قال: كذا نزلت وهم - أي الشجرة الملعونة - بنو أمية»

وقد قال الدكتور القفاري عن ابن تيمية ما لفظه:

«جاء تأويلها- أى تأويل الشجرة الملعونة- عند الاثنى عشرية بانها بنو أمية فى أكثر من اثنتى عشرة رواية ... وهذا من التأويلات

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٦

المنحرفة التى ورثتها طائفة الاثنى عشرية» (١).

وإذا كانت تلك التأويلات وردت فى بعض مصادر الشيعة بدون أسانيد (٢) فإنها فى كتب أهل السنة وردت بأسانيدها (٣).

ولابد أن يكون أهل السنة- بناءً على زعم الدكتور القفارى وابن تيمية- قد ورثوا تلك التأويلات المنحرفة أيضاً، بل قد ورثتها عائشة التى قالت لمروان:

«سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأبيك وجدك: إنكم الشجرة الملعونة فى القرآن» (٤).

القسم الثانى: ما جاءت فى التفسير وهى مرسله، كالرواية التى رويت عن العالم عليه السلام فى ذيل الآية «إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» وقال العالم عليه السلام: نزل: «وآل عمران وآل محمّد على العالمين» فاسقطوا آل محمّد من الكتاب (٥).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٧

وهذه الرواية مضطربة المتن، وقد جاءت بعدة طرق فى كتب أهل السنة وسيأتى تحقيقها ان شاء الله فى بحث «الطبرى وانكاره لهذه الفرية».

ومنها ما روى عن أبى عبد الله عليه السلام مرسله أيضاً فى قوله تعالى: «ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة» قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما كانوا أذلة وفيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما نزل «لقد نصركم الله ببدر وأنتم ضعفاء» (١).

فعلى فرض صحّة الرواية، يحتمل أنه عليه السلام يفسر أنتم أذلة، بأنتم ضعفاء فى هذا المكان للعلّة التى ذكرها عليه السلام.

القسم الثالث: الروايات التى لا تمتّ إلى مسألة التحريف بصله على الإطلاق بل من باب المخالفة فى التأليف.

فمنها: ما أورد فى شأن نزول الآية: «إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه...» قال: «بأنها نزلت فى حنظلة بن أبى عامر واستئذانه رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم عقب بقوله: فهذه الآية فى سورة النور وأخبار احد فى سورة آل عمران فهذا دليل على ان «التأليف» على خلاف ما انزله الله» (٢). وقد قلنا فيما سبق ان التأليف غير التحريف كما هو واضح.

ومنها ما أورد أيضاً فى شأن نزول الآية: «وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين» وقال: «فهذه الآية فى سورة التحل وكان يجب ان تكون فى هذه السورة التى فيها أخبار احد (وهى سورة آل عمران)» (٣).

القسم الرابع: روايات مسنده فى ظاهرها:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٨

فمنها: ماروى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبى عمير عن ابن سنان قال:

«قرأت عند أبى عبد الله عليه السلام «كنتم خير أمة أخرجت للناس» فقال أبو عبد الله عليه السلام «خير أمة» يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام؟ فقال القارى جعلت فداك كيف نزلت؟ قال: نزلت «كنتم خير أمة أخرجت للناس» ألا ترى مدح الله لهم «تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله» (١).

ومنها: ما روى أيضاً بسند على بن إبراهيم عن أبى جعفر عليه السلام؛ قال:

«ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك- يا على- فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً» هكذا نزلت (٢).

ومنها: ما روى أيضاً بسند على بن إبراهيم عن أبى عبد الله عليه السلام؛ قال:

«انما انزلت «لكن الله يشهد بما أنزل إليك- فى على- أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيداً» (٣).

ومنها: ما روى أيضاً بسند على بن إبراهيم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«نزل جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الآية هكذا: «وقال الظالمون - لآل محمد حقهم - إن تتبعون إلّارجلًا مسحورًا* انظر كيف ضربوا لك الأمثال ...» (٤)».

صحيح أن تلك الروايات مسنده في الظاهر، ولكنها - كما ذكرنا سابقاً - تعتبر مقطوعة الاسناد؛ لأن الراوى عن على بن إبراهيم فى هذا التفسير مجهول، وأما من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٣٩

جهة المتن فإنه يوجد بعض مضامينه فى كتب أهل السنة (١) أيضاً، ولكن عند التتبع إلى التعابير الواردة فيها ك «نزلت هكذا» والقرائن الاخرى، حمل على المعنى التفسيري والتأويلي أو بيان شأن نزول أو مصداق أتم و... - كما فضّلنا ذلك فى المقام الأول - وإذا لم نستطع حمل تلك الروايات على المعانى المتقدمة فإننا نحكم بسقوطها أيضاً لمعارضتها الأدلة القطعية على صيانة القرآن عن التحريف.

وعلى كل حال فإننا أوردنا نصوص تلك الروايات التى أوردتها الدكتور القفارى كنموذج للتحريف من تفسير على بن إبراهيم، أوردناها بكاملها لتكون مقدّمة لفهم كلام المحدث الكاشانى الذى يقول:

«فإن تفسيره - [منسوب إلى] على بن إبراهيم - مملوء منه وله غلو فيه» (٢).

والدكتور القفارى حين أورد هذا القول بوصفه شاهداً على كلامه (٣)؛ قد غفل تماماً عن أن مراد المحدث الكاشانى منه هو أن تفسير على بن إبراهيم ملئ بروايات التحريف بمعناه الأعم (يعنى الشامل لكل أنواع التغيير كالاختلاف فى القراءة أو الاختلاف فى التأليف وغيره) واشتمل هذا المعنى الأعم - على الأقل - على أربعة أقسام من الروايات التى أوردناها، ويؤيد ما نذهب إليه من كلام المحدث الكاشانى رحمه الله نص كلامه حيث قال:

«... إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى ... فمعنى «كذا انزلت» ان المراد به التفسير والبيان لا انها نزلت مع هذه الزيادة فى لفظها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٠

فحذف منها ذلك اللفظ، ومما يدل على هذا ...» (١).

وكذلك المحدث النورى القائل:

«وقوع التغيير والنقصان فى القرآن وهو مذهب الشيخ الجليل على بن إبراهيم القمى وملاً كتابه من أخباره ...» (٢).

كان مراده أعم من كل نوع من انواع التغيير والنقصان والتغيير فى التأليف والقراءة و... ومعلوم أن التغيير والنقصان فى تلك المعانى أعم من التحريف بمعنى النقصان فى نصوص آيات الوحي القرآنى الذى هو محل البحث والنزاع.

وشاهد كلامنا ان ما أوردته المحدث النورى من روايات تفسير القمى كلها تدرج ضمن المعانى المتقدمة اجمع ولا تختص بالتحريف بمعنى النقصان فى نصوص آيات الوحي (٣).

ثم قال الدكتور القفارى:

«ومن بعد القمى جاء تلميذه الكلينى (ت ٣٢٨) الملقب عند الشيعة ب «ثقة الإسلام» ... فقد روى الكلينى فى الكافى من أخبار هذه الاسطورة الشىء الكثير مع أنه التزم الصحة فيما يرويه ولهذا قرر الكاتبون عنه من الشيعة: «انه كان يعتقد التحريف والنقصان فى القرآن، لانه روى روايات فى هذا المعنى فى كتابه الكافى ولم يتعرض لقدح فيها مع إنه ذكر فى أول كتابه انه يثق بما رواه» ... ولكن يلاحظ ان ابن بابويه القمى حكم بوضع ما روى فى تحريف القرآن مع

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤١

وجودها في الكافي الذي يصفونه بهذا الوصف.

وقد رجعت إلى مرآة العقول للمجلسي فرأيت أنه يحكم على بعض أحاديث الكافي بالضعف ولكنه حكم على روايات في التحريف بالصحة وكذلك الشافى في شرح اصول الكافي» (١).

فنقول: لو دققنا النظر في قول الدكتور القفارى لتبادرت إلى أذهاننا الأسئلة الآتية:

- ١- هل الكليني يعتقد بالتحريف والنقصان في القرآن؟
- ٢- هل يوجد تهافت بين رأى ابن بابويه (الشيخ الصدوق) وروايات الكافي؟
- ٣- هل إن العلامة المجلسي وكذا صاحب كتاب «الشافى» حكما على روايات التحريف ب «الصحة»؟ وإليك الجواب.

موقف الكليني من روايات التحريف

هل إن الكليني رحمه الله قائل بالتحريف- بالمعنى المتنازع فيه- أو لا؟

إننا لو فتشنا الكافي من أوله إلى آخره لم نعثر على قول صريح للشيخ الكليني بتحريف القرآن، ومن قال- وهو المحدث النورى- بأن الكليني يقول في كتابه بتحريف القرآن الكريم ينحصر دليبه في طريقتين لا ثالث لهما:

أ- إنه روى روايات في معنى التحريف في كتابه الكافي ولم يتعرض لقدم فيها، مع التزامه بأنه يثق بما رواه كما قاله المحدث الكاشانى (٢) وأوردها الدكتور القفارى هنا تأييداً لرأيه.

ب- استظهار هذا المعنى من عناوين أبواب الكافي فمنها: باب «انه لم يجمع

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٢

القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام» كما استظهر المحدث النورى ذلك تبعاً لشارح كتاب الوافية (١).

لكن نقول: هذه الاستفادة غير تامة.

أولاً: انه مَرَّ عليك مكرراً بما لا- مزيد عليه بأن ذكر الراوى لرواية في كتابه لا- يعنى أنه يقول بها، فكثير من الرواة يروون روايات معتبرة، ولكن لا- من حيث الدلالة بل من حيث السند، واعتبار سند الرواية لا يعنى اعتبار متنها مطلقاً، وخصوصاً إذا كان متن هذه الروايات متعارضاً مع روايات اخرى اقوى منها سنداً وامتناً، وإلاً لصار أصحاب الصحاح الستة وكتب التفسير بالمأثور من أهل السنة والذين ختموا على كتبهم بخاتم الصحة صاروا جميعهم متهمين بالقول بالتحريف وهذا تكرر كثيراً.

ثانياً: على فرض ان هذه المجموعة من روايات الكافي وردت في التحريف بالمعنى المتنازع فيه فإنها معارضة بروايات اخرى في كتاب الكافي نفسه وهى أكثر عدداً وأقوى متناً ووردت تحت عناوين أكثر وضوحاً حول القرآن من تلك (٢).

وهناك قاعدة قطعية أخذها الكليني من الأئمة الطاهرين وجعلها في بداية كتابه وهى اننا حينما تتعارض الروايات ولا يوجد لها محمل صحيح يمكن حمل الرواية عليه أى ان التعارض من نوع التعارض المستقر، فهنا نعرض الروايتين على القرآن الكريم، فما وافق القرآن اخذ به وما خالفه ضرب عرض الجدار وسقط عن الحجية، قال ثقة الإسلام الكليني:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٣

«فاعلم يا أخى- أرشدك الله- إنه لا- يسع أحداً تمييز شىء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه إلا على ما أطلقه العالم عليه السلام [أى الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام] بقوله: اعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه...» (١).

والكليني رحمه الله وان لم يكن دأبه من كتابه الرد والقدم في الروايات، بل كان قصده ذكر الروايات المعتمدة فقط وهو ملتزم قطعاً

وبشكل لا يقبل الشك بقاعدة عرض الروايات المتعارضة على القرآن وعلى هذا تكون روايات التحريف ساقطة عنده عن الحجية. ونقصد بما ذكرنا أن كلام المحدث الكاشاني الذي يقول في المرحوم الكليني: «إنه كان يعتقد التحريف والنقصان لأنه روى روايات في هذا المعنى» ... غير تام إن كان مراده من لفظة «التحريف والنقصان» المعنى المتنازع فيه - يعني إسقاط آيات القرآن - وإلا فإن الكاشاني في تنمته كلامه المتقدم قال:

«إن بعض المحذوفات - التي سقطت من القرآن - كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى أي حرفه وغيره في تفسيره وتأويله أعنى حملوه على خلاف ما هو به.

ومما يدل على هذا ما رواه في الكافي باسناد صحيح عن أبي جعفر عليه السلام، أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه والجهال يعجبهم حفظهم للرواية والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية ...»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٤

الحديث.

وما رواه العامة من أن علياً عليه السلام كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ. ومعلوم ان الحكم بالنسخ لا يكون إلا من قبيل التفسير والبيان ولا يكون جزءاً من القرآن ...» (١).

وهذا يدلنا على ان مراد المحدث الكاشاني من لفظة التحريف والنقصان في عبارته المتقدمة غير المعنى المتنازع فيه.

ومن هذا المنطلق، فإن أحداً من كبار علماء الشيعة كالشيخ الصدوق رحمه الله والشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي رحمه الله عليهم أجمعين وقد كان لديهم كتاب الكافي (٢) ووقع نظرهم على عناوين أبوابه لكنهم لم يستنتجوا من هذه الروايات والأبواب تحريف القرآن في رأى الكليني، بل إنك تراهم أولوا ما ورد في التحريف بأنه إمّا «حديث قدسي» أو «تأويل الآيات» أو «القراءة الواردة» كما ذكرنا نصوص عباراتهم فيما تقدم.

ب- استظهار معنى التحريف من عناوين أبواب الكافي:

لو أننا تمكنا من استظهار عناوين أبواب الكافي لأمكن القول بأن المرحوم الكليني معدود في القائمين بالتحريف (٣) ولكن قبل البحث في عناوين الكافي يتحتم علينا الجلوس مع القدامى من العلماء لنسألهم عن معنى التحريف والتزويل و ... ما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٥

هو؟ فانهم سيقولون لنا: إن «التحريف» يقصد به الأعم من التغيير في المعنى واللفظ، و «التزويل» أيضاً بمعنى مطلق ما نزل من الوحي من آيات القرآن أو تفسيره وبيانه (١) - ومع تلك الحال فلو فتشنا الكافي من أوله إلى آخره، لما وجدنا باباً تحت عنوان «تحريف القرآن» أو شيئاً من هذا القبيل، والذين أرادوا الإيقاع بالكليني رحمه الله واتهامه بفرية التحريف لم يجدوا إلا عنواً واحداً ليتشبها به في دعواهم وهو باب «لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام وإنهم يعلمون علمه كله» (٢) ولكن هذا العنوان لا يدل على التحريف بالمعنى المتنازع فيه وشاهد ذلك وجود (٦) روايات في ذيل ذلك العنوان.

ورد في هذه الروايات أن جميع القرآن ظاهره وباطنه عند الأئمة الطاهرين عليهم السلام، فالروايتان الأوليان مجملتان والأربعة الباقيات في مقام شرح وتفصيل الأوليين (٣)، وقد يعطى نفس عنوان الباب، الاجمال والتفصيل (٤)، وفي المجموع فإن هذه الأحاديث تثبت أن القرآن الكريم من جهة تنزيله وتأويله وعلوم ظاهره وباطنه عند الأئمة الطاهرين (٥)، ولا - غرو في ذلك فإنهم أحد الثقلين اللذين أوصى بهما النبي صلى الله عليه وآله، وهما إمامان لا يختلفان وأخوان لا يتخاذلان ومجتمعان لا يفترقان.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٦

التهاق بين حكم الشيخ الصدوق وروايات الكافي:

هل يوجد تهافت بين رأى ابن بابويه (الشيخ الصدوق ت ٣٨٦) وروايات كتاب «الكافي»؟

إنّ القفارى فى كلّ موضع يحاول وبألفاظ رنانة طنانة أن يثبت وجود تعارض بين رأى الصدوق وأحاديث الكافى واستنتج من هذا التباين المزعوم نتائج غريبة سيأتى بعضها، قال الدكتور القفارى:

«فقد روى الكلينى فى الكافى: «إنّ القرآن الذى جاء به جبرائيل إلى محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، سبعة عشر ألف آية»... وهذا يقتضى سقوط ما يقارب ثلثى القرآن فما أعظم هذا الافتراء!

وقال ابن بابويه: «... إنّه قد نزل من الوحي الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية وذلك مثل قول جبرائيل ... عش ما شئت فإنك ميت ...»

فانظر إلى هذا الاختلاف والتباين بين نصّ الكلينى ونصّ ابن بابويه ... ان ابن بابويه يقول: ان النقص فى غير القرآن والكلينى يصرح بأن النقص فى القرآن» (١).

أنا فى الواقع لا أدرى لماذا يتجاهل الدكتور القفارى نفسه، وما هو غرضه فى الحقيقة؟ فقد قطع فيما مضى كلام الشيخ المفيد وحرّفه ليحصل له ما يريد، ثم بدأ يقارن ويوازن بين قولى الصدوق والكافى، وظلّ يعزف على هذا الوتر ولا أدرى ماذا سيحصل له بعد ذلك، هل أنّ الدكتور القفارى حقاً لا يفرق بين الكتاب الحديثى الذى غرض مؤلفه وصاحبه جمع الأحاديث من المصادر المعتمدة (الكافى) وهو يهتمّ بأن يودع فى كتابه من الأحاديث ما هو معتبر السند، ويكون

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٧

أميناً فى نقله ومثبتاً فيما يرويه - والكتاب الذى أُلّف لبيان الاعتقادات و «دراية الحديث» (كرسالة الاعتقاد للشيخ الصدوق رحمه الله) الذى يهتم بتحصيل العقائد ويعطى رأيه فى فقه الزوايات مع الدرّاسة والتأنى وحل المتعارضات والأجوبة للمناقشات وغير ذلك فلا يجد الدكتور القفارى فرقاً بين هذين النوعين من الكتب؟

وإذا كان فى كتب الشيعة تباين وتناقض بين كتب الحديث وكتب دراية الحديث، فهذا الاختلاف والتناقض أيضاً موجود فى كتب أهل السنة.

فعلى سبيل المثال انظر إلى التباين والاختلاف بين ما روى مالك فى الموطأ (١) ومسلم (٢) فى صحيحه وغيرهما من قول عائشة: «كانت فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ...» وهذا صريح بحصول النقص فى القرآن لأنها قالت: كانت فيما انزل من القرآن، وقد اجتهد لحلّ تلك المعضلة بعض العلماء كالحافظ العاصمى (المولود سنة ٣٧٨) وابن قتيبة وغيرهما، قال العاصمى:

«إنّه - أى عشر رضعات معلومات - من جنس ما كان ينزل عليه على جهة التبليغ والرسالة لا على جهة أنّه قرآن يتلى أو يكتب ومن نحو هذا ما روى عن النبىّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال حكاية عن ربّه عزّ وجلّ أنّه قال: كلّ عمل ابن آدم له إلّا الصوم فانه لى وأنا أجرى به. وقوله صلى الله عليه وسلم: أنا عند ظنّ عبدى بى فليظنّ بى ما شاء وما نحوها أخبار كثير» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٨

وهذا تصريح بأنّ النقص فى غير القرآن وذاك - أى قول مالك فى موطأه ومسلم فى صحيحه - تصريح بأنّ النقص فى القرآن!! ومثل هذا التباين والاختلاف كثير جداً (١).

وعلى كلّ حال يبدو أنّ الدكتور القفارى يرى التفاوت بينهما ولكنّه يتجاهل هذه المسألة، بل يلجأ إلى الكذب ويقول: «انّ ابن بابويه القمى حكم بوضع ما روى فى تحريف القرآن مع وجودها فى الكافى الذى هو عند شيوخ الرافضة فى أعلى درجات الصحة» (٢).

والحال إنّ ابن بابويه لم يقل قط، أولاً: إنّ تلك الرواية من الكافى وثانياً: إنّها موضوعة، بل لم يتعرض لصحة سندها أو سقمه، فابن بابويه عالج متن الرواية فقط وقال: «إنّه قد نزل من الوحي الذى ليس بقرآن ...» (٣).

موقف المجلسي من روايات التحريف:

هل إن العلامة المجلسي رحمه الله وصاحب كتاب «الشافى» قد حكما بصحة روايات تحريف كتاب «الكافى»؟ هذا بعض ما ادّعاها الدكتور القفارى قائلاً:

«وقد رجعت إلى مرآة العقول للمجلسي فرأيت أنه يحكم على بعض أحاديث الكافي بالضعف ولكنه حكم على روايات في التحريف بالصحة وكذلك الشافى في شرح اصول الكافي» (٤).

هذا كتاب «مرآة العقول» للمجلسي رحمه الله، فعمدة ما في الباب على ما صرح به الدكتور القفارى الروايات التي توجد في باب «فيه نكت ونتف من التنزيل في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٤٩

الولاية» من كتاب الكافي ففيه اثنتان وتسعون رواية - مع غض النظر عن مكرراتها - حكم المجلسي بالصحة والحسن في ثمانية منها «١» وهي لا علاقة لها بمسألة التحريف أصلاً، بل هي صريحة في بيان تأويل الآيات وتفسيرها، ثم إنها لا تتطابق مع الأرقام التي ذكرها الدكتور القفارى في الهامش - وهي ١٤ رواية - «٢» وعدّها من أخبار اسطورة التحريف، والحال إن المجلسي حكم بتضعيفها - أي الروايات الأربع عشرة التي ذكرها الدكتور القفارى بأرقامها كلها - إلّا رواية واحدة فيها قال انها مجهولة «٣».

وأورد الدكتور القفارى أيضاً ستّ روايات من الجزء الثاني من كتاب «الكافي» ونصّ على أرقامها في الهامش «٤».

وهذه الروايات أيضاً لم يحكم المجلسي عليها بالصحة - كسابقاتها - بل وثق روايتين منها فقط وحكم على الباقي بالضعف والإرسال «٥».

نعم ممّا وثقه العلامة المجلسي رحمه الله الخبر المتقدم ذكره في عدد آي القرآن وقال تعليقاً عليه:

«وفي بعض النسخ عن هشام بن سالم موضع هارون بن مسلم فالخبر صحيح حينئذٍ» «٦».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٠

فعلى كل حال، في تلك الأخبار التي نصّ عليها الدكتور القفارى بأرقامها وعدّها من اسطورة التحريف لا يوجد خبر صحيح عند المجلسي رحمه الله إلّا هذا الخبر إن كان على رواية «هشام بن سالم» وإلّا فمؤثّق إن كان راويه «هارون بن مسلم» وهذه عشرة أخرى من الدكتور القفارى.

وأما صاحب كتاب «الشافى» فقد حكم بصحة ستّ روايات فقط «١» من اثنتين وتسعين رواية وكلّ هذه الستّ لا تتطابق مع الأرقام التي ذكرها الدكتور القفارى وقال هنّ من أخبار اسطورة التحريف «٢».

إذن لماذا يفترى الدكتور القفارى على العلامة المجلسي وكذلك عبد الحسين المظفر قائلاً: إنهما حكما بصحة روايات التحريف، بل انه يذكر ارقاماً لروايات يدعى صحّتها، في حين لم يحكم أحداً منّا بصحتها، فهل هذه طريقة المحقق الذي يبغى الحقيقة ويلتزم التقوى ليصل إلى مطلوبه أم حنّ قدح ليس منها!

وبعد أن أتمّ الدكتور القفارى بحثه حول كتاب الكافي انتقل إلى البحث حول «تفسير العياشى» و «تفسير فرات» و «كتاب الغيبة» لمحمد بن إبراهيم النعماني و «الاستغاثة» لأبي القاسم الكوفي، وقد اعترف بنفسه بأن «تفسير العياشى» عارٍ عن السند، وأبرز أيضاً رأى كبار علماء الشيعة في أبي القاسم الكوفي مؤلف كتاب «الاستغاثة» كالتجاشى الذي قال: «إنه أصيب آخر عمره بالغلو وفساد المذهب» «٣» ولا يوجد أيضاً في كتاب «الغيبة» شيء يدلّ على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥١

التحريف «١» ما عدا صفحة واحدة «٢» أشار إليها وهي قسم من رواية طويلة عن أبي الحسن على بن موسى عليهما السلام والتي

استدل فيها الإمام الرضا عليه السلام على مسألة الإمامة بعدة آيات؛ وهي لا ربط لها بمسألة التحريف، فماذا أراد الدكتور القفاري في بحثه حيث خلط الصحيح بالسقيم والحابل بالنابل وقال:

«ومن بعد هؤلاء نرى شيخهم المفيد (ت ٤١٣) سجل في كتابه «اوائل المقالات» اجماع طائفته على هذا المنكر ونقل بعض أخباره عن بعض كتبه كالارشاد وهو من كتبهم المعتمدة» (٣).

أوردنا مسبقاً تلك العبارة عن الدكتور القفاري في بحث آراء الشيخ المفيد، ولاحظنا أن الدكتور القفاري قام بتقطيعها وهي خيانه واضحة لا تخفى على من له حظ من العلم، ومن ثم نسب الاتهام العظيم إلى الشيخ المفيد، وقد صرح الشيخ المفيد بأن القرآن الموجود بين أيدينا من جهة «ترتيب الآيات» من حيث التقديم والتأخير والناسخ والمنسوخ والمكي والمدني، خلاف ما نزل، وفي رأى الشيخ المفيد أن الإمامية اتفقوا على ذلك، ولكن الدكتور القفاري زوراً وبهتاناً أبدل «تأليف الآيات» ب «تحريف الآيات» ثم قال: «سجل الشيخ المفيد اجماع طائفته على هذا المنكر» فقد مر ذلك منه كثيراً؛ إذ وعدنا بالأمانة فخان وعده بل حرف.

وأما روايته كتاب الارشاد التي أشار إليها الدكتور القفاري أوردناها في المقام الأول تفصيلاً تحت عنوان «روايات الفساطيط» فإنها كما لاحظتم لا تمت إلى التحريف بصله لا من قريب ولا من بعيد بل تؤيد الرواية نفسها، القرآن الموجود.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٢

وعلى كل حال فان الدكتور القفاري تابع البحث لكي يصل إلى مقصوده الواقعي وهو استخدام أبشع الألفاظ وأهجنها وأقذرها واتهام الإمامية بأبشع الاتهامات قائلاً:

«وهذا الزخم! من المصنفات وغيرها لتأييد هذا الكفر وإثباته لا يشك مسلم انه كيد زنديق حاقد على كتاب الله ودينه واتباعه ... فادعوا- أى علماء الإمامية- أن في كتاب الله نقصاً وتغييراً ... ولكنهم فيما يبدو لم يحسبوا لهذه الدعوى حسابها فارتدت عليهم بأسوأ العواقب فقد فضحتهم أمام الملأ وكشفت عن وجوههم وأبانت عن عداوتهم ونفاقهم وقطعت صلتهم بالإسلام والقرآن وأهل البيت» (١).

وبعد هذا تطرق إلى كتاب «الاحتجاج» للطبرسي واعترف أيضاً بأن رواياته مجردة عن كل إسناد، وهذا الاعتراف يعنى عدم اعتبار الكتاب في مقام الاحتجاج بلا شك ولا سيما في المسألة الخطيرة التي تمس قداسة القرآن الكريم.

وإن ذكر صاحب الاحتجاج أن الروايات التي أوردتها في كتابه مما اشتهر بين الإمامية، وقوله هذا على الرأس والعين، ولكنه لا يمكن الركون إليه في مجال التحقيق اعتماداً على هذا القول كما لا يخفى.

ثم قال الدكتور القفاري:

«في ظل الحكم الصفوي الذي شهد إثارة لهذه الاسطورة وابتعادها عن رواياتها وترويجها أشد مما كان في القرن الثالث ... حتى يلاحظ ان هذه الاسطورة التي بدأت بروايتين في كتاب سليم بن قيس أصبحت كما يعترف شيخهم نعمه الله الجزائري أكثر من ألفي رواية، حيث إن شيوخ الدولة الصفوية كالمجلسي في بحاره والكاشاني في تفسير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٣

الصافي والبحراني في البرهان ونعمه الله الجزائري في الأنوار النعمانية وما سواها من كتبه وأبي الحسن الشريف في مرآة الأنوار والمازندراني في شارح الكافي وغيرهم تولوا نشر هذه الفرية على نطاق واسع في ظل الحكم الصفوي الذي ارتفعت فيه التقية إلى حد ما» (١).

الحكم الصفوي وفرية التحريف:

إن حكومة الصفويين بدأت سنة ٩٠٦ واستمرت إلى سنة ١١٣٤، وقد كان هناك في هذه الفترة مجموعة كبيرة من العلماء الذين

عاصروا الحكومة الصفوية ولكنهم ذهبوا جمعياً إلى صيانة القرآن عن التحريف وهم:

١- قاضي القضاة علي بن عبد العالي المعروف بالمحقق الكركي (ت ٩٤٠) في «رسالة نفى النقيصة» (٢).

٢- ملا فتح الله الكاشاني (ت ٩٨٨) في تفسيره «منهج الصادقين» وخلاصة تفسيره المسمى بـ «خلاصة المنهج» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٤

٣- المحقق المولى أحمد الاردبيلي (ت ٩٩٣) في «مجمع الفوائد والبرهان» (١).

٤- محمد بن علي النقي الشيباني (ت قبل ٩٩٤ هـ) (٢).

٥- الشيخ أبو الفيض الناكوري (ت ١٠٠٤) في «سواطع الالهام» (٣).

٦- السيد نور الله التستري (ت ١٠١٩) في «مصائب النواصب» (٤).

٧- شيخ الإسلام عصر الصفوية محمد بن الحسين الشهير ببهاء الدين العاملی (ت ١٠٣٠) في «العروة الوثقى» (٥).

٨- محمد بن إبراهيم صدر الدين الشيرازي المعروف بملأ صدرا (ت ١٠٥٠ هـ) في شرحه على «اصول الكافي» و «تفسير القرآن» (٦).

٩- الملا عبد الله البشروي الخراساني (المعروف بالفاضل التوني ت ١٠٧١) في «الوافية في الاصول» (٧).

١٠- الشريف اللاهيجي (ت ١٠٩٧) في تفسيره المشتهر بـ «تفسير شريف اللاهيجي»

١١- الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملی (ت ١١٠٤) في «رسالة تواتر القرآن وعدم نقصه وتحريفه» (٩).

١٢- القاضي سعيد محمد بن محمد مفيد القمي (ت/١١٠٧ هـ) في كتابه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٥

«الأربعينيات لكشف أنوار القدسيات» (١).

١٣- نور الدين محمد بن مرتضى الكاشاني (ت ١١١٥) في «تفسير المعين» (٢).

فإذا ارتفعت التقيّة في العصر الصفوي - على حد مزعمات الدكتور القفاري - فكيف يحكم هؤلاء بصيانة القرآن عن التحريف وهم

يستطيعون أن يكشفوا الستر ويعلموا عما في ضمائرهم من القول بتحريف القرآن في ظلّ الحكم الصفوي.

وعلى هذا فإن في ذلك دلالة على أن الدكتور القفاري تجاهل في معنى التقيّة ويريد أن يشغل القارئ بمسرحيته ولو بهذه الكلمات

وبذلك ينهدم بنيانه الذي أسسه.

نعم في ظلّ الحكومة الصفوية فسح مجال كبير لعلماء الشيعة في ان يجمعوا روايات الشيعة من الكتب المتفرقة، وراج في ذلك العصر

تدوين الحديث وعلومه والتفسير بالمأثور وغيرها من العلوم. ولكننا ذكرنا مراراً بأن الروايات وتدوينها شيء، وفقه الروايات وبيان

مدلولها شيء آخر.

وعلى أية حال فالدكتور القفاري عاد مرّة أخرى وأخرى إلى التمسك بروايتي سليم بن قيس، والتّين اثبتنا بالدليل القاطع بعدهما

الشاسع عن مسألة التّحريف.

ولو بنينا على ما قال الدكتور القفاري أي أنّنا ننظر إلى حجم الروايات فقط بغض النظر عن مدليلها وعلاجها، لحكمنا على روايات

أهل السنة، وقلنا: «ان هذه الاسطورة - أي اسطورة التّحريف - بدأت برواية في كتاب «الموطأ» لمالك بن أنس (٣) (ت ١٧٩ هـ) ثم

أصبحت كما يعترف به «قاسم بن سلام» (م ٢٢٤ هـ) «بأنها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٦

كثيرة» (١) واشتدّ اختراع الروايات وترويجها حتى قال الآلوسی (م ١٢٧٠) «بأنها أكثر من أن تحصى» (٢).

فهل هذا الحكم صحيح وعادل؟

أمّا قول الدكتور القفاري: «يعترف شيخهم نعمه الله الجزائري أكثر من ألفي رواية» فإن مراد السيد نعمه الله الجزائري هو جميع

الروايات التي تحدّثت عن التحريف بمعناه العام الشامل لكل نوع من أنواع التغيير أمثال اختلاف القراءات المخالفة في التأليف، والتحريف المعنوي و... وأيضاً الشامل للأعم من الروايات المسندة والمرسلة والضعيفة والمجهولة، والأعم من روايات أهل السنة والشيعة، والحقيقة إن تلك الروايات التي ادّعاها السيد الجزائري هي الروايات التي ذكرها المحدّث الثوري في فصل الخطاب، وقد فصلنا فيها القول في المقام الأول في بحث «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمّة» فراجع إن شئت.

وأما فيما يخصّ قول الدكتور القفاري في بحار الأنوار فنقول:

إذا لاحظنا أن مصادر «بحار الأنوار» الذي ألف في العصر الصفوي - وهو أكبر موسوعة حديثية عند الشيعة - تصل إلى أربعمائه كتاب من كتب الشيعة وخمسة وثمانين كتاباً من كتب أهل السنة «٣». ومصنّف هذا الكتاب لما رأى أن كثيراً من كتب الحديث - لصغر حجمها وقدمها - سيكون مآلها إلى التلف، أخذ في جمعها وتدوينها في كتابه «بحار الأنوار» وإن كان لا يلتزم بصحّة كل ما في هذه الكتب «٤». إذا لاحظنا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٧

ذلك يسهل لنا الخطب بأن تكون في كل باب من أبواب البحار عشرات الروايات المزيّدة على روايات أبواب «الكافي» مثلاً، وهذا مثل كتاب «كتر العمّال في سنن الأقوال والأفعال» لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥) فإن الروايات في كلّ باب منه أكثر من الروايات التي في المصادر أخذ عنها كلّاً على انفراد ولا غرو.

وعلى هذا المنوال جرت كتب التفسير بالمأثور التي يهتم مؤلفوها بأن تجمع فيها الأخبار من مصادر شتى، فمن الطبيعي أن يوردوا في تفسير كلّ آية روايات كثيرة ربّما بلغ بعضها إلى عشرات الروايات - من غير تحري الصحّة - كتفسير «البرهان في تفسير القرآن» للسيد هاشم البحراني رحمه الله (ت ١١٠٧) و «الدّر المنثور في التفسير بالمأثور» لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١).

فعلى هذا، لا مجال لتوجيه الدكتور القفاري الاتهام في المقام بقوله: «تولّوا نشر هذه الفرية على نطاق واسع في ظلّ الحكم الصفوي ... إلى آخر اتهاماته» فوجود الحكم الصفوي وعدمه سيان في المقام، طبعاً جمع الأخبار من مصادر شتى مع تأليفه وتنسيقه من جديد في كتاب واحد، يقتضى كميّة هائلة وحجماً واسعاً. ولا علاقة له بالدولة الحاكمة فسواء حكم الصفويون أم غيرهم ممن هو مضاف للشيعة فالمسألة تبقى ثابتة وهي أن استخراج جميع الأخبار من مجموعة كتب تزيد على خمسمائة كتاب وجمعها في كتاب واحد يحتاج إلى عشرات المجلدات.

والطريف في الأمر أن الدكتور القفاري أورد مثلاً عدّه قطرة من بحر من كتاب «بحار الأنوار» لإثبات مطلوبه في فريته التحريف فأشار إلى: «باب تأليف القرآن وإنه على غير ما أنزل الله عزّ وجلّ» «١». وهذا الباب في الواقع لا علاقة له بتحريف القرآن، بل العلامة المجلسي - وكما هو واضح من عنوان بحثه الذي هو تأليف القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٨

لا تحريفه - في صدد إثبات أن ترتيب الآيات القرآنية الشريفة هو اجتهادي لا توقيفي، وضرب لذلك عدّة أمثلة: من جملتها الآية ٢٣٤ من سورة البقرة «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير اخراج» فالعلامة المجلسي يقول بأن الآية ٢٤٠ منسوخة «١»، والآية ٢٣٤ ناسخة، والمنسوخ لا بد أن يأتي قبل الناسخ، وهذا يدلّ على أن تأليف الآيات - لا تحريف الآيات - هو على غير ما أنزل الله، ثم ذكر أمثلة أخرى في هذا المقام، وبيان مذهب الشيخ المفيد «٢»، وبالتالي ذكر قصّة جمع القرآن بواسطة زيد بن ثابت من مصادر أهل السنة «٣».

وليت شعري كيف فهم الدكتور القفاري مسألة التحريف من هذا الباب؟

وأما رأى الدكتور القفاري في تفسير الصافي لمؤلفه المحدّث الكاشاني فأقول:

فإنّ المرحوم المحدّث الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ). مؤلف «تفسير الصافي» ذكر بشكل صريح لا يقبل الجدل بأن القرآن مصون من

التحريف والتغيير «٤»، ولكن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٥٩

الدكتور القفاري زعم - كما ذكره في الهامش - أن الصافي ذكر التحريف في مقدمة تفسيره وبعض من رواياته المنقولة فيه «١». إن هذه الروايات عددها أربع لا أكثر، وقد نقلها من الكتب الروائية الشيعية مثل «الكافي» و«تفسير العياشي» و«التفسير المنسوب إلى القمي». ولكن هذه الروايات أيضاً باعتقاد المحدث الكاشاني نفسه رحمة الله عليه في مقدمة تفسيره أنها من باب التفسير والتأويل، وفي غير هذه الصورة فهي ساقطة.

إن المرحوم الفيض الكاشاني في ابتداء تفسيره كغيره من المفسرين، رتب مقدمات، ومن جملتها «المقدمة السادسة» ذكر فيها مسألة «جمع القرآن وتحريفه وزيادته ونقصه وتأويله». ثم عرض الروايات الخاصة بالتحريف في هذا المقام وأدلة الموافقين والمخالفين لها، وناقش «٢» كلا الرأيين، والذي يعتبر حقاً لكل باحث وطالب للحقيقة، وليس معنى مناقشته الدليل على قبوله أو عدم قبوله للطرف الآخر، وقد افترض جدلاً في البداية وجود التحريف في القرآن لوجود أدلة روائية، ولكنه ما لبث أن رد هذا الفرض قائلاً: «ويرد على هذا كله إشكال؛ وهو أنه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن اذ على هذا يحتمل كل آية منه ان يكون محرفاً ومغيراً ويكون خلاف ما أنزل الله فلم يبق لنا في القرآن حجة أصلاً فتنفى فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك.

هذا وقد قال الله عز وجل: «وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه». وقال: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» فكيف يتطرق إليه التحريف والتغيير.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٠

اضافة إلى أنه قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام حديث عرض الخبر المروي على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرفاً فما فائدة العرض؟ مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله.

ثم بقي رحمه الله متردداً في صحة أسانيد الأخبار التي تدل بظاهرها على التحريف والتغيير فقال:

ويخطر بالبال في دفع هذا الاشكال والعلم عند الله أن يقال: إن صححت هذه الأخبار - أي أخبار التحريف - فلعل التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال ...

ولا يبعد أيضاً أن يقال: إن بعض هذه المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التبديل من حيث المعنى أي حرفه وغيره في تفسيره وتأويله أعنى حملوه على خلاف ما هو به.

ومما يدل على هذا ما رواه الكافي بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام؛ إنه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «... وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه ...»

وما رواه العامة أن علياً عليه السلام كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، ومعلوم أن الحكم بالنسخ لا يكون إلا من قبيل التفسير والبيان ولا يكون جزءاً من القرآن فيحتمل ان يكون بعض المحذوفات أيضاً كذلك «١».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦١

أوردنا كلام المحدث الكاشاني رحمه الله تعالى على رغم طول له لكي يعرف صدوف الدكتور القفاري وغيره عن احكام الشرع وسنن الاخلاق لأنهم ذكروا شطراً من كلام المحدث الكاشاني وحذفوا بقية كلامه لكي يتهموه بالتحريف والتغيير.

ثم قال الدكتور القفاري:

«وفي القرن الثالث عشر وقعت الفضيحة الكبرى للشيعه في هذا الباب فقد ألف شيخهم حسين النوري الطبرسي ... مؤلفاً في هذا الكفر

جمع فيه كل ما لهم من «اساطير» في هذا الباب وسماه «فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الارباب» فاصح هذا الكتاب عاراً على الشيعة أبد الدهر... وقد كشف بهذا الكتاب ما كان خفياً وأبان ما كان مستوراً. لقد وضع «المجهر» الذي كشف ما في زوايا كتب القوم وخباياهم من كيد حاقد وعداوة مبيتة للقرآن وأهله.

وبعد هذه الفضيحة والخزي قام فئة من شيوخ الشيعة المعاصرين يتبرأون من هذه المقالة وينكرونها كالبلاغى في آلاء الرحمن، ومحسن الأمين في الشيعة بين الحقائق والاهام، وعبد الحسين شرف الدين في أجوبة مسائل جار الله، والخوئي في تفسيره البيان، ومحيد حسين آل كاشف الغطاء في أصل الشيعة واصولها، ومحيد جواد مغنية في الشيعة في الميزان، وفي عدد من كتبه وغيرهم وستوقف في مناقشة أقوالهم في فصل «الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم» (١).

نحن لا ننكر، أن بعض محدثي الشيعة قد جرى له ما جرى لبعض أهل السنة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٢

أيضاً، حيث ان بعض علماء أهل السنة قد خدع برواياتهم التي شحنت بها صحاحهم وزخرت بها مجاميعهم الحديثية المعتمدة عندهم، ككتاب «الفرقان» (١) الذي أثار في وقته ضجة عارمة في القطر المصري وقام الأزهر في وجهه مؤبناً وأبان وجه البطلان والفساد فيه ومن ثم طلب إلى الحكومة مصادرتة، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرتة لكن بقيت منه نسخ كثيرة منتشرة في أرجاء العالم الاسلامي وغيره.

هذا، ومحاولة الدكتور القفاري - وغيره - نسبة ما في كتاب فصل الخطاب إلى الشيعة بأجمعهم، محاولة يائسة وبعيدة عن الانصاف، وقد اعترف هو نفسه بأن جلّة علماء الشيعة قد أنكروا على هذا المحدث فعله وقبحوا صنيعه وردّوه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة. بل في الوقت نفسه كتب الردّ عليه بعض معاصريه، كالفقيه المحقق الشيخ محمود بن أبي القاسم الشهير بالمعرب الطهراني (٢) (ت ١٣١٣) والسيد محمد حسين الشهرستاني (٣) (ت ١٣١٥) وغيرهما وما تزال الردود تترى عليه إلى الآن. وقد رأيت فهرس الكتب التي ألفها علماء الشيعة للردّ على مزعمات المحدث النوري في النقطة الرابعة في بحث «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمّة». وعلى هذا فقول الدكتور القفاري:

«لقد وضع «المجهر» الذي كشف ما في زوايا كتب القوم وخباياهم من كيد حاقد وعداوة مبيتة للقرآن وأهله»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٣

بعيد عن الورع والدين.

وليت شعري ما هذا الكيد الحاقد والعداوة المبيتة من الشيعة للقرآن؟

فكم من كتب كتبت وهي لا تعبر في الحقيقة إلا عن رأي كاتبها ومؤلفها ويكون فيها الغث والسمين والباطل وتحمل في طياتها الخطأ والصواب، ونحن نجد ذلك عند كلّ الفرق الاسلامية وليس هو أمر يختص بالشيعة دون سواهم، أفيجوز لنا أن نحمل أهل السنة والجماعة مسؤولية كلّ مكتوب في عالم أهل السنة؟ أفيجوز لنا أن نقول قول الدكتور القفاري بالنسبة إلى كتاب «الفرقان»: «لقد وضع المجهر الذي كشف ما في زوايا كتب القوم... الخ»؟

بل كيف يشنع أهل الشقاق على الشيعة من أجل كتاب النوري الذي - على الأقل - نصف رواياته المبتوثة في فصوله هي مصادر أهل السنة، فهل يسوغ لنا أن نقول كما قال الدكتور القفاري لقد وضع المحدث النوري «المجهر» الذي كشف ما في زوايا كتب أهل السنة وخباياهم من... الخ. ونحن بحمد الله في المقام الأول بحثنا تحت عنوان «فصل الخطاب والنقاط الهامة» ما هو الحق في المقام الذي لا يستغنى عنه كلّ محقق منصف فراجع إن شئت.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٤

لم يكتب الدكتور القفاري تحت هذا العنوان شيئاً يستحق الذكر سوى الألفاظ الفاحشة البذيئة التي تدلّ على عدم العفة والنزاهة، وسوى بعض الأمور المكررة، ومن جملتها خبر مصحف الإمام عليّ عليه السلام في كتاب سليم بن قيس، وسنعد ان شاء الله فضلاً مستقلاً للكلام حول هذا المصحف ونذكر الروايات الواردة فيها من كتب أهل السنة، لنبين أن ادعاءات الدكتور القفاري هنا مبنية على أساس هش، وتستسقط بمجرد هبوب نسمة خفيفة.

المسألة الاخرى هنا هي ذكر مضامين روايات التحريف في كتب الإمامية، وجواب هذه الروايات أيضاً مرّ عليك في السابق ولا حاجة لاعادته وهو بحمد الله واضح لكل منصف، وأكتفى هنا بذكر بعض النكات:

١- ان طريقة الدكتور القفاري هي ذكر المصادر المختلفة لرواية واحدة ليبيّن كثرتها، مثلاً: في هذه الرواية «لو قرئ القرآن كما انزل لألفينا فيه مسمين» ذكر أربعة مصادر هي: «تفسير العياشي» (١)، «بحار الأنوار» (٢)، «تفسير الصافي» (٣)، «اللوامع النورانية» (٤)، والحال ان هذه الرواية هنا في مصدر واحد هو «تفسير العياشي» وجاءت مرسله، وأما الكتب الاخرى التي ذكرها الدكتور القفاري فقد صرحت بأنها نقلت الرواية من «تفسير العياشي»، وعدم إشارة الدكتور إلى أنه نقل الروايات من مصدر واحد- وهو «تفسير العياشي»- يعدّ مخالفاً للطريقة العلمية الصحيحة في البحث، ولم تكن طريقته هذه مع هذا الفصل فقط بل سبق له

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٥

أن فعلها مراراً وتكراراً «١».

٢- إن الروايات التي ذكرها وجمعها الدكتور القفاري عن مضامين التحريف في كتب الشيعة أكثرها ترجع في الأصل إلى التفسير المنسوب للقمي، ليسوغ له الحكم بتكفير الآخرين ونفاقهم مستعملاً في ذلك أقبح الألفاظ وأشنعها، وهلمّ معي إلى بعض ما قاله في هذا المقام:

«إن الكلمات المفترأة التي يقدمها اولئك المفترون أمثلة للآيات الساقطة بزعمهم قد كشفت القناع عن كفرهم كما إنها فضحت كذبهم وكشفت افتراءهم ...» (٢).

في حين أن أكثر الروايات التي ذكرها الدكتور بعنوان المثال موجودة في كتب أهل السنة أيضاً، ولذلك أولها الدكتور القفاري بأنها من باب «القراءة الواردة» أو «تفسير الآيات» أو «نسخ التلاوة»، وهي كلها- بزعم الدكتور القفاري- من الله، ولهذا بقي الدكتور القفاري يناقض نفسه بنفسه من دون أن يجد حلاً.

وإليك ما جاء من تلك الروايات في بعض كتب أهل السنة أيضاً. ففي الآية الشريفة: «يا أيّها الرسول بلغ ما انزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ...» (٣)

أخرج السيوطي في «الدرّ المنثور» عن ابن مردويه بسنده عن ابن مسعود قال: كنا نقرأ الآية على عهد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم هكذا:

«يا أيّها الرسول بلغ ما انزل إليك من ربك- أن علياً مولى المؤمنين- وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ...» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٦

وقد تقدم منّا في دراسة كلمة «الإقراء» بأن تعبير «أن علياً مولى المؤمنين» من قبيل تعليم الآية وتفسيرها، لا من باب التحريف كما زعمه بعض، ولا من باب الكفر والكذب و... على ما افتراه الدكتور القفاري.

ومثله: الآية «كفى الله المؤمنين القتال» أخرج السيوطي عن ابن مردويه وابن أبي حاتم وابن عساكر عن ابن مسعود أنه كان يقرأ «كفى الله المؤمنين القتال- بعلي بن أبي طالب». والحاكم الحسكاني بأسانيد متعددة عن ابن مسعود «١»، وأيضاً عن ابن عباس وقال، قال ابن عباس: «وكفى الله المؤمنين القتال- يوم الخندق بعلي ابن أبي طالب» (٢).

ومثله ما ورد في قراءة الآية الأولى من سورة الأنفال؛ قال الدكتور القفاري:

«الأحاديث الصريحة الدلالة في أنّ كل واحد من القراء قد أخذ قراءته من الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي مخالفة لقراءة صاحبه وأنّ النبيّ أقرّ كلّاً منهم وأخبر بأنها هكذا نزلت فبان أنّ الجميع نازل من عند الله» (٣).

فعلى هذا إنّ كل قراءة في زعم الدكتور القفاري من عند الله، إلّا أنّ الدكتور القفاري نفسه تغافل عن هذا حينما عثر بروايات من مصادر الشيعة حيث جاءت في بعضها على سبيل المثال قراءة الآية بدون كلمة «عن» في الآية الشريفة «يسألونك عن الأنفال ...» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٧

فقال الدكتور القفاري:

«وغير الرافضة من هذا الزعم أن الأنفال كانت خاصة لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم هي للأئمة الاثني عشر المعصومين من بعده، والصحابة إنّما كانوا يسألون الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يعطيهم منها على سبيل الصدقة ولم يكن سؤالهم عن حكمها وهذا لا يتأتى للرافضة إلاّ بحذف كلمة «عن» (١).

لكن هذه القراءة توجد في مصادر أهل السنة عن كثير من الصحابة والتابعين، بل نقل «ابن جرير» عن بعض أنّهم قالوا: «نزلت الآية لأنّ أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سألوها قسم الغنيمه بينهم يوم بدر فأعلمهم الله أنّ ذلك لله ولرسوله دونهم» (٢).

فهل يريد الدكتور القفاري أصرح من هذا، فلماذا افتري على الشيعة وقال:

«وهذا لا يتأتى للرافضة إلاّ بحذف كلمة «عن».

ومثل هذا كثير سيأتي بعضه (٣) والمتتبع في كتب التفسير بالمأثور يجد كثيراً منه.

ومثله ما أورده الدكتور القفاري عن «بحار الأنوار» مع تقطيع لكلام المجلسي فقال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٨

«إنّ هذه المحاولات الغبية! لاقحام كلام البشر في كلام الله سبحانه، عملت شرذمة من هذه الطائفة قروناً متواصلة ... وهناك أمثلة عديدة لهذه المحاولات، ذكر المجلسي جزءاً منها في باب عقده بعنوان (باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله عز وجلّ ممّا رواه مشايخنا ...)» (١).

لكن نصّ كلام المجلسي رحمه الله هكذا:

«وجدت في رسالة قديمة سنده هكذا:

جعفر بن محمّد بن قولويه عن سعد الأشعري القميّ أبي القاسم رحمه الله وهو مصنفه، روى مشايخنا عن أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: وساق الحديث إلى أن قال: باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله عز وجلّ ممّا رواه مشايخنا رحمه الله عليهم عن العلماء من آل محمّد صلوات الله عليه وعليهم ...» (٢).

فقوله «مما رواه مشايخنا» كلام «سعد الأشعري القميّ» لا «المجلسي» - كما زعم الدكتور القفاري - ولا اعتبار للرسالة لإرسال سندها، والمجلسي رحمه الله أورد الرسالة بتمامها - وهي تستوعب ستّ صفحات من بحار الأنوار - لتحقيق هدفه في «بحار الأنوار» لجمع الأخبار وعدم ضياعها.

وأما متن الرسالة - وهو المهم في المقام - فأكثر رواياته من باب اختلاف القراءات، وهذا يدلنا على أنّ كلمة التحريف في عنوان «باب التحريف في الآيات ...» تعمّ كل التغيير والتبديل ولو من باب القراءة لا إسقاط الكلمات

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٦٩

والآيات فقط، وكثير من هذه القراءات التي في تلك الرسالة توجد في مصادر أهل السنة أيضاً كقراءة «يسألونك عن الأنفال ...» (١)

«ما أرسلنا قبلك من رسول ولا نبي - ولا محدث -» «٢»، «فليس عليهن جناح أن يضعن - من - ثيابهن غير متبرجات» «٣» ، «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى - صلاة العصر -» «٤» و «وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة - صالحة - غصبا» «٥» ، ومثلها كثير ... وإن شئت فراجع «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام، باب «الزوائد من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن» «٦» وقارن مع روايات تلك الرسالة.

٣- إن عمدة هذا البحث من الدكتور القفاري تختص برواية: «إن القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية» وقد بحثناها سنداً ومدلولاً فيما تقدم فلا نعيد. وبعد ذكره هذه الرواية قال الدكتور: «فهذا يقتضى سقوط ما يقارب ثلثي القرآن فما أعظم هذا الافتراء!» «٧».

ثم بين رأى الإمامية في سند تلك الرواية وخلط تلك الأقوال بالتقية!! وتقطيعه لعبارة المجلسي عاد مرة أخرى إلى مقولة علماء العصر الصفوي، ثم استمر بمزاعمه بالمقايضة بين رأى ابن بابويه ورواية الكليني حتى وصل إلى بيت القصيد قائلاً: سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٠

«وأقول هل لرواية الكليني وجه يمكن قبوله خلافاً لما يراه ويفتره المجلسي والمازندراني وأضرابهما؟ لعله من الممكن لو كان لهؤلاء أرادة خير لمذهبهم وأتباعهم أن يحملوا ما زاد على عدد آيات القرآن على منسوخ التلاوة إذا لم يكن لديهم الشجاعة على رد هذه الرواية وأمثالها ...

ولكن شيخ الشيعة اليوم «الخوئي» ومرجعها الأ-كبر- وهو يتظاهر بالدفاع عن القرآن يرى أن القول بنسخ التلاوة هو قول بالتحريف وكأنه أراد أن يوصد هذا الباب ويردّ هذه القاعدة الثابتة ليثبت بطريق ملتو عقيدة في نفسه يكاد يخفيها ... والفرق واضح ... فالتحريف من صنع البشر وقد ذمّ فاعله الله والنسخ من الله قال تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» «١» وهو لا يستلزم مسّ كتاب الله سبحانه بأي حال» «٢».

وقد ناقشنا فيما تقدم هذه الرواية سنداً ومتناً، وبيننا آراء علماء العهد الصفوي في مسألة التحريف وبحثنا أيضاً في الموازنة بين كلام ابن بابويه ورواية الكليني وهنا نقول:

عجباً! كيف يقول الدكتور القفاري: «لم يكن لدى الشيعة الشجاعة على ردّ هذه الرواية وأمثالها» والحال إن أول من ردّ تلك الرواية بشجاعة هو الشيخ أبو جعفر الكليني رحمه الله الذي جاء بالرواية فهو - كما لاحظت - ذكر في مقدمته كتابه معيار قبول وردّ الروايات المتعارضة؛ وهو عرضها على كتاب الله، وطرح ما يخالفه «٣»،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧١

وعلى هذا فالرواية مردودة- إن كانت على نسخة سبعة عشر ألف آية «١»- حسب رأى الكليني، وكذا غيره من علماء الشيعة الذين يصحّحون الروايات المتواترة في عرضها على القرآن، ومن علماء الشيعة في هذا القول السيد الخوئي قدس الله سره فهو بعد أن ذكر عدّة محامل في مقام علاج مثل هذا النوع من الروايات قال:

«إذا لم تتم هذه المحامل في تلك الروايات فلا بدّ من طرحها لأنها مخالفة للكتاب والسنة» «٢».

وكلام السيد الخوئي - كما ترى - ينطوي على شجاعة فائقة.

والآن تعال معي لنناقش الدكتور القفاري ونرى شجاعته العلمية، فهو لم يذكر مناقشات أهل السنة أنفسهم لنظرية نسخ التلاوة- التي أراد لنا أن نتقبلها- بل إنه لم تكن لديه الشجاعة ليورد أدلّة السيد الخوئي لردّ تلك النظرية أوّلاً ومن ثم يقوم بردها، بل ادّعى أن نسخ التلاوة ثابت بين الفريقين، وأقصى ما فعله هو إيهام القارئ بأنّ السيد الخوئي رحمه الله يقول بأنّ نسخ التلاوة هو عين القول بالتحريف وإنه- أي الخوئي- لم يأت بدليل لاثبات مدّعاها. ولكننا نقل لك الآن نصّ دليل السيد الخوئي ومناقشته لنظرية نسخ التلاوة لتحكم أنت بنفسك فيما إذا كانت عين القول بالتحريف أم لا، قال السيد الخوئي:

«إن نسخ التلاوة إما أن يكون قد وقع من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم وإما أن يكون ممن تصدّى للزعامة بعده، فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فهو

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٢

أمر يحتاج إلى الإثبات وقد اتفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد وقد صرح بذلك جماعة في كتب الأصول وغيرها «١» بل قطع الشافعي وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه بل إن جماعة ممن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسنة المتواترة منع وقوعه «٢» وعلى ذلك كيف تصح نسبة النسخ إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم بأخبار هؤلاء الرواة [وأخبارهم آحاد]؟ مع إن نسبة النسخ إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم تنافي جملة من الروايات التي تضمنت أن الإسقاط قد وقع بعده.

وإن أرادوا إن النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم فهو عين القول بالتحريف ... نعم ذهب طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التلاوة «٣» «٤».

فالدكتور القفاري والآخرون من أمثاله «٥» بعد أن رأوا عجزهم عن الاستدلال لم يوردوا أدلة السيد الخوئي في ردّ نظريتهم بل إنّه بدل ذلك قام باتهام السيد الخوئي بالنفاق وقال:

«كأنه أراد أن يوصد هذا الباب ويردّ هذه القاعدة الثابتة ليثبت بطريق ملتو عقيدة في نفسه يكاد يخفيها ...» «٦».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٣

وعلى أية حال فما ذكره الدكتور القفاري في القسم الآخر من هذا الفصل، وأشبع فيه القول في هذه المسألة بأقبح الألفاظ وأشنعها إنّما هو تشبث ببعض عبارات كتاب الاحتجاج وقد فصلنا القول فيه بما لا حاجة معه إلى الإعادة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٤

هل لدى الشيعة مصحف سرى يتداولونه؟

إشارة

أحسب لا حاجة بنا في هذا الفصل إلى بحث الأقوال للدكتور القفاري وافترائه وأوهامه، فهو نوع من اللّهو، ذلك لأن مسألة «المصحف السرى» كان قد طرحها الأجانب وأعداء الإسلام، والآخرون لعبه - من حيث لا يشعرون - في أيدي أعداء الدين فإنهم ذكروا هذه المسائل كالمصحف السرى وغيره على لسانهم حتى يلهو المسلمون بها عن مسائلهم الأساسية ويفسح المجال لأعداء الدين لبث روح العداة والتفرقة بين المسلمين.

فقد اعتمد بعض الناس على المكر والحيلة ليوحى للقارئ بأن الشيعة بعيدون عن هذا القرآن الموجود، وأنّ لهم مصحفاً سرّياً خاصاً بهم يتداولونه بينهم، لتحصل التفرقة بين المسلمين وليحقق أعداء الإسلام غرضهم. وعلى هذا آثرت هنا مضطراً - رغم عدم رغبتى في ذلك - أن أناقش ادعاءات الدكتور القفاري تلك وأبين خطأها وفسادها.

قبل كلّ شيء ينبغي الالتفات إلى حقيقة غير قابلة للإنكار، حتى يتضح كلّ شيء وهى:

إن كان للشيعة مصحف سرى متداول بينهم، فكيف ألفوا عبر القرون مؤلفات كثيرة في تفسير هذا القرآن وعلومه؟ ونكتفى هنا بما قال الشيخ على الكوراني:

«إذا لاحظنا إن نسبة عدد الشيعة عبر العصور المختلفة كانت خمس عدد الأئمة الإسلامية وبقية المذاهب السنية أربعة أخماس ... فالوضع الطبيعي أن تكون نسبة مؤلفاتهم في تفسير القرآن ومواضيعه الأخرى خمس مجموع مؤلفات إخوانهم السنة ...

وإذا لاحظنا ظروف الاضطهاد التي عاشها الشيعة عبر القرون، نكون منصفين إذا توقعنا من علمائهم عشر ما ألفه إخوانهم السنة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٥

حول القرآن بل نصف العشر ... بينما نجد أن مؤلفات الشيعة حول القرآن قد تزيد على الثلث. وقد أحصت دار القرآن الكريم في قم التي أسسها مرجع الشيعة الراحل السيد الكلبيكاني رحمه الله، مؤلفات الشيعة في التفسير فقط في القرون المختلفة، فزادت على خمسة آلاف مؤلف ...

فكيف يصح أن نعلم إلى طائفة أسهموا على مدى التاريخ الاسلامي أكثر من غيرهم في التأليف في تفسير القرآن وعلومه ... ونتاجهم بعدم الإيمان بالقرآن أو بأن عندهم قرآناً آخر!! «١».

إننا لو سألنا الدكتور القفاري؛ إذا كان للشيعة مصحف سرى يعملون به، فماذا تقول في كل هذه الروايات المذكورة في كتب الشيعة حول فضيلة القرآن وقراءته وحفظه وتعليمه ...؟ وعندها سيبقى الدكتور القفاري حائراً، وهذا هو سبب لجوئه إلى طريقته في تزوير الحقائق فقال مشيراً إلى بعض تلك الروايات من الكافي «٢»:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٦

«وهذه تنقض تلك الروايات بل تثبت من كتبهم زيف وكذب ما يفترونه على آل البيت من تلك «الأكاذيب» إذ كيف يأمرن بقراءة القرآن ويذكرون الثواب العظيم لمن قرأه، وإنه ينبغي للمسلم أن يقرأه في كل يوم وأن ينور بيته به. وهم يقولون إنه مغير مبدل؟ أليس هذا يدل على عظيم التناقض في هذا المذهب؟» «١».

ما أبعد هذا الكلام عن الانصاف!

اين التناقض العظيم؟

من هم الذين يقولون بأن القرآن مغير مبدل؟

وهل أن موضوع الكلام هو في التغيير والتبديل في القرآن الموجود بين ايدينا أيها الدكتور القفاري؟! أم الكلام في المصحف السرى؟ وهل إن كل تلك الروايات لا تعتبر حجة لكل محقق حتى يحسم القول باسطورة المصحف السرى- التي وضعها في الأصل أعداء الدين- وكذلك القول بتحريف وتبديل القرآن؟

ولكن الدكتور القفاري- وبهدف حرف الافكار عن الموضوع- عدل إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٧

الكلام عن التغيير والتبديل في القرآن في حين أن البحث في هذا الفصل كان تحت عنوان «المصحف السرى» لا التغيير والتبديل في القرآن الموجود.

من هنا فإن الإنسان يقطع بأن الدكتور القفاري- من حيث يشعر أو لا يشعر- يسهل السبيل لأعداء الإسلام ليزرعوا بذور التفرقة والاختلاف بين المسلمين وليستمر أعداء الإسلام في سرقة وسلب ثروات المسلمين أكثر فأكثر.

وإنما فإن علماء أهل السنة في علوم القرآن يعلمون يقيناً أن أحكام الدكتور القفاري هذه لو كانت صادقة لكان الحكم على روايات أهل السنة أشد وأمرراً وأدهى، ذلك لأننا لو قارنا بين روايات الإمامية الواردة حول تلاوة القرآن وحفظه وقراءته و ... لوجدناها أكثر بكثير من روايات أهل السنة في هذا الباب من حيث العدد، وأقوى من حيث الدلالة وفيما يرتبط بروايات التحريف والتبديل سيان على الأقل.

وعلى كل حال، فالدكتور القفاري أورد في هذا الفصل عدة مسائل بعضها أجنبي عن بعض- لكنه وانسجماً مع طريقته في تقطيع وتحريف العبارات- لققها ليمرر مؤامرتة وإلا المحور الأصلي لكلامه في هذا الفصل فهو اسطورة «سورة الولاية» لا غير وسيأتيك بحثها عن قريب، وأما المسائل الأخرى التي طرحها في هذا الفصل فهي عبارة عن:

١- وجود مصحف عند الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، وهو مصحف الإمام علي عليه السلام كما في الروايات «١» وصرح به أعلام الإمامية وستأتي في الفصل القادم دراسة حول مصحف الإمام علي عليه السلام، ولا ندري إن كان هذا المصحف عند الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، كيف صار مصحفاً سريعاً عند الشيعة يتداولونه على وجه خفي؟! سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٨

٢- روايات الفساطيط وتعليم الناس القرآن على ما أنزل الله عز وجل في عصر ظهور قائم آل محمد صلى الله عليه وآله وقد سبق منا في «المقام الأول» البحث في تلك الروايات ومن جملتها ما أورده الدكتور القفاري هنا وهي الرواية التي رواها الشيخ المفيد مرسلًا عن جابر الجعفي عن أبي جعفر أنه قال: «إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط ويعلم الناس القرآن على ما أنزل الله عز وجل، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنه يخالف فيه التأليف» «١».

فهذا الحديث ونظائره صريح في وجه الاختلاف في المصحف الذي يكون عند المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف - وهو مصحف الإمام علي عليه السلام - والمصحف الموجود لا يختلف عنه إلّا في النظم والتأليف لا شيء غيره فقد أُلّف الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون فيصعب عليهم التعود على خلافه كما أشار إليه الحديث: ومما يدل على أن القرآن الذي يأتي به صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف ليست فيه زيادة على هذا الموجود ما روى عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ولو قد قام قائمنا - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فنطق صدقه القرآن» «٢»

. ولو كان ما دلّ على صدقه هي زيادات في المصحف الذي لديه عجل الله تعالى فرجه الشريف ممّا لم يعهدا المسلمون من ذي قبل لكان ذلك من الدور الباطل إذ لا يعرف الشيء من قبل نفسه.

هذا وقد صرح جملته من أعلام أهل السنة بأن مصحف الإمام علي رتب على وفق النزول وهذا يعني مخالفته في تأليف القرآن الموجود وسيأتي نصّ كلامهم.

لكنّ الدكتور القفاري حرّف الكلام وجاء باتّهام قبيح وقال:

«وهذه النصوص ... تدعو بأسلوب «مقنّع» وغير صريح إلى إهمال

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٧٩

حفظ القرآن لأنه مغير بزعم الشيعة ومن حفظه على تحريفه يصعب عليه حفظه إذا جاء به منتظرهم» «١».

فحرّف الدكتور نصّ الرواية وكلام الفريقين وقال: «... لأنه مغير ... ومن حفظه على تحريفه ...» بدل «يخالف فيه التأليف» والاختلاف في التأليف لا مساس له بمسألة التحريف إطلاقاً، كما أن ذكر التنزيل بعنوان شرح المراد والتأويل وما يؤول إليه الكلام - وإن كان من الوحي الّما أنه غير قرآني - في مصحف الإمام علي عليه السلام لا - علقه له بمسألة التحريف وسيأتي نصّ كلام الفريقين في فصل «مصحف الإمام علي عليه السلام» حول ذلك، بحول الله تعالى وقوته.

إلى هنا ثبت أن البحث لا علاقة له بمسألة المصحف السري، وقد انتبه الدكتور القفاري نفسه إلى هذا الأمر، ولذا تراه غير شكل البحث قائلاً:

«فهل يقوم الشيعة بجمع أساطيرهم في مصحف ليسهل حفظ المصحف الموعود حين ظهوره؟ يقول المجلسي نقلًا عن المفيد: «نهونا عليهم السلام عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثابت في المصحف لأنها لم تأت على التواتر وإنما جاءت بالآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله ولأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه مع أهل الخلاف ...

فهذا يعني أن الآيات المفترأة والمتفرقة في كتبهم والمخالفة لكتاب الله لم تصل عندهم إلى وضعها في مصحف متداول بينهم لسببين، أحدهما:

الخوف [من أهل الخلاف] من المسلمين. والآخر: أن الطريق لثبوتها عندهم طريق آحاد ...» «٢».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٠

كيف عبر الدكتور القفاري عن كلام المجلسي نقلًا عن المفيد ب «الآيات المفترأة» في حين أن كلام الشيخ المفيد حول «أحرف تزيد على الثابت في المصحف» وهذه الأحرف هي القراءات بعينها، وشاهد ذلك هو نفس تنمة كلام الشيخ المفيد- الذي حذفه الدكتور القفاري فخان الأمانة العلمية- حيث ذكر الشيخ في تنمة كلامه:

«ولا ينكر أن تأتي القراءه على وجهين منزلين أحدهما ما تضمنه المصحف والثاني ما جاء به الخبر كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتى فمن ذلك قوله تعالى: «ما هو على الغيب بضنين» يريد به ببخيل والقراءة الاخرى «بظنين» يريد بمتهم ... و «يسألونك الأنفال» و «...» (١).

وعلى هذا فإنه إذا كان بزعم الدكتور القفاري:

أولاً: إن هذه القراءات هي آيات مفترأة.

ثانياً: إن الشيعة جعلوا هذه الآيات المفترأة في مصحف مع أنها خبر الواحد ليسهل حفظ المصحف الموعود.

ثالثاً: ان الإخباريين من الشيعة يعتبرون جميع أخبار الآحاد من قسم الصحيح (٢).

فتكون النتيجة كما زعم الدكتور:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨١

«إن مسألة التداول السرى لمصحف مفترى من الإخباريين أمر وارد» (١).

فلو فرضنا- جدلاً- أن الدكتور القفاري توصل إلى هذه النتيجة بعد بحث وتحقيق علمي صحيح، فإننا نطبق تلك المزاعم على روايات أهل السنة لتكون النتيجة أشد وقعاً وأكثر وخامه، وذلك بأن نقول:

أولاً: ان القراءات المتعددة في كتب أهل السنة التي تبلغ العشرات تكون من سنخ الآيات المفترأة والأساطير.

ثانياً: أكثر أهل السنة يحكمون بصحة روايات التحريف في القرآن مع أنها أخبار آحاد عندهم وهم يزعمون أنها من آيات القرآن- وإن كانت منسوخة التلاوة عند بعضهم- بل تردّد الاصوليون منهم في جواز مس المحدث تلك المزعمات (٢)- مع ان اضطراب متونها خير شاهد على اجنبيتها عن آيات القرآن الكريم- وعلى هذا يحق لنا الحكم بهذه النتيجة وهي: إنهم جعلوا هذه الآيات المفترأة وتلك القراءات المتعددة في مصحف و «إن مسألة التداول السرى لمصحف من قبل أكثر أهل السنة أمر وارد!!» بل إن الدكتور القفاري يعترف أكثر من ذلك فيقول:

«وقد وصلني مصحف من باكستان طبعه الشيعة وقد حشاه طابعه بتلك المفتريات ولكن لم تمتد أيديهم إلى الأصل فقد طبع كطبعة تفسير الجلالين حيث وضع نص القرآن في الوسط والتفسير في الحواشي» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٢

فأيدى الشيعة لم تمتد إذاً إلى الأصل، لكن تعال معي إلى روايات أهل السنة لتجدها تقول: إن الآية الشريفة «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست من القرآن وهذا معناه زيادة ١١٢ آية في أصل القرآن الكريم، بل ذكرت أن يد الحجاج قد حرّفت القرآن وغيرت منه!! بل ادّعت أن «المعوذتين» ليستا من القرآن وإنما اضيفتا إليه و ... (١).

فهل يجوز اقتفاء أثر بعض الروايات التي هي من نوع خبر الواحد، والتي يمكن احتمال تعرضها للوضع والخطأ والنسيان والتغيير، ولا يلتفت إلى قول المحققين من الفريقين حتى نصل إلى تلك النتائج المشؤومة والبعيدة عن الانصاف، ونشغل المسلمين بهذه الألاعيب الخطيرة السخيفة؟

جواب ذلك يقع على عاتق الدكتور القفاري ومن لفّ لفه!

؟! والآن نرجع إلى صلب البحث:

إن أصل هذا البحث من رأسه إلى قدميه يدور حول مسألة «سورة الولاية» المزعومة، فالدكتور القفاري بدأ بحثه بذكر هذه السورة، ونقل ذلك عن محب الدين الخطيب، وقال:

«للشيعة مصاحف خاصة تختلف عن المصحف المتداول وقد نشر الخطيب صورة «لسورة مفتراة» يسمونها سورة «الولاية» وقال بأنها مصورة من مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق مستر براين وقبل ذلك أثبتتها شيخ الرافضة في كتابه «فصل الخطاب» ومن قبل قال صاحب [كتاب] تكفير الشيعة أنهم أحدثوا مصحفاً...» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٣

وفي نهاية بحثه قال:

«إن مسألة التداول السري لمصحف مفترى من الإخباريين أمر وارد ولعل هذا يفسر ما نشره محب الدين الخطيب وأحمد الكسروي (الشيعة الأصل) من صورة «لسورة» تسمى «الولاية» مأخوذة من مصحف إيراني» (١).

وينبغي هنا القول:

إذا كان الدكتور القفاري يمتلك الإنصاف فيتحمم عليه أن لا يعتمد على قول أمثال محب الدين الخطيب في الخطوة الأولى من بحثه، إذ كيف يقول الخطيب «مصاحف خاصة» بصيغة الجمع - لا «مصحف خاص» - «ومصحف إيراني!!» متداول عند الشيعة بدون ذكر أى دليل ولا مستمسك لهذه المصاحف، وكذلك صاحب تكفير الشيعة فهو لم يأت بشيء من المصحف الجديد عدا سورة باسم «سورة الولاية»!

أفلا يكفي تسمية سورة واحدة ب «مصحف أو مصاحف خاصة» لاثبات زلة هؤلاء؟ ثم إنه لو كان ثمة شيء آخر غير سورة الولاية عند «مستر براين» لذكره وأشاعه وطبل له وزمّر لكي يحطّ من قدر وقيمة القرآن وكذا الحال في «الكسروي» الملحد الذي أنكر البعثة والرّسالة والخالقية (٢) - ومع الأسف تعتبر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٤

آراؤه كالوحي المنزل عند الدكتور القفاري (١) - وأمثاله.

هذا وقد تورّط الدكتور القفاري في خلط واضح بين سورة النورين وسورة الولاية، فما نشره محب الدين الخطيب وأعمل معول النقد فيه الدكتور القفاري، إنّما هو سورة الولاية المزعومة من سبع (آيات)، فيما كانت تلك السورة الأخرى التي أوردتها المحدث النورى في كتابه فصل الخطاب نقلًا عن كتاب «دبستان مذاهب»، سورة النورين المكوّنة من ٤١ (آية).

وبدورنا سوف نقوم - بغيّة استيفاء البحث كاملاً - بدراسة هاتين السورتين، وتسجيل ما عندنا من نقد متعلق بهما.

نظرة إلى بنية السورتين (الولاية والنورين):

إنّ البنية الداخلية واللحن العام الذي يحكم هاتين السورتين هو إمامة ووصاية أهل البيت عليهم السلام لا سيما الإمام عليّ عليه السلام، وكذلك ما يتعلق بانحراف المخالفين لهم، وما ينتظرهم من عذاب وعقاب إلهيين.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٥

إنّ البنية المغلوطة والمضمون الساذج والفقير لهاتين السورتين يمثلان دليلاً واضحاً وجلياً لكلّ باحث قرآنى أو من له أدنى اطلاع على المحتوى القرآنى والبلاغة والفصاحة القرآنيين على تدخّل يد الجعل فيهما، وكلّ من ينظر إليهما بعين الإنصاف والعدل لا يتردد في الحكم عليهما بالوضع والجعل (١).

أ- وكنموذج، المقطع الأول من سورة النورين حيث نقرأ «يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذرانكم عذاب...»، ففي هذا المقطع يتم أمر المؤمنين بالإيمان بالنورين اللذين أنزلا ليتلوا آيات الكتاب و... من هو المراد بالنورين المنزلين لتلاوة كتاب الله وتحذير الناس من العذاب والعقاب؟

هل يمكن استنتاج معنى معقول ومحصل من وراء هذه الجملة؟!

ب- وكذلك نقرأ في مقطع آخر من السورة نفسها: «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه...» فلماذا اصطفى من الملائكة وجعل المؤمنين، وما معنى أنهم في خلقه؟

ج- وهكذا في مقطع ثالث نجد: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل» فما معنى هذه العبارة التي لا أول لها ولا آخر؟!

د- وفي موضع آخر جاء: «ولقد آتينا بك الحكم كالذين من قبلك من المرسلين وجعلنا لك منهم وصياً لعلهم يرجعون»، ما معنى أننا آتيناك كلمات لعلهم يرجعون؟ وما هو مرجع الضمير في لعلهم يرجعون؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٤

ه- وفي موضع آخر يقول: «يا أيها الرسول قد جعلنا لك في أعناق الذين آمنوا عهداً فخذة وكن من الشاكرين»، كيف يتسنى للنبي أن يأخذ عهداً وضع في ذمة المؤمنين وتحت إرادتهم واختيارهم، ومن ثم يكون شاكرًا على ذلك؟!

لعل هذه العبارة مستقاة- عن تقليد- من الآية الشريفة ١٤٤ من سورة الأعراف، وأريد لها أن تجعل على نسقها، فقد ورد في هذه الآية ضمن خطاب موجه إلى موسى عليه السلام: «يا موسى إنني اصطفتك على الناس برسالاتي وبكلامي فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين*» وكتبنا له في الألواح من كل شيء، وهذه الآيات تشير إلى أن الله سبحانه يطلب من موسى أخذ الألواح، والشكر على إعطائه التوراة، وهو أمرٌ يمكن فهمه وتعقله.

و- وفي موضع آخر أيضاً: «إن علياً قانت في الليل ساجد يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربه قل هل يستوى الذين ظلموا وهم بعدابى يعلمون»، ما هو معنى جملة «قل هل يستوى الذين ظلموا» في هذا النص؟ وما هي المناسبة الموجودة بين هذه الجملة وما بعدها؟

لعل من اختلق هذه الآية حاول محاكاة الآية ١١ و ١٢ من سورة الزمر التي كانت آنذاك في ذهنه، والتي جاء في نهايتها: «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، فأراد استخلاص أنموذج من هذه الآية دونما معرفة بسياقها ونسقها، غافلاً عن كونها في مقام الاستفهام الإنكاري، فالقرآن الكريم يقوم هنا بمقايضة ما بين أولئك الذين اتخذوا- جهلاً وعناداً- شريكاً لله تعالى، وذلك لإضلال الناس عن الطريق السوي، وأولئك العاكفين في محاريب الليل في محضر الله تعالى خاضعين له وخاشعين، يرجون رحمته ويخافون عذابه، «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، لكن هل للاستفهام الإنكاري في تلك العبارة المجعولة السخيفة من معنى؟!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٧

ز- وفي سورة الولاية، جاء في المقطع السابع: «يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبي وبالولي اللذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم*» نبي وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير* إن الذين يوفون بعهد الله لهم جنات النعيم* والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا باياتنا مكذبين* إن لهم في جهنم مقاماً عظيماً إذا نودى لهم يوم القيامة أين الظالمون المكذبون المرسلين* ما خلقهم المرسلين إلا بالحق وما كان الله لينظرهم إلى أجل قريب* وسبح بحمد ربك وعلى من الشاهدين».

ففي هذه السورة المختلفة، ثمة أغلاط فاحشة وجمل لا معنى لها، من قبيل كلمة «ولي» التي جاءت في المقطع الأول، ومسألة عدم خلق المرسلين إلا بالحق، وعدم إعطاء الله سبحانه المهلة لهم إلى أجل قريب، وتوجيه أمر مركب من تسييح الله تعالى وشهادة على عليه السلام في المقطع الأخير و... كل ذلك شاهد جلي على جعل هذه السورة واختلاقها من جانب مجموعة من الأفراد الجاهلين بالمحتوى والنسيج القرآنيين.

وعلى أية حال، فكل شخص يدرك ويعرف أدلة سلامة القرآن من التحريف، وينظر ويجول في تلك العبارات التي لا أول لها ولا آخر من هاتين السورتين، يحكم- بوضوح- بكونهما مجعولتين، ولا يجد نفسه مضطراً للولوج في بحث آخر، وهذه القضية لا تختص بهاتين السورتين المختلفتين، بل المسألة أوسع من ذلك وأشمل؛ فبعد نزول القرآن الكريم كل شخص يسعى جاهداً للإتيان بمثله وعلى شاكلته ويعمل على تكوين سورة على نسق سور القرآن الكريم فإن مآل جهده هذا لن يكون سوى الاستهزاء والسخرية، وليس ذلك إلا لأن القرآن الكريم غير قابل للإتيان بمثله، ومن ثم لا يمكن قياس مضامينه السامية وبنيته الرائعة الجمال مع أي نص آخر على الإطلاق.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٨

دراسة مستندات أسطورة سورتي النورين والولاية:

ما نلاحظه ونركز نظرنا عليه هنا هو دراسة المستندات التاريخية لهاتين السورتين، وذلك ليقف الباحثون القرآنيون- كل في دائرة اختصاصه- على مبدأ ظهورهما، ولتبدى لهم سخافة ادعائهم أننا بهاتين السورتين يمكننا اتهام الشيعة بالقول بالتحريف، أو ادعاء أنهما جزء من مصحف الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ومن ثم لندلل لهم على أن هاتين السورتين لم يكن لهما عين ولا أثر قبل القرن الحادي عشر الهجري في كافة المصادر الشيعية وغير الشيعية أيضاً، ولتظهر أمام الجميع كذلك ركازة التوهم الذي عاشه جماعة مالوا إلى القول بتحريف القرآن.

سورتي النورين والولاية في قراءات وتقارير المستشرقين:

لقد اهتم المستشرقون- بغية إيجاد التفرقة بين المسلمين- بهاتين السورتين، وقاموا بنشرهما في كتبهم ومجلاتهم، وقد كانت نتائج دراساتهم وتقاريرهم حولهما على الشكل التالي:

١- نولدكه (١٨٣٦-١٩٣١ م، ١) (Noldeke): يذكر سورة النورين في كتاب تاريخ القرآن نقلًا عن كتاب «دبستان مذاهب» (٢).

٢- غولدتسيهر (١٨٥٠-١٩٢٠ م، Ignas Goldziher): إنه يقرأ هذا الموضوع بمزيد من التفصيل فيقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٨٩

«وهم في الحق لا- يأتون بالأجزاء الناقصة من النص، وبدلاً من ذلك جاءوا بسور ناقصة بالكلية من القرآن العثماني، أخفتها الجماعة التي كلفها عثمان بكتابه، عن سوء نية، في زعمهم، إذ هي تشتمل على تمجيد لعلي، وقد نشر جارسان دي تاسي Garcin de Tassy ومرزا كاظم بك، لأول مرة، في المجلد الآسيوي (١٨٤٢) Journal Asiatique، سورة من هذه السور المتداوله في دوائر الشيعة.

وحدثاً وجدت في مكتبة بانكيبور (بالهند) نسخة من القرآن تشتمل، فضلاً عن هذه السورة، على سورة «النورين» (٤١ آية)، وسورة أخرى شيعية أيضاً (ذات سبع آيات)، وهي سورة الولاية، أي الموالة لعلي والأئمة، كما تشتمل على تفسيرات مذهبية كثيرة في بقية السور المشتركة.

وكل هذه الزيادات الشيعية نشرها كلير تسدال Tisdall W. st. Clair باللغة الإنجليزية.

وكل ذلك يدل على استمرار افتراض الشيعة حصول نقص غير قليل في نص القرآن العثماني بالنسبة إلى المصحف الأصلي الصحيح» (١).

هذا هو ما استنتجه وتخرج به غولدتسيهر، وهو أن تلك السورة التي نشرها كل من «دي تاسي» و «كاظم بيك» كانت متداوله في الأوساط الشيعية، وهاتين السورتين غير تلك السورتين الموجودتين في تلك النسخة من القرآن التي عثر عليها في بلاد الهند، ويردف غولدتسيهر ادعاءاته هذه- ودونما دليل- معتبراً أن أولئك الذين عنوا بتدوين المصحف العثماني بأمر من عثمان بن عفان قاموا- وفقاً

لمنطق التفكير الشيعي - بإلقاء هاتين السورتين من القرآن، نظراً لاشتمالهما على

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٣٩٠

فضائل علي عليه السلام.

والأسئلة التي لا بد من إثارها أمام المستشرقين هي:

١- ما هو المصدر الذي استند إليه دي تاسي وكاظم بيك فيما يخص هاتين السورتين؟

٢- هل أن هاتين السورتين اللتين تحدّث عنهما دي تاسي وكاظم بك غير تلك السورتين المعروفتين باسم النورين والولاية؟

٣- هل أن ما نقله كليبر تسدال - الذي يدعى غولد تسيهر بأنه جمع كل الموارد التي ادعى فيها أنها حرّفت من القرآن الكريم - من سور ناقصة كان أزيد من هاتين السورتين؟

إن الجواب عن هذه الأسئلة يمكن استحصاله عن طريق الرجوع إلى المصادر التي ارتكز عليها غولد تسيهر في هذا الموضوع.

ففي عام ١٨٤٢ م قام دي تاسي - ولأول مرّة - بنشر النص العربي لسورة النورين في مجلة «١» Journal Asiatique مرفقاً إياه بترجمة فرنسية له، ويذكر دي تاسي بأن المصدر الذي استقى منه هذه السورة إنما هو أثر فارسي يعود إلى القرن السابع عشر الميلادي (١١ هجري) واسمه «دبستان مذاهب»، وهو من تأليف شخص إيراني زرادشتي يقطن الهند «٢»، وبعد سنة واحدة من ذلك، أي عام ١٨٤٣ م، وفي نفس المجلة، قام كاظم بيك بإيراد هذه السورة طبقةً لنسخة تجعل آياتها ٤٣ آية، ونشرها مقدماً ترجمة أكثر دقة عنها، بيد أن كاظم بيك لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى تلك النسخة التي اعتمد عليها «٣».

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٣٩١

وبمقايضة متن «سورة النورين» في كلتا المجلتين، نرى أنه ليس هناك أي تفاوت ما بين ألفاظهما، الأمر الذي يدل على أن كاظم بيك إنما أخذ هذه السورة عن نفس الكتاب، أي عن «دبستان مذاهب» «١»، وبالتالي عن نفس ذاك المصدر الذي كان دي تاسي قد أخذ السورة عنه.

وفي تموز من عام ١٩١٣ م كتب كليبر تسدال (Clair Tisdall) (في مجلة «٢» The Moslem World) وفي مقالة حملت عنوان «إضافات الشيعة على القرآن» shiah () additions to the koran يقول:

«إن هناك علاقةً على سورة النورين المكونة من ٤٢ آية، سورة أخرى هي سورة الولاية، المؤلفه من سبع آيات، كما قام هو بنفسه بترجمة السورتين إلى اللغة الإنجليزية، وتحدث عن مصدره الذي اعتمده في هاتين السورتين فقال: «إن هاتين السورتين مأخوذتان من نسخة خطية للقرآن تعود إلى القرن السادس عشر أو السابع عشر الميلادي موجودة في بانكيبور في الهند» «٣».

لكن تسدال يدعن - فيما يتعلق بنص هاتين السورتين - بأن:

«الأشخاص العارفين باللغة العربية، يمكنهم اكتشاف وضع واختلاق

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٣٩٢

هاتين السورتين عدا تلك الأجزاء التي وجدت فيهما، مما هو من القرآن نفسه، والتكوين الجعلي لهذه الإضافات لم يكن ليمنحها مجالاً لتحظى بالتوفيق أبداً، بل لقد احتوت على أخطاء نحوية أيضاً، والنص الموجود بين يدي لسورة النورين يختلف في كثير من المواضع عمّا هو الموجود في النص الذي نشره كانون سيل (Canon Sell)، وقد كان «سيل» أخذ النص الذي عنده عن مقالة المرزا كاظم بيك المنشورة في المجلة الآسيوية «١».

وبناء عليه، فهاتان السورتان لا تعودان إلى مرحلة زمنية أسبق من القرن السادس عشر الميلادي - هذا على فرض أن تلك النسخة من القرآن قد دوّنت في ذلك القرن - والحالات التي يتحدث فيها تسدال عن وجود اختلاف بين نسخته والنسخة التي كانت عند كانون سيل، إنما هي من باب الاختلاف ما بين النسخ الخطية، والذي هو أمرٌ طبيعي.

لكن محمد صبيح، ذكر خمس عشرة (آية) من آيات سورة النورين دونما إشارة إلى المصدر الذي اعتمد عليه، مطلقاً على ما أتى به سورة النورين «٢»، مدعيًا- ودون اتكاء على مستند- بأن هذه السورة كانت في مصحف الإمام علي عليه السلام، ولكن عثمان قام بتنحيها جانباً؟! «٣»

ويكتب محمد جواد مشكور أيضاً فيقول:

«لقد تم العثور في الهند على نسخة مختلفة من القرآن تشتمل على سورة ثالثة غير سورتي الولاية والنورين، تحتوي على سبع آيات، سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩٣ وهي في زعم غلاة الشيعة سورة ولاية علي والأئمة» «١».

لكن مشكور يقع هنا في خطأ واشتباه، ذلك أنه لا توجد سورة باسم سورة ولاية الأئمة غير هاتين السورتين، أي سورة النورين وسورة الولاية، ومقايضة نص هاتين السورتين اللتين أوردتهما الدكتور مشكور مع السورة التي ذكرها اللاهيجي «٢» وكثير تسدال «٣» باسم سورة الولاية، يرشد إلى أنهما سورة واحدة، ومستند الجميع ليس سوى تلك النسخة المجهولة الاسم والعنوان للقرآن الكريم التي ادعى العثور عليها في الهند.

والحاصل أن مصدر ومرجع المستشرقين، ومشكور، والآخرين حول سورتي النورين والولاية، ليس سوى كتاب «دبستان مذاهب»، ونسخة من القرآن يقال إنها مكتوبة في القرن السابع عشر الميلادي، ولم يقدم أحد أي مصدر ومستند آخر لهما.

أسطورة سورتي الولاية والنورين في كلمات السلفيين:

ثمة الكثير من التمسك بهاتين السورتين في كلمات وكتابات السلفيين (الوهابية) لاتهم الشيعة بتحريف القرآن، ونهاية الخيط في ذلك تعود إلى رأسهم، محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦ هـ)، فهو يقول:

«... يقال إن الشيعة في هذا العصر أبرزت سورتين من القرآن، يظنون أن عثمان بن عفان أخفاهما، وقد أضافوهما في نهاية المصحف، إحداهما سورة النورين والأخرى سورة الولاية» «٤».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩٤

وعقب محمد بن عبد الوهاب، ركز أنصاره على هذا الاتهام، وكان من بينهم، الشاه عبد العزيز الدهلوي «١»، وعلى أحمد السالوسي «٢»، ومحب الدين الخطيب «٣»، وموسى جار الله «٤»، ومحمد مال الله «٥»، وإحسان إلهي ظهير «٦»، والدكتور أحمد الجلي «٧»، و... وكما لاحظنا، فإن الدكتور القفاري يدعى وجود هاتين السورتين في المصحف السري المتداول بين الأخباريين «٨».

ويكتب محب الدين الخطيب أيضاً قائلاً:

«وتنتيجة البحث حول السورتين (النورين والولاية) هو أن هناك قرآنيين رائجين بين الشيعة، أحدهما هذا القرآن، والآخر قرآن خاص مخفي موجود عندهم» «٩».

إن المصادر التي اعتمد عليها كل هذا الفريق، وكذلك أحمد كسروي «١٠»، ليس سوى كتاب «دبستان مذاهب» وتاريخ القرآن لنولدكه، ومذاهب التفسير الإسلامي لغولدسيهر، وفصل الخطاب للمحدث النوري، وتذكرة الأئمة لمحمد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩٥

باقر اللاهيجي، وقد عالجتنا بالبحث والتحقيق المصدر الذي اعتمد عليه غولدسيهر، أما اللاهيجي فإنه يذكر السورتين دونما تعرض لمصدر كلامه ومستنده «١» وسيأتي البحث في اللاهيجي وكتابه أكثر، (وإذا ما لاحظنا النص الذي يذكره اللاهيجي، وقارناه بالنص المذكور في كتاب «دبستان مذاهب»، نجد أن الاختلاف بسيط جداً، لا يعدو كونه اختلافاً في النسخ ليس إلّا)، أما البقية، فالمصدر الوحيد الذي اعتمدوا عليه في نقلهم هذا، إنما هو كتاب «دبستان مذاهب»، وحتى المحدث النوري، ينقل سورة النورين عن نفس هذا

الكتاب أيضاً، ثم يكتب المحدث النورى:

«إن الظاهر من كلام دبستان مذاهب هو أنه أخذ هذه السورة من كتب الشيعة، لكننى لم أجد لهذه السورة عيناً ولا أثراً فى كتبهم، ولم أعر على خبر عنها فيها، عدا بناء على ما ينقل عن محمد بن شهر آشوب المازندراني فى كتاب المثالب، من أن المخالفين طرحوا من القرآن سورة الولاية، ولعل مراده هذه السورة» (٢).

ومع الأسف، فإن المحدث النورى لم يدقق جيداً فى نقل دبستان مذاهب، وكذا فى كلام من نسب ذلك إلى ابن شهر آشوب، بل قام - وعضواً عن ذلك - بالاعتماد على هذا النقل دون تحقيق، كما سترى ذلك سريعاً، إن شاء الله تعالى.

ومن وجهة نظرنا، فإن تاريخ ظهور سورة النورين ليس سوى كتاب «دبستان مذاهب» الذى يعود إلى القرن الحادى عشر الهجرى، وتذكرة الأئمة الذى جاء بعد حوالى القرن منه استقى منه هذه الفكرة، أما النسخة المجهولة التى عثر عليها فى بلاد الهند فى القرن السابع عشر الميلادى، وادعى كبير تسدال بأن هذه السورة موجودة فيها، فثمة احتمال قوى - عندما نلاحظ تاريخ كتابه هذه النسخة - فى أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩٦

تكون مأخوذة من كتاب «دبستان مذاهب» نفسه أيضاً، وبالتالي فقبل هذا الكتاب ليس ثمة مصدر أو مستند يرجع إليه فيما يخص سورة النورين.

أما سورة الولاية، فلم يعثر عليها إلّا فى تلك النسخة المجهولة من القرآن فى القرن السابع عشر الميلادى.

وعليه، فلا يوجد أى أثر عن هاتين السورتين فى أى مصدر من مصادر الشيعة على الإطلاق، من الكتب الأربعة المتقدمة، وكذلك الكتب المتأخرة، لا سيما فى المصادر التى تقع فى مظانّ بحث كهذا، ككتاب سليم بن قيس الهلالي (ت ٩٠ هـ)، وكتاب القراءات (والذى سمي اشتباهاً بكتاب التنزيل والتحريف) لأحمد بن محمد السيارى (ت ٢٥٦ هـ)، والتفسير المنسوب إلى علي بن إبراهيم القمى، وكذلك فى مطاوى كلمات الذين يميلون إلى فكرة تحريف القرآن، من أمثال، أبى الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن شنبوذ البغدادي (ت ٣٢٨ هـ)، من علماء أهل السنة، الذى كان يعتقد بهذا الوهم السخيف القائل بالتحريف، حيث كان يرى بأن عثمان أسقط خمسمائة حرف من القرآن «١»، وكذلك فى كلماتهم التى تعرضت - قبل القرن الحادى عشر الهجرى - لمعتقدات الشيعة حول القرآن، كأبى الحسن الأشعري «٢»، أو التى نقدت العقائد الشيعية، واتهمتها بالقول بتحريف القرآن، من أمثال ابن حزم الأندلسى «٣»، والميرزا مخدوم الشيرازى «٤» (ت فى القرن العاشر الهجرى)، والمطهر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩٧

بن عبد الرحمن «١» (توفى فى القرن العاشر الهجرى).

وعليه، فكل من تعرض لبحث صيانة القرآن من التحريف أو كان بصدد الدفاع عن المعتقدات الشيعية ورفع اتهام التحريف عنها، والإجابة عن الشبهات والاشكالات الموجهة إليها، وهم جمع غفير من علماء الإمامية، الذين لاحظنا كلماتهم فى المقام الأول لدى البحث عن «أدلة سلامة القرآن من التحريف» ... لا يعثر فى كل آثارهم وكلماتهم على أى اسم أو رسم لهاتين السورتين، لا لإثباتهما ولا لنفيهما، وكما أذعن المحدث النورى - الذى يصنف كواحدٍ ممن قل نظراؤهم فى مجال التتبع والاستيعاب الشامل والاطلاع الواسع على كتب الفريقين - لم يعثر على أثر لهاتين السورتين فى الكتب الشيعية.

ونتيجةً لكل ذلك، فإن المصدر الأول لسورة النورين ليس سوى كتاب «دبستان مذاهب»، الذى يعود إلى القرن الحادى عشر الهجرى، فالآن نظر ما هو كتاب دبستان مذاهب وحقيقته.

كتاب دبستان مذاهب واسطورة سورة النورين:

كتاب «دبستان مذاهب» الذي هو مجهول المؤلف (وسياتى البحث عن تشخيص هوية المؤلف طبقاً لتفحص محقق الكتاب)، فقد قال: «إن بعض الشيعة يقولون إن عثمان أحرق المصاحف التي تتضمن سوراً في شأن علي وفضله، ومن تلك السور سورة الولاية» ثم أورد متن تلك الاسطورة الغريبة المزعومة التي ملأت ما يقارب الصفحة «٢».

وهو بدوره لم يذكر أيّاً من الشيعة الذين نسب إليهم ذلك القول وفي أي كتاب ورد ذلك، وما سنده و...؟ لم يذكر لنا شيئاً عن ذلك.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩٨

وقد نقل المحدث النورى في كتابه «فصل الخطاب» هذه السورة المزعومة عن كتاب «دبستان مذاهب» فقط وفي نهاية المطاف قال: «قلت: ظاهر كلامه [أى كلام مؤلف دبستان مذاهب] أنه أخذها من كتب الشيعة ولم أجد لها أثراً فيها غير أن الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني ذكر في كتاب المثالب على ما حكى عنه أنهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية ولعلها هذه السورة والله العالم» (١).

أقول:

أولاً: إن ما قاله المحدث النورى بأن الظاهر من كلام صاحب دبستان مذاهب أنه أخذها من كتب الشيعة؛ خطأ كبير، لأن نفس صاحب دبستان مذاهب قال في الفصل الأول الذي عقده تحت عنوان «در [أى فى] ذكر مذهب إثنا عشرية» ما ترجمته: «ما سمعته من جماعة فى سنة ١٠٥٣ فى لاهور فأوردته» (٢).

ثم ذكر تلك السورة المزعومة بكاملها، وعلى فرض أنه لم يحدث دسّ ووضع فى كتاب دبستان مذاهب فيما بعد - وهو ما نحتمله قوياً وسنورد شواهد عليه فيما بعد - فإن المؤلف لم ينقل هذه السورة من كتب الشيعة، بل صرح بأنه سمعها من جماعة بلاهور وأن المحدث النورى نفسه يقول: «لم أجد لها أثراً فيها - أى فى كتب الشيعة».

ثانياً: إن ما قاله المحدث النورى: «إن الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب ذكر فى كتاب المثالب على ما حكى عنه ...» هذه النسبة أيضاً بتمامها لا أساس لها من الصحة، ولا يبعد أن المحدث النورى انطلت عليه خديعة الاعداء - كما خُدع فى تأليفه لكتاب «فصل الخطاب» - لأن كتاب «المثالب» اليوم موجود بين أيدينا وقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣٩٩

بين مؤلفه (أى ابن شهر آشوب ت ٥٨٨ هـ) وبصراحة رأيه فى مسألة صيانة القرآن عن التحريف، وهو يذهب - كما هو رأى السيد المرتضى علم الهدى (ت ٤٣٦) - فى الأساس إلى أن القرآن قد جمع ودون فى عصر النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومع هذا كيف يمكن لعثمان أن يحذف منه شيئاً؟! ولنستمع إلى نص كلام ابن شهر آشوب فى التعريض بأهل السنة:

«... وزعمتم أنه - أى عثمان - جمع القرآن وقال الله تعالى «إن علينا جمعه وقرآنه فاذا قرآنه فاتبع قرآنه» على أن لفظه القرآن تدل على خطابه لأن القرآن هو المجموع من الأمثال والحكم والوعد والوعيد وأمثالها ... ورويتم أنه لم يحفظ القرآن أحد من الخلفاء وكيف يجمع من لم يحفظ أو يحفظ غير المجموع ...؟ وقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قرأ القرآن وحصره وأمر بكتابته ... وكان يقرأ على جبرئيل كل سنة مرة إلا السنة التى قبض فيها فانه قرأ عليه مرتين ولا يمكن قراءة ما ليس بمجموع ومؤلف ومرتب ...» (١).

كما أنك لاحظت نص عبارة «ابن شهر آشوب» فى كتاب آخر أى «متشابه القرآن ومختلفه» فقد ذكر هناك وبصراحة؛ حفظ القرآن من التحريف وقال - بعد أن ثبت بالدليل أن القرآن كان مجموعاً على عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم -:

«... والصحيح كل ما يروى فى المصحف من الزيادة إنما هو تأويل، والتنزيل بحاله ما نقص منه وما زاد» (٢).

وعلى هذا يكون المحدث النورى قد أخطأ باعتماده على قول الآخرين بقوله:

«... إنَّ الشيخ محمَّد بن علي بن شهر آشوب ذكر في كتاب المثالب علي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٠

ما حكى عنه أنهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية...».

وأما من هو الشخص الذي حكى عن «ابن شهر آشوب» هذا القول؟ فقد توصلنا بعد البحث إلى أنه «محمود الألوسي» في «روح المعاني» حيث قال:

«وذكر ابن شهر آشوب المازندراني في كتاب المثالب له أن سورة الولاية اسقطت بتمامها...» (١).

ويحتمل قوياً أن المحدث النوري اعتمد على قول الألوسي، لأنَّ الألوسي توفي سنة (١٢٧٠ هـ) والمحدث النوري توفي سنة (١٣٢٠ هـ) وأما «فصل الخطاب» فقد طبع في سنة (١٢٩٨ هـ). بل قد ينقل النوري عن تفسير روح المعاني في كتاب فصل الخطاب (٢) «لم يحك أحد هذا القول عن ابن شهر آشوب سوى الألوسي».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠١

٢- كتاب «تذكرة الأئمة» وهو المصدر الثاني الذي وردت فيه «سورة النورين» المزعومة لمحمد باقر بن محمَّد تقي اللاهيجي، وقد فرغ من هذا الكتاب في سنة ١٠٨٥ هـ.

وقد أورد المؤلف تلك السورة المزعومة تماماً وهي بنفسها ما وردت في كتاب دبستان مذاهب.

من هو مؤلف كتاب تذكرة الأئمة؟

لقد عدَّ بعض جهلاً هذا الكتاب من مؤلفات «العلامة محمَّد باقر المجلسي رحمه الله» (١)، بلحاظ التشابه الاسمى بين المجلسي ومؤلف الكتاب، ولكن الناظر للصفحات الأولى من هذا الكتاب يتبادر له أن مؤلفه من الطائفة الصوفية، وليس هناك ولو علقه بسيطة بين طريقة مؤلفه وطريقة الشيخ المجلسي (٢)، ولم يوجد في موسوعة «بحار الأنوار» الذي ألفه المجلسي لجمع الأخبار وفي المجلدين اللذين خصصهما لذكر الروايات حول القرآن الكريم، يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد في مؤلفات المجلسي كتاب بهذا الاسم (٣) وإنه ممَّا لا يخفى على من راجع فهرست مؤلفات العلامة المجلسي، كما إنَّ كلَّ من كتب حول حياة العلامة المجلسي كالسيد مصلح الدين المهدي في كتابه «حياة العلامة المجلسي» لم يذكر هذا الكتاب له، هذا وقد قال الشيخ آغا بزرك الطهراني حول كتاب «تذكرة الأئمة»:

«(تذكرة الأئمة) في تواريخ الأئمة المعصومين عليهم السلام من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٢

ولادتهم ووفياتهم وبيان سائر حالاتهم وما يتعلق بذلك، للمولى محمَّد باقر بن محمَّد تقي اللاهيجي، فارسي ... فرغ من تأليفه في (١٠٨٥) حكى شيخنا في الفيض القدسي، تصريح صاحب الرياض بأنَّ مؤلفه كان معاصراً للعلامة المجلسي مشاركاً معه في الاسم واسم الأب وكان مائلاً إلى التصوف، ومع هذا التصريح من صاحب الرياض وهو تلميذ العلامة المجلسي وخزيت الصناعة فتكون نسبة الكتاب إلى المجلسي توهم منشأه الاشتراك الإسمي ...» (١).

فلو كان هذا الكتاب للعلامة المجلسي لما قال «المحدث النوري» في «فصل الخطاب» حول السورة المزعومة: «لم أجد لها أثراً في كتب الشيعة» (٢)، بل إنَّ محمد حسين الخاتون آبادي سبط العلامة محمد باقر المجلسي في رسالته التي ألفها لبيان عدد تأليفات جدّه وعدد أبيات كل واحدة منها لم يذكر هذا الكتاب في سلسله مؤلفات المجلسي (٣) والمحدث النوري أيضاً ألف كتاباً بعنوان «الفيض القدسي في أحوال العلامة المجلسي» وقال هناك بعد بيان فهرست جميع مؤلفات العلامة المجلسي ما نصّه:

«قال الفاضل المعاصر المحقق سلّمه الله تعالى في الروضات بعد ذكر كلام اللؤلؤة في نسبة كتاب «تذكرة الأئمة» إليه:

قلت:- أي صاحب الروضات- وهذا باطل من وجوه، أخصرها وأمتنها عدم تعرض ختنه (أي العالم محمّد حسين الخاتون آبادي رحمه الله) الذي هو بمنزلة القميص على بدنه في كراسه التي وضعها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٣

لخصوص فهرس مصنفات المجلسي أصلاً مع أنه كان بصدد ضبط ذلك جداً بحيث لم يدع رسالته تكون عدد أبياتها خمسين بيتاً فما دونها.

ثم قال المحدث النوري رحمه الله:

«إن أمتن الوجوه بل الشاهد على كذب النسبة قطعاً أن تلميذه الفاضل الميرزا عبد الله الاصفهاني قال في الرياض في الفصل الخامس المعدّ لذكر الكتب المجهولة وقد كتب هذا الموضوع منه في حياة استاذة كما يظهر من مطاوي الفصل ما لفظه: كتاب تذكرة الأئمة من تأليفات بعض أهل عصرنا ممن كان له ميل إلى التصوف.

وكيف يخفى عليه مؤلف شيخه وهو جديها المحكك وعديها المرّجّب.» (١)

هذا ويقوى احتمال أن هاتين السورتين قد وضعتا وجعلتا من قبل مجموعة من الصوفية لأن سجعا ووزنهما ومفادهما شبيه بأذكار وأوراد الصوفية التي يصوغونها تقليداً لكلمات القرآن الكريم، ويحتمل أنهما لم تسمّا بادئ ذي بدء «سورة الولاية والنورين» أي لم يطلق عليهما كلمة «سورة» ولكنّ بعضاً ممن جاء فيما بعد وبالتدريج كمؤلف «تذكرة الأئمة» توهم أن هذه سورة من سور القرآن الكريم.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٤

حصيلة القول في مصدر السورتين المزعومتين:

إن المصدر الوحيد لسورة الولاية ليس إلّا نسخة مخطوطة من القرآن يقال قد كتبت في القرن السابع عشر الميلادي ولم يقدم أحد أي مصدر ومستند آخر لها ومصدر سورة النورين هو كتاب «دبستان مذاهب» ولم يكن لهذه الاسطورة قبله من أثر وقد أخذها مؤلف تذكرة الأئمة منهما.

ولو حقّقنا في مؤلف كتاب «دبستان مذاهب» وقضية تأليفه والأفراد الذين نقل عنهم المؤلف ومكان التأليف والذين اهتموا بنشره و...؛ لا نضح لنا بما لا يقبل الشك أن هذه السورة المزعومة لم تكن إلّا مؤامرة من قبل أعداء الدين، أو هي من أذكار وأوراد الصوفيين الجهلة، والآن نذكر لك بعضاً ممّا خطّته أنامل المحقق البارع لكتاب «دبستان مذاهب» الذي بذل جهداً كبيراً في تحقيق هذا الكتاب (١) حيث قال في مقام مؤلف هذا الكتاب ما ترجمته:

«الخلاصة إن المحققين صبّوا جلّ اهتمامهم حول مؤلف هذا الكتاب؛ فبعضهم نسب هذا الكتاب إلى الشيخ محمّد محسن فاني الكشميري، وهي نسبة لو تبنّينا إلى الأدلة المتعددة لثبت لدينا أن هذه النسبة غير مطابقة للواقع» (٢).

ثم ذكر أدلته، وبعد التنبيه إلى القرائن والشواهد المتعددة كتب:

«إن كلّ هذه القرائن والشواهد الكافية تجعلنا نعتقد ونقول بضرر قاطع: إن مؤلف «دبستان» هو أحد الأتباع الخالص لأذر كيوان وآيين دساتيري، الذي هو مورد احترام سائر الأذر كيوانيين» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٥

وبعد البحث والمطالعة توصل إلى: «أن مؤلف «دبستان مذاهب» لا يكون إلّا موبد كيخسرو اسفنديار ولد آذر كيوان» (١).

وأما ما يتعلّق بالمصادر التي اعتمد عليها مؤلف «دبستان مذاهب» فقد قال المحقق- بعد ذكر القرائن والشواهد:-

«الذي أعتقده أن مؤلف «دبستان» لم يراجع إلّا رسائل وكتب آذر كيوان وبعض كتب ورسائل الزردشتية مباشرة، إلّا أن قسماً من الكتب

والرسائل المتعددة التي ذكرها في متن كتابه لم يرها أصلاً» (٢).

وأما ما يتعلق بأغراض وأهداف المؤلف فقد قال محقق الكتاب:

«إنّ مؤلف الكتاب وإن حاول أن يوحى للقارئ بأنه التزم الحياد، ولم يعدّ نفسه من أئمة فرقة أو دين، بل أظهر أنه يقبل بكلّ الأديان والمذاهب، ويأخذ بقول المعتقدين بالأديان والفرق لتمجيد وتعظيم وتحسين وتكريم وحاول إثبات أحقية كل المذاهب والفرق ... ولكنه [في الحقيقة] سعى أن يحصر جميع الأديان والمذاهب في مبدأ واحد ومنشأ فرد، وحاول تضليل القارئ لقبول فكرة ان أول المسلك هو مسلك «بارسيان» وآخر المذهب هو مذهب «الأذركيونيين» وانه جامع لجميع جهات الحسن والصحة» (٣).

وأخيراً كتب حول بعض مضامين كتاب دبستان قائلاً:

«إنّ قسماً كبيراً من المستندات التي ذكرت حول الأديان والمذاهب المختلفة ومن جملتها المسلمون وخصوصاً الشيعة منهم، باطله

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٦

ومعرضه حيث يمكن للقارئ أن يلاحظ أنّ أكثر مستنداته بل جميعها قد أخذها عن أفواه جمع من السفلة والأوباش، كما أن مؤلف دبستان وإن أظهر نفسه بأنه حيادي، ولكننا نعلم بأنه من الدعاة إلى المسلك المزعوم والكاذب وغرضه الاساس - وإن كان قد أخفاه علينا - هو إبطال اعتقاد المتدينين بالأديان وجرحهم إلى زمرة المعتقدين بمسلكه.

وفي مقام هذه المطالب السخيفة التي وردت في دبستان لنا احتمال آخر يمكن أن نذكره وهو:

«إنّ كتاب «دبستان» ترجم لأول مرة من قبل الانجليز، وطبعه بالفارسية أول مرة «ويليام صاحب»! ومن ذلك يظهر أنه ليس ببعيد أن الانجليز طبقاً لقانونهم. Divide And Rule [أي فرق تسد]. قد دسوا في هذا الكتاب كثيراً من المطالب الخاطئة والمعرضة والموضوعه، ولأنّ تلك المطالب الموضوعه لا سابقة لها وهي دالة على حقيقتهم بوضوح فقد نسبوا إلى أفواه الناس» (١).

وعلى أية حال فماذا نتظر من كتاب هذه قصته، وهذا مؤلفه وماهيته؟ وماذا ينبغي أن نقول في رجل جعل من نفسه - من حيث يعلم أو لا يعلم - «حمالة الحطب» لأعداء الإسلام بنشر أفكاره المزعومة تلك؟ وماذا يريد الدكتور القفاري وغيره في تشبته بسورة النورين بالاعتماد على كتاب ألفه كافر أراد منه هدم الكيان الاسلامي.

أفلا يتحتم علينا تنزيه ساحة القرآن المقدسه من مثل هذه المصادر كدبستان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٧

مذاهب، وما من يوم إلا وينشر فيه المستشرقون المغرضون - كما رأيتم - اسطورة سورة الولاية وسورة النورين اعتماداً على كتاب دبستان مذاهب ونسخة مخطوطة مجهولة من القرآن.

نعم إذا كان في الماضي قد حيكّت تلك المؤامرة لأنّ الانجليز قد ملأوا جيوبهم من الباوندات الإنجليزية، فإنه في الحاضر يمكن له الحصول على المزيد من الدولارات الأمريكية بواسطة زمرة من بعض الناس ليحصل له ما يريد من الكيد والتفرقة بين المسلمين.

والحاصل أنّ قصة المصحف السري ليست إلهاماً طيباً وزمّر له الدكتور القفاري كثيراً، وجذور هذه القصة تمتد إلى كتاب «دبستان مذاهب» ونسخة مجهولة من القرآن لا غير، هذا من حيث السند وما أقبحه من سند.

وأما لو غضضنا الطرف عن سند تلك السورتين المزعومتين وألقينا نظرة خاطفة على مضامينهما لوجدنا لأول وهلة أنّ تعابيرهما رديئة كلّ الرداءة ومضطربة، وهي ممّا يتبرأ المخلوقون منه لركاكنه فكيف برّب الخلق وخالق اللسان والقلم؟! كما رأيتم مسبقاً وبالتأكيد أنّ علماء الإمامية لا سيّما الذين ردّوا على كتاب «فصل الخطاب» قد فنّدوا جملهما وبيّنوا زيفهما وبطلانها.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٨

إشارة

لاحظت في الأبحاث المتقدمة أن الدكتور القفاري لم يترك الكلام عن مصحف على بمناسبة أو بغير مناسبة، فإنه افتتح مبحثه هذا بخبر مصحف الإمام على عليه السلام، وقد عدّ هذا المصحف من الأمور الموجودة في وهم الشيعة وخيالهم، ولا حقيقة له في الواقع، وأنه وُلد في محيط الشيعة فقط، وقال:

«ومن هذه الدّعى والتي وجدت في محيط الشيعة ... أنها ولدت وفي أحشائها أسباب فنائها وبراهين زيفها وكذبها ... فهي تقوم على دعوى أنّ القرآن ناقص ومغيّر ... وأنّ القرآن الكامل المحفوظ من أيّ تغيير هو عند أمير المؤمنين على بن أبي طالب ثم أورثه الأئمة من بعده ...

ولو كان لدى أمير المؤمنين غيره لأخرجه للناس ولم يجر أن يتعيّد الله بكتاب محرّف وناقص ولتدارك الأمر حين أفضت إليه الخلافة، لأنّ من أقرّ الخائن على خيانته كان كفاعلها ...

وأنهم - أي الشيعة - ربطوا وجود المصحف بإمامهم المنتظر ... والإمام الغائب والمصحف الغائب كلاهما وهم وخيال ...» (١).

ثم ربط خبر مصحف الإمام على عليه السلام بالأيدى السبئية وحاول اكتشافها فقال:

«هذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أرى أنها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدى السبئية التي افترت هذه الفرية إذ أننا نلاحظ أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٠٩

الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس ...» (١).

ومراد الدكتور القفاري من بدء فريته التحريف واثرا الأيدى السبئية في كتاب سليم بن قيس، خبر مصحف الإمام على عليه السلام فيه. حيث قال:

«وأول كتاب تعرض لهذه الفرية هو كتاب سليم بن قيس حيث نجد الصورة لهذه الفرية في بدايتها فترد هذه المسألة في أثناء روايتين

...

وفيها «إنّ علياً لزم بيته حتى جمع القرآن وكان في الصحف والرقاع» (٢).

وبالتالي فإنّ الدكتور القفاري حكم من خلال هاتين الروايتين على مصحف الإمام على عليه السلام بهذا الحكم:

«وقد سجلت هذه المقالة - أي مقالة تحريف القرآن - في أول كتاب ظهر لهم ... وهو كتاب سليم بن قيس» (٣).

ونكتفي بهذا المقدار من الكلام لأن نذعن بأنّ مصحف الإمام على عليه السلام برأى الدكتور القفاري - وغيره (٤) - يكتسب أهمية كبرى، فإنّ هذا المصحف سراب ويعتبرونه في الأصل من أفكار «عبد الله بن سبأ»، ومجرّد وجود خبر هذا المصحف - بقطع النظر عن محتواه - يشير إلى نقطة الصفر في تحريف القرآن في عقيدة الشيعة، وخبر هذا المصحف يعتبر مبرراً للحملة الشرسة التي قام بها الدكتور

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١٠

القفاري وأضرابه ضدّ الشيعة مستخدمين أشنع الألفاظ وأقبحها.

ونحن هنا نرى أنّ من واجبا البحث حول هذا المصحف وذلك من خلال ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: البحث عن مصحف الإمام على عليه السلام في مصادر الفريقين.

المسألة الثانية: البحث عن محتوى هذا المصحف ومضمونه.

المسألة الثالثة: دراسة الشبهات والمناقشات التي أثارها الدكتور القفاري في هذا المقام ونقدتها.

المسألة الأولى: مصحف الإمام على عليه السلام في مصادر الفريقين:

إشارة

إن وجود هذا المصحف من الأمور الثابتة المتفق عليها بين الفريقين، وهنا نشير إلى بعض مصادر الفريقين:

مصحف الإمام علي في مصادر الشيعة:

- ١- كتاب سليم بن قيس (سليم بن قيس الهلالي ت ٧٦هـ): في هذا الكتاب ذكرت مسألة مصحف الإمام علي عليه السلام ضمن ثلاث روايات؛ هي الرابعة، والحادية عشرة والثانية عشرة. وقد فصلت الرواية الرابعة القول في هذا المصحف «١».
 - ٢- كتاب التفسير (المعروف بتفسير العياشي) لمحمد بن مسعود العياشي (المتوفى نحو ٣٢٠هـ) «٢».
 - ٣- الكافي لثقة الإسلام أبي جعفر الكليني (ت ٣٢٩هـ) «٣»
 - سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١١
 - ٤- الاعتقادات لأبي جعفر الصدوق (ت ٣٨١هـ) «١».
 - ٥- مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ).
- وقد نقل ابن شهر آشوب خبر مصحف الإمام علي عليه السلام من طرق الفريقين، فمن طرق الشيعة نقله عن أبي رافع، ومن طرق أهل السنة عن قول «الشيرازي» «٢» في كتابه «نزول القرآن» و «أبي يوسف يعقوب» «٣» في تفسيره، باسنادهما عن «ابن عباس» وعن «الخطيب البغدادي» في كتابه «الأربعين» باسناده عن عبد خير وأيضاً بسنده عن «أبي العلاء العطار» «٤» و «الموفق خطيب خوارزم» «٥» باسنادهما عن «علي بن رباح» «٦».
- والقدر المتيقن من تلك الروايات في جميع هذه المصادر هو: أنه «لَمَّا توفى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لزم الإمام علي عليه السلام بيته وجمع القرآن في مصحف».
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١٢

مصحف الإمام علي في مصادر أهل السنة:

- ١- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ). فقد أخرج ابن سعد بسنده عن «محمد بن سيرين»: «نبئت أنّ علياً أبطأ عن بيعه أبي بكر وقال ... آليت بيمين أن لا أرتدى بردائي إلّا إلى الصلاة حتى أجمع القرآن» «١».
- ٢- الفضائل، لمحمد بن أيوب بن الضريس (ت ٢٩٤) بسنده عن «محمد بن سيرين» عن «عكرمة مولى ابن عباس» عن [الإمام] علي عليه السلام قال: «فحدّثت نفسي أن لا أرتدى ردائي إلّا للصلاة حتى أجمع القرآن ...» «٢».
- ٣- كتاب المصاحف، لابن أبي داود (ت ٣١٦) إذ أورد مثل ما أورده «ابن الضريس» وأضاف: «لَمَّا توفى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقسم عليّ أن لا يرتدى برداء إلّا لجمعه حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل» «٣».
- وبمضمونه في:
- ٤- كتاب الفهرست للنديم، عن أحمد بن جعفر بن محمد المنادي (المعروف بابن المنادي ت ٣٣٢هـ) «٤».
- ٥- المصاحف لمحمد بن عبد الله بن أشته (ت ٣٦٠هـ) «٥».
- ٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الإصبهاني (ت ٤٣٠هـ) بسنده

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١٣

عن «عبد خير» (١).

٧- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ). بسنده عن «محمد بن سيرين» وأيضاً عن «عكرمة مولى ابن عباس» (٢).

٨- شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني من أعلام القرن الخامس، فقد ذكر خبر المصحف بأسانيد متعددة (٣).

٩- مفاتيح الأسرار ومصايح الأنوار، لعبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ). وقد ذكر هذه المسألة بتفصيل أكثر من بين علماء أهل السنة فقال:

«وهو عليه السلام لما فرغ من تجهيز رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وتغسيله وتكفينه والصلوة عليه ودفنه، آلى أن لا يرتدى برداء إلّا لجمعة حتى يجمع القرآن، إذ كان مأموراً بذلك أمراً جزمياً فجمعه كما انزل من غير تحريف وتبديل وزيادة ونقصان وقد كان أشار النبي صلى الله عليه وآله إلى مواضع الترتيب والوضع والتقديم والتأخير ...

ويروى أنه لما فرغ من جمعه أخرجه هو وغلامه قنبر إلى الناس وهم في المسجد ... وقال لهم هذا كتاب الله كما أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم جمعه بين اللوحين فقالوا: ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه، فقال والله لا ترونه بعد هذا أبداً إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعه. فرجع به إلى بيته قائلاً «يا ربّ إنّ قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً» (٤)

وتركهم على ما هم عليه كما ترك هارون عليه السلام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١٤

قوم أخيه موسى بعد إلقاء الحجّة عليهم واعتذر لأخيه بقوله: «إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي» ... (١).

٩- المناقب، لخطيب خوارزم (ت ٥٦٨ هـ) (٢).

١٠- التسهيل في علوم التنزيل، لابن جزى الكلبى (ت ٧٤١ هـ) (٣).

وغيرهم من العلماء.

فكثرة المصادر في هذا المقام تحكى لنا عن اهتمام علماء الإسلام بهذا المصحف واتفقهم على وجوده.

فعلى هذا لو بنينا على قول الدكتور القفارى بأن مجرد وجود خبر مصحف الإمام على عليه السلام في كتاب يحكى عن وجود «الأيدى السبئية» في هذا الكتاب، وأن خبر المصحف يدل على وجود «التحريف في القرآن»، فإنّ قصّة الأيدى السبئية قد ذكرتها جميع المصادر المتقدمة لأنّها تكلمت عن المصحف ولأنهم قد تكلموا عن هذا المصحف لتحقق لنا أنهم يعتقدون بفرية التحريف لا محالة!!

مع أننا لا نحتاج إلى بحث سند هذه الروايات لنصدر هذه الأحكام بالضبط كما أصدرها الدكتور القفارى جزافاً لأنّ الدكتور نفسه صرح بأنّ «أبان بن أبي عياش» راوى كتاب سليم بن قيس ضعيف باتفاق علماء رجال الفريقين، ومع هذا ترى الدكتور القفارى يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١٥

«وهذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أرى أنها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدى السبئية التي افترت هذه الفرية، إذ إنّنا نلاحظ أنّ الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس فترد هذه المسألة في اثناء روايتين ... وفيها «أنّ علينا [عليه السلام] لزم بيته حتى جمع القرآن ...» (١).

دراسة في أسانيد خبر مصحف الإمام عليّ في مصادر أهل السنة:

ونحن نريد هنا أن نبحت في اسناد هذا المصحف من وجهة نظر علمية في كتب أهل السنة من حيث صحّته واستفاضته، ذلك أن بعضاً من علماء أهل السنة ناقش في إسناد هذا الخبر ومن جملتهم ابن أبي داود حينما أورد الخبر بسنده عن محمد بن فضيل عن

أشعث عن محمد بن سيرين قال:

«لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم أقسم على أن لا يرتدى برداء إلا لجمعه حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل» «٢».

ثم قال:

«لم يذكر المصحف أحد إلا أشعث وهو لثين الحديث وإنما رووا حتى أجمع القرآن يعني أتم حفظه فإنه يقال للذي يحفظ القرآن قد جمع القرآن» «٣».

فعلى هذا يكون خبر مصحف الإمام على عليه السلام مخدوشاً عند ابن أبي داود من عدة جهات:

أ: لم يذكر المصحف أحد إلا أشعث.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١٦

ب: أشعث لثين الحديث.

ج: جمع القرآن يعني أتم حفظه لا بمعنى جمعه في مصحف.

لكن كل مناقشاته لا تتم. وإليك تفصيل ذلك:

أ: إن ما قاله ابن أبي داود من أنه «لم يذكر أحد إلا أشعث» خطأ منه لأن من روى الخبر ليس أشعثاً فقط، بل هو كما قال السيوطي:

«قد ورد من طرق أخرى، أخرجه ابن الضريس في فضائله بسنده عن عون عن محمد بن سيرين عن عكرمة عن علي «... فحدثت نفسي أن لا ألبس ردائي إلا للصلاة حتى أجمعه...» قال محمد بن سيرين: فقلت لعكرمة ألفه كما انزل الأول فالأول، قال: لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه هذا التأليف ما استطاعوا» «١».

وقال أيضاً:

«وأخرجه ابن أشعث في المصاحف من وجه آخر عن ابن سيرين وفيه أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ وابن سيرين قال: «تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه» «٢».

ب: وأما قوله بأن «أشعث» لثين الحديث:

فإن «الأشعث» في سند أبي داود بقرينة الراوي - وهو محمد بن فضيل - والمروى عنه - وهو محمد بن سيرين - هو «الأشعث بن سوار الكندي النخاري» وتضعيفه ليس مورد اتفاق الجميع، فإن يحيى بن معين عدّه من الثقات، وكذا العجلي وابن شاهين والبزاز أيضاً قبل قول ابن عدى في حق الأشعث إذ يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤١٧

«وفي الجملة يكتب حديثه» «١».

ج: وأما قوله أجمع القرآن يعني أتم حفظه، وإنما رووا حتى أجمع القرآن يعني أتم حفظه الخ فهذا منه ادعاء خالٍ من الدليل بل هو مجازفة؛ ذلك لأنه لم ترد رواية بهذا التعبير، بل فيما نحن فيه لا يجوز جمع القرآن بمعنى حفظه في الصدر كما سنتكلم عنه.

هذا وقد قال ابن حجر في المقام:

«ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال:

«قال علي: لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم، آليت أن لا آخذ عليّ ردائي إلا للصلاة جمعه حتى أجمع القرآن، فجمعه» فاسناده ضعيف لانقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فمراده بجمعه حفظه في صدره والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين، وهم من راويه» «٢»

وقد أورد العيني في عمدة القاري نفس مضمون عبارة ابن حجر «٣».

والألوسي لم يتأخر عن قافلة العلماء في اقوالهم تلك، إذ تبع ابن حجر بقوله:

«وما شاع أن علياً كرم الله وجهه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم تخلف لجمعه، فبعض طرقه ضعيف (٤) وبعضها موضوع (٥) وما

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٤١٨

صح (١) فمحمول كما قيل على الجمع في الصدور وقيل كان جمعاً بصورة أخرى لغرض آخر ويؤيده أنه قد كتب فيه الناسخ والمنسوخ لكتاب علم (٢)».

وبالتالي فإن الدكتور القفاري قد ألقى بنفسه في ذلك الخضم فقال:

«مثل هذه الدعوى - أي تأليف القرآن وجمعه من الإمام على عليه السلام - وردت في بعض كتب أهل السنة ولكنها لم تثبت بسند صحيح».

ثم وضع يده بيد ابن حجر مستنداً إلى قوله الموهوم بأن المصحف من نسج الخيال (٣)».

وبناء على هذا فإن وجود مثل هذا المصحف في نظر ابن حجر والآخرين أمر غير مقبول للأدلة الآتية:

أ: إن سند الروايات الواردة حول مصحف الإمام على عليه السلام ضعيف لانقطاعها.

ب: وعلى تقدير أن يكون الاسناد محفوظاً فقول الإمام على عليه السلام، «حتى أجمع القرآن» يعني حفظه في صدره.

ج: الذي وقع في بعض طرقه بقوله عليه السلام «حتى جمعته بين اللوحين» وهم من راويه.

وإليك ما في هذه الإيرادات من الوهن والضعف:

فأما الاشكال الأول: فإن انقطاع السند ب «محمد بن سيرين» - الذي هو من

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٤١٩

التابعين - إنما هو في بعض الطرق، ولكنه في بعضها الآخر غير مقطوع، إذ أن أحد طرقه ما ذكره «ابن الضريس» حيث نقله عن محمد بن سيرين عن عكرمة عن الإمام على عليه السلام (١) وعكرمة يعتبر من الموثوقين عند ابن حجر (٢). وهذا وقد اعتبر الألوسى نفسه طريق «ابن الضريس» صحيحاً (٣). مضافاً إلى ذلك أن «محمد بن سيرين» ذكر له علماء الرجال عدة أوصاف منها: ثقة، عابد، كبير الشأن ولا يرى الرواية بالمعنى (٤)، وقد ثبت لديه وجود هذا المصحف.

وقد سأل عكرمة عن خصوصيات المصحف. وفي رواية أخرى حول بحثه عن ذلك المصحف يقول:

«تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه» (٥).

والاشكال الثاني لابن حجر سببه حذف بعض الرواية الواردة ثم إيراد الاشكال وهو ما لا يتفق والأمانة العلمية، فإن رواية ابن أبي داود هكذا: «... أقسم عليّ [عليه السلام] أن لا يرتدى برداء إلالجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل». فقال ابن حجر عن ابن أبي داود: «... أقسم عليّ ... حتى أجمع القرآن فجمعه». فحذف ابن حجر عبارة «يجمع القرآن في مصحف ففعل» ثم بنى عليه اشكاله وقال: «حتى أجمع القرآن فجمعه مراده حفظه في صدره».

وهذا من مثل ابن حجر غريب جداً.

وأما الاشكال الثالث: فإنه غير وارد أيضاً وهو ما ذكره ابن حجر حيث قال:

سلامة القرآن من التمزيف، ص: ٤٢٠

«والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعته بين اللوحين وهم من راويه».

أي حكم هذا من ابن حجر؟ والحال أن راويه الذي اتهمه ابن حجر بالوهم والخطأ مما يوجب تضعيفه هو «عبد الخير»

وعبد الخير نفسه ورد في رواية أخرى عن أمير المؤمنين عليه السلام في هذا المقام وأوردها ابن حجر قائلاً:

«... وأصح منه - أي من حديث جمع الإمام المصحف - وهو المعتمد ما أخرجه ابن أبي داود باسناد حسن عن عبد الخير؛ قال: «سمعت

علياً يقول أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمه الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله» (١). فالراوى واحد وقد اتهمه ابن حجر هناك بالوهم والخطأ أما هنا فقد جعله محلّ اعتماده وثقته، فهل هذا من العدل؟! والعجب من الآلوسى حيث صحّح رواية ابن الضريس، والتي ورد في متنها أن ابن سيرين سأل عكرمة عن خصوصيات ذلك المصحف بقوله:

«فقلت لعكرمة أَلْفَه كما انزل الأول فالأول...؟».

ومع هذا الوصف يقول الآلوسى:

«وما صحّ فمحمول كما قيل على الجمع في الصدر».

فلا بدّ أن يكون مراد الآلوسى هو أن الإمام علياً عليه السلام ألف القرآن في صدره كما انزل الأول فالاول!! وما عشت أراك الدهر عجباً!

هذا ولا يخفى أن الآلوسى والآخرين لم يسلكوا الطريقة العلمية في هذه الأحاديث؛ لأنّ مضمون تلك الأحاديث واحد، وهو في اصطلاح علم الدراية

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢١

يسمى بالحديث «المتابع» أو «الشاهد» (١). وهذا يعنى أن الروايات التي هي في نظر الآلوسى ضعيفة أو موضوعة؛ تعطى القوة للحديث الصحيح لموافقته الصحيح في المضمون، ولذا يكتسب الصحيح صفة الاستفاضة لا أنها تعزل عن الصحة وتؤوّل بما يلائم الأذواق. ولنندع ذلك جانباً ونقول: إنّ القول بأنّ تعبير «جمع القرآن»- الذى ورد في بعض الروايات- لا يمكن حمله هنا على معنى الجمع في الصدر- أى الحفظ في الصدر- لأنّ الإمام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلّم وتعيين الخليفة في السقيفة لم يشتغل بشيء فما الحاجة لجلوسه في البيت وتفرغه لحفظ القرآن في صدره؟

وإن كان هذا ممّا حدا بالبعض إلى توجيه كثرة المعارف والروايات والعلوم الصادرة عن الإمام على عليه السلام بذلك فقال:

«معظم ما روى من التفسير عن الخلفاء الراشدين هو من على كرم الله وجهه وذلك لبعده عن مهام الخلافة إلى نهاية عثمان...» (٢) وهذا التوجيه هزيل لا أساس له من الصحة كما ترى، وذلك:

أولاً: إنّ الإمام على عليه السلام ذكر في عصر خلافته كثيراً من تفسير القرآن والرواية عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلّم- خصوصاً في خطبه-.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٢

ثانياً: إنّ مثل عثمان بن عفان أيضاً كان بعيد عن مهام الخلافة في عصر الخلفيتين الأول والثاني ومع ذلك لم يرو عنه سوى تسع روايات في التفسير فقط- ولو قبل هذا التوجيه- فنحن نسأل: إذا كان الإمام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلّم قد تفرّغ عن كل شغل لبعده عن مهام الخلافة، فما الحاجة إلى الجلوس في البيت والإيلاء على نفسه بأنه لا يرتدى برداء حتى يحفظ القرآن في صدره؟ وعلاوة على ذلك فإن الآلوسى نفسه ذكر في ذيل الآية «ولنجعلها لكم تذكرة وتعيها اذن واعيه» قال:

«في الخبر أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم، قال لعلى كرم الله وجهه: «إني دعوت الله تعالى ان يجعلها اذنك يا على» قال على كرم الله تعالى وجهه: فما سمعت شيئاً فنسيته وما كان لى ان انسى» (١).

بهذه الخصوصية حفظ الإمام على القرآن بل السنة والسيرة وكلّ العلوم التي أودعها النبي صلى الله عليه وآله وسلّم في صدره الشريف، ولا يحتاج إلى الجلوس في البيت وحفظ القرآن في صدره. نعم جمع على عليه السلام القرآن في مصحف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلّم كما أشارت مجموعة من الروايات إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلّم قد أمره بذلك، وقام الإمام على عليه السلام بجمع القرآن تنفيذاً لأمره صلى الله عليه وآله وسلّم ولا- أحد غير الإمام على عليه السلام كان يمتلك صلاحية القيام

بذلك العمل الخطير «٢»، وعلى هذا فالرواية التي ذكرها ابن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٣

حجر وجعلها محلّ اعتماده هي خبر الواحد «١» في مقابل تلك الروايات المستفيضة والتي جاء بعضها بسند صحيح، ولا يمكن الاعتماد على الحديث الذي يسمّى «شاذاً» «٢» في اصطلاح علم الحديث.

علاوة على هذا إنّ هذه الرواية لا تتلاءم والواقع التاريخي، حيث إنّ أبا بكر لا يمكن عدّه أول من جمع القرآن بل كان قبله مصحف ابن مسعود وابي بن كعب وآخرين، رغم أنّهم حاولوا توجيه المسألة قائلين: إنّ هذه المصحف كانت شخصية «٣» وأما صحائف أبي بكر فهي للامة، ولكننا نستطيع ردّ ذلك بالاعتماد على نفس كتب أهل السنة، فاننا على فرض قبول ذلك في عصر خلافة أبي بكر، حيث أمر زيد بن ثابت بجمع تلك الصحائف كما تذكر بعض رواياتهم «٤»، ولكن تلك الصحائف لم تستنسخ للامة، ولم تصل إلى يد أحد من أبناء الامة، بل إنّها بقيت في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٤

يد أبي بكر، ثم انتقلت إلى عمر، ومن بعد ذلك صارت لحفصة وانقطع خبرها، وأغلب الظنّ أنّ عثمان لم يطلب تلك الصحائف من حفصة ولم يستنسخها بل بقيت محفوظة في أعقاب عمر لو لم يخبر حذيفة بن اليمان عثمان باختلاف قراءات الصحابة في حرب أرمينية «١».

فحاصل القول في المسألة الاولى: إنّ مصحف الإمام على عليه السلام أمر ثابت وواقع موقع القبول لدى الفريقين، والخدش في رواياته يعدّ مكابرة، وكما قال أحد الكتّاب المعاصرين:

«لعلّ إعراض القوم عن مصحف على عليه السلام هو السبب في قدح ابن حجر العسقلاني ومن تبعه كالألوسي في الخبر الحاكي له ... مع أنّ هذا الأمر من الامور الثابتة المستغنية عن أيّ خبر مسند ...» «٢».

والعجيب من الدكتور القفاري أن يدعى أنّ خبر مصحف الإمام على عليه السلام في كتاب سليم بن قيس يعتبر من آثار الأيدي السبئية، وهي نقطة البداية في القول بتحريف القرآن عند الشيعة!!

وكما هو حال البعيدين عن القيم القرآنية فأنّت تراه قد طرحها بأقبح الألفاظ وفي غاية الإساءة للأدب في حق أمير المؤمنين عليه السلام «٣»، وبالتالي حكم على من نقل خبر المصحف بهذا الحكم الجائر حيث قال:

«وكيف يصدق مثل هذا الافك الذي نقله شرذمة الكذابين ... إنّها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٥

خرافات لا يصدقها عقل برىء من الهوى والغرض، ولا تدخل قلباً خالطته بشاشة الايمان» «١».

فهل إنّ الدكتور القفاري يعي لوازم كلامه هذا؟ وهل إنّ جميع علماء أهل السنة الذين نقلوا خبر مصحف على عليه السلام لا ينطبق عليهم هذا الحكم؟ أفليسوا والحال هذه من «شرذمة الكذابين» و «مصدقى الخرافات» و؟! ... أفهل يدري الدكتور القفاري ما يقوله؟

وعلى أية حال فمع إحراز وجود هذا المصحف في كتب الفريقين يبقى هذا السؤال مطروحاً بين الفريقين لا الشيعة وحدها وهو أنه

لماذا لم يظهر الإمام على عليه السلام في زمان خلافته هذا المصحف للناس؟

؟ وسوف ترى جوابه إن شاء الله، ولكن قبل الإجابة عن ذلك نودّ أن نبيّن ماهية هذا المصحف.

المسألة الثانية: دراسة في محتوى ومضمون مصحف الإمام على:

أ: محتوى المصحف في مصادر أهل السنة:

توجد لدينا عدّة روايات من كتب أهل السنّة تدور حول مضمون مصحف الإمام علي عليه السلام، نشير إلى بعضها:

قال محمّد بن سعد بعد أن أورد الخبر:

«فرعموا أنّه كتبه علي تنزيله، وقال محمّد بن سيرين فلو اصيب سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٦

ذلك الكتاب لكان فيه علم...» (١).

وقال ابن عبد البرّ بسنده عن محمّد بن سيرين مثله (٢).

وقال ابن جزى:

«فجمعه علي ترتيب نزوله ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير ولكنّه لم يوجد» (٣).

وقال ابن اشته:

«كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ» (٤).

وقال ابن الضريس بسنده عن عكرمة:

«... لو أجمعت الإنس والجن علي أن يؤلفوه هذا التّأليف ما استطاعوا» (٥).

وأخيراً قال السيوطي:

«جمهور العلماء اتفقوا علي أنّ ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة وان ابن فارس استدلل لذلك بان منهم من رتبها علي النزول وهو مصحف علي كان أوله إقرأ ثمّ نون ثم المزمّل هكذا ذكر السور إلى آخر المكي ثم المدني» (٦).

وقد ذكر عبد الكريم الشهرستاني في مقدمه تفسيره فهرساً لترتيب السور في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٧

مصحف الإمام علي عليه السلام (١).

فلاحظ ان مضامين هذه الروايات تتحد مع روايات الشيعة- الآتي ذكرها- في الدلالة علي ان مصحف الإمام علي عليه السلام علاوة علي أنّ سورة وآياته مرتبة كما أنزلها الوحي، فهو يشتمل علي حقائق كثيرة من تبين وتفسير للآيات الشريفة. فعلي هذا فإنّ ما قاله ابن سيرين في شأن المصحف: «كتبه علي تنزيله»- مع التنبه إلى اصطلاح «التنزيل» عند القدماء- كان بهذا المعنى أي إنّ ذلك المصحف يشتمل علي حقائق شرح وتفسير مراد الله عز وجل بحيث صار كنزاً عظيماً من العلم وهذا ما أكدته الروايات بقوله: «لو اصب ذلك الكتاب لكان فيه علم» ولو كان التفاوت بين مصحف الإمام علي عليه السلام وهذا المصحف الذي هو الآن في أيدينا هو الترتيب والتأليف في الآيات والسور فقط لما قال عنه ابن سيرين وآخرون: «لكان فيه علم كثير» وهذا ممّا لا شكّ فيه لأننا إذا تنبّهنا إلى عظمة شخصية الإمام علي عليه السلام ومكانته من القرآن والنبيّ- فيما لو أمعنا في مفاد حديث الثقلين وأنه عدل القرآن- لقطعنا بأنّ أمر تدوين القرآن الكريم لم يعرف علمه عند غير الإمام علي عليه السلام، ولو اجتمعت الإنس والجنّ علي أن يؤلفوه هذا التّأليف لما استطاعوا.

ب: محتوى المصحف في مصادر الإمامية:

لقد ذكرت روايات الخاصّة أيضاً شيئاً عن مضمون هذا المصحف، ولأنّ هذا المصحف موجود لدى الأئمة الطاهرين وراثته عن أمير المؤمنين عليه السلام فيجب ان نبحت هذه المسألة أكثر تفصيلاً، لأنّ الدكتور القفاري ادّعى بأنّ هاتين الروايتين فيما يتعلق بهذا المصحف (٢) وكلاهما تدلان علي التّحريف اولاهما عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٨

الباقر عليه السلام يقول:

«ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما انزل إلّا كذاب وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلّا على بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده.» (١).

وفي الحديث الآخر عن الإمام الباقر عليه السلام أيضاً يقول:

«ما يستطيع أحد ان يدعى أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء» (٢).

ولكن هاتين الروايتين مع غض النظر عن سندهما (٣) لا تدلان على تحريف القرآن إطلاقاً وهذا ما يستفاد من القرائن الداخلية في تلك الروايتين كما قاله العلامة الطباطبائي:

«قوله عليه السلام «إن عنده القرآن كله» الجملة وإن كانت ظاهرة في لفظ القرآن ومشعرة بوقوع التحريف فيه لكن تقييدها بقوله: ظاهره وباطنه يفيد أن المراد هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة الفهم العادي ومعانيه الخافية على الفهم العادي وكذا قوله في الرواية السابقة «وما جمعه وحفظه» الخ، حيث قيد الجمع بالحفظ فافهم» (٤).

وقرينه «الأوصياء والأئمة من بعده» في هذه الروايات هي أيضاً خير شاهد على أن المراد من جمع القرآن كله ظاهره وباطنه، هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة والباطنة وعلى الرغم من أن الدكتور القفاري قد تجاهل ذلك قائلاً:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٢٩

«ثم هم يقولون في رواياتهم وأبوابهم «من ادعى أنه جمع القرآن غير الأئمة فهو كذاب» مع أنهم زعموا أن القرآن كان مدوناً مجموعاً من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ويستدلون على هذا برواية جاءت في البحار فهل كان الحسن والحسين وبقية الأئمة هم الذين يتولون جمعه في عهد النبي صلى الله عليه؟» (١).

أقول: من فمك ندينك ايها الدكتور فإن نفس الرواية التي جاءت في بحار الأنوار ورواية سليم القائل: «جمع تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ» وأيضاً الروايات الأخرى بعنوان قرائن خارجية وقرائن داخلية في نفس تلك الروايات تدل على ان المراد من «الجمع»- في الحديث ما ادعى أحد إنه جمع القرآن كله...- هو نفس المعنى الذي ذكرناه يعنى جميع علومه ظواهرها وبواطنها عند الأئمة عليهم السلام فعلى أساس تلك الرواية والدراية في مفادها تسالم كبار علماء الشيعة من متقدمين ومتأخرين على وجود تفاوت بين مصحف أمير المؤمنين والمصحف الموجود، بعد أن اتفقوا على ان هذا التفاوت ليس من سنخ الآيات والوحي القرآني، ومن هؤلاء العلماء اعتقدوا بأن هذا الاختلاف في الزيادة والنقصان من نوع الأحاديث القدسية كالشيخ الصدوق رحمه الله عليه إذ يقول:

«وقد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لبلغ مقدار سبع عشرة ألف آية... كما كان أمير المؤمنين عليه السلام جمعه، فلما جاء به قال: هذا كتاب ربكم كما انزل على نبيكم، لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف...» (٢).

وبعضهم اعتقدوا بان هذا الاختلاف هو من ناحية التأويل والتفسير كالشيخ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣٠

المفيد حيث يقول:

«... ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز...» (١).

وكذلك المحدث الكاشاني (٢)، والشيخ جعفر الكبير (٣)، والمحقق الكاظمي (٤)، والسيد الخوئي في «البيان» قال:

«... لا دلالة على أن هذه الزيادات كانت من القرآن وقد اسقطت بالتحريف، بل الصحيح أن تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل، وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد» (٥).

ويرى بعض آخر من العلماء أن هذا التفاوت إنما هو ترتيب وتأليف الآيات كالشيخ المفيد في موضع آخر إذ يقول:

«... قد جمع أمير المؤمنين عليه السّلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره بحسب ما وجب من تأليفه فقَدَم المَكِّي على المدنيّ والمنسوخ على الناسخ ووضع كلّ شيء منه في موضعه ولذلك قال جعفر بن محمّد الصادق عليه السّلام: أما والله لو قرئ القرآن كما انزل لألفيتمونا فيه مسمّين كما سمّي من كان قبلنا...» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣١

ومنهم ابن شهر آشوب في «المناقب» (١) والنهائوندي في «نفحات الرحمن» (٢) وأبو عبد الله الزنجاني في «تاريخ القرآن» (٣) والعلامة الطباطبائي في تفسيره «الميزان» مستدلاً بالآتي:

«... ولو كان مخالفته في بعض الحقائق الدينية لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ولم يقنع بمجرد اعراضهم عمّا جمعه واستغنائهم عنه» (٤).

والشخص الوحيد من الإمامية الذي ادعى أنّ التفاوت بين مصحف الإمام على عليه السلام والمصحف الموجود بين أيدينا هو تفاوت في جوهر القرآن - بحسب علمي - هو المحدث النوري تابعاً للمحدث الجزائري في فصل الخطاب على عادته!! فهو في اثبات توهماتة يقول:

«إنّها- زيادات- من أعيان المنزل اعجازاً أي نفس القرآن حقيقة لا من الأحاديث القدسيّة ولا من التفسير والتأويل» (٥).

لقد كان بعض أدلّة المحدث النوري في هذا المقام من روايات أهل السنّة، ولكن لو تأمّل أيّ منصف أدلّة المحدث النوري وهي عبارة عن روايات عن العامة والخاصة لرأى أنّها من حيث السند ساقطة، ومن حيث المتن فبعضها لا ربط له بمصحف الإمام على عليه السلام وبعضها الآخر لا يدل تماماً على مراده، واليك تفصيله:

إنّ المحدث النوري توهم أنّ هذه الروايات تدل على ما ادّعاها وهي:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣٢

١- ما رواه السيارى عن هشام عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى:

«والملائكة حول العرش يسبحون بحمد ربهم ولا يفترون ويستغفرون لمن في الأرض من المؤمنين» قلت ما هذا جعلت فداك، قال: هذا القرآن كما انزل على محمّد بخطّ عليّ صلوات الله عليهما قلت، إنّنا نقرأ «... ويستغفرون لمن في الأرض...» قال:

ففي الأرض اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الاوثان أفترى أن حملة العرش يستغفرون لهم...؟ (١)

ففي سند هذه الرواية السيارى يعنى أحمد بن محمّد السيارى الذي اتفق علماء الرجال من الشيعة والسنّة على فساد مذهبه وتضعيفه، واتفقوا أيضاً على سقوط كتابه «القراءات» بالاتفاق (٢).

وأما من جهة المتن فلا دلالة فيه على مدعى النوري، لأننا نجد في القرآن في هذا المقام آيتين إحداهما الآية الثامنة من سورة غافر وهي قوله تعالى: «الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كلّ شيء رحمةً وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم» والآخرى هي الآية الخامسة من سورة الشورى وهي قوله تعالى:

«... والملائكة يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون لمن في الأرض إنّ الله هو الغفور الرحيم»، وآية سورة الشورى عامة وآية سورة غافر خاصية، وحمل العام على الخاص هو مطابق للمحاورات العرفية، وقد ذكر سلفاً بأنّه في مصحف الإمام على عليه السلام شخصت الآيات العامة والآيات الخاصة، وعلى فرض صدور هذه الروايات فإنّ الإمام الصادق عليه السلام استفاد من هذه الطريقة في تفسير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣٣

الآية».

٢- الروايات التي وردت حول سورة «لم يكن» واستند إليها الدكتور الففارى أيضاً وسيأتيك الكلام عنها قريباً إن شاء الله.

٣- الروايات التي وردت في باب القراءة وجاءت في كتب الفريقين (١) مثل زيادة كلمة «وصلاة العصر» في قوله تعالى: «... والصلاة»

الوسطى» (٢)

وزيادة كلمة «ولا محدث» في قوله تعالى: «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي...» (٣)

وزيادة «إلى آخر الدهر» بعد قوله تعالى: «إن الإنسان لفي خسر» (٤)

ومثل تعبير «آل محمّد» في آية «ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران- وآل محمّد- على العالمين» وهي تعدّ من القراءات الواردة و...»

٤- الرواية التي تقول: «إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمّد صلّى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية». وقد فصلنا القول في هذه الرواية في المقام الأول في مبحث «دراسة روايات التحريف في كتب الشيعة».

المسألة الثالثة: دراسة ونقد شبهات الدكتور القفاري حول مصحف الإمام علي:

إشارة

إنّ الدكتور القفاري بعد أن جعل فكرة وجود مصحف الإمام علي عليه السّلام من الامور الخيالية، وبنى على ذلك اكتشافه وهو أن القول بفكرة وجود هذا المصحف يعني بداية وجود التّحريف في القرآن والتي وضع لبنتها- بحسب رأى سلامة القرآن من التّحريف، ص: ٤٣٤

الدكتور القفاري- عبد الله بن سبأ، والآن وليضفي الدكتور القفاري الصبغة العلمية على اشكالاته فقد طرح عدة مناقشات على النحو الآتي:

المناقشة الاولى:

قال الدكتور القفاري:

«نجد الصورة لهذه الفرية في بدايتها... التي يرويها أبان بن أبي عياش المتفق على ضعفه- كما اسلفنا- عن سليم وفيها: «إنّ علياً لزم بيته حتى جمعه وكان في الصحف والرقاع...» وهذه الدعوى وردت في بعض كتب أهل السنّة ولكنها لم تثبت بسند صحيح» (١).

ثم ذكر الدكتور القفاري رأى ابن حجر تأييداً لمذهبه.

لقد اثبتنا في المسألتين الاولى والثانية أن وجود المصحف أمر مستفيض لدى الخاصة والعامة ورأيت:

أولاً: ان مصدره ليس هو فقط كتاب سليم بن قيس برواية أبان بن أبي عياش.

ثانياً: لا يوجد في الرواية ما يدل على التّحريف والظعن في كتاب الله بل يؤكّد حجّية القرآن الموجود.

وقد ذكرنا لك سابقاً عبارة سليم وبحثناها باختصار وعرضنا عليك جواب مناقشات ابن حجر وأمثاله.

وأما الآن فنحن نقف مع الدكتور القفاري حول هذه النقطة وهي: إنّ الدكتور القفاري تعهّد في كتابه أن ينقل الأحاديث من الكتب المعتمدة لدى الشيعة ويعتمد على الروايات الموثقة (٢)، ولكنه نسي ولعلّ تناسى تعهده في هذه المسألة العظيمة،

سلامة القرآن من التّحريف، ص: ٤٣٥

فنسب إلى الشيعة القول بتحريف القرآن وحكم بتكفيرهم (١) مستدلاً برواية أبان بن أبي عياش الذي أقرّ الدكتور القفاري نفسه بأنّه متفق على ضعفه.

المناقشة الثانية:

قال الدكتور القفاري:

«تصف رواية سليم جمع على القرآن بأنه لم يكن كله قرآناً بل جمع تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ منه وهذا رغم أنه لا يصح من أصله إلا أنه يدل على أنه ليس وفق الاصول التي أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم لجمع القرآن ومنها قوله: «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن» (٢) فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره خشية أن يختلط بشيء آخر» (٣).

أولاً: إن رواية سليم ليست وحدها التي ذكرت أن في هذا المصحف التنزيل والتأويل والناسخ، بل إن ذلك ورد في روايات أهل السنة أيضاً.

ثانياً: إن الدكتور القفاري نفسه يدعى أنه:

«كان لابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة وسالم مولى حذيفة مصاحف ... وقد يكتبون تفسيراً لبعض الآيات في نفس المصحف ... وربما كتبوا ما نسخت تلاوته ...» (٤).

فهل إن جميع هؤلاء نسوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعدم كتابة شيء سوى القرآن؟ أم إن رواية «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن» في الأساس إما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣٦

صادرة في مورد خاص أو انها موضوعه ومختلفه كما هو الاقوى.

ثالثاً: ان رواية «لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن» لم ترد من طريق أهل البيت ولا من طريق من يركن إليه، وهي من الحديث الموقوف «١» والمعارض «٢» بزخم من الروايات، وما هو في الواقع إلا توجيه لحفظ عمل الخلفاء وامراء بنى امية الذين منعوا كتابة- وحتى نشر- روايات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى النصف الأول من القرن الثاني «٣»، فهم لم يجدوا حيلة يدافعون بها عن اجتهاد الخلفاء وحكام الجور إلا الاستناد إلى رواية هي على أضعف الفرضيات موقوفة وعلى أكثر الشواهد مختلفة. بل إن الخلفاء أنفسهم قد منعوا من كتابة ونشر حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذه الرواية.

رابعاً: كما ان سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن على منع كتابة الحديث، إذ هل يعقل ان المولى عز وجل أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبيين وتعليم آيات الوحي للناس في جميع ابعادها من الاصول والفروع ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو معلم الوحي «٤» ومبينه «٥» منع عن كتابة كلامه؟! والحال ان دين الإسلام هو الدين العالمي ويجب أن يصل صوته إلى جميع أرجاء المعمورة إلى يوم القيامة الأمر الذي يقع على عاتق الكتاب والسنة.

خامساً: إن مسألة منع كتابة الحديث ليست بالأمر الهين إذ هي محل ابتلاء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣٧

الناس وهم في أمس الحاجة إليها فعلى هذا كيف ترد في تلك المسألة العظيمة ومحل الابتلاء، رواية أو روايتان فقط وتعارض مع روايات عديدة «١».

والطامة الكبرى هي أن كثيراً من الصحابة خالفوا هذا الأمر الخطير فهذه الرواية المنقولة عن عائشة أم المؤمنين وفيها:

«جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً قالت: فغممني، فقلت:

أتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمى الأحاديث التي عندك، فجتته بها، فدعا بنار فحرقها ...» (٢).

وهكذا الأمر بالنسبة إلى عمر بن الخطاب الخليفة، إذ بلغه انه قد ظهر في أيدي الناس كتب فاستكرها وكرها وقال:

[«أيها الناس ... فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي فظنوا انه يريد ينظر فيها، ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف

فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار ...»] (٣).

سادساً: ثم كيف يمكن أن ينهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الكتابة والحال ان الروايات الاخرى الكثيرة تنقل عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أمره بالكتابة والتعليم والتعلم، وحتى الأمر بكتابة الحديث، فعلى سبيل المثال:
إن النهى عن الكتابة يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كتاب وصيته في حادثه يوم الخميس التي روتها أهل السنة والشيعه «٤»، ولوضوح موقفه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣٨

صلى الله عليه وآله وسلم من كتابة الحديث وأمره به، فإن ثلثه من علماء أهل السنة اعتمدوا على ذلك في جواز كتابة العلم في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم «ابن حجر» في فتح الباري «١» ورفعت فوزى «في توثيق السنة في القرن الثاني الهجرى» «٢». وأما التوجيه الذي ذكره بعض تبعه الدكتور القفارى في نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الكتابة وهو: «نهى أن يكتب معه- أى مع القرآن- غيره خشية أن يختلط بشيء آخر» فهو غير مقبول ولا مسموع، وإن ما ذهب إليه الدكتور القفارى مستفاد من قول النووي في شرحه على صحيح مسلم حيث يقول النووي:

«اختلفوا- أى المسلمون- في فهم المراد بهذا الحديث: لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن الوارد في النهى»
وبعد أن أورد وجوهاً في تعيين المراد من هذا الحديث قال:

«قيل: إن حديث النهى منسوخ بالأحاديث الواردة في جواز الكتابة، وكان النهى حيث خيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن في الكتابة و...» «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٣٩

لكن إعجاز القرآن ينفي وجود مثل هذا الاختلاط، وخاصة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى مرأى منه، إذ إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيمنع من وقوع أى اختلاط، ومع جواز هذا الاحتمال الباطل فان الخوف من الاختلاط إنما يتأتى في أوائل البعثة يعنى الزمان الذى لم يدون فيه القرآن كما ذهب إليه كثير من أهل السنة قديماً «١» وحديثاً «٢»، فهناك يكون خوف الاختلاط أمراً وارداً، لكن الاشكال حينئذ يصبح أشد صعوبة حيث ان الراويين للحديث اثنان فقط أحدهما:
«أبو سعيد الخدرى» «٣» والآخر «أبو هريرة» «٤». فأما أبو سعيد فكان عمره يوم اُخذ ثلاث عشرة سنة، وأبو هريرة دخل الإسلام في السنة السابعة من الهجرة في المدينة، فكيف يتسنى لهما نقل رواية كهذه في أوائل البعثة.

نعم، إن مسألة منع كتابة الحديث في زمن الخلفاء لها جذور تمتد إلى عصر الرسالة، حيث انّ صدى الرسالة لم يصل إلى أعماق نفوسهم، فجزّوا لأنفسهم الاجتهاد في مقابل النص، وإليك ما ذكر «عبد الله بن عمرو بن العاص» شاهداً على ما ذكرناه، فقال:

«كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، يريد حفظه، فنهتني قريش فقالوا: إنك تكتب كل شيء سمعته من رسول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤٠

الله صلى الله عليه وسلم وهو بشر يتكلم في الغضب والرّضا، فأبيت عن الكتابة، فذكرت ذلك للرسول فقال: اكتب فوالذى نفسى بيده ما خرج منى إلّا الحقّ» «١».

والمؤسف أنّ هذه الفكرة استمرت إلى ما بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتركت آثاراً مضرّة ومخزبة، ودراسة تلك الأضرار، من فتح الطريق لدخول الاختلاق والوضع في الأحاديث ونشر الاسرائيليات بشكل واسع، وابتعاد الناس عن المنبع الثانى في التشريع وهم أهل البيت عدل القرآن- ونقدها وتقويم آراء العلماء في هذه المسألة يحتاج إلى مجال آخر.

المناقشة الثالثة:

قال الدكتور القفارى:

«على أى الأحوال فإنّ قصارى ما فى هذه الدعوى أن يكون لعلى [عليه السلام] مصحف مثل بعض الصحابة كابن مسعود وغيره ... وهذا لا يتضمن الطعن فى كتاب الله سبحانه ...» (٢).

سبحان الله!! هل أن فى روايات الشيعة أو فى آراء كبار علماء الشيعة رأى كهذا؟
فمن من عظماء الشيعة يذهب إلى وجود مصحف للإمام على عليه السلام ويطعن فى كتاب الله؟! ثم إن الدكتور القفارى ليّدعى ويقول:

«قد أكثر القوم فى الحديث عن مصحف [الإمام] على [عليه السلام] والمزعوم والذي يحتوى كما يزعمون على زيادات فى كتاب الله» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤١

وقد ذكرنا لك عزيزى القارئ روايات كتاب سليم فهل وجدت فيها موارد للطعن فى كتاب الله أم العكس هو الصحيح؟ فإنّ الروايات تؤكد حجّية هذا القرآن الموجود، وأنّ الأخذ به موجب للنجاة من النار ودخول الجنة، ففيها يقول الإمام على عليه السلام لطلحة حينما سأله عليه السلام: «ما أراك يا أبا الحسن أجبتنى عما سألتك عنه من أمر القرآن؛ ألا تظهره للناس؟! قال عليه السلام: ياطلحة! عمداً كفت عن جوابك.

قال: فاخبرنى عما كتب عمر وعثمان، أقرآن كلّ أم فيه ما ليس بقرآن؟

قال عليه السلام: بل هو قرآن كلّ إن أخذتم بما فيه نجوتهم من النار ودخلتم الجنة فإنّ فيه حجّتنا وبيان [أمرنا و] حقنا وفرض طاعتنا، فقال طلحة، حسبي، أما إذا كان قرآناً فحسبى» (١).

ونحن قد ذكرنا أنه لا يوجد مصحف كمصحف الإمام على عليه السلام من حيث احتوائه على كافة علوم الوحي كما دلّت على ذلك روايات الفريقين.

على هذا فإن ما قاله الدكتور القفارى: «والذى يحتوى كما يزعمون على زيادات فى كتاب الله ...» إذا كان المقصود من الزيادات ما ورد بعنوان التأويل والتفسير و ...

كما هو عليه اتفاق علماء الإمامية فهذا مالا- يوجب الطعن فى القرآن، وإن كان المراد من الزيادات هو الزيادة فى نصوص آيات الوحي والقرآن المنزل، فما هو دليل الدكتور القفارى على ذلك؟ لا دليل لديه سوى عدّة روايات من خبر الواحد، ولو غضضنا النظر عن سندها ومنتها وفرضنا صحّة سندها وقوّه منتها، وغمضنا أيضاً عن أن ما يرتبط بنفس آيات الوحي والقرآن المنزل، يحتاج إلى روايات متواترة لفظياً لا- معنوياً ولا اجمالياً- لو أغمضنا النظر عن كل ذلك- لما وجدنا فيها دلالة على وجود زيادات فى نصوص الآيات القرآنية كما هو واضح لدى كل منصف.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤٢

المناقشة الرابعة:

وهى التى أثارها الدكتور القفارى مستنداً إلى بعض الروايات فى كتب الشيعة.

فالدكتور القفارى فى بحثه تلك الروايات بدأ بالنقل على «كتاب الاحتجاج» لكن روايات كتاب الاحتجاج خالية من السند كما يعلم بذلك الدكتور القفارى، ورغم أن المؤلف ألزم نفسه بأنه لا يذكر فى احتجاجه إلّا الروايات المعتمدة، ولكنه- كما قلنا- بحذفه الاسناد سقط كتابه الاحتجاج فى مقام الاحتجاج والاستدلال وهو غير قابل للاعتماد فى البحث العلمى، بل هناك ترديد لدى بعض علماء الشيعة فى المؤلف الحقيقى لكتاب الاحتجاج (١)، ومع هذه الأوصاف التى يحملها كتاب الاحتجاج فلننظر إلى ماتمسك به الدكتور القفارى من كتاب الاحتجاج؟ فيقول:

«فإذا كانت رواية سليم تقول بأنهم ردّوا مصحف عليّ حينما جاء لأول وهلة فإن رواية الطبرسي تشير إلى أنهم أخذوه؛ فلمّا فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فضائح القوم؛ وهى هنا تقدم لنا موضوعاً من موضوعات مصحف على وهو فضائح القوم يعنى الطعن فى صحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وقام بعد ذكر هذه العبارة كما هو شأنه وشأن غيره كابن تيمية بكيل السباب والألفاظ البذيئة ضد الشيعة «٢». فنحن نقول:

أولاً: إنّ هذا حسب قولك هو طعن فى الصحابة لا طعناً فى كتاب الله، فالكلام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤٣

هنا ليس فى الزيادات فى متن آيات الوحى.

ثانياً: إنّ وجود المنافقين من الصحابة فى عصر الوحى وقبيل وفاة النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم أمر مسلم به دلّ عليه القرآن والسنة، ومن البديهي أيضاً أنّه فى خلافة أبى بكر لم يكن جميع هؤلاء قد ماتوا، وليس جميعهم قد دخل نور الإيمان فى قلوبهم، بل ان بعضهم قد بقى حياً بعد وفاة النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم واستمر فى نفاقه، ودليل ذلك قوله تعالى: «يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما فى قلوبهم قل استهزئوا إنّ الله مخرج ما تحذرون» «١»

وكذلك قوله تعالى: «وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم» «٢»

. وقال السيوطى: نقلًا عن «ابن المنذر» و «ابن حاتم» و «أبى الشيخ» عن «قتادة»:

«كانت هذه السورة تسمى الفاضحة، فاضحة المنافقين وكان يقال لها المثيرة، أنبأت بمثالبهم وعوراتهم» «٣».

وعلى هذا فإنّ وجود المنافقين فى أوساط صحابة النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم أمر بديهي، والله تبارك وتعالى ذكر فى سور القرآن الكريم ومن ضمنها سورة التوبة الأوصاف الروحية للمنافقين، وخططهم وبرامجهم التى أعدوها للكيد للإسلام والمسلمين، ولكن طريقة القرآن الكريم لم تكن ذكر المنافقين بأسمائهم، وهو أيضاً سنة وسيرة النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم التى استقاها من السماء، «فإنّ سيرة النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم مع المنافقين تأبى ذلك فان رأيه تأليف قلوبهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤٤

والأسرار بما يعلمه من نفاقهم»

وطريقة أمير المؤمنين ليست إلّا طريقة الكتاب والسنة، فهو لم يذكر أسماء المنافقين أبداً وأئمتنا عليهم السلام علّمونا بأنّ كلما خالف الكتاب والسنة الصحيحة هو زخرف من القول «٢».

وعلى هذا فلو تغاضينا عن سند تلك الروايات ونظرنا إلى دلالتها فما دلّ منها على ذكر أوصاف المنافقين فقط لا أسمائهم فهذا ممّا لا سبيل إلى ردّه وإنكاره، وما كان مصحوباً بذكر أسمائهم فإننا نردّه أياً كان سنده لمخالفته الكتاب والسنة الصحيحة.

والرواية الاخرى ذكرها الدكتور عن كتاب «قرب الإسناد نقلًا عن بحار الأنوار» عن إبراهيم بن عبد الحميد، قال:

«دخلت على أبى عبد الله عليه السلام فأخرج إلىّ مصحفًا، قال: فتفحصته فوق بصرى على موضع منه فإذا فيه مكتوب هذه جهنم التى كنتما بها تكذبان فاصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحيان يعنى الاولين» «٣».

كيف يسوغ للدكتور القفارى الاعتماد على هذا الخبر فى إثبات وجود الزيادة فى القرآن، والحال ان هذا الخبر من حيث السند خبر الواحد، ومن حيث المتن «مدرج» وبالتالي فهو ساقط عن الاعتبار؟ وأمّا أنّه مدرج فان هذا المصحف الذى ادّعى الراوى أنّه أخذه من الإمام الصادق عليه السلام لو كان هو مصحف الإمام على عليه السلام، فإنّ الإمام علياً دونه فى زمان خلافة أبى بكر ولمّا يحكم عمر بعد، حتّى يصدق عليهما عنوان الأولين وهذا ممّا يثبت إدراج عبارة «يعنى

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٤٤٥

الاولين» فى متن الرواية- التى نسبها الدكتور القفارى اشتهاً إلى المجلسى- فالإدراج كما رأيت من الراوى فكيف يمكن إثبات الزيادة فى متن القرآن بتلك الرواية والحال ان متن القرآن لا يثبت إلا على خبر متواتر باجماع الفريقين. الرواية الثالثة هى رواية الكافى بسند مرسل وقد ذكرت فى كتاب بصائر الدرجات واختيار معرفة الرجال بمضمون آخر، فى بصائر الدرجات بسنده عن البنظى قال:

«... ففتحت المصحف لأقرأ فيه، فلما نشرته نظرت فيه فى «لم يكن» فاذا فيها أكثر مما فى أيدينا أضعافه فقدمت على قراءتها فلم أعرف منها شيئاً، فأخذت الدواء والقرطاس فأردت أن أكتبها لكى أسأل عنها، فأتانى مسافر قبل أن أكتب منها بشيء ومعه منديل وخيط فقال، مولاي يأمرك أن تضع المصحف فى منديل وتختمه وتبعث إليه بالخاتم ففعلت ذلك.» (١).

وفى الكافى أورد عن البنظى نفسه:

«دفع الى أبو الحسن مصحفاً وقال: لا- تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه «لم يكن الذين كفروا» فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمصحف.» (٢).

وفى «اختيار معرفة الرجال» أيضاً عن البنظى قال:

«لما أتى بابى الحسن عليه السلام اخذ به على القادسية ولم يدخل الكوفة واخذ به على البصرة قال، فبعث إليّ مصحفاً وانا بالقادسية، ففتحته فوجدت بين يدي سورة «لم يكن» فإذا هى أطول وأكثر مما يقرأها الناس، قال فحفظت منه أشياء قال، فأتانى مسافر ومعه منديل وطين وخاتم فقال، هات! فدفعته إليه فجعله فى المنديل ووضع عليه الطين وختمه فذهب عنيّ

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٤٤٦

ما كنت حفظت منه وجهدت أن أذكر منه حرفاً واحداً فلم أذكره.»

وهذه الرواية أيضاً من حيث السند خبر الواحد، ومن حيث المتن مضطربة، ولا يمكن إطلاقاً الاعتماد عليها فى هذا الموضوع المهم جداً، وعلى فرض صدورها واعتبار متنها فهى لم تصرح بزيادة أسماء سبعين رجلاً من قريش أو أشياء أخرى كانت فى متن السورة، وهو كما ذكره المحدث الفيض الكاشانى بقوله:

«لعل المراد أنه وجد تلك الأسماء مكتوبة فى ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا والمشركين مأخوذة من الوحي، لا أنها كانت من أجزاء القرآن» (١).

ولكن الكلام هنا مع الدكتور القفارى كيف طوعت له نفسه الاعتماد على مثل هذا الحديث الضعيف سنداً والمضطرب متناً مع إنه لاحظ ذلك الحديث وقال:

«نصوص متناقضة كالعادة فى كل أسطورة وإذا كان يصعب كتابة شيء منه أو حفظ جزء منه، فكيف حفظت وكتبت تلك الأساطير؟ وإنها أوهام يناقض بعضها بعضاً» (٢).

ثم استفاد من هذا التناقض بطلان المذهب بقوله:

«والتناقض أماره بطلان المذهب» (٣).

وعلى هذا يمكن لنا أن نستنتج أن كل رواية من روايات كتب أهل السنة مضطربة المتن- وهو ما يوجب عدم اعتبارها- فإنها فى نظر أهل الشقاق دليل على التناقض وعلامة بطلان المذهب!! وهكذا يستمر الدكتور القفارى ويقول:

«... هذا المصحف يشير إلى أن من موضوعاته تكفير صحابة رسول

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٤٤٧

اللّه صلّى الله عليه وسلّم فهو ليس كتاب الله الذى انزل للناس كافةً والذى أثنى على الصحابة فى جمل من آياته ... بل هو مصحف

تداوله الأيدي الباطنية بصفة سرية وتنسب بعض الأخبار لأهل البيت لتسيء لهم».

ورجماً بالغيب يقول:

«وإن ما حفظ من سبعين اسماً يتعلق بأعداء الأئمة من قريش» (١).

هذه الخرافة نسبها الدكتور القفاري إلى رواية البنظي، والحال أن سورة «لم يكن» لم تكن في الأصل تخص المنافقين، وإنما هي حول أهل الكتاب والمشركين وفي الواقع إن تلك الثورة العاصفة والغضب الصاعق والاتهامات الصادرة من الدكتور القفاري إنما سببها في الحقيقة هو بحسب زعم الدكتور القفاري إن مصحف الإمام علي طعن في الصحابة وكفر بعضهم والصحابة بأجمعهم أعلى وأجل من الكفر والنفاق في حين أن المنافقين كانوا في أوساط الصحابة. فهذا ابن تيمية يقول في «حذيفة بن اليمان»:

«وأما حديث حذيفة فقد ثبت في الصحيح ان حذيفة كان يعلم السر الذي لا يعلمه غيره وكان ذلك ما أسره إليه النبي صلى الله عليه وسلم عام تبوك من أعيان المنافقين، فإنه روى أن جماعة من المنافقين أرادوا أن يحلوا حزام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ليستقط من بعيره فيموت وإنه أوحى إليه بذلك وكان حذيفة قريباً منه فأسر إليه أسماءهم» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤٨

وعلى هذا فإنه بزعم الدكتور القفاري ان رسول الله صلى الله عليه يكون - والعياذ بالله - أول من طعن بالصحابة لأنه ذكر بعضاً من المنافقين من الصحابة وعرف حذيفة أسماءهم.

وعلى أية حال فإننا نقول: ساحة القرآن المقدسة أعلى وأعظم شأنًا من أن تمس بوجود أمثال هذه الروايات أو الافتراءات التي لفقها الدكتور القفاري، وإلا فهذا النوع من الروايات يوجد أمثالها في كتب أهل السنة في مقام نفس هذه السورة «لم يكن» أيضاً - كما مر علينا في المقام الأول - فهل يجب علينا الركون إلى معايير الدكتور القفاري وتعصيه به مع تلك الروايات المتعددة والتي بعضها صحيح السند، يعني أنه بدلاً من أن يجعل الاضطراب في متن هذه الروايات وبعدها عن الفخامة والعدوبه دليلاً على أجنبيتها عن القرآن وكونها ليست منه، بدلاً عن ذلك يستنتج من التناقض الذي فيها بطلان المذهب، أو يستدل بهذه الروايات المزعومة على وجود مصحف سزي في أيدي الباطنية، فاي من هذين الطريقتين يمكن عدّه من الطريقة التحقيقية السليمة المتصفة بالإنصاف والحكم بالعدل لبيان الحقائق؟

وعلى هذا فماذا يريد أن يثبت الدكتور القفاري من ادعائه هذا يا ترى؟ طبعاً الشيعة تقول - كما هو قول كبار علماء أهل السنة أيضاً - إننا لو كان هذا المصحف - أي مصحف الإمام علي عليه السلام - في متناول أيدينا لحصلنا على معلومات أكثر عمقاً فيما يرتبط بالآيات وتفسيرها وتأويلها وشأن نزولها وغير ذلك مما هو في أيدينا الآن، وهذه النكتة غير خافية على المحققين. وأظن ان هذا المصحف الذي لم ير النور بين أوساط المسلمين بالنظر إلى مؤلفه الذي يمتلك تلك الشخصية العظيمة؛ هو باتفاق الفريقين «باب مدينة علم النبي» (١)

و «لم يسبقه الأولون ولم يدره

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٤٩

الآخرون بعلم» (١)

و «علي مع القرآن والقرآن مع علي» (٢)

. ومن أخير عن نفسه بأنه:

«والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما نزلت وأين نزلت وعلي من نزلت...» (٣)

وقال:

«سلوني عن كتاب الله فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار في سهل أم في جبل» (٤)

وشواهد ذلك كثيرة جداً، نعم، لو كان لدينا ذلك المصحف، لما كان وضع علم التفسير كما هو عليه الآن، ولما قال أحمد بن حنبل: «ثلاثة ليست لها أصل، التفسير والملاحم والمغازي» (٥).

وكذلك ابن تيمية بعد ذكره الوضع والاختلاق في الأحاديث إذ يقول:

«وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ... والموضوعات في كتب التفسير كثيرة» (٦).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٠

ولو كان لدينا ذلك المصحف، لما فسح المجال لدخول الاسرائيليات في كتب التفسير أو لكانت قليلة، تلك الاسرائيليات التي بدأت في عصر الصحابة، ثم توسعت في عصر التابعين، وكما يقول الذهبي:

«إن دخول الاسرائيليات في التفسير أمر يرجع إلى عهد الصحابة رضي الله عنهم ... وسبق لنا القول بأن الرجوع إلى أهل الكتاب كان مصدرًا من مصادر التفسير عند الصحابة ... وأما التابعون فقد توسعوا في الأخذ عن أهل الكتاب فكثرت على عهدهم الروايات الإسرائيلية في التفسير ...» (١).

فإن عمدة هذه المصائب هو تجريد القرآن من تبين وتفسير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له، والفراغ الحاصل لدى المسلمين في تفسير القرآن لوجود فاصله بين المجتمع الاسلامي والأشخاص الذين جعلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل القرآن وورثته (٢)، وليغم ما قاله عبد الكريم الشهرستاني في المقام:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥١

«كيف لم يطلبوا جمع على بن أبي طالب أو ما كان أكتب من زيد بن ثابت؟! أو ما كان أعرب من سعيد بن العاص؟! أو ما كان أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من الجماعة؟! بل تركوا بأجمعهم جمعه واتخذوه مهجوراً ونبذوه ظهرياً وجعلوه نسياً منسياً ...»

ومن المعلوم إن الذين تولوا جمعه كيف خاضوا فيه ولم يراجعوا أهل البيت عليهم السلام في حرف، بعد اتفاهم على أن القرآن مخصوص بهم وإنهم أحد الثقلين في قول النبي صلى الله عليه وآله إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى وفي رواية أهل بيتى ما إن تمسكنم بهما لن تضلوا وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ...» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٣

المنافسة الخامسة:

وهى ما زعمه الدكتور القفارى بقوله:

«إذا كان لعلى [عليه السلام] مصحف يخالف المصحف الإمام فما يخالف المصحف الذى أجمع عليه المسلمون لا اعتداد به ...» (١). إن كان مراد الدكتور القفارى من مخالفه مصحف الإمام على عليه السلام للمصحف الموجود المجمع عليه من حيث عدم اشتماله على تبين وتفسير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن مصحف الإمام على عليه السلام كان مليئاً بالتفسير والتبيين، فعلى هذا يجب الرجوع إلى المصحف المجمع عليه وغيره لا اعتبار له. هذا التفاوت فى المصحف لا يوجد خللاً فى جوهر القرآن، رغم ان المصادر والشواهد اثبتت بان تجريد المصاحف من تبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان فى الحقيقة اجتهاد فى مقابل النص، وهو استمرار لشعار «حسبنا كتاب الله» (٢) وتنفيذ سياسة منع كتابه ونشر حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد بحثنا ذلك آنفاً.

ورغم أن القرائن والشواهد المتعددة تفيد بأن الصحابة - باقتضاء حضورهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٤

حول النبي صلى الله عليه وآله وسلم - كانوا يكتبون تأويل وتبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى القرآن، فكانوا يشخصون بشكل

جيد الوحي القرآني من الوحي التبييني، قال ابن الجزري:

«كانوا- أي الصحابة- ربما يدخلون التفسير في القراءة أيضاً وبيانياً لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي قرآناً فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه» (١).

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني وهو في بيان قصد عثمان لتوحيد المصاحف:

«أخذه بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل اثبتت مع التنزيل ...» (٢).

ولكن سياسة تجريد القرآن من السنّة حدثت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. يقول الطبري في سيرة عمر ما نصّه:

«كان عمر إذا استعمل العمّال خرج معهم يشيعهم فيقول جرّدوا القرآن وأقلّوا الرواية عن محمّد صلى الله عليه وأنا شريككم» (٣).

والحقيقة أنّ ذلك الموقف السلبي من كتابة سنّة النبي صلى الله عليه وآله تمتد جذوره إلى عصر الرسالة كما ظهر جلياً في موقف قريش من عبد الله بن عمرو بن العاص (٤)- الذي مرّ ذكره- ولذا فالنبي صلى الله عليه وآله لعلمه بالغيب وما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٥

سيحصل بعد وفاته قد حذر المسلمين بقوله:

«أحسب أحدكم متكئاً على أريكته قد يظن الله لم يحرم شيئاً إلّأما في هذا القرآن، الا وائى وَعظت وأمرت ونهيت عن اشياء انها لمثل القرآن أو أكثر» (١).

ويتحصّل من ذلك أنّ عمل الإمام على عليه السلام في مجال القرآن الكريم منطبق تماماً مع سنّة النبي صلى الله عليه وآله وأما عمل الآخرين الذين جرّدوا القرآن عن التفسير والتبيين فهو مخالف للسنّة، ولأن التفاوت بين مصحف الإمام على عليه السلام والمصحف الموجود بين أيدينا هو في تفسير وتبيين الآيات لا- في متن الوحي- كما اتفق عليه تقريباً كل علماء الإمامية- فلا يوجد أي تناقض واختلاف غير قابل للجمع بالنسبة للروايات التي تحدّثت عن مصحف الإمام على عليه السلام والزوايات التي تحدّثت عن أن القرآن الموجود هو ما أنزل الله على نبينا محمّد صلى الله عليه وآله لا زيادة فيه ولا نقص- ولا بالنسبة للروايات التي تتصل بالقراءات السبعة إلى الإمام على عليه السلام- فهذا التناقض والاختلاف الموهوم من دعاوى الدكتور القفاري مبنّى على رأيه بأنّ في مصحف الإمام على عليه السلام آيات من الوحي القرآني وقد حذف من المصحف الموجود والحال أن الدكتور القفاري لم يأت بدليل لاثبات ادعائه إلّأما مرّ من أخبار الآحاد الضعيفة السند والناقصة الدلالة والتشبه بقول المحدث النوري وقد بحثنا ذلك فيما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٦

تقدم.

وإذا كان كلام الدكتور القفاري إلى هنا شبيهاً بالتحقيق العلمي إلى حدّ ما، فإنّ كلامه من الآن فصاعداً لا يخلو من صخب وثرثرة، ولهذا لا يستحق المناقشة والبحث لكن حتى تزول الشبهة من الأذهان نقف معه قليلاً. فالدكتور القفاري في البداية أورد من كلام عبد الصبور شاهين ومحمّد بلتاجي ما نصّه:

«ويلاحظ أنّ من بين القراء المشهورين ما يرجع سند قراءته إلى أئمة أهل البيت ولهذا استدلل الدكتور عبد الصبور شاهين على براءة أهل البيت وزيف ادعاءات الشيعة، إن من بين القراء السبعة المشهورين حمزة الزيات وسند قراءته هو: حمزة الزيات عن جعفر الصادق [عليه السلام] وهو قرأ على محمّد الباقر [عليه السلام] وهو قرأ على زين العابدين [عليه السلام] وهو قرأ على أبيه الحسين [عليه السلام] وهو قرأ على أبيه علي بن أبي طالب [عليه السلام] فهؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المصحف الإمام، آية رضاهم به إقراؤهم الناس بمحتواه دون زيادة أو نقص أو ادعاء يمس كمال كتاب الله سبحانه.

وقال الدكتور محمّد بلتاجي: ونضيف إلى ذلك أن قراءة علي بن أبي طالب [عليه السلام] للقرآن قد رويت بطريق زيد بن علي أخى الإمام الباقر وعمّ الإمام الصادق [عليهما السلام] وهذا ما يسلم به الإمامية الاثنا عشرية أنفسهم» (١).

بعدها أضاف الدكتور القفاري قائلاً:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٧

«قلت: أضيف- أيضاً- اقراراً واعترافاً آخر من شيخ الشيعة المجلسي حيث يقول: «القراء السبعة إلى قراءته (يعني قراءة علي عليه السلام) يرجعون» ... والعدد الكوفي في القرآن منسوب إلى علي عليه السلام وليس في الصحابة من ينسب إليه العدد غيره ...» ثم أورد دليل العلامة المجلسي على كلامه هذا قائلاً:

«بل يقولون- كما ذكره شيخهم علي بن محمد بن طاووس العلوي الفاطمي في كتابه سعد السعود- ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأى مولانا علي بن أبي طالب» (٢).

وبالتالي توصل الدكتور القفاري إلى النتيجة التي كان يترصد لها؛ وهي:

«أليس هذا كله ينقض كل ما ادعوه ويهدم كل ما بنوه ... وهو دليل على اختلاف أخبارهم وتناقضها والتناقض أمانة بطلان المذهب ...» (٣).

نحن نسأل الدكتور القفاري ما هو ادعاء الشيعة الذي نقضه الآن؟ وأي بناء كان لهم والآن هدموه؟ وأي تناقض في أخبارهم أدى إلى بطلان المذهب؟

أين التناقض؟ هل رأى الدكتور القفاري التناقض في الروايات حول أصل وجود مصحف الإمام علي عليه السلام- والذي توجد أخباره في كتب أهل السنة بصورة أكثر- والمصحف الموجود بين أيدينا فليس في تلك الروايات تناقض كما رأيتم، أم هل ان الروايات التي تتحدث عن محتوى مصحف الإمام علي عليه السلام تكشف عن وجود تناقض بينه وبين المصحف الموجود حينما نقارن بينهما؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٨

وقد لاحظتم أن شيئاً من هذا لم يكن، والروايات القليلة التي هي مورد اعتماد الدكتور القفاري متشبهتاً بقول المحدث النوري أيضاً إضافة إلى أنها خبر الواحد مما يؤدي إلى سقوطها من حيث السند فإنها ناقصة الدلالة على المراد، وعلى هذا فلا بد أن يكون التناقض في نظر الدكتور القفاري هو الحاصل بين آراء كبار علماء الشيعة حول المصحف الموجود ومصحف الإمام علي عليه السلام، ولكنك لاحظت آراء كبار علماء الشيعة وتبين لك أنهم لا يرون تفاوتاً في جوهر آيات الوحي في كلا المصحفين عند المقايضة بينهما. ولا بد أن الدكتور القفاري يرى التناقض في كلام المجلسي إذ يقول المجلسي:

«القراء السبعة إلى قرائته يرجعون ... والعدد الكوفي في القرآن منسوب إلى الإمام علي عليه السلام ...»

لكن ما ذكره المجلسي صرح بأنه نقله من كتاب «مناقب آل أبي طالب» لابن شهر آشوب (١). واخبر ابن شهر آشوب نفسه بسنده عن أهل السنة بعدة طرق عن مصحف الإمام علي عليه السلام من جملتها:

«حدثني أبو العلاء والموفق خطيب خوارزم في كتابيهما بالاسناد عن علي بن رباح: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً [عليه السلام] بتأليف القرآن فالفه وكتبه» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٥٩

أو يحتمل أن الدكتور القفاري استنتج التناقض من قول علي بن محمد بن طاووس في كتابه سعد السعود بقوله: «ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأى مولانا علي بن أبي طالب» لكن الدكتور القفاري- وكما هو دأبه- لم ينقل تمام عبارة ابن طاووس التي ذكرها أبو عبد الله الزنجاني في كتاب تاريخ القرآن، ونقلها الدكتور القفاري من هذا الكتاب نفسه- أي كتاب تاريخ القرآن- كي لا يتضح القائل الأصلي لهذا القول والذي هو «أبو جعفر محمد بن منصور» من كبار علماء الزيدية (١) لا من الاثني عشرية،- ولو كان كلام هذا القائل مسنداً وصحيحاً فإنه لا يلزم منه التناقض أيضاً، فانظر إلى عبارة أبي عبد الله الزنجاني:

«ذكر على بن محمّد بن طاووس العلوى الفاطمى فى كتابه سعد السعود نقلًا عن كتاب أبى جعفر محمّد بن منصور ... ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأى مولانا على بن أبى طالب رضى الله عنه» (٢).

إذاً قائل هذا القول هو: أبو جعفر محمّد بن منصور وهو من الزيدية ولكن الدكتور القفارى قال:
«بل يقولون (أى الإمامية الاثنى عشرية) كما ذكره ...»

ومن ثم يكتشف التناقض!!

والحق أنّ أبا عبد الله الزنجاني - ناقل هذا القول - فى هذا الكتاب نفسه يرى أن الاختلاف بين المصحف الموجود ومصحف الإمام على عليه السلام فقط فى الترتيب، وقد كتب فصلًا تحت عنوان: «فى ترتيب السور فى مصحف الإمام على عليه السلام» (٣) وعلى هذا فإنّ رأيه أيضاً لا يكون موجباً للتناقض وهدم البناء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦٠

و ... ممّا ادّعاه الدكتور القفارى.

هذا، وينتقل الدكتور القفارى فى تنمّة حديثه إلى كتاب «المعارف الجليلية» فيقول عنه:

«إنّه ورد عن أهل البيت عليهم السلام أن عثمان بن عفان طلب من على عليه السلام مصحف فاطمة الذى كانت هى سلام الله عليها دونته بإشارة من أبيها وطابقه مع المصاحف الاخرى التى كانت بيد الصحابة فما طابق منها مصحف فاطمة نشره وما لم يطابقه أحرقه ...» (١).

ثمّ يصل إلى هذه النتيجة:

«ويبدو من خلال النصّ أنّ ذلك محاولة منهم للرجوع عن تلك المقالة بعد ما جلبت عليهم العار وأورثتهم الذلّ والشماتة وضرت مذهبهم ولم تنل من كتاب الله شيئاً ... ولعلمهم وضعوا المقالة الأخيرة التى تقول إنّ عثمان قابل القرآن على مصحف فاطمة المزعوم وضعوها للخروج من هذا المأزق لكن هذا مخالف أخبارهم التى تقول أن مصحف فاطمة غير القرآن» (٢).

وتلك المقالة التى جلبت عليهم العار و ... لا تكون فى الواقع إلّالدى أمثال الدكتور القفارى الذى يسعى جاهداً لإخفاء الحقائق، فهم يعدّون مصحف الإمام على عليه السلام من الخرافات والأوهام على الرغم من أنّ كثيراً من مصادر الفريقين قد نقلته. ويذهبون إلى أنّ وجود ذكر لهذا المصحف فى الكتب دليل على بداية القول بالتحريف وأنّه من آثار السبئية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦١

وأخيراً اختلق «تلك المقالة الموهومة» وأضاف إليها الموهومات الاخرى، وإلّا فإنكم لاحظتم أقوال محققى الشيعة فى مقام نزاهة القرآن وأيضاً مصحف الإمام على عليه السلام عن التحريف فما الذى قاله الشيعة يا ترى حتى ساغ للدكتور القفارى القول: «جلبت عليهم العار وأورثتهم الذلّ و ... والآن يحاولون الرجوع عن تلك المقالة»!!؟

وارتكب الدكتور القفارى هنا زلّة كبيرة وعلى إثرها كتب:

«مصحف فاطمة المزعوم وضعوها للخروج من هذا المأزق ...»

لكن مصحف فاطمة فى عبارة كتاب «المعارف الجليلية» - على فرض صحته خبره - غير مصحف فاطمة المشهور فى لسان روايات الشيعة، ذاك المصحف كما قال صاحب «المعارف الجليلية» دونته فاطمة بإشارة من أبيها وهو فى عصر حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله كسائر مصاحف الصحابة والمصحف فى الروايات هو من تحديثات جبرائيل للأمر الآتية على فاطمة سلام الله عليها - لأنّ فاطمة محدّثة (١) - بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وهو غير القرآن، - وسيأتى البحث عنه أكثر فى دراسة ونقد آراء محمد مال الله - فعلى هذا كلمة مصحف مشترك لفظى وهما مصحفان كما لا يخفى على ذى الحجى.

وهنا يلزمنا إضافة هذه النكتة وهى أنّ مؤلّف «المعارف الجليلية» بعد أن كتب:

«وقد سبق البحث في حفظ الكتاب الشريف عن السقط والتحريف».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦٢

وقال في مقام مصحف الإمام على عليه السلام:

«... وأما ردّهم لمصحف على عليه السلام حين جمعه وأتى به إليهم في المسجد فمن القريب جداً أنه كان مشتتاً على التفسير والتأويل الوارد عن الله تعالى وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومما كان لا يمكنهم إنكاره فأراد عليه السلام إلزامهم به على الحق...» (١).

وعلى هذا فإنه - صاحب المعارف الجليلة - أيضاً لا يرى تفاوتاً في جوهر الآيات بين المصحف الموجود ومصحف الإمام على عليه السلام، ولا - ينطبق على رأيه ما قاله الدكتور القفاري بقوله: «جلبت عليهم العار وأورثتهم الذل و...» بالإضافة إلى أن صاحب «المعارف الجليلة» نقل هذا القول: أي «إنه ورد عن أهل البيت عليهم السلام أن عثمان بن عفان طلب من علي عليه السلام مصحف فاطمة...» عن كتاب «ديوان دين» (٢)، ومؤلفه نقل هذا القول عن كتاب «تاريخ طبرستان» (٣) ولكنني لدى تصفحي كتاب «تاريخ طبرستان» لم اعثر على هذا المطلب ودليله، وعلى فرض وجوده - مع احتمالي عدم رؤيتي له - فإن مطالب هذا الكتاب خالية عن المصدر والسند، ولم يقل أحد من الشيعة إطلاقاً بأن مصحف فاطمة عليها السلام اعطى إلى عثمان على أنه باتفاق الآراء والزوايات الواردة عن أهل البيت فإن مصحف فاطمة هو غير القرآن (٤).

والآن تصل مرحلة الجواب عن هذا السؤال المهم؛ وهو أنه: لِمَ ظلّ مصحف الإمام على عليه السلام مخفياً؟ وهذا السؤال طبل له الدكتور القفاري مراراً

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦٣

وتكراراً، ودار حوله ونسج فيه القول بأشع الألفاظ وأخسها وأبعدها عن روح البحث العلمي، فتراه يقول:

«... وكيف يصدّق مثل هذا الافك الذي نقله شزيمة الكذابين» (١).

وأمثال هذه العبارات السخيفة، حتى أنه وبكل وقاحة وبصورة ضمنية نسب تهمة الخيانة - والعياذ بالله - إلى ساحة الإمام على عليه السلام القدسية فقال:

«ولو كان شيء مما يدعون لأخرج عليّ القرآن الكامل الذي جمعه ...

لأنّ من أقرّ الخائن على الخيانة كان كفعلها...» (٢).

وقد اتضح من الأبحاث السابقة أن هذا السؤال قد طرح في أوساط أهل السنة والشيعة على حدّ سواء؛ لأنهم جميعاً قد رووا في كتبهم الحديثية ما يرتبط بوجود هذا المصحف.

ومن المسلم به - كما قلنا مراراً - أن مصحف الإمام على عليه السلام يشتمل على زيادات غير ما في القرآن الموجود، وجميعها من قبيل التفسير والتأويل وبيان الناسخ والمنسوخ والترتيب على أساس النزول و... فإن الإمام علياً عليه السلام احتفظ بهذا المصحف وأخفاه عن القوم بعد أن رفضوه، وصار هذا المصحف من موارث الامامة يتلقاه الإمام تلو الإمام حتى صار إلى يد الإمام المهدي روي وأرواح العالمين لثراب مقدمه الفداء. ورغم إخفاء الإمام عليه السلام لهذا المصحف فانه بإظهاره للقوم أتمّ عليهم الحجّة إلى يوم القيامة، وهذا العمل؛ (وهو إخفاء المصحف) لهو أعظم دليل على أن الزيادات الموجودة فيه ليست كآيات القرآن النازلة بعنوان الاعجاز، ولو كان بين مصحفه والمصحف الموجود تفاوت جوهرى إذن لما جاز له السكوت عن هذا الأمر، لأن الثقل الأصغر وهم العترة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦٤

الطاهرة عليهم السلام قد ابعثوا عن ساحة الخلافة التي هم أحقّ بها والثقل الأكبر الذي هو القرآن لو اشتمل على التحريف، لما بقي

من الثقلين شيء تلجأ الأمة إليه، فتبقى تائهة في غياهب الظلمات ولما بقي شيء من ميراث رسول الله صَلَّى الله عليه وآله في أمر الثقلين، وقد لاحظت في الروايات أن الإمام علياً عليه السلام اعتبر هذا القرآن الموجود حجّة «١». واستدل علماء الفريقين على هذا ورأيتهم آراءهم كشيخ المحدثين الصدوق عليه الرحمة من الإمامية حيث قال ما نصّه:

«ولو كان - ما زاد فيه - قرآناً لكان مقروناً به، وموصولاً إليه غير مفصول عنه» «٢».

والشهرستاني من أهل السنة الذي ذكر في مقدمته تفسيره:

«... إنّه كان في مصحفه المتن والحواشي، ويروى أنّه لما جمعه أخرج هو وغلّامه قبر إلى الناس وهم في المسجد ... وقال لهم: هذا كتاب الله كما انزله على محمد صَلَّى الله عليه وسلّم جمعته بين اللوحين فقالوا:

ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه فقال: فوالله لا ترونه بعد هذا أبداً، إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته، فرجع به إلى بيته قائلاً «يا ربّ إن قومي اتّخذوا هذا القرآن مهجوراً» وتركهم على ما هم عليه كما ترك هارون عليه السلام قوم أخيه موسى بعد لقاء الحجّة عليهم، واعتذر

سلامة القرآن من التمریف، ص: ٤٦٥

إلى أخيه بقوله: «إنّي خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولي» «١».

وعلى هذا فإذا لم يكن تفاوت جوهرى بين المصحف الموجود ومصحف الإمام على عليه السلام، وقد أخبر الإمام عليه السلام أن القرآن الموجود تامّ الحجّة، فما الداعي لأن يشهر الإمام عليه السلام سيفه كي يظهر قرآنه وهل حصل هذا العمل من الإمام عليّ؟ وكل شخص له أدنى إمام بسيرة الإمام على عليه السلام يعلم ويعتقد بأنه عليه السلام كرسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم كانت سيرته لمّ شعث المسلمين وتوحيدهم وإبعاد كلّ ما يؤدّى إلى تفرّقهم، فمثلاً كان موقف الإمام في قضية قتل عثمان معروفاً. فقد اتّهمه عثمان بأنه وكاتب عثمان كتبوا كتاباً بقتل الثّوار «٢»، ولكن الإمام عليه السلام ظلّ إلى آخر لحظة يسعى جاهداً لإخماد الفتنة وحقن دماء المسلمين، وبعث الحسنين عليهما السلام للدفاع عن الخليفة وهذا ما يظهر جلياً من رسالة الإمام عليه السلام إلى أبي موسى الأشعري إذ يقول فيها:

«... وليس رجلٌ - فاعلم - أخّص على جماعة أمّة محمد صَلَّى الله عليه وآله وسلّم وألّفها منّي ...» «٣».

وبناءً على هذا فإنّ الدكتور القفارى وأضرابه كتبوا وكثروا أنّ الإمام كان أسد الله وأسد رسوله، فلماذا لم يظهر قرآنه بسيفه؟ فالدكتور القفارى بهذا السؤال إما أن يكون جاهلاً بوضع المجتمع الاسلامى، وسيرة النبي صَلَّى الله عليه وآله والإمام عليه السلام، أو يتجاهل ذلك.

فبعد توحيد المصاحف من قبل عثمان - بعد ان أخبره حذيفه بن اليمان بوجود

سلامة القرآن من التمریف، ص: ٤٦٦

اختلاف بين الصحابة في قراءة القرآن وتكفير بعضهم لبعض «١» - وحسم الاختلاف فما الداعي لان يوجد الإمام على عليه السلام اختلافاً جديداً بين الأمية الاسلامية. وقد ذكرنا فيما مضى انه لو كان بين مصحف الإمام على والقرآن الموجود اختلافاً جوهرى لاتخذت المسألة منحي آخر.

سلامة القرآن من التمریف، ص: ٤٦٧

حجم أخبار هذه الاسطورة في كتب الشيعة ووزنها عندهم:

ماذا يريد الدكتور القفاري من هذا العنوان؟ أيريد الكلام عن أصل وجود هذه الروايات وحجمها في كتب الشيعة؟ أم يريد علاج الإمامية لهذه الأخبار وأجوبتهم عنها؟ لأن هناك - كما قلنا مراراً - بوناً شاسعاً بين إثبات وضبط هذه الأخبار في الكتب وبين البحث في فقهها وعلاجها، فالدكتور القفاري في مقام مناقشته لجأ كعادته - كما حصل منه في مسائل أخرى كالتواتر المعنوي والتواتر اللفظي - إلى خلط الأمور بعضها ببعض، مع تقطيعه للعبارات بما يحلو له، واستعمل في بحثه الألفاظ البديئة الفاحشة أكثر فآثر كعادته ولأن مطالب هذا البحث في العمدة تدور حول آراء كبار علماء الإمامية وستكلم عنها بشكل موسع فيما بعد.

فهنا نبحت ادعاءات الدكتور القفاري مختصراً:

أ: يقول الدكتور القفاري في بداية بحثه بعد عدة أسطر مليئة بالأقوال البديئة:

«لقد لاحظنا أن هذه الاسطورة بدأت بروايتين اثنتين في كتاب سليم بن قيس ... فما لبثت أن أخذت بعداً أكبر وزادت أخبارها.» (١)

وهذا الاتهام ذكره الدكتور القفاري فيما سبق وكثره وأعادته كثيراً كما لاحظت والحال أن روايتي سليم بن قيس لا علاقة لهما بمسألة التحريف، لأنهما وردتا في مقام الحديث عن مصحف الإمام على عليه السلام، ومثل هاتين الروايتين في كتب أهل السنة كثير، كما أن محتوى مصحف الإمام على عليه السلام لا علاقة له بمسألة التحريف، وقد قدمنا فيما مضى أننا بحسب مقاييس الدكتور القفاري يتحتم علينا تعديده الحكم بالتحريف إلى كتب أهل السنة ومؤلفيها. تلك الكتب التي ملئت بروايات مصحف الإمام على عليه السلام، وهذا ما لا ينطبق مع المنهج العلمي!

ب: قال الدكتور القفاري:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦٨

«وقد تولى كبر هذه الفرية ووزر هذا الكفر شيخ الشيعة على بن إبراهيم القمي فقد أكثر من الروايات ... وتلقف هذه الروايات عن كل أفاك أئيم وسجلها في تفسيره الذي يحظى بتقدير الشيعة كلها» (١).

وقد تكلمنا في مبحث «شيوخ هذه المقالة في كتب الشيعة» حول هذا الكتاب وقيمه لدى الإمامية، وكمية وكيفيه رواياته، وذكرنا بأن هذا الكتاب هو من التفسير بالمأثور؛ وهو مثل أي كتاب في التفسير بالمأثور فإنه يشتمل على عدة روايات بعضها سقيم وبعضها صحيح كما هو الحال في «تفسير الطبري» و«الدر المنثور» والتي ذكر فيها من أمثال تلك الروايات الشيء الكثير، وأما قول الدكتور القفاري: «إن هذا التفسير يحظى بتقدير الشيعة كلها» فهو كذب محض فراجع بحث:

شيوخ هذه المقالة في كتب الشيعة.

ج: قال الدكتور القفاري:

«كانت دوائر الغلاة في القرن الثالث تعمل على الاكثار من صنع الروايات في هذا حتى أن شيخهم المفيد يشهد باستفاضتها عند طائفته (الاثني عشرية)».

ثم أورد الدكتور القفاري عبارة الشيخ المفيد رحمه الله تعالى التي تقول: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضه عن أئمة الهدى ...» وبعد عدة أسطر عاد إلى ألفاظه البديئة قائلاً:

«إن ديناً يستفيض فيه الباطل باطل، والمفيد يقول باستفاضه هذا الكفر بين طائفته رغم أن شيخه ابن بابويه يقول: إن من نسب إلى الشيعة مثل هذا القول فهو كاذب - كما سبق - وسلالة أهل البيت الشريف المرتضى وهو من معاصري المفيد بل من تلامذته يقول إن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٦٩

أخبارهم في هذا لا يعتد بها لأنها أخبار ضعيفة لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته» فهل كل شيخ من هؤلاء يمثل مدرسة ونحلة والتشيع يجمعهم. أم هم يتلونون تلون الحرباء بحكم التقيّة، أم أنهم قد أحكموا خطتهم، وأزمعوا أمرهم على أن يظهر منهم حسب المناسبات والظروف صوتان مختلفان متعارضان حتى لا يتمكن أحد من الوقوف على حقيقة المذهب ...» (١).

وقد تكلمنا في أول هذا المقام عن رأى الشيخ المفيد بالتفصيل، وهنا نرى أن الدكتور القفارى الذى يدعى الصدق والانصاف فى التحقيق ارتكب خيانه علمية كبرى، وذلك أن الشيخ المفيد يقول:

«إن الأخبار قد جاءت مستفيضة...».

ولكن الدكتور القفارى استند إلى قول الشيخ المفيد بأن الحكم بالتحريف مستفيض لدى علماء الإمامية، ومن ثم قارن بين رأى الشيخ المفيد ورأى ابن بابويه والسيد المرتضى رحمه الله تعالى عليهم أجمعين لينتج تلون الشيعة وطبل بالقول بالتيقن و... هل الحكم باستفاضه أخبار التحريف- كما قاله الشيخ المفيد- هو عين الحكم باستفاضه القول بالتحريف لدى الإمامية- كما نسب الدكتور القفارى إلى الشيخ المفيد زوراً وبهتاناً؟

وأما رأى ابن بابويه، فإنه صرح فى مقام بيان كتيه تلك الأخبار:

«إنه قد نزل من الوحي الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر الف آية».

وبعد ذكره عدده روايات قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٠

«ومثل هذا كثير، كله وحى ليس بقرآن» (١).

والسيد المرتضى أيضاً يقول:

«توجد تلك الأخبار لكنها ضعيفة لا يعتد بها» (٢).

فعلى هذا، فإن الكلام إذا كان يرتبط باصل وجود الروايات فهؤلاء الأعلام اعترفوا جميعهم بوجودها وأما إذا كان الكلام فى مقام علاج هذه الروايات فهؤلاء الأساطين من الإمامية يصرحون بنفى القول بالتحريف. فمنهم من حمل الروايات على الحديث القدسى كالشيخ الصدوق ومنهم من حملها على الوحي التنزيلي غير القرآنى كالشيخ المفيد- الذى مرّ نصّ عبارته فى مبحث «ما تقوله مصادر الشيعة فى هذه الفرية»- ومنهم من حكم بتضعيف الروايات بالمره وسقوطها للمبنى الذى اتخذوه- وهو أن القرآن قد جمع ودون بشكله الموجود الآن فى زمان النبى صلى الله عليه وآله وسلم- كالسيد المرتضى رحمه الله تعالى عليهم أجمعين.

فمع هذا، ما هذه الأقاويل من الدكتور القفارى بقوله: «يتلونون تلون الحبراء بحكم التيقن... صوتان مختلفان متعارضان و...» إلى آخر دعاياته.

قال الدكتور القفارى:

«فى ظل الدولة الصفوية كثر الوضع لأخبار هذه الأسطورة...»

وتجاوزت الحجم الذى سجلته هذه الزمرة إلى درجة أن شهد شيخهم المجلسى صاحب بحار الأنوار بأن أخبارهم فى هذا أصبحت تضاهى أخبار الإمامة يقول: «وعندى أن الأخبار فى هذا الباب متواترة معنى وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً بل ظنى أن الأخبار فى هذا الباب تقصر عن أخبار الامامة» هذه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧١

شهادة من المجلسى المتوفى سنة (١١١١ هـ) على تضخم أخبار هذه الاسطورة والتى كانت... عند ابن بابويه القمى المتوفى (٣٨١ هـ) لا تكاد توجد... والشيخ الطوسى أنكر نسبة هذا إلى الشيعة...» (١).

نلاحظ هنا أن الدكتور القفارى ارتكب فى هذه العبارة عدده أخطاء عمداً أو سهواً:

أولاً: مرّ عليك إن علماء العصر الصفوى صرحوا بعدم التحريف فى القرآن بالاتفاق.

ثانياً: إن الدكتور القفارى بقوله: «فى ظل الدولة الصفوية كثر الوضع لأخبار هذه الاسطورة...» تتبّه إلى خطاه ولم يجد من حيلة للخلاص إلا الاعتراف بقوله:

«لكن يرد على ذلك أن تلك الروايات موجودة في كتب معاصرة للطوسي أو أقدم كتفسير القمي والعياشي وفرات إلا إذا قلنا أن الشيعة يغيرون في كتب قدمائهم كما فعلوا في كتاب سليم بن قيس» (٢).

ثالثاً: قلنا آنفاً أن المجلسي اعتمد في كتابه موسوعته الحديثية (أى بحار الأنوار) على أربعمئة كتاب من كتب الشيعة، وخمسة وثمانين كتاباً من كتب أهل السنة، وعليه فمن الطبيعي أن يضم كل باب من أبواب البحار مجموعة كبيرة من الأحاديث تفوق ما يضم غيرها من الكتب، ويكون حاله كحال كتاب «كنز العمال» الذي يضم كل باب منه أضعاف ما يحويه أى كتاب آخر من الأحاديث.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٢

رابعاً: يقول العلامة المجلسي:

«إن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى».

ألا- يُعلم الفرق بين «المتواتر» بصورة مطلقة و «المتواتر مع قيد المعنى» (١) أم يتجاهل ذلك؟ إن نص عبارة المجلسي هو «المتواتر» بقيد «المعنى» وكما ذكرنا سابقاً فإن التعبير بهذا اللفظ معناه: وجود عدة روايات في هذا المقام كلها تتفق على معنى كلى مشترك بينها، وهو عبارة عن التغيير بالمعنى الأعم، وهو بهذا المعنى يشمل التحريف بالمعنى المتنازع فيه- أى التحريف بمعنى النقيصة- والتغيير فى تأليف الآيات، ونقل آية من القرآن من موضع إلى موضع آخر، والاختلاف فى القراءات، وتأويل وتفسير الآيات على حسب تنزيل الوحي غير القرآني، والجرى، وتطبيق الآيات على المصاديق وغير ذلك. وعلى هذا فإن حجم الروايات الواردة فى خصوص التحريف بمعنى النقيصة هو أقل بقليل مما يدعون، وإذا كان المحدث الجزائري يقول: «إن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفى حديث» (٢) فمراده أن الأحاديث التى تشمل كل هذه الأقسام المتقدمة من التحريف تبلغ هذا العدد، وهى الشاملة للتغيير بمعناه الأعم، هذا بحسب مداليل تلك الروايات، أما بحسب أسانيدها وروايتها فهى شاملة لكل أقسام الروايات من ضعيفة ومرسلة وصحيحة ومجمولة والتي رواها ضعاف أو مجاهيل من العامة أو الخاصة، فهما- أى المحدثان المجلسي والجزائري- يخبران فقط عن كمية هذه الأحاديث لا نوعيتها،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٣

وهذه الأحاديث هى نفس الروايات التى أوردها المحدث النورى فى فصل الخطاب، وقد تكلمنا عنها مفصلاً فى مباحث «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمّة»، ولاحظت كيف أن مراسيلها تلحق بمسانيدها، وأنها على طوائف متعددة، وأكثرها- على فرض صحّة إسناده ودلالته- بعيد عن محلّ النزاع.

خامساً: إن ابن بابويه رحمه الله لم يقل إطلاقاً «تلك الأخبار لا تكاد توجد» كما نسب إليه الدكتور القفارى ولكنه- أى ابن بابويه- فى مقام «علاج» الروايات يقول:

«لم يذهب أحد من الشيعة إلى القول بالتحريف اعتماداً على هذه الأخبار، وقال: هذه الأخبار تحمل على الحديث القدسي».

أما نصّ عبارته فى مقام كمية الأخبار فهى:

«... ومثل هذا كثير،- أى هذه الأخبار- كثير كله وحى ليس بقرآن».

سادساً: ادّعى الدكتور القفارى قائلاً:

«والشيخ الطوسى أنكر نسبة هذا إلى الشيعة».

ثم قارن بين هذا القول وقول العلامة المجلسي:

«إن الأخبار فى هذا الباب متواترة معنى...».

وقد خلط الدكتور القفارى كما هو واضح بين كلامين أحدهما فى مقام بيان كمية هذه الروايات وهو قول العلامة المجلسي، والثانى فى مقام علاج هذه الروايات وهو قول الشيخ الطوسى، ومن ثم أثبت التناقض بين القولين والحال أنه لا- تناقض إطلاقاً بين قولى

العلمين لأن من شروط التناقض وحدة الموضوع، أما هنا فالموضوع مختلف، فالأول يتحدث عن كمية الروايات، والآخر عن علاجها. ودليلنا على ما ذكرنا قول الشيخ الطوسي بعد ذلك والذي حذفه الدكتور سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٤

القفاري من كلامه:

«ورويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء من موضع الى موضع...» (١). فحذف الدكتور القفاري هذه العبارة عمداً واكتفى بالجمله الاولى التي ذكرناها ليثبت التناقض الموهوم بين القولين في حين أن قول الشيخ الطوسي «ورويت روايات كثيرة» يتفق مع قول المجلسي «الأخبار في هذا الباب متواترة معنى» تماماً (٢).

شهادة هامة أو موهومة!

هذا، والآن انظر إلى «الشهادة الهامة» و «الوثيقة التاريخية» التي حصل عليها الدكتور القفاري بعد جهده، يقول الدكتور القفاري حول المحدث النوري:

«وقد أرهق النوري صاحب فصل الخطاب ليجد وسيلة يتخلص بها من كلام الطوسي فقال: والطوسي في إنكاره- يعني إنكار التحريف- معذور لقلته تتبعه الناشئ من قلة تلك الكتب عنده» (٣).

ثم قال الدكتور القفاري:

«لكن الطوسي هو شيخ الشيعة في زمنه وهو مؤلف كتابين من كتبهم الأربعة المعتمدة في الحديث وكتابين من كتبه المعتمدة في الرجال فلا يتصور أن يوصف بقلته التتبع أو بقلته الكتب عنده كما يقوله هذا سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٥

النوري الطبرسي. بل نحن نأخذ من قول الطبرسي هذا شهادة هامة أو وثيقة تاريخية تثبت أن الوضع لهذه الاسطورة لم يتسع ويصل إلى هذا المستوى الموجود اليوم إلا في ظل الحكم الصفوي ولا يستبعد أن تضاف روايات من هذه الروايات إلى شيوخهم القدامى لخدمته هذه الاسطورة...» (١).

فما نسبه الدكتور القفاري إلى المحدث النوري وأخذ منه: «شهادة هامة» و «وثيقة تاريخية» هو نوع من الجهل أو الخيانة في نقل العبارة ليس إلّا؛ فإن المحدث النوري في ردّ رأي المحقق البغدادي (ت ١٢٢٧) قال ذلك (٢)، ولا علاقة له أساساً برأي وعبارته شيخ الطائفة الطوسي، حتى يتوصل الدكتور القفاري إلى نتائجه تلك. انظر وتعجب!

وبعد هذه الشهادة الهامة والوثيقة التاريخية يستمر الدكتور القفاري في عثراته قائلاً:

«... الشواهد قائمه على أن الكذب في الشيعة كثير كما تشهد بهذا كتب أهل السنة وتقر بذلك كتب الشيعة نفسها» (٣).

أي من كتب أهل السنة يشهد بأن الكذب في الشيعة كثير؟ لم يأت الدكتور

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٦

القفاري بأي دليل على قوله كي يتسنى لنا بحثه، ثم إنه ترقى ليدعي: «وتقرّ بذلك كتب الشيعة نفسها...» وهذا أيضاً كذب فاضح وسيأتي البحث عنه.

والحاصل إن من تكلم من الإمامية قديماً وحديثاً في مقام حجم وكمية هذه الأخبار إذا كان ناظراً إلى المفهوم الجامع من مدلول تلك الروايات يعني التغيير بمعنى الاعم (المشتمل على كل نوع من التغيير من اختلاف في تأليف الآيات والقراءات، والتحريف المعنوي ونقص في الوحي بعنوان التنزيل أو التأويل، وتطبيق الآيات على غير شأن نزولها والنقص في الوحي بعنوان الحديث القدسي وأخيراً النقص في الفاظ آيات الوحي القرآني- وهو محل النزاع- و...) فصح أن يعبر عنه ب «روايات كثيرة»، «أخبار متواترة معنى»،

«تزيد على ألفى رواية»، «ضرورة المذهب» و... وأقوى شاهد على ذلك كتاب فضل الخطاب فقد ذكر تمام تلك الروايات وبحثنا عنه في عدة نقاط ولا حظت عزيزى القارئ أن أكثر ما ذكره المحدث النورى خارج عن محلّ النزاع وهو ما اعترف به الدكتور القفارى نفسه بقوله:

«إنّ فى الروايات التى جمعها «محمّد مال الله» من كتب الشيعة فى هذا الباب ما ليس بصريح فى هذا الأمر بل هو يندرج بشكل واضح فى باب التأويل كما إنه وقع - كما وقع احسان الهى ظهير من قبله - بذكر بعض الروايات للشيعة التى جمعها فيها ذكر قراءة للآية مروية عن السلف واعتبرها - بجهل - من قبيل التحريف» (١).

وإنّ من الإمامية من ذكر فى مقام حجم أخبار التحريف بمعناه الأخص - يعنى التحريف باسقاط الآيات من وحى القرآن وهو المعنى المتنازع فيه - أن هذه التعابير: «أخبار آحاد»، «أخبار ضعيفة»، وهذا لا يختص بماضى الشيعة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٧

وحاضرهم والعصر الصفوى وغيره.

ومن هذا المنطلق قسّم السيد الخوئى كذلك روايات هذا الباب إلى عدّة طوائف، ولكن الدكتور القفارى - مع الأسف - أخذ من عبارة السيد الخوئى رحمه الله بعضها وترك بعضها الآخر ممّا يوهم الآخرين ويسند ادّعاءاته، فقد نقل الدكتور القفارى بعض عبارة السيد الخوئى رحمه الله وهو قوله:

«إنّ كثرة الروايات (رواياتهم) من طريق أهل البيت تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين ولا أقل من الاطمئنان بذلك وفيها ما روى بطريق معتبر» (١).

والآن ننقل إليك نصّ عبارة السيد الخوئى رحمه الله - التى قالها فى مقام علاج هذه الروايات - ليتضح لك مراده:

«إنّ هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف فى القرآن بالمعنى المتنازع فيه، توضيح ذلك: إنّ كثيراً من الروايات وإن كانت ضعيفة السند فإنّ جملة منها نقلت من كتاب أحمد بن محمد السيارى الذى اتفق علماء الرجال على فساد مذهبه وإنه يقول بالتناسخ، ومن على بن أحمد الكوفى الذى ذكر علماء الرجال أنّه كذاب وإنه فاسد المذهب، إلّا أنّ كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين عليهم السلام ولا - أقل من الاطمئنان بذلك وفيها ما روى بطريق معتبر ... وعلينا أن نبحت عن مداليل هذه الروايات وايضاح أنها ليست متحدة فى المفاد وأنها على طوائف» (٢).

ثم يقسّم رحمه الله الروايات إلى أربع طوائف، ويعالج كل طائفة على حدة، وقال

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٨

فى البحث عن مداليلها ما حاصله، منها: من قبيل القراءات والتّحريف المعنوى أى حمل الآيات على غير معانيها، ومنها: من قبيل التنزيل بعنوان التفسير، ومنها من قبيل التّحريف بالزيادة فى القرآن؛ وهى باطلّة باجماع الفريقين ومعلوم أنّ كل هذه الطوائف خارج عن محلّ النزاع.

ومنها: من قبيل التّحريف فى القرآن بالنقيصة - وهو محلّ النزاع - وعالجه بالتفصيل فراجع إن شئت (١).

فقول السيد الخوئى «إنّ كثرة الروايات ...» شامل لكلّ هذه الطوائف برغم أنّ الدكتور القفارى خان الأمانة فى نقله للعبارة، ولم يورد ما قبل عبارة السيد الخوئى وما بعدها.

ونقول الآن إذا كان منهج الدكتور القفارى علمياً وأن ما أورده فى المقام حقّ، فهل نحن من حقنا سلوك هذه الطريقة العلمية نفسها حيال حجم الروايات التى تتحدث عن موضوع التحريف فى كتب أهل السنة، بطوائفها المختلفة التى أشرنا إليها؟ ومن ثمّ نشبّت باعتراف قدماء أهل السنة مثل «قاسم بن سلّام» (ت ٢٢٤) الذى صرّح بكثرة هذه الروايات (٢) ومتأخرى أهل السنة مثل «السيوطى» الذى قال بعد ذكر طائفة من هذه الروايات: «ومثله كثير» (٣) وأيضاً العلماء المعاصرين مثل «الرافعى» الذى يقول: «ليست بقليل» (٤)

وكذلك نتمسك باعتراف «الآلوسی» بقوله: «لا تحصى كثرة» «٥» وبتقطيع هذه العبارات من أماكنها- كما فعل الدكتور القفاري- تحصل لنا النتيجة الآتية: إن عدد القائلين بالتحريف من بين أهل سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٧٩

السنة قديماً وحديثاً ليس بقليل، بل إنه أكثر من أن يحصى. أو نأخذ كلام الشوكاني القائل: «هذه الروايات قليلة» دون النظر إلى الطوائف المختلفة من هذه الروايات ثم نقارنه بكلام «الآلوسی» ونقول بعده: هذه هي الشهادة الهامة والوثيقة التاريخية ونغض النظر عن علاج علماء أهل السنة لهذه الأخبار ولإثارة احساسات وعواطف القراء ونقل عين الفاظ الدكتور القفاري مع تطبيق ما توصلنا إليه: «وبعد هذا الاعتراف من أساطين أهل السنة وشيوخهم، هل يشك أحد يقرأ هذه الدعاوى العريضة في أن القوم قد وقعوا في درك مظلم وفي مستنقع آسن ...

وكم يتألم المسلم وهو يقرأ مثل هذه الكلمات المظلمة وكم يشفق على قوم اعتمدوا في دينهم على كتب حوت هذا «الغناء» وركنوا في أمرهم إلى شيوخ يجاهرون بهذا الكفر، قد باعوا أنفسهم للشيطان وجعلوا نواصيهم بيده ... «١».

ولقد لاحظنا إن هذه الاسطورة قد بدأت برواية واحدة في كتاب «الموطأ» لمالك بن أنس «٢» وما لبثت أن أخذت بعداً أكبر وزادت أخبارها حتى قال شيوخهم بتواتر هذه الفرية عندهم واستفاضتها في كتبهم إلى أن قيل إنها أكثر من أن تحصى، وهذا بلا شك دليل بطلان أخبارهم كلها فما دام الكذب عندهم يصل إلى حد لا يحصى كثرة فلا ثقة بسائر أخبارهم وكل من يذهب هذا المذهب فإنه ليس من الإسلام في شيء ... وإن أخبارهم التي نسبوها زوراً وكذباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ظهر كذبها واستبان زيفها بهذا الكفر المعلن» «٣».

وإن الكذابين على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقول كتب أهل السنة قد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٠

كثروا في صفوفهم وكان الوهابيون مطية لكل من أراد الكيد للإسلام واهله، كما أثبتته الأحداث والوقائع» «١».

فهل هذا من القضاء العادل والمنهج التحقيقي؟ وجواب ذلك يكون بعهدة الدكتور القفاري!!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨١

هل إنكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل التقية؟

نظرة إلى التقية

إن البحث والتحقيق في موضوع التقية له مجال آخر غير هذه الرسالة، إلا أنه ينبغي لنا ذكر بعض النقاط الأساسية في هذا الموضوع بما يرتبط بنقد مقالة الدكتور القفاري:

١- إن الآيات القرآنية نفسها هي أساس تشريع التقية «١».

٢- إن التقية ليست بكذب ولا نفاق كما يدعى بعض الوهابيين أمثال «احسان الهى ظهير» الذى يقول:

«لا تصدقوهم- أى لا تصدقوا الشيعة- فإنهم يعتقدون بالتقية والتقية هي الكذب والخداع وعلماء الشيعة يكذبون ولا يعتقدون بالقرآن بل عندهم قرآن آخر» «٢».

أو الدكتور القفاري القائل:

«إن التقية عندهم هي الكذب والنفاق ومع هذا يعتبرون ذلك من الدين بل هو الدين كله» «٣».

ثم إنه إن كانت التقية نفاقاً فلقد استعمل أحمد بن حنبل هذا النفاق بعينه لما احضر للمرة الاولى فقال له الوالى: ما تقول في القرآن؟

قال: «هو كلام الله قال:

أ مخلوق هو؟ قال: هو كلام الله لا أزيد عليها» (٤).

ولكنه زاد بعد ما علا نجمه في عصر المتوكل، وكفر من لم يزد فكان يقول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٢

ويكتب في رسائله:

«ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف، ولم يقل ليس بمخلوق فهو أخبث من القول الأول» (١).

يعنى أخبث من القول بخلق القرآن نفسه.

وقال أيضاً في الفرق الثلاث التي ينزها بلقب الجهمية:

«وقالت طائفة، القرآن كلام الله وسكتت (كما سكت ابن حنبل في ذاك المجلس تقيّة) وهي الواقفة الملعونة» (٢).

بل إن عامة أهل الحديث قد استعملوا هذا النفاق أيضاً حيث أجابوا المأمون بما يريد في محنة خلق القرآن، ما عدا أفراداً معدودين

منهم «محمد بن نوح» و «أبو نعيم» و «البويطي» (٣).

هذا وإذا فتشنا زوايا كتب القوم نجد أكثر من تلك الموارد (٤).

٣- في موضوع التقيّة هنالك اختلاف بين وجهات نظر علماء الشيعة، ولكن المحققين من الإمامية رحمة الله عليهم أجمعين يتفقون

على أنه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٣

«لا تقيّة فيما يرجع بفساد في بيضة الإسلام وهدم لحصن الإسلام ولا في عظام الامور الدينيّة ... وكذلك لا تقيّة في الدماء المحقونة

... إنّما التقيّة فيما الخطب فيه سهل من الأعمال والأقوال لمن خاف على نفسه أو على اهله وأصحابه» (١).

ورغم اختلاف آراء العلماء في حدّ التقيّة وحدودها، ولكن القدر المتيقن المتفق عليه هو أن التقيّة تشرع في الحالات التي يعتقد فيها

الإنسان اعتقاداً حقاً في الواقع ولكنه باطل بنظر المخالف، ويعاقب عليه، فعلى الإنسان أن يدفع الخطر والخوف عن نفسه ويتقى

المقابل، هذا هو القدر المتيقن من التقيّة، وبدونه تصبح التقيّة لغواً وموضوعها منتفياً.

وعلى هذا فإذا كان المنكرون لتحريف القرآن من الشيعة يقولون بذلك تقيّة يعنى أنهم في باطنهم يعتقدون بوجود التحريف في

القرآن الكريم، ولكنهم يظهرون خلاف ما بدا لهم، أليس لهم مدرك يعتمدون عليه في معتقدهم هذا؟ والمستمسك الوحيد

للاعتقاد بتحريف القرآن هو الروايات قطعاً ليس إلّا. وإذا كان لهم دليل آخر فمنشأه أيضاً هو الروايات كما رأيتم في مبحث «دراسة

روايات التحريف في مصادر الشيعة وأهل السنة» فنقول متسائلين:

ألا توجد مثل هذه الروايات في كتب أهل السنة (والتي يجب حملها على التقيّة في فرضنا)؟

أليست رواياتهم من حيث مصادر وقوة سندها أقوى من روايات الشيعة؟

أليست المصادر التي تذكر هذا النوع من الروايات من الكتب المعبرة؟

أو لم يعتمد القائلون بالتحريف من علماء الشيعة أمثال «المحدث النوري»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٤

و «سيد نعمه الله الجزائري» وبعض آخر على روايات أهل السنة من أجل إثبات أوهامهم؟

ألا- يوجد بين علماء أهل السنة أفراد مثل «ابن شنبوذ» و «الشعراني» و «ابن الخطيب» وغيرهم ممن يتمسك ببعض هذه الروايات

ويقولون بتحريف القرآن؟ (١)

وعلى هذا لا وجه للتقيّة في مسألة تحريف القرآن اطلاقاً.

والآن وبعد هذه المقدمة نلقى نظرة على هذا الفصل، فالدكتور القفاري بادئ ذي بدء تشبّث بأوهام «المحدث الجزائري» و «المحدث النورى» فالمحدث الجزائري يقول:

«إنّ هذا القول - أى القول بعدم تحريف القرآن - إنّما صدر منهم - أى من أجلاء علماء الإمامية كالصدوق والشيخ الطوسى والشريف المرتضى - لأجل مصالح كثيرة منها سد باب الطعن عليهم بأنّه إذا جاز هذا فى القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التّحريف لها.» (٢)

وأما «المحدث النورى» فقد قال:

«ثمّ لا يخفى على المتأمل فى كتاب التبيان ان طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين فإنّك تراه اقتصر فى تفسير الآيات على نقل كلام الحسن و قتادة والضحاك والسدى وابن جريح والجبائى والزجاج وابن زيد وامثالهم ... ولم يذكر خبراً عن أحد من الأئمة عليهم السلام إلّا قليلاً ... وهو بمكان من القرابة لو لم يكن على وجه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٥

المماشاة فمن المحتمل أن يكون هذا القول - أى الإعراض عن روايات كثيرة رويت من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آى القرآن منه - أى من الشيخ الطوسى رحمه الله - فيه - أى فى تفسير التبيان - على نحو ذلك ومما يؤكد كون وضع هذا الكتاب على التقيّة ما ذكره السيد الجليل على بن طاووس فى سعد السعود وهذا لفظه: ونحن نذكر ما حكاه أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسى فى كتاب التبيان وحملته التقيّة على الاقتصار عليه من تفصيل المكي من المدنى والخلاف فى أوقاته الخ» (١).

وبعد بيان عبارتى المحدثين قال الدكتور القفاري:

«انهما - أى المحدث الجزائري والنورى - ممن يجاهر بهذا الكفر ويعلنه ومن يفعل ذلك فليس من الإسلام فى شىء وإذا كنّا نتبث فى خبر الفاسق فما بالك بأخبار هؤلاء ... وأرى خطأ من يأخذ كلام هذا الجزائري ومن على شاكلته باطلاق ... وإذا كنا لا نأخذ بكلام هؤلاء الأفاكين الآثمين فهذا لا يعنى أيضاً أن نأخذ بسداجة ظاهرة وبسطحية غافلة ما يقوله أصحاب الرأى الآخر باطلاق ونحن نعلم ان التقيّة من اصولهم ...

وعلى هذا فلا بد من دراسة متأنية وأمينة لهذه القضية فاقول كما نقل شيخهم المفيد اجماع طائفته على هذا الكفر كما أسلفنا ...» (٢).

نحن الآن لسنا فى صدد أن هذا النوع من الاتهامات، وارد فى شأن المحدثين الجزائري والنورى أم لا؟ وإنما نريد أن نبين أن الدكتور القفاري شرط على نفسه فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٦

أول بحثه أن تكون دراسته لمذهب الإمامية «متأنية!!» و «أمينة!!!».

والآن لنأت ونحاكم الدكتور القفاري على «تأنيه!» و «أمانته!» وهل أنه وفى بهما أم لا؟

فهو ومن أول وهلة لدراسته قد خان وقطع عبارة الشيخ المفيد فأخذ صدرها وترك ذيلها، وحزف كلمة «تأليف» الواردة فى كلام الشيخ المفيد إلى «تحريف» لتصل (أمانته) العلمية إلى أوجها، وبعد ذلك قام بالافتراء على الشيخ المفيد وقال زوراً وبهتاناً «نقل اجماع طائفته على هذا الكفر!!» فأين ادعى المفيد ذلك؟ وفى أى كتاب؟

أيها الدكتور ضاعت الأمانة التى تعهدت بالتزامها فى بدايه بحثك!

والآن ينبغى لنا الوقوف على بعض النكات التى ذكرها الدكتور القفاري لرفع الشبهات التى فيها.

إنّك لو تتبع هذا الفصل من أوله إلى آخره لما وجدت شيئاً مما قاله الدكتور القفاري يستحق الذكر سوى هاتين العبارتين من المحدث النورى والجزائرى اللتين لا سابقه قبلهما أى لم يقل أحد من الشيعة بأن القول بسلامة القرآن هو التقيّة عند الشيعة، فإن كان عند الدكتور القفاري عدالة فى الحكم يكفيه اعتراف «المحدث النورى» بانفراده من بين الشيعة بالقول بالتحريف وقد أورد الدكتور

القفاري نصّ كلامه «١»، وأيضاً إقرار المحدث الجزائري الذي يقول: إنه لا يقين عنده بأن علماء الإمامية قالوا ذلك تقيّة، وقد أورد الدكتور القفاري أيضاً نصّ عبارته قائلاً:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٧

«وحتىّ نعمه الله الجزائري الذي قال: إن إنكارهم تقيّة لم يكن على يقين من هذا...» (١).

نعم تكفي هذه الاعترافات من المحدثين النوري والجزائري لطيّ صفحة التقيّة وإقرار الدكتور القفاري بأنّ وعوده للقراء في أكثر فصل كتابه وإحالة لهم إلى هذا الفصل سراب ليس إلّا (٢).

لكن يبدو أنّ الدكتور القفاري ذكر كل تلك المقدمات لكي يمكن له الخدش في كلمات ونصوص أجلاء علماء الإمامية في نزاهة القرآن عن التحريف حتى يصل أخيراً إلى اتهام جُلّ الإمامية بالقول بالتحريف ولذا تراه يقول:

«والذي تولى كبر عقيدة التحريف وأكثر من الوضع فيها هم الاثنا عشرية» (٣).

واستنتج أيضاً من بحث هذه الادعاءات، شيوع الكذب والفساد في كتب الشيعة فقال:

«وفي النهاية أقول: ... تبين شيوع الكذب والفساد في كتبهم...» (٤).

ويحتمل أنّ الدكتور القفاري يريد ان يوجد جواباً نقضياً لقول أكثر علماء أهل السنة - مع التنبيه إلى مناقشات أهل السنة أنفسهم في نسخ التلاوة والأدلة على عينية نسخ التلاوة مع التحريف - لأنك لاحظت أنّ الدكتور القفاري في مقابل هذه الأدلة - من السيد الخوئي وغيره - لم تكن لديه جواب ونقد، بل إنه تحفّظ على أدلّه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٨

السيد الخوئي ولم يأت بها «١» مستبدلاً إياها بوابل من الكلمات الفاحشة وغيّض الطرف عن مناقشات أهل السنة أنفسهم لنسخ التلاوة. وإلّا فإنّ قول الدكتور القفاري هذا بأنّه: شاع الكذب والفساد في كتب الشيعة - وخصوصاً في العهد الصفويّ دسّ الشيعة في كتب قدامئهم - معناه في الواقع أنّ الروايات لم تكن موجودة في كتب القدماء حتى يستعمل أمثال الشيخ الصدوق وشيخ الطائفة الطوسي التقيّة في هذا المجال، وأساساً يجب أن ينتفى موضوع التقيّة في نظر الدكتور القفاري.

هذا وإنّ توهم المحدث الجزائري في احتمال التقيّة ليس بصحيح وهذه المشكّلة وقع فيها المحدث الجزائري بلحاظ مسلكه الأخباري الذي يقبل بكل رواية في هذا الباب من غير النظر إلى الأسانيد والمداليل، ويعدّها من روايات التحريف والحال إنّ أكثر روايات هذا الباب في نظر أعلام الإمامية روايات مرسلّة، أمّا من حيث المدلول فهي أجنبيّة عن التحريف بالمعنى المتنازع فيه - وهو التحريف بالنقيصة - ولعلّ المحدث الجزائري مع تفضّنه لهذه النكتة انصرف عن هذا التوهم وتردّد في نسبة التقيّة لهؤلاء الأعلام في هذه المسألة كما رأيتم نصّ كلامه.

وعلاوة على ذلك فإنّ كان أعلام الإمامية - بزعم المحدث الجزائري - قد قالوا بعدم التحريف في القرآن لسد باب الطعن عليهم من قبل المخالفين، لتوجّه الطعن أولاً وقبل كل أحد إلى المخالفين أنفسهم، فهذا «الفضل بن شاذان» (ت ٢٦٠) الذي كان قبل الشيخ الصدوق (ت ٣٨٦) والسيد المرتضى (ت ٤٣٦) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠) يقول في التعريض بأهل السنة:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٨٩

«رويت أنّ الشاء جاء فأكلت الصحيفة التي فيها القرآن، فذهب من القرآن جميع ما كان في تلك الصحيفة... ورويت أنّ عمر بن الخطاب قال: لقد قتل باليمامة قوم يقرؤون قرآناً كثيراً لا يقرؤه غيرهم فذهب من القرآن ما كان عند هؤلاء نفر... ورويت أنّ أبا موسى الأشعري... قال «والله لقد كنا نقرأ سورة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله كنا نشبهها ببراءة تغليظاً وتشديداً فنسيناها غير إنّي أحفظ حرفاً واحداً منها أو حرفين: لو كان لابن آدم...» ورويت أنّ سورة الأحزاب كانت ضعف ما هي فذهب منها مثل ما بقي في أيدينا، ورويت أنّ سورة «لم يكن» كانت مثل سورة البقرة قبل أن يضيع منها ما ضاع... فلئن كان الأمر على ما رويتم لقد

ذهب عامة كتاب الله عز وجل الذي أنزله على محمد صلى الله عليه وآله ... فأى وقية تكون أشد مما تروونه ...» (١). ومع وجود مثل هذا التعريض بكتب أهل السنة لا يبقى مجال للطعن في كتب الشيعة. وعلى أية حال فالدكتور القفاري - حسبما قال - يريد من هذه التمهيدات إنه لا يقبل بسداحة ظاهرة وسطحية غافلة آراء أعلام الإمامية كالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، والسيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، والطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) صاحب مجمع البيان في صيانة القرآن عن التحريف، وإنما يريد مع «دراسة متأنية وأمينه» البحث في هذه القضية، فيقول:

«ولكن بقي أن ندرس البرهان الذي قدمه نعمه الله الجزائري في أن إنكار هؤلاء المنكرين كان على سبيل التقيء بدليل أنهم «رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الامور في القرآن ...» فهل هذا حقيقى بالنسبة لأولئك المنكرين؟»
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٠
ثم قال:

«نبدأ بابن بابويه القمي «الصدوق» (ت ٣٨١) باعتباره أول من أنكر على هؤلاء الغلاة وأعلن أن هذا لا يمثل مذهب الشيعة» (١).

ابن بابويه وانكاره لما ينسب لطائفته:

لم تكن الأبحاث التي ذكرها الدكتور القفاري في الواقع إلا تكراراً لما ذكره أولاً ونحن هنا نورد أهم البحوث التي أوردتها مع نقدها:
أ: يقول الدكتور القفاري في مقام بيان الرأي الصريح لابن بابويه الصدوق رحمه الله في نزاهة القرآن عن التحريف:
«في قوله - أي قول ابن بابويه الصدوق رحمه الله -: «ومن نسب إلينا إنا نقول بأن القرآن أكثر من ذلك - أي أكثر مما هو بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ... ومبلغ سورة عند الناس مائة وأربع عشرة سورة - فهو كاذب» فقله تكذيب للكلينى صاحب الكافي وشيخه القمي صاحب التفسير والنعمانى صاحب الغيبة وغيرهم الذين يجاهرون بهذا المعتقد ويعدونه من مذهب الإمامية أو كأنه يعتبر من يقول بهذا ليس في عداد الشيعة» (٢).

أقول: إن من الخطأ الفادح أن يقارن الدكتور القفاري بين قول «ابن بابويه» ورواية «ثقة الإسلام الكلينى» و«تفسير النعماني» ليصل إلى النتائج التي توخاها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩١

وهي تكذيب ابن بابويه، للكلينى، والقمي وخروج الكلينى والنعماني من دائرة التشيع، ... بل إن هذا يعتبر في الحقيقة تزويراً للحقائق، وقد مرّ منا إن الدكتور القفاري يخلط بين كتب الحديث والتفسير بالمأثور وهي التي في صدد جمع الروايات وبين الكتب الاعتقادية التي هي في صدد علاج الروايات، ولو قبلنا مقارنة الدكتور القفاري الباطلة تلك وطبقناها على كتب أهل السنة لأوقعنا الدكتور القفاري في مصيبة عظيمة لا يمكن له الخلاص منها، وقد أشرنا إلى ذلك في مبحث «شيوخ هذه المقالة في كتب الشيعة، التهافت بين حكم الشيخ الصدوق وروايات الكافي».

ب: يقول الشيخ الصدوق في مقام مصحف الإمام على عليه السلام:

«ومثل هذا كثير كله وحى ليس بقرآن ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً إليه غير مفصول عنه كما قال أمير المؤمنين لما جمعه فلما جاء به فقال لهم هذا كتاب الله ربكم كما انزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف فقالوا لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندك فانصرف ...» (١).

وقد توصل الدكتور القفاري بعد بيانه خبر مصحف الإمام على في كلام ابن بابويه إلى النتائج الآتية: «ذلك من رواسب روايات الاسطورة في ذهن ابن بابويه»، «خرافة يفتح باب التقيء»، «النقض على قول ابن بابويه بصيانة القرآن عن التحريف»، «عدم تمكن ابن بابويه من الخلاص النهائي عن تلك السموم» (٢).

فإذا كانت تلك النتائج - التي لا بد أن يكون الدكتور القفاري قد توصل إليها بعد «دراسة متأنية» كما يدعى - علمية وصحيحة، فإذن تكون جميع روايات وكتب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٢

أهل السنة التي تحدت عن مصحف الإمام على عليه السلام - وهي كما رأيت أكثر بكثير من كتب وروايات الشيعة - متصفه بهذه الأحكام الموهومة والنتائج الخاطئة، يعني إنها كلها من رواسب روايات الاسطورة، وإنها خرافة، وإنها تنقض قولهم بصيانة القرآن عن التحريف إلى آخر المدعيات التي أوردها الدكتور القفاري، وقد تقدم البحث مفصلاً حول مصحف الإمام على عليه السلام وتوصلنا إلى أن ذلك المصحف - كما صرح به ابن بابويه وغيره من أجلاء الإمامية - لا يختلف عن المصحف الموجود جوهرياً فكيف تصح ادعاءات الدكتور القفاري؟

ج: إن مقارنة الدكتور القفاري بين كتابي «التوحيد» لابن بابويه و «الاحتجاج» للطبرسي - في قسم من روايه احتجاج الإمام على عليه السلام مع الزنديق - بعد التثبت بقول المحدث النوري أوصلته إلى هذه النتيجة: «الأ- يحتمل أن يكون الأصل هو ما في كتاب التوحيد وان تلك المفتريات المتعلقة بالتحريف زيادة بعد الصدوق من صاحب الاحتجاج أو غيره وهذا الاحتمال وارد ...» (١).

كيف يمكن مقارنة كتاب «التوحيد» الذي هو من الكتب المسندة والقيمة لدى الإمامية مع كتاب «الاحتجاج» ذي الروايات المرسله وغير القابلة للاحتجاج، واستحصال نتيجة كهذه؟ كما ان كلمة «أو غيره» كذب، فانه لا توجد هذه الزيادة في غير كتاب «الاحتجاج» وقد ناقشنا أيضاً في المقام الأول شيئاً من تلك الزيادة الموهومة، بالاضافة إلى ذلك أنه لو كانت تلك المفتريات بزعم الدكتور القفاري زيادة من صاحب الاحتجاج، لما كانت تلك الروايات في السابق حتى يستعمل الصدوق التقيه. ثم ذكر الدكتور القفاري بعد هذه المناقشات - المتكررة - ما يلي:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٣

«ولكن لم تسلم كل كتب الصدوق من هذا «الإلحاد» فقد جاء في كتابه «ثواب الأعمال» ... ان سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب وكانت أطول من سورة البقرة ولكن نقصوها وحرفوها. وفي كتاب «الخصال» جاء بروايه تقول: «يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله عز وجل: المصحف، والمسجد، والعترة يقول المصحف: يارب حرقوني ومزقوني ...» (١).

وقد وردت في بحار الأنوار «حرفوني» وهي أدل على الوقوع في هذا الكفر ولكنها خلاف الأصل.

أولاً: إن تلك الروايه في شأن سورة الأحزاب، كانت قد وردت في كتاب «ثواب الأعمال» فقط وفي سندها «محمّد بن حسان» (٢) الذي لم تثبت وثاقته و «ابن أبي حمزة البطائني» الذي هو واقفي، ضعيف جداً متهم (٣). فإن كان ذكر تلك الروايه آيه الإلحاد كما يزعم الدكتور القفاري فمضونها مع عدّه طرق عن عائشه وحذيفه وأبي بن كعب وبعضها بسند صحيح وردت في عدّه من كتب أهل السنة (٤) فعلى هذا كل من هؤلاء ومن خرّج الروايه معقود بهذا الإلحاد وموصوف بما قاله الدكتور القفاري من الأوصاف.

لا سيّما أمثال «الآلوسي» حيث تحيروا في المقام فتارة قالوا: إنه موضوع قد وضعه الملاحدة وتارة قالوا: مؤول، بدون بيان وجه تأويله (٥) لكن إن كنا نحن في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٤

موقف التحقيق والدراسه نقول: إن تلك الروايات تضرب عرض الجدار لا محاله.

ثانياً: إن الشيخ الصدوق اعتبر ما زاد على آيات القرآن من نوع الحديث القدسي، وقد اجاب علماء السنة كما رأيتهم في علاجهم لروايات التحريف بنفس هذا الجواب على هذه الروايات وأمثالها.

والآن هل يوجد تهافت بين ذكر أصل الرواية وبيان جوابها؟ وهل أن ذكر هذه الرواية دليل على الدس والزيادة في كتب الشيعة؟ وكيف يدعى الدكتور القفاري إن دراسته متأنية؟! ولو كان ما يقوله الدكتور القفاري صحيحاً لصدق هذا الحكم نفسه على كتب أهل السنة التي تحمل تلك الروايات، لأن حكم الامثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد، نعم إذا كان مبنى الدكتور القفاري الخدش في جواب الشيخ الصدوق، فهذا شيء، وإلا لماذا هذا النوع من الأحكام؟!

وأما الرواية التي أخرجها الصدوق رحمه الله عليه في كتابه «الخصال» فقد رواها بسنده عن جابر بن عبد الله الانصاري، ونفس هذه الرواية التي سماها الدكتور القفاري برواية «الاحاد» رويت في كتب أهل السنة عن أبي امامة الباهلي، وعن جابر نفسه. ففي كثر العمال عن مسند أحمد ومعجم الطبراني وسنن سعيد بن منصور عن أبي امامة الباهلي (صدي بن عجلان الصحابي) وأيضاً عن الديلمي عن جابر عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم:

«يجيء يوم القيامة المصحف والمسجد والعترة فيقول المصحف: يا رب حرّقوني ومزقوني ويقول المسجد: يارب خربوني وعطلوني وضعوني وتقول العترة: يارب طردونا وقتلونا وشرّدونا وأجثو بركتي للخصومة فيقول الله: ذلك لي وأنا أولى بذلك» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٥

أيها الدكتور: هل إن أحمد بن حنبل والحافظ أحمد الطبراني والحافظ سعيد بن منصور (١) والحافظ شيرويه الديلمي جاءوا بالاحاد في كتبهم؟؟

بالرغم من أن هذه الرواية إذا كانت بصورة «حرّقوني - بالفاء» - وهي الأصح ظاهراً (٢) - فلا تتأتى أية مشكلة أيضاً. نحن في المقام الأوّل بحثنا في الروايات التي وردت في متنها لفظه «تحريف» واتّضح آنذاك أن المراد من التحريف هناك هو التحريف المعنوي المساوق للتفسير بالرأى لا اللفظي. ولكن طائفة كبيرة من الباحثين تشبّثوا بلفظه «تحريف» ليثبتوا مقصودهم - وهو إن الشيعة تقول بتحريف القرآن - بغض النظر عن الشواهد والقرائن الداخلية والخارجية لهذه الروايات، وعدّوا هذه الروايات من باب التحريف بالزيادة أو النقص في ألفاظ الآيات القرآنية، ويحتمل كثيراً أنهم يفهمون المقصود من هذه الروايات إلماً أنهم أغمضوا أعينهم وتجاهلوا هذا الأمر لحاجة في نفوسهم.

وإن مجيء القرآن يوم القيامة وشكايته إلى الله قائلاً: «يارب حرفوني [أو حرّقوني] ومزقوني» - هذه الشكاية الموجودة في كتب الفريقين - وهي شكوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة إذ يقول: «يا رب إن قومي اتخذوا هذا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٦

القرآن مهجوراً» (١)

. كل ذلك بمعنى هجر القرآن وتركه جانباً ومخالفة أوامره ونواهيه وتحريف معاني آياته وحملها على غير ما أراد الله، وهذا النوع من التحريف موجود منذ صدر الإسلام وإلى الآن وسيظل بعد هذا كما في حديث ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأتى على الناس زمان يكون عامتهم يقرؤون القرآن ... يأكلون الدنيا بالدين هم أتباع الدجال الأعور. قلت: يا رسول الله كيف ذلك وعندهم القرآن؟ قال: يحرفون تفسير القرآن على ما يريدون كما فعلت اليهود والنصارى ...» (٢).

ويدل على هذا أيضاً روايات كثيرة وردت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كروايات «الحوض»:

ففي صحيح البخاري بسنده عن عبد الله بن عباس:

قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: «أنا فرطكم على الحوض ... فأقول:

يا رب أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» (٣).

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم مثله باضافة:

«... إنهم ارتدوا على أديارهم القهقري» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٧

وهذا المضمون ورد بطرق كثيرة جداً (١) واعترف ابن حجر بأنها متواترة (٢).

أليس ارتداد بعض الصحابة، والأحداث السيئة التي حصلت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما التحريف المعنوي في القرآن والانفصال عن أحكام الوحي وليست شيئاً آخر؟

ثم انظر بعد هذا كله ما قاله الدكتور القفاري:

«إنّ الزيادة أمر ميسور عندهم كما بدا لنا ذلك في كتاب «سليم بن قيس» والذي اعترف بوضعه والتغيير فيه شيوخهم - كما سلف - وكما زادوا في روايات كتاب: «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه نفسه أكثر من الضعف كما سيأتي في فصل: «اعتقادهم في السنة» (٣).

وقد بحثنا مسألة وضع كتاب «سليم بن قيس» الذي كررها الدكتور القفاري مراراً، ولاحظت - مع الأسف - أنّ الدكتور القفاري حينما نقل عبارة «العلامة الشعراني» حول كتاب سليم قطعها وحذف منها ما طاب له (٤)، وأدهى منه قوله هنا، بأنهم - أي الشيعة - زادوا أكثر من الضعف في روايات كتاب «من لا يحضره الفقيه»، وأحال الكلام في ذلك إلى فصل «اعتقادهم في السنة» إلّا أنه في ذلك الفصل لم يورد أي شيء عن هذا الموضوع، فيتعجب الإنسان ممّن يدّعي إحياء سنة السلف!!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٨

وحاصل القول: إنّ «ابن بابويه» هو ممّن يقولون بصيانة القرآن عن التحريف، وليس هناك محل للشك والشبهة فيه، وإذا كان «المحدث الجزائري» قد ذكر بعنوان الاحتمال أنّ القول بعدم التحريف تقيّة من علماء الشيعة فهذا توهم منه ناشئ من مشربه الأخباري ليس إلّا، كما بيّنّا لك سابقاً.

الطوسي وانكاره للتحريف:

بعد أن أورد الدكتور القفاري نصّ كلام الشيخ الطوسي وهو واضح بشكل لا يقبل الشك، وقف حائراً لا يدرى ماذا يقول أمام المنطق الاستدلالي القوي والتمتين للشيخ في مسألة صيانة القرآن من التحريف، ولذا نراه بعد نقله قول الشيخ يسأل نفسه: «هذا كلام شيخهم الطوسي صاحب كتابين من كتبهم المعتمدة في الحديث عندهم وكتابين من كتبهم المعتمدة في الرجال فهل هذا الإنكار تقيّة...؟» (١).

ثم يخرج بالبحث عن موضوعه الأصلي ويتكلم عن امارات التقيّة دون إقامة دليل عليها أو إمكان تطبيقها على رأى الشيخ الطوسي، ثم يلتفت إلى أنّ لازم كلامه هو أمر لا يقبله هو ولا من سار على خطّه لأنه قال:

«إنّ التقيّة من اماراتها التناقض والاختلاف في الروايات والآراء، وقضية الاختلاف هي ظاهرة لكل دين ليس من شرع الله (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٤٩٩

فإن كانت التقيّة من اماراتها التناقض والاختلاف الخ فهذا المعيار أشد وأوضح تطبيقاً في أخبار أهل السنة ولا سيما الروايات التي دلت على التحريف، ويكفيها في المقام النظر إلى أجوبة أهل السنة عن رواياتهم في باب التحريف وشعورهم بتناقض آرائهم. ثم قال الدكتور القفاري:

«لقد لوحظ أنّ الطوسي هذا نقل في تهذيبه لرجال الكشي بعض روايات هذه الاسطورة كنقله للرواية التي تقول: «لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا فإنّك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين ...

الذين أوتمنوا على كتاب الله جلّ وعلا فحزّوه وبدّلوه ...»

كما إنّه نقل بعض أخبار هذه الاسطورة على أنّها قراءة في تفسير التبيان، [ثم قال الدكتور القفاري في الهامش] كما في تفسيره لقوله تعالى: «إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» قال: وفي قراءة أهل البيت «وآل محمّد على العالمين» وهذا تطف في التعبير أو محاولة للتغيير في أساطيرهم ... وهذا التغيير قد يكون الهدف منه التستر على الفضيحة ...» (١).

وقد مرّ عليك بحث هذه المسألة وهي أنّ المراد من لفظه «تحريف» هو التحريف المعنوي في الآيات والمساق للتفسير بالرأى وحمل الآية على غير المعنى الظاهري لها لا ما توهمه الدكتور القفاري وغيره.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٠

وأما قراءة «وآل محمّد على العالمين» فسنبجتها في فصل «الطبرسي وانكاره لهذه الفرية».

وعلى فرض أنّ هذه الرواية وأمثالها تدل على التحريف بمعنى الاسقاط فإنّ الشيخ الطوسي صرح بأنّ هذه أخبار آحاد، وهي ساقطة لتعارضها مع الروايات المتصافرة التي توجب العمل بالقرآن، وكذلك الروايات التي أعطتنا ميزان قبول الأخبار. والظريف أنّ الدكتور القفاري نقل عبارة شيخ الطائفة المتضمنة للمعنى المتقدم وقال:

«ولكن يرى الشيخ الطوسي أنّ كل هذه الروايات من قبيل روايات الآحاد التي لا يعتمد عليها ولا تدفع ما تضافر من رواياتهم التي توجب العمل بالقرآن والرجوع إليه عند التنازع» (١).

وعلى هذا فإنّ الدكتور القفاري بعد ما رأى بأنّ هذه الروايات لم تنفعه في كشف التناقض في كتب وآراء شيخ الطائفة لم يبق له إلّا أن يتشبث بقول «المحدث النوري» أي صاحب فصل الخطاب- رغم اعتراف الدكتور القفاري نفسه باختلاف رأى المحدث النوري في هذا المقام حيث قال:

«أما صاحب فصل الخطاب فقد اختلفت أقواله في توجيه هذا الانكار ...»

ومع هذا فالدكتور القفاري قد تشبّث بقول المحدث النوري وهو قوله: إنّ الشيخ الطوسي استعمل التقيّة، فتعال معي ندقّق في عبارة «المحدث النوري» لنرى ما الذي أراد:

أولاً: إنّ «المحدث النوري» أورد هذا القول في توجيه كلام شيخ الطائفة على نحو

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠١

«الاحتمال» لا القطع وقال:

«فمن المحتمل إعراض شيخ الطائفة عن الروايات الكثيرة التي رويت من جهة العامّة والخاصّة بنقصان كثير من آي القرآن يكون على نحو المماشاة ونهاية المداراة مع المخالفين ...» (١).

إذاً فالمحدث النوري أورد هذا القول بعنوان الاحتمال، ولو أردنا استفادة قطعية القول بالتقيّة من هذا الكلام ثم نسبنا ذلك- أي استعمال التقيّة في مسألة التحريف- إلى جلّ علماء الطائفة لابتعدنا عن جادة الحقّ وجانبنا الطريقة العلمية في البحث.

ثانياً: إنّ «المحدث النوري» أخطأ حتى في احتمال نسبة التقيّة إلى الشيخ الطوسي، فإنّه لا يمكن لنا تقبل فكرة استعمال الشيخ للتقيّة في مسألة التحريف، والدليل على ذلك أنّ الشيخ نفسه قد صرح بأنّ الروايات الدالة على التحريف بنقصان القرآن رويت بكثرة من جهة العامّة (أي أهل السنة) بالإضافة إلى الخاصّة، بل إنّ نفس «المحدث النوري» قال بعد ذكر روايات كثيرة من أهل السنة في باب التحريف ما نصّه:

«ويوجد في كتب العامّة أخبار كثيرة غير ما نقلناه» (٢).

فمع وجود هذه الروايات عند أهل السنة وكون المتمسكين بها قد عاشوا قبل ولادة الشيخ الطوسي ك «ابن شنبوذ» (ت ٣٢٨) ينتفي موضوع التقيّة عند الطوسي بالمرّة.

ثالثاً: ما الحاجة إلى التقيّة مع وجود الدليل؟ فالشيخ استدلّ في ردّ هذه الأخبار بقوله:

«... لكنّ طريقها الآحاد التي لا توجب علماً... ويمكن تأويلها،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٢

ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسك بما فيه، وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار...» (١).

واستمرّ بذكر أدلّة «السيد المرتضى» في مقام صيانة القرآن عن التحريف مؤيداً لها، فمع وجود الدليل والاعتراف برّد ما يرد من اختلاف الأخبار أيّة حاجة للتقيّة في هذه المسألة؟ وعلاوة على ذلك فإننا أثبتنا أنه لا إشكال ولا شبهة في أنّ مسلك شيخ الطائفة هو التمسك بصيانة القرآن عن التحريف ولم يأت بهذا الرأي لإسكات الخصم إذ إنّ يعتبر القرآن هو المعيار لصحة أو سقم الروايات المتعارضة فيقول:

«... ورد عنهم عليهم السلام ما لا خلاف فيه من قولهم: «إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه وإن خالف فردّوه...» وذلك صريح بالمنع عن العمل بما يخالف القرآن» (٢).

كما أنّه في مقام الافتاء يلزم نفسه بهذا المعيار، فمثلاً فتواه في «ديّة القتل» التي هي في ظاهر تلك الروايات مخالفة لظاهر القرآن فأسقط تلك الروايات (٣).

وقال في باب «نسخ السنّة بالقرآن»:

«... والذي يعتمد في ذلك، جواز نسخ السنّة بالقرآن والذي يدل على ذلك انه قد ثبت أنّ القرآن أقوى في باب الدلالة من السنّة على الأحكام فإذا كان أقوى منها جاز نسخها» (٤).

فإذا كان الشيخ الطوسي معتقداً بالتحريف فكيف يمكن أن يقول ذلك؟

وهل من الممكن أن يعتبر شيخ الطائفة القرآن مقياساً وميزاناً في صحته وسقم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٣

الروايات مع أنه يعتقد بوجود التحريف في القرآن؟

رابعاً: إنّ المحدث النوري أخطأ في نسبة التقيّة إلى الشيخ الطوسي في مسألة التحريف زاعماً - أي المحدث النوري - أنّ «على بن طاووس» يذهب إلى أنّ الشيخ يستعمل التقيّة في مسألة التحريف، والحال إنّ «على بن طاووس» صرح بأنّ «طريقه» شيخ الطائفة في تفسير التبيان هي أنه:

«يقصر فيه من تفصيل المكي من المدني والخلاف في أوقاته و...»

وفي هذه الطريقة مماشاء مع أهل السنّة ولم يذكر - أي على بن طاووس - شيئاً عن رأي الشيخ الطوسي في مورد صيانة القرآن عن التحريف، فالمحدث النوري أخطأ في احتمالها هذا، ولا يمكن الاعتماد على قوله، ورغم خطأ المحدث النوري في احتمالها فإنه أهون بكثير من ادعاءات الدكتور القفاري التي من جملتها إنه نسب إلى النوري القطع بأنّ شيخ الطائفة استعمل التقيّة في مسألة التحريف، بل نسب إلى النوري بأنّ جميع علماء الإمامية الذين نفوا التحريف - أمثال السيد المرتضى وابن بابويه القمي والطبرسي وغيرهم - استعملوا التقيّة بنظر المحدث النوري، وهو افتراء على المحدث النوري، ولنستمع إلى نص الدكتور القفاري في هذا المقام:

«من أعظم مصائب الشيعة وبلاياها: أساطير نقص القرآن وتحريفه والتي سرت في مذهبهم وفشت في كتبهم وحينما تصدى لذلك شيخهم المرتضى وابن بابويه القمي والطبرسي و... ونفوا عن مذهب الشيعة هذه المقالة حمل ذلك طائفة من متأخري شيوخهم كنعمه الله الجزائري والنوري الطبرسي حملوا ذلك على التقيّة» (١).

فنعمة الله الجزائري كما رأيت نصّ كلامه متردد في القول بالتقيّة، والمحدث النوري لم يقل بحمل أقوال السيد المرتضى وابن بابويه الصدوق والطبرسي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٤

صاحب مجمع البيان والآخرين على التقيّة، وإنّما نسب قول الشيخ الطوسي فقط إلى التقيّة بعنوان الاحتمال. والآن ينبغي أن نتأمل في عدّة نقاط حتى نتعرّف وبصورة أوسع على «الدّراسة المتأنيّة والبرهانية» للدكتور القفاري: أ: يقول الدكتور القفاري عن «المحدّث النّوري»:

«يقول- أي المحدّث النّوري- إنّ الطوسي معذور في انكار التحريف لقلّة تتبعه الناشئ من قلّة الكتب عنده.» (١).

فقد اعتبر الدكتور القفاري هذا القول «شهادة هامّة» أو «وثيقة تاريخية» وقال:

«بل نحن نأخذ من قول الطوسي هذا شهادة هامّة أو وثيقة تاريخية تثبت أنّ الوضع لهذه الاسطورة لم يتسع ويصل إلى هذا المستوى الموجود...» (٢).

والحال إنّ هذه العبارة ذكرها المحدّث النّوري حول «المحقق البغدادي» (١٢٢٧) وقال فيه: إنه «لقلّة تتبعه الناشئ...» ولكن الدكتور القفاري عمداً أو جهلاً جعل هذا القول في حقّ شيخ الطائفة (ت ٤٦٠) واعتبره «شهادة هامّة» أو «وثيقة تاريخية» (٣).

ب: يقول الدكتور القفاري:

«يشير النّوري إلى أنّ في كلام الطوسي تناقضاً يشعر أنه تقيّة، فقال النّوري: «إنّ إخباره- أي إخبار الشيخ الطوسي- بأنّ ما دلّ على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٥

النقصان روايات كثيرة يناقض قوله لكنّ طريقه الأحاد إلّا أن يحمل على ما ذكرنا» أي من التقيّة.» (١).

فهل في كلام الشيخ الطوسي تناقض يشعر أنه تقيّة؟

هل المراد من كلام النّوري «إلّا أن يحمل على ما ذكرنا» حمل الكلام على التقيّة؟

هذا ما أراده الدكتور القفاري نفسه فحمل كلام النّوري على المعنى الذي لا يرضى به صاحبه، فإنّ المراد من كلام النّوري «إلّا أن يحمل على ما ذكرنا» أي يحمل كلام شيخ الطائفة على أنّ «النزاع في قرآنيّة ما روى بالأحاد لا في أصل وجود النقص» كما صرح به النّوري نفسه (٢)، وهذا غير حمل كلامه على التقيّة على حدّ زعم الدكتور القفاري.

ج: قد أصرّ الدكتور القفاري على أنّ روايات التحريف هي من جعل شيوخ الدولة الصفوية (٣)، ولكنّه تبتّه إلى فساد كلامه فاستدرك قائلاً:

«ولكن يرد على ذلك أنّ تلك الزوايات موجودة في كتب معاصره للطوسي أو أقدم كتفسير القمّي والعياشي وفرات» (٤).

ولكى لا يفتضح أمره بشكل أكبر فإنّه لجأ إلى دعاية أخرى قائلاً:

«إلّا إذا قلنا أنّ الشيعة يغيرون في كتب قدامهم».

وقد تكلمنا مسبقاً «في دراسة رأى الشيخ الصدوق» عن وضوح الفساد فلا نعيد.

د: والآن بدأ الدكتور القفاري بتوجيه عدّة اتهامات مستعملاً أحسن الألفاظ،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٦

واستمر في عثراته قائلاً:

«والطوسي كما يلاحظ في إنكاره قد دس في الشهد سمّاً، وتناقض في حكاية مذهبه كما لا يخفى، من ذلك زعمه أنّ العامّة- يعنى

بهم أهل السنّة- قد شاركوا طائفته في رواية هذا الكفر، وهذا كذب، وقد شهد شيخهم المفيد بتفرّد طائفته بهذا البلاء» (١).

ثمّ أورد الدكتور القفاري آراء علماء التفسير من أهل السنّة حول الآية: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» (٢)

وقولهم بصيانته كتاب الله عزّ وجلّ وسلامته من التحريف.

وحيث إنّنا نحقّق لنا أنّ سؤال الدكتور القفاري هل إنّ شيخ الطائفة الذي يقول:

«ورويت روايات كثيرة من جهة العامية والخاصية بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع...» كاذب في قوله- والعياذ بالله- حتى يتهمه الدكتور القفاري بالكذب؟! إذاً فماذا يقول الدكتور في الروايات الكثيرة المختلفة في كتب أهل السنة التي نقلت هذا «الكفر!!» والتي قد ذكرنا بعضاً منها في المقام الأول؟

وعلى هذا فانكار ما هو واقع، واتهام الآخرين لا يجدى شيئاً، وإذا أردنا أن نحكم كما حكم الدكتور القفاري فيجب علينا القول: هذه «شهادة هامة» و «وثيقة تاريخية» لأنه بناءً على قول الدكتور القفاري، لو تنزلنا وقلنا بصدق مدعاه بانه في عصر الشيخ الطوسي لم توجد رواية واحدة في كتب أهل السنة تقول بالتحريف، وأن الشيخ- وحاشاه من ذلك- كذب في ادعائه حيث قال «ورويت روايات كثيرة من جهة العامة»، فاننا نرى كتب أهل السنة الآن مشحونة بهذه الروايات، وهذا سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٧

يدل على أن تلك الروايات دسّت وجعلت في كتب أهل السنة الحديثية والتفسيرية بعد زمان الشيخ الطوسي، مما يعني أن أهل السنة قد دسوا وحرفوا في كتب قدمائهم، فهل يقبل الدكتور بهذا القضاء؟! وعلاوة على ذلك، فلو كانت آراء علماء التفسير وغيرهم من أهل السنة حول الآية الكريمة: «إنا نحن نزلنا الذكر...» يختم كل شيء في مسألة التحريف، فإذا لماذا لا يتعامل الدكتور القفاري مع آراء علماء الإمامية بنفس هذا التعامل ويريد اخفاء الحقائق على الآخرين حيث إن آراء علماء الإمامية حول هذه الآية- التي ذكرت بعضها في المقام الأول- لم يقع موقع القبول لدى الدكتور القفاري وأضرابه، وإنما لجأوا إلى الاستناد إلى بعض روايات الإمامية الضعيفة في نظرهم أو آراء بعض علماء الأخباريين ليعمموا الحكم بكفر الشيعة!! فهل هذا من الانصاف؟

وأما ما ذكره الدكتور القفاري حول شهادة الشيخ المفيد، فقد فصلنا القول فيه سابقاً وقلنا بأن الدكتور القفاري قام بتقطيع عبارة الشيخ المفيد، ثم حَرَفَهَا وإلّا فنحن قد عرضنا عليك نصّ عبارة الشيخ المفيد وبيننا ما هو الحق فيها «١». وعلى أية حال فالنص الذي ذكره الشيخ الطوسي حول صيانة القرآن من التحريف كلام وزين واستدلال قويمة ويثبت بشكل واضح لا غبار عليه موقف الشيخ من التحريف ورفضه له رفضاً قاطعاً، ولا ينفع الدكتور القفاري التشبث بقول النوري والآخرين لإثبات مطلوبه السقيم.

الشريف المرتضى وإنكاره لهذه الفرية:

لقد أثبت السيد المرتضى علم الهدى (ت/ ٤٣٦ ق.) رحمه الله صيانة القرآن عن التحريف مستنداً بالعقل والشواهد التاريخية مستوفياً لاطراف البحث، وقد نقل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٨

الدكتور القفاري لنا نصّ عبارته وأتبعها بمناقشات سخيّة، وحينما عجز عن ردّ الكلام المتين للسيد المرتضى عمد إلى تخريج كلام المرتضى بأنه استعمل التقيّة وطبعاً من دون أن يذكر دليلاً على قوله، وإليك بعض ما ورد في كلام السيد ومناقشاته. أ: قال السيد المرتضى بعد بيان استدلاله على نفى التحريف ما نصّه:

«إن من خالف ذلك من الإمامية والحشوية لا- يعتد بخلافهم، فان الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع مثلها عن المعلوم المقطوع على صحته» «١».

فاستنتج الدكتور القفاري من هذه العبارة:

«وكان الجملة الأخيرة تشير إلى ما ذهب إليه الإخباريون من الشيعة من القول بهذا الضلال» «٢».

فهل إن اصطلاح «الحشوية» غير معلوم لدى الدكتور القفاري؟ إنّه يريد وبأى شكل من الأشكال انكار وجود أية رواية من روايات

التحريف في كتب أهل السنة، فعمد هنا إلى تحريف معنى كلام السيد المرتضى؛ فاصطلاح «الحشوية» الذي ذكره السيد المرتضى حَرف الدكتور القفاري معناه إلى الإخباريين من الشيعة، كما فعل حَرف كلام الشيخ الطوسي.

وعلى أية حال فإن اصطلاح «الحشوية» معلوم لدى العلماء، كقول القاضي عبد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٠٩

الجبار في كتابه:

«الحشوية، النوبات من الحنابلة» (١).

فأراد الشريف المرتضى اولئك القوم من أهل السنة بلا شك، فإنهم حشدوا النقول والحكايات في حقائبهم حشداً، ونقلوا أخباراً ضعيفة في المقام متوهمين صحتها كما فعل ثلثه من محدثي الإمامية (٢).

ب: قال الدكتور القفاري في مصدر كلام السيد المرتضى:

«لم يقع لنا هذا الكتاب، ولم أجد منه - فيما أطلعت عليه - إلّا هذا النص الذي حفظه الطبرسي في مجمع البيان ... ولو كانت هذه عقيدة الرجل لكثير حديثه عنها» (٣).

فاعتبر الدكتور القفاري ذلك الاشكال أساسياً، واستنتج منه:

«فإما أن يكون هذا النص مدسوساً عليه ... وإما أن يكون ...» (٤).

أقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٠

أولاً: هذا النص منقول عنه أيضاً في تفسير ملا فتح الله الكاشاني (ت ٩٨٨ هـ). المسمى بتفسير «منهج الصادقين» بل موجود بعينه في كتاب «الذخيرة في علم الكلام» للشريف المرتضى نفسه، جواباً عن إشكال من قال: «الإمامية تدعى التغيير في القرآن نقصاناً، وكذلك حشوية أصحاب الحديث» حيث قال:

«قلنا: قد بينا صحة نقل القرآن في المسائل الطرابلسيات وانه غير منقوص ولا مبدل ولا مغير ... وذكرنا ان العناية اشتدت بالقرآن ...

وقد كنا ذكرنا في جواب المسائل المتقدم ذكرها عند الكلام في صحة نقل القرآن ... وقد بينا في الموضوع الذي أشرنا إليه ... وذكرنا أيضاً أن من يخالف هذا الباب من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم ...» (١).

ثانياً: إن كان هذا النص مدسوساً على السيد المرتضى فيما بعد كما زعم الدكتور القفاري فكيف يقول ابن حزم (ت ٤٥٦) الذي كان معاصراً للسيد المرتضى:

«... وكان الشريف المرتضى إمامياً يظاهر بالاعتزال، ومع ذلك كان ينكر هذا القول - أي تحريف القرآن - ويكفر من قاله وكذلك أصحابه» (٢).

فعلى زعم الدكتور القفاري إما أن يكون كتاب «الفصل» لابن حزم قد دسّ فيه فيما بعد، أو أن ابن حزم قال ذلك من دون الاعتماد على مستمسك ودليل، وفي هاتين الحالتين لا يبقى مجال للاستدلال بكتب «ابن حزم»!

ج- زعم الدكتور القفاري وجود التناقض في كلام السيد المرتضى واستنتج منه «التقية» في رأى السيد المرتضى رحمه الله. قال الدكتور القفاري:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١١

«ولكن قيل إن هذا الانكار - من السيد المرتضى - تقيه لأنه كما قال صاحب فصل الخطاب: «قد عدّ هو في الشافي من مطاعن عثمان ومن عظيم ما أقدم عليه جمع الناس على قراءة زيد واحراقه وابطاله ما شك أنه من القرآن».

وهذا بلا شك يناقض انكاره لهذه الفرية، وبيانه بالدليل العقلي والتاريخي استحالة حصولها؛ فإما أن يكون هذا النص مدسوساً عليه ...

وإمّا أن يكون الإنكار على سبيل التقيّة... وهذا النصّ علاوة على أنّه طعن في كتاب الله سبحانه فهو حكم بالضلال على الأئمّة بما فيهم على -رضى الله عنه- من قوم يزعمون التشيع له ومولاته ...

إنّ هذا لبهتان عظيم بل الحق إنّ عمل عثمان هذا من أعظم مناقبه ووقع باجماع من الأئمّة...» (١).

لابد للقارئ الكريم أن يتساءل ماذا يريد الدكتور القفاري أن يقول هنا؟ وعمّن يريد أن يدافع عن «عثمان» أم عن «القرآن»؟! فإحراق المصاحف بأمر عثمان وكرهه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أمر لا شك فيه (٢)، والآن إمّا أن نعدّ ذلك من عظيم مثالب عثمان أو من عظيم مناقبه، لكنّ السؤال الوارد هنا إنّ كان إحراق المصاحف يعد من المطاعن فكيف يوجب ذلك التناقض في كلام السيد المرتضى ويتحصل من قوله التقيّة، ولا بد أن يكون بزعم الدكتور القفاري إنه إذا كان عمل عثمان من عظيم المناقب فهو تأييد لكلام السيد المرتضى ولا مجال للمناقشة في كلامه!!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٢

وعلاوة على هذا فإنّ هذه العبارة للسيد المرتضى من كتابه «الشافى» منقولة من كتاب «المغنى» (١) للقاضي عبد الجبار الهمداني (٢)، وليست من السيد المرتضى نفسه حتى يحزّفها الدكتور القفاري ويقول: «هذا بلا شك يناقض إنكاره... وإنه طعن في كتاب الله و...» إن السيد المرتضى ذكر في كتابه «الشافى» (٣):

«ثم ابتداءً -أى القاضي عبد الجبار- بذكر أحداث عثمان قال: فمن ذلك قولهم: إنّهُ ولى المسلمين ما لا يصلح لذلك... ومن ذلك انه اقدم على كبار الصحابة بما لا يحل نحو اقدمه على ابن مسعود عندما أحرق المصاحف... ثم من عظيم ما أقدم عليه من جمعه الناس على قراءة زيد واحرقه المصاحف وابطاله ما شك [لما شك -ن] انه منزل من القرآن وانه مأخوذ عن الرسول عليه السلام ولو كان مما يسوغ لسبق إليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم ولفعله أبو بكر وعمر...» (٤).

وبعد هذه العبارة قال صاحب المغنى في مقام الدفاع عن عثمان في احراقه للمصاحف:

«إنّ فيه -أى فى إحراق المصاحف- تحصين القرآن وقطع المنازعة»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٣

والاختلاف فيه...»

ثم إنّ السيد المرتضى في مقام الحكم بين كلام القاضي عبد الجبار ومخالفه بصورة المجادلة بالتى هي أحسن، قال: «لا شك في أنّ ابن مسعود كره احراق المصاحف كما كرهه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم وتكلموا فيه، وذكر الرواة كلام كل واحد منهم في ذلك بالتفصيل ...

فأمّا اختلاف الناس في القراءة والأحرف فليس بموجب لما صنعه عثمان لأنهم يروون أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف» فهذا الاختلاف في القرآن مباح مسند عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم فكيف يحظر عليهم عثمان من التوسّع في الحروف وهو مباح؟ فلو كان فى القراءة الواحدة تحصين القرآن كما ادّعى، لما أباح النبي صلى الله عليه وآله وسلّم فى الأصل إلّا القراءة الواحدة لأنه أعلم بوجوه المصالح من جميع امته من حيث كان مؤيداً بالوحى مؤقفاً فى كلّ ما يأتى ويذر...» (٢).

وهكذا استمر بدراسة ونقد استدلالات القاضي عبد الجبار فى كتابه «الشافى».

والسيد المرتضى هنا -كما قلنا- فى مقام الجدل بالتى هي أحسن، وقد أثبت بالأدلة القاطعة أنّ القرآن الموجود زمان النبي صلى الله عليه وآله هو القرآن الموجود هنا، وروايات جمع القرآن فى عهد أبى بكر إضافة إلى أنّ روايات توحيد المصاحف فى زمان عثمان متعارضة مع هذا الأمر القطعى ولذا تكون ساقطة عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٤

الاعتبار، قال السيد المرتضى في بعض استدلالاته:

«... إن القرآن كان على عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَجْمُوعاً مُؤَلَّفاً عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ ... وَلَا يَقْطَعُ مِنْ قَالٍ غَيْرَ ذَلِكَ. عَلَى أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الْمَوْجُودَ بَيْنَنَا هُوَ الَّذِي جَمَعَهُ عَثْمَانُ وَأَنَّ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ تَغْيِيرٌ وَتَبْدِيلٌ عَمَّا سَطَرَهُ عَثْمَانُ وَجَمَعَهُ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِيهَا أَذَاهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَيْفًا وَعَشْرِينَ سَنَةً وَتَدَاوَلَهُ النَّاسُ وَنَشَرَهُ أَنْ يَتِمَّ فِيهِ لِعَثْمَانَ النِّقْصُ وَالْحَذْفُ، جَازَ ذَلِكَ فِيهَا جَمَعَهُ عَثْمَانُ نَفْسَهُ، وَهَذَا حَدٌّ لَا يَبْلُغُ إِلَيْهِ مَحْضَلٌ.» (١)

فمن أراد تمام استدلال الشريف المرتضى ودفع الشبهات فليراجع «الذخيرة في علم الكلام» (٢) ومقدمه تفسير مجمع البيان فان الطبرسي أورد استدلال السيد المرتضى بتمامه نقلًا عن كتاب المسائل الطرابلسيات (٣).

والحاصل أن الدكتور القفاري قد القم حجراً مرة أخرى، وانتفى بانتفاء موضوعه سعيه لكشف التناقض في كلام السيد المرتضى واخذ النتائج من ذلك كقوله:

«هذا النص مدسوس عليه ... انكاره على سبيل التقيّة ... انه طعن في كتاب الله سبحانه ... هذا بهتان عظيم.»
وجميعها لا مورد لها.

الطبرسي وانكاره لهذه الفرية:

قال الدكتور القفاري بعد ذكر كلام الطبرسي في مورد صيانته القرآن عن التحريف:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٥

«فهو يشير هنا إلى أن جماعة من أصحابه رَوَوْا روايات في نقص كتاب الله وتغييره، وأن مذهب محققى الشيعة على خلافه ويحاول- كعادة هؤلاء- أن يشرك بعض أهل السنة الذين عبر عنهم «بحشوية العامة» في هذا الكفر كنوع من الدفاع عن المذهب وحفظ ماء الوجه ولون من النقد المبطن لأهل السنة وهو كما قال الألوسى كذب أو سوء فهم» (١).

ثم أورد الدكتور القفاري كلام الألوسى وقال:

«وقد ناقش الألوسى ما قاله الطبرسي ويبيّن أوهامه» (٢).

إن الدكتور القفاري أنكر الواقعات هنا وتخيل أنه بهذه الألفاظ البذيئة والاتهامات الساذجة- المبتنية على أن الطبرسي لحفظ ماء وجه المذهب أو الدفاع عنه قد نسب ذلك إلى بعض من «حشوية العامة»- أو بالتشبيث بقول الألوسى يمكن له اظفاء الطابع العلمى على انكاره، والحال أن كتب السنة موجودة بين يديك، ويمكنك الآن مراجعتها وقد أوردنا نحن قسماً منها فى المقام الأول، وهى بخلاف ما يدعيه الدكتور القفارى تماماً، وأما فيما يرتبط ب «الألوسى» واتهاماته فقد فصلنا القول فى ذلك فيما مضى، ولاحظت أن الألوسى جانب الانصاف بشكل كبير، وحكم علينا حكماً جائراً. بل وقع فى التناقض فى كلامه من حيث لا يشعر (٣)، وعلى هذا فانكار ما هو واقع، أو التشبيث بأقوال الألوسى لا ينفع الدكتور القفارى شيئاً فى هذا المقام.

نعم. الحل الناجع لهذه المشكلة هو أن نقول ان المرحوم الطبرسي ذهب إلى أنه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٦

توجد روايات فى المقام رواها بعض الإمامية وأيضاً قوم من حشوية أهل السنة، ولكنّها فى نظر المحققين لا محل لها من الصحة، وقد أبطلها محققو الفريقين بأدلة دامغة.

ثم قال الدكتور القفارى:

«وقد اكتشفت أثناء قراءتى فى مجمع البيان أن الطبرسى قد قام بحيلة أو محاولة لستر هذا العار فأتى إلى بعض روايات أصحابه فى هذه الاسطورة والتي فيها أن الآية كذا ثم غيّرت إلى كذا، فغير صورة عرضها بما ينخدع به أهل السنة أو بما لا تتضح به صورة هذا

الخزى فعبر عن بعض هذه الأساطير بأنها قراءة وارده.

جاء في تفسير القمى في قوله سبحانه: «إنَّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» قال العالم [عليه السلام] نزل: «وآل عمران وآل محمد على العالمين» فأسقطوا آل محمد من الكتاب.

وفى تفسير فرات عن حمران قال: سمعت أبا جعفر يقرأ هذه الآية: «إنَّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين» قلت ليس يقرأ هكذا قال: أدخل حرف مكان حرف.

وفى تفسير العياشى عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عن قوله تعالى: «إنَّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» قال: هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين فوضعوا اسماً مكان اسم.

والهدف من هذا الافتراء والتزوير هو محاولة اثبات قولهم باثنى عشر إماماً من كتاب الله ...

نلاحظ أن صاحب مجمع البيان يعبر عنها بقوله: «وفى قراءة أهل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٧

البيت وآل محمد على العالمين» وكذلك فعل في عدة من مفترياتهم جعلها قراءات. كما فى قوله سبحانه: «يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين» [التوبة، آية: ٧٣] فان الطبرسى قال: «وروى فى قراءة أهل البيت جاهد الكفار بالمنافقين» وهى اسطورة وضعت لتوافق مذهب الرافضة فى الصحابة من رميهم بالنفاق ... ولم يقيم الجهاد فى الإسلام بالمنافقين ...» (١).

لماذا يتهم الدكتور القفارى الشيخ الطبرسى ب «الحيلة» و «الافتراء» و «التزوير» و «خدعة أهل السنة» والحال

أولاً: إنَّ هذه القراءة وردت أيضاً فى كتب أهل السنة أنفسهم، ولعلَّ الطبرسى استند إلى كتب الفريقين فى هذه الروايات، فعلى هذا لا يكون قول الدكتور القفارى إلّا مجرد اتهام. فعلى سبيل المثال:

روى «الحاكم الحسكاني» بسنده عن شقيق قال: قرأت فى مصحف عبد الله بن مسعود

«إنَّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين» (٢).

وروى بسند آخر له مثله (٣).

وروى «الثعلبي» أيضاً بسنده عن «أبي وائل» قال: قرأت فى مصحف ابن مسعود مثله (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٨

ثانياً: إنَّ الروايات التى استشهد بها الدكتور القفارى على موضوعه- وكذلك الروايات الاخرى فى هذا المقام- هى روايات مضطربة متناً، وعلى فرض صحته سندها فلا صلاحية فيها لإثبات وجود الوحي القرآنى.

ثالثاً: إننا يمكن لنا- مع الاخذ بنظر الاعتبار القرائن والشواهد- أن نستفيد من تلك الروايات لمعنى الآية وبيان مصداق تعبير «آل إبراهيم» وخصوصاً إنَّ بعض التعابير الواردة فى هذه الآية يستفاد منها أن الإمام عليه السلام فى مقام «الإقراء»- وذكرنا بأن الإقراء معناه القراءة مع تعليم المعنى وتفسير الآية- وبيان أن مصداق آل إبراهيم فى هذه الآية شامل ل «آل محمد» قطعاً، فهم داخلون فى الآية، ولكن لا بصورة الوحي التنزيلى القرآنى وإنما بصورة الوحي التنزيلى التفسيري.

ويؤيده ما أخرجه السيوطى عن ابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم من طريق على [عليه السلام] عن ابن عباس فى قوله تعالى: «...»

وآل إبراهيم وآل عمران» قال: «هم المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين، وآل محمد» (١).

وفى أمالى الصدوق رحمه الله باسناده إلى أبى عبد الله عليه السلام. قال: قال محمد بن أشعث بن قيس الكندى للحسين عليه السلام:

يا حسين بن فاطمة! أية حرمة لك من رسول الله ليست لغيرك؟ فتلا الحسين عليه السلام هذه الآية «إنَّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل

إبراهيم وآل عمران على العالمين» قال والله إنَّ محمداً لمن آل إبراهيم والعتره الهاديه لمن آل محمد ...» (٢).

وفى «عيون الأخبار» فى باب ذكر مجلس الإمام الرضا عليه السلام مع المأمون فى الفرق بين العتره والامه حديث طويل وفيه: فقال

المأمون هل فضل الله العترة على سائر الناس؟ فقال أبو الحسن الرضا عليه السلام: ان الله تعالى أبان فضل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥١٩

العترة على سائر الناس في محكم كتابه فقال له المأمون: أين ذلك من كتاب الله تعالى؟ فقال الرضا عليه السلام: «في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ» (١)»
أي العترة من آل إبراهيم».

ومثله كثير (٢).

وعلى أساس هذه الروايات قال الشيخ الطبرسي في تنمته كلامه:

«وقالوا (أي أهل البيت) أيضاً: إِنَّ آلَ إِبْرَاهِيمَ هُم آءٌ مَحْتَمِدُ الَّذِينَ هُم أَهْلُهُ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ اصْطَفَاهُمَ اللَّهُ تَعَالَى مَطْهَرِينَ مَعْصُومِينَ مَرْزُوقِينَ عَنْ الْقَبَائِحِ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْتَارُ وَلَا يَصْطَفِي إِلَّا مَنْ كَانَ كَذَلِكَ وَيَكُونُ ظَاهِرُهُ مِثْلَ بَاطِنِهِ فِي الطَّهَارَةِ وَالْعِصْمَةِ. فَعَلَى هَذَا يَخْتَصُّ الْإِصْطِفَاءُ بِمَنْ كَانَ مَعْصُومًا مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ سِوَا مَنْ كَانَ نَبِيًّا أَوْ إِمَامًا» (٣).

رابعاً: قول الدكتور القفاري في مقام قراءة «جاهد الكفار بالمنافقين» الذي صاحبه الغضب والانكار ففي الواقع ليست من أجل القراءة الواردة، فهي لو صححت فإنما تمس بعقيدة الدكتور القفاري وتحط من قدر بعض الصحابة الذين لا مجال للطعن فيهم عند الدكتور القفاري والسلفيين جميعاً ولعله هو ما جعل الدكتور القفاري يستشيط غضباً فيقول:

«وهي اسطورة وضعت لتوافق مذهب الراضية في الصحابة من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٠

رميهم بالنفاق وزعمت أن الله يأمر رسوله بالاعتماد على المنافقين في الجهاد وجعلت الجهاد في الإسلام قائماً على أكتاف المنافقين فهي جهل فاضح بالإسلام وتاريخ المسلمين وتفسير القرآن أو زندقته والحاد...» (١).

كيف يمكن أن تكون أحكام كهذه - من الدكتور القفاري بقوله: «جهل فاضح بالإسلام وتاريخ المسلمين و...» - علمية وبعيدة عن التعصب؟! وهل يكفي للقفاري قوله تعالى: «إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا» هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزلاً شديداً* وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً» (٢).

فالمنافقون في صفوف المسلمين يوم الأحزاب.

أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة قال: قال المنافقون يوم الأحزاب حين رأوا الأحزاب قد اكتنفوهم من كل جانب فكانوا في شك وريبة من أمر الله ...

فأنزل الله «وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً» (٣)

وأيضاً في معركة تبوك وهو تصريح محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه أيضاً بحضور أعيان المنافقين في جيش المسلمين في معركة تبوك، وهو ما ذكره ابن تيمية أيضاً وأمضاه بقوله:

«... فقد ثبت في الصحيح أن حذيفة كان يعلم السر الذي لا يعلمه غيره وكان ذلك ما أسره إليه النبي صلى الله عليه وسلم عام تبوك من أعيان المنافقين فانه روى أن جماعة من المنافقين أرادوا أن يحلوا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢١

حزام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ليسقط من بعيره فيموت وإنه أوحى إليه بذلك وكان حذيفة قريباً منه فأسر إليه أسماءهم» (١).

وهذا مثال واحد فقط من حضور المنافقين في جيش المسلمين وشاهد مقالتي على أن قراءة: «جاهد الكفار بالمنافقين» ليست اسطورة

وضعت لتوافق مذهب الرافضة. وهناك شواهد اخر لا تخفى على من سبر التاريخ والسير وراجعهما وما ذكرناه فيه الكفاية.

الصلة العقديّة بين القدامى والمعاصرين

إشارة

قد تصدى الدكتور القفارى فى هذا البحث، دراسة آراء المعاصرين من الشيعة حول موضوع تحريف القرآن. وبعد أن أفصح الدكتور القفارى عن هدفه من ذكر هذا الفصل قال:

«لا بدّ من الاستماع لما يقوله شيوخ الشيعة المعاصرون فى عقائدهم الخطرة التى تفصل بينهم وبين المسلمين» (١).
فلننظر الآن على أىّ العقائد الخطرة التى تفصل الشيعة عن المسلمين تلك التى وضع الدكتور اصبعه عليها فكتب تحت عنوان «المبحث الأول: عقيدة المعاصرين فى كتاب الله»:

«المجال الأوّل ... فماذا يقول شيعة العصر الحاضر عن هذه القضية [أى: إنّ فى كتاب الله نقصاً وتحريفاً] التى تحول بينهم وبين الإسلام وهم يشطون فى الدعوة إلى التقارب مع أهل السنّة، ويرفعون شعار الوحدة الإسلامية» (٢)؟
ثمّ قسّم - بزعمه - آراء المعاصرين حول فريّة التحريف إلى أربعة أوجه:

الوجه الأوّل - إنكار وجودها فى كتبهم أصلاً.

الوجه الثانى - الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريرها.

الوجه الثالث - المجاهرة والاحتجاج على هذا الافتراء.

الوجه الرابع - التظاهر بإنكار هذه الفريّة، ومحاولة إثباتها بطرق ماكرة خفية.

ولنبداً الآن بمناقشة الدكتور القفارى فى الأوجه الأربعة فنقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٣

الوجه الأوّل: إنكار وجودها فى كتبهم أصلاً

قال الدكتور القفارى:

«لقد أتجه صنف من شيوخهم إلى إنكار وجودها أصلاً، ومن هؤلاء عبد الحسين الأمينى النجفى فى كتابه الغدير ... وعبد الحسين شرف الدين ... ولطف الله الصافى» (١).

ثمّ قال الدكتور القفارى:

«إنّ إنكار ما هو واقع لا يجدى شيئاً فى الدفاع، وسيؤوّل من جانب المطلعين على كتبهم من أهل السنّة بأنّه تقيّة ... وهذا المسلك فى الإنكار يسلكونه فى كلّ مسألة ينفردون بها عن المسلمين ... وبهذا المبدأ هدموا كلّ الروايات التى تتفق مع المسلمين، وعاشوا مع المسلمين بالخداع والتزوير» (٢).

أقول: وهل إنّ الأمينى رحمه الله منكر لأصل وجود هذا النوع من الروايات فى كتب الشيعة أم إنّ منكر لوجود قائلين بالتحريف من علماء الشيعة الذين يقيم لهم المجتمع وزناً، لأنّه فرق واضح بين وجود الروايات ووجود القائلين بها.

إنّ المرحوم الأمينى فى معرض الردّ على الاتهام الذى نسبه ابن حزم للشيعة من غير دليل والذى جاء فيه: «من قول الإمامية كلها قديماً وحديثاً إنّ القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبدّل منه كثير» قال: «إنّ أياً من كبار علماء الإمامية - القدامى منهم والمتأخرين - لم يُعز هذه الروايات اهتماماً، ولا اعتقد بتحريف القرآن» ليقول ابن حزم: «من قول الإمامية ...» ولكنّه لم ينكر الأمينى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٤

أصل وجود هذه الروايات في كتب الإمامية «١».

وعلى هذا فماذا يقصد الدكتور القفاري من ترديد نغمته البالية بقوله: «هذه هي التقيّة» ويتشبّه بكلام شيخ الطائفة لإثبات نظريته «٢»، في حين إننا فضّلنا القول في هذا المجال وأصبح من الواضح أنّه لا محل للتقيّة هنا، كما- قلنا مراراً وتكراراً- إنّ أصل وجود الروايات في الكتب شيء، والإقرار بمحتواها شيء آخر. وعلى هذا لو أردنا أن نماشى الدكتور القفاري في معايير هذه إذ يقول:

«فالأمني النجفي الذي طلب في ردّه على ابن حزم أن يثبت دعواه بكلام أي فرد من أفراد الشيعة؛ هل يجهل ما جاء في كتاب الكافي والبحار، وما صرّح به شيوخهم في هذا الضلال ممّا مضى ذكره...» «٣».

للمنا القول بأنّ الدكتور القفاري الذي ادّعى في مواطن كثيرة من كتابه أنّ صيانة القرآن موضع إجماع أهل السنّة، ولا يوجد منهم من يقول بهذه الفرية؛ هل يجهل ما جاء في الصحيحين والكتب الأخرى، وما صرّح به شيوخ أهل السنّة في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٥

هذا الضلال ممّا مضى ذكره؟ «١» فهل ينبغي لنا أن نكتب نفس قوله ونقول الدكتور القفاري وأتباعه قد عاشوا مع المسلمين بالخداع والتزوير!؟

ثمّ قال الدكتور القفاري:

«ومن العجيب أنّه- أي الأمني- وهو ينكر وجود تلك المقالة في كتبهم في الجزء الثالث من كتابه، نراه في الجزء التاسع من الكتاب نفسه يصرّح هو بهذا الكفر حيث قال- وهو يتحدّث عن بيعه المهاجرين والأنصار لصديق هذه الأمة...: «بيعه عمّت شؤمها الاسلام، وزرعت في قلوب أهلها الآثام... وحرّفت القرآن وبدلت الأحكام»، بل أورد آية مفترأة في الكتاب نفسه وهي: (اليوم أكملت لكم دينكم بإمامته [أي بإمامة عليّ عليه السلام]، فمن لم يأتّم به وبمن كان من ولدي من صلبه إلى يوم القيامة فأولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون... وفي عليّ نزلت سورة: والعصر... وهي واضحة الافتراء لركاكة لفظها ومعناها ومع ذلك يزعم هذا الرفض أنّ رسول الله قال: إنّها نزلت في عليّ، وحاول أن يمّوه ويخدع القراء فنسب هذا الافتراء إلى محمد بن جرير الطبري السنّي وهو محمد بن جرير الطبري الرفضى إن صحّت النسبة إليه... فالرجل- أي الأمني- افترى على الله وكتابه ورسوله وأئمّة المسلمين» «٢».

ومن المؤسف أنّ الدكتور القفاري هنا لم يتخلّ عن عادته البذيئة التي درج عليها في عدم الأمانة العلمية في النقل وفي الابتعاد عن التقوى التحقيقية حيث:

أولاً- إنّ المرحوم الأمني نفسه قد أوضح قصده من قوله: «بيعه... حرّفت

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٦

القرآن» بقوله:

«وإن دارت بين شذقي أحد من الشيعة كلمة التحريف فهو يريد بها التأويل بالباطل بتحريف الكلم عن مواضعه، لا الزيادة والنقيصة، ولا بتبديل حرف بحرف» «١».

مثل هذا التحريف (تحريف المعنى) موجود في القرآن، وإنّ البيعة كذلك قد أصبحت موجباً لتحريف معنى آيات الله، لأنّ الآيات التي وردت حول ولاية أمير المؤمنين عليه السلام- ومنها آية الولاية: «إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون»- قد أهملت وحملت على التأويل بالباطل وقد سبق منّا التحقيق آنفاً في تحريف المعنى لآيات القرآن.

ثانياً- أين ذكر المرحوم الأمني أنّ: «اليوم أكملت لكم... بإمامته فمن لم يأتّم به...» آية قرآنية ليقول الدكتور القفاري: فالرجل افترى على الله وكتابه ورسوله؟

فانظر إلى نصّ عبارة الأمني- التي نقلها بالنصّ من «كتاب الولاية» لابن جرير الطبري- ولاحظ- مع الأسف- عدم أمانة الدكتور في

النقل.

الأميني رحمه الله يكتب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ كِتَابِ الْوَلَايَةِ بِقَوْلِهِ:

«اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَ عِنْدَ تَبْيِينِ ذَلِكَ فِي عَلِيٍّ، الْيَوْمَ أَكْمَلْتَ لَكُمْ دِينَكُمْ بِإِمَامَتِهِ فَمَنْ لَمْ يَأْتَمْ بِهِ ...» (٢).

لماذا يخون الدكتور القفاري الأمانة العلمية في النقل فيحذف صدر كلام الأميني الذي نقل عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَ عِنْدَ تَبْيِينِ ذَلِكَ ...».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٧

تري هل أن معنى «اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَ عِنْدَ تَبْيِينِ ذَلِكَ فِي عَلِيٍّ» فِي قَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ لَدَى الدُّكْتُورِ القِفَارِيِّ؟!!

ثالثاً- كيف يقول الدكتور القفاري: «وحاول أن يمّوه ويخدع القراء فنسب هذا الافتراء لمحمد بن جرير السنّي وهو محمد بن جرير الطبري الرافضي إن صحّت النسبة إليه ...» ثمّ يستنتج منه افتراء الأميني على أئمة المسلمين؟ فانظر إلى نصّ كلام الأميني فهو بعد أن أورد آية: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ...» قال: هذه الآية نزلت في ولاية عليّ بن أبي طالب يوم غدیر خمّ، ثمّ قال:

«إِنَّا نَحْتِجُّ فِي الْمَقَامِ بِأَحَادِيثِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ فَإِلَيْكَ الْبَيَانُ:

١- الحافظ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (المتوفى ٣١٠ هـ). أخرج بإسناده في كتاب الولاية (أو الفضائل) في طرق حديث الغدير عن زيد بن أرقم ... لما نزل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَدِيرِ خَمٍّ ... فخطب خطبة بالغه إلى أن قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي وَالْإِمَامَ بَعْدِي ... اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَ عِنْدَ تَبْيِينِ ذَلِكَ فِي عَلِيٍّ الْيَوْمَ أَكْمَلْتَ لَكُمْ دِينَكُمْ بِإِمَامَتِهِ ...».

فنسب الأميني كتاب الولاية لابن جرير السنّي وهذا ما لا طريق إلى إنكاره إلّا من غمض عينيه عن الحق، فاستمع الآن لاعتراقات كبار علماء أهل السنّة لما نسب إلى ابن جرير الطبري السنّي في المقام:

قال ياقوت في ترجمته محمد بن جرير الطبري السنّي من معجم الأدباء عند عدّ مؤلفاته:

«وكتاب فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه تكلم في أوله بصحة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٨

الأخبار الواردة في غدیر خمّ ثم تلاه بالفضائل ولم يتّم» (١).

وقال في موضع آخر في سبب تأليف محمد بن جرير الطبري السنّي لهذا الكتاب:

«وكان قد قال بعض الشيوخ ببغداد بتكذيب غدیر خمّ!! ... ولما بلغ أبا جعفر ذلك فابتدأ بالكلام في فضائل عليّ بن أبي طالب وذكر طرق حديث خمّ فكثر الناس لاستماع ذلك ...» (٢).

وذكر الذهبي في ترجمته الطبري من تذكرة الحفاظ وحكى عن الفرغاني أنّه قال:

«ولما بلغه أن ابن أبي داود تكلم في حديث غدیر خمّ! عمل كتاب الفضائل وتكلم على تصحيح الحديث».

ثمّ قال الذهبي:

«قلت: رأيت مجلداً من طريق هذا الحديث لابن جرير فاندعشت له ولكثرة تلك الطرق!» (٣).

وقال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة الطبري:

«وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدیر خمّ في مجلدين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٢٩

ضحمين» (١).

وقال في موضع آخر من كتابه:

«وقد اعتنى بأمر هذا الحديث [أى حديث غدیر خم] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ فجمع في مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه...» (٢).

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أمير المؤمنين علي عليه السلام وهو يتكلم عن حديث الغدير:

«وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلف فيه أضعاف من ذكر [أى ابن عقدة] وصححه» (٣).

فعلى هذا تبين صدق قول الأئمة فيما نسب إلى ابن جرير الطبري السنن وكشف عدم صدق الدكتور القفاري في أمانته ودعاياته.

رابعاً- إن الذي نقله المرحوم الأئمة من كتاب «الولاية» لابن جرير الطبري «في علي نزلت سورة والعصر» قد أورده السيوطي في الدرر المنثور عن ابن عباس حيث قال:

«أخرج ابن مردويه عن ابن عباس في قوله [تعالى]: «والعصر* إن الإنسان في خسر» يعني أبا جهل «إلّا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» ذكر علياً وسلمان» (٤).

وبمثله أخرج الحاكم الحسكاني عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه

وسلامه القرآن من التحريف، ص: ٥٣٠

وآله وسلم، قال:

«إلّا الذين آمنوا وعملوا الصالحات...» هم علي وشيعته.

وبسند آخر عن ابن عباس قال:

«جمع الله هذه الخصال كلها في علي: «إلّا الذين آمنوا» كان والله أول المؤمنين إيماناً «وعملوا الصالحات» وكان أول من صلى وعبد الله من أهل الأرض مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (١).

هذا وادعى الدكتور القفاري دعاوى خطيرة أخرى في المجال، انظر وتعجب قال:

«إن الروافض استغلوا التشابه في أسماء بعض أعلامهم مع بعض أعلام أهل السنة وقاموا بدس فكري رخيص يضل الباحثين عن الحق... حيث ينظرون في أسماء المعتبرين عند أهل السنة فمن وجدوه موافقاً لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا حديث رواية ذلك الشيعي أو قوله إليه.

ومن ذلك محمد بن جرير الطبري الإمام السنن المشهور صاحب التفسير والتاريخ فإنه يوافق في هذا الاسم محمد بن جرير بن رستم الطبري من شيوخهم... وقد استغل الروافض هذا التشابه فنسبوا للإمام ابن جرير بعض ما يؤيد مذهبهم مثل: كتاب المسترشد في الإمامة مع أنه لهذا الرافضي وهم إلى اليوم يسندون بعض الأخبار التي تؤيد مذهبهم إلى ابن جرير الطبري الإمام كالأئمة النجفي في الغدير (ج ١/ ص ٢١٤-٢١٦).

ولقد ألحق صنيع الروافض هذا- أيضاً- الأذى بالإمام الطبري في حياته وقد أشار ابن كثير إلى أن بعض العوام اتهمه بالرفض ومن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣١

الجهلة من رماه بالإلحاد وقد نسب إليه كتاب عن حديث غدیر خم يقع في مجلدين ونسب إليه القول بجواز المسح على القدمين في الوضوء.

ويبدو أن هذه المحاولة من الروافض قد انكشف أمرها لبعض علماء السنة من قديم، قد قال ابن كثير: ومن العلماء من يزعم أن ابن جرير اثنان أحدهما شيعي وإليه ينسب ذلك ويزهون أبا جعفر من هذه الصفات» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣٢

وإن كانت مناقشة هذه الدعاوى يطول بها المقام ولكنها ضرورية ليتعرف القارىء على الحقائق، لذلك ستتابع هذا البحث خلال عدّة فقرات:

١- مَنْ مِنْ علماء الشيعة استغلّ تشابه الأسماء، وعلى سبيل المثال نَسَب كتاب (المسترشد في الإمامة) لابن جرير الطبرى السنّى ليخدع الآخرين ويضلّهم بالشكل الذى يدعيه افتراءً الدكتور القفارى؟
ثم ما هى حاجة الشيعة لاستغلال تشابه الأسماء؟ هذه أسماء بعض كبار الإمامية ممن صرّحوا أنّ محمد بن جرير الإمامى صاحب كتاب المسترشد هو غير محمد بن جرير السنّى صاحب كتاب التاريخ، فَمَنْ قال من متقدميهم:
أ: الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن عليّ النجاشى (ت/ ٤٥٠ هـ). قال:
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣٣

«أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبرى إنّهُ جليل من أصحابنا الإمامية كثير العلم ... له كتاب المسترشد» (١).
ب: شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسى (ت/ ٤٦٠ هـ). قال:

«محمد بن جرير بن رستم الطبرى يُكنى أبا جعفر فاضل وليس هو صاحب التاريخ فإنّه عامى المذهب [أى من أهل السنة]، وله كتب ...

منها كتاب المسترشد» (٢).

ج: ومحمد بن عليّ بن شهر آشوب (ت/ ٥٨٨ هـ). قال:

«أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى دين فاضل وليس هو صاحب التاريخ، من كتبه المسترشد» (٣).

وغيرهم كمحمد بن الحسن الشهير بابن اسفنديار فى تاريخ طبرستان «٤» المؤلف عام (٦١٣ هـ). والعلامة الحسن بن عليّ بن داود الحلّى (ت/ ٧٠٧) «٥» و ...

وهذا من متقدمى الإمامية وأما من المتأخرين:

محمد باقر الخوانسارى «٦» (ت/ ١٣١٤ هـ). والسيد حسن الصدر «٧» (ت/ ١٣٥٤ هـ). والسيد محسن الأمين «٨» (ت/ ١٣٧١ هـ). والسيد الخوئى «٩» (ت/ ١٤١٣ هـ). وغيرهم ... فإنهم كلّهم أجمعين قديماً وحديثاً صرّحوا بأبلغ تصريح بأن
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣٤

محمد بن جرير الإمامى صاحب كتاب المسترشد غير محمد بن جرير السنّى صاحب كتاب التاريخ.

فأين استغلال الروافض - على حد تعبير الدكتور القفارى - التشابه فى الأسماء ونسبتهم لابن جرير السنّى كتاب المسترشد فى الإمامة؟
نعم ذكر ابن النديم فى الفهرست - عند عدّ مصنّفات محمد بن جرير الطبرى السنّى - كتاب المسترشد فلعله وهّم منه ولم يركن لقوله أحد من الإمامية.

٢- هل إنّ العلامة الأمينى - وبالشكل الذى يقوله الدكتور القفارى متشبهاً بكلام ابن كثير - يُسند كذباً بعض الأخبار التى تؤيد مذهب الإمامية لابن جرير الطبرى السنّى؟

لاحظنا أن الأمينى ما كان ينسبه إلى ابن جرير هو عين الصدق والحقيقة، ورأينا اعتراف كبار علماء أهل السنة كـ «ياقوت» و «الذهبي» و «ابن كثير» و «ابن حجر» أن محمد بن جرير الطبرى السنّى له كتاب فى مجلدين وهو المسمى بكتاب الولاية أو كتاب فضائل عليّ وأورد فيه طرق حديث الغدير وقد شاهدوه بأنفسهم.

وبناءً على ذلك فما هو قصد «ابن كثير» عندما يقول عبارته التالية: «ومن العلماء من يزعم إنّ ابن جرير اثنان أحدهما شيعى وإليه ينسب ذلك ويُتزوّن أبا جعفر من هذه الصفات»؟

إذا كان قصده أنّ محمد بن جرير السنّى لم يكن له كتاب يتعلق بغدير خم ولم يقل بجواز مسح القدمين فى الوضوء، فإن ذلك

متناقض مع نصّ عبارة ابن كثير نفسه الذي كان يقول: إنه رأى كتاب ابن جرير السني الذي تناول فيه حديث الغدير وكذلك يتناقض مع عبارة ابن جرير فيما يخص جواز المسح في الوضوء- إضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد كتاب يخص غدير خم بين مصنفات ابن جرير الأمامي، وجواز المسح على القدمين ممّا أجمع عليه الإمامية وليس من مختصات ابن جرير الإمامي
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣٥

- وهذا تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري السني الذي كتب فيه بعد أن نقل أحاديث تخص جواز المسح على القدمين- ما يلي:
«والصواب من القول عندنا في ذلك: أن الله أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم»
«١».

والعجيب أن الدكتور القفاري لم يراع الأمانة حتى في نقل عبارة ابن كثير ويكتب مستنداً لكلام ابن كثير بأن: «الروافض قد آذوا الإمام الطبري السني في حياته، في الوقت الذي (ابن كثير) نفسه فيما يخص ابن جرير الطبري السني يقول:
«ظلمته الحنابلة ونسبوه إلى الرفض) انظر نص عبارته:
«ولقد ظلمته الحنابلة... ودفن في داره لأن بعض عوام الحنابلة ورعاعهم منعوا من دفنه نهراً ونسبوه إلى الرفض ومن الجهلة من رماه بالإلحاد» «٢».

إلى هنا كانت مناقشة دعاوى الدكتور القفاري فيما يخص العلامة الأميني، والآن نرجع إلى أصل البحث.
ونرى ماذا يقول الدكتور القفاري فيما يخص عبد الحسين شرف الدين؟ في بداية هذا البحث عندما نقلنا عبارة الدكتور القفاري لوحظ إنه عدّ عبد الحسين شرف الدين من ضمن الإتجاه الأول وقال:
«لقد أتجه صنف من شيوخهم إلى إنكار وجودها [أي فريضة التحريف] أصلاً ومن هؤلاء عبد الحسين الأميني النجفي في الغدير و...
عبد الحسين شرف الدين...» «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣٦
ثم كتب الدكتور القفاري فيما يخص عبد الحسين شرف الدين ما يلي:
«أما أسلوب عبد الحسين في نفيه لهذه الاسطورة ففيه شيء من المكر والمراوغة قد لا ينتبه له إلا من اعتاد على أساليبهم وحيلهم...
تأمل قوله: «فإن القرآن الحكيم متواتر من طرفنا بجميع آياته وكلماته» ماذا يعني بالقرآن المتواتر من طرفهم هل هو القرآن الذي بين أيدينا أم القرآن الغائب مع المنتظر كما يدعون...»

إن تخصيصه بأنه متواتر من طرفهم يلمس منه الإشارة للمعنى الأخير ذلك أن القرآن العظيم كان من أسباب حفظه تلك العناية التي بذلها عظيم الإسلام أبو بكر وعمر وأتمها أخوهما ذو النورين عثمان بن عفان في جمعه وتوحيد رسمه تحقيقاً لوعده عز وجل ومعتقد الشيعة في الخلفاء الثلاثة معروف فهذا القرآن إذاً غير متواتر من طرفهم» «١».
مع الأسف إن الدكتور القفاري لا زال ملتزماً بأسلوبه الخياني في نقل العبارات، لا بل فإنه هنا يؤكد القرآن هذه المرة إضافة إلى كيد المسلمين، وذلك:

أولاً: فإن العلامة عبد الحسين شرف الدين غير منكر مطلقاً لأصل وجود هذه الروايات في كتب الفريقين- بالشكل الذي كتب عنه الدكتور القفاري- لقد أتجه صنف من شيوخهم إلى إنكار وجودها، وإيكم نص عبارته:
«نعم لا- تخلو كتب الشيعة وكتب السنة من أحاديث ظاهرة بنقص القرآن، غير أنها مما لا وزن لها عند الأعلام من علمائنا لضعف سندها ومعارضتها بما هو أقوى منها سنداً وأكثر عدداً وأوضح دلالة، على أنها من أخبار الآحاد... فلا يرجع بها عن المعلوم المقطوع به ولا سيما بعد معارضتها لقوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له

لحافظون» (١).

ثانياً: يقصد السيد شرف الدين من القرآن المتواتر، القرآن الموجود نفسه ولا- شك، والدكتور القفاري مع الأسف خان في كلام شرف الدين وقطعه، بالشكل الذي يوقع القارىء في اشتباه، وهذا نص عبارة شرف الدين:

«فإن القرآن العظيم والذكر الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته وسائر حروفه وحركاته وسكناته تواتراً قطعياً عن أئمة الهدى من أهل البيت عليهم السلام لا يرتاب في ذلك إلا معتوه وأئمة أهل البيت كلهم أجمعون رفعوه إلى جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الله تعالى وهذا أيضاً ممّا لا ريب فيه ...

وكان القرآن مجموعاً أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو عليه الآن من الترتيب والتنسيق في آياته وسوره وسائر كلماته وحروفه بلا زيادة ولا نقصان ولا تأخير ولا تبديل ولا تغيير ... وقد عرضه الصحابة على النبي صلى الله عليه وآله وتلوه عليه من أوله إلى آخره ...».

إلى أن قال (رحمه الله تعالى):

«وكيف كان فإن رأى المحققين من علمائنا الإمامية أن القرآن العظيم إنما هو بين الدفتين الموجود في أيدي الناس ...» (٢).

ثالثاً: إن القرآن الغائب مع الإمام المهدي «عج» ليس إلا مصحف الإمام عليّ عليه السلام والذي تثبته روايات الفريقين وقد تحدّثنا عن ذلك مفصلاً ونتيجة الكلام فيما يخص مصحف الإمام عليّ عليه السلام كما قاله عبد الكريم الشهرستاني

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣٨

- مؤلف الملل والنحل - وكذلك آخرون الذين سبق ذكرهم كان كالاتي:

الإمام عليّ عليه السلام جمع القرآن بعد وفاة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، بعد ذلك أراه الصحابة وقد عرضوا عنه فقال لهم: سوف لن تروه أبداً ...

وبناءً على ذلك فكيف يقول الدكتور القفاري «القرآن الغائب متواتر من طرقهم - أي من طرق الشيعة -؟!»

في أي مكان من هذه المصادر والأدلة جاء أن الإمام عليّ عليه السلام جمع القرآن من طرق الشيعة بجميع آياته وكلماته و...؟ هل ان الدكتور القفاري منته إلى التناقض الواضح في كلامه؟

رابعاً: هنا الدكتور القفاري مع الأسف يغمض العين عن القواعد الواضحة في «علم الحديث» ومن ذلك يقول: «... ومعتقد الشيعة في الخلفاء الثلاثة معروف فهذا القرآن إذاً غير متواتر من طرقهم» على فرض أن اعتقاد الشيعة فيما يخص الخلفاء الثلاثة هو ما قاله

الدكتور القفاري فمن القائل من علماء الحديث إن وثاقه الأفراد شرط في الخبر المتواتر؟

قال في شرح النخبة:

«إن المتواتر ليس من مباحث الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحّة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحثه» (١).

هذا والشخص الآخر الذي أورده الدكتور القفاري ضمن الاتجاه الأول هو الشيخ لطف الله الصافي، الذي لا ينكر بدوره وجود تلك الأخبار في كتب الفريقين وإليك نصّ عبارته، فقد قال الشيخ الصافي بعد ذكره لشطر من الأخبار:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٣٩

«وهذه الأخبار وإن كانت مطروحة لا- يجوز الاتكال عليها وقامت الضرورة والاجماع من الفريقين على خلافها ... إلا أنّ المنصف يعرف منها أنه لو جاز نسبة القول بوقوع النقص في القرآن بوجود تلك الأخبار لكان أهل السنة أولى بها فإنهم نقلوا في كتبهم المعتمدة وتفاسيرهم ذلك» (١).

الوجه الثاني: الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريرها

قال الدكتور القفارى:

«وقد اتخذ هذا الاعتراف صوراً متعددة، فصنف منهم يعترف بأن عندهم بعض الروايات فى تحريف القرآن ولكنه يقول إنها «ضعيفة شاذة وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً فإما أن تؤول بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار.

وصنف يقول بأنها ثابتة، ولكن «المراد فى كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل فى مقابل البطن والتأويل.

وصنف ثالث يقول بأن القرآن الذى بين أيدينا ليس فيه تحريف ولكنه ناقص قد سقط منه ما يختص بولاية على وكان الأولى أن يعنون المبحث تنقيص الوحي أو يصرح بنزول وحي آخر وعدمه.

وصنف رابع يقول: نحن معاشر الشيعة نعتقد بأن هذا القرآن الذى بين أيدينا الجامع [يعنى المجموع] بين الدفتين هو الذى أنزله الله تعالى على قلب خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يدخله شيء بالنقص أو بالزيادة... على أننا معاشر الشيعة نعترف بأن هناك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٠

قرآناً كتبه الامام على عليه السلام بيده الشريف بعد أن فرغ من كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وتنفيذ وصاياه... وهو محفوظ عند الامام المهدي «عج».

واتجاه خامس يقول: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم كما لهم اجتهادهم... غير أنا حينما فحصنا ذلك ثبت لنا عدم التحريف فقلنا به وأجمعنا عليه».

وفريق سادس: يقول بأن هذه الفرية إنما ذهب إليها من لا تمييز عنده بين صحيح الأخبار وسقيمها من الشيعة وهم الأخباريون أما الأصوليون فهم ينكرون هذا الباطل».

أقول: قبل أن أبدأ بنقد دعاوى الدكتور القفارى لا بد أن أوضح أن التقسيم الذى ذكره يقوم - وكما هو دأبه - على أساس تقطيع العبارات وتحريف آراء علماء الامامية، لأنه فى الواقع إن جميع الأصناف الستة التى ذكرها فى هذا الاتجاه ما هى إلا صنف واحد لا غير، وهى تقريباً مما اتفقت عليها الإمامية - بالشكل الذى نقلناه فى مبحث «دراسة روايات التحريف فى كتب الشيعة» فى المقام الأول - هؤلاء عند تناولهم أسانيد تلك الروايات قالوا: أكثرها ضعيفة شاذة وأخبار آحاد وعند تناولهم المضمون (فقه الرواية) يقولون: بناء على القرائن والشواهد الكثيرة إن قصد المعصومين عليهم السلام بقولهم: «كذا أنزل» هو التفسير بحسب التنزيل فى مقابل البطن والتأويل ولأن هذا التنزيل من الله حسب الأدلة الثابتة والشواهد الكثيرة من الفريقين، فإنهم أسموه بنزول وحي آخر، وهؤلاء أنفسهم أيضاً يعتبرون مصحف الإمام على عليه السلام أمراً ثابتاً بالاستناد إلى روايات الفريقين واختلاف ذلك المصحف عن الموجود بين أيدينا فقط فى ترتيب السور وبيان حقائق تفسيرية وتأويلية وذلك بالاستناد إلى الأدلة والقرائن، ونفس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤١

هؤلاء المحققون من الامامية قالوا: بعض الإمامية - كالأخباريين - وكذلك الحشوية من أهل السنة اعتبروا روايات التحريف صحيحة، لتعلقهم أكثر من المعقول بالروايات، مما أدى أن يقولوا بالتحريف، فى حين أنها ساقطة، لعدم احتواءها المعنى الصحيح والمعقول، ومخالفتها الأدلة القطعية لصيانة القرآن من التحريف.

بناءً على ذلك فإن الأصناف الستة التى ذكرها الدكتور القفارى ما هى إلا صنف واحد، ولو كان الدكتور قد جاء بكل عبارات وآراء هؤلاء فإن هذا الأمر لكان واضحاً بشكل جيد.

على سبيل المثال لاحظوا كل العبارة التى أوردها الدكتور القفارى عن العلامة الطباطبائي باعتبارها من الصنفين الثانى والسادس،

العلامة الطباطبائي يقول:

«ذهب جماعة من محدثي الشيعة والحشوية وجماعة من محدثي أهل السنة إلى وقوع التحريف بمعنى النقص والتغيير...».

وفيما يخص أسانيد روايات التحريف يقول:

«إن أكثرها ضعيفة والسالم منها من هذه العلل أقل قليل... وعلى تقدير صحته إسناده مخالفة للكتاب مخالفة قطعية حسب ما قررناه ...

وإن ما جمعه الإمام علي عليه السلام القرآن وحمله إليهم [أي إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله] وعرضه عليهم لا- يدل على

مخالفة ما جمعه لما جمعه في شيء من الحقائق الدينية الأصلية أو الفرعية ...

ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ولم يقنع بمجرد إعراضهم عما جمعه...» (١).

بناءً على ذلك فإن العلامة الطباطبائي سيكون ضمن الأصناف الستة جميعها،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٢

وكذلك المرحوم محمد حسين آل كاشف الغطاء الذي عيّده الدكتور القفاري ضمن الصنف الأول فقط، وكذلك المرحوم آغا

بزرگ الطهراني الذي قال عنه الدكتور القفاري إنه من الصنف الثالث، حتى أولئك الذي أوردتهم الدكتور القفاري ضمن الاتجاه

الأول- المرحوم شرف الدين والأمني والصابي- هم كذلك من هذه المجموعة، وقد لاحظتم نص عباراتهم، بل سترون عما قريب

أن أولئك الذين يقول عنهم الدكتور القفاري بعنوان «الاتجاه الرابع» هم كذلك جزءاً من المجموعة التي نتناولها حالياً.

وعلى هذا فإن الحق هو ما قدمناه: الإمامية في هذا المجال ليسوا إلا صنفًا واحدًا لا غير، فهؤلاء يعترفون بوجود الروايات التي تدل

بظاهرها على التحريف في كتب الإمامية- كما في كتب أهل السنة- ولكن في مقام فقه الرواية يقومون بمعالجة أسانيد ومضامين

تلك الروايات.

الآن لنرى ما هي مناقشات الدكتور القفاري للأصناف الستة- الموهومة-؟

فهو هكذا يكمل:

«نبدأ في مناقشة الآراء السابقة على حسب ترتيب عرضها:

أولاً: إن القول بأن تلك «الأساطير» هي في مقاييس الشيعة روايات ضعيفة شاذة، يرد عليه ما رده طائفة من شيوخهم من القول

باستفاضتها وتواترها كالمفيد والكاشاني ونعمة الله الجزائري وغيرهم، بل إن المجلسي جعل أخبارها كأخبار الإمامة في الكثرة

والاستفاضه كما سلف...» (١).

أقول: لقد تم البحث بالتفصيل سابقاً في هذا الموضوع ولا- يوجد تناقض في القول بين أولئك الذين يقولون إن الأخبار في هذا

المجال ضعيفة شاذة وبين أولئك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٣

الذين يقولون إنها متواترة ومستفيضة (١) لأن كلاً من هؤلاء نظروا إلى الموضوع من زاوية معينة فأولئك الذين حكموا بشذوذ تلك

الروايات، نظروا إلى روايات التحريف بالمعنى الأخص- أي التحريف بمعنى النقيضة في متن آيات القرآن- أما أولئك الذين يقولون

بتواتر الروايات واستفاضتها فإنهم نظروا إلى التحريف بمعناه الأعم- يشمل التحريف في معنى الآيات، اختلاف القراءات، الاختلاف

في تأليف الآيات و...- ومن هنا فإن هؤلاء حكموا عن كميّة تلك الروايات بعنوان «متواتر معنى» مع قيد «معنى» وواضح أن أكثر

الروايات حينئذ خارجة عن النزاع، من هنا نرى إن العلامة المجلسي في حين أنه يعد تلك الأخبار مستفيضة كأخبار الإمامة لكن في

موسوعته العظيمة (بحار الأنوار) في بداية كل بحث يأتي بالآيات المناسبة مع البحث ثم يشرع بالبحث مستنداً بالآيات ومستشهداً بها

بالشكل الذي يمكن القول معه وبجراً إن كل آيات القرآن هي مورد استناد المجلسي في بحار الأنوار، وقد قال بكل صراحة في

طلیعة «كتاب القرآن» من موسوعة بحار الأنوار:

«باب فضل القرآن وإعجازه وأنه لا يتبدل بتغير الأزمان» (٢).

والشيخ المفيد الذي يعد تلك الأخبار مستفيضة، يصرح بأن تلك الأخبار، هي أخبار آحاد وأكثرها في باب القراءات أو في باب تأليف الآيات- لا التحريف بمعنى النقيضة- قال رحمه الله:

«إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله بصحتها... مع إنه لا ينكر أن تأتي القراءة على وجهين متزئين... كما سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٤

يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على أوجه شتى» (١).

كذلك المحدث الكاشاني ونعمة الله الجزائري، حيث لاحظتم نص كلامهما من قبل (٢)، والعجيب إن الدكتور القفاري نفسه أورد في مكان آخر بعض عبارات هؤلاء كالمفيد والكاشاني (٣). ولا بد أن يكون قد فهم مقصوده الحقيقي ولكنه هنا تجاهل الحق وكتب ما يلي:

«فإن هذا الحكم من كبير علماء الشيعة على تلك الروايات بالشذوذ مع كثرتها التي اعترف بها شيوخهم تدل على شيوع الكذب في هذا المذهب بشكل كبير...» (٤).

إذا كان معيار الدكتور القفاري صحيحاً فيحق لنا بدورنا أن ننسج على منواله ونقول: بأن الحكم من كبار علماء أهل السنة على تلك الروايات بالشذوذ والآحاد- كفخر الرازي والسرخسي ومصطفى وزيد و...- مع كثرتها في كتب أهل السنة بحيث اعترف بها شيوخهم- كابن سلام والسيوطي والآلوسي- يدل على شيوع الكذب في هذا المذهب بشكل كبير... (٥).

هل إن هذا الحكم صحيح، الجواب بعهدة الدكتور القفاري وأمثاله؟! مع أنا نعلم- والقفاري أيضاً يعلم لو تخلى عن هواه- أن كثرة الأحاديث ووقوعها في كتب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٥

الفريقين شيء، وبيان معالجه تلك الأسانيد ومضامينها في الأمور المختلفة شيء آخر.

ثم قال الدكتور القفاري في مناقشته للصنف الثاني:

«ثانياً: أمياً القول بأن المقصود بروايات الشيعة في هذا هو تحريف بعض النصوص التي نزلت لتفسير آيات القرآن فهذا تأكيد للأسطورة وليس دفاعاً عنها، ذلك إن من حرف ورد وأسقط النصوص النازلة من عند الله والتي تفسر القرآن وتبينه هو لردّ وتحريف الآيات أقرب...» (١).

مع الأسف فإن الدكتور القفاري لم يراع الأمانة في وصفه للصنف الثاني كذلك، لأن هؤلاء لم يقولوا: «إن المقصود... هو تحريف بعض النصوص التي نزلت لتفسير آيات القرآن» ولكن قالوا: «المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل، هو التفسير...».

هذه هي نص عبارة هؤلاء وقد نقلها نفس الدكتور القفاري في ابتداء بيان «الوجه الثاني» من الصنف الثاني من الأصناف عند تناولها- ونحن قمنا بالنقل عنه- والملاحظ إنه هنا لم يراع الأمانة ومن ثم بناءً على عمله هذا تتخذ المناقشات.

أما أصل جواب هذا الحكم وادعاء الدكتور القفاري فقد لوحظ من قبل على أنه:

أولاً: جواب علماء الشيعة الذين يقولون: (المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم كذا نزل هو التفسير) هو نفسه الذي تقول بصحته الشواهد والقرائن الكثيرة، علماً أن بعضاً من كبار أهل السنة مثل (أبو عبيد القاسم بن سلام) و (ابن حزم الأندلسي) قالوا بذلك أيضاً (٢).

ثانياً: إن الدكتور القفاري بحكمه هذا أوقع نفسه في التناقض في القول لأنه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٦

يعترف في مكان آخر من كتابه «إن الصحابة قد كتبوا نصوص نازلة من عند الله والتي تفسر لبعض الآيات في نفس مصحفهم» (١)، ولكن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنهم جردوا القرآن من تلك النصوص، فبناءً على ذلك إذا كان قول الدكتور القفاري «إن من أسقط النصوص النازلة من عند الله هو لرد وتحريف الآيات أقرب» صحيح، فإن الخلفاء يُتهمون بالتحريف، لأن قصد عثمان من توحيد المصاحف كما قال به القاضي أبو بكر الباقلاني هو:

«أخذه بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل اثبت مع التنزيل ...» (٢).

وخاصة الخليفة الثاني حيث كان يُظهر إصراره على ذلك برفع شعار «جردوا القرآن» (٣).

ثم قال الدكتور القفاري:

«على أن هذا (التأويل لنصوص الاسطورة) لا يتلائم مع كثير من تلك الروايات إذ إن في رواياتهم «المفتراة» التصريح بأن النص القرآني قد شابه - بزعمهم - تغيير ألفاظه وكلماته فهذا التأويل ليس بمخرج سليم من هذا العار والكفر ... والموقف الحق هو ردها ورد مرويات من اعتقدها لأنه ليس من أهل القبلة ...» (٤).

الدكتور القفاري نفسه يقص ويخيط، فاقروا نص عبارة الإمامية - والذي أورده

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٧

الدكتور القفاري نفسه - هم لم يقولوا مطلقاً بوجود تأويل لكل الروايات ولكنهم قالوا: «المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل هو التفسير ...» معنى ذلك كما يظهره نص كلامهم أنه يخص «الكثير» من الروايات التي استعمل فيها تعبير «كذا أنزل» (١).

ولكن فيما يتعلق بكل الروايات التي تخلو من التأويل الصحيح فإنهم أسقطوها وردوها بشكل قطعي، وهذه تكملة عبارة العلامة الطباطبائي التي أوردها الدكتور القفاري في الصنف الثاني، وموقف الدكتور القفاري وحديثه هنا أيضاً عن الصنف الثاني، قال العلامة الطباطبائي:

«... فالحق إن روايات التحريف المروية من طرق الفريقين - إن لم يكن لها معنى صحيح - مخالفة للكتاب مخالفة قطعية فهي ساقطة لا محالة» (٢).

بناءً على ذلك فكيف يشغل الدكتور القفاري نفسه والآخرين بالمرحى التي أنتجها؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٨

ثم قال الدكتور القفاري في مناقشة الصنف الثالث:

«ثالثاً: أمّا القول بأن القرآن ناقص وليس بمحرف فهذا كسابقه ليس بدفاع ولكنه تأكيد لأساطيرهم وطعن في كتاب الله بما يشبه الدفاع فكيف تهتدي الأمة بقرآن ناقص ... وهذا هو مبلغ دفاعه عن القرآن والإسلام، سبحانه هذا بهتان عظيم» (١).

ربما يتعجب القارئ إذا قلنا إن الدكتور القفاري لم يراع الأمانة مرة أخرى هنا، فالقائل بذلك هو المرحوم آغا بزرك الطهراني فنص عبارته هنا فيما يخص ب «تنقيص الوحي» لا «تنقيص القرآن»، فالوحي عنده شكلان وحي تنزيلي قرآني، ووحي تنزيلي تفسيري وقال: فالمنقوص من القرآن الموجود هو الوحي التنزيلي التفسيري لا الوحي القرآني المعجز، وواضح إن التنقيص في الوحي التفسيري لا يُصيب القرآن بخلل وتحريف. وهذه نص عبارة الشيخ آغا بزرك الطهراني انظر:

«إن ما بين الدفتين الذي وصل بأيدينا بالتواتر إلى اليوم بلا شك لأحد من المسلمين ولا ارتياب ... فالقرآن المجيد الذي هو بأيدينا ليس موضوعاً لأي خلاف يذكر فمحل الخلاف إنزال وحي آخر غير ما بين الدفتين ...» (٢).

ونحن سابقاً في «دراسة تحليلية عن مفاهيم «الاقراء» و «التنزيل» تحدثنا عن ذلك مفصلاً وقلنا بوجود نوعين من الوحي استناداً إلى الأدلة والقرائن الموجودة عند الفريقين وهو أمر ثابت ولا يختص بالشيعة، بل يُصرح به عدد من كبار أهل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٤٩

السنة مثل «ابن قتيبة» «١» و «أحمد العاصمي» «٢» و «ابن حزم» «٣» و «أبو جعفر النحاس» «٤» و «أبو زهوه» «٥» وغيرهم، وتقدم كلامهم في بحث: «نظرة إلى أجوبة أهل السنة عن رواياتهم».

بناءً على ما تقدم وطبقاً لقول الدكتور القفاري هل يصح أن نقول لابن حزم وأبو جعفر النحاس وأمثالهما: وهذا هو مبلغ دفاعهم عن القرآن والإسلام، سبحانه هذا بهتان عظيم!!؟

قال الدكتور القفاري في صنف آخر:

«رابعاً: إن ما قاله الصنف الرابع بوجود قرآن آخر عند منتظرهم ...

فهذا يعني إن الدين لم يكمل وإن مسألة وجود قرآن آخر ومسألة الطعن في كتاب الله سبحانه هما في كتب الشيعة الإمامية واحدة ... فهم يزعمون إن علياً جمع القرآن بتمامه وجاء إلى الصحابة فردوه وألفوا قرآناً حذفوا منه ما يتصل بولاية علي ... فهذا الرفض ومن على منهجه أراد الخداع والتليس ...» «٦».

إن كل نوع من الاتهام والسب الذي أورده الدكتور القفاري فيما يتعلق بمصحف الإمام علي - وكرر ذلك عدّة مرات - يُصيب أكثر علماء أهل السنة، فلقد سمعتم أقوالهم الخاصة بمصحف الإمام علي، فمن خلال تتبعنا النسب إلى القرن الثامن وجدنا بحدود عشرة أشخاص من كبار أهل السنة يُخبرون عن مصحف الإمام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٠

عليّ بأسانيدهم «١».

على سبيل المثال لاحظوا حديث العلّامة عبد الكريم الشهرستاني صاحب الملل والنحل فلقد تحدّث عن المصحف مفصلاً وكان يقول: بعد أن أرى الإمام عليّ عليه السلام المصحف للصحابة وقال «هذا كتاب الله» فقالوا:

«ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه فقال: والله لا ترونه بعد هذا أبداً ...

فرجع به إلى بيته قائلاً: «يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً».

إلى أن قال الشهرستاني:

«كيف لم يطلبوا جمع عليّ بن أبي طالب أو ما كان أكتب من زيد بن ثابت؟ أو ما كان أعزب من سعيد بن العاص؟ أو ما كان أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من الجماعة؟! بل تركوا بأجمعهم جمعه واتخذوه مهجوراً ونبذوه ظهرياً وجعلوه نسياً منسياً ...» «٢».

الآن نسأل الدكتور القفاري هل إن هؤلاء العلماء لا زالوا يعتقدون «إن الدين لم يكمل»؟ هل إن هؤلاء «أرادوا الخداع والتليس»؟ إلى آخر الألفاظ البذيئة والاتهامات الفارغة والتي تكرر في مواضع متعددة صدرت وهي بعيدة عن الأخلاق العلمية «٣» فضلاً عن الإنسان المسلم.

أما ما يتهم به الدكتور القفاري ويقول «حذفوا منه ما يتصل بولاية علي» فهو مجرد اتهام ولم يشر إلى المصدر أو القائل لنرى مدى صحّة ذلك.

وفي الصنف الخامس قال الدكتور القفاري:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥١

«أما الفئة الخامسة الذين يقولون بأن القول بالتحريف رأى خاطيء وضلال سابق وكنا نذهب إليه ثم تبين لنا الحق فعدلنا عنه ... فإنه ليسر المسلم أن يرجعوا عن هذا المذهب الفاسد ... ولكن هذا القول قد يكون للتقية أثر فيه ... ذلك إن أصحاب هذه المقالة والكتب التي حوت هذا الكفر، هي محلّ تقدير عند هؤلاء وصدق الموقف في هذه المسألة يقتضى البراءة من معتقديها وكتبهم كالكليني وكتابه الكافي والقمي وتفسيره وغيرهما».

مرة أخرى عدم أمانة القفاري تجعل الإنسان يتعجب حقاً فلأى سبب وباعث يبتعد الدكتور القفاري عن الأمانة وإلى هذا الحد؟! لماذا يحرف الدكتور القفاري كلام الآخرين في كل جملة من كتابه متصوراً إنه سيُجرّ القاريء إلى الهدف والمقصد الذي يريده؟ انظر عبارة القائل وهو صاحب كتاب الشيعة والسنة في الميزان هل إنه يقول:

«إننا نذهب إلى القول بالتحريف ثم تبين لنا الحق فعدلنا عنه» بالشكل الذي ينقل عنه الدكتور القفاري ثم يكمل «فإنه ليس المسلم أن يرجعوا عن هذا...» أو ذلك الذي يقول: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم، كما لهم اجتهادهم غير إنا حينما فحصنا ذلك ثبت لنا عدم التحريف فقلنا به وأجمعنا عليه» (١).

أما طبل التقيّة فإن الدكتور القفاري يقرعه في أي مكان اشتهاه، ومع ذلك فليس له أي مكانة في بحثنا هنا، كيف يعملون الشيعة التقيّة في الوقت الذي ملئت كتب السنة من هذه الروايات؟ بل في أوساطهم من يزعم بالتحريف ونحن قد قمنا بدراسة هذه تفصيلاً في مبحث «هل انكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٢

التقيّة» فراجع إن شئت.

والعجيب من القفاري استدلاله هنا على استعمال التقيّة في كتب الحديث مثل الكافي، وكتب التفسير بالمأثور مثل تفسير القمي، مع أن وجود روايات التحريف (بالمعنى المقصود في البحث) في تلك الكتب لو كان دليلاً على استعمال التقيّة لكان ذلك دليلاً على استعمال التقيّة لدى علماء السنة أيضاً. بل كان ذلك أولى بمراتب، حيث وجود روايات التحريف الكثيرة في كتبهم الحديثية مثل الصحيحين، والتفاسير بالمأثور مثل تفسير الطبري والدرّ المنثور - مع اعتراف علماء السنة بعدم قلة هذه الروايات - وهو أمر مشهور، حتى إن بعض علمائهم لحفظ مكانة هذه الكتب لديهم التجأ بجعل تلك الروايات تحت عنوان نسخ التلاوة، وحتى يسلم أصحابها من طعنات النقص الحتمية. فيتضح أن لو كان ميزان الدكتور القفاري منصفاً لتبرأ من هذه الكتب وأصحابها أيضاً، ولقال: «وصدق الموقف في هذه المسألة يقتضى البراءة من معتقديها وكتبهم كمالك وكتابه الموطأ، والبخاري ومسلم وصحيحيهما، والطبري والسيوطي وتفسيريهما، وغيرهم».

ثم ذكر الدكتور القفاري جواباً نقضياً فقال:

«ثم إن القول بأن الاثنا عشرية أجمعهم رجعوا عن هذا منقوض بصنيع عالمهم المعاصر حسين النوري الطبرسي في كتابه فصل الخطاب، والذي ألفه لاثبات هذه الفرية، وهو منقوض أيضاً بكتاب تحريف القرآن لسيدهم علي تقي بن السيد أبي الحسن النقوي اللكنهوي - المعاصر المولود سنة (١٣٢٣ هـ) وهو بالأردنية وغيرهما من مؤلفاتهم في هذا الضلال وهو معارض بما قدمناه عن آغا بزرك الطهراني والأميني النجفي وغيرهما...» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٣

وجوابه النقضى هذا ليس إلّا ضرب من الحيلة، لأنّ الذي قال: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم» إنما هو صاحب كتاب الشيعة والسنة في الميزان، وهو من المعاصرين الأحياء، ومراده من علمائنا المتقدمين الشيخ حسين النوري الطبرسي صاحب فصل الخطاب المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ. أو السيد علي تقي النقوي - إذا كان المراد من كتابه تحريف القرآن ما قاله الدكتور القفاري (١) -.

وإذا كان نفس صاحب الشيعة والسنة في الميزان يعترف بأن هؤلاء يقولون بالتحريف (٢) فكيف ينقض عليه الدكتور القفاري وأما نقض الدكتور القفاري بآغا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٤

بزرك الطهراني والشيخ الأميني فإنه مجرد محض اتهام، وقد ذكرنا فيما تقدّم نص كلامهما الواضح في عدم قولهما بالتحريف.

وقال الدكتور القفارى فى الصنف الأخير:

«سادساً: أما ما ذهبت إليه الطائفة الأخيرة من أن هذه المقالة لم يقل بها كل الاثنى عشرية وإنما هي مقالة لفرقة منهم وهم الأخباريون الذين لا يميزون بين صحيح الحديث وسقيمته فهذا قول قاله أيضاً بعض شيوخ الشيعة وهو الشريف المرتضى حيث قال: «من قال فى ذلك من الإمامية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف فى ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة وظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحتها.

كما إن القول بأن هذه الفرية خاصة بالأخبارية قالها وأكدها مرجع الشيعة الأكبر فى عصره جعفر النجفى المتوفى سنة (١٢٢٧ هـ). ولكنه من الأصوليين يذهب فى روايات التحريف الواردة فى كتب الشيعة مذهباً لا يقل خطورة عن رأى إخوانه الأخباريين، حيث قال بعد أن ذكر أن تلك الفرية هي رأى للأخباريين وهو باطل بدلالة العقل والنقل وما علم من الدين بالضرورة» (١).

ثم ذكر الدكتور القفارى رأى الشيخ جعفر النجفى، وقد ذكرنا كلامه بأكمله عند

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٥

تعرضنا لأقوال الإمامية (١)، وحاصل قوله (قده): «إن الناقص من الأحاديث القدسية لا من الوحي القرآنى، وهذا القسم أخفاه النبى ولم يظهر عليه أحد سوى أمير المؤمنين عليه السلام ثم منه إلى باقى الأئمة عليهم السلام».

ويلاحظ على الدكتور القفارى بعدم ذكر تمام عبارة ما استشهد به من أن بعض الإمامية القائلين بنسبة القول بالتحريف إلى الأخبارية منهم، حيث إنهم لم يقتصروا بنسبة هذا القول للأخبارية من الشيعة فقط بل شمل الحشوية من أهل السنة، قالوا: «إنما هي مقالة لفرقة من بعض اخباريين الإمامية والحشوية العامة، ولا يعتمد على قولهم، وقد تقدم من الدكتور القفارى محاولة حمل الحشوية فى عبارة السيد المرتضى على أصحاب الحديث من الإمامية - على الرغم من تصريح علماء السنة بأن الحشوية فرقة من الحنابلة (٢) -، وهنا لم يذكر كلمة الحشوية بالمرّة من عبارة السيد المرتضى.

وما نقله الدكتور القفارى عن الشيخ جعفر النجفى من نقص بعض الأحاديث القدسية التى من غير الوحي القرآنى فهو خارج عن بحث تحريف القرآن، والقول به لا يقدح فى سلامة القرآن من التحريف، وقد تقدّم منّا تكراراً بأن القول بوجود قسمين للوحي لا يختص بالإمامية، وأن الوحي قسم منه قرآن وهو المعجز، وقسم منه غير قرآن.

وأما تخصيص النبى صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام بإظهار قسم من الأحاديث التى من الوحي التفسيري - وقد يعبر عنه بالحديث القدسي - فتوجد عليه شواهد وأدلة من الفريقين وقد فصلنا البحث هذا فى محلّه (٣)، والقول به لا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٦

ينافى القول بسلامة القرآن من التحريف كما هو واضح.

فما قاله الدكتور القفارى فى الشيخ جعفر من أنه:

«تاه فى بيداء التكاليف والتمحلات حتى وقع مما فر منه أو كاد» (١).

مبتنٍ على عدم التفريق بين الوحي التفسيري أو الحديث القدسي وبين الوحي القرآنى، إلّا إن الفرق بينهما أوضح من الشمس لدى كافة العلماء من الفريقين، وكلام الدكتور القفارى ناشىء عن جهله أو تجاهله للحقيقة.

الوجه الثالث: المجاهرة بهذا الكفر والاستدلال به

قال الدكتور القفارى:

«والذى تولى كبر هذا البلاء هو المدعو حسين النورى الطبرسى المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ. الذى أَلّف كتابه «فصل الخطاب» لاثبات هذه الأسطورة...» (٢).

الدكتور القفاري مرات ومرات - ومع الأسف - لم يتوان عن كيل اتهاماته وافتراءاته على الشيعة ورميهم بأقبح وأساء الألفاظ، وهنا حصل على ذريعة حتى يزداد في تماديه ويكثر من سقطاته والتهجم على الآخرين، وعلى الرغم من أن المنهج العلمي وتقوى الله يفرضان عليه الدفع بالتي هي أحسن، إلا أنه استعمل ألدغ الألفاظ والاتهامات والشتم.

وبعد أن أفرغ ألفاظه القارصة وعباراته المشينة تحت العنوان المتقدم، أخذ على نفسه كشف ملابسات فصل الخطاب وبحث شبهاته، قال:

«فكان من الواجب أن تكشف ترهاته وأن تدك شبهاته ... وفيما يلي عرض موجز لمحتويات الكتاب ... مع نقده وكشف شبهاته
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٧
وأغاليطه» (١).

وقد فصل الدكتور القفاري في رده نظر المحدث النوري وكشف شبهاته في ما يقارب من الخمسين صفحة، إلا أنه في أغلب الموارد لم يأت إلأبما ذكره الإمامية في إبطال قول وشبهات المحدث النوري وردهم على فصل الخطاب.

نعم الدكتور القفاري بدل أن يكون أميناً ويشير إلى مصادر نقده وإجاباته كان غير منسجم الكلام، وفي مواجهته لما ذكره المحدث النوري لاثبات توهمه من روايات أهل السنة الدالة على التحريف التي كثرت في فصل الخطاب نرى القفاري وحتى يغطي على ذلك تارة يستعمل الألفاظ الفاحشة، وتارة يفترى، وتارة ينكر، إلى أن يقع في مناقضة نفسه.

وقد ذكر علماء الإمامية ما ينبغي ذكره في نقد ورد مزاعم المحدث النوري التي طرحها في كتابه فصل الخطاب (٢)، وهنا لسنا في حاجة لاعادتها، وقد قلنا بأن عظماء الإمامية في زمان تأليف فصل الخطاب قد ألفوا كتباً كثيرة للرد على كتاب فصل الخطاب وهي كتب عظيمة الفوائد ودقيقة التحقيق، وقد تقدم منا عرض فهرس لأسماء هؤلاء المحققين حتى يرجع إليها من أراد التفصيل في الرد على مدعيات المحدث النوري.

وفيما يلي نستعرض ما ذكره القفاري في طيات رده على المحدث النوري من الأخطاء وما كان منه من عدم الانصاف في حكمه، وما تجاهله من أداء الأمانة.

قال الدكتور القفاري:

١- «لقد قام المؤلف - مؤلف فصل الخطاب - بكشف الغطاء عن عقيدة الشيعة الاثني عشرية في تحريف القرآن وجمع ما تفرق من
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٨
أخبارهم فيها ...» (١).

في الخطوة الأولى للدكتور جاء بزلّة عظيمة حيث ادّعى أن مؤلف فصل الخطاب كشف الغطاء عن عقيدة الاثني عشرية، فهل أن جمع الأخبار صحيحها وسقيمها، سواء كانت تامّة الدلالة على المراد أو غير تامّة الدلالة، ومن مصادر متعددة أكثرها غير معتبر عند الشيعة يدل على عقيدة الشيعة في تحريف القرآن؟! إذاً صاحب كتاب الفرقان من أهل السنة في نظر الدكتور القفاري كشف الغطاء عن عقيدة السنة في تحريف القرآن أيضاً حيث جمع أخبار التحريف في كتابه (٢).

٢- «كما لم يجبن - أي صاحب فصل الخطاب - عن ذكر بعض السور بكاملها تتناولها دوائر الشيعة وليس لها ذكر في المصحف» (٣).

ومراده من «بعض السور تتناولها دوائر الشيعة» هي السورة المزعومة بسورة الولاية، إلا أن صاحب فصل الخطاب قد صرح بأنه لم يجدها في كتب الشيعة، وقد ذكرها من كتاب دبستان المذاهب، وقد ثبت أنه من كتب الملاحدة، وقد تعرضنا لدراسة سورتى الولاية والنورين تفصيلاً وقلنا إن تلك السورتين قد وضعتا في القرن العاشر بيد أعداء الدين لا غير، وقد تكفل بنشرها بعض المستشرقين بغضاً وعداءً، فراجع.

٣- «كما ردّ - صاحب فصل الخطاب - على من أنكر التحريف من طائفته وبين أن انكار القدامى كان تقيّة وأن من أنكر أخبار

التحريف يلزمه ردّ أخبار الإمامة لما بينهما من تلازم».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٩

أين قال صاحب فصل الخطاب إنكار القدامى كان تقيّة؟ وإنما قال ذلك في رأى الشيخ الطوسى وعلى نحو الاحتمال لا الجزم، واتضح فى دراستنا بخطأ المحدث النورى فى هذا الاحتمال أيضاً «١».

وفى أى مكان فى كتابه قال بالملازمة بين أخبار الإمامة وأخبار التحريف؟

ولماذا هذا التجاهل من الدكتور القفارى؟! بل إن صاحب فصل الخطاب كان فى مقام بيان حجم روايات التحريف قال: إن حجم روايات التحريف بحجم روايات الإمامة، واعترف الدكتور القفارى نفسه أن بعض تلك الروايات محمول على باب القراءة الواردة، وبعضها على نسخ التلاوة، أو كما ذهبنا إليه من حمل بعضها على التحريف فى المعنى والمصداق وذكرنا لاثبات ذلك شواهد وقرائن. انظر فصل الخطاب ونقاط مهمة.

٤- نقل الدكتور القفارى عن محب الدين الخطيب:

«إن سبب ورد وإنكار وضجة الشيعة ضد ذلك الكتاب- أى كتاب فصل الخطاب- ومؤلفه وناشره هو أنهم يريدون أن يبقى التشكيك فى صحة القرآن محصوراً بين خاصتهم ومتفرقاً فى مئات الكتب المعترية عندهم» «٢».

ففى رأى محب الدين الخطيب أن هذا الإنكار والضحجة على ذلك الكتاب لم يكن لحفظ حرمة القرآن، بل كان لأجل عدم كشف الستار عن ذلك. وروايات التحريف توجد فى مئات من الكتب المعترية عند الشيعة.

يا ترى هل يوجد برهان لدى الخطيب على هذه الادعاءات الواهية؟ وأين مئات الكتب المعترية؟ فلا بدّ وإنها قد وصلت إليه! وإنها كانت مخفية عن أعين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٠

الشيعة.

وهل لدى محب الدين الخطيب هذا الحكم على كتاب الفرقان؟ وهل ذكر ردّ السنة لكتاب الفرقان وضجتهم عليه وإنكارهم له ولمؤلفه؟

وهل قال لأنهم يريدون أن يبقى التشكيك فى صحة القرآن محصوراً بين خاصتهم.... فيكون حجة عليهم ماثلة أمام أنظار الجميع إلى آخر ادعاءاته الواهية.

ونرى الدكتور القفارى هنا يتراجع قليلاً ويتظاهر بالانصاف ويقر بعدم صحة ما جاء به محب الدين الخطيب من الشواهد، حيث قال: «فإنى لا أجزم كالأستاذ محب الدين فى تعميم هذا الحكم على الشيعة، بل إن هناك فئة من الشيعة لا تزال تنكر هذا الكفر وتبرأ منه...» «١».

ثم قال:

«وإن الحوار بين صاحب فصل الخطاب ومن ردّوا على صنيعة كان فى مسألة وقوع التحريف من عدمه لا فى وجوب التستر على هذه الفرية...» «٢».

ثم سعى الدكتور القفارى جاهداً لحفظ ماء وجه الخطيب والتضليل على الحق والتشبث بالأساليب الواهية والاحتمالات الشيطانية فقال: «وهو لا ينافى أن يوجد اتجاهاً عند الشيعة يرى ضرورة التستر لحرمة المذهب» «٣».

٥- قال صاحب فصل الخطاب وهو يذكر صورة التغير فى القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦١

- الذى أوحاه إليه شيطان ودفعه إليه حقه على الإسلام وأهله- السابعة: زيادة الكلمة كزيادة «عن» فى قوله تعالى، «يسألونك عن

«الأنفال».

وخطأ المحدث النورى هنا مثيراً للاشك في حث اعتبر ذلك من باب التحريف، إلاً أن ذلك لا يسوغ للدكتور القفارى القول بأن ذلك من وحى الشيطان وحقد المحدث على الإسلام، وإلاً لصدق قوله هذا على جماعة من الصحابة والتابعين وبعض القراء السبعة حيث إنهم قرؤوا هذه الآية الكريمة خالية عن كلمة «عن» (١).

٦- عندما تعرض الدكتور القفارى لما قاله المحدث النورى فى المقدمة الأولى من كتابه فصل الخطاب (المتعلق بمصحف على عليه السلام) قال:

«... هذه الدعوى- أى مصحف الإمام على عليه السلام- لا وجود لها إلاً فى خيالات هؤلاء الزنادقة... فينقل مجموعة من رواياتهم يتهايم لقفارىء لها إن العقل الشيعى ... من أسرع العقول إلى تصديق الخرافة، فهو يؤمن بكتاب لا وجود له إلاً فى أساطيرهم تتحدث هذه الأساطير عن جمع على- عليه السلام- للقرآن وعرضه على الصحابة وردّ الصحابة له...» (٢).

قد تقدّم منا البحث مفصلاً عن جمع الإمام على عليه السلام للمصحف وعرضه له على الصحابة، وما كان يحتويه بالاعتماد على مصادر الفريقين، مع ردّ المناقشات والشبهات المطروحة على هذا المصحف، وقلنا- وحسب ما شهدت به أدلة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٢

الفريقين- بوجود ذلك المصحف، وإنه لا فرق بينه وبين القرآن الموجود إلاً فى ترتيب السور والآيات، وتفسير وشرح الآيات، إلاً أن الدكتور القفارى قد رمى جميع علماء السنة- ومن حيث لا يشعر- بالزندقة وتصديق الخرافة و...، وذلك لما يلاحظ من أن مصادر السنة قد تعرضت لذكر مصحف الإمام على عليه السلام أكثر من مصادر الشيعة، وذكر بعضهم- كالشهرستانى صاحب الملل والنحل- حديث عرض مصحف الإمام على عليه السلام على الصحابة وردهم له وقد أوردنا مسبقاً نصّ كلامه.

٧- عندما تعرض الدكتور القفارى لقول المحدث النورى، «إن اليهود والنصارى غيروا وحرفوا كتاب نبيهم بعده، فهذه الأمة أيضاً لا بدّ وأن تغير القرآن بعد نبينا صلى الله عليه وآله لأن كل ما وقع فى بنى إسرائيل لا بدّ أن يقع فى هذه الأمة على ما أخبر به النبى صلى الله عليه وآله وسلم» (١). ذكر فى ضمن جوابه عليه:

«الشيعة تحاول تحريف اللفظ وما قدمناه عنهم هو الدليل لكنهم لم يحققوا أهدافهم...» (٢).

إلاً أن الدكتور القفارى لم يبيّن أين ذكر الدليل الذى يدعى أنه قدمه والدال على محاولة الشيعة لتحريف القرآن حتى تكشف النقاب عن زيف ادّعاءه، وربما كان دليله الأحاديث الدالة على زيادة كلمة «عن» فى الآية الأولى من الأنفال، أو نقصان عبارة فى على فى الآية ٦٧ من سورة المائدة، وعبارة «آل محمد» فى آية الاصطفاء ٣٢ من سورة آل عمران) و... إلاً إنكم لاحظتم (٣) أن هذه الروايات رويت فى كتب السنة أيضاً، فإذا كان مراد الدكتور القفارى، واستاذة رشاد سالم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٣

بأن وجود تلك الأحاديث فى كتب الشيعة محاولة لنوع من التحريف عند الشيعة، فإن السنة بناء على هذا الاعتبار قد حاولوا تحريف القرآن، ولكن قد قدمنا أن مثل هذه الأحاديث إن لم يمكن تأويلها فإنها ساقطة عن الاعتبار، ولنزاهة ساحة القرآن العزيز عن أى نوع من أنواع التحريف.

٨- عندما تعرض الدكتور القفارى لقول المحدث النورى: «إن كيفية جمع القرآن وتأليفه- فى عصر أبى بكر- تستلزم عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه» ضمن جوابه- ما هو بعيد عن التقوى العلمى:-

«وصياغته لهذه الشبهة تدل على أن كثيراً من شيوخ الإمامية قوم بهت يكذبون بالحقائق الواضحات ويصدقون الأكاذيب والخرافات» (١).

وأفرغ عبارة مشينه واتهامات فارغة ثم عرّج ثانية على موضوع مصحف الإمام على عليه السلام قائلاً:

«فلنحكم عقولنا ما جاءت هذه الدعوى إلّا من طائفة الاثنى عشرية من بين فرق الشيعة كلّها وهي تتحدث عن قرآن جمعه عليّ عليه السلام وهو الكامل في نظرها وترفض ما أجمع عليه المسلمون فأيهما نصدق أبالقرآن أم بكتاب غائب لم ير ولم يعرف. أخرج لنا الشيعة منه- أي من مصحف الإمام عليّ- آيات يستحيل أن تكون من كلام ربّ العزة جلّ علاه لسقوطها عن أداء الإنسان العادي فيكيف بكلام ربّ العالمين المعجز؟ ... ومن أضلّ ممّن يدعو أتباعه للإعراض عن كتاب الله وانتظار كتاب موهوم مفترى ...» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٤

يا أيها الدكتور القفاري أما سمعت الله يقول: «ولا تزر وازرة وزر أخرى» كيف تستغلّ زلّة شخص اجتهد فأخطأ، وتعممها على طائفة هم أحرص الناس على الذبّ عن كيان الإسلام والقرآن، وعلى طبق أي مصدر ومستند قلت إن كثيراً من شيوخ الإمامية يكذبون الحقائق الواضحات ويصدقون الأكاذيب والخرافات؟ وفي أي مورد رفضت الإمامية ما أجمع عليه المسلمون؟

وفي أي كتاب أخرجت الشيعة من مصحف الإمام عليّ آيات يستحيل ...؟

وأى شيخ من شيوخ الإمامية يدعو أتباعه للإعراض عن كتاب الله، وانتظار كتاب وهمي؟ «فأت بيرهانك إن كنت من الصادقين».

ولا أدري لماذا هذه الأكاذيب والافتراءات والسباب والشتائم على الإمامية؟

وهل يمكن أن تكون هي لأجل حفظ كتاب الله العزيز وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله!! فلا حول ولا قوة إلّا بالله.

٩- في الزعم الثالث للمحدث النوري تعرض فيه لبطلان نسخ التلاوة، وقال الدكتور القفاري (في ضمن جوابه):

«إن النسخ من الله سبحانه قال تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» ... فكيف يجعل النسخ كالقول بالتحريف إن ذلك إلبالابال مبين وكيد متعمد ... لأن غاية ما تدل عليه تلك الآثار إن ذلك قرآناً ثمّ رفعه في حياة الرسول والوحي ينزل ...» (١).

أو لم ير الدكتور القفاري النقد والمناقشة على نظريته نسخ التلاوة من نفس علماء السنة (٢)، وأن من الروايات والأحاديث المتنوعة الدالة بظاهرها على التحريف والتي هي من مصادر السنة غير قابلة للحمل على نسخ التلاوة، مثل خبر عائشة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٥

في الآيات المزعومة في الرضاة حيث قالت فيه: «فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهنّ مما تقرأ من القرآن» (١). وقولها في سورة الأحزاب «كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّا على ما هو الآن» (٢) وغيرهما.

أو ليس قول عائشة هذا صريح في عدم نسخ تلاوة فهل يصح أن يقول الدكتور القفاري في هذا المورد «إن ذلك قرآن ثم رفع في حياة الرسول والوحي ينزل».

على أن نفس الدكتور القفاري أورد مناقشة أبي جعفر النحاس لنظريته نسخ التلاوة في نفس كتابه هذه «اصول مذهب الشيعة» حيث قال عن أبي جعفر النحاس:

«إن النسخ ... ارتفع بموت النبي صلى الله عليه وسلم» (٣).

ومن جانب آخر علم الدكتور القفاري بأن هذه الأخبار آحاد ولا يمكن الاعتماد عليها في اثبات النص القرآني ولا في اثبات نسخها ومع هذا كلّ كيف يصح جوابه على المحدث النوري بأن هذه الآيات من آيات نسخ التلاوة ويتشبه بقوله تعالى:

«ما ننسخ من آية ...» ولم يكتف بذلك بل وحتى يلتبس البحث على القاري قال الاقرار بنسخ التلاوة أمر مشترك بين الفريقين (٤)، واستند بما جاء به من العبارات ومع الأسف مع تقطيعها من كتب بعض عظماء الإمامية (وهو الشيخ الطوسي والسيد المرتضى والشيخ

الطبرسي) حتى لا يفهم مرادهم، وقد تعرضنا لعباراتهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٦

كاملة فيما تقدّم «١» حتى يفهم مرادهم، وحتى تظهر عدم أمانة الدكتور القفارى فى نقله لعبارتهم.

فكان من الأفضل للدكتور القفارى بدلاً من الافتراء والبهتان وعدم الأمانة فى النقل واخفاء الحقائق أن يقرّ - كما أقرّ المحققون من الفريقين - بعدم إمكان حمل تلك الأحاديث على نسخ التلاوة وأن يقول إذا لم يكن لتلك الأحاديث تأويل صحيح فإنها ساقطة وليس لها أى قيمة اعتبارية، لمعارضتها للدليل القرآنى القطعى، وان ما عارض الكتاب الكريم يضرب به عرض الحائط كما جاء بشكل متواتر عن أهل البيت عليهم السلام.

١٠- قال الدكتور القفارى للتعريض بالمحدث النورى:

«ذكر النورى نماذج مما جاء فى مصحف ابن مسعود- كما تزعم رواياتهم- ومما ذكره (وكفى الله المؤمنين القتال- بعلى بن أبى طالب-)...» «٢».

ثم بعد ذلك جاء بقول القاضى الباقلانى:

«فأما ادعائهم أنّ ابن مسعود قرأ (وكفى الله المؤمنين القتال- بعلى بن أبى طالب-) وما أشبه ذلك من الأحاديث فإنه إفك وزور لا يصح» «٣».

إلا أنه وكما تقدم فى باب دراسة أحاديث التحريف فى مصادر الشيعة إن هذه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٧

القراءة المنسوبة لابن مسعود مروية فى مصادر أهل السنة أيضاً، فقد نقلها ابن أبى حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر عن ابن مسعود، وتقدم منا أن عبارة بعلى بن أبى طالب ليست جزءاً من نص القرآن بل هى تفسير وشرح للآية، خصوصاً مع ملاحظه خصائص معنى «الإقراء» فإنها قد تستعمل فى قراءة الشىء بتفسيره، وهناك شواهد كثيرة فى غزوات النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بأن الله كفى المؤمنين القتال بعلى بن أبى طالب.

١١- قال المحدث النورى عن قراءة سورة الانشراح فى مصحف ابن مسعود:

«أسعد بن إبراهيم بن الحسن الأربلى فى أربعينه الحديث التاسع والثلاثون، يرويه بإسناده إلى المقداد بن الأسود الكندى قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متعلق بأستار الكعبة وهو يقول اللهم اعضد لى وشد أزرى وشرح صدرى وارفع ذكرى فنزل جبرئيل وقال: «ألم نشرح لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك الذى أنقض ظهرك ورفعنا لك ذكرك- بعلى صهرك-» فأقرأها النبى صلى الله عليه وآله وسلم فأسعدت فالحقها بمصحفه وأسقطها عثمان بن عفان» «١».

ثم يقول القفارى من دون أن يتأنى فى مصدر الرواية:

«سورة الانشراح مكية... والزيادة التى زادوها وهى قولهم «وجعلنا علياً صهرك» كشف كذب الشيعة وذلك إن صهره- أى صهر النبى صلى الله عليه وآله وسلم- الوحيد فى مكة هو العاص بن الربيع الاموى، فهم وضعوا ولم يحسنوا الوضع لجهلهم بالتاريخ...» «٢».

وقد اقتفى الدكتور القفارى فى هذا أثر إمامه محمد بن عبد الوهاب حيث قال:

«ما ذكره [أى الشيعة] فى كتبهم الحديثية والكلامية أن عثمان نقص

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٨

من القرآن فإنه كان فى سورة «ألم نشرح» بعد قوله تعالى «ورفعنا لك ذكرك» وعلياً صهرك، فأسقطها بحسد اشتراك الصهرية...» «١».

وقد تغافل هؤلاء عن أنّ مصدر هذه الرواية من كتب أهل السنة ليس إلا، فإن أسعد بن إبراهيم بن الحسن الأربلى من مشاهير علماء أهل السنة على ما يشهد به علماء الرجال والتراجم «٢»، وكذا يظهر من كتابه الأربعين، وقد ذكر ديباجة كتابه هذا:

«حدثني الشيخ الإمام الحافظ الفاضل الحسيب النسيب جمال الدين أبو الخطاب عمر بن ذى الحسين والنسبين بن دحية الكلبي المغربي الأندلسي رحمه الله تعالى بقراءة المبارك بن موهوب الأردبيلي سنة عشر وستمائة في مجلس واحد...» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٦٩

ثم ذكر الأربعين حديثاً وهي كلها في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، والحديث المتقدم منه هو الحديث التاسع والثلاثون، بإسناد المصنف إلى المقداد بن الأسود.

فاتضح أن الذي بهته الدكتور القفاري ورماه بالجهل والكذب والوضع من غير تأني وتروى هو أحد علماء السنة.

وعلى كل حال فإذا ثبت أن الرواية غير منسجمة مع الوقائع التاريخية القطعية، ولم يصح لها تأويل (١)، فهي ساقطة عن الاعتبار، إما لأنها موضوعة، أو لاحتمال خطأ الراوي في النقل، أو حصل التصحيف فيها من النساخ (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٠

١٢- من الأدلة المزعومة التي ذكر المحدث النوري على سقوط بعض الكلمات من القرآن الكريم أحاديث أهل السنة الدالة على أن عثمان وحد المصحف وحرق ومزق سائر المصاحف، ثم استنتج المحدث النوري منها سقوط بعض الكلمات لأن ذلك الفعل لا ينفك عن سقوط بعض الكلمات في رأى النوري.

وقد تشبث الدكتور القفاري بحديث واحد أورده النوري- متجاهلاً لمصادر الأحاديث التي ذكرها المحدث النوري ومتجاهلاً أيضاً لما أجابت الإمامية المحدث النوري وعدم صحة التمسك بالخبر الواحد- وقال:

«فإن «النموذج» الذي يخرج لنا هؤلاء «الكذبة» ويزعمون أن عثمان أسقطه هو أكبر شاهد على حقيقة قولهم.

فقد جاء صاحب فصل الخطاب بأربع روايات عن أربعة من كتبهم تقول إن علي بن موسى الرضا [- عليه السلام] قال: «لا والله لا يرى في النار منكم اثنان أبداً لا والله ولا واحد، قال: قلت: أصلحك الله أين هذا من كتاب الله تعالى؟ قال: هو في الرحمن وهو قوله تبارك وتعالى لا يسئل عن ذنبه أنس ولا جان قال: قلت: ليس فيها كلمة «منكم» قال: بلى والله إنه لمثبت فيها وأن أول من غير ذلك لابن أروى، ... ولو لم يكن فيها «منكم» لسقط عقاب الله عز وجل عن خلقه إذ لم يسئل عن ذنبه أنس ولا جان فمن يعاقب الله إذا يوم القيامة؟ ويعنون بابن أروى، عثمان» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧١

يرتكب الدكتور القفاري هنا عدّة أخطاء:

أولاً: هذا خبر واحد، وليس أربع روايات عن أربعة كتب- كما يوهم القفاري- والرواية نقلها النوري عن كتابين، نقلاً كلاهما- باعتراف النوري نفسه- عن كتاب «بشارة الشيعة» وهو من الكتب غير المشهورة (١).

ثانياً: في سند هذه الرواية «ميسرة» الذي كان يسأل من الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام، وهو- بقريته رواية عثمان بن عيسى عنه- «ميسر بن عبد العزيز النخعي، وهو شخص مجهول، إذ لا يوجد مدح ولا قدح له في كتب الرجال» (٢).

ثالثاً: على فرض أن السند كان صحيحاً، لا يمكننا أبداً أن نستند على خبر الواحد في هذه المسألة المهمة، لأن القرآن متواتر في آياته وكلماته، ولا يمكن مطلقاً أن تثبت أو ننفي بخبر الواحد كلمة من القرآن، كما أن هذه الرواية تتعارض مع الأدلة القطعية لصيانة القرآن من التحريف، فهي ساقطة عن الاعتبار لا محالة.

مع هذه الخصائص انظر كيف يوجه الدكتور القفاري الاتهامات الكبيرة ويقول:

«والآية كما يدعون تثبت أن الشيعي لا يسأل عن ذنبه ... وهذه دعوى خطيرة لا يسندها دليل، بل هي مناقضة لنصوص التنزيل وما علم من الإسلام بالضرورة ... ولها آثارها الخطيرة من التحلل من التكاليف الشرعية ... والجرأة على اقتراف المعاصي والموبقات» (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٢

نسأل من الدكتور القفاري: أى فقيه من فقهاء الإمامية استند لأمثال هذه الرواية واعتمد عليها، وأفتى بالاباحية والتحليل من التكاليف الشرعية؟

وهل يوجد مفسر من مفسرى الإمامية يتمسك بهذا الحديث ويرفع اليد عن ظاهر الآية؟ ورأى فقهاء ومفسرى الإمامية واضح وصريح فى كتبهم الفقهية والتفسيرية «١».

وإذا أردنا أن نحذو حذو الدكتور القفاري فى الفهم والاستنتاج فيلزم أن نقول مثلاً قد روى مسلم فى صحيحه بسنده عن أبى بردة عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وآله، قال:

«يجىء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال فيغفرها الله لهم ويضعها على اليهود والنصارى».

قال أبو بردة: فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال: أبوك حدثك هذا النبى صلى الله عليه وسلم؟ قلت: نعم «٢».

فتمسك بهذا الحديث- من دون مراجعة علماء فقه الحديث ومن دون تريث- ونقول بنفس كلمات الدكتور: قد اطمئن كل مسلم فى نفسه بأن كل ذنب أذنبه ولو كانت أمثال الجبال، فإن الله يوم القيامة يرفعها عنه ويضعها على اليهود والنصارى- والعياذ بالله- ثم نقول: هذه دعوة خطيرة لا يسندها دليل ... ولها آثارها الخطيرة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٣

من التحليل من التكاليف الشرعية والجرأة على اقرار المعاصى والموبقات؛ إلى آخر ادعاءات الدكتور القفاري، والرواية المتقدمة التى ذكرها من مصادر الشيعة ضعيفة سنداً ومن كتاب غير معتبر، وأما الرواية هذه فهى من صحيح مسلم وهى صحيحة سنداً لدى السنة.

فهل يقبل الدكتور القفاري بجريان كلامه فى أحاديث وعلماء أهل السنة، فإذا لم يقبل ذلك فعليه بالتأمل فى كلام الآخرين وعدم رميهم بكلام فارغ.

١٣- قال الدكتور القفاري- ضمن جوابه على المحدث- فى روايات الشيعة الدالة بظاهاها على التحريف:

«... إنه لا ثقة برواياتهم بعد هذا وإن كتبهم هى المحرفة المفترأة... قد انكشف أمرها بهذه الفرية... وبانت حقيقتها بهذه الأسطورة...» «١».

ثم تعرض الدكتور القفاري لوجهة نظر عظيمين من عظماء الشيعة فى روايات التحريف وهما الشيخ محمد جواد البلاغى النجفى والميرزا مهدي الشيرازى حيث قال:

«هذه الأخبار- أى أخبار التحريف- ضعيفة الإسناد، متناقضة فى متونها، متعارضة بما هى أصح منه سنداً ودلالة- وهى الروايات التى تدل على سلامة القرآن من التحريف-».

ثم قال الدكتور القفاري:

«ولسنا بحاجة إلى حكم الروافض ولكن نذكرها لبيان تناقض أقوالهم وشعورهم بتفاهة قولهم وسقوطه ومحاولتهم التستر على مذهبهم» «٢».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٤

وهل يا ترى إن الدكتور القفاري يحكم على روايات أهل السنة الدالة على التحريف والتى ذكر المحدث النورى قسماً منها فى نفس كتابه فصل الخطاب بنفس ما حكم على أخبار الإمامية، وهل يحكم على وجهه نظر علماء السنة لها كما حكم على وجهه نظر علماء الشيعة لروايات التحريف، أحب لأخيك ما تحب لنفسك، وتقدم فى المقام الثانى تحت عنوان: «نظرة إلى أجوبة أهل السنة وموازين الدكتور القفاري» عرض روايات السنة وأقوال السنة فيها وذكرنا نتائج القفاري فيهما إذا عملنا بموازينه فى الحكم.

وأن لو عملنا موازين حكم القفاري للزم أن نقول أن كتبهم إنها هى المحرفة وأقوالهم متناقضة، وقد انكشف أمرهم بهذه الفرية

ومحاولتهم للتستر على مذهبهم إلى آخر تقولاته وادعاءاته.

١٤- يتابع الدكتور القفاري في كلامه السابق قائلاً:

«أما الأمثلة- أى من الروايات التى تدل بزعم القفاري على التحريف- التى ساقها فهى محاولة يائسة لوضع سند عقائدهم فى كتاب الله، اقتناع أتباعهم والحائرين من بنى قومهم الذين حيرهم وزلزل بنيانهم...» (١).

نسأل الدكتور القفاري من من عظماء الإمامية اعتمد على مثل هذه الروايات فى اثبات العقائد الحقة، وكتب العقائد لعظماء الإمامية فى الأعصار الماضى وإلى يومنا هذا لا تخفى عن الباحث عن الحق، فليات الدكتور القفاري بمورد واحد منها على صحه ما يدعيه من قوله: «... لوضع سند عقائدهم فى كتاب الله واقناع اتباعهم...» بل إن الإمامية لديها ما يكفيها وزيادة من الأدلة القوية والمتقنة والبراهين الواضحة على أحقية مسلكها، ولا حاجة لها للاستناد على تلك الروايات.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٥

والغريب أن الدكتور القفاري مع تظاهره التعهد- فى أكثر من مورد من كتابه- بأن لا يذكر إلا الروايات الموثوقة والمستفيضة، تمسك خلال عرضه لأمثلة روايات التحريف بما يرويهِ المحدث النورى عن أحمد بن محمد السيارى وهو ضعيف، وباعتراف نفس الدكتور القفاري بتضعيف علماء الرجال له، فقد أورد فيه:

«إنه ضعيف الحديث، مجفو الرواية، كثير المراسيل» (١).

ثم عاد الدكتور القفاري وخلافاً لما أبداه من الالتزام بالصدق والأمانة فذكر رواية أخرى أيضاً عن النورى بالنحو التالى:

«روى الكليني عن أبى عبد الله: إن الذين فارقوا أمير المؤمنين وصاروا أحزاباً، يحاولون بذلك تغيير قوله سبحانه: «إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شىء...» (٢).

وفيه أولاً: أن المحدث النورى لم يرو الرواية عن طريق الكليني كما يدعيهِ الدكتور القفاري بل نقلها عن التفسير المنسوب لعلى بن إبراهيم.

وثانياً: أن الدكتور القفاري لم يراع الأمانة أيضاً حتى فى نقله نص الرواية من فصل الخطاب، وهذا نص الرواية:

«عن على بن إبراهيم عن أبى عبد الله عليه السلام فى قوله تعالى: «إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شىء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون» (٣).

، قال- أى الراوى- قال: فارقوا أمير المؤمنين [علياً عليه السلام] وصاروا أحزاباً» (٤).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٦

وهل هذا الحديث على فرض صحته يتعلق ببحث التحريف؟ أو ليست الرواية تدل على أن الإمام أبى عبد الله عليه السلام قال هذا وهو عليه السلام فى مقام التأويل للآية؟!

وهل ينبغى أن يشك أن هؤلاء الذين خرجوا صفاً لمواجهة على عليه السلام قد فارقوا الأمة وصاروا أحزاباً؟

نعم قد كان قتال أمير المؤمنين عليه السلام على تأويل القرآن للحديث المتواتر من الفريقين من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله» (١).

وجاء المحدث النورى برواية أخرى من تفسير العياشى ومن الكافى تتعلق بقوله تعالى: «... ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل سكينته عليه وأيده بجنود...» (٢).

وفى رواية العياشى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: «لقد قال الله فأنزل الله سكينته على رسوله وما ذكره بخير قال- الراوى- قلت له: جعلت فداك وهكذا تقرؤها؟ قال: هكذا قرأتها» (٣).

وفى رواية الكليني قال: «هكذا نقرأها وهكذا تنزيلها» (٤).

والدكتور القفاري- ومع الأسف- يكيل التهم وبألفاظٍ لاذعة فيقول:

«فترى هؤلاء الزنادقة- أى الشيعة- حاولوا تحريف قوله سبحانه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٧

«فأنزل الله سكينته عليه» بحذفهم عليه وزيادتهم «على رسوله» (١).

لكن مع المراجعة الدقيقة للمعنى الاصطلاحي لكلمة «الإقراء» وكلمة «التنزيل»- وتقدم منا بحث ذلك مفصلاً- تباعد الرواية من الاشكالات فلا تدل على ما يدعيه القفاري من التحريف بالزيادة والنقيصة، بل على فرض صحة الرواية فإن الإمام عليه السلام فى مقام الإقراء (بمعنى تعلم لفظ الآية مع معناها) وبيان التنزيل للقرآن (الذى يرد أحياناً بمعنى مفاد الآية ومعنى الآية)، وأرجع الضمير فى «عليه» إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم «٢» وهو واضح، ففى مقام بيان معنى الآية هكذا يقول: فأنزل الله سكينته على رسوله.

١٥- قد تعرض المحدث النورى لأدلة القائلين بعدم التحريف تحت عنوان «الباب الثانى فى أدلة القائلين بعدم تطرق التغيير مطلقاً فى كتاب الله تعالى، وأن الموجود هو تمام ما أنزل الله على رسوله إعجازاً وأمر بإبلاغه ... وهى أمور عديدة» وتعرض لمناقشة ونقد تلك الأدلة، إلّا أن نقده وردّه لها ضعيف للغاية وليس تحته شىء، والدكتور القفاري عند تعرضه للمحدث النورى هنا أقرّ بالواقع- من حيث لا يشعر- من رفض الإمامية القول بالتحريف حيث قال:

«والحقيقة إن هذا الباب الذى عقده أبطل به افتراءاته- المحدث النورى- لأنه لم يستطع أن يجيب على أدلة قومه المنكرين لكفره» (٣).

فإذا لم يستطع المحدث النورى وغيره من ردّ أدلة الإمامية الدالة على عدم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٨

تحريف القرآن فإن دل ذلك على شىء فإنما يدلّ على متانته ورسانته تلك الأدلة، وإذا أقرّ الدكتور القفاري بعدم قول الإمامية بالتحريف لتلك الأدلة فلماذا يقول من جانب آخر أن قول الإمامية بعدم التحريف كان للتقية؟ ولماذا كلما تعرض للشيعة فى كلامه رماهم بألفاظ بذيئة للغاية حيث صدر منه مراراً وتكراراً ما لا يليق صدوره من كلّ إنسانٍ محقق فضلاً عن مسلم؟ فلماذا يطلق على الشيعة هذه الألفاظ:

«إنهم زنادقة أعاجم ... فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ...

ولم يعرف هؤلاء الملحدون، هؤلاء الطغام ... فإنهم لا يجروون على إظهاره- إظهار القول بالتحريف- وهو اعتقادهم هذا الكفر ... إن كثيراً من شيوخ الشيعة الإمامية قوم بهت يكذبون الحقائق الواضحات ويصدّقون بالأكاذيب والخرافات وهكذا يتمنون أن تكون المسألة- أى القول بالتحريف- مستورة لا مفضوحة ... وليبق سرى التداول بينهم ...» (١).

الوجه الرابع: التظاهر بانكار هذه الفرية مع محاولة اثباتها بطرق ماكرة خفية

خصّص الدكتور القفاري تحت عنوان: «التظاهر بانكار هذه الفرية مع محاولة اثباتها بطرق ماكرة خفية» لوجهة نظر السيد الخوئى (قده) وفى الواقع لم يُظهر- ومع الأسف- تحت هذا العنوان إلّا ما دلّ على عدم أمانته من تقطيع عبارة السيد الخوئى (قده) وافتراءه عليه، قال:

«لقد لاحظت إنّه- أى السيد الخوئى- يحاول أن يثبت اسطوره- ويعنى القول بالتحريف- من طرق أهل السنة بأسلوب غريب ماكر حيث قال- وهو يتظاهر بالدفاع عن كتاب الله-: إنّ القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف.

والأمر واضح بين والفرق جلى بين النسخ والتحريف ولا يخفى إلّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٧٩

على مغرض صاحب هوى ... وعلماء الشيعة القدامى الذين ينكرون هذه الفرية يقرون به [أى بنسخ التلاوة] كالطبرسى فى مجمع البيان والمرضى فى الذريعة وغيرهما فى حين أن الخوئى يرى أن نسخ التلاوة قول بالتحريف أليس هذا تناقض!

بل تراه يقول: إن القول بعدم التحريف هو قول علماء الشيعة ومحققهم فى حين أن مذهب جملة من أساطين شيوخهم المجاهرة بهذا الكفر كالكلينى والقمى والطبرسى صاحب الاحتجاج وغيرهم من رؤوس هذا الكفر وهم يعدون عندهم من كبار شيوخهم ومحققهم أليس هذا خداع!

بل أشد من هذا ... فإن هذا الخوئى الذى يتظاهر بالإنكار يذهب إلى صحته تفسير القمى الذى أكثر من أخبار هذه الاسطورة فى تفسيره ويقرر أن روايات تفسيره كلها ثابتة وصادرة عن المعصومين لأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ الثقات - كما يزعم - من الشيعة» (١).

يلزم هنا وضع بعض النقاط على الحروف فنقول:

أولاً: إن ما ذكره السيد الخوئى (قده) من أن نسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف ليس كما يدعيه الدكتور القفارى من أنه قول من غير دليل، بل إن السيد الخوئى (قده) ذكر الدليل على قوله إلبان الدكتور القفارى ولما انحصر فى دائرة عجزه عن جواب دليل الخوئى رماه بالاتهامات والكلمات البذية بدلاً من أن يأتى بدليل الخوئى (قده) ومناقشته فيه (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٠

ثانياً: الدكتور القفارى - كما رأيت (١) - لم يراع الأمانة فى نقله لعبارة الشيخ الطبرسى فى مجمع البيان، والسيد المرضى فى الذريعة، والشيخ الطوسى فى عدة الأصول، وادعى أنهم يقولون بنسخ التلاوة، فليلاحظ هناك سوء نقل الدكتور القفارى، وهنا زاد فى دعواه؛ قال: «وعلماء الشيعة يقرون بنسخ التلاوة فى حين أن الخوئى يرى أن نسخ التلاوة قول بالتحريف أليس هذا تناقض».

ثالثاً: إذا كان فى نظر الدكتور القفارى أن الكلينى والطبرسى صاحب الاحتجاج والقمى يعدون من رؤوس هذا الكفر لأنهم نقلوا أخبار التحريف فهل يا ترى أصحاب الصحاح الستة وأصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور من أهل السنة يعدهم من رؤوس هذا الكفر أيضاً حيث أن أخبار التحريف فى كتبهم ليست قليلة. ونحن نعتقد أن التفريق بين شأن أصحاب الحديث والتفسير بالمأثور وبين شأن الدارسين والباحثين لمتون الروايات وما تتضمنها وحل التعارض والخلاف بينها ليس بخافٍ على الدكتور القفارى، ولكنه مع ذلك يقول الدكتور القفارى هنا: «أليس هذا خداع»!؟

رابعاً: أين قال السيد الخوئى (قده) بأن روايات تفسير القمى كلها ثابتة الصدور عن المعصومين عليهم السلام، وما هذا إلا كاذب من الدكتور القفارى ونص عبارة السيد الخوئى التى أشار إليها الدكتور القفارى على نحو الإجمال هى:

«ونحكم بوثاقه جميع مشايخ على بن إبراهيم الذين روى عنهم فى تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين» فرأى السيد الخوئى (قده) أن مشايخ على بن إبراهيم فقط الذين ينتهى سندهم إلى أحد المعصومين هم الموثقون، وأسانيد على بن إبراهيم فى هذا التفسير مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين قليلة، وبالنسبة إلى الروايات الدالة فى ظاهرها - ولأول نظرة - على التحريف قليلة جداً.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨١

خامساً: كل من يطلع على ما ذكره السيد الخوئى فى مقدمته كتابه «معجم رجال الحديث» من مسلكه ومبناه - وقد أشار إلى تلك المقدمة الدكتور القفارى أيضاً - يعرف عدم الملازمة على نحو الإطلاق بين صحة السند وبين قبول متن الرواية عند السيد الخوئى. والسيد الخوئى نفسه عند ردّ دعوى تحريف القرآن وبيان الوجه الصحيح للروايات بأدلة قوينة يرفض أية حديث يدل على التحريف ولو فرض صحته سندها ويقول فى نهاية المطاف:

«ومما ذكرنا قد تبين للقرارى أن حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال ولا يقول به إلا من ضعف عقله أو من يتأمل فى أطرافه حق التأمل أو من ألجأه إليه بحب القول به والحب يعمى ويصم وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشك فى بطلانه وخرافته» (١).

٧سلامة القرآن من التمرير، ص: ٥٨٣

تذييل: دراسة ادعائى الدكتور القفارى الآخريين

اشاره

رغم أن بحثنا الأساسى يختص بنقد الأراء والافتراءات التى ذكرها الدكتور القفارى فيما يخص مسأله تحريف القرآن الكريم، ومن وجهه نظرنا فإن المقدار الذى ذكرناه يكفى لمعالجه هذا الموضوع ودراسته لكى يتمكن القارىء من تحديد المنهاج الذى سار عليه القفارى فى سائر المواضيع التى عالجهها فى كتابه «أصول مذهب الشيعة» وفهم طبيعه الآليات التى استخدمها، بيد أن بعض ادعاءات الدكتور القفارى فى هذا الكتاب تشكل ضربه قاصمه وخطيره بحيث لا يتسنى للإنسان أن يمضى عليها دون اعتناء أو يتجاهلها دون اهتمام، وذلك نظراً للآثار البالغه السوء التى تتركها هذه الادعاءات فى أذهان الآخريين.

ومن هذه الجهه سوف أحاول فى هذا الملحق معالجه نقطتين أثارهما الدكتور القفارى على سبيل الاختصار والإيجاز.

الإدعاء الأول: يقول الدكتور القفارى:

«نحوت فى دراسة الموضوع منحى علمياً تكشف فيه معالم جديده»

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٥٨٤

ولعل من أبرزها ... اكتشاف صله شيخ الإسلام ابن تيميه ومنهاج السنه بأكبر تحول فى تقويم النصوص عندهم وتقسيمها إلى صحيح وضعيف وموثق ...» (١)

فهل صحيح أن التحول فى تقويم الشيعة للنصوص كان مرتبطاً بابن تيميه وكتابه أو لا؟

الادعاء الثانى: وهو ادعاء كثيراً ما يكرره الدكتور القفارى فى كتابه وهو قوله:

«... إن الشيعة يغيرون من كتب قدمائهم ...» (٢).

هل أن الشيعة فعلاً غيرت من كتب قدمائهم مضيئه أو منقصه شيئاً مما فيها؟

سلامة القرآن من التمرير، ص: ٥٨٥

الإدعاء الأول: صله ابن تيميه بتقويم النصوص عند الشيعة

فهنا ندرس كشف القفارى للصله ما بين ابن تيميه ومنهاج السنه وأكبر تحول فى تقويم النصوص عند الشيعة، وتقسيمها إلى صحيح وضعيف وموثق.

قال الدكتور القفارى:

«يلحظ أن بداية تقويم الشيعة للحديث وتقسيمه إلى صحيح وغيره قد كانت فى القرن السابع، وجاءت متوافقه مع حملته ابن تيميه عليهم فى منهاج السنه حينما شنع على الشيعة قصورهم فى معرفه علم الرجال.

إن التوافق الزمنى بين رد ابن تيميه ووضعهم لهذا الاصطلاح قد ينبىء عن تأثرهم بنقد ابن تيميه لهم حيث اعترفوا ب «أن هذا الاصطلاح (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف) مستحدث من زمن العلامه» (١).

والعلامه إذا أطلق فى كتب الشيعة يقصد به ابن المطهر الحلى الذى رد عليه ابن تيميه، بل هناك ما يؤكد الموضوع أكثر، وهو أن ابن مطهر الحلى هذا هو - كما يقول صاحب الوافى - «أول من اصطلاح على ذلك وسلك هذا المسلك» (٢). إذن ألا يدل هذا على أن

لابن تيمية ومنهاج السنة أثراً في ذلك، وأن بدء ابن المطهر في وضع هذه المقاييس للشيعة إنما هو بسبب النقد الموجه له من ابن تيمية؟» (٣)

لكن اكتشاف الدكتور القفاري هذا ليس سوى ادعاء موهوم، بعيد عن الأدلة
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٦

والإثباتات، وليس له أساس عدا تلك الرغبة الجامحة التي تشد الدكتور القفاري نحو إمامة في التعصب ومخالفة أهل البيت ابن تيمية. إن الدليل الوحيد الذي يقدمه لنا الدكتور القفاري على ادعائه هذا هو التوافق الزمني ما بين ابن تيمية والعلامة الحلبي (ت ٧٦٢ هـ)، وأن كتاب منهاج السنة لابن تيمية هو نقد على كتاب منهاج الكرامة في معرفة الإمامة الذي ألفه العلامة الحلبي.

إننا نوافق الدكتور القفاري على مدعاه القول بأن ابن تيمية ترك أثره في العلامة الحلبي نفسه عندما يثبت أمامنا بالدليل:

أ- أن العلامة الحلبي كان قد قرأ كتاب منهاج السنة المخصص للرد على منهاج الكرامة في معرفة الإمامة للعلامة الحلبي نفسه.

ب- أن يكون العلامة الحلبي قد استند في كتابه منهاج الكرامة على الروايات الشيعية حتى يؤدي انتقاد ابن تيمية له إلى التفتيش عن مخلص يضع النصوص الروائية الشيعية في دائرة الميزان والمقياس.

ج- أن يثبت أن أول شخص ابتكر فكرة وضع المقاييس لروايات الشيعة هو العلامة الحلبي، وأنه هو الذي قام بتقسيم هذه الروايات إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف.

هذا، ولكن إثبات هذه القضايا الثلاث أمر غير ممكن وذلك:

أولاً: إن الدكتور القفاري كأنه يغفل أو يتغافل عن أن الكتب السنية- وبقطع النظر عن الكتب الشيعية- قد ذكرت بأن كتاب منهاج السنة لابن تيمية لم يتعرض للرد من طرف العلامة الحلبي، وأنه بمجرد أن لاحظ العلامة الحلبي عنوان كتاب ابن تيمية «منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية» قال: «لو كان يفهم ما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٧

أقول أحبته» (١)، وذلك كناية عن أن الشيعة لم تكن قدرية في يوم من الأيام، أي أن العلامة الحلبي كان يريد القول بأن نفس عنوان كتاب منهاج السنة الذي يعزف الشيعة على أنهم قدريون يدل على أن ابن تيمية لم يفهم حتى الآن المعتقدات الشيعية ولم يتعقلها جيداً حتى يقدم على نقده أو رده.

وبناء عليه فإننا نسأل الدكتور القفاري إن الكتاب الذي لم يقرأه العلامة الحلبي على الإطلاق كيف يمكن أن يقع تحت تأثيرات مؤلفه حتى يكون ذلك باعثاً له على تأسيس تقسيم جديد لروايات الشيعة يضعها تحت أقسام أربعة؟

ثانياً: على تقدير قراءة العلامة الحلبي الانتقادات التي سجلها ابن تيمية عليه في كتاب منهاج السنة، لكن ابن تيمية نفسه لم يتمسك في نقده هذا على كتاب منهاج الكرامة بروايات الشيعة أبداً، حتى يقع العلامة تحت تأثير ابن تيمية في هذه الردود ليضع على أساس ذلك مقاييس لتمييز الروايات الشيعية فيما بعد، ولتبقى مصنوعة من تلك الهجمات التي قام بها ابن تيمية عليه، بل إن كافة روايات العلامة الحلبي التي استند إليها إنما هي من كتب أهل السنة، فابن تيمية نفسه- كما يقول ابن حجر- هو الذي رد الكثير من الروايات السنية المعترف بها في أوساط أهل السنة والتي شكلت معتمداً للعلامة الحلبي لإثبات الأفكار الشيعية، وقد وجه ابن تيمية إهانات كثيرة جداً إلى العلامة الحلبي بحيث بلغت به الحال أن تعرض لنفس الإمام على عليه السلام كما قاله ابن حجر (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٨

ثالثاً: لقد وقع خلاف بين علماء الإمامية حول تحديد الشخصية الأولى التي قامت بتقسيم الأحاديث إلى أقسام أربعة، وهو ما بعث بعض العلماء للوقوف موقف الشك والترديد، وهل أن من قام بذلك هو أحمد بن طاووس أستاذ العلامة الحلبي أو أنه نفس العلامة الحلبي؟ (١) ويضم المحدث الحر العاملي (م ١١٠٤ هـ) نفسه إلى هذه الفئة- أي المترددين- قائلاً:

«إن هذا الاصطلاح مستحدث في زمن العلامة أو شيخه أحمد بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٩

طاووس كما هو المعلوم» (١).

والملاحظ أن الدكتور القفاري قد استند إلى نفس هذه العبارة لإثبات مدعياته، بيد أنه - ومع الأسف - قام بحذف الفقرة التي تقول

«أو شيخه ابن طاووس» علّه بهذا التقطيع لكلمات الحرّ العاملى أن يبلغ ذاك الكشف الذى ادّعه.

وإنما أقدم على هذه الخيانة التي فعلها في عبارة الحرّ العاملى بتقطيعه النص ليستنتج منها بعد ذلك قائلاً:

«وكان ... رواياتهم (أى الشيعة) كانت بلا زمام ولا خطام حتى شنع الناس عليهم بذلك فاتجهوا حينئذ لذكر الاسناد ...» (٢).

وهي نتيجة كاذبة نجمت عن ذاك التقطيع القبيح (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٠

الإدعاء الثانى: تغيير الشيعة فى كتب قدمائهم

فهنا أيضاً ندرس ادعاء الدكتور القفاري فيما يتعلق بتغيير الشيعة ما فى كتب قدمائهم، يقول الدكتور القفاري فيما يتعلق بكتاب من لا

يحضره الفقيه:

«زادوا فى روايات كتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه أكثر من الضعف كما سيأتى فى فصل اعتقادهم فى السنة» (١).

إن كتاب القفاري بين أيدينا، وها هو الفصل المعنون بعنوان «اعتقادهم فى السنة» لا نجد فيه عيناً ولا أثراً لهذا البحث بل ولا نجد

ذلك فى أى فصل آخر، ومن ثم فلا نجد ما يدفعنا للبحث فى ردّ هذا الادعاء الذى أقامه الدكتور القفاري (٢).

أما فيما يتعلق بالكتب الأخرى فيكتب قائلاً:

«إن كتبهم الأربعة الأولى (أى الكافى، وتهذيب الأحكام، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) لم تخل من دسّ وزيادة، وآية ذلك أن

تهذيب الأحكام للطوسى بلغت أحاديثه (١٣٩٥٠) حديثاً كما ذكر آغا بزرك الطهرانى فى الذريعة ومحسن العاملى فى أعيان الشيعة

وغيرهما من شيوخهم المعاصرين، فى حين أن الشيخ الطوسى نفسه صرح فى كتابه عدة الأصول بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد

على (٥٠٠٠)، ومعنى ذلك أنها لا تصل إلّا إلى (٦٠٠٠) فى أقصى الأحوال، فهل زيد عليها أكثر من الضعف فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩١

العصور المختلفة؟! الدليل المادى الملموس أمامنا يؤكد ذلك.

وأيضاً تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة - وهو أحد كتب الكافى التى تضم مجموعة من الأبواب وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من

الأحاديث - هل هو تأليف الكلينى أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافى، فكان أمر الزيادة شيئاً طبيعياً ووارد فى كل حال.

بل الأمر أخطر من ذلك، فإن شيخهم الثقة عندهم حسين بن حيدر الكركى العاملى (م ١٠٧٦ هـ). قال: إن كتاب الكافى خمسون كتاباً

بالأسانيد التى فيه لكل حديث متصل بالأئمة بينما نرى شيخهم الطوسى (م ٣٦٠ هـ). هكذا فى كتاب الدكتور القفاري، والصحيح ٤٦٠

هـ. يقول: «كتاب الكافى مشتمل على ثلاثين كتاباً أخبرنا بجميع رواياته الشيخ ...».

فهل زيد على الكافى للكلينى فيما بين القرن الخامس والحادى عشر عشرون كتاباً، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب، وكل باب

يشمل مجموعة من الأحاديث؟! لعل هذا أمراً طبيعياً فمن كذب على رسول الله والصحابه والقراية فمن باب أولى أن يكذب على

شيوخه ... وشواهد هذا الباب كثيرة» (١).

النقد: أولاً: لنفرض المحال، أن الدكتور القفاري كان مصيباً فى دعواه التحريف هذه، فهى مرتبطة بكتابين من الكتب الأربعة، وهما

التهذيب والكافى، إذن فلماذا يعمم القفاري حكمه مدعياً شمول التغيير للكتب الأربعة قائلاً: «إن كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دسّ

وزيادة؟!«

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٢

ثانياً: إن قول الدكتور القفاري: «إن الشيخ الطوسي نفسه صرح في كتابه عدّة الأصول بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠)» مستتجاً عقب ذلك أنه «زيد على كتاب التهذيب أكثر من الضعف في العصور المختلفة»، هذا القول هو من أساسه نتيجة عملية خيانه علمية تورط فيها الدكتور القفاري، فنص عبارة الشيخ الطوسي في عدّة الأصول ليس كذلك، بل هو على الشكل التالي: «وقد ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الأحاديث المختلفة التي تختص الفقه في كتابي المعروف بـ «الاستبصار» وفي كتاب «تهذيب الأحكام» ما يزيد على خمسة آلاف حديث» (١).

وبناء عليه فإن كلام الشيخ الطوسي إنما يتعرض لبيان كمية الأخبار المختلفة (أي الأحاديث المتعارضة) في كتابي تهذيب الأحكام والاستبصار، ولا علاقة لكلامه بحجم الأحاديث الواردة في هذين الكتابين بأجمعهما (٢)، وهنا نجد مرة سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٣

أخرى سؤالنا للدكتور القفاري، لماذا لا تراعى أيها الدكتور الأمانة العلمية؟ ولماذا حذفت عبارة الأحاديث المختلفة ووضعت مكانها عبارة «أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠) ...» هل هذه طريقة علمية ودفاع عن الدين؟!
ثالثاً: إن كتاب «الروضة من الكافي» من وجهة نظر علماء الإمامية من تأليفات ثقة الإسلام أبي جعفر الكليني رحمه الله (١)، والشخص الوحيد الذي أثار الشكّ ووقف موقف المتردد من هذا الأمر هو «خليل بن الغازي القزويني» (م ١٠٨٩ هـ)، وإنه أيضاً بل إنه لم يشكك في أصل كون كتاب الروضة من تأليفات الكليني وإنما تردد في كونه جزءاً من كتاب الكافي أم لا، أي أنه تردد في كونه كتاباً مستقلاً أو جزءاً من الكافي، يقول القزويني في هذا الصدد في شرحه على الكافي ما معرّبه:

«اشتمل كتاب الكافي ثلاثة وثلاثين كتاباً، فإن كان كتاب الروضة من الكافي فحينئذ يكون كتاب الكافي أربعة وثلاثين كتاباً» (٢).
وهنا نسأل الدكتور القفاري على سبيل فرض المحال، لو فرضنا أن شخصاً واحداً أثار تشكيكاً في صحة نسبة كتاب الروضة إلى الكليني فهل يحق لنا سوق الكلام مساقاً عاماً والقول بأنهم «تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة من تأليف سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٤

الكليني ... فكان أمر الزيادة شيء طبيعي ووارد في كل حال» فهل هذا الحكم حكم عادل؟!
هذا ويسرني أن أستحضر هنا ما ذكره الدكتور حسين علي محفوظ (١) حول الموضوع فيما كتبه استجابةً للفاضل علي أكبر الغفاري محقق كتاب الكافي:

«وقد سألتني عن الروضة ... أقول: صنف الكليني رحمه الله كتاب (الكافي) في الأصول والفقه ... ولما أكمل الكليني كتابه هذا، وأتم ردّ موارده إلى فصولها، بقيت عنده زيادات كثيرة من خطب أهل البيت ورسائل الأئمة وآداب الصالحين وطرائف الحكم وأبواب العلم، ممّا لا ينبغي تركه، فألف هذا المجموع الانف وسماه «الروضة» لأن الروضة منبت أنواع الثمار ومعدن ألوان الزهر ...» (٢).
رابعاً: إن كتاب الكافي كتاب معروف من زمن الكليني إلى عصرنا الراهن، وهو كتاب متصل الاسناد والرواية مع تغير الأزمان وتبدل الدهور والأيام، وقد كان شيوخ أهل عصره يقرؤونه عليه ويروونه عنه سماعاً وإجازة، قال النجاشي:

«... جماعة من أصحابنا يقرؤون كتاب الكافي على (تلميذه) أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب» (٣).

وروى هذا الكتاب جماعة من أفاضل علماء الشيعة عن طائفة من كمله حملة.

ومن رواه من الأقدمين أبو جعفر الصدوق (٤) (م ٣٨١ هـ) والشيخ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٥

المفيد (١) (م ٤١٣ هـ)، والسيد المرتضى (٢) (م ٤٣٦ هـ)، وأبي العباس أحمد بن علي النجاشي (٣) (م ٤٥٠ هـ)، وشيخ الطائفة الطوسي

«٤» (م ٤٦٠ هـ) وغيرهم.

وممن روى عن الكافي من أهل السنة عبد الكريم الشهرستاني «٥» (م ٥٤٨ هـ) في تفسيره، وغيره من العلماء ... «٦»
أما ما نسبته إلى السيد حسين بن السيد حيدر الكركي العاملي (م ١٠٧٦ هـ) من قوله: «إن كتاب الكافي خمسون كتاباً...» فهو-
بالتأكيد- إما من سهو القلم أو اشتباهه من النساخ أو على أبعد التقادير حساب من جانب السيد الكركي يجعل فيه بعض الأبواب أبواباً
مستقلة، ودليلنا على هذا الأمر هو:

أ- لم يقل أحد من علماء الإمامية بأن كتاب الكافي مشتمل على خمسين كتاباً، فها هم علماء الإمامية وكبارهم من القدماء والمتأخرين
حتى من كان منهم معاصراً للسيد الكركي وحتى أولئك الذين أتوا على سرد فهرس كتاب الكافي بشكل مفصل «٧»، لم يذكر أحد
منهم على الإطلاق أمراً من هذا القبيل، وهو أن كتاب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٦

الكافي مكوّن من خمسين كتاباً.

ب- إن كتاب الكافي موجود بأيدينا اليوم، وقد تم تحقيقه وطباعته لمرات كثيرة وعليه فيامكاننا نحن والدكتور القفاري حساب عدد
كتبه، هل هي فعلاً خمسون كتاباً أو لا؟ وعليه، إنه لأمر مثير للعجب والاستغراب أن يكون كتاب الكافي أحد المصادر التي اعتمدها
الدكتور القفاري في دراساته والتي رجع إليها في تحقيقاته مرات ومرات ناقلاً عنها العديد من الروايات، أفهل كان هذا الكتاب-
والسؤال موجه إلى الدكتور القفاري- مؤلفاً من خمسين كتاباً؟ هلا حسبها بنفسه ليتأكد من هذا الأمر.

إن الدكتور القفاري كأنه ملتفت إلى هذا الحكم غير العادل الذي يصدره في هذا الموضوع وهو لكي يقنع قارئه، يكتب في خاتمة
ادعائه هذا: «وشاهد هذا الباب كثيرة» «١» فأية شواهد هذه؟ ولماذا لم يأت على ذكرها في كتابه؟

إننا نطالبه بالإتيان بشاهد على هذا الادعاء الذي تقدم به، وأن يذكر لنا أسماء تلك الكتب العشرين التي تمت إضافتها إلى الكافي
نفسه وتحديد مواضعها من الكتاب مهما كانت، بل إذا أمكنه أن يأتي بروايته واحدة في المصادر الشيعية أو السنية منقولة عن كتاب
الكافي دون أن تكون هذه الرواية موجودة في كتاب الكافي الذي بأيدينا فهذا أمر جيد يمكنه من القول: إن هذه الرواية جزء من
تلك الكتب العشرين التي أسقطت من كتاب الكافي!!

إن الغرض الذي ابتغاه الدكتور القفاري وسعى إليه عبر إثباته وجود دس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٧

وزيادة في الكتب الشيعية الأربعة الأولى- وهو أمر لم يوفق فيه- وكان الأجدر به أن يتطرق لما ذكره الكثير من أعلام السنة حول
كتبهم ومناقشتها فيها المجال الكثير من أمثال هذه الحكايات. وهنا نكتفي بذكر بعض الأمثلة على هذا الأمر:

أ- اختلاف روايات الموطأ لمالك بن أنس «١».

قالوا:

«روى عن مالك روايات مختلفة تختلف في ترتيب الأبواب وتختلف في عدد الأحاديث حتى بلغت هذه الروايات عشرين نسخة،
وبعضهم قال: إنها ثلاثون» «٢».

وقالوا أيضاً:

«وبين الروايات اختلاف كبير من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب، قال ابن حزم: في
رواية أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث، وقال السيوطي: في رواية محمد بن الحسن الشيباني أحاديث كثيرة
يسيرة زيادة على الموطآت» «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٨

ب- اختلاف روايات صحيح البخارى.

قال ابن الصلاح فى عدد أحاديث صحيح البخارى:

«سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وقد قيل إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف حديث» (١).

وقال ابن خلدون فى المقدمة:

«إنها ٩٢٠٠ تسعة آلاف ومائتان» (٢).

وتبعه ابن حجر، قال فى كشف الظنون عن ابن حجر:

«وجملة ما فيه المكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً خارجاً عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين» (٣).

وقد حرره فى مقدمة كتاب فتح البارى:

«إن عدة ما فى البخارى من المتون الموصولة بلا تكرار ٢٦٠٢، ومن المتون المعلقة المرفوعة ١٥٩، فمجموع ذلك ٢٧٦١» (٤).

وقال فى شرح البخارى إن عدته على التحرير ٢٥١٣ حديثاً!! (٥)

وفى كتاب شروط الأئمة الخمسة قال:

«عدد أحاديث البخارى يزيد فى رواية الفريرى على عدده فى رواية

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٩٩

إبراهيم بن معقل النسفى بمائتين ويزيد عدد النسفى على عدد حماد بن شاکر النسفى بمائة كما ذكره العراقى» (١).

وقالوا:

«مات البخارى قبل أن يتم تبييض كتابه، قال أبو الوليد الباجى:

ويدل عليه اختلاف رواية أبى إسحاق المستملى ورواية أبى محمد السرخسى ورواية أبى الهيثم الكشميهنى ورواية أبى زيد المروزى

مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان فى طره أو رقعه

مضافه أنه من موضع ما، فأضافه إليه وبيّن ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصله ليس بينها أحاديث» (٢).

واعترف بعض أهل السنه كابن قتيبه (٣) والآلوسى (٤) بوجود الدس والزيادة فى مسند أحمد وغيره.

٧٧

٧سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠١

دراسة ونقد آراء إحصان إلهى ظهير

نظرة لكتاب «الشيعة والقرآن» لإحصان إلهى ظهير

دعاوى إحصان إلهى ظهير فى ميزان النقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠٣

نظرة فى كتاب «الشيعة والقرآن» لإحصان إلهى ظهير

كنت قد أزمعت أولاً على مناقشة ونقد كتاب «الشيعة والقرآن» لإحصان إلهى ظهير وبشكل تفصيلى خصوصاً وأن المؤلف قد تحدى

الآخرين مراراً فى الإجابة على الإشكالات التى أوردتها فى كتابه فقد كتب:

«وتوقعنا أن يتصدى له أحد علماء الشيعة ويفند ما أثبتناه ويغلط ما أوردناه» (١).

وبالرغم من وجود كتاب قيم تحت عنوان «القرآن الكريم وروايات المدرستين» وفى ثلاثة أجزاء للسيد مرتضى العسكرى والذى

خصص جزءه الثالث لـ «مناقشة ما زعمه الأستاذ إحسان إلهي ظهير، ألف كتاب شيعي في تحريف القرآن بيان زيف ما ادّعاه» فلمّا رأيت بأنّ الكتاب المذكور قد ناقش وقدّ الآراء المذكورة في كتاب الشيعة والقرآن لم أجد ضرورة الخوض في هذا المعترك، سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠٤

فالسيد مرتضى العسكري أبطل ادّعاءات إحسان إلهي ظهير وناقش في ٨٥٠ صفحة كلّ واحدة من الألف والإحدى وستين رواية التي أوردها إحسان ظهير من كتاب فصل الخطاب وادّعى دلالتها على تحريف القرآن الكريم. وأكد أن جميع الروايات المذكورة ضعيفة السند، كما أن دلالتها في مقام بيان وتفسير الآيات أو تحريف معانيها - المساوق للتفسير بالرأى - واختلاف القراءات لا على التحريف والتغيير في ألفاظ القرآن، وعلاوة على ذلك فإنّ الكثير من هذه الروايات وخلافاً لما ذكره إحسان إلهي ظهير قد وردت في كتب الفريقين معاً، ومع كون الكتاب الذي ألفه الأستاذ العسكري كان وافياً بالغرض إلّا أنّه لم يتناول المقدمة بالمناقشة لأنّه لم ير وجود حاجة لذلك، ولهذا فسأعمد هنا إلى مناقشة مختصرة لمقدمة كتاب إحسان إلهي ظهير ثم سأناقش باختصار منهج ومحتوى هذا الكتاب وذلك - من خلال ما سأحصل عليه من نتائج للبحث، ومن خلال ما توفّرت إليه من نتائج في مناقشة ونقد أفكار الدكتور القفاري.

حينما يتصفح القارئ كتاب الشيعة والقرآن سيلاحظ بادئ ذي بدء العبارة التالية وبخط جليّ وواضح: «حديث شيعي: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]: إني تارك فيكم كتاب الله وعترتي وقال أبو جعفر [عليه السلام]: أما كتاب الله فحرفوا وأما العترة فقتلوا» (١).

لقد أورد إحسان إلهي ظهير هذا الحديث في مطلع كتابه ليصوّر للقارئ بأنّ الشيعة تقول بتحريف القرآن، في حين تغافل عن أنّ معنى «التحريف» في هذا الحديث على فرض صحّة السند هو التحريف في معاني الآيات والتفسير بخلاف ما يريد الله (٢)، وهذا النوع من التحريف واقع قطعاً وليس لهذا الأمر علاقة بما يدّعيه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠٥

إحسان إلهي ظهير، أضف إلى ذلك وجود حديث ورد عن مصادر أهل السنة يشابه هذا الحديث عن حذيفة بن اليمان وسوف تقرّأونه عاجلاً، فالدكتور القفاري كان قد أورد مثل هذا الحديث نقلًا عن كتاب «الخصال» للمرحوم ابن بابويه الصدوق (ت ٣٨١ هـ). وسماه «الإلحاد في كتب الصدوق» في حين غاب عن ذهن الدكتور القفاري أنّ هذا الحديث قد رواه أحمد بن حنبل إمام الحنابلة وكذلك الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني والحافظ سعيد بن منصور والحافظ شيرويه الديلمي، ولذلك ينبغي له أن يُسمّى ما أوردوه بالإلحاد في كتبهم أيضاً (١).

وفي الصفحة التالية ذكر إحسان إلهي ظهير دوافع تأليف هذا الكتاب، وأشار في مقدمته الطويلة إلى الهدف الذي دعاه لكتابه هذا الكتاب، فيقول إنّه أصيب بالدهشة والإنفعال حينما عرف رد الصافي على كتاب «الخطوط العريضة» لمحج الدين الخطيب، الذي طبع تحت عنوان «مع الخطيب في خطوطه العريضة» وقال إحسان إلهي ظهير في معرض الحكم على رد آية الله الصافي: إنّ الصافي في كتابه هذا اكتفى بالرمي والسب والشتم وإنكار الحقائق فقط. ثم يكمل قائلاً:

«ولم يجد [الصافي] في جعبته نبلاً إلّا أرسقه به، ولا في جيبه شتيمة إلّا ورماه بها، وياليتي اكتفى بسبه ورميه إيّاه، ولكنه تجاوز الحدود، وطعن أصحاب رسول الله وخلفائه الراشدين المهديين، وأزواجه أمّهات المؤمنين رضوان الله عليهم أجمعين ... كما أنكر جلاً معتقدات الشيعة ... ومنها عقيدتهم حول القرآن بأنّه محرّف ومغيّر فيه ... وإن لم يستند في إنكاره إلى دليل ولا إلى برهان» (٢).

ويبرر إحسان إلهي ظهير السب والداعي الذي دفعه إلى كتابة هذا المؤلف بما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠٦

يلي:

«لما رأيت هذا الكتيب [رد الصافي على الخطيب] اندهشت لما فيه من المخادعة الواضحة والكذب الظاهر، وإنكار الحقائق الثابتة. فاستعنت الله وكتبت ذلك الكتاب ... وأثبتنا فيه صدق ما قاله الخطيب لا بالكلام والعواطف، بل بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، والنصوص الثابتة والعبارات الصريحة والروايات الجليلة والقطعية حيث الثبوت والنسبة» (١).

ولم يذكر إحسان إلهي نموذجاً واحداً على إن آية الله الصافي وفي معرض رده على كتاب الخطيب قد سب أو رمى أو شتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وخلفائه أو زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل لم يذكر رقم الصفحة التي تهجم فيها آية الله الصافي على أولئك. ولذلك نراه يتهرب عن ذكر نموذج من هذا الكتاب بل يذكر موارد أخرى في كتاب لآية الله الصافي هو «صوت الحق ودعوة الصدق» ويسعى هناك إلى إقامة دليل على إن كتاب الصافي ليس فيه سوى السب والرمي وإن إنكاره لتحريف القرآن هو المخادعة الواضحة والكذب الظاهر وإنكار الحقائق الثابتة، ويكرر كلامه السابق للقول بأن الصافي من جملة من يتناولون على سيد الخلق وأشرف الأنبياء ويشتمون أهله فيقول:

«ما الذي يرجي من الذين يتناولون على سيد الخلق وأشرف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليه ويشتمون أزواجه الطاهرات وذريته الطيبين وخلفائه المهديين» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠٧

ففي حين لا نجد أثراً أو عنواناً لما إدعاه إحسان إلهي ظهير من أن الصافي قد تناول على الصحابة، يحق لنا أن نسأل أين وقع التناول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ وفي المقام لا نجد سوى عبارة ظننا إحسان إلهي ظهير شتماً لأهل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه المهديين واعتبرها نفاق الصافي وهي:

«نسوا أي أهل السنة اعتماد عمر بن الخطاب وعثمان ومعاوية وعلمائهم ومحدثيهم على كعب الأخبار اليهودي الذي كان من أوثق الناس عند عمر ومعاوية وكانا يرجعان إليه ويأخذان بقوله كحجة شرعية».

وعبارة:

«والثورة على عثمان لم تقم عليه إلا بأسباب كلها ترجع إلى سيرة عثمان وما ارتكب من الأحداث والأعمال مما لا يرتضيه المسلمون وكان خارجاً عن روح العدل الاسلامي» (١).

ويعلق إحسان إلهي على هذا الكلام بالعبارة التالية:

«وانظر إلى الحقد والضغينة التي تنطوي عليها الصدور وكيف يكفرون صحابي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي أسلم على يديه وتشرف برؤيته...» (١).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠٨

ولا نريد خلال هذا البحث أن نتحدث عن شخصية كعب الأخبار وكذلك الأسباب التي أدت إلى مقتل عثمان الأمر الذي أثار نقمة واستياء إحسان إلهي ظهير وبهذا الشكل الذي أبرزه تجاه الصافي، بل نود أن نشير ومن باب كشف الحقيقة إلى نبذة إجمالية من حياة كعب الأخبار، فالقدر المتيقن أن الكثير من كبار علماء السنة أثاروا شكوكاً وترديداً في شخصية كعب الأخبار، فهو وخلافاً لما ذكره إحسان إلهي ظهير لا يعد من الصحابة بل كان إسلامه في عهد عمر بن الخطاب وكان الأخير يعتمد على آرائه، انظر على سبيل المثال إلى نص كلام ابن كثير حيث يقول:

«لما أسلم كعب في الدولة العمريّة جعل يحدث عمر رضي الله عنه عن كتبه قديماً فربما استمع له عمر فترخص الناس في استماع ما عنده ونقلوا ما عنده من غنها وسمينها وليس لهذه الأمة والله أعلم حاجة إلى حرف واحد عنده» (٢).

وقال الذهبي:

كعب [الأخبار] كان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه

فجالس أصحاب محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] فكان يحدّثهم عن الكتب الإسرائيلية ويحفظ العجائب» (٣).

واستناداً إلى بحوث محمود أبو ريّة في شخصيّة كعب الأحبار والتي اعتمد فيها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٠٩

على المصادر السنيّة، ذهب إلى القول بأنّ كعب الأحبار كان قد شارك في قتل عمر الخليفة الثاني وكانت سجيته الكيد والمكر، فكان يصطنع الإسرائيليات ويدخلها في معتقدات المسلمين. وكانت له مكانة جمّة عند معاوية فيما اعتبره بعض الصحابة والتابعين كذاباً، وهناك شواهد كثيرة على كذبه وكذا وهب بن منبه (١).

وأما بالنسبة للدواعي التي أدت إلى مقتل الخليفة الثالث فيمكن القول ليس لإحسان إلهي ظهير وغيره أن يخفى أو يظهر هذا الأمر لأنه بات من الأمور القطعية التي لا يشوبها الشك، فسيرة الخليفة والمحيطين به هي التي أدت إلى قيام بعض المسلمين بالثورة ضده ومقتله أخيراً (٢)، وعلى كل حال فحينما تحدث الصافي عن موضوع كعب الأحبار ومكانته عند الخليفة الثاني وهكذا مقتل عثمان اعتبر إحسان إلهي ظهير ذلك طعناً وتعريضاً ونفاقاً (٣)، وعلى هذا الأساس فلا بد له من القول بأنّ بيان الحقائق ولو من قبل أهل السنة كابن كثير وآخرين هو أيضاً وقوع في الطعن والنفاق!!

وبعد هذا فالرجل يسعى إلى أن يظهر نموذجاً آخر من نفاق وكذب آية الله الصافي ولذلك نراه يركّز البحث على «سورة مزعومة تحت عنوان سورة الولاية» ويعتقد بأنّ ردّ الصافي على كتاب «الخطوط العريضة» لمحّب الدين الخطيب وكتاب «الشيعة والسنة» لإحسان إلهي ظهير نفسه ليس سوى العمل بالتقية والخداع وإنكار الحقائق ولا يستند إلى دليل وبرهان (كما زعم إلهي إحسان ظهير)، لأنّ الخطيب كان قد دوّن في كتابه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١٠

«إن الشيعة يعتقدون بسورة «الولاية» في القرآن وإنّها أسقطت والنورى أوردتها في ص ١٨٠ من كتابه فصل الخطاب» (١).

وقد كتب آية الله الصافي في الرد على الخطيب بما يلي:

«فانظر ما في كلام هذا من الكذب الفاحش والإفراء البين ليس في فصل الخطاب ولا في ص ١٨٠ ولا في غيرها من أول الكتاب إلى آخره ذكر من هذه السورة المكذوبة على الله» (٢).

ثم يقول إحسان إلهي في ردّه على آية الله الصافي:

«فتقول في جوابه وفي أسلوبه: أيها الصافي، ألا تستحي من الله؟ ولا تفكر بأنّ في الناس من يظهر كذبك؟ إتق الله أيها الصافي! ما مات العلم بموت الخطيب وإنّ من أهل السنة من يستطيعون أن يبينوا عواركم وكذبكم فهذا هو الطبرسي النورى يمثل للنقصان في القرآن بسورة الولاية» (٣). ولعلّه ظنّ الشيخ الشيعي [أي آية الله الصافي] بأنّ الكتاب [فصل الخطاب] لا يوجد عند أحد غيره ولذلك اجترأ على هذا القول، وها نحن نورد هذه السورة الكاملة من فصل الخطاب ونقلها حرفياً كما أوردتها النورى الطبرسي نقلًا عن كتاب [دبستان المذاهب] ومن الصفحة ١٨٠ و ١٨١ (٤).

ثم يظهر إحسان إلهي ظهير صورة فتوغرافية من الصفحتين ١٨٠ و ١٨١ من كتاب فصل الخطاب ويكتب عن ذلك:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١١

«فهذه كل حقيقة الرد علينا من قبل السيد لطف الله الصافي «المحترم» ويكفي هذه الشهادة من أهله عليه وتكذيبه إياه وبيان سيرة أسلافه الروافض من الفحش وإسناد الكذب إلى أهل الصدق»

وهنا يمكننا أن نتساءل، هل وردت سورة تحت عنوان «سورة الولاية» في كتاب المحدث النورى وهل أورد محب الدين الخطيب سورة الولاية في كتاب الخطوط العريضة نقلًا عن كتاب فصل الخطاب؟ وهل كذب آية الله الصافي حين قال لا توجد هذه السورة في فصل الخطاب؟. وفي الجواب على هذه الاسئلة أؤكد كما قال الصافي بأنّ هذه السورة لا توجد في الصفحة ١٨٠ ولا في الصفحة ١٨١،

بل لا- نجد أثراً لها في جميع ما ورد في هذا الكتاب. وما عرضه إحسان إلهي ظهير من صورة فتوغرافية للصفحتين ١٨٠ و ١٨١ هي «سورة النورين» المكونة من ٤١ آية مزعومة إنما نقلها النوري من كتاب دبستان المذاهب. في حين أن ما ذكره الخطيب في كتاب الخطوط العريضة هي سورة الولاية المكونة من سبعة آيات ويُدعى محب الدين الخطيب بأن مصدر هذه السورة هو قرآن إيراني فلنقرأ ما كتبه:

«إنها سورة مصورة من مصحف إيراني! «٢» مخطوط عند المستشرق مستر براين».

وبناءً على ما ذكره هاتين السورتين متباينتين نقل كل منهما من مصدر مستقل مع وجود تفاوت في تعداد كل واحدة من حجم هاتين السورتين. والطريف إن إحسان إلهي ظهير اعترف - من حيث لا يشعر - بأن السورة التي نقلها النوري هي سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١٢

سورة النورين لا الولاية انظر نص عبارته:

«إن السورة التي ذكرت في كتاب «دبستان مذاهب» ونقلها المحدث النوري هي سورة النورين وليس سورة الولاية» «١».

بل يتجاوز ذلك فينقل السورة التي يزعم أنها سورة الولاية بعينها ويقول:

«وهذه هي السورة بعينها التي ذكرها الخطيب في رسالته الخطوط العريضة» «٢».

وبناءً على هذا كذب إحسان إلهي ظهير مرةً أخرى، ولعله تصوّر بأن ادعائه الكاذب سينطوي على الآخرين ولا يظهره غيره. ولا أريد هنا أن أستخدم أسلوبه في السباب والفحش واستخدام العبارات البذيئة ولا أود الإستهزاء به كما فعل هو عندما ناقش آية الله الصافي بل أدعوا القارئ للتمعن في ما كتب لكي يتعرف على الحقائق والأشخاص «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١٥

دعوى إحسان إلهي ظهير في ميزان النقد

إشارة

وقال إحسان إلهي ظهير بعد تلك المقدمة ما يلي:

«ولكننا مع ذلك نريد أن نبين الحق والحقيقة أكثر من ذلك وأصرح حتى لا يتصدى بعد ذلك أحد لخداع المسلمين السنة حول هذه المسألة [أى مسألة تحريف القرآن] ولأجل ذلك أفردنا لها هذا الكتاب، وإن القارئ ليندهش حينما يرى أن الروايات التي تنبئ وتصرح ببيان عقيدة القوم في القرآن وتغييره وتحريفه تزيد على ألفي حديث عند القوم، ونحن نورد في هذه العجالة أكثر من ألف حديث شيعي في هذا الخصوص» «١».

ثم يبدأ إحسان إلهي ظهير بتصنيف كتابه إلى أربعة أبواب:

الباب الأول: عقيدة الشيعة في الدور الأول من القرآن.

الباب الثاني: عقيدة الشيعة في الدور الثاني من القرآن.

الباب الثالث: بيان الرد على من أنكر التحريف من الشيعة في الدور الثالث.

الباب الرابع: نقل روايات وأحاديث القوم التي يتجاوز عددها ألف حديث نقلًا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١٦

عن كتاب فصل الخطاب.

وقبل أن يبدأ إحسان إلهي ظهير بحثه في هذه الأبواب الأربعة يقول:

«وقبل أن آتى على آخر القول أريد أن أذكر إننى لست أنا ولا السيد الخطيب رحمه الله أول من أنسب هذه العقيدة إلى القوم بل قبل ذلك اعترف وأقرّ بهذه العقيدة علماء الشيعة وكبرأؤها في كل عصر وأثبتوها لأنفسهم كما سيأتى ... وعلى ذلك صرح الحافظ ابن حزم الظاهري [المتوفى سنة ٤٥٦ هجرى] بقوله:

ومن قول الإمامية كلها قديماً وحديثاً إنّ القرآن مبدل زيد فيه ما ليس منه، ونقص منه كثير وبدل منه كثير» (١).

وسنكشف عاجلاً كذب مزاعم إحسان إلهي ظهير الذي يقول فيها: «وأقرّ بهذه العقيدة علماء الشيعة وكبرأؤها في كل عصر» خصوصاً وقد ناقشنا من قبل واستناداً للأدلة مزاعم جميع من نسبوا هذه التهمة للشيعة كابن حزم، وقد لاحظتم فيما سبق بأن ابن حزم لا يمتلك دليلاً سوى حفته من الإتهامات الفارغة لا بل تعدى ذلك حين وقع هو ومن حيث لا يشعر في القول بالتحريف، وللإطلاع على ذلك يمكن مراجعة بحث «شيوخ هذه المقالة عندهم كما تقول كتب أهل السنة» في المقام الثاني.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١٧

الباب الأول: عقيدة الشيعة في الدور الأول من القرآن

يكتب إحسان إلهي ظهير في البداية مايلي:

«كل من يريد أن يعرف عقيدة الشيعة في القرآن ويتحقق فيه ويبحث لا بد له من أن يرجع إلى أمهات كتب القوم ومراجعهم الأصلية في الحديث والتفسير حتى يكون منصفاً في الحكم وعادلاً في الاستنتاج.

ونحن نلزم أنفسنا في هذا الباب أن لا نورد شيئاً إلّا ومن كتب الشيعة أنفسهم المعتمدة لديهم والموثوقة عندهم» (١).

ثم يؤكد من جديد على هذا الأمر فيكتب:

«فيلزم الباحث المنصف أن لا ينسب شيئاً إلى القوم إلّا أن يكون ثابتاً من أئمتهم والظاهر إنّه لا يثبت إلّا حينما يكون وارداً في الكتب التي خصصت لإيراد مروياتهم وأحاديثهم وهذه الكتب أما أن تكون من كتب الحديث أو التفسير وخاصة الكتب القديمة التي روت هذه الروايات بالسند ...» (٢).

أ: الكافي للكليني: في هذا المقام يستعرض إحسان إلهي ظهير كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني بعد أن تطرق إلى خلاصة لترجمته ذكر بعض الأحاديث التي يزعم أنها تدل على التحريف. وقبل الخوض في دلالة وسند الأحاديث التي أوردتها أود أن أخطب إحسان إلهي ظهير بما يلي: إن كنت ترى بأنّ مراجعة كتب القوم (أى الشيعة) ومراجعهم الأصلية في الحديث والتفسير والكتب التي خصصت لإيراد مروياتهم وأحاديثهم يكفي في أن تكون منصفاً في الحكم وعادلاً في الاستنتاج، فعلى هذا يلزم أن تعطى النصف من نفسك في الحكم وتعديل في الاستنتاج عند

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١٨

مطالعة كتب أهل السنة والتعرف على الأحاديث التي تحدثت عن تحريف القرآن، والتي لا يمكن احصائها على ما اعترف به أهل السنة بالذات، واتهام مؤلفي هذه الكتب كما اتهمت إخوانهم من الشيعة، لكن الإنصاف والعدل يقتضى أن لا تحكم بمجرد أن ترى رواية في كتب الحديث والتفسير، بل ينبغي أن تلاحظ الآراء في سند ومضمون هذه الأحاديث، وحينما تراعى مثل هذه الحالة سوف تجد بأن محققى الفريقين - السنة والشيعة - قد بحثوا من خلال القرائن والشواهد الداخلية والخارجية هذا الأمر، وتبنوا الرأي القائل بأنّ أغلب مضامين هذه الأحاديث خارج عن موضع النزاع (أى تحريف وتغيير ألفاظ القرآن). هذا مع الاعتراف بأنّ بعض قليل من علماء الشيعة والسنة سواء قد قالوا بالتحريف استناداً لمثل هذه الروايات دون تمحيص، وهذا الأمر لا يختص بالشيعة فقط، ولا يركن إلى مزاعمهم أحد، كما لا حظتم قبل ذلك وأثناء مناقشة أحاديث التحريف في كتب الشيعة والسنة. وعلى كل حال فإنّ إحسان ظهير يستند هنا إلى جملة من كتب الكافي للكليني حيث ذكر الحديث التالي:

«إنَّ القرآنَ الذي جاء به جبرئيل [عليه السلام] إلى محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] سبعة عشر ألف آية»
ويعلق على الحديث قائلاً:

«ومعناه إنَّ ثلثي القرآنَ راح على أدراج الرياح...»

ثم ينقل بعد ذلك روايات من نفس المصدر أى الكافي باب الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام وذلك للحصول على دليل يقول بأنَّ ثلثي القرآن قد نقل إلى الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة؟! ويستمر في سرد كلامه قائلاً:
«فأى قسم الذى حذف، يبينه الكليني أيضاً من إمامه المعصوم محمد سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦١٩»

الباقر [عليه السلام] ... حيث يروى ...: نزل القرآن أربعة أرباع ربع فينا وربع في عدونا وربع سنن وأمثال وربع فرائض وأحكام» (١).
وأخيراً ينقل الرجل بزعمه أمثلة لتحريف ثلثي القرآن المحذوفة ويتطرق في أثناء ذلك إلى مصحف الإمام على [عليه السلام] ليكتب في النهاية مايلي:

«وهذه ومثل هذه الروايات كثيرة كثيرة في أوثق كتاب من كتب القوم» (٢).
وللجواب على ذلك نقول:

«إنَّ ما يستند عليه إحسان إلهي ظهير هو تكرار لما ذكره غيره من أمثال الدكتور القفارى وقد مرَّ الجواب عليها ولا حاجة لذكر الجواب تفصيلاً هنا بل نذكر إجمالاً الأمور التالية:

أولاً: إنَّ الحديث الذى ذكره إحسان إلهي موجود فى كتب أهل السنة فقد ورد فى الإتيقان وكنز العمال عن الطبرانى فى الأوسط وابن مردويه وابن نصر السجزي فى الإبانة عن الخليفة عمر بن الخطاب أنه قال:
«القرآن ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف» (٣).

وهذا يعنى ذهب أكثر من ثلثي القرآن لأنَّ عدد حروف القرآن هى: ثلاثمائة ألف حرف وأربعون ألفاً وسبعمائه وأربعون حرفاً (٤).
ونقل عن عبد الله بن عمر مثل هذا الحديث الذى رواه الخليفة الثانى حيث قال:
«لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله ما يدرىه ما كله قد ذهب منه
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٠»
قرآن كثير ولكن ليقبل قد أخذت ما ظهر منه» (١).

فهل كتب إحسان ظهير فى هذه الأحاديث بقوله: «ومعناه إنَّ ثلثي القرآن راح على أدراج الرياح...» أو سيقول إنها نسخ للتلاوة والتي ظهر فى أهل السنة بعد قرون وأنها مرفوضة من قبل جملة من علماء أهل السنة! هذا فى حين يحكم الرجل علينا بمجرد وجود حديث فى أحد الكتب الروائية ويلقى باتهاماته على مؤلف الكتاب وينعته بأنه ممن يؤمنون بتحريف القرآن، كل ذلك من دون ملاحظة طرق العلاج والحلول، ولذلك ينبغى على إحسان ظهير أن ينصف فى الحكم هنا أيضاً ويتهم الطبرانى وأبو نصر السجزي والسيوطى والتمقى الهندى وقبلهم الخليفة عمر بن الخطاب وولده عبد الله بتحريف القرآن أو أن يرفع يده عن هذه العصبية الباطلة.

ثانياً: ما الدليل الذى استند عليه إلهي ظهير حين زعم بأن الثلثين المفقودين من القرآن موجودين فى كتاب الجفر والجامعة والصحيفة ومصحف فاطمة؟ وهل تدل رواية الكليني على ذلك؟ ماهو الدليل الذى يستند عليه لإثبات ما يزعمه؟ ولعله يستنتج ذلك من كلمة المصحف فى مصحف فاطمة؟ وعليه فلا يدل هذا إلأعلى جهله أو تجاهله، لأنَّ المصحف المقصود هو المصحف بمعناه اللغوى ولا علاقة له بالقرآن الذى يطلق عليه أحياناً مصحف وقد تناولنا موضوع مصحف فاطمة بشكل تفصيلي فيما يأتى فراجع ذلك إن شئت (٢).

ثالثاً: إنَّ حديث «نزل القرآن أربعة أرباع ربع فينا...» والذى استند إحسان إلهي ظهير به على ما يزعمه من نتائج القول بأنَّ الثلثين

المحذوفين من القرآن هما في

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢١

خصوص آل البيت وأعدائهم، قد ورد في مصادر أهل السنة أيضاً وقد أوردناها عن كتاب «مناقب الامام علي [عليه السلام]» لابن المغازلي الشافعي «١»، و «شواهد التنزيل» للحاكم الحسكاني الحنفي «٢»، و «ينابيع المودة» للقدوزي الحنفي «٣»، و «حبيب السير» لغياث الدين بن همام عن الحافظ أبي بكر بن احمد مردويه... «٤»، وقد بحثنا عن معناها ومفادها وأثبتنا أنها غير معيّنة بتحريف القرآن، كما إن حديث مصحف الإمام علي عليه السلام وقبل أن ينقل من مصادر الشيعة كان قد ورد في مصادر أهل السنة ومن جملة من ذكره عبد الكريم الشهرستاني صاحب كتاب «الملل والنحل» وتحدث عنه وعن كيفية تدوينه بإسهاب وذكر أن الإمام كان قد قدمه للصحابة ولكنهم رفضوا أن يقبلوه «٥».

ب: تفسير القمي: بعد بيان ترجمه علي بن إبراهيم القمي يستند إحسان إلهي ظهير إلى حديث ذكره في مقدمه تفسيره، وقد ناقشنا في المقام الثاني في بحث «تفسير القمي وأسطورة تفسير القرآن» مقدمه هذا التفسير ومواضيعه بإسهاب، وثبت هناك وبالأدلة التامة والشواهد الواضحة إن مفسر هذا التفسير هو شخص مجهول روى عن أبي الفضل العباس بن محمد بن القاسم العلوي الذي لا تجد له أثراً في كتب الأصول الرجالية، وأما التفسير ففي الواقع لأبي الفضل العلوي وإنما نسبه إلى الشيخ القمي لأنه الأصل من روايات هذا التفسير «٦»، وناقشنا الروايات التي

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٢

ذكرت في مقدمه هذا التفسير أو في مادته والتي ذكر بأنها تدل على تحريف القرآن في بحث «تفسير القمي وأسطورة تحريف القرآن».

ج: تفسير العياشي: بعد الإشارة إلى ترجمه مؤلفه يعنى محمد بن مسعود العياشي يثبت إحسان إلهي ظهير واستناداً إلى ثلاثة أحاديث وردت في مقدمته أنه يؤمن بتحريف القرآن، وقد مرّت مناقشة هذه الأحاديث في المقام الأول في بحث «دراسة روايات التحريف في كتب الشيعة» سنداً ودلالة وبشكل تفصيلي، واتضح أن هذه الروايات لا علاقة لها بمورد النزاع أي تحريف القرآن.

د: بصائر الدرجات: يروي إحسان إلهي ظهير ثلاثة أحاديث عن كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار والذي يعد من الكتب الروائية، والرواية الأولى مشابهة للرواية التي أوردتها في أول كتابه أي حديث: «يا أيها الناس إنني تارك فيكم حرمة الله وعترتي والكعبة بيت الله وأما الكتاب فحرفوا...» وقد بحثنا قبل هذا وفي بداية الموضوع معنى ومفاد الحديث المذكور، وذكرنا بأن شخصيات كبيرة من أهل السنة نقلوا هذا الحديث وذكروا بأن المراد من التحريف في الكتاب هو التحريف في المعنى ومفاد الآيات، المساوق للتفسير بالرأى، لا تحريف ألفاظ القرآن التي هي مورد النزاع، والحديث الثاني الذي يورده إحسان إلهي ظهير عن كتاب بصائر الدرجات فهو: «ما من أحد من الناس ادعى أنه جمع القرآن كله كما أنزل الله إلا كذب وما جمعه وحفظه كما أنزل الله إلا على بن أبي طالب والائمة من بعده» «١»، ولا توجد أي دلالة لهذا الحديث على تحريف القرآن، والمراد من الجمع والحفظ المختص بعلي بن أبي طالب والائمة عليهم السلام هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة والباطنة، وقد تحدثت عن هذا الحديث وأمثاله في مبحث «دعوى الدكتور القفاري في ميزان النقد» اعتماداً على الشواهد والقرائن بشكل تفصيلي،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٣

وأما الحديث الثالث فهو: «... كانت فيه - أي القرآن - أسماء رجال فألقيت...». ومع فرض صحته فإنه يدل على أن الوحي غير القرآني كان ينزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الوحي التفسيري ليخبره عن المبهمات والمتشابهات في القرآن الكريم ولا يعنى أن تلك الأسماء كانت جزءاً من القرآن الكريم، وقد فضلنا البحث حول هذا الموضوع في بحث «دراسة ونقد شبهات الدكتور القفاري حول مصحف الامام علي عليه السلام».

ه: تفسير فرات الكوفي: نقل إحسان إلهي ظهير رواية: «نزل القرآن أربعة أرباع...» عن هذا التفسير وقد مرَّ البحث عنها آنفاً. ثم انتقل إلى كتاب فصل الخطاب فنقل مقدمته الثالثة حرفياً وأثبت ما يروم إليه. وفي هذه المقدمة ذكر المحدث النوري أسماء مؤلفي كتب الحديث والتفسير بالمأثور أمثال أبي جعفر الكليني وعلي بن إبراهيم القمي، ومحمد بن الحسن الصفار، وفرات بن إبراهيم الكوفي... وصنفهم ضمن القائمين بتحريف القرآن والسبب في ذلك أنهم نقلوا تلك الأخبار في كتبهم. (وقد لاحظتم قبل هذا وفي بحث «فصل الخطاب ونقاط هامة» كيف وقع النوري في أخطاء فاحشة وذلك في جميع فصول كتابه وهذا ممّا لا يخفى على كل متمعن منصف) وقد وجد إحسان إلهي ظهير ضالته في كتاب فصل الخطاب للنوري بل ويمكنني الإدعاء بأن كل ما ورد في كتابه «الشيعة والقرآن» ليس سوى آراء وعبارات النوري بالذات.

وبعد هذه المقدمة التي نقلها إحسان إلهي ظهير عن كتاب النوري، يبدأ إحسان إلهي ظهير بتحدى الشيعة فيقول:

«هل يستطيع الصافي أو واحد ممن يؤيده ويسانده أن يثبت واحداً من السنة صرح باسمه أنه كان يعتقد التحريف في القرآن، ويستدل من الأحاديث أو الروايات المزعومة التي تنسبها الشيعة إلى السنة؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٤

وأعيد القول هل أحد من الشيعة يستطيع... فنحن الصرحاء لا نقول لمن يخالف نصوص القرآن عالماً وفاضلاً فضلاً عن المحدث والفقهاء... و...» (١).

وهذا التحدي لا يدلّ إلّا على جهل وانتكاسة إحسان إلهي ظهير، لأنّ أمثال هذه الأحاديث التي وردت في كتب الحديث والتفسير بالمأثور الشيعة، قد ذكرت في كتب أهل السنة أيضاً كما لاحظتم آنفاً، ولذلك فلو أنّ أصحاب هذه الكتب كما زعم النوري وأيده إحسان إلهي ظهير قد قالوا بالتحريف فينبغي أن يقال بأنّ مؤلفي الكتب الروائية والتفسيرية بالمأثور لأهل السنة قد آمنوا بالتحريف وقالوا به، فكيف يطلب إحسان إلهي ظهير من آية الله الصافي وغيره بأن يذكروا شخصاً واحداً من علماء أهل السنة قد قال بالتحريف؟ بل وسيتضح لكم عاجلاً بأنّ إحسان إلهي ظهير الذي زعم وجود (١٠٦٢) حديثاً في الباب الرابع من كتاب فصل الخطاب ثم بدأ بالتطليل والتحدى لخصومه في حين غفل عن أنّ أكثر هذه الأحاديث وردت في كتب أهل السنة أيضاً، والظاهر وكما ذكر رفيقه في المعتقد الدكتور القفاري فإنّ إلهي ظهير يجهل ما ورد في كتب أهل السنة ولذلك تراه يتحدى الآخرين تمويهاً وسترًا منه على الحقيقة، أمّا الدكتور القفاري فقد صرح واعترف ببعض الحقيقة فقال:

«إنّ فيها أي في الروايات التي جمعها مال الله من كتب الشيعة في هذا الباب ما ليس بصريح في هذا الأمر بل هو يندرج بشكل واضح في باب التأويل كما أنّه وقع - كما وقع إحسان ظهير من قبله - بذكر بعض الروايات للشيعة والتي ذكر فيها قراءة للآية مروية عن السلف واعتبرها بجهل من قبيل التحريف والسبب في ذلك هو اعتمادهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٥

بدون تدبّر على كتاب فصل الخطاب» (١).

وعلى كل حال فيكفي عند إحسان إلهي ظهير وأهل مذهبه عند الحكم على الشيعة بالتحريف وتحديهم ورود رواية في كتب الشيعة من دون أن يبحث وينقب في آراء علماء الشيعة حولها، متخذاً كتاب فصل الخطاب ذريعة للقول بأنّ الرواية التي جاءت فيه هي من متبنياتهم، وكمثال على ذلك يذكر إحسان إلهي ١٦ حديثاً من الحديث ١٠٧ إلى ١٢٣ وقال هي أحاديث شيعية تدلّ على التحريف، نقلًا عن فصل الخطاب «٢» حيث ورد في هذه الأحاديث ذكر «وصلاة العصر» بعد الصلاة الوسطى في الآية الشريفة: «وحافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين» وقد ذكر أيضاً خمسة أحاديث من كتاب فصل الخطاب «٣» من ٣٣٧ وإلى ٣٤١ وقال هي أحاديث وردت في الكتب الشيعية وهي تدلّ على التحريف وفيها وردت آية «يسألونك عن الانفال» بحذف «عن» (وهي قراءة واردة)، وهناك أمثلة أخرى ستطلعون عليها. والرجل يجهل إنّ هذه الروايات قد وردت في كتب أهل السنة أيضاً «٤».

إنّ عدم اطلاع إحصان إلهي ظهير ومحمّد مال الله وبعدهم الدكتور القفاري بوجود روايات في كتب أهل العامة في هذا الصدد جعلهم ينادون بوجود القول بالتحريف ويتهمون مؤلفي كتب الحديث والتفسير بالمأثور الشيعة بالتحريف، وما ان يكتشف أحدهم وجود هذه الأحاديث في كتب أهل السنة حتى يغيّر موقفه ويعتبر ذلك من باب التأويل وقراءة واردة ويتهم أحدهم الآخر بالجهل. سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٦

وكنموذج آخر على ما نقول يمكن ذكر محمد عبد الرحمن السيف الذي ألف كتابه «الشيعة الاثنا عشرية وتحريف القرآن» في زمن متأخر عن كتاب إلهي ظهير ومحمد مال الله والدكتور القفاري وحين انتبه لوجود حديث «وهي صلاة العصر» في كتب أهل السنة اعتذر لوجود الحديث في كتب الشيعة أي في التفسير المنسوب إلى القمي وتفسير العياشي وإنه من باب القراءة الواردة أو نسخ التلاوة «١» وكان من المؤكد أنّ الرجل لو لم ينتبه لهذه المسألة كما وقع إلهي ظهير وآخرين لقال بأنّ الحديث من مصاديق القول بتحريف القرآن لأنّه ورد في المصادر الشيعة.

ونتيجة الكيل بمكيالين هي أنّ ميزان البحث والنقد للروايات التي يتوهم منها التحريف هو أمر واحد عند هؤلاء، فإذا ورد الحديث في الكتب الشيعة فإنّه يدلّ على تحريف القرآن، وإن جاء في كتب السنة فهو من باب القراءة الواردة أو نسخ التلاوة أو التأويل و... وأنها خارجة عن محل النزاع؛ انظر وتعجب.

وفي هذا المقام لست في صدد التعليق على هذه الأمور لكنّي ومن أجل أن تتضح ماهية هذا النوع من التحدي من قبل إحصان إلهي ظهير وغيره حين يقول:

«هل يستطيع ... أن يثبت واحداً من السنة صرح باسمه أنّه كان يعتقد التحريف من القرآن ... فنحن الصرحاء لا نقول ...»

أقول: انظر إلى أحاديث عائشة أم المؤمنين التي تُسب لها القول الصريح بتحريف سورة الأحزاب وفي الآية المزعومة التي تتحدث عن الرضاع، أو الخليفة الثاني الذي يقول بتحريف ثلثي الآيات وآية الرجم المزعومة، أو عبد الله بن عمر وقوله باسقاط بعض الآيات وهكذا حميدة بنت أبي موسى التي تحدثت عن تغييرات في مصحف عائشة، أو ما قاله أبي بن كعب بالنسبة لسورة الحفد والخلع وسورة البينة وابن مسعود بالنسبة للمعوذتين وسورة الحمد وأبو موسى الأشعري

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٧

في خصوص سورة براءة والمسبّحات وحذيفة بن اليمان بالنسبة لسورة التوبة وما نسبوا إلى مالك بن أنس من القول بسقوط أوائل سورة التوبة فإن ما ذكره يدل على تحريف القرآن، وأخيراً تصريح أبي الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن شنبوذ البغدادي وهو شيخ القراء بالعراق (ت ٣٢٨ هـ) والذي يعتبر من القراء الأربعة عشر حيث يقول:

«إنّ عثمان أسقط من القرآن خمسمائة حرف وإنه والصحابه زادوا في القرآن ما ليس فيه ...»

إلى آخر ادعائه، والشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣ هـ) وقوله السخيف بأنّه قد أسقط عثمان من المصحف أشياء وغيره كمحمّد الخطيب و... انظر تلك الروايات ونص كلام هؤلاء في المقام الأوّل في مبحث «دراسة أحاديث التحريف في كتب أهل السنة وأجوبتهم».

ولذلك فإمّا أن يكون إحصان إلهي ظهير وأمثاله غافلين حقاً عن أمثال هؤلاء وأحاديثهم أو أنّهم يتغافلون لأغراض سياسية أو عصبية جاهلية ويكتفون بالتشنيع تشبهاً بما توهمه صاحب كتاب فصل الخطاب، وراحوا يطلقون في كلّ يوم نعمة جديدة، لا بل تجاوزوا هذا الأمر - وما عشت أراك الدهر عجبا - فأخفوا الحقائق التي ذكرت في كتبهم وبدأوا يدعون الشيعة إلى التوبة، يقول إحصان إلهي ظهير مخاطباً الشيعة:

«فارجعوا إلى الحق والصواب وتوبوا إلى الله توبة نصوحاً» (١).

متناسياً دور شيعة أهل البيت الريادي في حفظ كيان الأمة وأنهم في الخندق الأوّل في الذبّ عن حياض الإسلام وتراث القرآن في

الماضي والحاضر.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٨

الباب الثاني: عقيدة الشيعة في الدور الثاني من القرآن

يحدد إحسان إلهي ظهير مباحث كتابه في محورين أصليين:

أ- البحث في السبب الذي دعا الشيعة - حسب زعم وافتراء إحسان إلهي ظهير - إلى القول بأن القرآن محرّف.

ب- البحث في تصريح أربعة من كبار علماء الشيعة الذين قالوا بعدم تحريف القرآن وهم الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والسيد المرتضى والشيخ الطبرسي.

يقول إحسان إلهي ظهير في المحور الأول من حديثه هذا وبعد تكرار مزاعمه من أنّ الشيعة يعتقدون بتحريف القرآن في الدور الأول فيقول:

«أسسوا مذهباً خاصاً بهم جعلوا من أصله وأسبابه الإمامة والولاية»

ثم يذكر بعض الأحاديث التي وردت في الكتب الشيعية في باب ولاية أهل البيت ويدّعي بلا- دليل على أنّ الشيعة تقوّلوا هذه الروايات، ليركّز بعد ذلك مدار بحثه على رواية أبي سعيد الخدري الذي يقول فيها:

«سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما بعث الله نبياً إلّا وقد دعاه إلى ولايتك - أي علي - طائعاً أو كارهاً» (١).

فيعلّق على ذلك بالقول:

«فوجدوا - أي الشيعة - أنّ الولاية والوصاية والإمامة التي اختلقوها واصطنعوها [نعوذ بالله من هذه الاتهامات ...] ليس لها وجود في القرآن ... فالتجأوا لدفع هذا الإيراد إلى القول بأنّ القرآن قد غير ونقص منه أشياء ...» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٢٩

وبعد ذلك يذكر عبارة من كتاب الاحتجاج للطبرسي ومقدمة تفسير البرهان بشكل تفصيلي ويدّعي كونها تأييد لمزاعمه.

وللجواب على ذلك نقول: لقد أكدّ إحسان إلهي ظهير جهله المطلق بكتب أهل السنة وفهم العبارات التي نقلت له عن كتب الشيعة وذلك للأمور التالية:

أولاً: هناك روايات صحيحة السند عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وذكرت في مصادر الشيعة وهي تؤكد على إنّ أسماء الأئمة عليهم السلام لم ترد في القرآن وكمثال على ذلك رواية الكليني بإسناده عن أبي بصير أنّه قال:

«سألت أبا عبد الله [عليه السلام] عن قوله تعالى: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» قال: نزلت في عليّ والحسن والحسين

قلت: إنّ الناس يقولون فما باله لم يسمّ علياً وأهل بيته في كتاب الله؟ قال [عليه السلام]: فقولوا لهم: إنّ رسول الله [صلى الله عليه وآله

وسلم] نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ له ثلاثاً وأربعاً حتى كان رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] فسرّ لهم ذلك».

قال السيد الخوئي تعقيباً على ذلك:

«هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات (أي الروايات التي تقول: إنّ القرآن أربعة أرباع: فربع في أهل البيت وربع في

أعدائهم). والرواية التي تقول: لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمّين، وموضحة للمراد منها بأنّ ذكرهم (عليه السلام) في الكتاب

إنّما كان بالنعوت والأوصاف لا بالتسمية المتعارفة» (١).

ثانياً: إنّ الحديث الذي ذكره إحسان إلهي ظهير عن أبي سعيد الخدري موجود في مصادر أهل السنة أيضاً وقد نقل وبطرق متعددة وأوردنا الحديث قبل هذا نقلاً

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٠

عن الحاكم الحسكاني «١» والحاكم أبي عبد الله النيسابوري صاحب المستدرک على الصحيحين «٢» وابن عساكر «٣» والخوارزمي «٤» والثعلبي «٥» (انظر: تفصيله في المقام الأول في مبحث دراسة روايات التحريف في كتب الشيعة).

ثالثاً: إن كتاب الاحتجاج الذي يتشبه به إحسان إلهي ظهير لا يحل المشكلة التي وقع فيها وحسب بل أضاف عليه مشكلة أخرى، ذلك لأن هذا الكتاب وعلاوة على الرسائل في رواياته جميعاً، فهو مع ذلك في هذه العبارة لا يعطي معنى مخالفاً لوجهه نظره، لأن الطبرسي وكما يظهر من كلامه يقصد عدم التحريف، لأنه يريد أن يقول لو ذكر الله حججه في قرآنه نصاً لا كناية لعمد المبطلون والمنافقون- كما فعل اليهود والنصارى من قبل- لتحريف القرآن. ولذلك فإن الله تعالى وحفاظاً على كتابه وردعاً من هيمنه أهل التعطيل والكفر والملل المنحرفة ذكرهم كناية وهذا هو نص كلامه:

«إنما جعل الله تبارك وتعالى في كتابه هذه الرموز التي لا يعلمها غيره وغير أنبيائه وحججه في أرضه لعلمه بما يحدثه في كتابه المبدلون من إسقاط أسماء حججه منه ... فأبى الله إلا أن يتم نوره» «٦».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣١

وأضف إلى ذلك فإن هذا النوع من التلاعب بكلمات المؤلفين هو نوع من الخيانة، فلا يصح ولا يجوز لمسلم قط أن يتلاعب بكلمات الآخرين مهما كانت انتماءاتهم ورميهم بما لم تجن أيديهم مع أن عبارات الطبرسي واضحة المراد.

كما يجدر الإشارة إلى أننا قد تناولنا كتاب الإحتجاج بالبحث والمناقشة وما توهم فيه من التحريف فمن أراد فليراجع «١».

رابعاً: خلافاً لما كتبه إحسان إلهي ظهير فإن مقدمة تفسير البرهان ليست للسيد هاشم البحراني بل هي لأبي الحسن الفتوني النباطي العاملي (م ١١٣٨ هـ). وهو من الأخباريين الذين يتمسكون بطواهر الأحاديث فقط ولذلك لا يمكن أن نعتبر رأيه ميزاناً لتحديد مثل هذا الأمر المهم الذي يخالف إجماع الشيعة حيث ذهبوا إلى القول بسلامة القرآن من التحريف.

وأما المحور الثاني لبحث إحسان إلهي في هذا الباب في خصوص ما يتبناه أربعة من كبار الشيعة فقد كتب ما يلي:

«وسهل على المسلمين معرفة القوم وحققتهم فاضطرب عليهم أمرهم واجتمع عمداؤهم وكبرأؤهم ففكروا وتدبروا كثيراً حتى يخفوا ما ظهر ويكتموا ما بدا وصدر فلبسوا لباس الخداع والتقية مرة أخرى وأظهروا ما لم يكونوا يعتقدون لخداع المسلمين وغشهم فأول من برز في الشيعة بالقول المخالف لهذه العقيدة العتيقة الراسخة الثابتة [؟!] كان ابن بابويه القمي أستاذ الفقيه [المفيد] الذي لقبه بالصدوق المتوفى سنة ١٣٧١ هـ. لا سابق له في القوم كأنه نفسه لم يستند لقوله إلى مستند شيعي ثابت من رواية مروية من واحد من الائمة الاثني عشر عكس مخالفه حيث إنهم لم يؤسسوا مذهبهم وعقيدتهم في القرآن إلا على الروايات التي تواترت وبلغت أكثر من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٢

الفين رواية» «١».

وفي هذا المقام يذكر إحسان إلهي ظهير عبارة الشيخ الصدوق التي يؤكد فيها على إن الشيعة يؤمنون بعدم تحريف القرآن ويعلق على ذلك قائلاً:

«وتبعه في ذلك السيد المرتضى مؤلف نهج البلاغة ومرتبته المتوفى سنة ٤٣٦ هـ. كما ذكر عنه أبو علي الطبرسي في مقدمة تفسيره مجمع البيان» «٢».

وبعد ذكره لعبارة السيد المرتضى، ينقل نص عبارة الشيخ الطوسي كقول ثالث من الأقوال التي تذهب إلى عدم التحريف وذلك نقلاً عن تفسير التبيان وهكذا عن أبي علي الطبرسي صاحب تفسير مجمع البيان (ت/ ٥٤٨ هـ) الذي يعتبره صاحب القول الرابع في هذا المضمار فيقول:

«وأما في الدور الثاني أي بعد منتصف القرن الرابع إلى القرن السادس في القرنين كلما صدر هذا القول أول مرة من الشيعة من هؤلاء الأربعة لا خامس لهم كما تتبعنا كتب القوم في الحديث والتفسير والاعتقادات ...

وهذا مع إن عقيدتهم التي أظهروها للناس لم تكن مستندة إلى قول من معصومهم ... بل وبالعكس ذلك هم أنفسهم رووا في كتبهم أخباراً وأحاديث أئمتهم المعصومين تخالفها وتناوئها كما سنبين إن شاء الله.

فهذا كل ما عند القوم لخداع المسلمين عامة وأهل السنة خاصة ...

وقبل أن نحلل كلامهم ونخبر عن السر الذي ألجأهم إلى الإكتاف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٣

بهذا القول والإخبار بهذه العقيدة نريث لحظة ونتوقف برهه ونطالبهم جميعاً هل يستطيع أحد منهم أن يثبت أن في القوم أحداً من سبقهم إلى هذا القول أو لهم خامس أظهر هذه المقالة؟

كلًا لا ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً» (١).

وبعد سرده لهذه التقولات يبدأ إحسان إلهي في إبداء السر الذي دعي أربعة من علماء الشيعة فقط للقول بعدم تحريف القرآن فقال:

«بالصراحة والوضوح إن هؤلاء الأربعة لم يقولوا بهذا القول إلّا تقيّة ونفاقاً كي ينخدع المسلمون ويتلبس عليهم الأمر» (٢).

ويعمد إحسان إلهي ظهير لإثبات تأييد ما اكتشفه بالإستناد إلى عبارة المحدث الجزائري، ثم يسعى لذكر روايات من كتب الصدوق

تدل على ما يزعمه من تحريف القرآن الكريم، وفي هذا المضمار وبعد أن يسرد بعض الأحاديث يبدأ بالتعليق عليها قائلاً:

«إنها- أي تلك الأخبار- تدل دلالة صريحة على أن القوم لم يلتجئوا إلى القول بعدم التحريف إلّا تقيّة.

وأما الطوسي فليس بمختلف عن ابن بابويه [أي الصدوق رحمه الله] وهو قد ملأ كتابه بمثل هذه الروايات التي نقلنا عن متبوعه

وكذلك المرتضى والطبرسي» (٣).

وفي تنمة هذه المسرحية ولكي يبطل مؤدى الأقوال الأربعة التي ذهب إليها أربعة من أعلامنا يستعين إحسان إلهي على عبارة الفيض

الكاشاني التي عمد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٤

وللأسف إلى تقطيعها وعلى عدم رعاية الأمانة في نقل نصوصها- كما فعل قبل ذلك الدكتور القفاري في نقل عبارة الفيض-

واستعان أيضاً بالعبارة التي وردت في كلام الأخباري العاملي في كتابه المطبوع مع تفسير البرهان وفي مقدمته فيقول:

«كما ردّ على هؤلاء الأربعة الفاضل العالم الماهر المدقق الفقيه العارف بالتفسير صاحب كتاب تفسير القرآن السيد هاشم البحراني قال

في مقدمته تفسيره في الفصل الرابع ...» (١).

وفي نهاية المطاف يستند إحسان إلهي ظهير على عبارة السيد نعمه الله الجزائري والمحدث النوري وأحد علماء الشيعة في الهند وابنه

في الرد على السيد المرتضى والأقوال الأربعة فيقول في نهاية بحثه:

«فهذا البعض من الكثير الذي ذكرنا من أهم كتب القوم في الحديث والتفسير والعقائد وقد ثبت من هذه الردود أن القوم قاطبة كانوا

يعتقدون التحريف في القرآن في الصدر الأول بما فيه الزيادة والنقصان ...» (٢).

وخلاصة ما زعمه إحسان إلهي ظهير في المحور الثاني من الباب الثاني في كتابه في الأمور التالية:

١- أول من برز من الشيعة بالقول المخالف لهذه العقيدة كان ابن بابويه القمي [الشيخ الصدوق ت ٣٨١ هـ] لا سابق له في القوم.

٢- إن ابن بابويه القمي الصدوق والشيخ الطبرسي وغيرهم لم يعتمدوا على مستند شيعي ثابت من رواية مروية من واحد من الأئمة

الأثني عشر عكس مخالفهم.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٥

٣- الشخص الثاني الذي صرح بعدم تحريف القرآن هو السيد المرتضى مؤلف نهج البلاغة ومرتبّه (ت ٤٣٦ هـ). كما ذكر عنه أبو علي

الطبرسي والثالث منهم الشيخ الطوسي والرابع أبو علي الطبرسي صاحب تفسير مجمع البيان (ت ٥٤٨ هـ).

٤- صدر هذا القول أول مرة من الشيعة من هؤلاء الأربعة لا خامس لهم كما تتبعنا كتب القوم في الحديث والتفسير والإعتقادات وبعد ترتيبه لحظة وتوقفه برهه تحدى جميع الشيعة بقوله: هل يستطيع أحد منهم أن يثبت أن في القوم أحداً من سبقهم إلى هذا القول أو لهم خامس أظهر هذه المقالة، كلاً ولا ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

٥- إن هؤلاء الأربعة لم يقولوا بهذا القول صراحة إلا من باب التقيه ونفاقاً كي ينخدع المسلمون وإن ابن بابويه الصدوق أورد في كتبه الأخبار التي تدل على تفسير القرآن وتحريفه ونقصانه بدون أن يقدح فيها ويطنع ما يدل على أن عقيدته الأصلية كانت طبق ما اعتقده القوم وأنها تدل دلالة صريحة على أن القوم لم يلتجئوا إلى القول بعدم التحريف إلا تقيه.

٦- إن الشيخ الطوسي أيضاً لا يختلف عن ابن بابويه الصدوق وهو قد ملأ كتابه بمثل هذه الروايات التي نقلها الشيخ الصدوق وكذلك السيد المرتضى والشيخ أبو علي الطبرسي.

٧- رد على هؤلاء الأربعة صاحب كتاب تفسير البرهان السيد هاشم البحراني في مقدمته تفسيره، والسيد نعمه الله الجزائري، والمحدث النوري أيضاً فقد رد على هؤلاء الأربعة.

٨- رد على السيد المرتضى أحد علماء الشيعة وابنه في كتاب الضربة الحديدية.

٩- إن القوم - أى الشيعة - كانوا يعتقدون التحريف في القرآن في الصدر الأول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٦

بما فيه الزيادة والنقصان.

وهذه هي أقاويل إحصان إلهي ظهير في هذا الباب وفي الحقيقة فإن المصدر لهذه الأمور هو كتاب فصل الخطاب للمحدث النوري، ولم يأت هو بشيء جديد غاية ما فعله أن أضاف حفته من الكلام الفاحش والبذء والتعابير الركيكة، وبدأ يتهم ويتحدى الآخرين منادياً: «هل من مجيب!» ومع هذا فإن بطلان ما ادعاه إحصان إلهي وكما مر في نقد دعاوى الدكتور القفاري أمرٌ بين وواضح ولا يدل على شيء سوى الإنقياد وراء العصبيات المدمرة والجهل والتجاهل وذلك للأمر التالي:

أولاً: إن أهل البيت عليهم السلام كانوا قد شهدوا بسلامة القرآن من التحريف قبل ابن بابويه الصدوق (ت ٣٨١ هـ) حيث ورد في الصحيفة السجادية للإمام زين العابدين عليه السلام (ت ٩٤ هـ) والتي تعتبر أقدم كتاب بين الأمة الإسلامية بعد القرآن الكريم، فقد جاء في الدعاء الثاني والأربعين وأمثاله من أدعية أخرى ما يدل على سلامة القرآن من التحريف، وجاء أيضاً في حديث ورد في أقدم كتب الشيعة عن الإمام الصادق عليه السلام يقول فيه: «ما بين الدفتين قرآن» (١). وهناك حديث آخر ورد عن الإمام أبي الحسن على بن محمد العسكري عليهما السلام وذلك في رسالته التي كتبها إلى أهل الأهواز يقول: «اجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها فهم في حالة الاجتماع عليه مصيبون وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون» (٢). وأخيراً فهناك مجموعة كبيرة من الروايات التي وردت عن أهل البيت عليهم السلام ومضى الحديث عنها في بحث «أدلة سلامة القرآن من التحريف».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٧

وقد أبطل الفضل بن شاذان النيسابوري (ت ٢٦٠ هـ) وهو من كبار أعلام الشيعة في القرن الثالث الروايات الموهومة التي تدعى تحريف القرآن في كتب أهل السنة ورد عليها، ودافع عن قدسيته القرآن قبل ابن بابويه الصدوق، وللتفصيل يمكن مراجعة القارىء الكريم إلى «نظرة عابرة لأجوبة الإمامية» في المقام الأول.

ثانياً: لم يقرأ إحصان إلهي ظهير كتاب الاعتقادات للشيخ ابن بابويه الصدوق والذي ذكر فيه آراءه وآراء آخرين أكد فيها على عدم وجود تحريف في القرآن قطعاً، وهذا على أحسن الاحتمالات وأقل التقادير، ولذلك تراه يكتب جهلاً: «إن ابن بابويه الصدوق وغيره لم يستند لقولهم إلى مستند شيعي ثابت من رواية مروية من واحد من الائمة الأثنى عشر» في حين إن كتاب ابن بابويه الصدوق بين

أيدينا.

ويشير إلى وجود أكثر من رواية بل إلى عشرات الروايات في هذا الخصوص، فقد قال الصدوق وبعد أن دوّن العبارة التالية: «اعتقادنا إن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمّد صلى الله عليه وآله وسلّم هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك ... و» (١).

قال رحمه الله وهو في بيان الدليل على عقيدة الشيعة:

«ما روى من ثواب قراءة سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله وجواز قراءة سورتين في ركعة نافله والنهي عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة، تصديق لما قلناه من أمر القرآن والله مبلغه ما في أيدي الناس.

وكذلك ما روى من النهي عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة وإنه لا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٨

يجوز أن يختم في أقل من ثلاثة أيام، تصديق لما قلناه أيضاً و...» (١).

ولكى تعرف كمية الروايات التي ذكرها الشيخ الصدوق حين قال: ما روى من ثواب قراءة كل سورة وثواب من ختم القرآن و... يمكنك مراجعته كتب الشيخ الصدوق بالذات مثل كتاب ثواب الأعمال (٢). وعيون أخبار الرضا (٣). وسترى حينها العشرات من الروايات التي أوردها ابن بابويه فقط.

كما إنه وخلافاً لما زعمه إحسان إلهي ظهير فهذا نصّ كلام الشيخ الطوسي والذي اعتمد في إثبات عقيدته بعدم تحريف القرآن على نصوص أهل البيت عليهم السلام، قال الشيخ الطوسي في هذا الصدد:

«أمّا الكلام في زيادته ونقصانه ممّا لا يليق [أى بالقرآن] أيضاً لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، و [أمّا] النقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا وهو الذي نصره المرتضى ...» (٤).

قال بعد هذا:

«ورواياتنا متناصرة بالحثّ على قراءته والتمسك بما فيه وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم رواية لا يدفعها أحد، أنّه قال: «إنّي مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٣٩

يردا على الحوض» وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته فينبغي أن نتشغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ما سواه» (١).

وهنا يذكر الشيخ الطوسي نصّ عبارة السيد المرتضى لإثبات سلامة القرآن من التحريف ويعتبر كلامه كلاماً وافياً لإثبات العقيدة القائلة بعدم التحريف (٢).

ويستند السيد المرتضى في هذا الباب على الأدلة العقلية والشواهد التاريخية الرصينة من دون حاجة لدليل روائي (٣).

ثالثاً: ليس السيد المرتضى مؤلفاً لكتاب نهج البلاغة، لأنّ نهج البلاغة ليس سوى خطباً ورسائل وكلمات قصار للإمام على عليه السلام قام بجمعها السيد الرضى أخو السيد المرتضى (ت ٤٠٦ هـ). كما يقول هو بصراحة:

«كتابنا الذي ألفناه وسميناه ب «نهج البلاغة» وجعلناه يشتمل على مختار جميع الواقع إلينا من كلام أمير المؤمنين عليه السلام في جميع الأنحاء والأغراض والأجناس والأنواع: من مختلف الخطب وكتب ومواظ وحكم وبؤبناه أبواباً ثلاثة تشتمل على هذه الأقسام مميزة مفصلة ...» (٤).

رابعاً: خلافاً لمزاعم إحسان إلهي ظهير السخيفة والتي يقول فيها: «صدر هذا القول أول مرّة من الشيعة من هؤلاء الأربعة لا خامس لهم كما تتبعنا كتب القوم ...» وتحديّ جميع الشيعة بقوله: «هل يستطيع أحد من الشيعة أن يثبت أحداً من سبقهم إلى هذا القول أو لهم

خامس ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً» فقد لاحظتم وجود أكثر من هذا العدد قالوا بعدم التحريف سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٠

على أن هؤلاء الذين ذكرهم هم رؤساء الشيعة وفقهاؤها في تلك العصور بحيث إذا أردت أن تعرف الاتجاه العلمي السائد على المذهب الشيعي آنذاك فلا مناص من معرفة رأي هؤلاء دون غيرهم، مع أنه لم يذكر عن غير هؤلاء ما يخالف رأي هؤلاء الأربعة، وكما ذكرنا فإن كلام الأئمة من أهل البيت وابن شاذان (ت ٢٦٠ هـ) الذي مرّ آنفاً وأكد فيه سلامة القرآن من التحريف وقبل هؤلاء العلماء الأربعة دليل على أن القائلين بعدم التحريف أكثر ممّا ذكر، وقد جاء في بحث «شهادة علماء الإمامية على سلامة القرآن من التحريف» في المقام الأوّل نصّ عبارة السيد الرضى «١» (ت ٤٠٦ هـ) والشيخ المفيد «٢» (ت ٤١٣ هـ) وأبى الفتوح الرازي «٣» (ت من النصف الأوّل من القرن السادس الهجري) والشيخ ابن إدريس الحلبي «٤» (ت القرن السادس الهجري) والشيخ عبد الجليل القزويني (ت القرن السادس الهجري) وهم من زمن الشيخ ابن بابويه (الصدوق) حتى القرن الذي عاش فيه أبو علي الطبرسي ثم من الفترة الزمنية التي عاشها هؤلاء وحتى القرن الرابع عشر والتي أوردنا نصّ عبارة ما يقارب الخمسين عالماً من علماء الشيعة الإمامية بالقول بعدم تحريف القرآن، ويعنى ذلك اندحار وهزيمة إحسان إلهي الذي راح يتبجّل متحدياً للشيعة ومستغفلاً للآخرين. وأود هنا أن أعلن التحدي من جانبي وأقول: هل يمكنك أن تذكر في مقابل العشرة من علماء الشيعة أربعين عالماً من علماء السنة شهدوا بعدم تحريف القرآن وذلك حتى نهاية القرن السادس هذا مع ملاحظة ان عدد نفوس أهل السنة كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤١

آنذاك ما يقرب من أربعة أضعاف الشيعة، بل إن من البعيد أن تأتي بنصف هذا العدد كما لا يمكنك أن تذكر روايات بنفس العدد الذي تحدثت فيه روايات الإمامية عن أوصاف القرآن مثل تلك الروايات التي جاءت في «باب ثواب قراءة القرآن» «باب الاستشفاء بالقرآن» و «باب تعليم القرآن» و «باب ثواب من ختم القرآن» و «باب من حفظ القرآن» و «باب كتابة القرآن» و «باب التوسّل بالقرآن» وغيره من الأبواب الكثيرة «١»، التي تضمّت بعضها عشرات الروايات. خامساً: أن قول إحسان إلهي ظهير:

«إن هؤلاء الأربعة بالصراحة والوضوح لم يقولوا بهذا القول إلتاقية ونفاقاً كي ينخدع المسلمون»

لا يعتبر إلتاقية قبيح، ولو صحّ فمعنى ذلك إن عدداً كبيراً من كبار علماء أهل السنة قد قالوا بالتحريف أيضاً على مبناه ولو أنكروا ذلك وقالوا إننا لا نؤمن بالتحريف فمعنى ذلك إنهم لم يقولوا بالتحريف إلتاقية ونفاقاً. ولكي يثبت إحسان إلهي ظهير مزاعمه يقول:

«فنورد هنا روايات تسعة من الأحاديث الكثيرة التي أوردتها في كتبه، وقد يأتي ذكر بعضها في الباب الرابع.

فأولها ما أوردتها في كتابه (من لا يحضره الفقيه) الذي هو أحد الصحاح الأربعة الشيعية في كتاب النكاح تحت باب المتعة فيقول:

أحلّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم المتعة، ولم يحرمها حتى قبض - واستدلّ على ذلك بقوله - وقرأ ابن عباس فما استمتعتم به

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٢

منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة من الله «١».

والمعروف أن إلى أجل مسمى ليس من القرآن وكذلك من الله بعد فريضة.

وثانيها ما أوردتها في كتابه (الخصال):

حدثنا محمد بن عمر الحافظ البغدادي المعروف بالجعابي قال: حدثنا عبد الله بن بشير قال: حدثنا أبو بكر ابن عياش، عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول:

يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله عز وجل: المصحف والمسجد والعترة. يقول المصحف يا ربّ حرفوني ومزقوني، ويقول

المسجد: يا ربّ عطلوني وضيعوني، وتقول العترة: يارب قتلونا وطرّدونا وشرّدونا، فأجثوا للركبتين للخصومة، فيقول الله جل جلاله لي: أنا أولى بذلك «٢».

وثالثهما ورابعهما وخامسهما ما أوردها في كتابه (معاني الأخبار):

حدثنا علي بن عبد الله الوراق وعلي بن محمد بن الحسن المعروف بابن مقبرة القزويني قال: حدثنا سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري قال: حدثنا أحمد بن أبي الصباح قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبي يونس قال:

كُتبت لعائشة مصحفاً فقالت: إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتى
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٣

أمليتها عليك، فلما مررت بها ملتها عليّ: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر.

وحدثنا علي بن عبد الله الوراق وعلي بن محمد بن الحسن القزويني قال: حدثنا سعد بن عبد الله [قال: حدثنا أحمد] بن أبي خلف الأشعري قال حدثنا سعد بن داود عن أبي دهر عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عمرو بن نافع، قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة زوجة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] فقالت: إذا بلغت هذه الآية فاكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

وحدثنا علي بن عبد الله الوراق، وعلي بن محمد بن الحسن القزويني قال حدثنا سعد بن عبد الله بن أبي خلف قال حدثنا أحمد بن أبي خلف الأشعري قال حدثنا سعد بن أبي داود عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة زوجة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً وقالت: إذا بلغت هذه الآية فاكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) ثم قالت عائشة: سمعتها والله من رسول الله صلى الله عليه وآله «١».

ثم قال بعد ذكر هذه الأخبار الثلاثة:

قال مصنف هذا الكتاب: فهذه الأخبار حجة لنا على المخالفين والصلاة الوسطى صلاة الظهر.

والرواية السادسة ما أوردها النوري في (فصل الخطاب) نقلًا عن (الأمالي) و (العيون) لابن بابويه:

عن الرضا عليه السلام أنّ في قراءة أبي بن كعب: وأنذر عشيرتك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٤

الأقربين ورهطك منهم المخلصين.

والرواية السابعة هي التي ذكرها النوري في (فصل الخطاب) أيضاً نقلًا عن (الأمالي) لابن بابويه القمي:

عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لَمَّا أمر الله نبيّه أن ينصب أمير المؤمنين [عليه السلام] للناس في قوله تعالى: «يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك» في علي.

والرواية الثامنة ما أوردها الطبرسي عنه في صدد الردّ عليه بعد الاستدلال بقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه جمع القرآن:

فلَمَّا جاء به فقال: هذا كتاب ربّكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف، فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك فانصرف وهو يقول: فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلاً فبئس ما يشترون.

والرواية التاسعة أن أبا الحسن موسى عليه السلام الإمام السابع عند القوم قال:

ولا تلمس من دين من ليس من شيعتك، ولا تحبن دينهم، فإنهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم وتدرى ما خانوا أماناتهم؟

اتتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه «١».

ثم قال إحسان ظهير:

«وهذه ومثلها فإنها لكثيرة، وإنها تدلّ دلالة صريحة على أن القوم لم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٥

يلتجئوا إلى القول بعدم التحريف إلّا تقيّة» «١».

ولو تمعنتم في هذه الروايات لوجدتم أنّها ذكرت بالنص في كتب أهل السنة- التي أضع مصادرها أمامي- وقد ذكرت مراراً بأنّ هذه الروايات لا- تدل على تحريف القرآن ومن يظن بأنّها تدل على التحريف فهو يتمسك بظواهر الروايات بلا تأمل، من أمثال إحسان إلهي ظهير الذي يتهم الشيعة بالنفاق وبتحريف القرآن حقداً وعصبية في حين نسي أو تناسى بأنّ هذه الروايات قد وردت في الصحيحين ومصادر أخرى فتطلعوها.

الحديث الأول: ففي فضائل ابن سلام «٢» والمصاحف لابن أبي داود «٣» ونكت الانتصار للباقلاني «٤» وجامع الأحكام للقرطبي «٥» عن ابن عباس وجامع البيان للطبري بأسانيد متعددة عن ابن عباس وقراءة أبي بن كعب ومصحفه والسدي وغيرهم واللفظ للطبري قال بسنده عن أبي نصره:

«قرأت هذه الآية على ابن عباس فما استمتعتم به منهن.... قال ابن عباس: إلى أجل مسمي قال، قلت: ما أقرؤها كذلك قال: والله لأنزلها الله كذلك» «٦».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٦

الحديث الثاني: لقد ذكر الصدوق الحديث «... يقول المصحف يا ربّ حرقوني ومزقوني» في حين لم يراع إحسان إلهي ظهير الأمانة في نقل الحديث عن الصدوق فغيّر كلمه «حرقوني» إلى «حرفوني» أي بتغيير القاف ألفاً وقد جاء الحديث في مصادر أهل السنة أيضاً ففي كنز العمال وعن مسند احمد ومعجم الطبراني وسنن سعيد بن منصور عن أبي أمامة الباهلي وعن الديلمي عن جابر عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم قال:

«يجيء يوم القيامة المصحف والمسجد والعترة فيقول المصحف:

يارب حرقوني ومزقوني ويقول المسجد يارب خربوني وعطلوني وضيعوني وتقول العترة: يارب طردونا وقتلونا وشردونا وأجثوا بركبتي للخصومة فيقول الله: ذلك إليّ وأنا أولى بذلك» «١».

الحديث الثالث والرابع والخامس: تلك الأحاديث أيضاً وردت بعينها في كثير من كتب أهل السنة كصحيح مسلم «٢»، وموطأ مالك «٣»، وسنن أبي داود «٤»، وسنن الترمذي «٥»، وسنن النسائي «٦»، ومسند أحمد «٧» وغيرها.

الحديث السادس: ورد هذا الحديث أيضاً في كتب أهل السنة، أخرج ابن جرير عن عمرو بن مرة أنه كان يقرأ «وأنذر عشيرتك الأقربين»- ورهطك منهم المخلصين- وفي الدر المنثور قال:

«أخرج سعيد ابن منصور والبخاري وابن مردويه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: لما نزلت- وأنذر عشيرتك سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٧

الأقربين- ورهطك منهم المخلصين خرج النبي صلّى الله عليه وسلم حتى صعد على الصفا فنادى....» «١».

الحديث السابع: وهو الحديث الذي أخرجه السيوطي عن ابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك- أنّ علياً مولى المؤمنين- فإن لم تفعل فما بلغت رسالته»...» «٢».

الرواية الثامنة: هي الرواية التي وردت في شأن مصحف الإمام علي عليه السلام، وقد أوردها كثير من علماء السنة كما رأيت في مبحث «مصحف الإمام علي» لعبد الكريم الشهرستاني صاحب الملل والنحل قال: «ويروى أنّه [أي الإمام علي] لمّا فرغ من جمعه أخرجه

وغلامه قنبر إلى الناس وهم في المسجد ... وقال لهم:

هذا كتاب الله كما أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم جمعته بين اللوحين فقالوا: ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه، فقال: والله لا ترونه بعد هذا أبداً إنما كان علي أن أخبركم حين جمعته فرجع إلى بيته قائلاً:
يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً وتركهم علي ما هم عليه ... (٣).

الرواية التاسعة: حيث قمنا بتحقيقها وفهم مغزاها ولا- صلة لها بمسألة التحريف اللفظي في القرآن بل هي في التحريف المعنوي المساوق للتفسير بالرأى كما فضّلنا القول فيها في بحث «دراسة أحاديث التحريف في كتب الشيعة» ويوجد مثلها في كتب أهل السنة، فعن أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت ٤٨١ سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٨

٥.) بسنده عن سلمة بن كهيل قال: قيل لحذيفة حدثنا يا أبا عبد الله قال:

«لو حدثتكم أنكم تحرفون كتاب ربكم صدقتموني أن ذلكم كذلك» (١).

ولهذا فإن على إحسان إلهي ظهير- الذي يتحدى مناوئيه دوماً- وبناءً على منهجه لو أراد أن ينظر بعين واحدة وميزان واحد أن يعتبر علماء السنة منافقين من أمثال ابن سلام وبن أبي داود والباقلاني والقرطبي وأحمد بن حنبل وسعيد بن منصور والطبراني ومالك بن أنس ومسلم بن الحجاج والترمذي والنسائي ومحمد بن اسماعيل البخاري وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الكريم الشهرستاني، بل سيدخل الصحابي ابن مسعود وأبي بن كعب وعمرو بن مرة وغيرهم، ولو إنهم صرحوا في مكان آخر بعدم التحريف فإن كلامهم ينبغي أن يكون على أساس متبنياته تقيّة؟!!

سادساً: إن الكلام الذي نقله إحسان إلهي ظهير عن الشيخ الطوسي حيث يقول:

«فليس بمختلف عن ابن بابويه القمي وهو قد ملأ كتابه بهذه الروايات التي نقلناها عن متبوعه وكذلك السيد المرتضى والطبرسي لا يستند إلى دليل كى يحتاج إلى مناقشته».

وهنا نسأل إحسان إلهي ظهير عن الروايات التي وردت في كتب الشيخ الطوسي والشيخ الطبرسي والسيد المرتضى، ونقول إنك تزعم أنها قد ملأت كتبهم فلماذا لا- تذكر نماذج منها؟ ولو على سبيل المثال، وقد ادعى الدكتور القفاري ما ادّعه صاحبه فأورد بعض الروايات التي جاءت في كتب تفسير التبيان للشيخ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٩

الطوسي ومجمع البيان للطبرسي، كما تقدّم ذلك في بحثنا «هل إنكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل التقيّة» وذلك لحفظ ما تبقى من ماء وجه إحسان إلهي ظهير ولكن وكما ذكرنا فإن الروايات التي ذكرها الدكتور القفاري قد وردت بعينها في كتب أهل السنة ولا دخل لها بمسألة التحريف.

سابعاً: إن مقدمة تفسير البرهان ليست للسيد هاشم البحراني بل هي لأبي الحسن الفتونى النابطي العاملي (ت ١١٣٨) ولا يخلو ردّه على هؤلاء الأعلام الأربعة من الوهن، كما لا يعتد برأيه لأنه من الأخباريين الذين تمسّكوا بظواهر الأحاديث دون تراث ودراية فيها. وقد ذكرنا قبل هذا وفي مبحث «هل إنكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل التقيّة» نصّ عبارة السيد نعمه الله الجزائري والمحدث النورى وهما من الأخباريين وبيننا المبنى الصحيح وقلنا بأن أدلّمة هؤلاء لو كانت صحيحة ومقبولة فإن هذه الأدلّة ترد على أهل السنة أيضاً.

ثامناً: إن رد أحد علماء الشيعة في الهند وهو مؤلف كتاب عماد الإسلام على السيد المرتضى لا يخذش برأيه بل لو كان رد إحسان ظهير مقبولاً فلا بد أن يقبل يانّ جُلّ علماء السنة قالوا بالتحريف لأنه (أى مؤلف كتاب عماد الإسلام) ذكر- كما أورده إحسان ظهير- ما يلي:

«أقول: ولينقدح من ههنا إن مآل قول السيد المرتضى بعدم تطرق التغير والتحريف في القرآن هو ما يكون بحسب الآية أو الآيتين لا ما يشتمل التغير بحسب مفردات الألفاظ أيضاً وإلما فكلامه صريح ههنا في أن القرآن كان في زمان رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] مختلفة النسخ بحسب اختلاف القراءات» (١).

ويرى هذا العالم الشيعي الذي يقيم في الهند بأن كلام السيد المرتضى صريح في أن سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٠

نسخ القرآن في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفاوت بحسب اختلاف القراءات، هذا في حين يرى أكثر بل جُل علماء السنة بأن اختلاف النسخ والقراءات في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان مصدرها الوحي. وعلى هذا فإن كان كلام العالم الشيعي صحيحاً حسب تصور إحسان ظهير فينبغي القول بأن التغير في الألفاظ واختلاف القراءات هو من عند الله كما قال به السيد المرتضى وعليه فلا ضير فيه وإن لم يكن من عند الله فإنه يتحتم على جميع علماء أهل السنة الذين قبلوا بوجود القراءات أن يؤمنوا بوجود تغيير في القرآن.

وأما ما نقله إحسان ظهير عن العالم الشيعي المذكور وهو السيد محمد دلدار فهو لا ينفعه أيضاً. تاسعاً: اتضح من مناقشتنا أن ما ذكره إحسان إلهي ظهير حين قال:

«إن القوم [أى الشيعة] كانوا يعتقدون التحريف في الصدر الأول بما فيه الزيادة والنقصان».

أنما هو مجرد اتهام قبيح لا يستند إلى دليل، أضف إلى ذلك بأن البحث إنما هو في مجال التحريف بالنقيصة فقط، ولا توجد مناقشة في كون التحريف بالزيادة باطل بالاجماع، ولم يحتمله أى الفريقين، ونفس هذا الإدعاء كافٍ لإظهار كذب إحسان ظهير ومن حذا حذوه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥١

الباب الثالث: عقيدة الشيعة في الدور الثالث من القرآن

إنّ البحوث والمناقشات التي مرّت في المقدمة وفي الباب الأول والثاني كافية لإظهار حقيقة إحسان إلهي ظهير، ولا حاجة لنا بالبحوث المطوّلة الأخرى على ما أظن، لأنه كأنما أخذ على عاتقه أن يخلط الغث والسمين وأن يتشبّه بكل حشيش وأن يغير ويقطع كلمات الآخرين، وشأنه في هذا الباب كما عهدناه في بقية الأبواب، وقد استعان بأمور متعددة منها ما لا سند له، وآخر نقل من دون أمانه، أو قرأ من دون تريث، والأهم من ذلك عدم اهتمامه واكتراثه بالمصادر السنية التي يكثر فيها مثل هذه الروايات والتصورات، وعلى كل حال فلم ندع بحثاً في هذا الباب إلّا وتطرقتنا له بإيجاز ولذلك نكتفي بذكر مصادر البحث فقط.

أولاً: لقد أوضحنا وشرحنا في مبحث «حجم أخبار هذه الأسطورة في كتب الشيعة» عند نقد آراء الدكتور القفاري، المراد ممّا ذكره المحدّث الجزائري «١» بالنسبة لكمية هذه الأخبار، والمحدث النوري «٢». بالنسبة لمصادرها والعلامة المجلسي الذي يقول: «إنّ الأخبار في هذا الباب متواترة معنى» (٣).

ثانياً: إنّ ما زعمه إحسان إلهي ظهير من أنّ الكتب الكلامية للشيعة مثل استقصاء الأفهام .. وكتاب مصباح الظلام وكتاب الإنصاف وغيرهن «مليئة من هذه الروايات من أئمتهم المعصومين» (٤) كذبٌ محض. لأنه ذكر هذه المزاعم في حين لم يورد رواية واحدة تدل على التحريف من هذه الكتب.

ثالثاً: لم يراع إحسان إلهي ظهير الأمانة في نقل عبارة كاشف الغطاء الذي يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٢

«... عدم الاعتقاد بالإمامة يخرج عن كونه مؤمناً [بالمعنى الأخص كما صرح به كاشف الغطاء] فكتب محرفاً...» يخرج عن كونه

مسلماً» (١) ثم بدأ يقارنها مع عبارة الشيخ المفيد للوصول إلى النتيجة التالية: «وبهذا يثبت قولنا إن هذه الكتب ألقت تقيّة للمداراة والمماشاة ولخداع المسلمين عامّة وأهل السنة خاصّة» (٢).

رابعاً: إن ما أورده عن المفسّر البحراني في مقدمته تفسير البرهان وقال بأنه مفسّر شيعي يعتبر خطأً وزلةً لأنّ مقدمته تفسير البرهان إنّما هي للفتوى العاملي وليس للبحراني أضف لذلك أنّ الشواهد التي ذكرها لإثبات ما يروم إليه «٣» في هذه المقدمة «كخبر مصحف الإمام على عليه السلام والروايات في كميّة آيات سورة الأحزاب والحديث الشريف عن آية «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان» و «روايات الفساطيط» وخبر «مصحف الإمام على» «ودعاء صنمى قريش» و «حديث اقتفاء هذه الأئمّة سنن من كان قبلكم من الأمم حذو النعل بالنعل»، كلّ هذه الأمور قد تحدثنا عنها بالتفصيل ولاحظتم أنّ خبر مصحف الإمام على وعدد آيات سورة الأحزاب وحديث اقتفاء هذه الأئمّة و... قد وردت في كتب أهل السنة بكثرة ولا توجد هناك علاقة بين تحريف القرآن وهذه الروايات أبداً.

خامساً: إنّ ما يورده من المجلّد الأول من تفسير البرهان تحت عنوان «باب في أنّ القرآن لم يجمعه كما أنزل إلّا الأئمّة عليهم السلام» (٤) ثمّ يعلّق عليه ب «أورد- أي البحراني- فيه روايات كثيرة ذكرنا بعضاً منها مقدماً» هو ادعاء باطل لم يذكر سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٣

الروايات الدالّة عليه، وأضف إلى ذلك أنّ الروايات التي ذكرها البحراني في ذيل هذا العنوان من تفسيره لا علاقة لها بمسألة تحريف القرآن.

سادساً: لم يراع إحسان إلهي الأمانة في نقل كلام الفيض الكاشاني فلم ينقله بشكل كامل ليبقى مراده الحقيقي خفيّاً.

وقد أوردنا كلام الفيض الكاشاني بشكل كامل في بحث «الحكم الصفوي وفريّة التحريف».

سابعاً: إنّ كلام المجلسي في كتاب حياة القلوب الذي أورده إحسان إلهي ظهير ويقول فيه: «في الصدر الأوّل تجاوزوا إلى خليفة الله أي الكتاب الذي أنزله فحرفوه...» (١) والتحريف هنا بمعنى تحريف معاني آيات الله وحملها على غير ما أراد الله. وهذا النوع من التحريف موجود منذ صدر الإسلام وإلى الآن وسيظل بعد هذا أيضاً ويدل على هذا روايات كثيرة وردت عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كروايات «الحوض» والتي نقلناها مفصلاً عن الصحيحين وكتب السنن من أهل السنة.

ثامناً: إنّ ما زعمه إحسان إلهي ظهير من القول: «ولقد نقل هذا المجلسي أيضاً في كتابه- أي تذكرة الأئمّة- عن تفسير كازر سورة الولاية...» شطحة أخرى لأنّ كتاب تذكرة الأئمّة ليس من تفسير المجلسي بل هو لمحمد باقر بن محمد تقى اللاهيجي وهو من المتصوّفين وليس لهذه السورة أثر في تفسير كازر ولا في أي تفسير آخر. وكنا قد تحدثنا بإسهاب حول مستندات وأدلة هذا الأمر في مبحث «هل لدى الشيعة مصحف سري يتداولونه؟» فيمكن مراجعة البحث المذكور.

تاسعاً: حينما عجز إحسان ظهير عن إثبات ادعائه استعان جهلماً ببعض زعماء طوائف الصوفيّة والشيخيّة من أمثال زين العابدين الكرمانى وحسام الدين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٤

الكرمانى محمد كريم خان (١) وذلك للوصول إلى ضالته المنشودة. في حين لم يقبل أي من علماء الإمامية آراء أمثال هؤلاء، لا ولن يعتبروهم ضمن صنف العلماء ليكون كلامهم حجّة لأحد.

عاشراً: لم يذكر على بن التقى الرضوي أيّ كلام في هذا الخصوص بل اكتفى بنقل الآراء وقال: «قد اختلف في وقوع التحريف والنقصان في القرآن» ثمّ أورد مايلي:

«وقال السيد المرتضى والشيخ الصدوق والمحقق الطبرسي (صاحب مجمع البيان) وجمهور المجتهدين بعدم وقوعه» (٢).

فإن كان كلام على بن التقى حجّة على إحسان إلهي ظهير، فليلاحظ ولينصف لأنّه يقول: «لقد حكم جمهور المجتهدين بعدم وقوع التحريف في القرآن» على أنّ مثل هذا الإقرار منه سينسف الأسس التي بناها في نقد الكتاب.

وأما ما ذكره علي بن النقي الرضوي في (منيع الحياة) فهو نقل لكلام المحدث الجزائري فقط، لأنه لم يذكر وجهة نظره حين بحث في ذلك.

وأما عبارة السيد محمد الكهنوي التي نقلها إحسان ظهير في خصوص الرواية التي تتحدث عن «مصحف الإمام علي» وبحثناها مراراً وتكراراً وذكرنا بأنها لا تعني التحريف في القرآن أبداً.

الحادي عشر: هناك مزاعم أخرى يذكرها إحسان إلهي ظهير ولكنها بحاجة إلى إثباتات من خلال الأدلة وذلك حين يقول: «ومثل ذلك قال أئمة الشيعة الآخرون» والملاحظ أن إحسان إلهي ظهير لا يذكر عنوان الصفحات التي يقول فيها السيد حامد حسين وآخرين بأن القرآن قد حُرّف.

وفي نهاية هذا الباب يطلق إحسان إلهي ظهير العبارة التالية زوراً وبهتاناً وذلك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٥

في موقف يتخذه مقابل اعتراف علماء الشيعة الذين أنكروا وجود التحريف والتغيير في القرآن فيقول: «ولكن إنكارهم هذا ليس إلّا إنكار التقيّة» (١) ثم يقول:

«كما صرح بذلك علماءهم المتقدمون عنهم والمتأخرون كما مر بيانه» (٢) والسؤال الذي لزم أن أطرحه على إحسان إلهي ظهير هو: أي من علماء الشيعة يصرّح بهذا؟

وهل يوجد عالم شيعي غير ما احتمله المحدث النوري بالنسبة للشيخ الطوسي والمحدث الجزائري وبعض الصوفية الذين لا يعتد بقولهم يرى ما تزعمه؟ وهل لو أرادنا اتباع الشذوذ من كل فرقة هل يبقى بعد هذا للإسلام والمسلمين بل ولأي دين ومذهب باقية؟

وكتب أيضاً إحسان إلهي ظهير العبارة التالية لتقرير فريته المزعومة من أن علماء الشيعة يستعملون التقيّة في إنكارهم للتحريف: «... وإلّا لوجب عليهم البراءة من هذه الكتب التي ملأت بمثل هذه الروايات ومن الرواة الذين ملثوا كتبهم بمروياتهم الذين هم مدار أحاديث القوم...» (٣).

أقول: إذا كان هذا القول تاماً بالنسبة لإحسان إلهي ظهير فمعنى ذلك إنه سيتحوّل حجة على كون علماء السنة يعملون بالتقيّة في إنكارهم للتحريف وإلّا لوجب عليهم البراءة من هذه الكتب، ... لأنّ هذه الروايات قد ذكرت فيها أيضاً و عليه أن ينصح علماء السنة بالبراءة من الكثير من صحاحهم ومسانيدهم والرجوع إلى كتاب الله المصون المحفوظ، كما نصح الشيعة بقوله: «وارجعوا إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٦

كتاب الله المحفوظ المصون» (١).

هذا مع أننا ذكرنا مراراً بأن كتب الحديث إنما هي لتجميع الروايات وتختلف عن فقه الحديث الذي يبحث أسانيد ومداليل الأحاديث، وقد أوضحنا بأن روايات الفريقين لا تدل على التحريف وتبديل القرآن.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٧

الباب الرابع: ألف حديث شيعي في إثبات تحريف القرآن

ثم كتب في مطلع هذا الباب ما يلي:

«إننا خصصنا هذا الباب لنقل جزء من كتاب فصل الخطاب» في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب لمحدث القوم حسين بن محمد التقى النوري الطبرسي الكتاب الذي كشف النقاب عن الذي غلّفه أي الشيعة بتقيتهم مدّة طويلة عن الآخرين ... ويشتمل الكتاب على ألفي رواية تقريباً كلّها من الأئمة المعصومين» (١).

وبعد ذكر نبذة عن المحدث النوري قال:

«القارئ والباحث ليرى العجائب حيث يورد هذا الشيخ الشيعي روايات كثيرة من الأعيان الأربعة الذين تظاهروا من القوم بعدم التحريف، روايات صريحة واضحة وجليئة في تحريف القرآن وتبديله» (٢).

إنّ الإنسان ليعجب كيف حاول إحسان ظهير باسلوبه التعديفي لهدم أساس الدين أجمع، خصوصاً ما يتبناه أهل السنة لأنّ الفهرس المذكور من كتاب «فصل الخطاب» والذي أظهر صورة استنساخية منه في كتابه (٣)، قد اختصّ عدّة أبواب منه (وهي الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والثامن والعاشر من الأبواب الاثني عشر) بالروايات من مصادر أهل السنة في تحريف القرآن بزعم النوري والباب الرابع والسابع والتاسع فقد وردت بشكل مشترك من المصادر الشيعية والسنية والباب الحادي عشر والثاني عشر مختصة بالروايات الواردة عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٨

المصادر الشيعية وسترون عاجلاً بأنّ أكثر هذه الروايات في هذين البابين قد ذكرت في كتب أهل السنة أيضاً. فلو كان إحسان ظهير منصفاً في كلامه وباحثاً حقيقياً لكان من الأجدر به أن يسمي كتاب فصل الخطاب: «كشف النقاب عمّا غفله أهل السنة والشيعية» فإحسان ظهير الذي يدعى بأنّه رأى كتاب فصل الخطاب، ويعلم أنّه مشتمل على أحاديث مرسلّة، ضعيفة السند وناقصة الدلالة في تحريف القرآن وأكثرها منقولته من كتب أهل السنة مع ذلك يطلق عليه زوراً وبهتاناً: «ألفى روايته تقريباً كلّها من الأئمة المعصومين من الشيعة» ثم يذكر كاذباً ما يلي: «يورد الشيخ الشيعي روايات كثيرة من الأعيان الأربعة ... روايات صريحة واضحة جليئة في تحريف القرآن وتبديله» في حين غفل عن أنّ الأحاديث المذكورة وكما شاهدتم في البحث عن الباب الثاني من دعاوى إحسان ظهير - وكما ذكر الدكتور الففاري - هي من المصادر السنية وقد اعتمد جهلاً على كتاب فصل الخطاب، ولعلّه من باب التجاهل - كما سيتضح قريباً -، ولم يصف إليه شيئاً سوى الفحش والسبّ والإتهام.

وعلى كل حال فالمنصف يعلم بأنّ كل حديث لا يعتبر حجة سوى حديث المعصوم ولو كان المتحدث عالماً فذاً، لأنّ الإنسان معرّض للنسيان والخطأ، ولذلك فإنّ إحسان إلهي ظهير الذي يخصص عدّة صفحات من كتابه لترجمة المحدث النوري (١) ونراه ينقل مديح العلّامة السيّد محسن الأمين والشيخ آقا بزرك الطهراني (٢) وذلك ليلقي تصورات في روع القارئ، كلّ ذلك لا يجدي له نفعاً، فهو بالذات قد ذكر الكتب الشيعية التي ألفت للرد على فصل الخطاب.

وتدلّ هذه الكتب والتي ألفت للرد على كتاب فصل الخطاب على أنّ من يعتقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٥٩

بهذه الفكرة السخيفة سواء كان المحدث النوري أو غيره - ستيّاً كان أو شيعياً - فلا - اعتبار ولا - قيمة لرأيه، وكلامه باطل من قبل المحققين.

وبعدما ذكر إحسان إلهي ظهير ترجمة المحدث النوري قال:

«فهذا هو الكتاب وذاك هو الكاتب والآن نبدأ في سرد كلام النوري الطبرسي القسم الأخير من كتابه (فصل الخطاب) من صفحة ٢٣٥ من الدليل الحادي عشر والثاني عشر في إثبات تحريف القرآن ...» (١).

ثم يتبني القول بأنّ الروايات التي ذكرها المحدث النوري في كتابه تدلّ لا محالة على تحريف القرآن. والسؤال المطروح هو لماذا انتقى إحسان إلهي ظهير الروايات في القسم الأخير من كتاب فصل الخطاب فقط في حين أعرض عن بقية الروايات؟

وللجواب على ذلك يمكن القول بأنّ إحسان إلهي ظهير لم يجد مخرجاً للجواب على الروايات التي ذكرها المحدث النوري في كتاب فصل الخطاب وخصوصاً ما ذكره في الدليل الثامن تحت عنوان «في أخبار كثيرة دالّة على وقوع النقصان والزيادة على ما مرّ رواها المخالفون [أي أهل السنة]» فهو قد قبل دلالة هذه الأحاديث على تحريف القرآن ولذلك لم يوردها بل أورد الروايات التي يزعم المحدث النوري وإحسان ظهير بأنّها وردت في كتب الشيعة فقط.

هذا وقد ناقشنا قبل هذا جميع الأدلة الموهومة في كتاب فصل الخطاب وتحت عنوان «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمة» وبيننا نتائج البحث بالنسبة لمصادر الروايات وأسانيدها ودالاتها كما إن السيد مرتضى العسكري حفظه الله قد ذكر في كتاب «القرآن الكريم وروايات المدرستين» الأحاديث في الدليل الحادي عشر والثاني عشر في كتاب فصل الخطاب الذي يزعم إحسان إلهي ظهير بأنها روايات شيعية، وتدل على التحريف والتغيير في القرآن، وناقش وبحث في سندها ومنتها سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٦٠

بشكل دقيق، فكتب بعد ذلك وفي عدّه أسطر تحت عنوان نتائج البحوث:

«استشهد الشيخ النوري والاستاذ ظهير على حدّ زعميهما بإثنين وستين وألف رواية تدل على التحريف والتبديل والنقصان في آيات كتاب الله العزيز الحكيم، وقمنا بفضل الله تعالى بدراستها رواية بعد رواية سنداً ومنتاً فوجدناها جميعاً لا تخلو من أحد أمرين: أما أن يكون في إسنادها غلاة كذبة وضعفاء ومجاهيل وأما أن يكون ما في متن الرواية بياناً وتفسيراً للآية الكريمة خلافاً لما زعم بأنها نص محذوف منها وكثيراً ما اجتمع الأمران المذكوران في ما استدلا به من رواية. وهكذا أنتج البحث في كلّ رواية لهما استدلا بها صفاً وصدق عليها المثل القائل: تمخض الجبل فولد فأراً وتمخض البحث في هذا الكتاب فأنتج لها اثنين وستين وألف صفاً...» (١).

فلنرى الآن هل أن الروايات التي أوردها إلهي ظهير في الباب الحادي عشر والثاني عشر من فصل الخطاب والتي قال عنها بأنها: «روايات صريحة واضحة جلية في تحريف القرآن وتبديله» هل هذه الروايات غير موجودة بعينها أو بمضمونها في كتب أهل السنة، حيث قال:

«وأما القول بأنّ مثل هذه الروايات توجد عند أهل السنة فليس إلّا تحكّم وتجبر والحق إنّّه لا يوجد في كتب أهل السنة المعتمدة عليها عندهم رواية واحدة صحيحة تدل على أنّ القرآن الذي تركه رسول الله عند وفاته نقص منه أو زيد...» (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٦١

فهل أن هذا الادعاء حق وواقع؟

ونحن هنا نورد مصادر أهل السنة التي نقلت هذه الروايات ليطلع إحسان إلهي ظهير وأسلافه وأذنا به، وليجنوا عاقبة تجاهلهم للحقائق، وإذ قد نقل هؤلاء روايات فصل الخطاب بالحق والعدل وبدون تعصب حسب ادعائهم، وأنها تدلّ بشكل تام- بزعمهم- على تحريف القرآن، فإنهم بذلك سوف لا يتهمون الشيعة بتحريف القرآن فحسب بل سيتهمون أهل السنة أيضاً بالتحريف بدلالة هذه الروايات. أمّا أرقام الروايات التي توجد في كتب أهل السنة ممّا أوردها النوري في الدليل الحادي عشر فهي: ٢، ١٦، ١٨ و ٢٦ وهي الروايات حول مصحف الإمام عليّ (١)، والرواية الرقم ٣٠ وفيها «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربّك- في عليّ- وإن لم تفعل...» (المائدة/ ٦٧) بإضافة «في عليّ» للتفسير والبيان (٢)، والروايات من الرقم ٣١ إلى ٣٤: «... يقول المصحف يا ربّ حرّقوني [أو حرّقوني] و...» (٣) (وهو التحريف في معاني القرآن ومفاده) ومن الرقم ٥٣ إلى ٦١ حول تقسيم آيات القرآن: «نزل القرآن على أربعة أرباع، ربع في أهل البيت وربع في عدوّهم و...» (٤).

وأما الروايات التي أوردها النوري في الدليل الثاني عشر في كلّ سورة واحدة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٦٢

بعد واحدة وقد توهم إحسان إلهي ظهير أن تلك الروايات أيضاً مختصة بالمصادر الشيعية فقط، فهنا نورد الروايات مع ذكر أرقامها ونشير إلى مصادرهما من كتب أهل السنة:

من سورة الحمد:

قال الله تعالى: «إهدنا الصراط المستقيم* صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» (الحمد/ ٦-٧) وفي الروايات

من الرقم ٦٢ إلى ٧٥ (١٣ حديث) قرأ بعض «صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين» (١).
من سورة البقرة:

قال الله تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين» (البقرة/ ٢٣٨) وأضافت في الروايات من الرقم ١٠٧ إلى ١٢٣ (١٧ حديث) بعد «والصلاة الوسطى» وصلاة العصر - أو صلاة العصر - بياناً للصلاة الوسطى (٢).

قال الله تعالى: «والذين يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ...» (البقرة/ ٢٤٠) وأضافت في الرواية بالرقم ١٢٤ بعد «غير إخراج»، مخرجات (٣).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٦٣

قال الله تعالى: «والذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي...» (البقرة/ ٢٧٥) وأضاف في الرواية الرقم ١٤١ بعد «لا يقومون»، يوم القيامة (١).

ومن سورة آل عمران:

قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ» (آل عمران/ ٣٣) وأضافت الروايات من الرقم ١٤٦-١٥٧ (١٢ حديث) «وآل محمد» بعد «آل عمران» (٢).

قال الله تعالى: «يا مريم اقنتي لربِّكِ واسجدي واركعي مع الراكعين» (آل عمران/ ٤٣) وفي الروايتين بالرقم ١٥٨ و ١٥٩ «واركعي واسجدي» بتقديم «واركعي» (٣).

قال الله تعالى: «إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُمْ وَارْفَعْكَ إِلَى...» (آل عمران/ ٥٥) وفي الروايتين بالرقم ١٦١ و ١٦٢: «رافعك إلى ومتوفيك» بتقديم «رافعك إلى» (٤).

قال الله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ...» (آل عمران/ ٨١) زيد في الروايات من الرقم ١٦٣ إلى ١٦٥ «أمم» قبل «النبيين» (٥).

قال الله تعالى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا...» (آل عمران/ ٩٢) وفي الروايات من الرقم ١٦٦ إلى ١٦٩ (٤ أحاديث) «ما تحبون» بميم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٦٤

واحدة. (١).

قال الله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ...» (آل عمران/ ١١٠) وفي الروايات من الرقم ١٧٣ إلى ١٨٢ (١١ حديث) - ماعدا رواية ١٧٧ - بدلت «خير أمة» ب «خير أئمة» فإن الروايات بأجمعها مفسرة (٢).

قال الله تعالى: «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُشْكِرُونَ» (آل عمران/ ١٢٣) وفي الروايات من الرقم ١٨٥ إلى ١٩٢ (٧ أحاديث) «وأنتم ضعفاء وأنتم قليل» بدل «وأنتم أذلة» (٣).

من سورة النساء:

قال الله تعالى: «... فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً...» (النساء/ ٢٤) وفي الروايات من الرقم ٢٠٨ إلى ٢١٥ (٨ أحاديث) بعد «فما استمتعتم به منهن» - إلى أجل مسمى - «فاتوهنَّ أجورهنَّ» (٤).

قال الله تعالى: «... وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ» (النساء/ ٧٩) وأضاف في الرواية الرقم ٢٤٦ بعد «من سيئته» فأنا قضيتها (٥).

قال الله تعالى: «... وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا» وفي الروايتين بالرقم ٢٦١ و ٢٦٢: «لست مؤمناً» بالفتح (٦).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٦٥

من سورة المائدة:

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد ... يحكم به ذوا عدل منكم ...» (المائدة/ ٩٥) وفي الروايات «ذوى عدل» و «ذو عدل» بدل «ذوا عدل» من الرقم ٢٨٧ إلى ٢٩٢ (٦ أحاديث) «١».

قال الله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ... ما تطعمون أهليكم ...» (المائدة/ ٨٩) وفي الرواية: «أهاليكم» بدلاً من «أهليكم» الرقم ٢٩٣ «٢».

قال الله تعالى: «إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك ...» (المائدة/ ١١٢) وفي الروايات: «تستطيع» بدلاً من «يستطيع» من الرقم ٢٩٦ و ٢٩٧ (الحديثان) «٣».

من سورة الأنعام:

قال الله تعالى: «قد نعلم إنه ليحزنك الذى يقولون فإنهم لا يكذبونك ...» (الأنعام/ ٣٣) وفي الروايات: «لا يكذبونك» بالتخفيف من الرقم ٢٩٨ إلى ٣١٣ (٧ أحاديث) «٤».

قال الله تعالى: «إن الذين فرّقوا دينهم ...» (الأنعام/ ١٥٩) وفي الروايات:

سلامة القرآن من التزوير، ص: ٦٦٦

«فارّقوا» بدل «فرّقوا» من الرقم ٣١٤ إلى ٣١٧ (٤ أحاديث) «١».

ومن سورة المائدة:

قال الله تعالى: «... فَأَعْسِمُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَاقِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ ...» (المائدة/ ٦) وفي الروايات بالرقم ٢٦٩ إلى ٢٧٤ (٥ أحاديث): «من المرافق» بدلاً من «إلى المرافق» و «أرجلكم - بخفض اللام» بدلاً من «أرجلكم» «٢».

قال الله تعالى: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ...» (المائدة/ ٦٧) وفي الروايات من الرقم ٢٧٥ إلى ٢٨٦ (١٢ حديث): «... بلغ ما أنزل إليك من ربك - فى على - ...» «٣».

ومن سورة الأعراف:

قال الله تعالى: «وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار ...» (الأعراف/ ٤٧) وفي الرواية الرقم ٣٢٠: «إذا قلبت» «٤» بدل «إذا صرفت». ومن سورة الأنفال:

قال الله تعالى: «يسألونك عن الأنفال ...» (الأنفال/ ١) وفي الروايات من الرقم ٣٣٧ إلى ٣٤١ (٥ أحاديث) «يسألونك الأنفال» بحذف حرف الجر «٥».

سلامة القرآن من التزوير، ص: ٦٦٧

قال الله تعالى: «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة» (الأنفال/ ٢٥) وفي الروايتين الرقم ٣٤٢ و ٣٤٣ (حديثان) «لتصيبن» بدل «لا تصيبن» «١».

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم ...» (الأنفال/ ٢٧) وفي الرواية بالرقم ٣٤٥ بزيادة «فى آل محمّد» بعد أماناتكم «٢».

من سورة التوبة:

قال الله تعالى: «لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبةً فى قلوبهم إلا أن تقطع ...» (التوبة/ ١١٠) وفي الروايتين بالرقم ٣٦٣ و ٣٦٤ (روايتان): «إلى» بدل «إلا» «٣».

قال الله تعالى: «التائبون العابدون الحامدون ...» (التوبة/ ١١٢) وفي الروايات من الرقم ٣٦٥ إلى ٣٦٩ (٥ أحاديث) التابعين العابدون ... «٤».

قال الله تعالى: «وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى ...» (التوبة/ ١١٨) وفي الروايات من الرقم ٣٧٠ إلى ٣٧٦ (٧ أحاديث) خلفوا «٥» بدل

«خُلِّفُوا».

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين» (التوبة/ ١١٩) وفي الرواية بالرقم ٣٧٧ «كونوا من الصادقين» بدل مع الصادقين «٦».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٨

من سورة يونس:

قال الله تعالى: «قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به...» (يونس/ ١٦) وفي الرواية بالرقم ٣٨٠ بدل «لا أدراكم» «لا أدراكم» و «لا أنذرتكم» «١».

من سورة هود:

قال الله تعالى: «ألا إنهم يثنون صُدُورَهُمْ» (هود/ ٥) وفي الرواية بالرقم ٣٨١، يَثْنُونِي بدل «يثنون» «٢».

قال الله تعالى: «أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة...» (هود/ ١٧) وفي الروايات من الرقم ٣٨٣ إلى ٣٨٨ (٦ أحاديث) قدمت إماماً ورحمة وجعلتها بعد «ويتلوه شاهد منه» «٣».

قال الله تعالى: «... ونادى نوح ابنه وكان في معزل...» وفي الروايات من الرقم ٣٨٩ إلى ٣٩٦ (٨ أحاديث) ابنه، أى ابنها يعنى ابن امرأته «٤».

من سورة يوسف:

قال الله تعالى: «... وقالت هَيْتَ لَكَ...» (يوسف/ ٢٣) وفي الروايتين بالرقم ٤٠٦ و ٤٠٧، «هَيْتَ» بدل: «هَيْتَ لَكَ» «٥».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٤٩

قال الله تعالى: «... قد شَغَفَهَا حُبًّا...» (يوسف/ ٣٠) وفي الروايات من الرقم ٤٠٨ إلى ٤١٠ (٣ أحاديث) «شغفها» بدل «شغفها» «١».

وغيرها من صور اختلاف القراءات كما فى سورة يوسف ك «سنابل» «٢» بدل «سنبلات» (فى الآية ٤٦) و «قربتم» «٣» بدل «قدمتم» (فى الآية ٤٨) و «يُعَصْرُونَ» «٤» بدل «يَعَصْرُونَ» (فى الآية ٤٩) و «كُذِّبُوا» «٥» بالتخفيف بدل «كُذِّبُوا» (فى الآية ١١٠) وهكذا غيرها من السور ...

وقد أورد المحدث النورى الروايات التى فى الواقع تعدّ فى زمرة الاختلاف فى القراءات أو الزيادات التفسيرية فى باب تحريف القرآن وتبديله، وبلغ بها إلى ألف رواية وزعم الآخرون كإحسان ظهير زوراً وجهاً وبدون تفقه وتريث تبعاً للنورى أنّها تدلّ على تحريف القرآن وأضافوا عليها ظلمات بعضها فوق بعض ويقولون تارة «كزات ومزات» «هل من مجيب!» «٦» وأخرى (وهم ينصحون الشيعة) «فارجعوا إلى الحق والصواب وتوبوا إلى الله وتبرؤا من هذا الدين الشائن» «٧».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٠

وعلى كلّ حال فإنّ فى هذا المقدار من هذه الروايات كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وقد وردت فى مصادر الفريقين، وأصبحت الحقيقة واضحة وكافية لكلّ منصف، ولولا خوف الإطالة لفضّلت القول فى ما بقى من الأحاديث بشكل كامل من مصادر أهل السنة فى حدود بضاعتى المزجاء حتى يتضح الأمر بأنّ أكثر هذه الأحاديث غير مختصة بكتب الشيعة، بل هى فى

موارد متعددة من كتب أهل السنة «١» من قبيل: «صحيح البخارى» و «صحيح

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧١

مسلم» وغيرهما من الصحاح والمسانيد «١» التى نقلت عن كبراء الصحابة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٢

والتابعين «١».

بل إذا فهرسنا الأحاديث التي أوردها المحدث النوري من مصادر أهل السنة فستكون أكبر حجماً وأكثر عدداً وإن كانت هذه الروايات على خلاف توهم المحرفين وعناد المتعصبين لا دلالة فيها على المعنى المتنازع فيه أي التحريف والتغيير في ألفاظ القرآن الكريم.

٧٧

٧ سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٣

دراسة ونقد آراء محمد مال الله

كتاب الشيعة وتحريف القرآن في سطور
دعاوى محمد مال الله في ميزان النقد
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٥

كتاب «الشيعة وتحريف القرآن» في سطور

إشارة

كتاب الشيعة وتحريف القرآن مؤلفه محمد مال الله والتقديم للدكتور محمد أحمد النجفي، طبع إلى ١٤٠٩ هـ. ثلاث مرات.
قال الدكتور محمد أحمد النجفي في تقديمه على كتاب مال الله ص ١٦٥:
«والمؤلف يكشف لنا في هذا الكتاب حقيقة مذهب الشيعة الإمامية ومعتقدهم في كتاب الله عز وجل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بقولهم أنه محرف ومنقوص».
وقال مؤلف الكتاب في مقدمته بعد أن أورد آيات من كلام الله ومنها: «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً* يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً» (الأحزاب / ٧٠-٧١) قال:
«فهذه رسالة صغيرة في حجمها وإن شاء الله تعالى عظيمة في نفعها تبين عقيدة الشيعة في القرآن الكريم وهي التحريف والنقصان فيه
...

ومنذ أن من الله سبحانه وتعالى على بنعمة البحث لم أتناول قضية من قضايا الفكر الشيعي إلا ورجعت إلى المصادر الشيعية وليس كل المصادر بل المصادر الموثوقة والمعتمدة عند الشيعة».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٦

وأنا أرحب بأي نقد أو رد على هذه الرسالة المتواضعة وكل ما أرجوه أن يعتمد الناقد في نقده الأسلوب العلمي الخالي من التجريح والقذف فالحقائق لا تعرف بالعصية وبالحمق ولا بالسب والقذف إنما بالأسلوب الهادئ العلمي الموضوعي» (١).
وهكذا ألزم محمد مال الله نفسه بالقول السديد اعتماداً على الآية القرآنية وبمراجعة المصادر الموثوقة والمعتمدة لدى الشيعة (وقريباً ما يتبين زيف ادعائه هذا وعدم التزامه به) ويدعو الناقد إلى التمسك بالأسلوب العلمي في نقده والإبتعاد عن التجريح والقذف والسب في حين أنه نفسه لم يلتزم بذلك كأنه لم يمر على سماعه كلام الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: «يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون* كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» (سورة الصف / ٢-٣).

وكيف يطالب مال الله بالبحث العلمي النزاهة وقد استفتح كتابه والذي هو بقلم الدكتور محمد أحمد النجفي بالبذاء والسب والقذف والطعن، هذا وقد ذكر مال الله نفسه في المقدمة ومن دون استدلال وتمهيد:

«... إن الذي غرس بذرة الفكر الشيعي عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء اليهودي».

مع إن هناك شكوك في أصل وجود مثل هذا الشخص فلاحظ: «الفتنة الكبرى» للدكتور طه حسين: ج ٢، بحث «عليّ وبنوه» و «عبد الله بن سبأ» للسيد مرتضى العسكري فقد أثبت فيه بأدلة قوية مقنعة أن هذا الاسم لا حقيقة له. وأيضاً قال مال الله في المقدمة:

«الرافضة أعظم ذوى الأهواء جهلاً وظلماً... ويوالون الكفار

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٧

والمناقين وأصناف الملحدين» (١).

واعتمد على قول ابن تيمية في كتابه منهاج السنة حيث نقل قوله:

«كانوا [أى الرافضة] أعظم الناس عداوة للمسلمين ومعاونة للكافرين وهكذا معاونتهم لليهود أمر شهير حتى جعلهم الناس لهم كالحمير» (٢).

وابن تيمية إمام أهل السب والطعن حتى قال ابن حجر في حقه:

«طلعت الكتاب المذكور [أى كتاب منهاج السنة]... وكم من مبالغه لتوهين كلام الرافضى [أى العلامة الحلّي] أدته أحياناً إلى تنقيص عليّ رضی الله عنه...» (٣).

وعلى أى حال فكتاب مال الله ليس هو بالمكان الذي تظاهر به ولا جدير بالإجابة لكن وحتى لا يخفى على المراجع لأمثال هذا الكتاب الأباطيل التي ذكرها نستعرض هنا بصورة موجزة بعض محتويات الكتاب.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٨

دعوى محمد مال الله في ميزان النقد

إشارة

نظم مال الله كتابه في أبواب ثلاثة وهي:

الباب الأول: المدخل إلى عقائد الشيعة

الباب الثاني: علماء الشيعة وتحريف القرآن.

الباب الثالث: نماذج من تحريفات الشيعة للقرآن، وفي هذا الباب أيضاً ردّ على تخريصات بعض الشيعة على أهل السنة يعترفون بالتحريف.

والذي يرتبط ببحثنا هنا هو الباب الثاني والثالث منه.

علماء الشيعة وتحريف القرآن

قال مال الله في أوائل الباب الثاني مستلخماً لما توصل إليه حسب زعمه:

«ذهب أكثر علماء الشيعة أمثال الكليني صاحب الكافي والروضة، والقمي صاحب التفسير، والشيخ المفيد، والطبرسي صاحب الاحتجاج، والكاشي، ونعمة الله الجزائري، والأردبيلي، والمجلسي وغيرهم من علماء الشيعة الإثني عشرية إلى القول بتحريف القرآن وأنه أسقط من القرآن كلمات بل آيات حتى أن أحد علمائهم المتأخرين وهو النوري صنف كتاباً أسماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» أورد فيه كلام علماء الشيعة القائلين بالتحريف، غير أن بعض علماء الشيعة أمثال الطوسي صاحب التبيان،

والشريف المرتضى والطبرسي صاحب مجمع البيان لعلوم القرآن، وبعض منهم في العصر الحاضر أنكروا وقوع التحريف، وربما يظن القارىء أن ذلك الإنكار صادر عن عقيدة بل الحقيقة أن ذلك من منطلق التقيّة التي يحتمون بها، وفي ذلك نقل النورى عن الجزائرى صاحب «الأنوار النعمانية» قوله: «إنّ الأصحاب قد أطبقوا سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٧٩»

على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف فى القرآن». وقال أيضاً: «إنّ الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفى حديث وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد والعلامة المجلسى وغيرهم بل الشيخ (أبو جعفر الطوسى) أيضاً صرح فى التبيان بكثرتها بل ادعى تواترها جماعة. وقال: «واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتمدة التى عليها معول أصحابنا فى إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية». وأما إنكار المرتضى للتحريف فيرد عليه أحد علماء الهند الشيعة فى كتابه ضربة حيدرية ج (٢ / ٨١) بقوله: «فإن الحق أحق بالاتباع ولم يكن السيد علم الهدى (المرتضى) معصوماً حتى يجب أن يطاع، فلو ثبت أنه يقول بعدم النقيصة مطلقاً لم يلزمنا اتباعه ولا خير فيه».

ورغم شبه الإجماع من قبل علماء الشيعة على وقوع التحريف فإننا لا نفتأ إلّا ونسمع نعيق ناعق «١» من الشيعة ينكر ذلك بل يدعى الإجماع بعدم التحريف والنقصان، ولناخذ نموذجاً من أولئك الناعقين وهو محسن الأمين الذى يقول فى كتابه «الشيعة بين الحقائق والأوهام» ص ١٦٠: «دعوى إجماع كتب الشيعة على ذلك (التحريف) زور وبهتان بل كتب المحققين ومن يعتنى بقولهم من علماء الشيعة مجمعة على عدم وقوع تحريف القرآن لا بزيادة ولا نقصان، وتفصيل الكلام سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٠»

فى ذلك أنه اتفق المسلمون كافة على عدم الزيادة فى القرآن، واتفق المحققون وأهل النظر من الشيعيين والسنيين على عدم وقوع النقص، ووردت روايات شاذة من طريق السنيين ومن بعض علماء الشيعة تدل على وقوع النقص ولحقها فلم يبق لها قيمة وإليك ما قاله رؤساء الشيعة ومحققوهم فى هذا الشأن. ثم ذكر قول الصدوق والطوسى والشريف المرتضى والطبرسى وغيرهم من علماء الشيعة القلائل.

ونحن نقول له: دعواك الإجماع بعدم النقيصة مردود عليك بأقوال علمائك كما سبق وكما سيأتى فى ذكر أقوال علماء الشيعة المقربين بوقوع ذلك من هذه الفصل، وأما روايات التحريف شاذة فإننى ما رأيت أحد علماء الشيعة تعرض لتلك الروايات التى وردت فى الكافى وتفسير القمى، وأقوال علماء الشيعة مثل الكلينى والمفيد والنورى وغيرهم. بخلاف أهل السنة فإنهم حكموا بكفر من يعتقد هذا، ولم يذكروا تلك الروايات التى هى شاذة إلّا وذكروا أنها منسوخة أو غير متواترة القراءة فهل هذا يوجد عند الشيعة؟ ويكفى هذا ولنستعرض أقوال أئمتك المحققين وأهل النظر لنرى رأيهم فى التحريف، ... «١».

والآن نلاحظ هل أن ادعاءات مال الله صحيحة أم لا؟

هل إن أغلب علماء الشيعة قالوا بتحريف القرآن؟

وهل إن الأشخاص الذين سرد مال الله أسماءهم نظير: الكلينى، القمى، المفيد و... قائلون بالتحريف؟

وهل إن إنكار تحريف القرآن من قبل علماء الشيعة من باب التقيّة؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨١

وهل إن ادعاء نعمة الله الجزائرى حول صحة أخبار الباب وزيادتها على ألفى حديث فى الكتب المعتمدة - حسبما تشبّث به مال الله - قابل للإثبات أو إن هذه الادعاءات باطلّة عند التحقيق.

وهل إن مؤلف كتاب «الضربة الحيدرية» كان مصيباً فى حكمه حينما ردّ وجهات نظر السيد المرتضى؟

وهل ادعاء العلامة محسن الأمين العاملى حينما يقول: «روايات التحريف شاذة» ادعاء باطل لا أساس له؟

وهل لم يتعرض في الواقع أحد من علماء الشيعة بالنقد والتجريح لتلك الروايات؟
 وهل أهل السنة الذين حكموا بكفر من يعتقد هذا لم يذكروا تلك الروايات إلّا وذكروا أنّها منسوخة أو غير متواترة القراءة؟
 وهل الروايات من هذا السنخ في كتب أهل السنة شاذة؟
 وهل ...؟

أحسب أننا لا نجد حاجةً إلى نقد كتاب مال الله والأجوبة التفصيلية لتلك الأسئلة وإن كان قد توهم مال الله في هذا التحقيق أنه سار على جادة الصواب وأن آراءه وأفكاره في منأى من النقد، وكتب يقول:
 «ولا- أظنّ أنه بعد هذا ينكر وقوع التحريف والنقصان جانب الشيعة وأتحدى كل الشيعة للردّ على علمائهم الآتى ذكرهم في هذه الفصول» (١).

لأنّه قد تمّ نقد كافة ما ادّعه مال الله حينما تعرضنا لآراء الدكتور القفاري وإحسان إلهي ظهير بمزيد من النقد لكن نكتفي هنا بالإجابة السريعة لتلك الأسئلة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٢

أولاً: إنّ من اتّهم علماء الشيعة بتحريف القرآن فقد جهل مواقفهم بالمرّة، هذا إلى جانب أنه وقع في خلط واشتباه فاحش لأنّ مؤلفي كتب التفسير والحديث الذين اتهموا بالقول بالتحريف إثر وجود روايات التحريف في كتبهم لم يكن لهم همّ سوى جمع الأحاديث دون التحري والتفقه ورفع التعارض بين محتواها وإذا كان هذا الاتهام صحيحاً فلا بدّ أن يوجه بشكل صارخ إلى مؤلفي كتب الحديث والتفسير عند أهل السنة أيضاً التي نقلت كمّاً كبيراً من روايات التحريف، ولا تخفي هذه النكتة على أهل التحقيق.

ثانياً: لا يرد بحث التقيّة هنا، والذين ركزوا على هذا البحث فيما إنهم غفلوا عن معنى التقيّة وحدّها وحدودها وإمّا إنهم تغافلوا لأنّ مستند القائلين بالتحريف هو روايات الفريقين ومع كميّة هائلة من تلك الروايات في كتب أهل السنة ووجود من يقول في أوساطهم بتحريف القرآن لا يصحّ التحدث عن التقيّة لانكار تحريف القرآن لدى الشيعة أبداً.

ثالثاً: إنّ ادعاء نعمه الله الجزائري حول صحة أخبار الباب وزيادتها على ألفي حديث ادعاء عارٍ عن الصحة، ولم يلتزم به مال الله أيضاً، لأنّ هذه الأحاديث ليست هي إلّا الأحاديث التي جمعها المحدث النوري في كتابه «فصل الخطاب»، ويكفي أن تلقى نظرة على بحثنا «فصل الخطاب ونقاط مهمّة» سوف تجد:

أ: إنّ كثيراً من هذه الأحاديث جاءت متشابهة في كتب الفريقين كما رأيتم نبذة منها آنفاً في نقد آراء إحسان إلهي ظهير.

ب: يتضح من خلال التأمل في هذه الأحاديث أن أغلبها لا تتعرض إلى التحريف الذي محل النزاع.

ج: بملاحظة كتاب «القرآن الكريم ورواية المدرستين» الذي تعرض لدراسة أسانيد هذه الأحاديث، تجد أن الروايات صحيحة السند لا يتجاوز عددها عدد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٣

الأصابع.

فإذا ظنّ مال الله صحة كلام السيد نعمه الله الجزائري القائل: هذه الأخبار صحيحة من حيث السند، وتدل على وقوع التحريف في القرآن، فينبغي على مال الله أن يسرى الحكم بالتحريف إلى أهل السنة أيضاً، لأنّ الأحاديث الواردة حول التحريف في كتبهم أكثر بكثير من كتب الشيعة، ومع جهل مال الله بهذه النكتة فقد نقل ما يقارب ٢٠٢ حديث من كتاب «فصل الخطاب» وأدرجها في الباب الثالث من كتابه تحت عنوان «نماذج من تحريفات الشيعة للقرآن» لكي يتّهم الشيعة بالتحريف وغفل عن أن أكثر هذه الأحاديث جاءت في الكتب المعتمدة لأهل السنة، وقد أصرح الدكتور القفاري بجهل مال الله حينما كتب يقول:

«الروايات التي جمعها مال الله في كتب الشيعة في هذا الباب ما ليس بصريح في هذا الأمر- أي أمر التحريف- بل هو مندرج بشكل

واضح في باب التأويل واعتبرها مال الله - وقوله إحسان إلهي ظهير - بجهل من قبيل التحريف والسبب في ذلك هو اعتمادهم بدون تدبر على كتاب فصل الخطاب» (١).

رابعاً: إن أدلة سلامة القرآن من التحريف هي من الواضح بمكان لا يبقى معها أى شك أو تردد، لذلك فإن كل شخص سواء كان شيعياً أو سنياً إذا تعقب الدليل دون أى تعصب فسوف يرضخ للأمر الواقع وهو سلامة القرآن من التحريف.

فذلك لو فرض أن شخصاً مثل مؤلف «الضربة الحيدرية» لا يرضى رأى السيد المرتضى بعدم تحريف القرآن لا يعبأ بقوله أبداً وبالأخص أن دليل مؤلف «الضربة الحيدرية» على مدعاه هذا في غاية الوهن لأن دليله فقط هو: «اشتغال الإمام علي عليه السلام بجمع القرآن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٤

وقد قمنا بدراسة مصحف الإمام علي تفصيلاً وإذا كان قوله في حق السيد المرتضى صحيحاً وحقاً لوجب على مال الله أن ينقاد لقول الحق هذا، ويعمم هذا الحكم لكثير من علماء أهل السنة الذين أخبروا عن مصحف الإمام علي وفي نفس الوقت أنكروا تحريف القرآن.

خامساً: إن دعوى اجماع علماء الشيعة من قبل العلامة محسن الأمين العاملي على عدم التحريف في القرآن ليست بلا دليل، فانظر «شهادة علماء الإمامية بنزاهة القرآن عن التحريف» في المقام الأول. والغريب حقاً أن مال الله ينقض ادعاء العلامة محسن الأمين بقوله:

«دعواك الإجماع بعدم النقيصة مردود عليك بأقوال علمائك كما سبق وكما سيأتي في ذكر أقوال علماء الشيعة المقرين بوقوع ذلك من هذا الفصل» (١).

لا بد أن يكون مراد مال الله من عبارة «بأقوال علمائك كما سبق» هو السيد نعمه الله الجزائري الذي مرّ نقل عبارته، إلّا أن نعمه الله الجزائري تعرض - حسب رأيه - إلى مقدار الأخبار والأسانيد في هذا الصدد ولم يكن بصدد بيان وجهات نظر علماء الشيعة في هذا الشأن.

وأما قول مال الله «وكما سيأتي في ذكر أقوال علماء الشيعة المقرين بوقوع ذلك» فهذا ناشىء عن عزوفه عن الانصاف وعدم أمانته في النقل وسرد الآراء وعدم معرفته باصطلاحات المحدثين كما ستلاحظون إن شاء الله.

سادساً: إن قول السيد محسن الأمين العاملي «روايات التحريف شاذة» فهو كلام متين وصحيح، لأن مراده من شذوذ الروايات، الروايات التي تشكل حول محور النزاع أى الأحاديث التي تدل على التحريف بالنقيصة والتغيير لا الأعم منها.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٥

وقد تناولنا هذه الأدلة بمزيد من التفصيل فيما سبق تحت عنوان «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمة» كما إنكم لاحظتم في المقام الأول من هذا الكتاب بأنه لم يكتف علماء الشيعة قديماً وحديثاً بنقد هذه الروايات في كتب الشيعة بل ونقدها أيضاً في كتب أهل السنة، وهذا يكشف النقاب عن تورط مال الله بجهله لما يقول:

«فإننى ما رأيت أحد علماء الشيعة تعرض لنقد تلك الروايات التي وردت في الكافي وتفسير القمي وأقوال الشيعة مثل الكليني والمفيد والنورى وغيرهم.»

سابعاً: إن قول مال الله: «فإن أهل السنة حكموا بكفر من يعتقد هذا» لم يصدر عن وعى لأنه بكلامه هذا سوف يتهم العديد من كبار أهل السنة بالكفر لأنه حسب وجهة نظر مال الله إن من ينقل أحاديث تحريف القرآن في كتابه - مع قطع النظر عن علاجها سنداً وامتتاً - لابد وأنه يعتقد بتحريف القرآن فلذلك ينبغي في وجهة نظر مال الله أن ندرج مالك بن أنس مؤلف كتاب الموطأ والبخارى ومسلم مؤلفى الصحيحين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أصحاب السنن والمسانيد في زمرة الكفرة لأنهم نقلوا هذا النوع من الأحاديث

في كتبهم دون أن يبداوا علاجاً لها وحتى لو عالجه الآخرون فلا يُعبأ بقولهم لأن صرف وجود هذه الروايات في كتبهم في رأى مال الله كفيلاً بالصاق تهمة الكفر بهم، فهل يلتزم مال الله ومن لفّ لفّه بهذا الحكم؟!
ثامناً: وهنا يفصح مال الله عن جهله مرة أخرى بالنسبة لكميئة هذه الأحاديث في كتب أهل السنة وكيفية علاج مضامينها وأسانيدها لما يقول:

«وذكروا- أى أهل السنة- إن تلك الروايات هي شاذة وإنها منسوخة أو متواترة القراءة» (١).

لكن الأحاديث في كتب أهل السنة وحسب اعترافهم ليست شاذة ولم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٦

يعالجوها فقط بنسخ التلاوة وغير متواترة القراءة، وقد مرّ تفصيله في مبحث «دراسة أحاديث التحريف في كتب أهل السنة» و «نظرة إلى أجوبة أهل السنة عن روايات التحريف» في المقام الأول.

والحاصل إن مال الله أو أى شخص آخر يلج هذا الموضوع لا يتيسر له الكشف عن الحقيقة إلّا إذا بحث المسألة من كافة جوانبها وإلّا سوف يجلب الفضيحة لنفسه، فلا يمكن له أن يستند إلى أقوال بعض علماء الشيعة الذين سلكوا طريق الإفراط من الأخباريين واقتصر همهم على جمع الأحاديث دون معالجة الأسانيد والمضامين نظير نعمة الله الجزائرى وأبى الحسن العاملى والمحدث النورى وهكذا أقوال بعض الصوفية الذين لم ينتهجوا سبيل التحقيق مثل سلطان محمد الجنازى ثم يدعى جهلاً وبهتاناً أن الشيعة قاطبة قالوا بالتحريف ثم يتحدى الآخرين!!

ويكفى لكل منصف يمتلك تقوى في التحقيق أن يرجع إلى المقام الأول من بحثنا لتتكشف لديه مواقف علماء الشيعة ازاء التحريف وليعلم أن القرآن عند الشيعة وسائر الفرق الإسلامية مصون من التحريف، وليس استناد الزاعمين بالتحريف من الفريقين إلّا إلى روايات مخدوشة عند محققى الفريقين متناً وسنداً.

غيبى من فيض: دراسة مال الله عن موقف الكليني

كتب مال الله في الفصل الثانى من كتابه تحت عنوان «الكليني وتحريف القرآن»:

«والكليني لا يختلف عن علماء الشيعة الذين يقرون ويعترفون بوقوع التحريف والنقصان فى القرآن الكريم وحذف الآيات الدالة على مناقب آل البيت ومثالب الصحابة رضوان الله عليهم وكتايبه الاصول من الكافي وروضه الكافي مليتان بالمناذج السابقة فنجده فى الاصول من الكافي فى الجزء الأول ص ٤٢١، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦،

ثم يشير مال الله إلى الروايات حول جمع الإمام علي عليه السلام للقرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله ثم يستند في هذا الصدد إلى حديث جاء في الكافي عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام بقوله:

«ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلّا كذاب وما جمعه وحفظه كما أنزل الله تعالى إلّا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٨

وهكذا قوله عليه السلام:

«ما يستطيع أحد أن يدعى أن عنده جميع القرآن ظاهره وباطنه غير الأوصياء».

ثم يدعو مال الله علماء الشيعة بالإجابة على رأى الكليني ويقول:

«وبعد ماذا يقول علماء الشيعة في الكليني هل هو من المقرين بالتحريف أم لا؟ ننتظر اجابة علماء الشيعة، خاصة أنه لم يعلق بكلمة نفى واحدة حول تلك الروايات الدالة على التحريف والنقصان» (١).

ويتلخص هنا موقف مال الله:

١- إن الكليني مثل سائر علماء الشيعة يقر ويعترف بتحريف القرآن ونقصانه، وكتابه الكافي وروضه الكافي مشحون بالروايات الدالة على حذف آيات من القرآن والتي تدل على مناقب آل البيت ومثالب الصحابة.

٢- طبقاً لرواية الكليني حول مصحف فاطمة، فإن القرآن الموجود عند الشيعة يعادل ثلاث مرات القرآن الموجود «٢».

٣- طبقاً لرواية الكليني عن هشام بن سالم فإن القرآن ١٧ ألف آية في حين أن عدد آيات القرآن الكريم يعادل ثلث ما ذكر تقريباً.

٤- وجود خبر مصحف الإمام علي وأيضاً روايتين حول جمع القرآن ظاهره وباطنه في كتاب الكافي جاءت كلها لتؤكد نزوع الكليني إلى تحريف القرآن.

الجواب، أولاً: لو أمعنا في الروايات التي رقمها مال الله لتوصلنا إلى أن أغلبها - مع

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٨٩

إمعان النظر في تعابير إقراء، تنزيل، تحريف والتي جاءت في لسان الروايات وقد تناولناها بالتفصيل في بحوثنا السابقة - تعنى تفسير وشرح الآيات وبيان أتم المصاديق والقراءات الواردة والتحريف في معاني الآيات المساوق للتفسير بالرأى، وهذه المواضيع خارجة بطبيعتها الحال عن موضع النزاع الذي يعنى تحريف وتغيير ألفاظ القرآن الكريم.

ثانياً: خلافاً لإدعاء مال الله، فإن الروايات المذكورة لا تدل أبداً على حذف آيات دالة على مناقب آل البيت ومثالب الصحابة بل ليس في كتب الشيعة إطلاقاً رواية تدل على حذف آيات من القرآن الكريم وإنما أشارت الروايات إلى حذف كلمة أو جملة أو مقطع من آية فعلى هذا يمكن علاج مضامين هذه الروايات وحملها على تفسير وشرح مراد الله أو بيان أتم المصاديق.

ثالثاً: إن الأحاديث التي نقلها مال الله من كتاب الكافي هي في باب «النكت والتنف من التنزيل في الولاية» والذي يشتمل على أحاديث رقم ٤٤ إلى ٥٣ (ص ٤٢١-٤٢٢) وأحاديث رقم ٨٤ إلى ٨٨ (ص ٤٣) وأحاديث رقم ٤٤ إلى ٤٧ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣، وهذه الطائفة من الأحاديث كلها ضعيفة عند الحفاظ بلحاظ السند «١».

فلذلك فلا يكاد يعثر على حديث صحيح السند أو حسن أو حتى موثق، والأحاديث التي ذكرها مال الله من الجزء الثاني في كتاب الكافي فهي اضافة إلى أنها مخدوشة من حيث السند، لا تتعلق بموضوع بحثنا، وباللعبج فإن مال الله لم يكلف نفسه عنان البحث في الصفحات المذكورة. وأنا أتحداه أن يعثر على حديث واحد من بين تلك الأحاديث التي ذكرها مال الله وادعى أنها دالة على التحريف، ولا أدري أى هدف يتعقبه مال الله وأمثاله والذين يدعون الإصلاح بين المسلمين، فلا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٠

ينبغي خداع الآخرين بإحالتهم إلى صفحات لا تمس موضوع بحثنا وهو تحريف القرآن. رابعاً: ليس هناك أى أثر للآيات التى يدعى مال الله أنها محرفة والتى نقلها من روضة الكافي، بل فيها أحاديث صريحة على عدم تحريف القرآن نظير رسالته أبى جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير قال عليه السلام: «... وكان نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده...» (١).

وهذا تصريح بأن الكتاب العزيز لم ينله تحريف فى نصه لأنه قال عليه السلام:

«أقاموا حروفه» وهو حفظها عن التغيير والتبديل وإن كانوا قد غيروا من أحكامه ومعانيه و «حرفوا حدوده».

خامساً: وكما سترون بتفصيل أكثر فإن مال الله يفسر كلمة «مصحف» بالقرآن جهلاً وتجاهلاً ثم ينقل عن الكافي أحاديث من مصحف فاطمة دالة - حسب زعمه - على تحريف القرآن، وغفل عن إن كلمة المصحف فى المصادر السنية والشيعية جاءت فى بعض الأحيان بمعناها اللغوى أى كل كتاب مجلد قرآناً كان أم غير قرآن والمراد من مصحف فاطمة: الكتاب الذى سجلت فيه الحوادث الواقعة إلى يوم القيامة، ويشاطر القرآن فى إسم المصحف فقط.

سادساً: كتب مال الله يقول: «قد يقول قائل من الشيعة لم ينفردوا بهذا، لقد وردت روايات متضمنة تحريف القرآن من طريق أهل السنة» ثم أورد مال الله نزر يسير من تلك الروايات (سته روايات) من مسند أحمد وصحيح البخارى وصحيح مسلم، وتصدى لعلاجها من خلال الاستفادة من شرح النووى وكتاب «الإسلام والصحابة الكرام» لبهجة البيطار.

فإذا كانت الروايات الدالة على التحريف - حسب زعم مال الله - والتى نقلها من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩١

كتب الشيعة كافية فى الإفصاح عن عقيدة مؤلفيها فى التحريف لكان ينبغي أن يكون أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل البخارى ومسلم بن الحجاج من طليعة القائلين بالتحريف، ولكن بما إن النووى والبيطار عالجا هذه الروايات بنحو يزول معه أى مجال للمناقشة، فنفس هذا الكلام يصدق على كتب الشيعة، فلا - ينبغي على مال الله أن يتهم الكلينى ونظائره بالتحريف ما دامت هذه الروايات قد عالجا فقهاء الشيعة بنحو يزول معه أى مجال للمناقشة والشك، ومثالاً على ذلك فقد عالج علماء الشيعة الحديث الذى ينقله الكلينى عن هشام بن سالم عن أبى عبد الله الذى يدل بظاهره على ذهاب ثلثى القرآن (وجاء نظيرها فى كتب أهل السنة عن الخليفة عمر بن الخطاب) (١) وأيضاً الأحاديث الدالة على جمع الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام للقرآن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتى وردت فى مصادر الفريقين وأيضاً حديثان عن أبى جعفر الباقر عليه السلام وهما: «ما أدعى أحد من الناس إنّه جمع القرآن...»، و «ما يستطيع أحد أن يدعى أن عنده جميع القرآن...» وقد تناولنا فيما سبق علاج هذه الروايات عند علماء الشيعة بمزيد من التفصيل بحيث يزول معه أى شك (٢).

والآن نعطف عنان القلم إلى نقد منهجى لادعاءات مال الله.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٢

زلّت غير مغفورة لمال الله فى نسبه التحريف إلى الشيعة

إشارة

إنّ من أمعن فى كتاب الله يجد إن مؤلفه - ومع الأسف - من أجل نيل أهدافه وضع الإنصاف تحت قدميه، وانحرف عن جادة الأمانة العلمية، وعلى الرغم من أنّه يدعى أنّه من أهل السنة إلّا أنّه يجهل بالمرّة مصادر أهل السنة ولا يعلم إنّ أغلب الأحاديث التى نقلها فى

الباب الثالث من كتابه في محاولة منه لانهام الشيعة بالتحريف قد جاءت أكثرها في المصادر السنية لذلك - وكما اعترف بجعله الدكتور القفاري من قبل «١» - أتعجب من هذا المؤلف مع هذه الزلة الفاحشة وغير المغفورة كيف يدعى القول: «لا أظن إنه بعد هذا ينكر وقوع التحريف والنقصان من جانب الشيعة» ثم يتحدثهم بقوله: «وأتحدى كل الشيعة للرد على علمائهم الآتي ذكرهم في هذه الفصول» (٢).

أ: صدوف المؤلف عن الإنصاف في دراسته

لقد أسدل محمد مال الله الستار على كثير من الحقائق، نظير:

أ: نقل ستة روايات فقط من روايات أهل السنة والتي تتضمن تحريف القرآن بينما كتب قاسم بن سلام بعد ذكر بعض تلك الروايات يقول: «وأشبه له كثير» (٣) وقال الألوسي: «وهي أكثر من أن تحصى» (٤) كما اختص النوري سبعة أبواب من اثني عشر من أبواب كتابه فصل الخطاب بنقل الروايات الدالة على التحريف - من زعم النوري - من كتب أهل السنة ورغم كل هذا (وادعاء مال الله بأنه قد قرأ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٣

كتاب فصل الخطاب) فقد مرّ عليها مال الله مرور العميان دون أية إشارة لهذه الطائفة الكبيرة من الروايات.

ب: لا- تنحصر الروايات الدالة بظاها على تحريف القرآن في كتب أهل السنة بالطائفة الواحدة التي أشار إليها مال الله، بل هي تتوزع في ستة طوائف، وتشمل كل طائفة على روايات متعددة، وجاء ذكر الجميع في المقام الأول في مبحث «دراسة أحاديث التحريف في كتب أهل السنة».

ج: كتب مال الله في علاج الروايات الستة التي نقلها من كتب أهل السنة بقوله:

«فالجواب بالنسبة لآية الرجم فهي مما نسخ لفظه وبقي حكمه ...

ويؤيد هذا قول علي رضي الله عنه حين رجم المرأة قال: «ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» وهو يدل على أن علياً لا يقول بأن الرجم نزل في كتاب الله ولا أنه يدل عليه وحديث: «لو كان لابن آدم واديان من مال» لا يبلغ أن يكون قرآناً معجزاً إذ لو كان كذلك لبلغت رواياته بأنه من القرآن حد التواتر.

وأما رواية أبي موسى في مسلم: «إننا كتبنا نقرأ سورة ... فأنسيتها ...» فلو كانت قرآناً يماثل ما هو محفوظ بين الدفتين لرأيت ألوف الصحابة كانوا على ذكر منها والوحي أقسام ... ومنه ما لا يبلغ درجة القرآن.

وما من عالم من علماء أهل السنة ذكر تلك الروايات إلا وذكروا ما يقارب هذا عكس علماء الشيعة فإنهم يصرحون بوقوع التحريف والنقصان» (١).

قلنا:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٤

١- إن أجوبة مال الله على فرض صحتها، تصلح للإجابة عن مقدار ضئيل من طائفة من الروايات من الطوائف آنفه الذكر، فماذا يقول مال الله حول روايات سائر الطوائف والتي يتعذر توجيهها نظير حديث عائشة:

«كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مأتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن» (١).

نعم لن يوجد مفر عن هذه الروايات سوى القول بأنها موضوعه ومجعلها كما اعترف به علماء الفريقين.

٢- لو كانت آية الرجم آية من القرآن نُسخ لفظها، فكيف ينقل مال الله قولاً عن الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام مفاده إن هذا الرجم على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويقول: «إن علياً لا يقول بأن الرجم نزل في كتاب الله ولا أنه يدل عليه». ولو كان الحال كذلك فكيف يقول الخليفة الثاني:

«والله لولا أن يقول القائلون زاد عمر في كتاب الله لا ثبتها كما أنزلت» (٢).

ألا يدل هذا التهافت على بطلان نظرية نسخ التلاوة وقد أثار أهل السنة - كما مرّ في الأبحاث المتقدمة - إشكالات عديدة على نظرية نسخ التلاوة مما يؤكد القول بأنها مجرد سراب ليس إلّا.

٣- إذا كان حديث «لو كان لابن آدم واديان من مال» خبر واحد حسب مدعى مال الله وقوله وإن كان من القرآن المعجز لبلغت رواياته حدّ التواتر، إذا كان هذا الجواب حقاً وصحيحاً فلماذا ذهب علماء الإمامية قديماً وحديثاً إلى أنّ سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٥

الروايات الدالة على التحريف في كتب الشيعة أخبار آحاد، ويقولون، إن كانت هي من القرآن المعجز لبلغت رواياته حدّ التواتر، لم يقبل ذلك مال الله.

٤- يقول مال الله بالإجابة على رواية أبي موسى التي أخرجها مسلم في صحيحه: «هذا وحى لكن لا يبلغ درجة القرآن» وهي نفس إجابة علماء الشيعة عن الروايات الشيعية كما مرّ ذكرها في المقام الأول في مبحث «دراسة روايات التحريف في كتب الشيعة»، فلماذا لم يرتض مال الله هذه الإجابة من علماء الشيعة وحملها على التقيّة منهم.

٥- يقول مال الله «ما من عالم من علماء أهل السنة ذكر تلك الروايات إلّا وذكّر ما يقارب هذا عكس علماء الشيعة فإنهم يصرّحون بوقوع التحريف والنقصان» ما هو مقصود مال الله من علماء أهل السنة؟ فهل مقصوده أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن والتفاسير المأثورة، فهؤلاء كان قصدهم ذكر الروايات دون التعرض لفتحها ودون التعرض لعلاج التعارض فيما بينها، فلذلك ينبغي التأكيد على أنه إذا كان حكم مال الله على مؤلفي كتب الحديث والتفسير بالمأثور الشيعة الذين اتهمهم بالتحريف لأجل وجود روايات التحريف في كتبهم صائب وصحيح، فلا بدّ أن يعمّ جماعة من أهل السنة مثل الطبراني والسيوطي وابن الضريس وأبي نصر السجزي ومسلم بن حجاج النيشابوري والحاكم النيشابوري وأحمد بن حنبل والراغب الاصفهاني والترمذي ومالك بن أنس ومحمد بن إسماعيل البخاري لأنهم نقلوا روايات التحريف في كتبهم الروائية (١). وإذا كان مقصوده من علماء أهل السنة، العلماء الذين تفقهوا في هذه الروايات وبنوا معناها ومحتواها ورفعوا التعارض بينها بعد التأمل في أسانيدها ومضامينها أمثال الآلوسي وابن حجر سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٦

العسقلاني والفخر الرازي وابن تيمية وقاسم بن سلام وأبو جعفر النحاس و... «١» ففي هذه الصورة فلا يوجد أي فرق بينهم وبين علماء الشيعة في هذا الصدد فإنّ كلّ واحد من الفريقين عالج الروايات على حسب فهمه، نعم ثمة أشخاص قلائل عند كلا الفريقين ذهبوا إلى التحريف باستناد الروايات في كتب الفريقين بدون تأمل وتعمّق.

ب: عدم أمانته العلمية في النقل:

إنّ محمّد مال الله مع الأسف الشديد لم يراع الأمانة العلمية في تحقيقه، فهو وخلافاً لادعائه وادعاء الدكتور محمد أحمد النجفي لم يراع التقوى العلمية التي كان ينبغي أن يتمتع بها أي محقق مسلم بل خان الأمانة العلمية، واليك نماذج منها:

١- إن من جملة خياناته هي تحريفه لكلام الشيخ المفيد رحمه الله مترامناً مع تقطيعه حيث كتب يقول:

«الفصل الرابع الشيخ المفيد وتحريف القرآن قال في كتابه أوائل المقالات (ص ١٣): اتفقوا [أى الإمامية] على أن الأئمة الضلال خالفوا في كثير في تحريف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم» (٢).
أراد مال الله أن يستوحى من كلام الشيخ، تحريف القرآن ونقصانه مع الخيانة في نقل كلام الشيخ وتبديل كلمة «التأليف» في عبارة الشيخ ب «التحريف» والحال أن مراد الشيخ وهو الظاهر من عبارته حيث يقول: «... خالفوا في كثير من تأليف سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٧»

القرآن وعدلوا...»، مخالفتهم في ترتيب الآيات من جهة التقديم والتأخير والناسخ والمنسوخ فإنهم لا يرتبون الآيات على حسب نزولها، وخير شاهد على هذا، عبارة الشيخ المفيد في نفس كتابه أوائل المقالات والذي لم يشر إليه مال الله، قال الشيخ المفيد: «فأما القول في التأليف يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكي والمدني لم يرتب بما ذكرنا» (١).

وحاصله إن مسألة تأليف القرآن لا ترتبط بتحريف القرآن كما هو الحال في مصاحف الصحابة التي هي غير تأليف القرآن كما اعترف به ابن فارس وآخرون (٢). ولا أحد يستطيع أن يتهم مؤلفيها بالتحريف لمخالفتها في تأليف الآيات أو السور نظير مصحف عقبه بن عامر حيث ينقل الذهبي قول أبي سعيد بن يونس إنه رأى هذا المصحف وأنه قال: «إنه على غير التأليف الذي في مصحف عثمان» (٣).

وعلى أية حال فإن الشيخ المفيد يصرح بوضوح على عدم تحريف القرآن في رسائله وكتبه دون أن يبقى أى شك أو شبهة، ومنه قوله في كتابه أوائل المقالات:

«وعندى أن هذا القول [أى بأنه حذف من تأويل القرآن وتفسير معانيه على حقيقته تنزيهه] أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب» (٤).

٢- ونماذج آخر من عدم رعاية الأمانة في النقل من مال الله لعرض رأى محمد بن مرتضى الشهير بملا محسن الكاشاني فكتب مال الله:

«والنتيجة التي توصل [أى الكاشي] إليها بعد أن تقرر عنده بأن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٨»

القرآن محرّف هي أنه لا يمكن العمل والإقرار بصحة القرآن أو الاعتماد عليه فيقول [أى الكاشي] (١/٣٣) لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن. إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن يكون محرّفاً ومغيراً ويكون على خلاف ما أنزل الله فلم يبق لنا في القرآن حجة أصلاً فتنفى فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك» (١).

ونقل مال الله بنفس المضمون من عبارة الكاشي فقط ليصل إلى غرضه، لكنى أدعو القراء الأعزاء إلى التأمل في بقية العبارة ليقفوا على خيانة مال الله العلمية في دراسته، قال الكاشي:

«وأيضاً قال الله عزّ وجل «إنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» وقال: «إننا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» فكيف يتطرّق إليه التحريف والتغيير وأيضاً قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام حديث عرض الخبر المروى على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفاً فما فائدة العرض؟ مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله» (٢).

ثم بقى رحمه الله متردداً في صحة أسانيد الأخبار التي تدل بظاهرها على التحريف والتغيير ثم قال في نهاية المطاف:

«ويخطر بالبال في رفع هذا الاشكال والعلم عند الله أن يقال إن تلك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٦٩٩»

المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التبديل من حيث المعنى أى حرّفوه وغيروه في تفسيره وتأويله أعنى حملوه على خلاف ما هو به ومما يدل على هذا ما رواه الكافي بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير: (... وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه...) «١».

وأيضاً الكاشي نفسه صرّح بصيانة القرآن عن التحريف في كتابه: «علم اليقين في أصول الدين» (١/ ٥٦٥) «تفسير الصافي» (٣/ ١٠٢) في تفسير الآية الكريمة:

«إننا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» حيث قال: «حفظ القرآن من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان» وكتابه «الوافي» (٢/ ٢٧٣ ط. قديم) و (٧/ ١٧٧٨ ط. جديد) وأيضاً كتابه «المحجّة البيضاء» (٢/ ٢٦٣-٢٦٤).

ج: عدم معرفة المؤلف باصطلاحات الأحاديث

مع الأسف لقد جهل أو تجاهل مال الله عدّة من الاصطلاحات وتسرع في الحكم على كبار العلماء متهماً إياهم بالتحريف دون أن يراعى الاحتياط فيه، وإليك نماذج على ذلك:

١- من جملتها كلمة «المصحف» حينما ذكر مال الله مصحف فاطمة وكتب يقول:

«والقرآن الموجود عند الشيعة يعادل ثلاث مرّات من القرآن الموجود بين أيدينا، وما فيه حرف واحد، فلقد ذكر الكليني في الكافي (١/ ٢٣٩) عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وإنّ عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدرهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فاطمة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٠

فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد قال: قلت هذا والله العلم... «١».

وفى إثر هذا كتب في خاتمة كتابه:

«والذي أجمع أهل السنة أنّه من جحد من القرآن حرفاً أو زعم أنّ به نقصاً أو تبديلاً فقد كفر... فكيف بعبد يدعى أن هناك قرآناً لا يوجد منه حرف واحد من قرآننا» «٢».

فقد جهل أو تجاهل اصطلاح كلمة «مصحف» ولم يراع الأمانة العلمية، لأنّه جاء في الكافي بالصرحة في نفس الباب الذي ذكر فيه خبر مصحف فاطمة تحت عنوان «فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام» إن هذا المصحف مجموعة إلهامات أنزلها جبرئيل على فاطمة الزهراء عليها السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يقول الإمام أبو عبد الله عليه السلام: «إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وسبعين يوماً وكان دخلها حزن شديد على أبيها وكان جبرئيل عليه السلام يأتيها فيحسن عزائها على أبيها ويطيب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه ويخبرها بما يكون بعدها في ذرّيتها وكان على عليه السلام يكتب ذلك فهذا مصحف فاطمة عليها السلام» «٣».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠١

فيخبر هذا المصحف عن الحوادث التي تقع إلى يوم القيامة وقد كان يأتيها جبرئيل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا المصحف لا يمت بأية صلة إلى القرآن الذي أوحى به جبرئيل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله في زمان حياته، لذلك فمن المحال مقايسة القرآن الذي هو وحى نزل على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله بهذا المصحف الذي يخبر عن الحوادث الواقعة إلى يوم القيامة، ولا يمكن ترتيب الآثار والحكم البات وفقاً لهذه المقايسة، لكن أطلق مال الله اصطلاح المصحف على القرآن وغفل عن الاشتراك اللفظي بينهما. فكلّمة المصحف أحياناً يستعمل بمعناه اللغوي يعنى «الجامع للمصحف بين الدفتين» فعلى هذا كلّمة

المصحف تطلق على كل كتاب مجلد قرآنًا كان أو غير قرآن، وقد سُمي في أهل السنة غير القرآن بالمصحف، كمصحف خالد بن معدان روى كل من ابن أبي داود وابن عساكر والمزني وابن حجر في ترجمته خالد بن معدان وقالوا: «إنَّ خالد بن معدان كان علمه في مصحف له إزرار وعري» (١) وعلى هذا قال ناصر الدين الأسد في كتابه مصادر الشعر الجاهلي: «وكان يطلقون على الكتاب المجموع لفظ المصحف ويقصدون به مطلق الكتاب لا القرآن وحده» ثم نقل خبر مصحف خالد بن معدان من كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني» (٢).

فهل يحكم مال الله هنا بأنَّ مصحف خالد بن معدان هو قرآن غير القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٢

الموجود، وهل يقول أيضاً: إنَّ كتاب المصاحف لابن أبي داود هو مجموعة من عدة قرائن يختلف عن القرآن اختلافاً فاحشاً أو إنَّه يحمل كلمة المصحف في هذه الموارد على معناها اللغوي.

وبالجملة فإنَّ مال الله حمل كلمة المصحف على القرآن وجعله مبدأً لأحكام عديدة بعيدة عن الإنصاف.

٢- ومن جملتها كلمة «متواتر معنى»، فقد جهل مال الله بهذا الاصطلاح فكتب حول المجلسي:

«المجلسي يرى أنَّ أخبار التحريف متواترة ولا سبيل إلى إنكارها وأنَّ روايات التحريف تسقط أخبار الإمامة» (١).

انظر إلى نص كلام المجلسي:

«إنَّ الأخبار في الباب متواترة معنى ... بل ظنني أنَّ الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة فكيف يشبها بالخبر» (٢).

فقد فسّر مال الله عبارة المجلسي بما يحلو له فقال:

«أى كيف يشبها بالإمامة بالخبر إذا طرحوا أخبار التحريف» (٣).

فأولاً: نقل العلامة المجلسي لفظ المتواتر مقيداً بالمعنى ليدلَّ على أنَّه لا يريد كميته روايات التحريف بالمعنى المتنازع فيه - أى تحريف في ألفاظ القرآن بالنقيصة والتغيير - بل أراد بهذا التعبير ما يعم الاختلاف في القراءة والتحريف المعنوي - المساوق للتفسير بالرأى - والمخالفة في تأليف الآيات من حيث التقديم والتأخير و ... وعلى هذا كميته أخبار التحريف بالمعنى المتنازع فيه قليلة وإنَّها لا تكون إلَّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٣

أخبار آحاد كما صرح به كثير من علماء الإمامية الذين تقدّم ذكرهم في المقام الأوّل في الفصل الثالث.

ثانياً: إنَّ تفسير مال الله عبارة المجلسي تفسير خاطئ لأنَّ المجلسي يقول: إنَّ أخبار التغيير في القرآن بالمعنى الأعم متواترة معنى ثم قال: فكيف يشبها بالخبر، يعنى إذا لم يتيسر بالأخبار المتواترة اثبات تغيير القرآن بالمعنى الأعم فلا نستطيع أن نثبت بالأخبار المتواترة الإمامة، وعبارة أخرى إذا بلغت الأخبار حدَّ التواتر فلا يبقى أى مجال للشك، ولا يعنى إنَّه بالأخبار المتواترة معنى في تحريف القرآن، نثبت الإمامة لأنَّه لم يبرهن المجلسي وسائر محققى الإمامية على مسألة الإمامة بأخبار تدل بظاهرها على التحريف أبداً، والشاهد على ذلك كتاب الحجّة من بحار الأنوار للمجلسي والذي يضم خمس مجلدات (من المجلد ٢٣ إلى ٢٧) فمن أمعن النظر فيه لا يجد اثبات الإمامة بتلك الأخبار بل إنَّ العلامة المجلسي عقد بحثاً في المجلد ٩٢ من بحار الأنوار تحت عنوان: «فضل القرآن وإعجازه وأنَّه لا يتبدل بتغير الأزمان» (١) ويستند إلى إثبات ذلك بالآية: «إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون» (الحجر / ٩) والآية: «لا يأتية الباطل من بين يديه» (فصلت / ٤٢).

وثمة نكتة جديدة بالذكر وهي أنَّ كتاب تذكرة الأئمة الذي ذكر فيه السورتان الاسطورتان النورين والولاية ليس للعلامة المجلسي بل لأحد الصوفية ويدعى محمد باقر بن محمد تقى اللاهيجي فاستغل مال الله وغيره مشاركة اسمه واسم أبيه مع العلامة المجلسي فنسب ظلماً هذا الكتاب إلى العلامة المجلسي (٢).

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٤

د: عدم وقوف مال الله على مصادر أهل السنة

١- اتهم مال الله أبا القاسم الكوفي ومؤلف الإحتجاج بتحريف القرآن لنقلهم أخباراً من مصحف على عليه السلام غفلةً منه أن أخبار هذا المصحف قد جاء ذكرها في مصادر أهل السنة من قعود الإمام على في البيت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وتدوينه المصحف من البداية وحتى النهاية على نسق تنزيله وعرضه الإمام هذا المصحف على الصحابة واستنكافهم من قبوله، ووجود هذه الأخبار في هذا الصدد لا يعدّ دليلاً على تحريف القرآن الموجود كما مرّ البحث فيه مفصّلاً وإلّا يجب اتّهام جميع من نقل خبر ذاك المصحف من أهل السنة بالتحريف، أضف إلى ذلك أن العبارة التي نقلها مال الله عن أبي القاسم الكوفي «١» لا صراحةً فيها على تحريف ألفاظ القرآن.

٢- نقل مال الله أخبار مصحف عبد الله بن مسعود وإقدام عثمان الخليفة الثالث على احراق المصاحف وكرهية عبد الله بن مسعود من عرض مصحفه على عثمان، نقل كل هذا من كتاب حديقة الشيعة للأردبيلي، ومن هنا فإنّه يتهم الأردبيلي بالتحريف. وتجاهل أن هذه الأمور قد جاء ذكرها في كتب أهل السنة «٢»، إضافةً إلى ذلك- وعلى فرض أن كتاب حديقة الشيعة للأردبيلي «٣»- فإنّ العبارة التي نقلها مال الله من كتاب حديقة الشيعة لا تدل على تحريف القرآن بالمعنى المتنازع عليه «٤».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٥

٣- ينقل مال الله عبارات من مقدمة تفسير القمي «١» سعيًا منه إلى اتهام القمي بالتحريف، ولكن ليست المقدمة ولا نصّ الكتاب بأجمعه للقمي كما مرّ البحث عنه مفصّلاً «٢». إضافةً إلى ذلك فإنّ بعض الأدلّة التي أقامها مال الله على هذا الاتّهام جاء ذكرها في مصادر أهل السنة مثل قوله تعالى «يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك- في عليّ- فإن لم تفعل ما بلّغت رسالته»، نقله السيوطي عن ابن مردويه عن مصحف عبد الله بن مسعود «٣» أو الآية ١١١ من سورة الرعد والتي قرئت بهذا النحو «له معقبات من خلفه ورقب من يديه يحفظونه بأمر الله» وجاء ذكر هذه القراءة عن ابن عباس وعكرمة وزيد بن عليّ وآخرين في كتب أهل السنة «٤».

٤- نقل مال الله في الباب الثالث من كتابه بعنوان «نماذج من تحريفات الشيعة في القرآن» ٢٠٨ روايةً من كتاب فصل الخطاب للمحدث النوري وغضّ النظر عن كثير من الروايات التي أوردها النوري من مصادر أهل السنة لإثبات مزعومة التحريف، فكتب مال الله: «هذا آخر ما تيسّر جمعه من تحريفات الشيعة للقرآن» «٥» غافلاً عن أنّه لو كانت هذه الروايات دالّةً على تحريف القرآن للزم على مال الله أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٦

يتخذ الانصاف ويكتب «نماذج من تحريفات أهل السنة في القرآن» لأنّ الكثير من هذه الأحاديث بعينها أو بمضمونها جاءت في كتب أهل السنة أنفسهم، وفي الواقع إنّها جزء من الروايات التي أوردها إحسان إلهي ظهير تحت عنوان «ألف حديث شيعي في إثبات التحريف في القرآن» وقد ذكرنا آنفاً مصادر هذه الروايات من كتب أهل السنة في دراسة ونقد آراء إحسان إلهي ظهير وبيننا أنّه ليس فيها دلالةً على تحريف القرآن.

وذكر مال الله السورة الاسطورية، سورة الولاية وقال:

«ادعاءهم [أي الشيعة] أنّ هناك سورة اسمها سورة الولاية حذفها الصحابة من المصحف» «١».

هذه السورة هي التي أثبتنا أن لا وجود لأيّ سند أو اسم أو ذكر لها في كتب الشيعة وإنّها قد صيغت بأيدي أعداء الإسلام ثمّ طرحت في أوساط المسلمين للتفريق بينهم «٢». ومن المؤسف أن بعض الصوفيين كاللاهيجي والمتوهمين للتحريف كالمحدث النوري انطلت

عليهم هذه الخديعة فنقولها في كتبهم.

٧٧

٧ سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٧

دراسة ونقد آراء آخرين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٠٩

في البداية كنت قد قررت التحقيق في كل الكتب التي بحثت مسألة «تحريف القرآن» من وجهة نظر الشيعة - بشكل مستقل أو ضمنى - من حيث المنهجية والمحتوى، ومناقشتها ونقدتها، وهذه الكتب - حسب علمي - هي:

١- «الشيعة الإثنا عشرية وتحريف القرآن» لمحمد عبد الرحمن السيف الذي انهمك فيه يبحث مسألة تحريف القرآن عند الشيعة بشكل مستقل.

٢- «الشيعة الإمامية الإثنا عشرية في ميزان الإسلام» لربيع بن محمد السعودي.

٣- «دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين» للدكتور أحمد محمد جلي.

٤- «التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي» لمحمد البنداري.

٥- «رجال الشيعة في الميزان» لعبد الرحمن عبد الله الزرعي.

٦- «موقف الرفض من القرآن الكريم» لمامادوا كار امبيري.

وهذه الكتب بحثت الأمر بشكل ضمنى، ولكنني بعد مطالعتي لهذه الكتب لم أجد ضرورة لمناقشتها ونقدتها بشكل مفصل، لأنني بالبحث والتحقيق المفصلين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٠

الذين أجريتهما في الكتب الثلاثة المسبقة أعني:

«اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية» للدكتور القفاري و «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير و «الشيعة وتحريف القرآن» لمحمد مال الله.

ومقايضة مواضيعها بمواضيع الكتب السابقة، لاحظت أن مواضيع هذه مماثلة لتلك الكتب التي نقدتها وتكراراً لها، وليس فيها كلام جديد يستحق المناقشة والنقد غير أن أسلوبهم المعروف في النقد والمناقشة هو عدم الأمانة في النقل وتقطيع العبارات وعدم الانصاف في اصدار الأحكام والتزام جانب التعصب المخرب وكيل الشتائم والإهانات للشيعة كما هو ديدنهم في هذا المجال.

ويصفون أنفسهم بأنهم منصفين ومدققين في هذا الأمر، وأن هدفهم كشف الحقائق للقراء، فمن جهة يحذرون الآخرين من الشيعة ويدعونهم إلى التريث، ومن جهة أخرى يضعون أنفسهم في زمرة الناصحين الشفيقين، ويدعون الشيعة إلى التحدى والتوبة والتبرؤ من كتب الحديث والتفسير بالمأثور (١).

وهؤلاء الأشخاص - مثل أسلافهم - ليسوا حياديين في بحوثهم كما أنهم ليسوا بصدد كشف الحقائق وبيان الواقعيات، حيث يستغلون وجود حديث في كتب الشيعة يدل ظاهره على التحريف ويتجاهلون وجود هذا الحديث نفسه في مصادر كتب أهل السنة الحديثية فينادون بحماس وحرارة ويكيلون الشتائم والألفاظ البذيئة والمستهجنة وتوجيه الإهانات الركيكة والمبتدلة للشيعة، متهمين إياهم بتحريف القرآن، وما أن يُجبهوا بوجود هذا الحديث بعينه في كتب حديث أهل السنة ومصادرهم إلّا وتخدم أصواتهم وراحوا بهدوء يعالجون هذه الأحاديث بأساليب شتى فتارة يقولون بأنه موضوع وأخرى يقولون إنها نسخ التلاوة أو إنه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١١

قراءة شاذة وبهذا وأمثاله ينهون الأمر.

وإليكم نماذج من هذه الأساليب الجائرة:

أ- كتب عبد الرحمن عبد الله الزرعي في كتابه «رجال الشيعة في الميزان» ما يأتي:

«ألف رواية شيعية تطعن في القرآن في كتبهم التي نشرها إحسان إلهي ظهير بعنوان «الشيعة والقرآن» فعلى أهل الخير أن يجدوا بما لديهم من أجل ترويح هذا الكتاب ونشره [أي: كتاب إحسان إلهي ظهير] بين المسلمين، وأن يتبنوا ترجمته إلى اللغات الحية ليعم النفع به» (١).

لا حظتم في نقد نظرية إحسان إلهي ظهير أن أكثر هذه الألف رواية المزعومة موجودة بعينها في كتب أهل السنة، وبما أن مؤلف كتاب «رجال الشيعة في الميزان» يتجاهل هذه الأمور فقد كتب: «ألف رواية شيعية تطعن في القرآن».

ب- كتب ربيع بن محمد السعدي في مقام كشف التناقض والكذب في آراء الشيخ أبي جعفر الصدوق (رض) ما يأتي:

«كتب القمي الصدوق في كتابه معاني الأخبار بسنده عن أبي يونس قال: «كتبت لعائشة مصحفاً فقالت: إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتى أمليها عليك. فلما مررت بها أملتها عليّ»: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى - صلاة العصر» فأى القولين يُصدق؟ قول الصدوق بصيانة القرآن من التحريف أم وجود تلك الروايات في كتبه؟ أم إنها التقيّة والكذب المكشوف؟» (٢).

وبعد أن أطلع عبد الرحمن السيف مؤلف كتاب «الشيعة الاثنا عشرية وتحريف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٢

القرآن» على هذه الروايات بعينها في كتب أهل السنة ومن جملتها سبعة عشر رواية من الألف رواية المزعومة «١» (من الرقم ١٠٧ إلى ١٢٣) التي جاء فيها:

«حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى - وهي صلاة العصر - وقوموا لله قانتين» (البقرة: ٢٣٨) بزيادة - وهي صلاة العصر، للتفسير والبيان فقد قال:

«ونقول: إن «صلاة العصر» ممّا نسخ تلاوته، وتعتبر من القراءات الشاذة غير المتواترة» (٢).

ج- اعتبر محمد عبد الرحمن السيف وكذلك ربيع بن محمد السعدي قراءة «وآل محمد» في آية «إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران - وآل محمّد - على العالمين» (آل عمران/ ٣٣) في زمرة روايات تحريف القرآن التي وردت في كتب الشيعة «٣» متغافلاً في البداية عن وجودها في كتب أهل السنة كذلك، ولكنه بعد أن أطلع مؤلف كتاب «موقف الرفض من القرآن الكريم» على وجود هذه القراءة بعينها في كتب أهل السنة كتب ما يلي:

«إنّه كان في مصحف عبد الله بن مسعود (رضى الله عنه) هذه الآية هكذا: «إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران - وآل محمّد - على العالمين» وهي من القراءات التي خالفوا فيها القراءات المشهورة»

على هذا فليس مهمّاً في نظر هؤلاء الأفراد أيّ تأويل لهذه الروايات يقع موقع القبول بل المهم عندهم والمعياري الحق لديهم أن كلّ رواية وردت في كتب الشيعة تُعدّ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٣

في باب تحريف القرآن ولا تقبل أية معالجة أو توجيه لها من قبل علماء الشيعة.

أما إذا وردت هذه الروايات عينها في كتب أهل السنة فإنّها تخرج من زمرة روايات التحريف وتوجيه علماء السنة لها سيقع موقع القبول الحسن.

د- وكنموذج على ذلك انظر مرّة أخرى إلى مؤلف كتاب «موقف الرفض من القرآن الكريم» حيث يكتب:

«ومن الأخبار التي أوردها هذا الرفض (أي على بن عيسى الأربلي) ما رواه بسنده عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود حيث

قال: كُنَّا نقرأ على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:

«يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك - إن علينا مولى المؤمنين - وإن لم تفعل فما بلغت رسالته» فجملة «إن علينا مولى المؤمنين» هي مما تختلقه الرافضة من الكلمات في القرآن لخدمة أغراضهم الباطلة... «١».

لكن هذه الرواية بعينها موجودة في كتب أهل السنة كذلك، فقد أوردها السيوطي عن ابن مردويه عن ابن مسعود بهذه الصورة «٢» وكذلك لما كان مامادوا كار اميرى جاهلاً بهذا الأمر فقد عدّها من مختلقات الروافض.

هـ - ونموذج آخر لهذا المؤلف نفسه انظر إلى ما يقول:

«أما الرافضة الإثنا عشرية فقد ذهبوا - على عاداتهم في سلسلة من محاولاتهم النيل من عظمة القرآن الكريم وقدره - إلى أن القرآن الكريم وقع فيه تحريف في ترتيب آياته وسوره على يد أصحاب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٤

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... «١».

ثم وعلى سبيل المثال حول التحريف في ترتيب آيات القرآن وسوره استناداً إلى كتب الشيعة حيث يكتب:

«ومنها قوله تعالى: «يا مريم اقتني لربك واسجدي واركعي مع الراكعين» (آل عمران / ٤٣) قالوا: [أى الشيعة] هي اركعي واسجدي» «٢».

غافلاً عن أن هذا الترتيب بعينه الذي ورد في هذه الآية والذي اعتبره تحريفاً للقرآن ومحاولة الرافضة النيل من عظمة القرآن وقدره ... إلى آخر ادعاءاته؛ موجودة كذلك في كتب أهل السنة كذلك، انظر إلى كلام السيوطي حيث يقول:

«اخرج ابن أبي داود في المصاحف عن ابن مسعود إنه كان يقرأ ...

واركعي واسجدي في الساجدين» «٣».

ولابد إن مامادوا كار اميرى لو اطلع على ذلك لقال إنها خارجة عن موارد تحريف القرآن أو إنها من القراءات الشاذة.

و- وكذلك نموذج آخر حول رواية مزعومة لسورة الإنشراح بالشكل الآتي:

«ألم نشرح لك صدرك* ووضعنا عنك وزرك - بعلى صهرك».

فمؤلف كتاب: «الشيعة الإمامية الإثنا عشرية في ميزان الإسلام» يعنى: ربيع بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٥

محمد السعدي بعد أن أورد هذه الرواية من كتاب فصل الخطاب كتب ما يلي:

«نسى هؤلاء الدجاله [أى الشيعة] إن علينا رضى الله عنه تزوج فاطمة رضى الله عنها بعد الهجرة، والسورة مكية، إلاما أعمى قلوب الكذابين» «١».

غافلاً عن أن مصدر هذا الحديث هو كتاب «الأربعين» لاسعد بن ابراهيم الأربلي الحنبلي من علماء أهل السنة «٢» وليس هناك أى مصدر آخر للحديث.

ز- ونموذج آخر فقد قالوا عن كبار علماء الشيعة أعنى الشيخ أبا جعفر الصدوق (ت/ ٣٨١ هـ) والسيد المرتضى (ت/ ٤٣٦ هـ) والشيخ

الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ) وأبا على الطبرسى (ت/ ٥٤٤ هـ) الذين صرحوا بكل وضوح بعدم وقوع التحريف لا بالزيادة ولا بالنقصان:

«هؤلاء متظاهرون بالإنكار لأن هؤلاء القائلين بعدم التحريف قد أثبتوا في كتبهم ما هو مناقض لذلك ... فلا محالة هذا القول صدر عنهم تقيّة...» «٣».

ألا يعلم هؤلاء القائلون بأن هذه الروايات قد أثبتت بعينها في كتب أهل السنة؟

فهل يذكرون أهل السنة كذلك بهذه الأوصاف؟ فعلى سبيل المثال قال «ربيع بن محمد السعدي»:

«فالصدوق الذي أنكر التحريف هو الذي يروى بنفسه في كتاب الخصال حديثاً مسنداً متصلًا عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف والمسجد والعترة،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٦

يقول المصحف: يا ربّ حرقوني ومزقوني ...

وأبو علي الطبرسي الذي ينكر بشدة التحريف هو نفسه يروى في تفسيره أحاديث يعتمد فيها على وقوع التحريف. ففي سورة النساء يعتمد على نقصان كلمة (أجل مسمى) من آية النكاح فيقول: وقد روى جماعة عن الصحابة منهم أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود إنهم قرأوا: «فما استمتعتم به منهن - إلى أجل مسمى - فآتوهنّ أجورهن» فهل تاب هؤلاء القائلون بعدم وقوع التحريف ...

وورد في كتاب تحرير الوسيلة للخميني ١/ ١٥٢ النص السابق ويقول: يكره تعطيل المسجد وقد ورد إنّه أحد الثلاثة الذين يشكون إلى الله عزّ وجل. وهي نفس رواية القمي في الثلاثة.

وأخيراً انظر إلى كلام الطوسي ... المتحمس لنفس التحريف قال في تفسير قوله تعالى: «إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» قال: في قراءة «وآل محمد على العالمين» وهذا تحريف ظاهر وليست قراءة، وإذا كانت قراءة فأين هي؟! «١».

ومامادوا كار امبيري كتب في كتاب «موقف الرفض من القرآن حول هذا الموضوع مايلي:

«فهذا الصدوق الذي من أبرز المتظاهرين بالإنكار والذي صارت أقواله في ذلك مرجع كل من جاء بعده ... فقد نقل في كتبه اخباراً صريحة في تحريف القرآن لا تقبل أي تأويل.

وفي كتاب ثواب الأعمال روى بسنده عن أبي عبد الله قال: «... إنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب وكانت أطول من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٧

سورة البقرة ولكن نقصوها وحرفوها» «١».

نعم هؤلاء يصدرون أحكاماً كهذه دون تأمّل وتريث لأنهم يتجاهلون أنّ هذه الروايات نفسها وردت في كتب أهل السنة بأسانيد متصلة «٢» فلذا لو واجههم أحد بتلك الأحاديث التي وردت في مصادر أهل السنة لسارعوا إلى القول بأنّ هذه الأحاديث خارجة من زمرة أحاديث تحريف القرآن ولو جُهِوها وأولوها بأنّها تقع موقع القبول!!

هذا، ولو أردنا أن نذكر أمثلة أخرى عن كتمان الحقائق ونذكر غفلاتهم لطال بنا المقام مثل «حديث مصحف الإمام علي» الذي لو نقله أي واحد من الشيعة لاتهم هؤلاء بتحريف القرآن «٣».

غافلاً عن أنّ الحديث عن هذا المصحف قد ورد كثيراً في مصادر أهل السنة بحيث لم يستطع أي أحد انكاره ولكن هؤلاء لا يبحثون عن الحق وليست لهم أذن صاغية للحق.

على أي حال هناك أدلّة كثيرة أخرى تظهر أنّ هؤلاء الأشخاص غير منصفين في أحكامهم ولا علم لهم بعمق المواضيع وليسوا في صدد كشف الحقيقة بل يُقلّد كلّ منهم الآخر ويحاولون التشهير والتسقيط.

ولو أردنا هنا أن نشرح بذكر هؤلاء فرداً فرداً مع ذكر الشواهد لأصبحت

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٨

المواضيع مكرّرة ومملّة.

على هذا فنكتفي من هذه الجهة بذكر فهرس للمباحث والتشبهات لهؤلاء الأشخاص الذين قد ناقشنا أقوالهم من قبل وفندناها في نقدنا لآراء الدكتور القفاري ومحمد مال الله وإحسان إلهي ظهير كما لاحظتم من قبل، وسأورد الفهرس لمباحثهم في مايلي ليتضح للجميع أنّه ليس هناك نقطة جديدة تستحق البحث من آراء هؤلاء:

١- الضرب على طبل «التقية» والتشبه بعبارات بعض الأخباريين من دون أن يعرف حدود التقية حيث تلاحظون إنّ موضوع التقية هنا

منتف أساساً «١».

٢- إدعاؤهم بأن من قال بعدم التحريف من الشيعة ليس إلماًنزرٌ قليل وفي قولهم هذا متظاهرون بعدم التحريف وهم الصدوق والمرتضى والطوسي والطبرسي «٢» ويكفي في هذا الباب مطالعة مبحث «شهادة علماء الإمامية بنزاهة القرآن عن التحريف» للوقوف على حقيقة الأمر.

٣- عدم فهم لمعنى «حرّفوا كتاب الله» في الروايات والأدعية «٣» التي اثبتنا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧١٩

بالشواهد والقرائن أنّ المراد بهذا التعبير في أكثر الروايات هو تحريف المعنى وتفسير الآيات بغير ما أنزل الله.

٤- الخلط البين بين كتب الحديث والتفسير بالمأثور؛ وكتب فقه الحديث أى الكتب التي هي في صدد معالجة الروايات عن طريق دراسة أسانيدها ومضامينها، وبسبب هذا الخلط فقد اتهم هؤلاء من حيث لا يشعرون كثيراً من علماء أهل السنة من أصحاب الصحاح والمسائيد والسنن والتفسير بالمأثور بالتحريف إذ بحسب رأيهم فإنّ مجرد إيراد حديث ظاهر الدلالة على التحريف (مهما كان هذا الحديث ضعيفاً أو كان ممكن التأويل) في كتاب روائى فهو دالٌّ عندهم على عقيدة صاحب الكتاب بتحريف القرآن «١».

٥- التشبث بالسورتين المزعومتين النورين والولاية «٢» اللتين كما لاحظتم هما من صنع أيدي أعداء الدين وليس لها أى ذكر إلى ما قبل القرن الحادى عشر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢٠

للهجرة «١».

٦- عدم معرفته هؤلاء بكلمة «مصحف» في باب «مصحف فاطمة سلام الله عليها» وخلطهم بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى «٢».

٧- سرد الروايات من كتب الأحاديث والتفاسير بالمأثور للشيعة: كالكافى، الاحتجاج للطبرسى، بصائر الدرجات، تفسير العياشى، تفسير البرهان، التفسير المنسوب إلى على بن إبراهيم القمى واتهام مؤلفيها بالقول بالتحريف «٣».

٨- إنكارهم على من قال بأن من أهل السنة أيضاً من يقول بالتحريف «٤».

٩- إتهامهم سليم بن قيس، وأبى جعفر الأ-حول (مؤمن الطاق) بلا- دليل وتقطيع عبارات الشيخ المفيد والفيض الكاشانى وآية الله الخوئى «٥» و... لغرض الوصول إلى هدفهم.

١٠- التشبث بكلام الصوفية الذين لم يتفقهوا فى الدين ولا خبرة لهم به «٦».

١١- الدفاع عن نظرية «نسخ التلاوة» والهجوم المشفوع بالشتائم على آية الله

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢١

الخوئى لقوله: بأنّ القول «بنسخ التلاوة» والقول «بالتحريف»: واحدٌ، (علماً بأنّ أحداً منهم لم يجروا على ذكر أدلّة السيد الخوئى على إبطال مقولة «نسخ التلاوة» «١» والردّ عليها وإبطالها.

١٢- ادعاؤهم باشتراك الشيعة والسنة فى نظرية «نسخ التلاوة» «٢» للتغطية على ضعفها، والتغاضى عن الإشكالات الواردة عليها من قبل بعض علماء السنة والشيعة.

هذه هى مباحث وادعاءات وأقويل هؤلاء الأشخاص وكنا قد تحدثنا عنها بشكل مفصل ولا حاجة بنا إلى تكرارها، بل ان أكثر مطالبهم مستندة بشكل تقليدى وبحسب الظاهر إلى كتاب «فصل الخطاب» للشيخ النورى من غير تدبر وتفكر وامعان بل من غير نصفة واعتدال وموضوعية «٣» بل واستغلّوا عثرة النورى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢٢

ليعمموه على طائفة كبيرة من المسلمين لها دور كبير ريادي في حفظ كيان الأمة وتراثها. وفي الختام لا يسعني إلا أن أدعو كافة المخلصين والمنصفين من أبناء الأمة الإسلامية للوقوف أمام الشبهات التي يثيرها المتعنتون الجاهلون للنيل من كرامة الأمة وتراثها ووحدها، كما وأدعوهم إلى التمسك بحبل الله وهو القرآن العظيم والاهتداء بهدى سيد المرسلين محمد عليه وعلى أصحابه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان الصلاة والسلام إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

٧٧

٧سلامة القرآن من التمرير، ص: ٧٢٣

فهرس المصادر

القرآن الكريم

- ١- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغى النجفى، ط. الثالثة، مكتبة الوجدانى، قم.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، مطبعة دار الندوة.
- ٣- أجوبة مسائل جار الله، عبد الحسين الموسوى، مطبعة النعمان، النجف، ط. الثالثة، ١٣٨٦ هـ.
- ٤- الاحتجاج على أهل اللجاج، أبو منصور أحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى، تحقيق البهادرى، ط. قم، ١٤١٣.
- ٥- أحسن الحديث، سيد على أكبر قرشى، ط. بنياد بعثت، ١٣٧٠ هـ.
- ٦- اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشى)، محمد بن الحسن الطوسى، تصحيح وتعليق ميرداماد الاسترآبادى، ط. قم.
- ٧- الأربعينيات لكشف أنوار القدسيات، القاضى سعيد محمد بن محمد بن مفيد القمى، تصحيح نجفلى حبيبي، ط ميراث مكتوب، ١٣٨١ ش.
- ٨- الإرشاد في معرفة حجج العباد، لمحمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)، ط. المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣ هـ.
- ٩- أسئلة القرآن المجيد وأجوبتها، محمد بن أبى بكر الرازى الحنفى، تقديم محمد على الأنصارى، ١٣٤٩ ش.
- ١٠- الاستبصار فيما اختلف فيه الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق سلامة القرآن من التمرير، ص: ٧٢٤
- حسن الموسوى الخرسانى، ١٣٩٠ هـ.
- ١١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق على بن محمد البجاوى، ط. مصر.
- ١٢- اسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين على بن أبى الكرام المعروف بابن الأثير، ط. بيروت.
- ١٣- الأصفى في تفسير القرآن، محمد محسن الفيض الكاشانى، تحقيق محمد حسين درايى ومحمد رضا نعمتى، ط. قم.
- ١٤- أصل الشيعة وأصولها، ط. نجف.
- ١٥- الاصول الستة عشر، قم، دار الشبستري، ط. الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- ١٦- اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، دكتور ناصر بن عبد الله بن على القفارى، ط. الثانية، ١٤١٥ هـ.
- ١٧- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، قم، ١٤١٦ هـ.
- ١٨- أطيب البيان، السيد عبد الحسين الطيب، انتشارات إسلام، ط. الثانية، ١٣٧٤ هـ.
- ١٩- الاعتقادات، أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه الصدوق، تصحيح عصام عبد السيد، ط. المؤتمر العالمى لألفية الشيخ

- المفيد، قم، ١٤١٣ هـ.
- ٢٠- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق وإخراج حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ٢١- الأمالي، ابو جعفر صدوق، تحقيق قسم الدراسات الاسلاميه، مؤسسه البعثه، ط. قم، ١٤١٧ هـ.
- ٢٢- أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق محمد باقر المحمودي، ط. الثانية، ١٤١٦ هـ.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢٥
- ٢٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- ٢٤- الأنوار النعمانية، السيد نعمه الله الجزائري، شركت جاب، تبريز.
- ٢٥- أنوار الهداية، الإمام روح الله الموسوي الخميني، مؤسسه نشر وتنظيم آثار الإمام الخميني، ط. قم.
- ٢٦- أوائل المقالات ومذاهب المختارات، محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)، تعليق فضل الله الزنجاني، ط. المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤٢٣ هـ.
- ٢٧- أهل البيت في تفسير الثعلبي، عادل الكعبي، مركز البحوث والدراسات، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- ٢٨- أهل البيت في المكتبة العربية، السيد عبد العزيز الطباطبائي، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٧ هـ.
- ٢٩- الايضاح، الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، تحقيق جلال الدين الحسيني الأرموي، منشورات جامعه طهران.
- ٣٠- أوثق الوسائل بشرح الرسائل، موسى تبريزي، انتشارات كتيبي.
- ٣١- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، ط. طهران.
- ٣٢- بحر الفوائد في شرح الفرائد، ميرزا محمد حسن الآشتياني، مطبعة مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ هـ.
- ٣٣- بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، أبو الفضل مير محمد، ط. بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- ٣٤- بحوث مع أهل السنة والسلفية، مهدي الحسيني الروحاني، المكتبة الاسلاميه.
- ٣٥- بررسي ونقد روايات تحريف در كتاب فصل الخطاب، مخطوط، رساله علميه من جامعه تربيت مدرس بطهران.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢٦
- ٣٦- البرهان في تفسير القرآن، السيد هاشم الحسيني البحراني، ط. اسماعيليان، قم.
- ٣٧- البرهان في علوم القرآن، بدرالدين زرکشي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط. الثانية، بيروت، دار المعرفة.
- ٣٨- بصائر الدرجات في فضائل آل محمد، محمد بن الحسين الصفار القمي، تصحيح محسن كوجه باغي، قم، ١٤٠٤ هـ.
- ٣٩- بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض، عبد الجليل قزويني رازي، تصحيح محدث ارموي، تهران، ١٣٥٨ هـ. ش.
- ٤٠- بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دمشق، ١٤٠٩ هـ.
- ٤١- بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية، السيد احمد بن موسى بن طاووس، تحقيق السيد علي العدناني، قم ١٤١١ هـ.
- ٤٢- البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط. طهران، ١٣٦٤ ش.
- ٤٣- تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، ط. بيروت، ١٤٠٩ هـ.
- ٤٤- تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. بيروت.
- ٤٥- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ٤٦- تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط. بيروت.
- ٤٧- تاريخ شيعة و فرقه های اسلامي تا قرن چهارم، محمد جواد مشكور، ط. ششم، تهران، انتشارات اشراق، ١٣٦٨ ش.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢٧

- ٤٨- تاريخ طبرستان، بهاء الدين محمد بن حسن بن اسفنديار، بتصحيح عباس اقبال آشتياني، ١٣٦٦ هـ.
- ٤٩- تاريخ القرآن، محمد عزت دروزه، ترجمه محمد علي فشاركي، تهران، مركز نشر انقلاب، ١٤٠٢ هـ.
- ٥٠- تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق علي شيري، ط. بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ٥١- تاريخ المدينة المنورة، ابو زيد عمر بن شبة، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ط. قم، ١٤١٠ هـ.
- ٥٢- تأويل مختلف الحديث، ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط. بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٥٣- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط. الثالثة، بيروت، ١٤٠١ هـ.
- ٥٤- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ط. دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ٥٥- اتحاف فضلاء البشر في قراءة أربع عشر،
- ٥٦- تحرير تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تأليف الدكتور بشار عواد معروف و الشيخ شعيب الارنوط، ط. بيروت، ١٤١٧ هـ.
- ٥٧- تحفة الاثنى عشرية، شاه عبد العزيز دهلوي، تهذيب السيد محمود الشكري الألوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، ط. مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة، ١٤٠٠ هـ.
- ٥٨- التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ط. طهران، ١٣٦٠ هـ. ش.
- ٥٩- التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف، السيد علي الحسيني الميلاني، ط. سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢٨
- الثانية، قم، ١٤١٧ هـ.
- ٦٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور احمد عمر هاشم، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ٦١- تدوين السنة الشريفة، السيد محمدرضا الجلالى.
- ٦٢- تدوين القرآن، على الكوراني العاملي، دار القرآن الكريم، قم.
- ٦٣- الدريرة إلى تصانيف الشيعة، شيخ آغا بزرك طهراني، ط. دانشگاه تهران، ١٣٤٣ ش.
- ٦٤- تذكرة الأئمة، محمد باقر بن محمد تقى اللاهيجي، ط. طهران، ١٣٩٢ هـ.
- ٦٥- تذكرة الحفاظ، ابو عبد الله شمس الدين الذهبي، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٦- تذكرة الخواص (المعروف بتذكرة خواص الامة)، يوسف بن فرغلي سبط ابن الجوزي، مكتبة نينوى، طهران.
- ٦٧- تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف بن المطهر، مؤسسه آل البيت لاحياء التراث ط. ١٤١٤ هـ.
- ٦٨- ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق محمد باقر المحمودي، ط. الثالثة، بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- ٦٩- التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي، محمد البنداري، دار عمار، عمان، ط. الثالثة.
- ٧٠- تصحيح الاعتقادات (شرح اعتقادات الصدوق)، محمد بن محمد بن نعمان، تحقيق حسين دركاهي.
- ٧١- التعليقه على كتاب الكافي، محمد باقر الحسيني (المشتهر بالداماد)، تحقيق السيد مهدي رجائي، قم، ١٤٠٣ هـ.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٢٩
- ٧٢- تفسير البلابل والقلقل، أبو المكارم محمد بن أبي الفضل حسني، ط. الثالثة، ١٩٨١ م.
- ٧٣- تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي و جلال الدين السيوطي، ط. مكتبة العلوم الدينية، بيروت.

- ٧٤- تفسير شريف لاهيجي، محمد بن الشريف لاهيجي، تصحيح مير جلال الدين حسيني أرموي.
- ٧٥- تفسير الصافي، محمد محسن الشهير بالفيز الكاشاني، مطبعة دار المرتضى، ١٤٠٥ هـ. ش.
- ٧٦- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط. بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ٧٧- تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن أبي حاتم الرازي)، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق اسعد محمد الطيب، ط. بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٩ هـ.
- ٧٨- تفسير القرآن الكريم، محمد بن إبراهيم صدر الدين الشيرازي، تصحيح محمد خواجوي، انتشارات بيدار، قم، ١٣٦١ هـ. ش.
- ٧٩- تفسير القرآن الكريم (الشهير بتفسير المنار)، السيد محمد رشيد رضا، ط. بيروت.
- ٨٠- تفسير القرآن الكريم (الشهير بتفسير ابن عربي)، محيي الدين بن عربي، تحقيق الدكتور مصطفى غالب، ط. بيروت، ١٩٧٨ م.
- ٨١- تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، تصحيح السيد طيب الموسوي الجزائري، ط. قم، ١٤٠٤ هـ.
- ٨٢- التفسير الكبير، تقى الدين أحمد بن تيمية، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميره، ط. بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣٠
- ٨٣- التفسير الكبير، الفخر الرازي، ط. الثالثة، بيروت.
- ٨٤- تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، تحقيق حسين دركاهي، دار الثقافة والإرشاد الإسلامي.
- ٨٥- تفسير المعين، نور الدين محمد بن مرتضى الكاشاني، تصحيح علي أكبر الغفاري.
- ٨٦- تفسير النسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق صبري بن عبد الخالق الشافعي وسيد بن عباس الجليمي، ط. بيروت، ١٤١٠ هـ.
- ٨٧- تفسير النسفي، عبد الله بن احمد بن محمود النسفي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ٨٨- تفسير نور الثقلين، ابن جمعه العروسي الحويزي، تصحيح السيد هاشم الرسول المحلاتي، ط. قم.
- ٨٩- التفسير والمفسرون، الدكتور محمد حسين الذهبي، ط. الثانية، ١٣٩٦ هـ.
- ٩٠- تقييد العلم، أبو بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العشي، ط. الثانية، ١٩٧٤ م.
- ٩١- التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ط. قم، ١٣٩٦ هـ.
- ٩٢- تنوير الحوالك شرح علي موطأ مالك، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط. بيروت.
- ٩٣- تهذيب الاحكام في شرح المقنعة، ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تعليق حسن الموسوي الخراسان، ط. قم، ١٣٦٤ هـ. ش.
- ٩٤- تهذيب الاصول، الإمام روح الله الخميني، تقرير الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة اسماعيليان، قم، ١٣٨٠ هـ.
- ٩٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣١
- الدكتور بشار عواد معروف، ١٤١٣ هـ.
- ٩٦- التوحيد، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي، تصحيح السيد هاشم الطهراني، منشورات جامعة المدرسين.
- ٩٧- توشيح التفسير في قواعد التفسير والتأويل، محمد بن سليمان التنكابني، تحقيق جعفر السعيد، قم، ١٤١١ هـ.
- ٩٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط. بيروت، ١٤٠٨ هـ.

- ٩٩- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، ط. دار الكتب بيروت.
- ١٠٠- الجامع الصحيح (سنن الترمذی)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط. بيروت.
- ١٠١- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط. دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ.
- ١٠٢- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن الرازي، ط. ١٣٧٢ هـ.
- ١٠٣- جلاء الأذهان وجلاء الأحران (المشهور بتفسير غازر)، أبو المحاسن الحسين بن الحسن الجرجاني، تحقيق محدث أرموي.
- ١٠٤- جوامع الجامع في تفسير القرآن الكريم، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط. الثالثة، مكتبة الكعبة، تهران، ١٣٦٢ هـ.
- ١٠٥- جوامع السيرة النبوية، ابن حزم الأندلسي، ط. بيروت، ١٤٠٣.
- ١٠٦- حجة التفاسير وبلاغ الإكسير، السيد عبد الحجة البلاغي، قم، ١٣٤٥.
- ١٠٧- حقائق هامة حول القرآن الكريم، السيد جعفر مرتضى العاملي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- ١٠٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني، ط.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣٢
- الخامسة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ١٠٩- الحياة، محمد رضا الحكيمي وأخويه، دفتر نشر فرهنگ اسلامي، طهران.
- ١١٠- الخراج والجرائح، قطب الدين الراوندي، تحقيق مؤسسة الإمام المهدي، قم، ١٤٠٩ هـ.
- ١١١- خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمد الكاظم المحمودي، ط. قم، ١٤١٩ هـ.
- ١١٢- خصائص الوحي المبين، يحيى بن الحسن الحلبي (المعروف بابن البطريق)، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، ط. إيران.
- ١١٣- الخطوط العريضة، محب الدين الخطيب، دار طيبة، ط. الثامنة، الرياض.
- ١١٤- حقائق التأويل في مشابه التنزيل، السيد الشريف الرضي، شرح محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار الكتب الإسلامية، قم.
- ١١٥- خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، منشورات الرضي، قم.
- ١١٦- خلاصة منهج الصادقين، ملا فتح الله الكاشاني، تصحيح ميرزا أبو الحسن الشعراني، انتشارات اسلامية، تهران، ١٣٦٣ هـ.
- ١١٧- دبستان مذاهب، موبد كيخسرو اسفنديار، به اهتمام رحيم رضا زاده ملك، ط. كتابخانه طهوري، طهران، ١٣٦٢ هـ. ش.
- ١١٨- دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين الخوارج والشيعة، الدكتور أحمد محمد جلي، ط. الثانية، الرياض، ١٤٠٨ هـ.
- ١١٩- در پيرامون اسلام، أحمد كسروي، كتابفروشي پايدار، ١٣٣٤ هـ. ش.
- ١٢٠- الدر المنتور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣٣
- ١٢١- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تخريج الدكتور عبد المعطي قلججي، بيروت، ١٤٠٥.
- ١٢٢- دُمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسن الباخرزي، تحقيق الدكتور محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤ هـ.
- ١٢٣- ديوان دين در تفسير قرآن مبین، حبيب الله نوبخت، طهران، ١٣٥٢ هـ. ش.
- ١٢٤- الذريعة إلى أصول الشيعة، الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي، تصحيح الدكتور أبو القاسم كرجي، جامعة طهران، ١٣٤٦ هـ. ش.

١٢٥- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني، ط. طهران.

١٢٦- الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى علم الهدى، على بن الحسين الموسوي، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١١ هـ.

١٢٧- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله الهروي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٦ هـ.

١٢٨- رجال الشيعة في الميزان، عبد الرحمن عبد الله الزرعي، الكويت، دار الأرقم، ط. الأولى، ١٤٠٣ هـ.

١٢٩- رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، تحقيق محمد جواد النائيني، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

١٣٠- رسائل الشريف المرتضى، اعداد السيد مهدي الرجائي، نشر دار القرآن الكريم، قم، ١٤٠٥ هـ.

١٣١- رسالة بيان عدد تأليفات علامه مجلسي، سيد محمد حسين خاتون آبادي، تحقيق سيد مهدي رجائي، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤١٢ هـ.

١٣٢- رسالة في الرد على الرافضة، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ١٤٠٠ هـ.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣٤

١٣٣- رسالة في الرد على الرافضة، أبو حامد محمد المقدسي، تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمن، الهند، دار السلفية، ١٤٠٣ هـ.

١٣٤- روان جاويد در تفسير قرآن، ميرزا محمد ثقفى تهراني، انتشارات برهان.

١٣٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، تصحيح محمد حسين العرب، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧ هـ.

١٣٦- الروضة من الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، تصحيح وتعليق، علي أكبر الغفاري، ط. الرابعة، ١٣٦٢ هـ. ش.

١٣٧- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري، ط. قم.

١٣٨- روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن، حسين علي بن علي الخزاعي النيسابوري، نشر بنياد پژوهشهای اسلامي، ١٣٦٧ هـ. ش.

١٣٩- رياض العلماء وحياض الفضلاء، ميرزا عبد الله أفندي، تحقيق سيد أحمد حسيني، مطبعة خيام، قم، ١٤٠١ هـ.

١٤٠- ريحانة الأدب، محمد علي مدرس، طهران، نشر خيام، ١٣٦٩ هـ. ش.

١٤١- سر العالمين وكشف ما في الدارين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (مطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي)، ط. بيروت، ١٤١٨ هـ.

١٤٢- سعد السعود، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس، منشورات الرضي، قم، ١٣٦٣ هـ. ش.

١٤٣- سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، الشيخ عباس القمي، ط. بيروت، ١٤٠٥ هـ.

١٤٤- سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بهرام الدارمي، دار إحياء السنة النبوية.

١٤٥- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، اعداد الدكتور

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣٥

يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط. بيروت.

١٤٦- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط. بيروت، ١٤١١ هـ.

- ١٤٧- سواطع الإلهام، أبو الفيض الفيضى الناكورى، تحقيق سيّد مرتضى آية الله زاده الشيرازى، مطبعة ياران، ١٤١٧ هـ.
- ١٤٨- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، أشرف على تحقيق الكتاب، شعيب الأرنؤوط، ط. الرابعة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ١٤٩- السيرة النبويّة، أبو محمد عبد الملك بن هشام، بشرح الوزير المغربى، تحقيق الدكتور سهيل زكار، ط. بيروت، ١٤١٢ هـ.
- ١٥٠- السيرة النبويّة وأخبار الخلفاء، أبو حاتم محمد بن حبان البستى، تصحيح السيّد عزيز بك وجماعة من العلماء، ط. بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ١٥١- الشافى فى الإمامة، الشريف المرتضى، على بن الحسين الموسوى، تحقيق السيّد عبد الزهراء الحسينى الخطيب، ط. مؤسسة الصادق، طهران، ١٤١٠ هـ.
- ١٥٢- الشافى فى شرح الكافى، عبد الحسين المظفر، مكتبة الغرى بالنجف.
- ١٥٣- شرح جامع على الكافى، محمد صالح المازندراني، تعليق ميرزا أبو الحسن الشعرانى، ط. طهران، ١٣٨٨ هـ.
- ١٥٤- شرح السنّة، الحسين بن مسعود البغوى، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، ط. الثانية، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ١٥٥- شرح أصول الكافى، محمد بن إبراهيم صدر الدين الشيرازى، مكتبة المحمودى، ط. طهران، ١٣٩١ هـ.
- ١٥٦- شرح معانى الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوى الحنفى، تحقيق محمد زهرى النجارى، ط. بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣٦
- ١٥٧- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، القاضى عياض، تحقيق على محمد البجاوى، ط. بيروت.
- ١٥٨- شيخ المضيرة أبو هريرة، محمود أبو رية، ط. الثالثة، مصر.
- ١٥٩- الشيعة الاثنا عشرية وتحريف القرآن، محمد عبد الرحمن السيف.
- ١٦٠- الشيعة الامامية الاثنا عشرية فى ميزان الاسلام، ربيع بن محمد السعودى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية، ١٤١٤ هـ.
- ١٦١- الشيعة والقرآن فى الميزان محاكمة، بقلم س. خ، نشر نادى الخاقانى، بيروت، دار الزهراء، ١٩٧٧ م.
- ١٦٢- الشيعة وتحريف القرآن، محمد مال الله، مكتبة ابن تيمية، ط. الثالثة، ١٤٠٩ هـ.
- ١٦٣- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الحاكم الحسكاني، تحقيق محمد باقر المحمودى، ط. مجمع احياء الثقافة الإسلامية، قم، ١٤١١ هـ.
- ١٦٤- الصافى فى تفسير القرآن، المولى محسن الشهرى بالفيض الكاشانى، تصحيح الشيخ حسين الأعلمى، ط. مشهد.
- ١٦٥- صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل البخارى، ط. بيروت، دار إحياء التراث العربى.
- ١٦٦- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. بيروت.
- ١٦٧- صحيح مسلم بشرح النووي، ط. بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ١٦٨- الصراط المستقيم الى مستحقى التقديم، زين الدين البياضى العاملى، تصحيح محمد باقر البهبودى، المكتبة المرتضوية.
- ١٦٩- الصواعق المحرقة فى الردّ على أهل البدع والزندقة، أحمد بن حجر الهيئى
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٣٧
- المكى، تخريج عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. القاهرة.
- ١٧٠- صيانة القرآن عن التحريف، محمد هادى معرفة، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامى، ط. قم، ١٤١٨ هـ.
- ١٧١- ضياء التفاسير: محمدصادق الموسوى الخوانسارى، ط. طهران.

- ١٧٢- طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، ط. دار المعرفة، بيروت.
- ١٧٣- طبقات الزيدية، إبراهيم بن القاسم بن محمد، مخطوط، مكتبة إحياء الثقافة الإسلامية، رقم ٢١٥.
- ١٧٤- طبقات الشافعية، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن القاضي، تصحيح الدكتور الحافظ عبد العليم خان، ط. بيروت، عالم الكتب.
- ١٧٥- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع، ط. دار الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ١٧٦- عدّة الداعى ونجاح الساعى: أحمد بن محمد بن فهد الحلبي، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ١٤٢٠ هـ.
- ١٧٧- العدة في الأصول، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، ط. مؤسسة البعثة، قم، ١٣٧٦ هـ.
- ش.
- ١٧٨- العروة الوثقى في تفسير سورة الحمد، محمد بن الحسين الحارثي (الشيخ البهائي)، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، ط. بوستان كتاب، قم، ١٤٢٢ هـ.
- ١٧٩- العسل المصنفي من تهذيب زين الفتى في شرح سورة هل أتى، أحمد بن محمد بن أحمد العاصمي، تهذيب وتعليق، محمد باقر المحمودي، ط. قم، ١٤١٨ هـ.
- ١٨٠- علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الصدوق)، مكتبة الداوري، قم، ١٣٨٥ هـ.
- ١٨١- علوم الحديث ومصطلحه، الدكتور صبحي الصالح، ط. الثامنة عشرة،
- سلامة القرآن من التزوير، ص: ٧٣٨
- بيروت، ١٩٩١ م.
- ١٨٢- علوم القرآن عند المفسرين، إعداد مركز الثقافة والمعارف القرآنية، ط. مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤١٧ هـ.
- ١٨٣- عمدة القارى شرح صحيح البخارى، المشهور باسم شرح العيني على البخارى، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ١٨٤- عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (الصدوق)، التحقيق مؤسسة الإمام الخميني، ١٤١٣ هـ.
- ١٨٥- عيون المعجزات، حسين بن عبد الوهاب، ط. بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ١٨٦- غاية السؤل في سيرة الرسول، عبد الباسط الحنفي، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، ط. بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- ١٨٧- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره برجستراسر، ١٣٥٢ هـ.
- ١٨٨- الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، ط. طهران، ١٣٦٦ هـ.
- ١٨٩- غرر الفوائد ودرر القلائد (أمالي المرتضى)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية، بيروت، ١٣٧٨ هـ.
- ١٩٠- الغنية، عبد القادر الجيلاني، ط. الأولى، بيروت، ١٤١٧ هـ.
- ١٩١- فتح البارى بشرح صحيح البخارى، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. بيروت.
- ١٩٢- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط. دار المعرفة، بيروت.
- ١٩٣- فتح الملك العلي بصرحة حديث باب مدينة العلم على، أحمد بن محمد بن
- سلامة القرآن من التزوير، ص: ٧٣٩
- الصديق الغماري، المطبعة الإسلامية، الأزهر، مصر.
- ١٩٤- الفرقان، محمد عبد اللطيف بن الخطيب، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٦٧ هـ.

- ١٩٥- الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن والسنة، الدكتور محمد الصادقي، انتشارات فرهنگ اسلامي، ١٣٦٥ هـ. ش.
- ١٩٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر، ط. دار الجبل، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ١٩٧- فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب، ميرزا حسين بن محمد تقى النورى، الطبعة الحجرية، ١٢٩٨ هـ.
- ١٩٨- الفصول المختارة من العيون والمحاسن، الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوى، ط. قم، ١٤١٣ هـ.
- ١٩٩- الفصول المهمة في تأليف الأمة، السيد عبد الحسين شرف الدين، ط. النجف، ١٣٧٥ هـ.
- ٢٠٠- الفضائل، سديد الدين شاذان بن جبرائيل، ط. النجف، ١٣٨١ هـ.
- ٢٠١- فضائل أمير المؤمنين علي، أحمد بن حنبل، ط. بيروت.
- ٢٠٢- فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق وتعليق وهبي سليمان خارجي، ط. بيروت، ١٤١١ هـ.
- ٢٠٣- فضائل القرآن، محمد بن أيوب بن ضريس، تحقيق عروة بدير، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٨ هـ.
- ٢٠٤- فهرست نسخه‌های خطی، کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران، محمد تقی دانش‌پژوه، تهران، دانشگاه تهران، ١٣٥٧ هـ. ش.
- ٢٠٥- الفيض القدسي في ترجمة العلامة المجلسي، ميرزا حسين نوري، مطبوع في بحار سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤٠
الأنوار، ج ١٠٥.
- ٢٠٦- فقه القرآن، قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي، تحقيق السيد أحمد الحسيني، ط. قم، ١٤٠٥ هـ.
- ٢٠٧- القرآن الكريم وروايات المدرستين، السيد مرتضى العسكري، ط. دانشكده اصول الدين، قم، ١٤١٦ هـ.
- ٢٠٨- القرآن مصون عن التحريف، الشيخ الصافي، ط. دار القرآن الكريم، قم، ١٤١٢ هـ.
- ٢٠٩- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط. بيروت.
- ٢١٠- الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ط. الثالثة، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ٢١١- في ظلال القرآن، سيد قطب، ط. النشرة، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ٢١٢- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، أبو عبد الله الذهبي، تحقيق عزت علي عطية وموسى محمد علي الموشى، ط. مصر.
- ٢١٣- الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، ط. الثالثة، ١٣٨٨ هـ.
- ٢١٤- الكبريت الأحمر في علوم الشيخ الأكبر، عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني (المطبوع بهامش اليواقيت والجواهر) ط. مصر.
- ٢١٥- كتاب الأصول الستة عشر، منشورات دار الشبستري، قم، ١٤٠٥ هـ.
- ٢١٦- كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين من مصادر أهل السنة، لجنة التحقيق في مسألة الإمامة، ط. مدرسة الإمام باقر العلوم، قم، ١٤٢٢ هـ.
- ٢١٧- كتاب بلاغات النساء، ابن أبي طاهر طيفور، انتشارات الشريف الرضى، قم.
- ٢١٨- كتاب التفسير (تفسير العياشي)، أبو نصر محمد بن مسعود بن عياش
سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤١
- السمرقندي، تصحيح السيد هاشم الرسولى المحلاتي، ط. المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- ٢١٩- كتاب الخصال، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، تصحيح علي أكبر الغفاري، ط. منشورات جماعة المدرسين،

- قم، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٢٠- كتاب سليم بن قيس، منشورات دار الفنون، بيروت، ١٩٨٠ م.
- ٢٢١- كتاب سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الانصاري الزنجاني، ط. قم، ١٤١٥ هـ.
- ٢٢٢- كتاب السنه، أبو بكر عمرو بن أبي العاص، بقلم محمد ناصرالدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط. الثالثة.
- ٢٢٣- كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق.
- ٢٢٤- كتاب فروس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج علي كتاب الشهاب، شيرويه بن شهردار الديلمي، تحقيق فواز أحمد الزمرلي، ط. بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٢٥- كتاب الفهرست، محمد بن إسحاق النديم، ط. ١٣٩٣ هـ.
- ٢٢٦- كتاب المصاحف، أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني، تصحيح الدكتور آرتور جفري، ط. مصر، ١٩٣٦ م.
- ٢٢٧- كتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تصحيح محمد عبد السلام شاهين.
- ٢٢٨- كتاب النسخ والمنسوخ، أبو جعفر محمد بن أحمد بن إسماعيل المعروف بأبي جعفر النحاس، ط. ١٤٠٩ هـ.
- ٢٢٩- كتاب الوافي، محمد محسن المشتهر بالفيض الكاشاني، تحقيق ضياء الدين الحسيني، ط. مكتبة أمير المؤمنين، اصفهان.
- ٢٣٠- كشف الإرتياب في عدم تحريف الكتاب، محمد بن أبي القاسم (مغرب سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤٢ طهران)، ط. تهران.
- ٢٣١- كشف الحقائق عن نكت الآيات والدقائق، ميرجعفر العلوي الحسيني، تهران، مطبعة الموسوي، ١٣٧٩ هـ.
- ٢٣٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، نشر أدب الحوزة.
- ٢٣٣- كشف الظنون، مصطفى بن عبد الله الحنفي المعروف بحاجي خليفة، ط. بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ٢٣٤- كشف الغطاء، جعفر الكبير النجفي، دار طباعة مرتضى، ١٣١٧ هـ.
- ٢٣٥- كشف الغمة في معرفة الأئمة، أبو الحسن علي بن عيسى الإربلي، تعليق السيد هاشم الرسولي، ط. تبريز.
- ٢٣٦- الكشف والبيان في تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، مخطوط، مكتبة آية الله المرعشي النجفي.
- ٢٣٧- الكشف والبيان، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، دراسة وتحقيق أبي محمد بن عاشور، ط. بيروت، ١٤٢٢ هـ.
- ٢٣٨- كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، تحقيق حسين دركاهي، ط. طهران، ١٤١١ هـ.
- ٢٣٩- كنز العرفان في فقه القرآن، جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري، تصحيح محمد باقر شريف زاده، ط. طهران، ١٣٤٣ هـ.
- ٢٤٠- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي الهندي، تصحيح صفوة السقا، ط. الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ٢٤١- كليات في علم الرجال، الشيخ جعفر السبحاني، ط. بيروت، ١٤١٠ هـ.
- ٢٤٢- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: مكتب التحقيق باشراف سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤٣ محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ٢٤٣- اللوامع النورانية في أسماء علي عليه السلام وأهل بيته القرآنية، هاشم الحسيني البحراني، ط. الثانية، اصفهان.

- ٢٤٤- مباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالح، ط. الرابعة، بيروت.
- ٢٤٥- المباني لنظم المعاني، أحمد بن محمد بن علي بن أحمد العاصمي، مخطوط، مكتبة برلين، الرقم ٩٠٣.
- ٢٤٦- مشابه القرآن ومختلفه، محمد بن علي بن شهر آشوب، ط. الثالثة، قم، ١٤١٠ هـ.
- ٢٤٧- مثالب النواصب، محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، مخطوط، رقم ١٨٤١، مكتبة مدرسة سبهار ورقم ٩٥٢، مكتبة الناصرية لكهنو.
- ٢٤٨- المحجة البيضاء في تهذيب الأحياء، محمد بن مرتضى المشتهد بالفيض الكاشاني، تصحيح علي أكبر الغفاري، ط. قم.
- ٢٤٩- مجمع البيان لعلوم القرآن، فضل بن حسن طبرسي، تحقيق محلاتي وطباطبائي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٥٠- مجمع البحوث ومطلع البدور، صفى الدين أحمد بن صالح بن محمد بن أبي الرجال، مخطوط، مكتبة مجمع إحياء التراث الإسلامي، رقم ١٠٦.
- ٢٥١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو بكر الهيثمي، بتحريه العراقي وابن حجر، ط. الثالثة، ١٤٠٢ هـ.
- ٢٥٢- مجمع الفوائد والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، للمولى أحمد الأردبيلي، منشورات جامعة المدرسين، ١٤٠٢ هـ.
- ٢٥٣- المجموع الرائق من أزهار الحدائق، سيد هبة الله بن أبي محمد الحسن الموسوي، تحقيق حسين درگاهي، مؤسسة الطباعة والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤٤ الإسلامي، ١٤١٧ هـ.
- ٢٥٤- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم حسين بن محمد الراغب الاصفهاني، ط. بيروت.
- ٢٥٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، ط. بيروت، ١٤١٣ هـ.
- ٢٥٦- المحلي، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد حزم، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط. بيروت.
- ٢٥٧- مختصر تحفه اثني عشرية، شاه عبد العزيز الدهلوي، اختصره وهذبته سيد محمود شكري الآلوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، القاهرة، المكتبة السلفية.
- ٢٥٨- مختصر نهج البيان، محمد بن علي النقي الشيباني، تحقيق حسين درگاهي، دار الاسوة، تهران، ١٣٧٦.
- ٢٥٩- مذاهب التفسير الإسلامي، ايكناز، غلديهر، مكتب الخانجي، مصر، ١٣٧٤ هـ.
- ٢٦٠- مرآة العقول، محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، ط. الثالثة، طهران، ١٣٦٣ ش.
- ٢٦١- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق طيار آلتى قولاج، دار صادر بيروت، ١٣٩٥ هـ.
- ٢٦٢- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ناصر عبد الله بن علي القفاري، ط. الرياض.
- ٢٦٣- المسائل السروية، محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)، تحقيق صائب عبد الحميد، ط. المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، إيران، ١٤١٣ هـ.
- ٢٦٤- المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط. دار المعرفة، بيروت.
- سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤٥
- ٢٦٥- المسند، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، ط. بيروت، ١٤١٢ هـ.

- ٢٦٦- مشرق الشمسيين واكسير السعادتين، بهاء الدين محمد الحسن العاملي، تعليق محمد إسماعيل خواجوي، تحقيق مهدي الرجائي، ط. إيران، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٤ هـ.
- ٢٦٧- مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، تصحيح محمد عبد السلام شاهين، ط. بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ٢٦٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، مؤسس دار الهجرة، ط. الثانية، ١٤١٤ هـ.
- ٢٦٩- المصنّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٧٠- معالم التنزيل (المشهور بتفسير البغوي)، أبو محمد الحسين بن سعود الفراء البغوي، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، ط. بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٧١- معالم العلماء، محمد بن علي بن شهر آشوب، ط. النجف، ١٣٨٠ هـ.
- ٢٧٢- المعارف الجليلية في تبويب أجوبة المسائل الدينية، السيد عبد الرضا المرعشي الشهرستاني، ط. النجف.
- ٢٧٣- معاني الأخبار، أبو جعفر محمد بن علي الحسين بن بابويه (الصدوق)، تصحيح علي أكبر الغفاري، ط. ١٣٦١ هـ.
- ٢٧٤- مجمع البيان لعلوم القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط. بيروت، ١٣٦٥ هـ. ش.
- ٢٧٥- معجم الآداب في معجم الألقاب، كمال الدين عبد الرزاق المعروف بابن الفوطي، تحقيق محمد الكاظم، مؤسس الطباغة والنشر، تهران، ١٤١٦ هـ.
- ٢٧٦- معجم الفوائد والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، المولى أحمد الأردبيلي، سلامة القرآن من التزوير، ص: ٧٤٦
- تصحيح مجتبي عراقي، ط. قم، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٧٧- معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، ط. الثالثة، بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- ٢٧٨- معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط. الثالثة، ١٣٩٨ هـ.
- ٢٧٩- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق، حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٨٠- المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط. بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٨١- معجم القراءات القرآنية، إعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، ط. قم، ١٤١٢ هـ.
- ٢٨٢- معرفة علوم الحديث، الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، تصحيح الدكتور السيد المعظم حسين، ط. المدينة المنورة، ١٣٩٧ هـ.
- ٢٨٣- مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع، أحمد السالوس، ط. قطر، دار الثقافة، ١٤١٧ هـ.
- ٢٨٤- المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة على مختصر أبي القاسم الخرقى، ط. ١٤٠٣ هـ.
- ٢٨٥- مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار، تاج الدين محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق الدكتور محمد علي آذرشب، ١٣٧٦ هـ. ش.
- ٢٨٦- مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، محمد جواد الحسيني العاملي، مؤسس آل البيت، قم.
- ٢٨٧- مقدمتان في علوم القرآن، مقدمة «المباني لنظم المعاني» و «المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز»، تصحيح آرتور جفري، ط. القاهرة ١٩٥٤ م.
- ٢٨٨- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق الدكتور عبد سلامة القرآن من التزوير، ص: ٧٤٧

- الواحد وافى، دار النهضة، مصر.
- ٢٨٩- الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تصحيح أحمد فهمى محمد، ط. ١٣٨٦ هـ.
- ٢٩٠- مناقب آل أبي طالب، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب، تحقيق يوسف البقاعي، ط. الثانية، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٢ هـ.
- ٢٩١- مناقب أبي حنيفة، أحمد المكي، ط. بيروت، ١٤٠١ هـ.
- ٢٩٢- المناقب، الموفق بن أحمد الخوارزمي، تحقيق الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط. ١٤١١ هـ.
- ٢٩٣- مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، محمد بن سليمان الكوفي القاضي، تحقيق محمد باقر المحمودي، ط. قم.
- ٢٩٤- مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي بن محمد الشافعي (الشهير بابن المغازلي)، تحقيق محمد باقر البهبودي، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٩٥- مناهل العرفان، محمد عبد العظيم الزرقاني، ط. مصر.
- ٢٩٦- المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس الحلبي، تحقيق الرجائي، ط. ١٤٠٩ هـ.
- ٢٩٧- المنقذ من التقليد، سديد الدين محمود الحمصي، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، ط. قم، ١٤١٢ هـ.
- ٢٩٨- من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الصدوق)، تعليق حسن الموسوي الخراساني، ط. ١٣٩٠ هـ.
- ٢٩٩- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيمية، نشر مكتبة الرياض الحديثة. سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤٨
- ٣٠٠- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، حسن بن يوسف بن المطهر (العلامة الحلبي)، تحقيق عبد الرحيم مبارك، ط. قم.
- ٣٠١- منهج الصادقين در إزرام المخالفين، ملا فتح الله الكاشاني، انتشارات اسلامية.
- ٣٠٢- مواهب عليه يا تفسير حسيني، كمال الدين حسين كاشفي، تصحيح السيد محمد رضا جلالى، ط. ١٣١٧ هـ ش.
- ٣٠٣- الموطأ، مالك بن أنس، تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. بيروت.
- ٣٠٤- الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية.
- ٣٠٥- النسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن علي البغدادي، تحقيق الدكتور موسى بنى علوان، ط. بيروت ١٩٨٩ م.
- ٣٠٦- نزول قرآن ورؤياي هفت حرف، سيد رضا مؤدب، انتشارات دفتر تبليغات اسلامي، قم، ١٣٧٨ ش.
- ٣٠٧- النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية، الدكتور مصطفى زيد، دار الفكر، بيروت.
- ٣٠٨- نسيم الرياض في شرح الشفا القاضي عياض، أحمد شهاب الدين الخفاجي، ط. بيروت.
- ٣٠٩- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضياع، مصر، مطبعة مصطفى محمد.
- ٣١٠- نفحات الرحمن في تفسير القرآن وتبيين الفرقان، الشيخ محمد النهاوندى، المخطوط، مركز الثقافة والمعارف القرآنية، الورقة ٤٧.
- ٣١١- نقض الوشيعة أو الشيعة بين الحقائق والأوهام، السيد محسن الامين العاملى، ط. الرابعة، بيروت ١٤٠٣ هـ. سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٤٩
- ٣١٢- النص والاجتهاد، عبد الحسين شرف الدين الموسوي، ط. النجف ١٣٨٣ هـ.
- ٣١٣- نور الثقلين، عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، تصحيح وتعليق، السيد هاشم الرسولى المحلاتي، ط. قم.

- ٣١٤- نهج البيان عن كشف معاني القرآن، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق حسين درگاهي، نشر الهادي، قم، ١٤١٩ هـ.
- ٣١٥- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي، ط. بيروت ١٣٨٧ هـ.
- ٣١٦- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، مؤسسة آل البيت، ط. قم، ١٤١٢ هـ.
- ٣١٧- الوافي بالوفيات، خليل بن أبيك الصفدي، بيروت، دار صادر، ١٤٠٢ هـ.
- ٣١٨- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحد النيسابوري، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، ط. بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ٣١٩- الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، موسى جار الله، مطبعة الكيلاني.
- ٣٢٠- وفيات الأعيان وأبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، منشورات الرضي، ط. الثالثة، ١٣٦٤ هـ. ش.
- ٣٢١- هدى الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح محب الدين الخطيب، ط. بيروت.
- ٣٢٢- الهوامش التحقيقية، حسين الراضي (ملحق بكتاب المراجعات لشرف الدين).
- ٣٢٣- ينابيع المودة، سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، تحقيق سيّد علي جمال أشرف الحسيني، المطبعة أسوة.
- ٣٢٤- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، ط. مصر ١٣٧٨ هـ. سلامة القرآن من التحريف، ص: ٧٥٠
- ٣٢٥- اليقين باختصاص مولانا عليّ بإمرة المؤمنين، علي بن الطاووس، تحقيق الأنصاري، قم، مؤسسة الثقليين، ١٤١٣ هـ ..
- ١٩٨١ ١٨٤٣ .٣٢٨ - ek edloN rodoehT snarQ sed ethcihcseG ١٩٧٣ III dlrow melsoM ehT .٣٢٩
- ٣٢٦ - rebmeceD lllX emoT euocitaisA lanruoJ ١٨٤٢ yaM lllX emoT euocitaisA lanruoJ .٣٢٧
- MIEHSEDLIH GALREV SMLO GROEG
- v .. kroY weN
- vv

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام عليّ بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهايد هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام عليّ بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب

الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتى: ديتية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الديتية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدلة أو الرديئة - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافية على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعة، و...
- منها العدالة الاجتماعية: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - فى أنحاء العالم - من جهة أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الديتية، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدة مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كسك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعیه و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ ما بين شارع "پنج رمضان" و "مفترق" و فانى/ "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفّي الحجم المتزايد و المتسعّ للامور الدينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمّى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً مترائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

